

منشورات وزارة العدلية

باللغة العربية

- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية (اسبوعية)

الاشتراك السنوي : في لبنان وسوريا : ٢٥ ل.ل.

في الخارج : ٣٠ ل.ل.

- مجموعة القوانين اللبنانية (عشرة اجزاء)

يعد المجموعة : لشهادة إسديون علاقات : ٢٢٥٠ ل.ل.

القضاة (مع علاقات كرتوني) : ١٢٥ ل.ل.

لتجميع (مع علاقات كرتوني) : ٢٥٠ ل.ل.

لتجميع (معون علاقات) : ٢١٠ ل.ل.

- ملاحق مجموعة القوانين :

- الجزء الأول : حتى ٢٠ ايار سنة ١٩٤٩ : ٦ ل.ل.

- الجزء الثاني : حتى ٢٠ اذار سنة ١٩٥٠ : ٩ ل.ل.

- الجزء الثالث : حتى ٢٠ حزيران سنة ١٩٥٠ : ٥ ل.ل.

- الجزء الرابع : حتى ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٥٠ : ٧ ل.ل.

- الجزء الخامس : حتى ٢٠ اذار سنة ١٩٥١ : ٥ ل.ل.

- فهرس القوانين والمراسيم الاستراعية والمراسيم والقرارات

الصادرة من ١٩١٨ الى ١٩٤٧ : ٨ ل.ل.

- فهرس قرارات المفوضية العليا

(١٩٢٠ - ١٩٤٠) والقرارات الملقاة : ٥ ل.ل.

- مجموعة مقررات مجلس شوري الدولة (الجزء الاول)

(لبنان ١٩٢٥ - اخر سنة ١٩٣٠) : ٥ ل.ل.

باللغة الفرنسية

- مجموعة اجتهادات المحاكم المختلطة (١٩٢٤ - ١٩٤٦)

جزان : ٣٠ ل.ل.

لقضاة : ٢٣ ل.ل.

باللغتين العربية والفرنسية

- الشرة القضائية اللبنانية (شهرية)

الاشتراك السنوي : للقضاة والمحامين المتدرجين والماعدين القضائيين : ١٥ ل.ل.

الجميع : ٢٥ ل.ل.

الجمهورية اللبنانية

وزارة الداخلية

والمخارجية والمقربين

CH:341.2

L92-mA

v.1

ca

مجموعة

المصاحفات

والاقتافات الدولية الشنانية

مع لائحة الاقتافات الدولية

العامّة التي انضمّ لبنان اليها

بيروت ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥١



هذه المجموعة

تحتوي

على...

٥٥٢	المقدمة ، بقلم سعادة أتييس صالح ، مدير العدلية العام
VI	تعليمات بشأن استعمال المجموعة ، بقلم السيد إيلي يوسف البستاني
٥٥١	جدول الاختصارات المستعملة في النصوص العربية
XII	جدول المراجع والمستندات
	الجزء الأول : المعاهدات والاتفاقات الثنائية مرتبة وفقا لاسماء الدول المتعاقدة
XIII	وحسب أحرف الهجاء الفرنسية
٥٣٥	الجزء الثاني : الاتفاقات الدولية العامة التي انضم إليها لبنان
	لائحة الاتفاقات الثنائية الموقع عليها بعد تشرين الثاني ١٩٤٣ والمنشورة في هذا
٥٤٢	المؤلف ومرقبة حسب تاريخ توقيعها
	ملحق بالزيادات الواجب ادخالها على هذه المجموعة والطائفة حتى
٥٤٧	تاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٥١
٥٤٩	الاعطاء المطبعية

عفي بجمعها وترتيب ابوابها
(إيلي يوسف البستاني)
رئيس دائرة في وزارة العدلية

الدستور

اللبنياني

المادة ٥٢

(المجلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٢)
يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية
وابرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة
البلاد وسلامة الدولة .

اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة
والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها
سنة خمسة فلا تعد مبرمة الا بعد موافقة المجلس عليها .

المقدمة

بفتم
انيس صالح
مدير المدلية العام

تعمل وزارة العدل منذ عدة سنوات على جمع القوانين والانظمة في مختلف نواحي التشريع اللبناني وطبعتها في مجموعات تجعلها في متناول القضاة والمحامين وسائر رجال القانون والموظفين .

ولما كانت الاتفاقات الدولية تتضمن في معظمها تصورا تعمد او تخالف التشريع الداخلي وينبغي تطبيقها على الاراضي اللبنانية كما انها تحوي بنودا اقتصادية وتجارية لا بد للتجار والصناعيين ورجال الاقتصاد من الاطلاع عليها .

ولما كانت المجموعة الوحيدة من هذا النوع لا تفي بالغرض المنشود لانها ترجع الى سنة ١٩٣٥ ولا تتضمن سوى الوثائق الدبلوماسية التي كانت تهم الدولة المنتدبة في ذلك الحين .

فقد رأت وزارة العدل بالاشتراك مع وزارة الخارجية والمغتربين ان تعمد الى نشر مجموعة كاملة من الاتفاقات الدولية تنقسم الى قسمين :

القسم الاول يحتوي الاتفاقات والمعاهدات الثنائية التي وقعها لبنان مع كل دولة اجنبية على حدة وهي مرتبة بحسب البلدان المتعاقدة .

والقسم الثاني يشير الى الاتفاقات الدولية العامة التي انضم اليها لبنان مع المعلومات اللازمة للرجوع اليها .

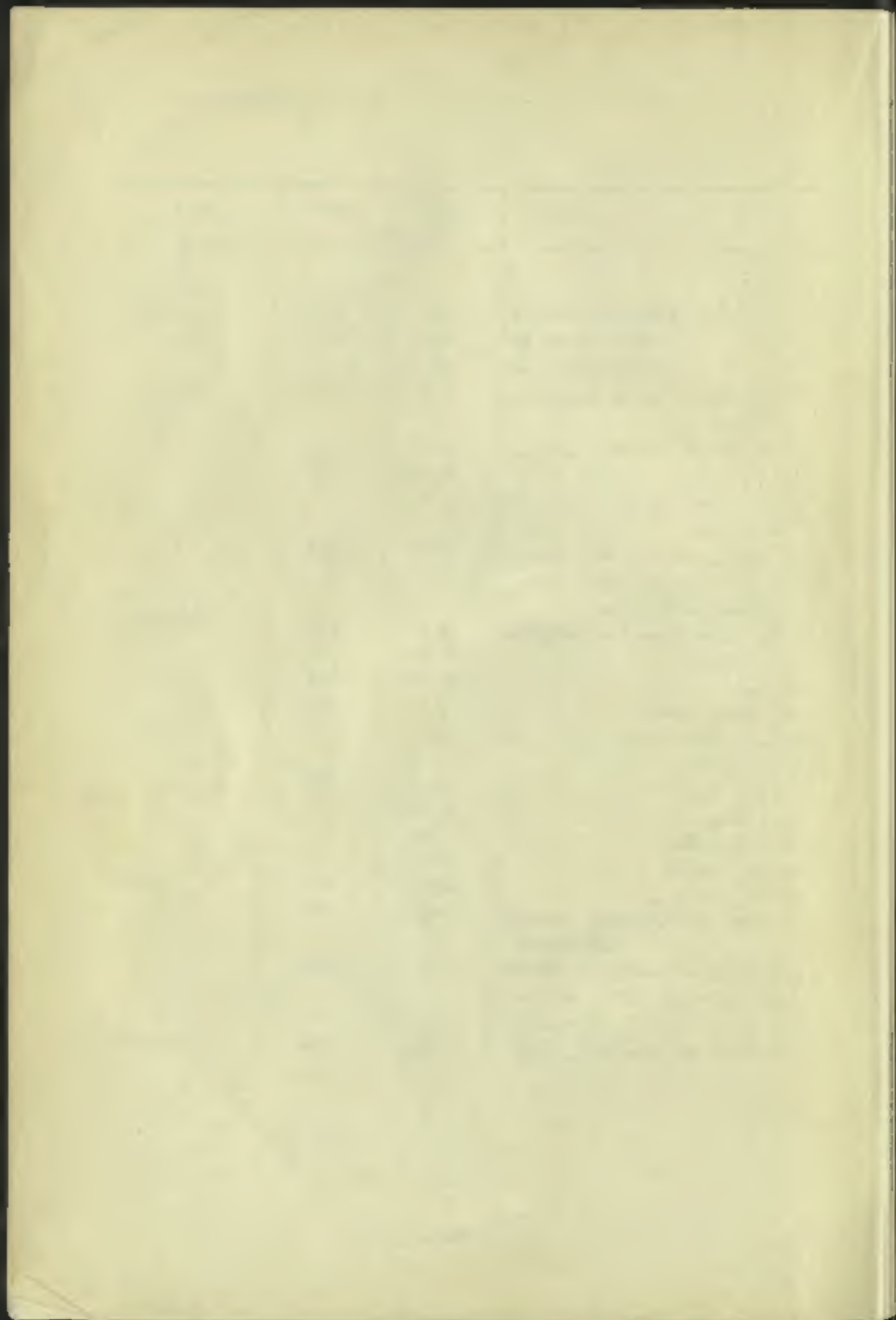
ولم نر حاجة لاعادة نشر هذه المعاهدات لانها موجودة في المجموعات الدولية التي يمكن الرجوع اليها في كل آن .

واننا اذ نقدم شكرنا لوزارة الخارجية على المعاونة القيمة التي مدتنا بها لجمع القسم الاكبر من النصوص التي تضمنتها هذه المجموعة نأمل ان يلاقى عملنا هذا استحسانا لدى مختلف الهيئات اللبنانية .

بيروت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥١

جدول الاختصارات المستعملة في النصوص العربية

ج	-	الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية
جزء	-	الجزء المشار اليه من المجموعة المذكورة
ر	-	راجع
ص	-	صفحة
صع	-	صفحة التشريع العام في الجريدة الرسمية
ص	-	القسم العربي أو اللغة العربية
عد	-	عدد
٢٤	-	غير متفق
/فح	-	إشارة إلى القرارات الصادرة من الندوية العامة لفرنسا الحرة
/فم	-	إشارة إلى القرارات الصادرة من الندوية العامة لفرنسا الحرة
في	-	إشارة إلى الوثيقة التي ذكر فيه النص المذكور
في	-	قانون
قر	-	قرار
/لد	-	إشارة إلى القرارات الصادرة من المفوضية العليا لفرنسا في لبنان وسوريا
ما	-	مادة
١٢	-	هذه المجموعة المعاهدات والاتفاقات الدولية
م	-	مرسوم
مت	-	مرسوم تشريعي أو اشتراعي
مع	-	المفوضية العليا لفرنسا في لبنان وسوريا
مر	-	مبادلة رسائل
من	-	منفذ
مق	-	مجموعة قرارات المفوضية العليا
نم	-	النشرة الرسمية للمفوضية العليا في لبنان وسوريا
د	-	مجموعة الوثائق الدبلوماسية الصادرة عام ١٩٢٥ من المفوضية العليا في لبنان وسوريا



THE HISTORY OF THE
CITY OF BOSTON

FROM THE FIRST SETTLEMENT
TO THE PRESENT TIME
BY
JOHN H. COLEMAN
OF THE BOSTON PUBLIC LIBRARY

THE HISTORY OF THE CITY OF BOSTON
FROM THE FIRST SETTLEMENT
TO THE PRESENT TIME
BY
JOHN H. COLEMAN
OF THE BOSTON PUBLIC LIBRARY

Pays	Page	Ligne	Lire :
SYRIE	409	10	23 Décembre 1945
	410	14	28 Janvier 1949
	>	23	25 Février 1951
	428	8 d.	ان تجيز لها مد خط او خطوط من الانابيب
	>	9 g.	ولما كان الامتياز لم خط الانابيب
	429	16 d.	وفقا على
	>	4 g.	الاميركيين المعبرين غير مقيمين وفقا للنص الملحق
	439	10 g.	على الشاطئ اللبناني تطبق بشأن مرور الانابيب في اراضي البلدين واقسام المنافع بينهما ..
TURQUIE	474	6 g.	او المؤسسات حسب الشروط الواردة
	>	11 d.	تلفى : الدولية
	475	25 g.	وطيرانها
	476	2 g.	يلغى السطر بكامله
	>	3 g.	المباشرة والاتفاقات بين سلطات
	477	6 g.	الطيران المدني
	>	14 g.	وبندا العمل
	>	18 g.	نفس القوة
U.S.A.	>	22 d.	تمنح مؤسسات
	490	au bas	من وإلى المطارات
	510		او اثنا وجودها فيه
	511	6	supplies including one personal automobile
YEMEN	521	18	articles are reexported within the period. Any materials and equipment
			تلك الدولة ولا يسلم الا الى البلاد

ERRATA

Pays	Page	Ligne	Lire :
ESPAGNE	58	21 g.	١٢ تتألف المحكمة التحكيمية
	59	18 g.	وانفاقات لحماية الملكية الادبية والفنية والتجارية والصناعية ومراكبات الفيلارك ...
FRANCE	78	7	بين قائد الجيش الجنرال كانزو وامفوض الدولة
	79	13	...consultation préalable
	116	30 g.	compte ancien
	127	33	annexe IV
	128	4	annexe IV
	134	au bas	4.367.748,90
	138	au bas	1/2 pour cent
GRANDE-BRETAGNE	179	11 d.	٢ - بشر
		25 d.	تلقى : « ١- »
		15 g.	على السطر : ١ - وقد اتخذت
	207	24 g.	لقاء اجرد او اجر
	211	14 d.	٢ - اذا كانت الطائرات التي ...
		24 d.	محولة من الطائرات
GRECE	237	33	d'embarquer et de débarquer
	240	21	compte - tenu des services locaux et régionaux
	253	2	ne pourront jamais être autorisés en rejoignant leur poste sur le territoire de l'autre d'Etat à faire...
	254	4	Ils pourront recevoir les actes de reconnaissance
	256	18	l'autorité locale compétente.
	259	11	1.500
ISRAEL	306	26	
JORDANIE	353	16 g.	تلقى : بالخطوط الحديدية
LIBERIA	362	18	High Contracting Party
	368	19	the some guarantees
	375	31	ammunition

FRANCE

Page 80 — à droite — Ajouter également : « Le personnel de ces services est passé à la même date ... »

Page 85 — Ligne 3 — Ajouter : « (Voir DL 11/K et 12/K du 5 mai 1944) »

Page 97 — Ligne 6 à droite — Ajouter : « En raison des nécessités imposées par l'état de guerre, une Sûreté aux Armées, chargée des questions intéressant la Sécurité Militaire, notamment le contre-espionnage, continuera de fonctionner sous l'autorité militaire. »

GRECE

Page 224 — Ligne 6 — Ajouter : « ... ou de le révoquer lorsqu'elle n'a pas la preuve qu'une part importante de la propriété et le contrôle effectif de cette entreprise sont entre les mains des nationaux de cette dernière Partie contractante, ou lorsque ... »

Page 241 — Ligne 8 — Ajouter : « J.O. — 1950 — n° 1 — p. 1. »

ITALIE

Page 310 — Ligne 6 — Ajouter : « J.O. — 1950 — n° 38 — p. 568 »

Page 324 — Ligne 9 — Ajouter : « J.O. — 1950 — n° 38 — p. 562 »

JAPON

Page 345 — Ajouter le même texte que pour l'Allemagne (v. plus haut) et, également : « Août 1951 — San-Francisco — TRAITE DE PAIX. »

MEXIQUE

Page 380 — Ligne 7 — Ajouter : « J.O. — 1951 — n° 7 — p. 145 »

PAYS-BAS

Page 384 — Ligne 8 — Ajouter : « J.O. — 1951 — n° 8 — p. 153 »

SYRIE

Page 448 — Ligne 7 — Ajouter : « Ratification autorisée par la Loi du 27-10-1951 (J.O. — 1951 — n° 44 — p. 616) »

U.S.A.

Page 487 — Ligne 4 — Ajouter : « Ratification autorisée par la Loi du 25-2-1947 (J.O. — 1947 — n° 10 — p. 154 »

ADDENDUM ET MISE A JOUR au 30 Octobre 1951

AFGHANISTAN

Page 3 — Ligne 8 — Supprimer NR et ajouter : « Ratification autorisée par
■ loi du 25-9-51 (J.O. — 1951 — n° 40 — plg. 561) »

ALLEMAGNE

Page 6 — Ajouter : « APRES NOVEMBRE 1943 » :

25 Février 1945, ETAT DE GUERRE AVEC L'ALLEMAGNE, Décret
2705-K du 27-2-45, considérant le Liban en état de guerre avec l'Alle-
magne et ■ Japon (J.O. — 1945 — n° 10).

20 Mars 1946, CESSATION DES HOSTILITES, Décret 5515 du 29-3-46,
fixant la date officielle de la cessation des hostilités (J.O. — 1946
n° 14).

ARGENTINE

Page 13 — Ligne ■ — Supprimer NR et ajouter : « Ratification autorisée
par ■ Loi du 25-9-51 (J.O. — 1951 — n° 40 — plg. 560) »

BRESIL

Page 26 — Ligne 7 — Lire : «...pour l'exécution des dispositions qui précèdent
en tenant compte de leur législation respective...»

CHILI

Page ■ — Ligne ■ — Supprimer NR et ajouter : « Ratification autorisée par
■ Loi du 25-9-51 (J.O. — 1951 — n° 40 — plg. 560). L'échange des
instruments de ratification a eu lieu ■ 30 Octobre 1951, à Beyrouth. »

EGYPTE

Page 44 — Ligne 7 — Ajouter : « — Arrêté 248 du 22-10-1934, mettant en
application cet accord (J.O. — n° 3050) » et au bas de ■ page :
2 Septembre 1951, Le Caire — ACCORD COMMERCIAL »

LISTE CHRONOLOGIQUE

15 Février — YEMEN : Convention d'extradition	520
7 Mars — ESPAGNE : Accord culturel	54
29 Mars — ISRAËL : Convention d'armistice	300
10 Juin — GRECE : Convention culturelle	273
20 Juin — 26 Août — GRANDE-BRETAGNE : Accord postal	180
8 Juillet — SYRIE : Accord Economique et financier	440
27 Août — SYRIE : Accord Economique et financier	443
20 Septembre — PAYS-BAS : Accord de transports aériens	384

1950 -

6 Mai — ESPAGNE : Trade d'outre	51
27 Mai — ITALIE : Accord commercial	362
27 Juin — JORDANIE : Accord de transports des marchandises pour les réfugiés	352
26 Juillet — MEXIQUE : Convention culturelle	380
6 Septembre — AFGHANISTAN : Trade d'outre	3
6 Septembre — CHILI : Trade d'outre	58
1 Novembre — JORDANIE : Accord de transports aériens	355
6 Décembre — ARGENTINE : Accord culturel	43
2 et 30 Décembre — JORDANIE : Annexes de l'accord de transports aériens	356

1951

11 Janvier — BRÉSIL : Accord de transports aériens	27
10 Février — IRAK : Accord économique	203
25 Février — SYRIE : Convention judiciaire	416
29 Mai — U.S.A. : Accord d'assistance technique	507
15 Août — GRANDE-BRETAGNE : Accord de transports aériens	204

7

LISTE CHRONOLOGIQUE

- 1947 -

13 Janvier — ARABIE SAOUDITE : Echange de lettres relatif à l'aviation civile ..	9
22 Janvier — GRANDE-BRETAGNE : Echange de lettres sur la suppression de Tribunaux mixtes ..	175
15 Mars — U.S.A. : Accord postal ..	490
■ Juin — SYRIE : Accord économique et financier (Répartition des avantages obtenus de la Tapline).....	428
10 Juillet — SYRIE : Accord économique et financier	430
1-10 Septembre — GRECE : Echange de lettres sur la suppression des tribunaux mixtes.....	221
16 Septembre — TURQUIE : Accord de transports aériens	474

- 1948 -

24 Janvier — FRANCE : Accord monétaire	111
17 Février — SYRIE : Accord Economique et financier	431
30 Mars — SYRIE : Accord Economique et financier	432
15 Mai — SYRIE : Accord Economique et financier	433
27 Juin — SYRIE : Accord Economique et financier	434
8 Juillet — SYRIE : Accord financier	435
■ 9 Juillet — LIBERIA : Traité de paix, d'amitié et de commerce	300
10 Août — BRESIL : Convention Culturelle	23
6 Septembre — GRECE : Accord de transports aériens	228
■ 6 Octobre — GRECE : Traité de commerce, de navigation et d'établissement ..	241
7-11 Octobre — SYRIE : Accord sur la situation des marins syriens au Liban ..	436
30 Novembre — ESPAGNE : Accord sur l'échange de renseignements météorologiques	51
18 et 20 Décembre — EGYPTES : Accord de transports aériens	46

- 1949 -

24 Janvier — ITALIE : Accord de transports aériens	310
28 Janvier — SYRIE : Accord Economique et financier (Répartition des avantages de l'accord avec la Tapline).....	438
■ 28 Février — ITALIE : Convention de conciliation	319
▲ 15 Février — ITALIE : Traité d'amitié, de commerce et de navigation	324
x 15 Février — YEMEN : Traité d'amitié, de commerce et de relations culturelles	516

LISTE CHRONOLOGIQUE

19 Avril — SYRIE-FRANCE : Convention libano-franco-syrienne avec la Banque de Syrie et du Liban.....	88
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Déclaration commune au sujet du transfert des services d'Intérêts Communs.....	89
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des services des antiquités...	89
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert du service de l'inspection générale des postes et télégraphes.....	90
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des services quaranténaires	90
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert du service de la police sanitaire vétérinaire.....	■
3 Juin — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert de l'Office pour la propriété commerciale, industrielle, artistique, littéraire et musicale	92
5 Juin — FRANCE : Protocole concernant les réseaux de chemin de fer et le Port de Beyrouth.....	■
15-16 Juin — FRANCE : Protocole et Echange de lettres relatifs à l'Armée.....	93
30 Juin — SYRIE : Accord postal	418
4 Juillet — FRANCE-GRANDE-BRETAGNE : Aide-mémoire anglais relatif à l'armée.....	95
7 Juillet — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert du Service de la Santé Générale.....	97
30 Novembre — SYRIE : Accord postal	428

- 1945 -

29 Décembre — SYRIE : Accord économique et financier	426
--	-----

- 1946 -

20 Mars — FRANCE : Echange de lettres relatif au retrait des troupes françaises stationnées au Liban.....	107
11 Août — U.S.A. : Accord de transports aériens.....	187
8 Octobre — U.S.A. : Accord postal	499
20 Novembre — GRANDE-BRETAGNE : Contrat d'achat de la ligne de Chemin de fer Tripoli-Nakoura	171
7 Décembre — TURQUIE : Echange de lettres relatifs à la prorogation du délai d'option de la nationalité libanaise.....	469
16-21 Décembre — TURQUIE : Arrangement relatif à l'octroi des visas diplomatiques, spéciaux et de service.....	472

LISTE CHRONOLOGIQUE

DES TRAITES ET CONVENTIONS BILATERALES SIGNES DEPUIS OCTOBRE 1913 ET PUBLIES DANS LE PRESENT RECUEIL

NOTE : A cette liste, il faut encore ajouter les accords judiciaires avec l'Irak et la Jordanie, antérieurs à cette date et qui ont été publiés en raison de leur usage courant.

— 1943 —

1 Octobre — SYRIE : Accord relatif aux Intérêts Communs.....	311
22 Décembre — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des attributions exercées par la France.....	73

— 1944 —

3 Janvier — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert de la Régie des tabacs.....	75
3 Janvier — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des Domaines.....	76
5 Janvier — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert de l'Administration des Phares.....	76
5 Janvier — FRANCE : Protocole de transfert du contrôle de l'Electricité de Beyrouth et de la Compagnie des Eaux de Beyrouth.....	77
26 Janvier — SYRIE-FRANCE-GRANDE-BRETAGNE : Accord financier libano-franco-anglais-syrien (Taux de change de la livre sterling.....	79
1 Février — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert du service des Affaires Economiques et des Intérêts Communs.....	80
4 Février — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des services des Mines, du Contrôle de la circulation automobile et de l'emploi des pneumatiques et de la climatologie.....	81
4 Février — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des services financiers, des poudres et des explosifs.....	81
8 Février — FRANCE : Protocole de transfert de la Défense Passive.....	82
14 Mars — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert des services de l'Office pharmaceutique.....	83
19 Avril — SYRIE-FRANCE : Protocole de transfert de l'Office des Changes.....	83
19 Avril — SYRIE-FRANCE : Protocole réglant le Statut du Contrôle des Changes.....	48

- 1 Mai 1940 — Paris
Convention internationale relative à la répression de la traite des blanches
Signée à Paris le 4 Mai 1940
Le Liban a adhéré à cette convention le 20 Juin 1949.
- 1 Mai 1948 — Lake-Success
Protocole amendant l'Arrangement International en vue d'assurer une
protection efficace contre le trafic criminel connu sous le nom de traite des
blanches, signé à Paris le 18 Mai 1904 et la Convention internationale
relative à la répression de la traite des blanches signée à Paris le 4
Mai 1910.
Signé à Lake-Success, New-York le 1 Mai 1948.

TRAITES DE PAIX

- 28 Juin 1919 — Versailles
Traites entre les Puissances Allées et Associées et l'Allemagne.
- 24 Juillet 1923 — Lausanne
Traites de paix entre l'Empire Britannique, la France, l'Italie, etc... et la
Turquie.

TRAVAIL

- Organisation internationale du Travail
Adhésion autorisée par la loi du 43 Novembre 1948. (J.O. 1948 — n° 47 —
p. 881)
- 7 Novembre 1945 — Paris
Instrument pour l'amendement de la Constitution de l'Organisation
internationale du Travail, adopté par la Conférence de 1945.
Déclaration du 1er Juin 1948. (RT-NU — No du Traité 1 : 18 — Vol. 2 —
Page 343).
- 9 Octobre 1946 — Montréal
Instrument pour l'amendement de la Constitution de l'Organisation
internationale du Travail — 1946
(in RT-NU — No du Traité 1 : 220 — Vol. 2 — Page 341).

- 22 Juillet 1946 — New-York
 Protocole relatif à l'Office International d'hygiène publique.
 Signé à New-York le 22 Juillet 1946.
 Entrée en vigueur le 20 Octobre 1947.
 Le Liban a signé sous réserve d'approbation le 22 Juillet 1946.
- 30 Juin 1951 —
 Accord d'assistance technique avec l'O.M.S.
 Ratification autorisée par la loi du 20 Septembre 1951. (J.O. 1951
 n° 39 — pag. 550)

TRAITE DES FEMMES ET DES ENFANTS

- 18 Mai 1904 — Paris
 Arrangement international en vue d'assurer une protection efficace contre
 le trafic criminel connu sous le nom de traite des blanches.
 Signé à Paris le 18 Mai 1904.
 Le Liban a adhéré à cet arrangement le 20 Juin 1949.
- 30 Septembre 1921 — Genève
 Convention pour la repression de la traite des femmes et des enfants.
 Signée par la France au nom du Liban : le 2 Juin 1930.
- 21 Septembre 1930 — Genève
 Convention internationale pour la suppression du trafic des femmes et
 des enfants.
 Adhésion de la France au nom du Liban : le 28 Mai 1930.
- 11 Octobre 1933 — Genève
 Convention relative à la repression de la traite des femmes majeures.
 En vigueur depuis le 24 Août 1934. (SDN — No du Traité 3476 — Vol. CI
 Page 431).
- 12 Novembre 1947 — Lake-Success
 Protocole amendant la Convention pour la repression de la traite des
 femmes et des enfants, conclue à Genève le 30 Septembre 1921, (SDN. No
 du Traité 289 Vol. IX Page 116) et la Convention pour la repression de la
 traite des femmes majeures conclue à Genève le 11 octobre 1933.
 Signé à Lake-Success, New-York le 12 Novembre 1947.
 Signé par le Liban le 12 Novembre 1947.

REGLEMENT PACIFIQUE DES CONFLITS INTERNATIONAUX

- 18 Octobre 1907 — La Haye
Convention de conciliation et d'arbitrage.
Référéncé explicite dans la Convention de Conciliation avec l'Italie, du 15
Février 1949 — art. 9. (RT p. 321)

SANTÉ

- 25 Juillet 1924 — Athènes
Convention Internationale sur la protection mutuelle contre la fièvre dengue
Ratifiée par la France au nom du Liban : le 25 Février 1935.
- 2 — 28 Mars 1926 — Alexandrie
Accord sur la création à Alexandrie d'un bureau d'informations
sanitaires pour le Proche-Orient.
- 21 Juin 1926 — Paris
Convention sanitaire internationale
Adhésion de la France au nom du Liban : le 29 Mars 1928.
- 17 Janvier 1929 — Beyrouth
Convention sanitaire entre les Etats du Proche Orient.
- 22 Juillet 1946 — New-York
Acte final de la Conférence Internationale de la Santé.
Signé à New-York le 22 juillet 1946. Le Liban a signé le 22 Juillet 1946
(in RT-NU — n° du Traité I : 125 — Vol. 9 — Page 3)
- 22 Juillet 1946 — New-York
Constitution de l'Organisation mondiale de la Santé.
Signée à New-York le 22 Juillet 1946
Entrée en vigueur le 7 Avril 1948
Le Liban a signé sous réserve d'approbation le 22 juillet 1946
Adhésion autorisée par la loi du 11 Novembre 1948 (J.O. 1948 — n° 46 —
p. 866.
(in RT-NU — n° du Traité I : 221 — Vol. 14 — Page 185.
L'acceptation du Liban a été communiquée le 19 Janvier 1949.
- 22 Juillet 1946 — New-York
Arrangement conclu par les gouvernements représentés à la Conférence
internationale de la Santé.
Signé à New-York le 22 Juillet 1946.
Entre en vigueur le 22 Juillet 1946
Le Liban a signé le 22 Juillet 1946

● 1944

XI Congrès Postal Universel

Décret 578 du 30 Mars 1944, concernant la mise en exécution des obligations contractées à ce Congrès. (J.O. 1944 — n° 13)

● 1946

Loi du 16 Mai 1946, relative à l'application et à la mise en exécution des Conventions Internationales et des Règlements y annexés relatifs aux tarifs et taxes des postes, des radiocommunications et télécommunications. (J.O. 1946 — n° 21)

● 5 Juillet 1947 — Paris

Convention postale internationale, Règlement et Protocole y relatifs
Règlement de transport du courrier aérien. Règlement des correspondances et des colis de valeur déclarée et protocole et règlement y relatifs.
Règlement des Colis postaux.

Décret 10783/K du 30 Décembre 1947, mettant en application et en exécution ces accords. (J.O. 1948 — n° 1 — p. 13)

Date de l'adhésion : 8 Avril 1948

● 2 Octobre 1947 — Atlantic City

Convention internationale des télécommunications et radiocommunications, Protocole final et Annexes y relatifs.

Décret 10 784/K du 30 Décembre 1947, mettant en application et en exécution ces accords. (J.O. 1948 — n° 1 — p. 30)

Date de l'adhésion : 2 Juin 1949.

● 1 Juillet 1948

Règlement Monétaire et mesures d'applications.

Décret 10783

● 5 Août 1949 — Paris

Convention télégraphique internationale, annexée à la Convention d'Atlantic-City de 1947)

Décret 2695 du 20 Août 1950 ratifiant et mettant cette convention en exécution à dater du 1 Juillet 1950.

● 5 Août 1949 — Paris

Convention téléphonique internationale, annexée à la Convention d'Atlantic-City de 1947.

Décret 2695 du 20 Août 1950 ratifiant et mettant cette convention en exécution à dater du 1er Juillet 1950.

- 25 Novembre 1927 — Washington
Convention télégraphique universelle et règlement y relatif.
Arrêté 2259 publiant et mettant en application ces documents. (J.O. ar. 1927 — n° 2240)
- 1929 — Bruxelles
Protocole télégraphique international.
Arrêté 2764 du 9 Septembre 1929, publiant ce protocole (J.O. ar. 1929 n° 2268)
- 1930
Arrêtes 3193, 3194 et 3195 du 30 Juin 1930 publiant et mettant en application diverses conventions postales. (I.L.A. 1930 — p. 244 et 248)
- 9 — 16 Décembre 1932 — Madrid
Convention internationale des télécommunications et règlement télégraphique
- 19 Juil 1933 — Lucerne
Convention européenne de radio-diffusion : plan et protocole
Adhésion de la France au nom du Liban à la date de sa mise en vigueur le 9 Juillet 1933.
- 20 Mars 1934 — Le Caire
Convention postale universelle et arrangements y annexés.
Le Liban a signé cette convention en son nom personnel.
- 8 Avril 1938 — Le Caire
Révision du Règlement télégraphique international et protocole final.
Arrêté 1607/LR du 5 Décembre 1938 relatif à l'exécution au Liban de ces documents.
- 8 Avril 1938 — Le Caire
Révision de la Convention internationale des Télécommunications de Madrid 1932.
Arrêté 169/LR du 16 Décembre 1938, mettant en exécution au Liban le Règlement général des radiocommunications, le Protocole final de ce règlement et le Règlement additionnel des radiocommunications de Madrid (1932) et révisés au Caire le 8 Avril 1938.
- 11 Mai 1939 — Buenos-Aires
Convention postale universelle
Arrêté 141/LR du 10 Juin 1940 publiant et mettant en exécution cette convention. (R.A. 1940 — p. 365)

PROTECTION DE LA PROPRIETE INTELLECTUELLE

- 2 Septembre 1886 — Berne
Convention internationale concernant la protection des œuvres
littéraires et artistiques
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er Août 1924
- 13 Novembre 1908 — Berlin
Convention internationale relative à la protection des œuvres littéraires
et artistiques révisant celle signée à Berne le 2 Septembre 1886.
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er Août 1924
- 20 Mars 1911 — Berne
Protocole additionnel à la convention internationale des droits réservés
(signée à Berlin le 9 Novembre 1908)
Adhésion de la France au nom du Liban : 28 Mars 1925
- 2 Juin 1928 — Rome
Convention relative à la protection des œuvres littéraires et artistiques
(révision de la Convention de Berne)
Adhésion de la France au nom du Liban : le 13 Novembre 1921,
applicable à partir du 24 Décembre 1928

NOTE : Référence expresse à ces accords est faite dans :

- Accord avec la France du 3 Juin 1944, signé à Damas — (RT p. 92)
- Traité d'amitié, de commerce et de navigation du 15 Février 1946
signé avec l'Italie — (art. 20 RT p. 130)
- Traité de commerce, de navigation et d'établissement du 6 Octobre
1949, signé avec la Grèce — (art. 9) (RT p. 248).

POSTES — TELEPHONE — TELEGRAPHE

- 1923 — Madrid
Convention postale universelle et règlement y relatif
Arrêtés 2363, 2364 et 2366 du 31 Décembre 1923 relatifs à la publication
de ces documents et à leur application au Liban. (J.O. ar. 1924 — n° 1732)
(R.A. 1924 — p. 20)
- 1925 — Stockholm
Convention postale universelle et règlement y relatif
Arrêtés 252 et 254 du 26 Septembre 1925, relatifs à la publication de ces
documents et à leur application au Liban. (J.O. ar. 1925 — n° 1915)
(R.A. 1925 p. 215)

PROTECTION DE LA PROPRIETE INDUSTRIELLE

- 20 Mars 1883 — Paris
Convention internationale pour la protection de la propriété industrielle,
(révisée à Bruxelles le 14 décembre 1900 et à Washington le 2 juin 1911)
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er septembre 1924.

- 11 avril 1891 — Madrid
Arrangement prévenant les fausses déclarations d'origine pour les
marchandises, (révisé à Washington le 2 juin 1911 et à La Haye le 6
novembre 1925).
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er septembre 1924.

- 14 décembre 1900 — Bruxelles.
Convention internationale pour la protection de la propriété industrielle
(révision de la convention de Paris) révisée à Washington le 2 juin 1911.
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er septembre 1924.

- 2 juin 1911 — Washington
Convention internationale pour la protection de la propriété industrielle
(révision de la convention de Bruxelles).
Adhésion de la France au nom du Liban : le 1er septembre 1924.

- 6 novembre 1925 — La Haye
Révision de la Convention d'Union de Paris du 20 mars 1883.

- 2 juin 1934 — Londres
Révision de la Convention d'Union de Paris du 20 Mars 1883, pour la
protection de la propriété industrielle, et de l'Arrangement de Madrid du
11 Avril 1891, relatif à la répression des fausses indications de provenance
Arrêté 152/LR du 19 Juillet 1939
Textes publiés dans le R.O. 1939 — n° 28 — du 11 Juillet 1939.
(RT-SDN 1459)

- NOTE : Référence explicite à ces accords est faite dans :
Accord avec la France du 3 Juin 1944, signé à Damas (RT — p. 92)
Traité d'amitié, de commerce et de navigation du 15 Février 1949
signé avec l'Italie — (art. 20) RT, p. 333)
Traité de commerce, de navigation et d'établissement du 6 Octobre
1949, signé avec la Grèce — (art. 3) (RT, p. 248).

- 27 Novembre 1931 — Bangkok.
Accord relatif à la suppression de l'habitude de fumer l'opium.
Entré en vigueur le 27 Avril 1937 (art. 6).
Ratifié par la France au nom du Liban le 10 Mai 1931.

- 11 Décembre 1946 — Lake Success, New-York.
Protocole amendant les Accords, Conventions et Protocoles sur les stupéfiants conclus à La Haye le 23 Janvier 1912, à Genève le 11 Février 1925, le 19 février 1925 et le 21 Juillet 1931, à Bangkok le 27 Novembre 1931 et à Genève le 26 Juin 1936 (SDN — n° du Traité 4648 — Vol CXCVIII Page 290).
Signé à Lake Success, New-York, le 11 décembre 1946.
Signé par le Liban (sans réserve d'approbation) le 13 Décembre 1946, à New-York. (RT-NU — I : 186 Vol. 12 Page 179.)

- 11 Décembre 1946 — Lake Success.
Protocole plaçant sous contrôle international les drogues non visées par la Convention du 31 Juillet 1931 pour flatter la fabrication et réglementer la distillation des stupéfiants amendée par le Protocole signé à Lake Success le 11 Décembre 1946.
Signé à Paris le 19 Novembre 1948.
Signé par le Liban, sans réserve d'acceptation, le 19 Novembre 1948, à Paris.

PRIVILEGES ET IMMUNITES

- 13 Février 1948 — Lake Success.
Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies.
Approuvée par l'Assemblée Générale des Nations Unies le 13 Février 1948.
Date du dépôt par le Liban de l'instrument de ratification au Secrétariat Général de N.U. : 10 Mars 1949.
Adhésion autorisée par la loi du 14 Novembre 1948 (J.O. 1948 — n° 40 — p. 866).
(in RT-NU — n° du Traité 1 : 1 — Vol I — Page 6).

PROCEDURE CIVILE

- 17 Juillet 1907 — La Haye.
Convention sur la procédure civile.
Référence explicite dans le Traité d'union de commerce et de navigation du 15 Février 1940, signé avec l'Allemagne (art. 7 — (RT, p. 526).

- 6 Mars 1948 — Genève
Convention relative à la création d'une organisation intergouvernementale consultative de la navigation maritime.
Signée par le Liban, sans réserve d'acceptation. ■ 6 Mars 1948, à Genève.
Non encore en vigueur (15-XI-49).

OPIUM ET DROGUES NUISIBLES

- 21 Janvier 1912 — La Haye
Convention internationale de l'opium.
Ratifiée par la France au nom du Liban en vertu de l'article 295 du Traité de Versailles, le 16 Janvier 1920 (SDN. 222) (RT-NU I : 186 Vol. 12)
- 11 Février 1925 — Genève
Accord relatif à la suppression de la fabrication, du commerce intérieur et de l'usage de l'opium préparé: Protocole et Acte final.
Ratification par la France, au nom du Liban, sans réserve: le 29 Avril 1926.
- 19 Février 1925 — Genève
Deuxième conférence internationale de l'opium.
Convention, Protocole, Acte final.
Ratifiés par la France au nom du Liban, sans réserve, le 2 Juillet 1927 (sauf sur la possibilité de produire régulièrement, dans le délai strictement imparti, les statistiques trimestrielles prévues à l'alinéa 2 de l'article 22) (SDN. No du Traité 1847 — Vol LXXXI — Page 317).
- 13 Juillet 1931 — Genève
Convention pour limiter la fabrication des stupéfiants.
Adhésion par la France au nom du Liban à la date de sa mise en vigueur, le 9 Juillet 1933.
- 13 Juillet 1931 — Genève
Convention pour limiter la fabrication et réglementer la distribution des stupéfiants. Protocole de signature et Acte final. Genève ■ Juillet 1931.
a — Convention pour limiter la fabrication et réglementer la distribution des stupéfiants. En vigueur le 9 Juillet 1933 (article 30)
Ratifiée par la France au nom du Liban : le 10 Avril 1933
b — Protocole de signature. En vigueur le 9 Juillet 1933
Ratifiée par la France au nom du Liban : le 10 Avril 1933

LIGUE ARABE

- 23 Mars 1945 — Le Caire.
Pacte de la Ligue des Etats Arabes.
Ratification autorisée par la loi du 9 Avril 1945 (J.O. 1945 — n° 16)
Loi du 16 Mai 1946, autorisant le Gouvernement à signer des accords particuliers avec les Etats Arabes.

MANDAT

- 28 Juin 1919 — Versailles.
Traité de Paix.
Article 22 : Pacte de la Société des Nations (AD — p. 9).
- 25 Avril 1920 — San Remo.
Accord.
(AD — p. 13).
- 24 Juillet 1923 — Genève.
Carte du Mandat
(J.O. 1923 — n° 1706).

MEDECINE VETERINAIRE

- 30 Novembre 1946 — Bagdad.
Accord de Médecine vétérinaire entre le Liban, l'Irak, l'Égypte, la Jordanie, l'Arabie Saoudite, la Turquie et l'Iran.
Ratification autorisée par la loi du 10 Juin 1949 (J.O. 1949 — n° 124 p. 310).

METEOROLOGIE

- 11 Octobre 1947 — Washington.
Convention météorologique internationale.
Ratification autorisée par la loi du 21 Janvier 1950 (J.O. 1950 — n° 5 — p. 69).

NAVIGATION

- 6 Mars 1948 — Genève.
Acte final de la Conférence maritime des Nations Unies.
Signé par le Liban le 6 Mars 1948, à Genève.

ACCORDS GENERAUX

● 8 Décembre 1949 — Genève

Conventions relatives à la protection des civils en temps de guerre, à la situation des prisonniers de guerre, à l'amélioration de la situation des blessés, malades et naufragés et à l'amélioration de la situation des blessés et malades des forces armées combattantes.

Ratification autorisée par la loi du 20 Septembre 1950

(J.O. 1950 — n° 39 — p. 581)

Signées par le Liban le 5 Décembre 1949 à Genève.

Adhésion du Liban : 12 Août 1949, à Genève.

EDUCATION ET CULTURE

● 16 Novembre 1945 — Londres

Convention créant une Organisation des Nations Unies pour l'Éducation, la Science et la Culture (UNESCO)

Ratification autorisée par décret 2193 du 17 Octobre 1946 (RT-NU — n° du

Traité 1 : 52 — Vol. 4 — Page 275)

ESCLAVAGE

● 25 Septembre 1926 — Genève

Convention relative à l'esclavage

Adhésion de la France au nom du Liban : 23 Juin 1931.

FINANCES

● 27 Décembre 1945 — Washington.

Fonds Monétaire International

Banque Internationale pour la reconstruction et le développement.

(RT-NU n° 1. 20 : (a) et (b) — Vol. 2 — Pages 22 et 135).

GENOCIDE

● 9 Décembre 1948

Convention pour la prévention et répression du crime de génocide.

Adoptée par l'Assemblée Générale des Nations Unies le 9 Décembre 1948

Adhésion du Liban : 30 Décembre 1948

Ratification autorisée par la loi du 12 février 1951 (J.O. 1951 —

n° 7 — p. 144)

ACCORDS GENERAUX

- 13 Août 1949 — Annecy
3ème Protocole de rectification de l'Accord général sur les tarifs
douaniers et le commerce.
Signé à Annecy le 13 Août 1949.
Signé par le Liban le 13 Août 1949 — Entre en vigueur le 13 Août 1949.
- 13 Août 1949 — Annecy
1er Protocole portant modification de l'Accord général sur les tarifs
douaniers et le commerce.
Signé à Annecy le 13 Août 1949.
Signé par le Liban le 13 Août 1949 — Non encore en vigueur (15-XI-49).
- 13 Août 1949 — Annecy
Protocole portant modification de l'art. XXVI de l'Accord général sur les
tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Annecy le 13 Août 1949 — Non encore en vigueur (15-XI-49).
Signé par le Liban le 13 Août 1949 — Acceptation : 16 Septembre 1949.
- 13 Août 1949 — Annecy
Protocole portant remplacement de la liste I (Australie) annexée à
l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Annecy le 13 Août 1949.
Signé par le Liban le 13 Août 1949 — Non encore en vigueur (15-XI-49).
- 13 Août 1949 — Annecy
Protocole portant remplacement de la liste VI (Ceylan)
annexée à l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Annecy le 13 Août 1949.
Signé par le Liban le 13 Août 1949 — Non encore en vigueur (15-XI-49).
- 10 Octobre 1949 — Annecy
Protocole d'Annecy des conditions d'adhésion à l'Accord général sur les
tarifs douaniers et le commerce Ouvert à la signature le 10 Octobre 1949
Signé par le Liban le 10 Octobre 1949 — Non encore en vigueur (15-XI-49).

CROIX-ROUGE

- 18 Octobre 1907 — Genève.
Convention internationale relative au traitement des prisonniers de
guerre.
Ref. in. Convention d'Armistice avec Israël, du 23 Mars 1949 — art.
VI, § 4. (R.T. p. 393).

- 24 Mars 1948 — La Haye
Déclaration.
Signée à La Haye le 24 Mars 1948.
Signée par le Liban le 24 Mars 1948. Entrée en vigueur le 24 Mars 1948.
- 24 Mars 1948 — La Haye
Protocole portant modification de certaines dispositions de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à La Haye le 24 Mars 1948.
Signé par le Liban le 24 Mars 1948. Entrée en vigueur le 24 Mars 1948.
- 24 Mars 1948 — La Haye
Protocole portant modification de l'art. XIV de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à La Haye le 24 Mars 1948.
Signé par le Liban le 24 Mars 1948. Entrée en vigueur le 24 Mars 1948.
- 14 Septembre 1948 — Genève
Deuxième Protocole de rectification de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Genève le 14 Septembre 1948.
Signé par le Liban le 14 Septembre 1948. Entrée en vigueur le 14 Septembre 1948.
- 14 Septembre 1948 — Genève
Protocole portant modification de la partie I et de l'art. XXIX de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Genève le 14 Septembre 1948.
Signé par le Liban le 14 Septembre 1948 — Acceptation : 23 Septembre 1948 — Non encore en vigueur.
- 14 Septembre 1948 — Genève
Protocole portant modification de la partie II et de l'art. XXVI de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Genève le 14 Septembre 1948.
Signé par le Liban le 14 Septembre 1948 — Acceptation : 23 Septembre 1948 — Entrée en vigueur le 14 Décembre 1948.
- 14 Septembre 1948 — Genève
Protocole pour l'adhésion de l'Acte final du 30 Octobre 1947.
Signé à Genève le 14 Septembre 1948.
Signé par le Liban le 14 Septembre 1948 — Entrée en vigueur le 14 Septembre 1948.

- 20 Avril 1921 — Barcelone
Convention sur la liberté de transit
Adhésion de la France au nom du Liban, enregistrée le 7 Février 1929
- 8 Novembre 1925 — La Haye
Convention revisant l'arrangement de Madrid sur les fausses déclarations
d'origine des marchandises
Adhésion de la France au nom du Liban, enregistrée le 6 Octobre 1930
- 30 Octobre 1947 — Genève
Acte final de la deuxième session de la Commission préparatoire de la
Conférence des Nations Unies sur le commerce et l'emploi.
Signé par le Liban à Genève le 30 Octobre 1947.
Ref. in Accord économique et financier avec la Syrie du 27-8-1948
(RT p. 434)
- 30 Octobre 1947 — Genève
Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce.
Signé par le Liban à Genève le 30 Octobre 1947
- 30 Octobre 1947 — Genève
Protocole portant application provisoire de l'Accord général sur les
tarifs douaniers et le commerce.
Signé à Genève le 30 Octobre 1947.
Signé par le Liban le 29 Juin 1948.
- 14 Mars 1948 — La Havane
Acte final de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et l'emploi.
Signé à La Havane le 14 Mars 1948.
Signé par le Liban le 24 Mars 1948.
- 14 Mars 1948 — La Havane
Charte de la Havane instituant une Organisation Internationale
du commerce.
Signée à La Havane le 24 Mars 1948 — Non encore en vigueur (15-X-49)
- 24 Mars 1948 — La Havane
Protocole de rectification de l'Accord général sur les tarifs douaniers et
le commerce.
Signé à La Havane le 24 Mars 1948. Entré en vigueur le 24 Mars 1948.
Signé par le Liban le 24 Mars 1948.

CIRCULATION ROUTIERE

- 11 Octobre 1929 — Paris
Convention internationale sur la circulation automobile
Adhésion de la France au nom du Liban : 1er Mai 1930
- 21 Avril 1926 — Paris
Convention internationale de circulation automobile
Adhésion de la France au nom du Liban : 26 Mai 1930 (B.O. 1927 — p. 147)
- 21 Avril 1926 — Paris
Convention internationale de circulation routière
Adhésion de la France au nom du Liban : 26 Mai 1930 (B.O. 1927 — p. 147)
- 19 Septembre 1949 — Genève
Acte final de la Conférence des Nations-Unies sur les transports
routiers et les transports automobiles
Signé par le Liban le 19 Septembre 1949, à Genève
- 19 Septembre 1949 — Genève
Convention sur la circulation routière
Signée par le Liban le 19 Septembre 1949, à Genève (sous réserve de
ratification)
- 19 Septembre 1949 — Genève
Protocole relatif aux pays ou territoires présentement occupés
(circulation routière).
Signé par le Liban le 19 Septembre 1949, à Genève.
- 19 Septembre 1949 — Genève
Protocole relatif à la signalisation routière.
Signé par le Liban, le 19 Septembre 1949, à Genève (sous réserve de
ratification)

COMMERCE INTERNATIONAL

- 24 Juillet 1923 — Lausanne
Convention Commerciale entre l'Empire Britannique, la France l'Italie...
etc. et la Turquie.
- 3 Novembre 1923 — Genève
Convention internationale pour la simplification des formalités douanières
— Adhésion de la France au nom du Liban : 9 Mars 1933

- 27 Mai 1947 — Montréal.
Protocole concernant un amendement à la Convention relative à l'aviation civile internationale.
- 19 Juin 1948 — Genève.
Convention relative à la reconnaissance internationale des droits sur aéronef.

CHARTRE DES NATIONS UNIES STATUT DE LA COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE

- 26 Juin 1945 — San Francisco.
Charte des Nations-Unies.
— Signée par le Liban le 26 Juin 1945, à San Francisco.
— L'instrument de ratification a été déposé le 15 Octobre 1945, auprès du Gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, conformément à l'article 110 § 2 de la Charte.
— Ratifiée par la loi du 25 Septembre 1945 (J.O. 1945 — n° 40).
— Entrée en vigueur le 24 Octobre 1945.
- 26 Juin 1945 — San Francisco.
Arrangements provisoires conclus par les Gouvernements représentés à la Conférence des Nations Unies pour l'Organisation Internationale.
— Signés par le Liban le 26 Juin 1945, à San Francisco.
— Entrée en vigueur le 26 Juin 1945.
- 26 Juin 1945 — San Francisco.
Parties au Statut de la Cour Internationale de Justice.
— Conformément aux dispositions de l'article 23 § 1 de la Charte, le Liban est, en tant que membre des Nations Unies, ipso facto, partie au Statut de la Cour Internationale de Justice.

CHEMINS DE FER

- 4 Septembre 1917 — Copenhague.
Révision du Règlement pour l'usage réciproque des wagons de chemin de fer en service international.
(Rél. in. Traité d'amitié, de commerce et de navigation avec l'Italie du 15 Février 1910, art. 19 § 1°).

AGRICULTURE — ALIMENTATION

- **Accord International du 196**
Adhésion autorisée par la loi du 30 Juin 1949
(J.O. 1949 — n° 28/29 — p. 49)
- **20 Mai 1928 — Danemark**
Accord relatif à la création d'un Office international de renseignements sur les soutes-elles.
Adhésion de la France au nom du Liban.

AVIATION

- **13 Octobre 1919 — Paris**
Convention internationale portant règlement de la navigation aérienne.
Mise en vigueur au Liban et en Syrie par Arrêté 20/8 du 23 Mars 1925
(J.O. 1925 — n° 1861) (in RT-SDN, n° 297 — Vol XI)
Modifiée par les protocoles :
du 27 Octobre 1922 (in RT-SDN — Vol LXXV III — Page 438)
du 30 Juin 1923 (in RT-SDN — Vol LXXV III — Page 441)
du 15 Juin 1929 (in RT-SDN — Vol CXXXV III — Page 418)
du 11 Décembre 1929 (in RT-SDN — Vol CXXXV III — Page 427)
- **12 Octobre 1929 — Varsovie**
Convention pour l'unification de certaines règles relatives au transport aérien international.
Adhésion de la France au nom du Liban le 13 Février 1933, date de sa mise en vigueur.
- **7 Décembre 1944 — Chicago**
Convention relative à l'Aviation civile internationale.
(RT-NU — n° du traité II : 102 — Vol. 15 — Page 205)
Ratification du Liban autorisée par décret 32 33 du 22 Mai 1945
(J.O. — 1945 — n° 11)
- **11 Octobre 1947 — Washington**
Convention créant l'Organisation de l'Aviation civile internationale (O.A.C.I.)
Ratification du Liban autorisée par la loi du 2 Avril 1947
(J.O. 1947) modifiée par la loi du 31 Mai 1945 (J.O. 1949 — n° 22 — p. 289)
Le Liban a déposé les instruments de ratification le 19 Septembre 1949

SECONDE PARTIE

LES ACCORDS
INTERNATIONAUX
GENERAUX
AUXQUELS LE LIBAN
A ADHERE

GROUPES PAR OBJET
DANS L'ORDRE CHRONOLOGIQUE

7

كل من الفريقين الساميين المتعاقدين
الى التحكيم وفقا للمادة الخامسة من
ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة الخامسة عشرة - يعمل بهذه
المعاهدة مدة خمس سنوات تجدد
ضمنا سنة فسنة الا اذا ابلغ احد
الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق
الاخر رغبته في ابطالها او تعديلها قبل
سنة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء
مدتها .

المادة السادسة عشرة - تبرم هذه
المعاهدة في اقرب وقت مستطاع
وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل
وثائق الإبرام .

حرر من هذه الاتفاقية اصلاان
معتمدان وقع عليهما في بيروت في
١٥ شباط ١٩٤٩ الموافق ١٧ ربيع
الآخر ١٣٦٨

سيف الإسلام يحيى
رياضي الصلح
سيف الإسلام محمد
حميد فرنجيه

مسؤوليته فعلى الدولة التي طلبته
ان تعيده على نفقتها الى بلاده .

المادة العاشرة عشرة - يجب على
الدولة طالبة التسليم ان ترسل من
يستلم المطلوب من اراضي الدولة
المطلوب منها التسليم .

المادة الثانية عشرة - تتحمل كل
دولة على سبيل المقابلة جميع النفقات
التي استلزمها تنفيذ الطلب وتسليم
الشخص المطلوب .

المادة الثالثة عشرة - تطبق ايضا
جميع مواد هذه الاتفاقية على غير
رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين
في حالة ارتكابهم جرما في اراضي
احد الفريقين الساميين المتعاقدين
او في اراضي غيرهما ثم التجاؤم الى
اراضي الفريق الاخر .

المادة الرابعة عشرة - كل خلاف
ينشأ بين الفريقين الساميين المتعاقدين
على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية
كلية او جزئية ولا يمكن تسويته
بالطرق الدبلوماسية بحال بعد اتفاق

التسليم المطلوب. واعترف بالجرائم المستند اليه ووجد القاضي المختص أن هذا الجرم من الجرائم التي يجسور فيها التسليم بحسب احكام هذه الاتفاقية ورضي المطلوب أن يلم بدون ملف طلب التسليم الى الحكومة التي تطلبه كان للحكومة أن تأمر بتسليمه والا وجب انتظار معاملة التسليم .

المادة العاشرة - لا يحاكم الشخص الذي سلم الا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من أجلها أو عن الأفعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر الا بعد التسليم .

إذا حكم ببراءة المدعي عليه أو استنوق العقوبات المحكوم عليه بها، فلا يجوز توقيفه أو محاكمته عن أية جريمة أخرى الا في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا ارتكبت تلك الجريمة بعد التسليم في الدولة التي سلم اليها
٢ - إذا قبل المدعى عليه مراحقة يحاكم على تلك الجريمة .

٣ - إذا لم يفاد اقليم الدولة التي سلم اليها خلال شهر من تاريخ إخلاء سبيله وكان يقاود بمطلق إرادته إذا تقرر متع المحاكمة عن المطلوب تسليمه أو حكم ببراءته أو عدم

المحاكمة أو المحكوم عليه للجرائم الجائز فيها التسليم وتمتع تحقيقا لهذا التعاون الاتصالات الدبلوماسية الرسمية أو البريدية أو البرقية أو التلغونية أو غيرها خشية فرار المجرم على أن يبين فيها نوع الجرم المستند اليه والنص القانوني أو الشرعي الذي ينطبق عليه الجرم .

لا يمكن أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في الدولة المطلوب منها التسليم ثلاثين يوما على أن يخفى سبيل المقبوض عليه إذا لم يصل ملف طلب التسليم الى الفريق الآخر في خلال هذه المدة .

وتحسم مدة الحبس الاحتياطي من مدة الحبس التي يحكم بها في الدولة طالبة التسليم .

ويمكن للدولة المطلوب منها التسليم أن تمتنع عنه وتخلي سبيل الشخص المطلوب تسليمه بناء على اقتراح المرجع القضائي الصالح للنظر في أمر التسليم إذا وجد أن الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وملحقيها المذكورين في المادتين الثانية والسابعة غير متوفرة أو كانت الأدلة غير كافية على أن يطلب استكمال تلك الأدلة وفي هذه الحالة يظل المدعي عليه موقوفا لنهاية الثلاثين يوما .

إذا اعترف المقبوض عليه باتسبه

إذا كانت الجريمة أو العقوبة المطلوب التسليم من أجلها قد سقطت وفقاً لشرعة أحد الفريقين المتعاقدين أو شرعية الدولة التي اقترفت الجريمة بأرضها .

المادة السابعة - تقدم طلبات التسليم بالطرق الدبلوماسية وتبت فيها السلطات المختصة بحسب شرعية الدولة المطلوب إليها التسليم وانظمتها بعين الفريقان باتفاق لاحق مما يجب أن يشمل عليه طلب التسليم من وسائل .

المادة الثامنة - إذا كان الشخص المطلوب تسليمه بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية مطلوباً أيضاً من قبل دولة أخرى أو عدة دول بسبب جرائم أخرى ارتكبت في إقليمها فيجب تسليمه إلى الدولة التي ارتكب المجرم في أراضيها الجرم الأهم والأشد عقوبة . أما إذا كانت الجريمة من متعاضدين أو متقاربتين فيسلم إلى الدولة التي يكون من رعاياها والا فللدولة التي تقدمت أولاً بالطلب .

المادة التاسعة - تتعاون الدولتان المتعاقدتان في البحث عن المجرمين وأقبض قورا بصفة احتياطية على الأشخاص الملاحقين أو المطلوبين .

واحد أو عصابة ضد الأفراد أو ضد السلطات المحلية أو السكك الحديدية أو غير ذلك من وسائل النقل والواصلات .

ج - الجرائم العسكرية
وتعتبر الجرائم العادية المنلازمة مع الجرائم السياسية بحكم هذه الأخيرة .

المادة الخامسة - لا يسمح بالتسليم إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها قد قضى بها قضاء مبرماً أو كانت قيد المحاكمة في الدولة الأجنبي إليها المطلوب تسليمه أو في الدولة - غير طالبة التسليم - التي وقع المجرم في أرضها ، على أن تنزع الدولة طالبة التسليم بالطور الذي وصلت إليه المحاكمة إذا كان المطلوب تسليمه لا يزال قيد المحاكمة أو تقدم إليها صورة الحكم الصادر على المجرم المطلوب تسليمه في حالة إبرام الحكم المذكور بحقه .

وإذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو العقاب عن أية جريمة أخرى في الدولة التي قدم إليها طلب التسليم فيؤجل تسليمه حتى تنتهي المحاكمة وتنفذ العقوبة المحكوم بها بتمامها .

المادة السادسة - لا يسمح بالتسليم

المتعاقدين بالحس سنة أو بعقوبة
أشد .

أما إذا كانت ثمة عقوبات غير
منصوص عليها في قوانين أو شرائع
أحد الفريقين المتعاقدين للجريمة
المطلوب من أجلها التسليم فيجوز
الامتناع عن التسليم .

المادة الرابعة - لا يسمح بالتسليم:

١ - من أجل جريمة ذات طابع
سياسي أو لفرض سياسي .

٢ - إذا كان المدعى عليه موظفا في
السلك الدبلوماسي أو مكلفا بمهمة
رسمية وارتكب جرما ما أثناء تمتعه
بالحصانة الدبلوماسية أو أثناء
ممارسته وظيفته أو في معرض
ممارسته لها في أراضي الدولة
التي يقوم بوظيفته فيها فلا يمكن أن
يحاكم أمام قضاء تلك الدولة التي
يظهرها أو ينتمي اليهها إذا توفرت
الشروط المقررة للتسليم بمقتضى هذه
الاتفاقية .

لا تعتبر الجرائم الآتية جرائم
سياسية :

أ - كل تعد على رئيسي الدولتين
المتعاقدين أو على أفراد أسرتهما .
ب - جرائم العنف أو قطع الطريق
أو السرقه باكرهه سواء ارتكبها شخص

كان الشخص المطلوب تسليمه لاحقا
او محكوما عليه في جريمة من الجرائم
النصوص عليها في المادة الثالثة
بأي وصف قانوني أو شرعي وكانت
الجريمة قد ارتكبت في إقليم الدولة
طالبة التسليم أو إقليم دولة ثالثة .

ومع ذلك يجوز للدولة المطلوب منها
التسليم الامتناع عنه إذا كان الشخص
المطلوب تسليمه هو من رعاياها وقت
ارتكاب الجريمة وكانت محاكمته في
بلده عن الجريمة المطلوب تسليمه من
أجلها جائزة بمقتضى قوانينها وفي هذه
الحالة يتوجب على حكومة بلاده أن
تحيله إلى محاكمها لمحاكمه وفقا
لقوانينها بموجب اضبارية قضائية
تنظمها السلطات القضائية في البلاد
التي وقع فيها الجرم وتبلغ نتيجة
الحكم إلى الحكومة طالبة التسليم
فيقرر المرجع القضائي المختص فيها
وقف الملاحقات نهائيا أو وقف تنفيذ
الحكم إذا كان قد حكم في الدعوى .

بين الفريقان باتفاق لاحق ما
يجب أن تشمل عليه الاضبارة القضائية
المذكورة .

المادة الثالثة - يجب التسليم

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه
ملاحقا أو متهما أو محكوما عليه في
جناية أو في جنحة معاقب عليها في
قوانين أو شرائع كلا الفريقين السامعين

CONVENTION D'EXTRADITION

اتفاق

تسليم المجرمين

- Signée à Beyrouth
- Le 15 Février 1949
- Ratification autorisée par la ■ du 21 Janvier 1950 (J.O. 1950 — n° 5 — pag. 60)
- Le texte officiel a été établi en langue arabe.
- وقع في بيروت
- في ١٥ شباط ١٩٤٩
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٠ (جر - ١٩٥٠ - عدد ٥ - ص ٦٩)
- وضع النص الرسمي المعتمد باللغة العربية .

حضرة صاحب المعالي حميد فرنجي
وزير الخارجية والمضربين والتربية
الوطنية

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة
ملك اليمن :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير
سيف الاسلام محمد بن جلالة الامام
احمد

وحضرة صاحب السمو الملكي الامير
سيف الاسلام يحيى بن الامام يحيى

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم
وتبينوا صحتها ومطابقتها للاصول
المرعية اتفقوا على الاحكام الآتية :

المادة الاولى - يجري تبادل المجرمين
بين لبنان وليمن وفقا للاحكام التالية:

المادة الثانية - يجري التسليم اذا

ان حضرة صاحب الفخامة
الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس
الجمهورية اللبنانية

وحضرة صاحب الجلالة الامام
الناصر لدين الله احمد بن يحيى حميد
الدين ملك اليمن

رغبة منهما في توطيد الامن والسلام
في ربوع كل من بلديهما

قررا عقد اتفاقية لتسليم المجرمين
وعينا لهذه الغاية مندوبيهما المفوضين
الآتين :

من لدن حضرة صاحب الفخامة
رئيس الجمهورية اللبنانية :

حضرة صاحب الدولة وباض يك
الصلح ، رئيس مجلس الوزراء ووزير
المالية

قبل ثلاثة اشهر على الاقل من تاريخ
انتهاء مدتها .

المادة الرابعة عشرة - تبرم هذه
المعاهدة في اقرب وقت مستطاع
وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق
الابرام .

حرر من هذه المعاهدة اصـ
معتدان وقع عليهما بيروت في ١٥
شباط ١٩٤٩ الموافق ١٧ ربيع الآخر
١٣٦٨ .

سيف الاسلام يحيى
ريصاصي الصلح
حميد فرنجييه
سيف الاسلام محمد

المادة الثانية عشرة - كل خلاف ينشأ
بين الفريقين الساميين المتعاقدين
على تقرير هذه المعاهدة ولا يمكن
تسويته بالطرق الدبلوماسية يحال
بانفاق كل من الفريقين الساميين
المتعاقدين الى التحكيم وفقا للمادة
الخامسة من ميثاق جامعة الدول
العربية .

المادة الثالثة عشرة - يمل بهذه
المعاهدة مدة خمس سنوات تتجدد
ضمنا سنة فسنة الا اذا ابلغ احد
الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق
الاخر رغبته في ابطالها او تعديلها

الذين يحتاج اليهم أحد الفريقين المسلمين المتعاقدين باتفاق خاص مع المستخدم وموافقة الفريق الذي ينتمي اليه ذلك المستخدم او مع الفريق الآخر مباشرة بعد تعيين شروط الاستخدام .

وإذا اخل أحد المتعاقدين من أولئك الاختصاصيين والمستخدمين والعمال بأحكام العقد الجاري عليه فـإن الحكومة التي هو من رعاياها تعمل على تأمين احترام العقد بجميع الوسائل القضائية والإدارية إن كان المخل خارج البلد المستخدم فيه . أما إذا كان داخل بلد الدولة المستخدمة فإنه يخضع للسلطات والقوانين المحلية وفقاً لأحكام المادة الخامسة .

المادة العاشرة - توطد العلاقات الثقافية بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويتبادلان البعثات العلمية والثقافية والفنية لدى الطلب .

يمنح كل من الفريقين الساميين بعثات الفريق الآخر العلمية والثقافية وتلامذته تسهيلات خاصة .

وتمنح البعثات العلمية والثقافية وبعثات الطلاب امتيازات خاصة في الدراسة والإقامة .

المادة الحادية عشرة - تعد بين الفريقين الساميين المتعاقدين اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين .

من اللبنانيين في اليمن الأحكام الخاصة بهم التي تطبق عليهم في بلادهم .

المادة السادسة - يحق للطائرات المدنية التابعة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن تهبط في مطارات الفريق الآخر لنقل البريد والركاب والبضائع بعد أن تحدد الخطوط الجوية وشروط تسيرها باتفاق لاحق بين الفريقين . وتراعى في ذلك بين الفريقين الساميين المتعاقدين الأحكام المتفق عليها مع الدولة الأفضل رعاية .

المادة السابعة - تـري على بواخر ومراكب كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في موانئ الفريق الآخر أحكام الدولة الأفضل رعاية .

المادة الثامنة - تنشأ بين الفريقين الساميين المتعاقدين علاقات تجارية واقتصادية ويعامل كل منهما في ذلك الفريق الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية ، باستثناء الدول التي تكون مرتبطة مع أحد الفريقين باتفاق جمركي أو اتفاق جوار .

تعامل المنتجات الوطنية لكل من البلدين في بلد الفريق الآخر معاملة خاصة وتتبادل الحكومتان بيانات بالمنتجات القابلة للتصدير .

المادة التاسعة - يجري التعاقد مع الاختصاصيين المستخدمين والمعمال

والخروج منها بالقوانين والانظمة المحلية والعادات المختصة بذلك والتي تطبق على الدول الافضل رعاية من دول الجامعة العربية او غيرها .
ويخضع هؤلاء الرعايا في بلد الفريق الاخر للشرائع والنظم والقوانين المحلية ، ويعاملون طبقا لما يعامل به رعايا الدول الافضل رعاية .

المادة الرابعة - للمدعين من رعايا كل من الفريقين الساميين المتعاقدين حرية التقاضي امام المحاكم المحلية على اختلاف اختصاصاتها ودرجاتها - يتمتعون لديها بما يتمتع بسسه الوطنيون من حقوق . ولا يجوز لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقيد حق تقاضي رعايا الفريق الاخر امام المحاكم بما لا يفرض على رعايساه وبما ليس بقوانينه .

المادة الخامسة - يخضع رعايا كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في اقليم الفريق الاخر للشرع المحلي في القضايا الجزائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية والشرعية وغيرها كما انهم يخضعون لجهات الاختصاص المعينة للوطنيتين ، على ان يراعى في قضايا الزواج والطلاق والتفريق القضائي والابوة والالحاق بالنسب والاقرار به والرشد والولاية والوصاية والعجر والوصية والارث نصير المسلمين

سيف الاسلام يحيى بن الامام يحيى الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم وتبينوا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية اتفقوا على الاحكام التالية :

المادة الاولى - يتعاقد لبنان واليمن عهد اخوة وصداقة وسلام ويحترم كل منهما سلامة اراضي الاخر والايضاح القائمة فيه ويمنع بكل ما لديه من وسائل اي عمل في بلاده من شأنه ان يسيء الى عهد الصداقة والاخوة والسلام او يهدد او يقلق الامن والسلم والكيئة في بلد الفريق الاخر .

المادة الثانية - يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تبادل التمثيل الدبلوماسي والتتصلي في اول فرصة مواتية يتفق عليها الفريقان ويعامل الممثلون الدبلوماسيون والقناصل على اساس المقابلة بالتثل وفقا للاصول المتبعة في القانون الدولي العام وتحدد باتفاق الفريقين فيما بعد الاماكن التي يمارس ممثلو السلك الدبلوماسي والتتصلي اعمالهم فيها ، مراعين في ذلك ما يمنح للدولة الافضل رعاية .

المادة الثالثة - يتقيد كل من رعايا الفريقين الساميين في دخول اقليم الاخر والتنقل والاقامة في المحلات التي يسمح له الاقامة والتنقل فيها

**TRAITE
D'AMITIE,
DE COMMERCE
ET DE RELATIONS
CULTURELLES**

**معاهدة
الصداقة
والتجارة
والثقافة**

- Signé à Beyrouth
- Le 15 février 1919
- Ratification autorisée par la loi du 12 Janvier 1950 (J.O. 1950 - n° 3 - pag. 26)
- Le texte officiel a été établi en langue arabe

- وقعت في بيروت
- في ١٥ شباط ١٩١٩
- أجاز التصديق عليها بموجب قانون ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ (ج ٣ - ١٩٥٠ - عدد ٣ - من ٢٦٤)
- وضع النص الرسمي المعتمد باللغة العربية .

من لدن حضرة صاحب الفخامة
رئيس الجمهورية اللبنانية
حضرة صاحب الدولة رياض بك
الملح - رئيس مجلس الوزراء ووزير
العدلية
وحضرة صاحب المعالي حميد
فرنجه وزير الخارجية والمغتربين
وأنغرية الوطنية .
ومن لدن حضرة صاحب الجلالة
ملك اليمن :
حضرة صاحب السمو الملكي الامير
سيف الاسلام محمد بن جلالة الامام
احمد
وحضرة صاحب السمو الملكي الامير

ان حضرة صاحب الفخامة الشيخ
بشاره خليل الخوري رئيس
الجمهورية اللبنانية وحضرة صاحب
الجلالة الامام الناصر لدين الله احمد
بن يحيى حميد الدين ملك اليمن .
رغبة منهما في توثيق عرى الصداقة
وتوطيد قواعد الاخوة بين لبنان
واليمن وتنمية العلاقات بينهما بمقد
معاهدة صداقة وتجارة وثقافة تحدد
حقوق رعايا كل من البلدين النقيضين
في بلد الاخر وتفسح مجالا للتعاون
بينهما .
قد عينا لهذه الغاية مندوبيهما
المفوضين :

YEMEN

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN-YEMEN

APRES NOVEMBRE 1943

- 15 Février 1949
TRAITE D'AMITIÉ,
DE COMMERCE
ET DE RELATIONS
CULTURELLES

- 15 Février 1949
CONVENTION
D'EXTRADITION

اليمن

اتفاقيات دولية

بين لبنان واليمن

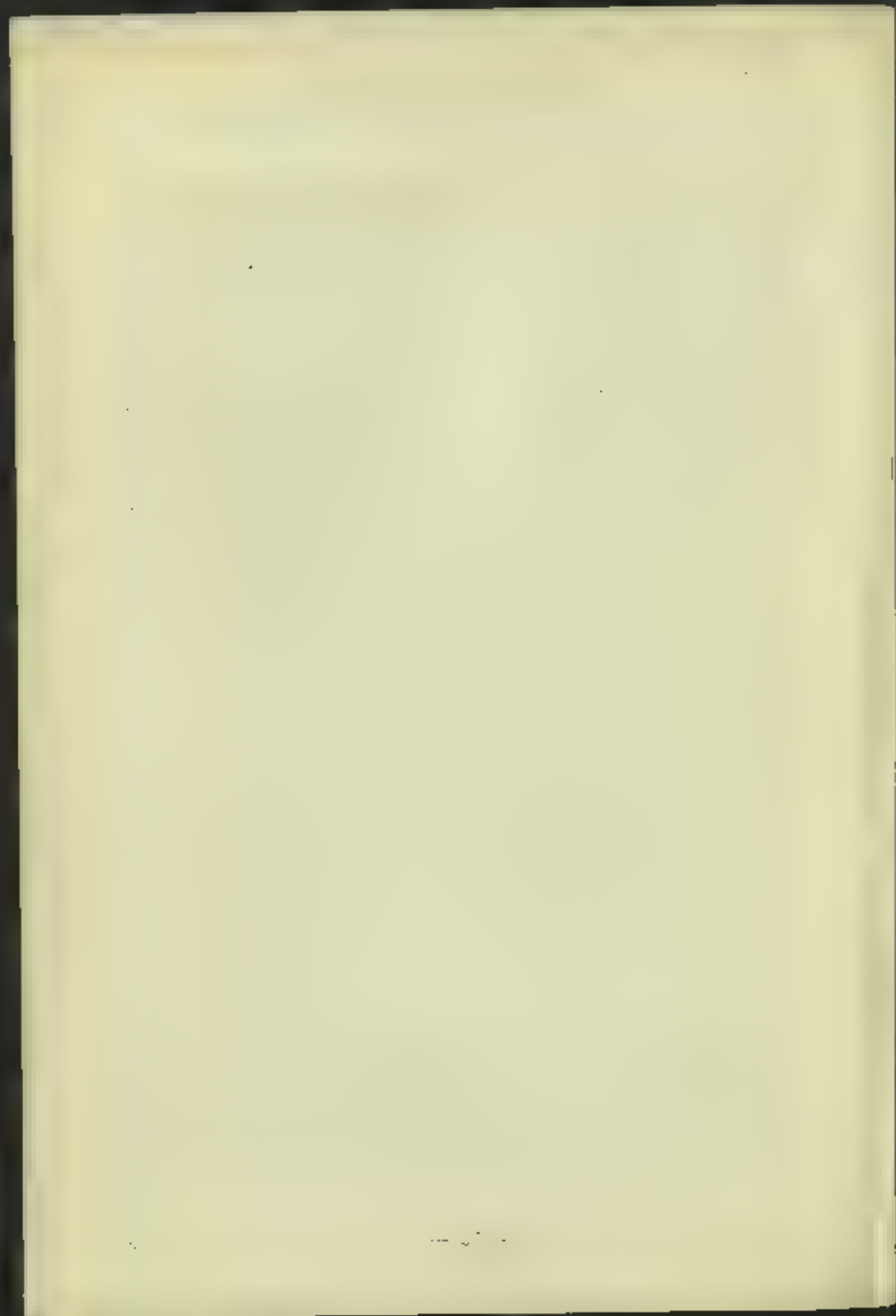
بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١٥ شباط ١٩٤٩
معاهدة الصداقة والتجارة والثقافة

- ١٥ شباط ١٩٤٩
اتفاق تسليم المجرمين

٢

٢



4 — This Agreement is complementary to and does not supersede existing agreements between the two Governments except insofar as other agreements are inconsistent herewith.

Done in Beirut on the 20th day of May 1961 in duplicate in Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

For the Government of
Lebanon
H. AOUNI

For the Government of the
United States of America

JOHN H. BRUINS

{ — هذا الاتفاق تكميلي ولا يفسخ
الاتفاقات القائمة بين الحكومتين الا فيما
ينعارض منها مع احكامه .

وضع في بيروت في اليوم التاسع
والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٥١
على نسختين في اللغة العربية واللغة
الانكليزية ، وكل من النصين يعتبر
اصليا على حد سواء .

عن الحكومة اللبنانية
حسين العوني

عن حكومة الولايات المتحدة
الاميركية

جون بروينز

٢

٢

Agreement, subsidiary written arrangements or understandings may be agreed upon by the duly designated representatives of Lebanon and of the Technical Cooperation Administration of the United States of America, or by other persons, agencies, or organizations designated by the Governments.

ARTICLE 8. — 1 — This Agreement shall enter into force on the day on which it is duly ratified by the Government of Lebanon. It shall remain in force until three months after either Government shall have given notice in writing to the other its intention to terminate the Agreement.

2 — If, during the life of this Agreement, either Government should consider that there should be an amendment thereof, it shall so notify the other Government in writing and the two Governments will thereupon consult with a view to agreeing upon the amendment.

3 — Subsidiary arrangements or understandings which may be agreed upon may remain in force beyond any termination of this Agreement, in accordance with such arrangements as the two Governments may make.

الاتفاق كتابة على ترتيبات فرعية بين الممثلين المعيّنين لذلك من قبل الحكومة اللبنانية ومعنلي إدارة التعاون الفني بالولايات المتحدة الأميركية أو بين أي أشخاص أو وكالات أو هيئات تعينهم هاتان الحكومتان .

المادة الثامنة — ١ — يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من يوم تصديق الحكومة اللبنانية عليه ويبقى معمولاً به مدة ثلاثة أشهر بعد أن تعلم أحدهما الحكومتين الحكومة الأخرى كتابة بعزمها على إنهائه .

٢ — إذا رأت إحدى الحكومتين تعديل هذا الاتفاق في خلال مدة سريانه تخطر الحكومة الأخرى بذلك كتابة وبناء عليه تشاور الحكومتان بقصد الاتفاق على التعديل .

٣ — يبقى ما قد ينفق عليه من الترتيبات الفرعية ساري المفعول بعد انتهاء هذا الاتفاق طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين .

Duty is liable to be paid in respect of any such article imported without payment of duty and sold or disposed of within three years, but there shall be no liability if such articles and equipment introduced to Lebanon by the Government of the United States of America pursuant to this Agreement shall be exempt from taxes, customs and import duties.

ARTICLE 6. — The Government of Lebanon and the Government of the United States of America will endeavor to give full publicity to the objectives and progress of the technical cooperation programs carried on under this Agreement. They will make public in their respective countries, not less frequently than once a year, periodic reports on the technical cooperation programs carried on pursuant to this Agreement. Such reports shall include information as to the use of funds, materials, equipment and services. They will mutually exchange information regarding other technical assistance programs which have been or are being requested of other countries or of international organizations by either party to this Agreement.

ARTICLE 7. — For carrying out particular projects under this

وتستحق الضريبة على مثل هذه الاشياء التي تنورد معفاة مسن دفع الضريبة اذا بيعت او تم التصرف فيها في خلال ثلاث سنين ولكن لا تستحق الضريبة اذا اعيد تصدير هذه الاشياء في خلال هذه المدة . وتعفى من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد أية مواد او معدات تدخلها الى لبنان حكومة الولايات المتحدة الاميركية وفقا لهذا الاتفاق .

المادة السادسة — تعمل حكومتا الولايات المتحدة الاميركية ولبنان على ان تداع في اوسع نطاق اهداف برامج التعاون الفني التي تنفذ طبقا لهذا الاتفاق ومدى تقدمها وتقرير الحكومتان كل منهما في بلادهما مرة كل سنة على الاقل تقارير دورية عن برامج التعاون الفني التي تنفذ بمقتضى هذا لاتفاق وتضمن هذه التقارير بيانات عن استخدام الاموال والمواد والمعدات والخدمات . وتبادل الحكومتان المعلومات فيما يتعلق ببرامج المونة الفنية الاخرى التي طلبها او يطلبها احد طرفي هذا الاتفاق من البلاد الاخرى من المنظمات الدولية .

المادة السابعة — اذا اريد تنفيذ مشروعات معينة لهذا الاتفاق يمكن

to coordinate this program with other related technical cooperation programs in Lebanon. ■ will further facilitate cooperation in the mutual exchange of technical knowledge and skills with other friendly nations which may have technical cooperation programs similar to that carried on under this agreement.

ARTICLE 5. — All employees of the Government of the United States of America assigned ■ duties in Lebanon under this Agreement and accompanying members of their families shall be exempt from : (1) Income and social security taxes with respect ■ salaries and emoluments paid to them by the Government of the United States of America and to any non-Lebanese income upon which they are obliged to pay income ■ social security taxes by the Government of the United States of America. (2) Customs and import duties on personal, household and professional effects and supplies are for the personal use automobile, on certificate being furnished, by such employees, to the effect that these effects and supplies are for the personal use and consumption of such employees and members of their families.

البنانية على تنسيق هذا البرنامج مع برامج التعاون الفني الأخرى المماثلة في لبنان وتسهيل علاقة على ذلك التعاون في تبادل الدراية الفنية والخبرة مع الأمم الصديقة الأخرى التي قد يكون لها برامج للتعاون الفني تماثل البرنامج القائم بمقتضى هذا الاتفاق .

المادة الخامسة — جميع موظفي حكومة الولايات المتحدة الأميركية الذين يعملون في لبنان طبقاً لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من :

أ - ضرائب الدخل ورسوم الراتب الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرتبات والمكافآت التي تدفعها لهم حكومة الولايات المتحدة الأميركية وكذلك بالنسبة لكل دخل غير لبناني يكونون ملزمين أن يدفعوا عنه لحكومة الولايات المتحدة الأميركية ضريبي الدخل والضمان الاجتماعي .

ب - العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وامتنعهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما في ذلك سيارة خاصة واحدة وذلك عندما يقدم هؤلاء الموظفون شهادات بان هذه الامتعة والحاجيات معدة لاستعمالهم واستهلاكهم الشخصي أو لاستعمال أفراد عائلاتهم واستهلاكهم

only with United States dollars.

ARTICLE 3. — The Government of Lebanon, in order to bear a fair share of the cost of the program, agrees to:

A — Provide adequate office facilities, office equipment and supplies, secretarial interpreter-translator and related assistance necessary to the successful implementation of the projects.

B — Pay costs of land, buildings, improvements, local materials and labor necessary to the effectiveness of the experts' work.

C — Pay transport, communication costs and such other expenses of American experts withing Lebanon as may be agreed upon by the two Governments in particular circumstances.

D — Assign appropriate technicians and whatever other Lebanese staff is justified by the project, to work with United States technicians.

E — Pay such costs as may be agreed upon by the two Governments in connection with training provided for in Article 2 (B).

ARTICLE 4. — The Government of Lebanon will endeavor

بدولارات الولايات المتحدة .

المادة الثالثة — لكي تتحمل الحكومة اللبنانية نصيباً عادلاً في نفقات البرنامج فإنها توافق على :

أ — أن تقدم ما يلزم من التسهيلات المكتبية ومعدات المكاتب وأدواتها والسكوتارين والترجمين وما يتصل بذلك من المعونة الضرورية لنجاح تنفيذ المشروعات .

ب — أن تدفع تكاليف الأراضي والمباني والتحسينات والمواد المحلية واليد العاملة اللازمة لشادية عمل الخبراء على الوجه المنهج .

ج — أن تدفع نفقات الانتقال والمواصلات وغير ذلك من نفقات الخبراء الأميركيين داخل لبنان ، وفقاً لما يتم عليه الاتفاق بين الحكومتين في ظروف فردية .

د — أن تعيين الفنيين الصالحين وغيرهم من الموظفين اللبنانيين الآخرين ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع فنيي الولايات المتحدة .

هـ — أن تدفع النفقات التي تحدده بالاتفاق بين الحكومتين فيما يتعلق بالتدريب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الثانية .

المادة الرابعة — تعمل الحكومة

Have agreed as follows :

ARTICLE 1. — The Government of Lebanon and the Government of the United States of America undertake to cooperate with each other in the interchange of technical knowledge and skills and in related technical activities designed to contribute to the balanced and integrated development of the economic resources and productive capacities of Lebanon.

ARTICLE II. — The Government of the United States of America agrees to:

A — Furnish, to an extent subsequently to be agreed upon, services of technical experts and pay their salaries and allowances as well as their transport costs from and to the United States.

B — Provide for training in the United States or elsewhere of Lebanese nominated by the Lebanese Government under arrangements covering the program of training and the payment of expenses as may be agreed upon by the two Governments in individual cases.

C — Supply, to an extent subsequently to be agreed upon, equipment and materials necessary to the effectiveness of the experts' work but purchasable

اتفقنا على ما يأتي :

المادة الاولى — تتعهد حكومة الولايات المتحدة الاميركية والحكومة اللبنانية بان تتعاونوا على تبادل الدراية الفنية والخبرة وما يتصل بذلك من اوجه النشاط الفني التي ترمي الى المساهمة في تنمية موارد لبنان الاقتصادية وطاقته الاناجية على وجه كامل متوازن .

المادة الثانية — توافق حكومة الولايات المتحدة الاميركية على :

(ا) ان تقدم — بالقدر الذي سيفقد عليه فيما بعد — خدمات الخبراء الفنيين ، وان تدفع مرتباتهم ومكافاتهم ونفقات انتقالهم من الولايات المتحدة اليها .

(ب) ان تؤمن في الولايات المتحدة الاميركية او في غيرها تدريب لبنانيين تمينهم الحكومة اللبنانية بموجب اتفاقات تشمل برنامج التدريب ، ودفع النفقات وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين في الحالات الافرادية .

(ج) ان تقدم — بالقدر الذي سينفق عليه فيما بعد — المعدات والمساعد اللازمة لاداء عمل الخبراء على الوجه المنتج اذا كان لا يمكن شرائها الا

ACCORD

D'ASSISTANCE TECHNIQUE, APPLICATION DU POINT IV

اتفاق

للتعاون الفني

طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة

- Signé à Beyrouth
- Le 29 Mai 1951
- Les textes officiels ont été établis en langues arabe et anglaise

- وقع في بيروت
- في ٢٩ أيار ١٩٥١
- وضع النصوص الرسمية المتحدان باللغتين العربية والإنكليزية

The Government of Lebanon on the one part, and

The Government of the United States ■ America on the other.

Desiring to cooperate ■ the interchange of technical knowledge and skills with a view ■ the attainment of higher standards of economic development and social welfare and the promotion of international understanding and goodwill,

Having both accepted resolution n° 304 (IV) adopted by the General Assembly of the United Nations on November 15, 1949, approving the Economic and Social Council Resolution n° 222 (IX) on technical assistance for economic development and the guiding principles for rendering such assistance,

إن الحكومة اللبنانية من جهة،
وحكومة الولايات المتحدة الأميركية
من جهة أخرى .

رغبة منهما في التعاون على
تبادل الدراية الفنية والخبرة لأدراك
مستوى أعلى للنمو الاقتصادي
والتفاهة الاجتماعية ونشر حسن
التفاهة الدولي ،

وقد قبلت كلناهما بالقراء رقم
٤١ ٣٠٤ الذي أصدرته الجمعية
العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ١٥
تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ووافقت
بموجبه على قرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي رقم ٢٢٢ (٩) الخاص
بالمعونة الفنية للتنمية الاقتصادية
وعلى المبادئ الأساسية لتقديم
مثل هذه المعونة .

AMENDEMENTS A L'ACCORD POSTAL

En vertu des pouvoirs qui leur sont conférés, le Postmaster General des Etats-Unis d'Amérique et le Directeur des Postes et Télécommunications de la République Libanaise ont arrêté les amendements suivants à l'Arrangement concernant les Mandats de Poste entre les deux pays.

Ces amendements entreront en vigueur dès qu'ils seront signés, et remplaceront les Articles IV, XX (Alinéa c), et XXII (Paragraphe 2).

ARTICLE 4. — Le montant des mandats de poste échangés dans les deux sens sera exprimé en monnaie américaine. Le bureau d'échange de Beyrouth convertira le montant des mandats émis au Liban en dollars des Etats-Unis, et celui des mandats émis aux Etats-Unis en monnaie libanaise.

Le taux de conversion se conformera autant que possible au prix d'achat et de vente du dollar fixé par la Banque Officielle de Beyrouth.

L'Administration des Postes du Liban notifiera celle des

Etats-Unis au moment voulu sur les taux de conversion employés pour les mandats expédiés dans les deux sens.

ARTICLE 20. — Alinéa (c). Pour l'établissement de ce solde, l'avoir de la République Libanaise, exprimé en livres libanaises, sera converti en dollars des Etats-Unis en prenant comme base de conversion le cours moyen officiel du change aux Etats-Unis pendant la période à laquelle le compte correspond. La différence établie sera portée au compte trimestriel prochain.

ARTICLE 22. — Paragraphe (2). Les paiements prévus à l'Article présent et à l'Article 21 seront effectués au moyen de traites tirées sur New-York en dollars des Etats-Unis.

En foi de quoi, les soussignés ont souscrit ces Amendements à l'Arrangement et y ont apposé leurs sceaux officiels.

Fait en duplicata et signé à Washington le 8 Octobre 1946 et à Beyrouth, le 15 Mars 1947.

7

venables en vue d'assurer une plus grande sécurité contre les fraudes, ou une meilleure exécution du service, pourvu qu'elle fasse connaître à sa correspondant les dispositions adoptées.

ARTICLE 24. — La Direction Générale des Postes et des Télégraphes de la République Libanaise aura la faculté de fixer le montant maximum des sommes pouvant être envoyées journellement par un expéditeur au même destinataire aux Etats-Unis d'Amérique.

ARTICLE 25. — Chacune des administrations centrales se réserve la faculté d'augmenter le droit de commission ou même de suspendre temporairement le service des mandats-poste, au cas où elle constaterait que le service est utilisé par des commerçants ou par tout autre personne pour l'envoi des sommes engagées ou pour des manœuvres spéculatives sur les devises.

La suspension temporaire du service des mandats-poste pourra également être décidée de façon unilatérale par chacune des parties en cause au cas de circonstances extraordinaires dont celle-ci demeurera seule juge.

Dans tous les cas, avis de cette suspension devra être donné immédiatement, au besoin par télégraphe à l'administration centrale correspondante.

ARTICLE 26. — La présente Convention entrera en vigueur à une date fixée d'un commun accord entre l'office du Liban et l'office américain et promulguée conformément aux lois respectives des deux pays.

Elle courra d'année en année, jusqu'à ce que l'une des parties contractantes ait donné avis à l'autre, un an à l'avance, de son intention de la dénoncer.

Les dispositions de la présente Convention continueront, pendant la dernière année, à être fidèlement et entièrement exécutées sans préjudice de la liquidation et du paiement des comptes après l'expiration de ce terme.

En foi de quoi les soussignés ont signé la Convention et y ont apposé leurs sceaux.

Fait en double et signé à Washington le 8 Octobre 1946 et à Beyrouth le 13 Mars 1947.

*Postmaster General of the
United States*

Robert KANNEGAN

*Postmaster General of the
Republic of Lebanon*

Jemil NAMMOUR

● Les Appendices A à E, donnant les modèles des divers registres et tableaux, n'ont pas été publiés dans le présent Recueil, vu leur caractère purement technique.

c. La balance de ces comptes:

Pour l'établissement de cette balance la créance ■ plus faible sera convertie en la monnaie de la créance la plus forte en prenant pour base de conversion le cours moyen officiel du change dans le pays débiteur pendant la période à laquelle le compte se rapportera. Les différences ultérieurement constatées seront reprises dans le premier compte trimestriel ■ intervenir.

Ce compte, établi sur une formule analogue à l'appendice E devra être accompagné des relevés :

a. des listes d'avis transmises pendant le trimestre dans les deux sens (Appendice D).

b. des mandats périmés, annulés ou remboursés (Appendice C).

Une copie du compte, dûment approuvée, sera retournée à la Direction Générale des Postes et Télégraphes à Beyrouth.

ARTICLE 21. — Lorsqu'au courant du trimestre, le montant total des mandats émis par l'une des Administrations correspondantes dépassera de douze mille (12.000) francs-or celui des titres émis par l'autre, l'administration centrale créditrice aura le droit de demander à l'administration centrale débitrice le versement d'un solde de provision jusqu'à

concurrence des trois-quarts de la créance. Ce paiement devra être effectué dans les huit jours qui suivront ■ réception de la demande du créancier et vérification du montant dû.

En cas de non versement dans le délai sus-indiqué les sommes dues porteront intérêts à raison de 6% l'an du jour de l'expiration de ce délai au jour du paiement.

ARTICLE 22. — La balance d'un compte général devra être versée par l'office débiteur quinze jours au plus après la date de réception du compte général reconnu exact.

Les versements visés tant au présent article qu'à l'article 21, seront effectués au moyen de traites tirées suivant le cas soit sur New-York, soit sur Beyrouth, et dans ■ monnaie du pays créditeur, sans perte pour ce dernier.

Toute somme restant due par l'une des administrations centrales à l'autre à l'expiration du délai de six mois qui suivra la période pour laquelle le compte a été établi portera intérêts à raison de 60%.

ARTICLE 23. — Chacune des Administrations Centrales sera autorisée à adopter, pour autant qu'elles ne sont pas contraires aux dispositions de la présente Convention toutes mesures complémentaires qu'elle jugera con-

The image shows a page from a handwritten manuscript, possibly a musical score. It features several staves with musical notation, including notes, rests, and bar lines. The text is written in a non-Latin script, likely a form of Arabic or Persian, and is arranged in a structured manner typical of musical notation from that era. The page is numbered '10' in the top right corner. The handwriting is in dark ink on aged, slightly yellowed paper.

A page of handwritten musical notation on ten staves. The notation is in a cursive, historical style, likely from a 17th or 18th-century manuscript. It includes various musical symbols such as clefs, notes, rests, and bar lines. The handwriting is dense and fills most of the page.

4 3 2 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 10

[illegible][illegible]

1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice" and "The Hon. Mr. Justice".

1. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 2. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 3. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 4. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 5. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 6. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 7. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 8. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 9. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$
 10. $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$

[illegible]

ARTICLE 15. — Toute liste d'avis manquante devra être immédiatement réclamée par le bureau d'échange destinataire. Le bureau d'échange expéditeur devra alors transmettre sans délai au bureau d'échange correspondant une copie dûment certifiée de cette liste.

ARTICLE 16. — Chaque liste d'avis devra être soigneusement vérifiée par le bureau d'échange destinataire et corrigée en cas d'erreurs manifestes. Le détail des corrections sera communiqué au bureau d'échange expéditeur.

Si une liste comporte d'autres irrégularités, le bureau d'échange destinataire demandera des renseignements au bureau d'échange expéditeur qui devra les fournir dans le plus bref délai possible. Dans ce cas l'émission du titre intérieur faisant l'objet de la demande sera suspendue jusqu'à régularisation.

ARTICLE 17. — Dès l'arrivée d'une liste d'avis au bureau d'échange destinataire, celui-ci après vérification, établira au profit des bénéficiaires les titres dont le montant est égal aux sommes spécifiées dans la liste : il les transmettra soit aux destinataires soit aux bureaux payeurs, selon la réglementation en vigueur dans l'office destinataire.

ARTICLE 18. — L'Office postal libanais pourra échanger

par l'intermédiaire de l'Office américain, des mandats-poste avec les pays participant au service des mandats poste avec les Etats Unis d'Amérique. Ce service sera soumis aux dispositions particulières ci-après :

a) Le bureau d'échange de New-York notifiera le montant de chaque titre en transit au bureau d'échange de New-York qui le notifiera à son tour à l'office intéressé.

b) Le montant maximum de chaque titre ne devra pas être supérieur à celui fixé dans les relations entre les Etats Unis d'Amérique et le pays de destination.

c) Les indications relatives à cette catégorie de titres devront figurer à l'encre rouge à la fin de chacune des listes d'avis ordinaires notifiées à New-York sur des listes spéciales et le montant de ces titres sera compris dans le total des listes ordinaires.

d) Le nom et l'adresse du bénéficiaire de mandat-poste en transit ainsi que le nom de la ville et du pays destinataire devront être aussi complets que possible.

e) L'Office postal libanais louera à l'office américain pour les mandats-poste en transit une bonification égale à celle dont sont

mitif est payable. Sauf au cas où ce titre serait supposé avoir été perdu en cours de transmission dans le service postal, l'Administration Centrale qui délivrera le duplicata sera autorisée de ce fait à percevoir les mêmes droits que ceux prévus par sa législation intérieure.

ARTICLE 9. — Toute demande tendant soit à rectifier le nom, soit à modifier l'adresse du destinataire, soit à suspendre le paiement d'un titre, soit enfin à en obtenir le remboursement au profit de l'expéditeur, devra être adressée par ce dernier à l'Administration Centrale du pays d'origine du mandat.

ARTICLE 10. — En tout cas le remboursement d'un mandat ne pourra avoir lieu que sur la déclaration de l'Administration Centrale du pays où le titre était payable, que le mandat n'a pas été payé et que le remboursement est autorisé.

ARTICLE 11. — La durée de validité d'un mandat est fixée à douze mois non compris celui de l'émission ; à l'expiration de cette période le montant des titres non payés est reversé à l'Administration Centrale d'origine qui en dispose suivant sa propre législation.

ARTICLE 12. — Les titres émis d'un pays sur l'autre seront

soumis, en ce qui concerne l'émission, aux règlements en vigueur dans le pays d'origine, et en ce qui touche le paiement à la législation du pays de destination.

ARTICLE 13. — Le bureau d'échange de Beyrouth communiquera au bureau d'échange de New-York le détail des sommes encaissées en vue de leur paiement aux Etats-Unis d'Amérique, celui de New-York transmettra au bureau d'échange de Beyrouth le détail des sommes encaissées en vue de leur paiement dans la République Libanaise.

Les listes d'avis employées à cet effet seront conformes au modèle A et B annexé.

En vue de prévenir les inconvénients résultant de la perte d'une de ces listes, chaque bureau transmettra en même temps que chaque liste, un duplicata de la liste précédente.

ARTICLE 14. — Les mandats seront enregistrés sur les listes suivant une série annuelle spéciale pour chaque bureau d'échange commençant le 1er juillet, par le No 1.

Le numéro affecté à un mandat sur la liste sera considéré comme « numéro international ».

Les listes seront elles-mêmes numérotées suivant une série annuelle commençant le 1er juillet, par le numéro 1.

d'échange des Etats-Unis d'Amérique est New-York; celui de la République Libanaise est Beyrouth.

ARTICLE 4. — Le montant de chaque titre sera exprimé pour les mandats émis aux Etats-Unis d'Amérique, en livres et piastres libanaises; pour ceux émis au Liban en dollars et cents américains.

La conversion en monnaie du pays de destination sera opérée par les bureaux (bureaux d'échange ou bureau émetteurs suivant le cas) ressortissant à l'Administration Centrale du pays d'origine; celle-ci fixera le taux conversion pratiqué par ses propres bureaux.

Dans la conversion, les fractions de cent ou de piastres libanaises seront négligées.

ARTICLE 5. — Chacune des Administrations centrales aura la faculté de fixer, d'accord avec sa correspondante, le chiffre maximum d'émission de chaque mandat. Ce chiffre ne pourra dépasser deux cents (200) dollars pour les mandats émis dans la République Libanaise ou quatre cent (400) livres libanaises pour ceux émis aux Etats-Unis d'Amérique.

ARTICLE 6. — Chacune des Administrations Centrales aura le droit de modifier selon les circonstances le droit proportionnel

de commission payable par les expéditeurs des mandats-poste émis par les bureaux de son ressort à condition qu'elle fasse connaître son tarif à l'administration centrale correspondante. Le droit de commission appartiendra à l'office d'origine. Ce dernier bonifiera à l'office qui acquittera ces mandats une commission d'un demi pour cent (1/2%) du montant total des mandats payés; aucune bonification ne sera allouée pour les mandats émis en franchise de droits.

Les titres émis au profit des prisonniers de guerre ou envoyés par eux seront exempts de toutes taxes.

ARTICLE 7. — L'expéditeur d'un mandat-poste sera tenu de fournir, si possible, le nom et le ou les prénoms ou au moins l'initial d'un prénom de l'expéditeur et du destinataire ou le nom et l'adresse de la maison de commerce ou de la compagnie expéditrice ou destinataire. Cependant, si le ou les prénoms ou l'initial susmentionnés ne peuvent être fournis, le titre est néanmoins émis aux risques de l'expéditeur.

ARTICLE 8. — Si un titre est ou non parvenu, un duplicata sera délivré sur demande écrite du destinataire, contenant tous les renseignements nécessaires, adressée à l'Administration Centrale du pays dans lequel le titre pri-

ACCORD

POSTAL
ECHANGE DE
MANDATS-POSTE

اتفاق

بريدي

مبادلة الحوالات البريدية

- Signé à Washington
le 11 Octobre 1946
- et à Beyrouth
le 15 Mars 1947

- وقع في واشنطن
ل ٨ تشرين الاول ١٩٤٦
- في بيروت
ل ١٥ آذار ١٩٤٧

CONVENTION

*pour l'échange des mandats-poste
entre l'Office Postal des Etats-
Unis d'Amérique d'une part, et
l'Office postal de la République
Libanaise, d'autre part.*

Le Gouvernement Fédéral des Etats-Unis d'Amérique et le Gouvernement de la République Libanaise, étant désireux de faciliter la transmission des fonds entre les Etats-Unis d'Amérique et la République Libanaise, par le moyen de mandats de poste, et de conclure un arrangement à ces fins,

Les soussignés dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs se sont mis d'accord sur les articles suivants :

ARTICLE 1. — Dans cette convention l'expression « Etats-Unis d'Amérique » comprend les territoires de la fédération des Etats-Unis d'Amérique, de l'Alas-

ka, des Iles Guam, Hawaii, Porto Rico, Vierges et Tutuila (Samoa). L'expression « République Libanaise » comprend tous les territoires ressortissant à ce pays,

Les expressions « l'Administration Centrale » ou « les Administrations Centrales » désignant en ce qui touche les Etats-Unis d'Amérique : The Post Office Department, Division of Money Orders, Washington D.C., en ce qui regarde la République Libanaise la Direction Générale des Postes et des Télégraphes à Beyrouth, Liban.

ARTICLE 2. — Un échange régulier de mandats-poste est créé entre les Etats-Unis d'Amérique d'une part, et la République Libanaise d'autre part.

ARTICLE 3. — Le service des mandats-poste entre les pays dénommés sera exclusivement exécuté par l'intermédiaire de bureaux d'échange. Le bureau

the so-called Fifth Freedom traffic which maybe carried by United States air services between Beirut and Baghdad is dependent upon the conclusion of an appropriate air transport agreement between the United States of America and Iraq. When this latter agreement is concluded, the government of Lebanon agrees not to interpose any objection to permitting a designated United States air carrier to pick up and discharge international traffic in passengers, cargo and mail in both directions between Beirut and Baghdad ».

I have the honor to inform your Excellency that my government accept the arrangement herein included and regards the present reply as confirmation of this understanding between the two governments.

Please accept, Excellency, the renewed assurances of my highest consideration.

Beirut, August 11, 1946

George WADSWORTH

الخطوط الجوية للولايات المتحدة بين بيروت وبغداد هو معلق على إبرام اتفاقية خاصة بالنقل الجوي بين الولايات المتحدة الاميركية والعراق وعندما تبرم هذه الاتفاقية تتعهد الحكومة اللبنانية بان لا تعارض في السماح مؤسسة جوية معينة للولايات المتحدة بان تحمل وتفرغ نقلات دولية من مسافرين وبضائع وبريد بين بيروت وبغداد في كلا الاتجاهين.

لي الشرف بان اعلم معاليكم بان حكومتني تقبل بالتدبير المذكور في هذه المذكرة وتمنير الجواب الحالي كتصديق على ما اتفق عليه بين الحكومتين.

وانتم هذه المناسبة لاجدد لمعاليكم تأكيد اعتباري الفائق.

بيروت في ١١ آب سنة ١٩٤٦

جورج ودنورث

services between Beirut and Baghdad is dependent upon the conclusion of an appropriate air transport agreement between the United States of America and Iraq. When this latter agreement is concluded, the government of Lebanon agrees not to interpose any objection to permitting a designated United States air carrier to pick up and discharge international traffic in passengers, cargo and mail in both directions between Beirut and Baghdad.

Please accept, Excellency, the renewed assurances of my highest consideration.

Philippe TACLA

To His Excellency
Philippe TACLA,
Minister for Foreign Affairs,
Beirut-Lebanon

Excellency,

I have the honor to advise your Excellency that I have received your note of today, the text of which is the following:

« With reference to the Bilateral Air Transport Agreement between Lebanon and United States of America signed today, I have the honor to inform your Excellency that it is the understanding of my government that

وبغداد هو معلق على إبرام اتفاقية خاصة بالنقل الجوي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق . وعندما تبرم هذه الاتفاقية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن لا تعارض في السماح مؤسسة جوية معينة للولايات المتحدة بأن تحمل وتفرغ نقلات دولية من مسافرين وبضائع ويريد بين بغداد وبيروت في كلا الاتجاهين .

والتي اكرر تأكيد اعتنابي
الغائقة .

فيليب تاقلا

حضرة صاحب المعالي فيليب تاقلا
وزير الخارجية
بيروت - لبنان

صاحب المعالي

اتشرف بأن أعلمكم بوصول مذكرتكم الصادرة بتاريخ اليوم والمنظمة ما يلي :

بالإشارة إلى اتفاقية النقل الجوي الثنائية بين الولايات المتحدة ولبنان الموقع عليها اليوم . لي الشرف بأن أعلم سعادتكم أنه من المفهوم لدى حكومتني أن ما يسمى الحرية الخامسة النقل الذي يمكن أن تتولاه

through airline operation, and

(c) to the traffic requirements of the area through which the airline passes after taking accounts of local and regional services.

SECTION 4

The Contracting Parties should undertake regular and frequent consultation between their respective aeronautical authorities so that there should be close collaboration in the observance of the principles and the implementation of the provisions outlined in the Agreement and its Annex, and in case of dispute the matter shall be settled in accordance with the provisions of Article of the Agreement.

ANNEXE II

To His Excellency
George Wadsworth
American Minister
Beirut.

Excellency.

With reference to the bilateral Air Transport agreement between Lebanon and United States of America signed today, I have the honor to inform your Excellency that it is the understanding of my government that the so-called Fifth Freedom traffic which may be carried by United States Air

الجوي .

وجاءت حاجات النقل بالمناطق التي يخترقها الخط الجوي مع مراعاة الخطوط المحلية وخطوط المنطقة .

القسم الرابع

يتعهد الفريقان المتعاقدان بأن تقوم سلطات الطيران لدى كل منهما بمباحثات منتظمة ودورية فيما بينهما وذلك لإيجاد تعاون وثيق على مراعاة القواعد وتنفيذ مقتضيات النصوص المبينة في الاتفاقية الملحق المرافق لها وبحل أي خلاف طبقاً لأحكام المادة العاشرة من الاتفاق .

الملحق الثاني

إلى صاحب السعادة جورج وادسورث
وزير الولايات المتحدة
بيروت

صاحب السعادة

بالإشارة إلى اتفاقية النقل الجوي الثنائية بين الولايات المتحدة و لبنان الموقع عليها اليوم ، لي الشرف بأن أعلم سعادتكم أنه من المفهوم لدى حكومتي أن ما يسمى الحرية الخامسة للنقل الذي يمكن أن تتولاه الخطوط الجوية للولايات المتحدة بين بيروت

sound economic principles; and to stimulate international air travel as a means of promoting friendly understanding and good will among peoples and insuring as well the many indirect benefits of this new form of transportation to the common welfare of both countries.

(2) It is the understanding of both Governments the services provided by a designated air carrier under the Agreement and its Annex shall retain as their primary objective the provision of capacity adequate to the traffic demands between the country of which such air carrier is a national and the country the ultimate destination of the traffic. The right to embark or disembark on such services international traffic destined for and coming from third countries at a point or points on the routes specified in the Annex to the Agreement shall be applied in accordance with the general principles of orderly development to which both Governments subscribe and shall be subject to the general principle that capacity should be related:

(a) to traffic requirements between the country of origin and the countries of destination.

(b) to the requirements of

الاقتصاد الصحيحة كما نرغب في تشييط الاسفار الجوية الدولية كوسيلة لانماء التفاهم الودي وحن النية بين الشعوب وكذلك في تحقيق المزايا العديدة غير المباشرة التي تقدمها هذه الوسيلة الجديدة للنقل وذلك للصالح المشترك للدولتين .

٢ - من المفهوم لدى كل من الحكومتين ان الفرض الاساسى من الخطوط التي تقوم بها مؤسسة النقل الجوي المعنية طبقا لشروط هذا الاتفاق والمحقق المرفق له ان تقدم الحمولة التي تناسب مع حاجات لقبل بين الدولة التي تنبها تلك المؤسسة والدولة التي ينتهي اليها النقل - كما ان حق هذه المؤسسات في اخذ او انزال تجارة دولية مرسله الى او اية من دول ثالثة في نقطة او نقاط من الطرق المبينة في الملحق لهذا الاتفاق سوف يستعمل طبقا للعبادى العامة للتقدم المنظم التي يساهم فيها الطرفان كما يخضع للقواعد العامة من ان الحمولة تنسب الى :

١ - حاجات النقل بين الدولة التي يبدأ منها الخط والدولة التي ينتهي فيها .

ب - حاجات تسهيل الخط

charge international traffic in passengers, cargo and mail at Beirut on the following route :

The United States of America, through Europe and Turkey to Lebanon and beyond to India ; via intermediate points, in both directions.

SECTION 2

Airlines of Lebanon authorized under the present Agreement are accorded rights of transit and non-traffic stop in United States territory as well as the right to pick up and discharge international traffic in passengers, cargo and mail in the United States on a route or routes as may be determined at a later date from Lebanon, via intermediate points to the United States in both directions.

SECTION 3

In the establishment and operation of air services covered by this Agreement and its Annex, the following principle shall apply:

(1: The two Governments desire to foster and encourage the widest possible distribution of the benefits of air travel for the general good of mankind at the cheapest rates consistent with

أخذ وانزال ما يشملته النقل الدولي من ركاب وبضائع وبريد في بيروت وعلى الطرق الآتية في كلا الاتجاهين : من الولايات المتحدة عبر أوروبا وتركيا إلى لبنان ومن ثم إلى الهند عن طريق النقاط المتوسطة في كلا الاتجاهين .

القسم الثاني

تمنح مؤسسات النقل الجوي للحكومة اللبنانية المرخص لها طبقاً لهذا الاتفاق حقوق المرور والهبوط لغیر الأغراض التجارية في إقليم الولايات المتحدة وكذلك حق أخذ وانزال ما يشملته النقل الجوي من ركاب وبضائع وبريد في الولايات المتحدة وذلك عن الطريق أو الطرق التي تقرّر فيما بعد وذلك ما بين لبنان والولايات المتحدة عن طريق نقاط متوسطة وفي كلا الاتجاهين .

القسم الثالث

تطبق القواعد الآتية في إنشاء وتشغيل الخطوط الجوية التي يشملها هذا الاتفاق وملحقه :

١ - ترغب كل من الحكومتين أن تساعد وتشجع على التوسّع إلى أقصى حد ممكن في تعميم نفع الأسفار الجوية لصالح الإنسانية العام بأقل الأجور التي تتفق وفوائد

ARTICLE 11. — The provisions of this Agreement shall become operative from the day it is signed. The Lebanese Government of the United States the approval of the Agreement by the Lebanese Parliament, and the Government of the United States shall consider the Agreement as becoming definitive upon the date of such notification by the Lebanese Government.

Done at Beirut in duplicate in the English and Arabic languages, each of which shall be of equal authenticity, this 11th day of August, 1946.

For the Government of the United States of America

Georges WADSWORTH
American Minister

For the Government of Lebanon

PHILIPP TAKLA
Minister for
Foreign Affairs

ANNEXE I

SECTION 1

Airlines of the United States of America authorized under the present Agreement are accorded rights of transit and nontraffic stop in Lebanese territory as well as the right to pick up and dis-

المادة الحادية عشرة — نرى شروط هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه وبطلح الحكومة اللبنانية حكومة الولايات المتحدة ابرام المجلس اللبناني اياه .

وسنمبر حكومة الولايات المتحدة الاتفاق نهائيا من تاريخ هذا التبع من جانب الحكومة اللبنانية .

حرر في ثالثة على سورين بالقدس العربية والانكليزية وتكل من التبع نفس القوة الرسمية في اليوم الحادي عشر من شهر اب ١٩٤٦

عن حكومة الولايات المتحدة الامر به

الوزير المفوض
جورج وادسورث

عن الحكومة اللبنانية

وزير الخارجية
فيليب تكل

الملاح الاول

القسم الاول

بمنح مؤسسات النقل الجوي للولايات المتحدة الاميركية المرخص لها طبقا لهذا الاتفاق حقوق المصبرور والهبوط لغرض الاغراض التجارية في اقليم الجمهورية اللبنانية وكذلك حق

rights for services granted by it under this Agreement by giving one year's notice to the other Contracting Party.

ARTICLE 9. — ■ the event either of the Contracting Parties considers it desirable to modify the routes or conditions set forth in the attached Annex, ■ may request consultation between the competent authorities of both, Contracting Parties, such consultation ■ begin within a period of sixty days from the date of the request. When these authorities mutually agree on new or revised conditions affecting the Annex, their recommendations on the matter will come into effect after they have been confirmed by an exchange of diplomatic notes.

ARTICLE 10. -- Any dispute between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement or its Annex, which cannot be settled through consultation, shall be referred for an advisory report to the Interim Council of the Provisional International Civil Aviation Organization (in accordance with the provisions of Article 3, Section 6 (8) of the Interim Agreement on Civil Aviation signed at Chicago on December 7, 1944) or its successors.

التي منحها بمقتضى هذا الاتفاق وذلك باخطار سابق بمدة سنة للفريق المتعاقد الآخر .

المادة التاسعة - إذا رغب أي من الفريقين المتعاقدين في تعديل الطريق أو الشروط الواردة في الملحق المرافق فله الحق في طلب الدخول في مباحثات بين السلطات المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين ، وفي هذه الحالة تبدأ المباحثات المذكورة في خلال ستين يوماً من الطلب ، وعندما تتفق هذه السلطات على شروط جديدة أو معدلة مما يؤثر في الملحق تصبح توصياتها سارية المفعول بعد تبادل المذكرات السياسية المؤيدة لها .

المادة العاشرة - يرفع إلى المجلس الموقت للهيئة الموقنة للطيران المدني الدولي لعمل تقرير استشاري ، طبقاً لأحكام المادة ٣ من القسم السادس (أ) من الاتفاق الموقت بشأن الطيران المدني الدولي الموقع في شيكاغو في ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، أو لمن يخلف هذا المجلس كل خلاف بين الطرفين المتعاقدين في تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق أو الملحق المرافق له إذا لم تنجح المباحثات بين الفريقين في فض الخلاف .

(b) The laws and regulations of one Contracting Party as to the admission to or departure from its territory of passengers, crew, or cargo of aircraft, such as regulations relating to entry, clearance, immigration, passports, customs, and quarantine shall be complied with by or on behalf of such passengers, crew or cargo of the other Contracting Party upon entrance into or departure from, or while within the territory of the first Party.

ARTICLE 6. — Each Contracting Party reserves the right to withhold or revoke a certificate or permit of an airline of the other Party in any case where it is not satisfied that substantial ownership and effective control are vested in nationals of either Party to this Agreement, or in case of failure of an airline to comply with the laws of the State over which it operates as described in Article 5 hereof, or to perform its obligations under this Agreement.

ARTICLE 7. — This Agreement and all contracts connected therewith shall be registered with the Provisional International Civil Aviation Organization.

ARTICLE 8. — Either Contracting Party may terminate the

٢ - يجب على ركاب وملاححي الطائرات أو من ينوب عنهم كمساعدين يجب بالنسبة للبضائع اتباع قوانين وتعليمات الفريق المتعاقد بشأن دخول الركاب وملاححي الطائرات والبضائع اقليمه أو مغادرته له مثل تعليمات الدخول والخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي وذلك عند دخولهم ومغادرتهم أو إنشاء بقائهم في اقليم ذلك الفريق المتعاقد .

المادة السادسة - يحتفظ كل فريق متعاقد بحقه في ايقاف والغاء شهادة أو ترخيص صادر لمؤسسة نقل جوي تابعة للفريق الاخر في اية حالة لا يقتنع فيها بان جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة أو ادارتها الفعلية موجود بالفعل في يد رعاياها اي من فريقه هذا الاتفاق . وكذلك في حالة عدم تنفيذ هذه المؤسسة لقوانين الدولة التي تعمل فـتـتـفـق اقليمها طبقا لنص المادة الخامسة السابقة أو عدم قيامها بالتزاماتها طبقا لهذا الاتفاق .

المادة السابعة - يسجل هذا الاتفاق وجميع العقود المتعلقة به لدى الهيئة المؤقتة للطيران المدني الدولي .

المادة الثامنة - يجوز لكل مسمى الفريقين المتعاقدين أن ينهي الحقوق

the territory of the other Contracting Party, be exempt from customs, inspection fees or similar duties or charges, even though such supplies be used or consumed by such aircraft on flights in that territory.

ARTICLE 4. — Certificates of airworthiness, certificates of competency and licenses issued rendered valid by one Contracting Party shall be recognized as valid by the other Contracting Party for the purpose of operating the routes and services described in the Annex. Each Contracting Party reserves the right, however, to refuse to recognize, for the purpose of flight above its own territory, certificates of competency and licenses granted to its own nationals by another state.

ARTICLE 5. — The laws and regulations of one Contracting Party relating to the admission to or departure from its territory of aircraft engaged in international air navigation, or to the operation and navigation of such aircraft while within its territory, shall be applied to the aircraft of the other Contracting Party, and shall be complied with by such aircraft upon entering or departing from or while within the territory of the first Party.

الفريقين المتعاقدين والمرخص لهما بتشغيل الطرق والخطوط الجوية المبيحة في الملحق عند دخولهما أو مغادرتها إقليم الفريق المتعاقد الآخر حتى لو استعملت تلك الطائسرات هذه المواد أو استهلكتها أثناء طيرانها داخل ذلك الإقليم .

المادة الرابعة — يعرف كل من الفريقين المتعاقدين بصحة شهادة الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المعتمد من الفريق المتعاقد الآخر ، بغية تشغيل الطرق والخطوط الجوية المبيحة في الملحق ومع ذلك يحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين بحقه في عدم الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات التي تمنحها دولة أخرى لرعاياه فيما يتعلق بالطيران فوق إقليمه .

المادة الخامسة — ١ - تسري القوانين والأنظمة المعمول بها لدى أحد الفريقين المتعاقدين - والمنطقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحية البحرية الدولية في إقليمه أو مغادرتها له أو تشغيله أو طيرانها فوقه - على طائرات الفريق المتعاقد الآخر ويجب على هذه الطائرات مراعاتها عند دخول إقليم الفريق الأول أو مغادرتها له أثناء وجودها فيه .

and to assure equality of treatment, both Contracting Parties agree that :

(a) Each of the Contracting Parties may impose or permit to be imposed just and reasonable charges for the use of public airports and other facilities under its control. Each of the Contracting Parties agrees, however, that these charges shall not be higher than would be paid for the use of such airports and facilities by its national aircraft engaged in similar international services.

(b) Fuel, lubricating oils and spare parts introduced into the territory of one Contracting Party by the other Contracting Party or its nationals, and intended solely for use by aircraft of such other Contracting Party shall be accorded national and most-favored-nation treatment with respect to the imposition of customs duties, inspection fees or other national duties or charges by the Contracting Party whose territory is entered.

(c) The fuel, lubricating oils, spare parts, regular equipment and aircraft stores retained on board civil aircraft of the airlines of one Contracting Party authorized to operate the routes and services described in the Annex shall, upon arriving in or leaving

وضمانا للمساواة في المعاملة فدانفق
الفريقان المتعاقدان على ما يلي :

أ - لكل من الفريقين المتعاقدين
أن يفرض أو يسمح بفرض رسوم
عادلة ومعقولة نظير استعمال المطارات
العامة والانتفاع بالتهيئات الأخرى
التي يشرف عليها . ومن المتفق عليه
أن لا تزيد هذه الرسوم عما تدفع
المطارات الوطنية التي تعمل في خطوط
دولية مماثلة عند استعمالها مثل هذه
المطارات أو انتفاعها بمثل تلك
التسهيلات .

ب - يعامل الوقود وزيوت التشحيم
وقطع القيار التي تدخل إقليم فريق
متعاقد بواسطة الفريق المتعاقد
الأخر أو بواسطة أحد رعاياهما والمختصة
فقط لاستعمال طائراته - المعاملة
الوطنية ومعاملة لدول الأكثر رعاية
وذلك بالنسبة لما يفرضه الفريق
المتعاقد الذي تدخل تلك المواد إقليمه
من رسوم الجمارك والتفتيش أو
الرسوم الوطنية الأخرى .

ج - يعفى من رسوم الجمارك
ورسوم التفتيش وما شابه ذلك
من رسوم الوقود وزيوت التشحيم
وقطع القيار والمهمات المعتاد حملها
والخزين التي تحملها الطائرات المدنية
للمؤسسات الجوية التابعة لأحد

ARTICLE 2. — (a) Each of the air services so described shall be placed in operation as soon as the Contracting Party to whom the rights have been granted by Article 1 to designate an airline or airlines for the route concerned has authorized an airline for such route, and the Contracting Party granting the rights shall, subject to Article 6 hereof, be bound to give the appropriate operating permission to the airline or airlines concerned; provided that the airlines so designated may be required to qualify before the competent aeronautical authorities of the Contracting Party granting the rights under the laws and regulations normally applied by these authorities before being permitted to engage in the operations contemplated by this Agreement; and provided that in areas of hostilities or of military occupation, or in areas affected thereby, such inauguration shall be subject to the approval of the competent military authorities.

(b) It is understood that either Contracting Party granted commercial rights under this Agreement should exercise them at the earliest practicable date except in the case of temporary inability to do so.

ARTICLE 3. — In order to prevent discriminatory practices

المادة الثانية - أ - يبدأ تشغيل كل من الخطوط الجوية المذكورة بمجرد أن يعين الفريق المتعاقد المنسوح له الحقوق بمقتضى المادة الأولى مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي ستباشر تشغيل ذلك الخط ومع عدم الإخلال بأحكام المادة السادسة يجب على الطرف المتعاقد ، الذي منح تلك الحقوق ، أن يصدر ترخيص التشغيل اللازم إلى تلك المؤسسة أو المؤسسات على أنه يجوز قبل أن يرخص بتشغيل الخطوط ، موضوع هذا الاتفاق ، أن يطلب من تلك المؤسسات المعنية أن تبت لسلطات الطيران المختصة ، التابعة للفريق الذي منح الحقوق ، أنه تتوافر فيها الشروط التي تقتضيها القوانين والأنظمة المعمول بها لدى تلك السلطات كما أن افتتاح تلك الخطوط في مناطق العمليات الحربية أو المناطق المحتلة عسكرياً ، أو المناطق التي تؤثر فيها العمليات الحربية أو الاحتلال العسكري يتوقف على موافقة السلطات الحربية المختصة .

ب - من المفهوم أنه يجب على أي فريق متعاقد منح حقوق تجارية بمقتضى هذا الاتفاق أن يباشر هذه الحقوق في أقرب فرصة ممكنة إلا في حالة العجز المؤقت عن أداء ذلك .

المادة الثالثة - منعا للتمييز ،

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق

النقل الجوي

● Signé à Beyrouth

● وقع في بيروت

● Le 11 Août 1946

● في ١١ آب ١٩٤٦

Having in mind the resolution signed under date of December 7, 1944, at the International Civil Aviation Conference in Chicago, Illinois, for the adoption of a standard form of agreement for provisional air routes and services, and the desirability of mutually stimulating and promoting the sound economic development of air transportation between the United States and Lebanon, the two Governments parties to this arrangement agree that the establishment and development of air transport services between their respective territories shall be governed by the following provisions:

ARTICLE 1. — The Contracting Parties grant the rights specified in the Annex hereto necessary for establishing the international civil air routes and services therein described, whether such services be inaugurated immediately or at a later date at the option of the Contracting Party to whom the rights are granted.

تمنيا مع قرار مؤتمر الطيران المدني الدولي، الموقع في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمدينة شيكاغو بولاية ايلينوس، بشأن قبول صيغة نموذجية للاتفاقات الخاصة بالطرق الجوية المؤقتة.

ورغبة في التعاون على تنشيط وترقية النقل الجوي بين الولايات المتحدة ولبنان على اساس اقتصادي سليم.

فقد اتفقت الحكومتان الفريقيان في هذا الاتفاق على ان يخضع انشاء وتقدم خطوط النقل الجوي بين اقليميهما للشروط الاتية:

المادة الاولى - يمتنع الفريقان المتعاقدان الحقوق المبينة في الملحق المرفق لهذا الاتفاق، والالزامية لانشاء الطرق والخطوط الجوية المدنية الموضحة به سواء افتتحت تلك الخطوط في الحال او فيما بعد حسب اختيار الفريق المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق.

- Arrêté 283 du
24-10-1925
(J.O. Ar. 1925 — n° 1924)

— قرار ٢٨٣ تاريخ ٢٤-١٠-١٩٢٥
(جر - ع ١٩٢٥ - عدد ١٩٢٤)

- 27 Juil 1929
ACCORD POSTAL
Echange direct de
mandats-poste

● ٢٧ تموز ١٩٢٩
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للمواالات البريدية)

- Arrêté 2823 du 16-10-1929
publiant cet accord
(J.O. Ar. — 1929 n° 2281)
(B.S. 1929 p. 200)

— قرار ٢٨٢٣ تاريخ ١٦-١٠-١٩٢٩
نشر هذا الاتفاق
١ جر - ع - ١٩٢٩ - عدد ٢٢٨١
(ن - م - ١٩٢٩ - ص ٢٠٠)

- 8 Octobre 1931
ADDITIF
à l'accord postal
du 27-7-1929

● ٨ تشرين الاول ١٩٣١
ملحق الاتفاق البريدي تاريخ
١٩٢٩-٧-٢٧

APRES NOVEMBRE 1943

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- 14 Août 1946
ACCORD
DE TRANSPORTS
AERIENS

● ١٤ آب ١٩٤٦
اتفاق النقل الجوي

- 8 Octobre 1946
15 Mars 1947
ACCORD POSTAL

● ٨ تشرين الاول ١٩٤٦
١٥ آذار ١٩٤٧
اتفاق بريدي

- 20 Mai 1951
ACCORD
D'ASSISTANCE
TECHNIQUE

● ٢٠ ايار ١٩٥١
اتفاق للتعاون الفني

٢

٢

U.S.A.

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-U.S.A.

AVANT NOVEMBRE 1943

- 15 Novembre 1921
28 Octobre 1922
ACCORD
GOURAUD-KNABENSHUE
sur la reconnaissance
des naturalisations
américaines accordées
à des ressortissants des
Etats sous Mandat
(A.D. p. 343)
- 4 Avril 1924
CONVENTION
concernant le Mandat
pour le Liban et la Syrie.
(A.D. p. 351)
(J.O. 1924 n° 1801)
- 3-17 Septembre 1924
ACCORD
WEYGAND-KNABENSHUE
relatif à la procédure
d'arrestation des citoyens
américains.
(A.D. 357)
- 24 Octobre 1925
CREATION D'UN
SERVICE
d'échange de mandats-
poste avec les U.S.A.

الولايات المتحدة الاميركية

اتفاقات دولية بين لبنان والولايات المتحدة الاميركية

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢١
٢٦ تشرين الاول ١٩٢٢
اتفاق غورد - كنبانشو
بشأن الاعتراف بالجنسية الاميركية
الممنوحة لمرغابا الدول
الواقعة تحت الانتداب
(د - ص ٣٤٣)
- ٤ نيسان ١٩٢٤
اتفاق
بشأن الانتداب على لبنان وسوريا
(د - ص ٣٥١)
(ج - ص ١٨٠٦ - ١٩٢٤)
- ٣ - ١٧ ايلول ١٩٢٤
اتفاق فيفان - كنبانشو
بشأن اصول توقيف الرغابا الاميركان
(د - ص ٣٥٧)
- ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٥
انشاء مصلحة تبادل المواصلات
البريدية مع الولايات المتحدة



U. R. S. S.

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN-URSS

AVANT NOVEMBRE 1943.

- 20 Novembre 1932
DEUX ACCORDS
RELATIFS AU TRAITE
DE NON-AGRESSION
FRANCE-URSS
(V. J.O. 1933 — p. 19)

٢

الاتحاد السوفياتي

اتفاقات دولية

بين لبنان والاتحاد السوفياتي

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٢
اتفاقات
بشأن معاهدة عدم الاعتداء
الفرنسية - السوفياتية
(ج ١٩٣٢ - ص ١٩)

٢

... Arrêté 105/FC
du 20 Avril 1943

— قرار ١٠٥/ف.س.م تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٤٣

- TUNISIE
ACCORD POSTAL.
(Echange direct
des mandats de poste)

● تونس
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للمواالات البريدية)

... Arrêté 1781
du 31 Décembre 1922
(J.O. n. p. 1626)

— قرار ١٧٨١ تاريخ ٣١ كانون الاول
١٩٢٢
(خرج - ١٩٢٢ - من ١٦٢٦)

- Voir également: FRANCE

● راجع ايضا : فرنسا

٢

٢

UNION FRANÇAISE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN-UNION FRANÇAISE

AVANT NOVEMBRE 1943

- A.E.F.
ACCORD POSTAL
(Echange direct
des mandats de poste)

Arrêté 506/FC
du 11 Décembre 1943

- CAMEROUN
FRANÇAIS
ACCORD POSTAL
(Echange direct
des mandats de poste)

Arrêté 288/FC
du 29 Avril 1942

- MADAGASCAR
ACCORD POSTAL
(Echange direct
des mandats de poste
et des mandats
télégraphiques)

Arrêté 283/FC
du 9 Juillet 1943

- SOMALIE
FRANÇAISE
ACCORD POSTAL
(Echange direct
des mandats de poste
et de mandats
télégraphiques)

الاتحاد الفرنسي

اتفاقات دولية
بين لبنان والاتحاد الفرنسي

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- أفريقيا الاستوائية الفرنسية
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للحوالات البريدية)

- قرار ٥٠٦ / رقم تاريخ ١١ كانون
الاول ١٩٤٣

- الكامرون الفرنسي
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للحوالات البريدية)

- قرار ٢٢٩ / رقم تاريخ ٢٧ نيسان
سنة ١٩٤٢

- مدغشقر
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للحوالات البريدية
والهاتفية)

- قرار ٢٨٢ / رقم تاريخ ٩ سبتمبر ١٩٤٣

- الصومال الفرنسي
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للحوالات البريدية
والهاتفية)



ب - لا تبدأ مؤسسات النقل الجوي التابعة لهما بالعمل باجور او مكافأة بين اراضيها على الطرق الجوية المعنية حتى الاتفاق بين سلطات الطيران المدني المؤولة التابعة للدولتين على حمولة الطائرات وتوزيع الحركة بينهما توزيعاً عادلاً .

ج - لا يعتبر او يفسر اي جزء من هذا الاتفاق او ملحقه بأنه يمنح الطرف الاخر او مؤسسات النقل الجوي التابعة له حقوقاً مقصورة عليه او يحول دون منح هذه الحقوق لمؤسسات النقل الجوي التابعة لاية دولة اخرى او ينطوي على تفضيل في المعاملة .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يعلم احدهما الاخر عن موضع الدخول الى والخروج من اراضي الدولة الاخرى وعلى الطرف المتعاقد الاخر ان يعين موضعى الدخول والخروج والطريق الجوي الذي يجب اتباعه في اراضيه وذلك قبل البدء في تشغيل مؤسسات النقل الجوية التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين .

٤ - ان حق حمل النقل الجوي العالمي من نقطة واحدة او عدة نقاط على الطرق الجوية المعنية بموجب هذا الاتفاق والمحق المرافق لعالي مملكة نالتة او من مملكة نالتة الى نقطة واحدة او عدة نقاط على الطرق الجوية المعنية اعلاه سوف يستعمل طبقاً للمبادئ العامة للنقل المنظم السنوي ينجمها الطرفان المتعاقدان وفقاً للواعد العامة من ان الاستيعاب يجب ان يتناسب مع :

١ - حاجات النقل بين البلد الذي يبدأ منه الخط والبلد الذي ينتهي اليه .

ب - حاجات الخطوط الجوية الطويلة المجتازة .

ج - حاجات النقل في المناطق التي يخترقها الخط مع رعاية مصلحة الخطوط المحلية والاقليمية .

٥ - يقرر الطرفان المتعاقدان ما يأتي :

١ - لا تعمل مؤسسات النقل التابعة لهما باجر او مكافأة بين اية نقطتين داخل اراضي الدولة الاخرى

لكننا الحكومتين على ما يمكن من فرض متساوية .

د - عند تشغيل الخطوط الجوية الطويلة المذكورة في هذا الملحق يجب على مؤسسات الخطوط الجوية العائدة الى احد الطرفين المتعاقدين ان تأخذ بنظر الاعتبار مصالح مؤسسات الخطوط الجوية العائدة الى الطرف المتعاقد الثاني وبشكل لا يضر بصورة غير عادلة بمصالح الخطوط الجوية المؤسسة من قبل الطرف المتعاقد الثاني على قسم او كل من نفس الطرق الجوية .

هـ - اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يكون استيعاب النقل الجوي المعين بموجب هذا الملحق للخطوط الجوية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين مناسبة مع حاجات النقل بين البلد الذي يحمل جنسية مؤسسة النقل والبلد الذي ينتهي اليه .

ومن المفهوم لدى كل من الطرفين المتعاقدين ان تعرفه الاجور ستحدد على اساس مفعول مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة الموضوع بما في ذلك التشغيل الاقتصادي والربح المعقول واختلاف صفات الخدمة والطائرات من حيث السرعة والراحة ، وكذلك تعرفه الاجور المحدودة من قبل مؤسسات النقل الجوي الاخرى التي تعمل على نفس الطريق .

و - اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يكون استيعاب النقل الجوي المعين بموجب هذا الملحق للخطوط الجوية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين مناسبة مع حاجات النقل بين البلد الذي يحمل جنسية مؤسسة النقل والبلد الذي ينتهي اليه .

ب - يجب ان يكون استيعاب واسطة النقل الجوي المخصص للمسافرين متناسبا بشكل ونسق مع الحاجة .

ج - عند انشاء مؤسسات النقل الجوي المذكورة في هذا الاتفاق والملحق المرافق له على اي من الطرق الجوية المعينة بين البلدين يجب ان تحصل الخطوط الجوية

٢ - تطبق في نابيس وتشغيل الخطوط الجوية المعينة في هذا الاتفاق والملحق المرافق له القواعد التالية :

١ - ترغب كل من الحكومتين في ان تساعد وتسمح الى اقصى حد ممكن في تميم نفع الاسفار الجوية لصالح الانسانية العام باقل الاجور التي تتفق وقواعد الاقتصاد الصحيحة كما ترغب تنظيم الاسفار الجوية الدولية كوسيلة لانماء التفاهم الودي وحسن النية بين الشعوب وكذلك في تحقيق الفوائد المديدة غير المباشرة التي تقدمها هذه الوسيلة الجديدة للنقل وذلك لصالح المشترك للبلدين .

ب - يجب ان يكون استيعاب واسطة النقل الجوي المخصص للمسافرين متناسبا بشكل ونسق مع الحاجة .

ج - عند انشاء مؤسسات النقل الجوي المذكورة في هذا الاتفاق والملحق المرافق له على اي من الطرق الجوية المعينة بين البلدين يجب ان تحصل الخطوط الجوية

للاخطار الا اذا اتفق الطرفان على سحب هذا الاخطار قبل نهاية هذه المدة .

المادة الثانية عشرة - يجري تبادل وثائق الابرام في اقرب وقت ممكن في اتفره وبدء العمل بالاتفاق منذ تاريخ التبادل وانباتا لذلك وقع الموقعون ادناه بما لهم من سلطة في ذلك مفوضين بها من حكوماتهم على هذا الاتفاق ووضعوا عليه اختامهم .

حرر في اتفره في ١٦ ايلول سنة ١٩٤٧ باللغتين العربية والتركية ولكل من النصين نص القوة الرسمية .

المادة العاشرة - تعني كالمقدمة (اقليم) المعنى الذي اعطته لهيا المادة الثانية من معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بتاريخ ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٤ بشيكاغو وهذا فيما يتعلق بهذا الاتفاق والحق المرافق له الا اذا استلزم المقام غير ذلك .

المادة الحادية عشرة - يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت شاء اخطار الطرف الاخر برغبته في انتهاء هذا الاتفاق وينتهي الاتفاق في هذه الحالة بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد

الملحق

في الاراضي البنانية او من اراضي ممالك اخرى .

٢ - تمنح مؤسسة الخطوط الجوية الحكومية العائدة الى حكومة الجمهورية التركية طبقا لشروط هذا الاتفاق والملحق المرافق له بحق الطيران عبر اراضي الجمهورية البنانية بدون هبوط والهبوط فوق اراضي الجمهورية البنانية لاجراض غير تجارية وبحق حمل وانزال الركاب والبضائع والبريد من وإلى المطارات الواقعة على الطرق الجوية الدولية المعينة فيما يلي :

١ - تمنح مؤسسات الخطوط البنانية طبقا لشروط هذا الاتفاق والملحق المرافق له حق الطيران عبر اراضي الجمهورية التركية بدون هبوط والهبوط فوق اراضي الجمهورية التركية لاجراض غير تجارية وبحق حمل وانزال الركاب والبضائع والبريد من وإلى المطارات الواقعة على الطرق الجوية الدولية المعينة فيما يلي :

بيروت - اتفره - استانبول وما وراء ذلك من ممالك ومن وإلى كلتا الجهتين مباشرة او من مطارات متوسطة

الحق المرفق بهذا الاتفاق فيتم ذلك التعديل بطريق المباحثات المناسبة التعديل بطريق المباحثات المباشرة المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين وتبدأ المباحثات في خلال ستين يوما من تاريخ الطلب . وكل ما تنفق عليه السلطات المختصة من تعديل يعمل به بعد تأييد ذلك بالطرق الدبلوماسية وإذا قبل الطرفان المتعاقدان معاهدة عامة عريضة الأطراف وبدى العمل بها يعدل هذا الاتفاق والمحق المرافق له فيتمشى مع احكام المعاهدة المذكورة .

المادة التاسعة - أ - كل خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق والمحق المرافق له يسري بواسطة التحكيم .

ب - يعرض الخلاف على مجلس هيئة الطيران المدني الدولي في المؤسسة بموجب معاهدة الطيران المدني الدولي الموقع عليها في شيكاغو بتاريخ ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٤

ج - يعرض الخلاف على هيئة تحكيم تعين بالاتفاق أو على شخص أو هيئة أخرى إذا وافق الطرفان المتعاقدان على ذلك .

د - يتعهد الطرفان المتعاقدان بامتنال القرار الذي يصدر في موضوع الخلاف .

والتعليمات المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول اقليمه والبقاء فيه أو الخروج منه بالنسبة للركاب والطاقم والبضائع (كالتعليمات الخاصة بالدخول والخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي) على الركاب والطاقم وعلى من يرسل بضائع بالطائرة بالذات أو على من ينوب عنهم .

المادة السادسة - يحتفظ كل متعاقد بحقه في إيقاف أو إلغاء ترخيص التشغيل في أية حالة يقتنع فيها بأن جزاءها من ملكية مؤسسة ومؤسسات النقل الجوي التي عينها الطرف المتعاقد الآخر وإدارتها الفعلية ليس في يد رعايا أي من الطرفين المتعاقدين وكذلك في حالة عدم تنفيذ هذه المؤسسة أو المؤسسات لقوانينه أو نظمه وتعليماته طبقا لما جاء في المادة الخامسة أو عند عدم قيامها بتنفيذ الشروط التي منحت الحقوق بناء عليها بمقتضى هذا الاتفاق .

المادة السابعة - يسجل هذا الاتفاق وما سيستند عليه من عقود لدى مؤسسة الطيران المدني الدولي

المادة الثامنة - إذا رأى احد الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل أي نص أو نصوص في

او المناطق التي يؤثر فيها الاشغال العسكرية لموافقة السلطات العسكرية المختصة .

المادة الثالثة - ١ - لا يجوز ان تزيد الرسوم التي يفرضها او يسمح بفرضها كل طرف متعاقداً للسي مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر لاستخدام المطارات او للانتفاع بالتسهيلات الاخرى مما تدفعه الطائرات الوطنية التي تعمل في خطوط دولية مماثلة عند استغلالها مثل هذه المطارات او انتفاعها بمنزل تلك التسهيلات .

ب - يعامل الوقود وزيوت التشحيم وقطع الفيار التي يدخلها احدا الطرفين المتعاقدين او من ينوب عنه او مؤسسات النقل الجوي التي يكون قد منها الطرف الاخر او التي تحملها طائراته في هذا الاقليم وتكون هذه الاشياء مخصصة فقط - لاستعمال طائراته - معاملة لا تقل عن معاملة مؤسسات النقل الجوي الوطنية او مؤسسات النقل الجوي للدولة الاكثر حظوة وذلك بالنسبة للرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وسائر الرسوم الاخرى .

ج - يعنى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ورسوم

التفتيش وغيرها من الرسوم طائرات الطرف الاخر التي تعمل على الخطوط المنفق عليها وما يكون فيها من كميات الوقود وزيوت التشحيم وقطع الفيار والمهمات المتعاد حملها وخزنها حتى ولو استعملت او استهلكت هذه الاشياء في اراضيه .

المادة الرابعة - يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادة صلاحية الطيران وشهادات الاهلية والاجازات الصادرة او المعتمدة من الطرف المتعاقد الاخر والتي لا زالت سارية المفعول وذلك فيما يتعلق بتنفيذ الطرق والخطوط المبينة في المحق ومع ذلك يحتفظ كل من طرف متعاقد بحقه في عدم الاعتراف بشهادات الاهلية والاجازات التي تمنحها دولة اخرى لرعاياها وذلك فيما يتعلق بالطيران فوق اراضيه .

المادة الخامسة - ١ - تسري القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية في اقليمه او معادرتها لها او تشقينها فوقها على طائرات مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التي عينها الطرف المتعاقد الاخر .

ب - تسري القوانين والانظمة

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق

للتنقل الجوي

● Signé à Ankara

● le 16 Septembre 1947

● Ratification autorisée par la loi du 5 Juillet 1948
(J. O. 1048 no. 29 — p. 521)

● Les textes officiels ont été établis en langues arabe et turque

● وقع في انقره

● في ١٦ ايلول ١٩٤٧

● اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٥ تموز ١٩٤٨
١ جر ١٩٤٨ - عدد ٢٩ - ص ٥٢١

● وضع النسخان الرسميان باللغتين العربية والتركية

الحقوق مؤسسات النقل الجوي التي ستياشر تشغيل هذا الخط أو الخطوط وعلى الطرف المتعاقد الذي منح الحقوق أن يمنح بدون ابطاء ترخيص التشغيل اللازم الى تلك المؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي في الفقرة (ب) من هذه المادة وفي المادة الیاسة .

ب - يجوز للطرف المتعاقد الذي منح الحقوق أن يطلب الى مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي عينها الطرف الآخر أن تثبت للسلطات المختصة أنه تتوافر فيها الشروط التي تتطلبها القوانين والانظمة عادة لتشغيل مؤسسات النقل الجوي .

ج - يخضع تشغيل الخطوط الجوية في المناطق المشغولة عسكرياً

بما ان حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية التركية توغيمان في ابرام اتفاق انشاء مواصلات جوية مدنية بين لبنان وتركيا فقد عينتسا مفوضين عنهما لهذا الغرض اتفقوا بما لهم من سلطة على ما سيأتى :

المادة الاولى - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر الحقوق المبينة في الملحق المرفق بهذا الاتفاق لانشاء الخطوط الجوية المدنية الدولية المبينة فيه ويجوز أن تفتتح هذه الخطوط في الحال أو فيما بعد حسب اختيار الطرف المتعاقد الممنوحة له هذه الحقوق .

المادة الثانية - ١ - يجوز تشغيل الخطوط الجوية المذكورة بمجسرد تعيين الطرف المتعاقد الممنوحة له

représentants à l'étranger, avec indication de la date de la mise en vigueur du présent arrangement, aussitôt que Votre Excellence voudra bien me faire connaître l'accord ■ relatif de son Gouvernement.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

Le Ministre de Turquie

Celal Orman ABACIOGLU

REPUBLIQUE LIBANAISE

*Ministère des
Affaires Etrangères
Contrôle des Etrangers*

n° 4761/CE

Beirut, ■ 24 décembre 1946

*Son Excellence
Monsieur Celal Orman
Abacioglu*

*Envoyé Extraordinaire ■
Ministre Plénipotentiaire de
Turquie
Beirut*

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre n° 360/657 en date du 18 décembre 1946 aux termes de laquelle le Gouvernement de la République Turque est disposé à accorder les visas sur les passeports diplomatiques, spéciaux ou de service, délivrés par le Gouvernement de la République

libanaise, sans avoir à en référer préalablement aux Autorités centrales turques, et ce sur la base de la réciprocité.

Le Gouvernement libanaise, après avoir pris connaissance des dispositions du Gouvernement turc en ■ matière, est à son tour disposé à donner ■ ses représentants à l'étranger les instructions nécessaires en vue de viser, pour l'entrée au Liban, sans en référer préalablement au Ministère des Affaires Etrangères, les passeports diplomatiques, spéciaux ou de service émis par le Gouvernement de la République Turque.

Veuillez agréer, Monsieur ■ Ministre, ■ assurances de ma très haute considération.

*Le Ministre des Affaires
Etrangères*

Henri PHARAON

ACCORD

SUR LES VISAS

(ECHANGE DE LETTRES)

اتفاق

بشأن السمات

(مبادلة رسائل)

- Octroi des visas sur les passeports diplomatiques, spéciaux et de service.
- Signé à Beyrouth
- Le 16 et 24 Décembre 1946
- Le texte officiel est établi en langue française.

● اعطاء السمات على الجوازات
الدبلوماسية والخاصة وجوازات
الخدمة

● وقع في بيروت

● في ١٦ و ٢٤ كانون الأول ١٩٤٦

● وضع النص الرسمي المتمد
باللغة الفرنسية

Légation de la République
Turque

360/657

Beyrouth, le 16 décembre 1946

Son Excellence
Monsieur Henri Pharaon
Ministre des Affaires
Etrangères
Beyrouth

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que je n'avais pas manqué de transmettre à mon Gouvernement, aux fins d'étude, la lettre que S.E. M. Philippe Takla, votre prédécesseur, avait bien voulu m'adresser, en son temps, au sujet d'un arrangement à conclure

entre nos deux pays relativement à l'octroi des visas sur les passeports ordinaires, sans en faire une demande d'autorisation préalable aux Autorités centrales des deux pays.

Or dans une communication responsive, le Ministère des Affaires Etrangères à Ankara me charge de communiquer à Votre Excellence que le Gouvernement de la République turque est tout disposé de modifier ce régime de visas en supprimant dès maintenant et à titre de réciprocité les mesures en question pour ce qui concerne seulement les passeports diplomatiques, spéciaux et de service.

Le Gouvernement turc donnera les instructions nécessaires à son

سنة ١٩٣٧ بين معالي السيد منمنجي
أوغلو وسعادة السيد هنري بونسو
اختيار الجنسية الراهنة في بلدهم
الأصلي يستطيعون أن يعارسوا حق
الاختيار هذا خلال مهلة سنتين تبدأ
من تاريخ نفاذ احكام هذا الكتاب .

ان اختيار الجنسية تثبته الحكومة
اللبانية وكذلك المفاوضات والقنصيات
اللبانية في الخارج وأي من الأشخاص
المندوبين رسميا لهذا الغرض ويبلغ
الى الحكومة التركية بواسطة الحكومة
اللبانية .

ان الأشخاص الذين سيستفيدون
من المهلة الجديدة للاختيار الممنوحة
لا يستطيعون ان يتدعوا بجنسيتهم
المختارة للاستفادة من الاحكام المقررة
حتى الان او التي ستقرر في المستقبل
بشأن مصير الاملاك اللبنانية في تركيا .

٢ - ان حكومة الجمهورية لتركيا
وحكومة الجمهورية اللبنانية قد
قررتا ان تمقدا اتفاقا يقوم على
اساس المعاملة بالمساواة

لتسوية مصير الاملاك التركية في
لبنان والاملاك اللبنانية في تركيا .
ويصار الى اجراء المفاوضات بشأن
هذا الاتفاق في انقرة في اقرب مهلة
ممكنة وهي تبدأ على اية حال في
مهلة لا تتعدى الشهرين اعتبارا من
تاريخ نفاذ احكام هذا الكتاب .

٣ - ان الكتابين المتبادلين بتاريخ
هذا اليوم يرمان من قبل الهيئات
الدستورية في البلدين وبصبحان
نافذين اعتبارا من التاريخ الذي يبلغ
فيه آخر من ابرم هذا الكتاب ابرامه
الى الفريق الاخر .

انني ابادر الى اعلان سعادتكم
بان انكوبة اللبنانية لسعيدة بان
تعرب عن كامل موافقتها فيما يتعلق
بالاحكام التي تضمنها الكتاب المشار
اليه اعلاه .

وارجو ان تفضلوا سعادتكم
بقبول تأكيد فائق اعتباري .

صائب سلام

الشهرين اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا الكتاب .

٣ - ان الكتائب المتبادلين بتاريخ هذا اليوم يبرمان من قبل الهيئات الدستورية في البلدين ويصبحان نافذين اعتباراً من التاريخ الذي يبلغ فيه اخر من ابرم هذا الكتاب ابرامه الى الفريق الاخر .

انني اكون معتنالكم اذما بفضلكم
بالاغي موافقة الحكومة اللبنانية على
ما سبق بيانه .

وارجو ان تنفضوا معاليكم بقبول
تاكيد فائق اعتباري

فريدون جمال اركين

بقيت معلقة بين البلدين على اثر
زوال الانتداب والاعتراف بليسان
كدولة مستقلة والراغبين في ان توفقا
في المستقبل او اصر الصداقة والعلاقات
الممتازة القائمة بينهما ، قد توافقنا
على الاحكام التالية :

١- ان الاشخاص الذين هم من
اصل لبناني ، والذين كانوا مقيمين
في الخارج بتاريخ ٣٠ اب سنة ١٩٢٤
واغفلوا خلال المهلة المحددة بالمادة
٢٤ من معاهدة لوزان او الفقرة ٣-٢ من
الكتائب المتبادلين بتاريخ ٢٩ ايار

ان الاشخاص الذين يستفيدون
من المهلة الجديدة للاختيار الممنوحة
لا يستطيعون ان يتقدموا بجنسيتهم
المختارة للاستفادة من الاحكام
المقررة حتى الان او التي ستقرر في
المستقبل بشأن مصير الاملاك
اللبنانية في تركيا .

٢ - ان حكومة الجمهورية التركية
وحكومة الجمهورية اللبنانية قد قررا
ان تعقدا اتفاقاً يقوم على اساس
مبدأ المعاملة بالمساواة ، لتسوية
مصر الاملاك التركية في لبنان والاملاك
اللبنانية في تركيا . وسيصار الى
اجراء المفاوضات بشأن هذا الاتفاق
في اقرب مهلة ممكنة وهي
ستبدأ على اية حال في مهلة لا تتعدى

علي السيد صائب سلام

وزير الخارجية بالوكالة - بيروت

سيدي السفير

اتشرف باطلاعكم انني
تلقيت كتاب سعادتكم المؤرخ فسي
٧ كانون الاول سنة ١٩٤٦ الاتي نصه :

« بالاشارة الى المحادثات التي
اجريتها معكم بتاريخ ٧ كانون الاول
سنة ١٩٤٦ اتشرف بان اؤكسد
لمعاليكم فيما يلي نتائج مداولاتنا : »

« ان حكومة الجمهورية التركية
وحكومة الجمهورية اللبنانية بالمعتمدين
على ان تصفيا نهائيا المسائل التي

ACCORD

SUR LE DELAI D'OPTION
DE LA NATIONALITE
LIBANAISE
(ECHANGE DE LETTRES)

- Signé à Beyrouth
- Le 7 Décembre 1946
- Ratification approuvée par
la Chambre des Députés en
date du 12 Février 1947

اتفاق

بشأن مهلة اختيار
الجنسية اللبنانية
(مبادلة رسائل)

- وقع في بيروت
- ل ٧ كانون الاول ١٩٤٦
- تاريخ تصديق مجلس النواب : ١٢
شباط ١٩٤٧

اصل لبناني ، الذين كانوا مقيمين
في الخارج بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٤٣
واففلوا خلال المهلة المحددة بالمادة ٣٤
من معاهدة لوزان او الفقرة ٢ من
الكتابين المتبادلين بتاريخ ٢٩ ايار
سنة ١٩٣٧ بين معالي السيد نعمان
منجمي اوغلو وسعادة السيد هنري
بونو ، اختيار الجنسية الراحنة
في بلدهم الاصلي يستطعمون ان
يعلموا حق الاختيار هذا خلال مهلة
ستين تبدأ من تاريخ نفاذ احكام
هذا الكتاب .

ان اختيار الجنسية تثبت الحكومة
اللبنانية وكذلك الفوضيات والتمثيلات
اللبنانية في الخارج واي من الاشخاص
المدنيين رسميا لهذا الغرض ، ويبلغ
الى الحكومة التركية بواسطة الحكومة
اللبنانية .

سعادة السفير فريغون اوكين
المستمر العام لوزارة الخارجية التركية

سيدلي الوزير

بالاشارة الى المحادثات التي اجريتها
محكم بتاريخ ٧ كانون الاول سنة
١٩٤٦ اشرف بان اؤكد لمعاليكم فيما
يلي نتائج مذاولتنا :

ان حكومة الجمهورية التركية
وحكومة الجمهورية اللبنانية المصمتين
على ان تصفيا نهائيا المائل التسي
بقيت معلقة بين البلدين على اثر زوال
الانتداب والاعتراف بليمان كدولة
مستقلة ، والراغبين في ان توثقا
في المستقبل اوامر الصداقة والعلاقات
الممتازة القائمة بينهما ، قد توافقتا
على الاحكام التالية :

١ - ان الاشخاص الذين هم من

TURQUIE

- 16 — 23 Décembre 1946 —

Beirouth.

ARRANGEMENT

RELATIF A

L'OCTROI DES VISAS

sur les passeports
diplomatiques, spéciaux
et de service.

(Echange de lettres)

- 18 Septembre 1947 —

Ankara

ACCORD

DE TRANSPORTS

AERIENS.

- ١٦ — ٢٤ كانون الاول ١٩٤٦ — بيروت

اتفاق

بشأن اعطاء السمات على الجوازات

الدبلوماسية والخاصة وجوازات

الخدمة

(مبادلة رسائل)

- ١٨ ايلول ١٩٤٧ — انقره

اتفاق النقل الجوي

٢

٢

- d'autre de la frontière
turco-syrienne après
son abornement définitif,
signé à Ankara
le 21 Juin 1929
(A.D., p. 281).

على الحدود السورية - التركية
بعد التجهيد النهائي نتيجة الاتفاق
المعقود في انقره في ٢٢ حزيران ١٩٢٩
(و د - ص ٢٨٢)

- 27 Octobre 1932 --
Ankara
CONVENTION
reglant la question
des biens turcs
au Liban et des biens
libanais en Turquie
(A.D., p. 290 à 300)

- ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ - انقره
اتفاق
بشأن الممتلكات اللبنانية في تركيا
والممتلكات التركية في لبنان
(و د - ص ٢٩٦ الى ٣٠٩)

Article 161 du 27-10-32
(J.O., no. 1582, n° 2747)

- ١٦٣ تاريخ ٢٧-١٠-٣٢
(جر ١٩٣٢ - عدد ١٧٢٧)

- 29 Mai 1937
ECHANGE
DE LETTRES
relatif à la prorogation
du délai d'option
de la nationalité
libanaise.

- ٢٩ ايار ١٩٣٧
مبادلة رسائل
بشأن تمديد مهلة اختيار الجنسية
اللبنانية

APRES NOVEMBRE 1943

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- 7 Décembre 1946 --
Beyrouth
ECHANGE
DE LETTRES
relatif à la
prorogation du
DELAÏ D'OPTION
de la nationalité libanaise.

- ٧ كانون الاول ١٩٤٦ - بيروت
مبادلة رسائل
بشأن تمديد مهلة اختيار
الجنسية اللبنانية

- **PROTOCOLE
ANNEXE
RELATIF A
L'EXTRADITION**
(A.D. p. 256)
● بروتوكول ملحق
بشأن تسليم الجرمين
(ود ٠ ص ٢٥٦)

- **2 Août 1927
ECHANGE DE
CORRESPONDANCES
ET DE COLIS-POSTAUX
DE VALEUR**

Arrêté 1525 du 28-8-27
en modifiant la
réglementation.
● ٢ آب ١٩٢٧
مبادلة الرسائل والطرود البريدية
ذات القيمة

- قرار ١٥٢٥ تاريخ ٢ - ٨ - ١٩٢٧
لتغيير نظام هذه المبادلة

- **22 Juin 1929
ENGAGEMENT
DE NEGOCIATIONS
SUR LES BIENS**
(A.D. p. 265)
● ٢٢ حزيران ١٩٢٩
مباشرة المفاوضات بشأن الممتلكات
(ود ٠ ص ٢٦٥)

- **3 Février 1930
PROTOCOLE
Joint au traité d'amitié
turco-français,
de conciliation et
d'arbitrage du
3 Février 1930
(Possibilité d'adjonction
d'un délégué ottoman
à la commission
de conciliation)
(A.D. p. 282)**
● ٣ شباط ١٩٣٠
بروتوكول ملحق بالمعاهدة التركية
- الفرنسية بشأن الصداقة
والنسوبة والتحكيم ، تاريخ ٣ شباط
١٩٣٠
(امكانية انضمام مندوب لستان العيسى
لجنة النسوبة)
(ود ٠ ص ٢٨٢)

- **17 Mars 1930 — Ankara
PROTOCOLE
fixant le sort des
habitants des territoires
rétrocédés de part et**
● ١٧ آذار ١٩٣٠ - انقره
بروتوكول
متعلق بحالة سكان الأراضي الكائنة

TURQUIE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN-TURQUIE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 19 Janvier 1922
ACCORD POSTAL.
- 24 Juillet 1923
TRAITE DE LAUSANNE
(Extraits intéressant le
Liban : art. 30 à 38, 60 § 1
et 2, 101 à 109 et 117)
(A.D. p. 103 à 218)
- 24 Juillet 1923 — Lausanne.
PROTOCOLE
RELATIF
A CERTAINES
CONCESSIONS
ACCORDEES DANS
L'EMPIRE OTTOMAN.
(A.D. p. 218 à 224)
- 24 Juillet 1923 — Lausanne.
ACCORD
FRANCO-BRITANNIQUE
relatif à l'art. 34 du
TRAITE DE LAUSANNE
(Droit d'option des
ressortissants turcs
établis en Egypte)
(A.D. p. 226)
- 18 Février — 30 Mai 1926
— Angora
CONVENTION
TURCO-LIBANO-SYRIENNE
D'AMITIE ET DE
BON VOISINAGE
(A.D. p. 247 à 255)

تركيا

اتفاقات دولية بين لبنان وتركيا

قبل تشرين الثاني 1943

- 19 كانون الثاني 1922
اتفاق بريدي
- 24 تموز 1923
معاهدة لوزان
(مقتطفات متعلقة بلبنان : المواد ٣٠
الى ٣٩ + ٦٠ ف ٢١، ١٠١ الى ١٠٩
و ١١٧)
(ود - ص ١٩٣ الى ٢١٨)
- 24 تموز 1923 — لوزان
بروتوكول
(بشأن الامتيازات الممنوحة لى
الامبراطورية العثمانية)
(ود - ص ٢١٨ الى ٢٢٤)
- 24 تموز 1923 — لوزان
اتفاق فرنسي - بريطاني
بشأن المادة ٣٤ من معاهدة لوزان
(حق اختيار الجنسية للرفايه
الاتراك المقيمين في مصر)
(ود - ص ٢٢٦)
- ١٨ شباط - ٢٠ ايار 1926 - انقرة
اتفاق فرنسي - لبناني - سوري
صداقة وحسن جوار
(ود - ص ٢٤٧ الى ٢٥٥)

ARTICLE 38. — La contrainte par corps en matière civile est exécutoire dans chacun des deux Etats à la condition que leur ~~les~~ admettre ce procédé dans les cas similaires.

CHAPITRE VI

DISPOSITIONS FINALES

ARTICLE 39. — Chacun des deux Etats contractants peut dénoncer la présente convention, en tout ou en partie. Cette dénonciation prendra effet six mois après la notification qu'il aura faite à l'autre Etat.

Néanmoins, les dispositions de cette convention demeurent applicables aux demandes d'exécution présentées conformément aux dispositions du chapitre second, avant l'expiration du délai de six mois précité.

ARTICLE 40. — La présente convention sera ratifiée conformément aux règles constitutionnelles en vigueur dans chacun des deux Etats contractants.

المادة ٣٨ — يمكن تنفيذ الحبس الاكراهي الصادر في القضايا المدنية عن إحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة الاخرى اذا كانت قوانين هذه الدولة تجيز تنفيذه في الحالات الماد فيها .

الفصل السادس

احكام نهائية

المادة ٣٩ — يحق لكل من الدولتين المتعاقبتين انهاء هذا الاتفاق بكامله او بعض فصوله ويتم مفعول الانهاء بعد انقضاء ستة اشهر على تاريخ نفاذه .

وعلى كل تبقى احكام هذا الاتفاق جارية على طلبات التنفيذ المقدمة وفقا لاحكام الفصل الثاني قبل انقضاء مدة السنة الاشهر المذكورة .

المادة ٤٠ — يصدق هذا الاتفاق وفقا للنظم الدستورية المعمول بها في كل من الدولتين المتعاقبتين .

ARTICLE 34. — Si la commission est adressée à une autorité judiciaire incompétente, celle-ci ■ transmet directement à l'autorité compétente au regard de sa loi interne et en avise l'autorité commettante.

ARTICLE 35. — L'Etat requis supporte les frais d'exécution de la commission, hormis les honoraires des experts qui incombent à l'Etat requérant. Un état de ces honoraires est joint au dossier.

L'Etat requis perçoit pour son compte et conformément à sa législation, les droits afférents aux documents visés en cours d'exécution de la commission rogatoire.

ARTICLE 36. — La mesure accomplie par commission rogatoire a la même valeur légale que ■ elle avait été effectuée par l'autorité compétente de l'Etat requérant.

CHAPITRE V

DES EXEMPTIONS ET DE LA CONTRAINTE PAR CORPS

ARTICLE 37. — Les nationaux de chacun des Etats contractants bénéficient des exemptions dont jouissent les nationaux de l'autre Etat, ■ matière de caution, de consignation et de taxes judiciaires.

المادة ٣٤ — إذا وجه طلب الإنابة لسلطة قضائية غير مختصة بحال الطلب مباشرة منها السلطة القضائية المختصة وفقا للنظم المتبعة في التشريع الداخلي لكل دولة مع ابلاغ السلطة الطالبة ذلك .

المادة ٣٥ — تتحمل الدولة المطلوب اليها تنفيذ الإنابة نفقاتها معا عما اتعاب الخبراء فعلى الدولة الطالبة دأؤها ويرسل بها بيان مع ملف الإنابة .

لدولة المطلوب اليها تنفيذ الإنابة ان تتقاضى لحسابها ووفقا لقوانينها الرسوم المقررة على الاوراق التي تقدم انشاء تنفيذ الإنابة .

المادة ٣٦ — يكون للاجراء القضائي الذي يتم بواسطة انابة قضائية المفعول القانوني نفسه الذي يكون له فيما لو تم امام السلطة المختصة في الدولة الطالبة .

الفصل الخامس

الاعفاءات والتجسس الاكراهي

المادة ٣٧ — يتمتع رعايا كل من الدولتين المتعاقدين بالاعفاءات التي يتمتع بها رعايا الدولة الاخرى فيما يخص بالكفالات والتأمينات والرسوم القضائية .

deux Etats contractants supporte les frais des significations effectuées sur son territoire.

CHAPITRE IV DES COMMISSIONS ROGATOIRES

ARTICLE 31. — Toute mesure d'instruction relative à la preuve d'une affaire judiciaire peut directement se faire dans l'un des Etats contractants par voie des commissions rogatoires conformément aux dispositions du présent chapitre.

ARTICLE 32. — L'autorité judiciaire de chaque Etat commet rogatoirement l'autorité judiciaire compétente dans l'autre Etat et lui demande directement de procéder aux mesures décidées.

L'autorité rogatoirement commise exécute la commission conformément à la procédure en vigueur dans son pays.

L'autorité dont émane la commission est avertie de son lieu et de la date d'exécution de la commission aux fins de permettre à l'intéressé de comparaître en personne ou par mandataire.

ARTICLE 33. — La commission a pour objet une mesure que n'autorise pas la loi de l'Etat requis ou si l'exécution s'avère impossible, l'Etat requis en informe l'Etat requérant par rapport motivé.

التعاقدتين نفقات التبليغ الذي تم في اراضيها .

الفصل الرابع الإنابات القضائية

المادة ٣١ - يصح مباشرة أي إجراء قضائي يتعلق بدعوى ويؤثر في أنباتها أو نفيها في أرض كل من الدولتين المتعاقبتين بواسطة إنابة قضائية وفقاً لأحكام هذا الفصل .

المادة ٣٢ - تتقدم السلطة القضائية مباشرة للسلطة القضائية المختصة التابعة للدولة ذات الشأن بطلب إنابة ترغب إليها فيه اتخاذ الإجراء القضائي المطلوب .

تنفذ السلطة القضائية المختصة الإنابة المطلوبة وفقاً للأجراءات القانونية المتبعة لديها .

تعلم السلطة الطالبة إذا رغبت في ذلك بمكان وزمان تنفيذ الإنابة ليتسنى لصاحب الشأن أن يحضر هو أو وكيله .

المادة ٣٣ - إذا كانت الإنابة تتعلق بموضوع أو إجراء لا يجيزه قانون الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو إذا تقرر التنفيذ ففي كلا الحالتين، تشعر الدولة المطلوب إليها التنفيذ السلطة الطالبة بذلك مع بيان الأسباب .

dont l'un est remis à l'intéressé et l'autre retourné avec mention que la signification a eu lieu.

L'agent chargé de la signification indique sur l'exemplaire retourné, le mode de signification ou le motif pour lequel elle n'a pas été effectuée.

ARTICLE 26. — La signification s'effectue conformément à l'article 25 du lieu. L'Etat requérant peut, s'il le désire, demander que la signification se fasse suivant une forme déterminée, à condition que celle-ci ne soit pas contraire à l'ordre public de l'état requis.

ARTICLE 27. — Les dispositions des articles précédents ne préjudicient pas à la possibilité d'une signification par la voie postale dans les cas où la loi de l'Etat requérant admet ce procédé.

ARTICLE 28. — L'Etat requis ne peut refuser d'effectuer la signification que dans les cas où l'ordre public pourrait être troublé.

ARTICLE 29. — La signification effectuée dans les formes établies au présent chapitre est considérée comme si elle avait été faite à l'intérieur de l'Etat requérant.

ARTICLE 30. — Chacun des

تبليغه وتعاد الثانية مذيلة بما يفسد
اجراء معاملة التبليغ .

بين موظف التبليغ على الصورة
المعادة كيفية حصول التبليغ أو السبب
في عدم حصوله .

المادة ٢٦ - يجري التبليغ وفقاً
لقوانين الدولة المطلوب إليها إجراءه .
وإذا رغبّت الدولة طالبة في إجرائه
على وجه معين فيجوز ذلك شرط أن
لا يتعارض مع النظام العام في الدولة
المطلوب إليها التبليغ .

المادة ٢٧ - لا تحول أحكام المواد
السابقة دون إمكان التبليغ بواسطة
البريد إذا كان قانون الدولة الصادر
عنها يجيز ذلك .

المادة ٢٨ - لا يجوز للدولة المطلوب
إليها التبليغ أن ترفض إجراءه إلا في
الاحوال التي يخشى معها أن ينشأ عن
إجرائه اختلال بالأمن .

المادة ٢٩ - يعتبر التبليغ الجاري
على الشكل المبين في هذا الفصل
كأنه قد تم داخل أراضي الدولة طالبة
التبليغ .

المادة ٣٠ - تتحمل كل من الدولتين

tion est poursuivie n'ont rien de contraire à l'ordre public du pays où l'exécution est requise.

ARTICLE 23. — Les jugements ou arrêts rendus exécutoires dans l'un des deux Etats, ont la même force exécutoire que les jugements ou arrêts rendus par les tribunaux du pays où l'exécution a été accordée.

CHAPITRE III

DES SIGNIFICATIONS

ARTICLE 24. — La signification dans l'un des Etats contractants, des actes et pièces judiciaires provenant de l'autre, a lieu conformément aux dispositions du présent chapitre.

ARTICLE 25. — Les formalités de signification ont lieu directement entre les autorités judiciaires correspondantes des deux Etats sans recourir aux voies diplomatiques. A défaut d'une autorité judiciaire correspondante, les formalités de signification ont lieu par l'intermédiaire du tribunal du 1er degré dans le ressort duquel est domicilié le destinataire. L'exploit de signification doit contenir toutes les indications nécessaires relatives à l'identité du destinataire : nom, prénom, profession, domicile. Les pièces à signifier doivent être établies en double exemplaire

non conforme au système de la loi de 1896, et qui n'est pas conforme à l'ordre public du pays où l'exécution est requise.

المادة ٢٣ - يكون للأحكام والقرارات المقرر تنفيذها في إحدى الدولتين القوة التنفيذية التي هي للأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم الدولة التي صدر فيها قرار التنفيذ.

الفصل الثالث

التبليغات

المادة ٢٤ - يجري تبليغ جميع الوثائق والاوراق القضائية بين الدولتين المتعاقدين بالطرق المبينة في هذا الفصل.

المادة ٢٥ - تتم اجراءات التبليغ مباشرة بين الدوائر القضائية المتعاقلة - دون توسط الطرق الباسية - وإذا لم يوجد دائرة قضائية معادلة تتم اجراءات التبليغ بواسطة محكمة الدرجة الاولى الكائن في منطقتها محل اقامة المطلوب تبليغه.

ينضمّن الطلب جميع البيانات اللازمة المتعلقة بهوية الشخص المطلوب تبليغه : اسمه ، لقبه ومهنته ، مع تعيين محل اقامته على ان تكون الوثيقة المطلوب تبليغها على نسختين نسلم احدهما الى الشخص المطلوب

sur le fond de l'affaire a été rendu entre les mêmes parties par l'un des tribunaux de l'Etat où l'exécution est demandée, ou s'il existe devant ces tribunaux une action pendante entre les mêmes parties autour du même objet, pourvu qu'elle ait été introduite avant l'affaire dans laquelle a été rendu le jugement dont l'exécution est demandée :

f — si le jugement a été rendu contre le Gouvernement de l'Etat où l'exécution est demandée ou contre l'un de ses fonctionnaires pour des faits qu'il a accomplis à l'occasion de sa fonction.

ARTICLE 21. — Les sentences arbitrales sont exécutoires conformément aux dispositions de la présente convention après qu'elle auront été revêtues de la formule exécutoire dans le pays où elles ont été rendues.

ARTICLE 22. — Les actes authentiques exécutoires dans l'un des deux Etats peuvent être déclarés exécutoires dans l'autre, par ordonnance du Président du tribunal du 1er degré où l'exécution est demandée.

Le président du tribunal doit vérifier si l'acte réunit les conditions nécessaires pour son authenticité dans le pays où il a été reçu et si les dispositions dont l'exécution

est demandée sont compatibles avec les principes de droit public du pays où l'exécution est demandée. Si ces conditions sont remplies, le Président du tribunal doit déclarer l'acte exécutoire dans le pays où l'exécution est demandée.

و — إذا كان الحكم صادرا على حكومة الدولة المطلوب اليها التنفيذ أو على أحد موظفيها لأعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط .

المادة ٢١ — يمكن طلب تنفيذ القرارات التحكيمية وفقا لاحكام هذا الاتفاق بعد اعطائها الصيغة التنفيذية في الدولة التي صدرت فيها

المادة ٢٢ — ان السندات الرسمية القابلة للتنفيذ في إحدى الدولتين تعطى الصيغة التنفيذية في الدولة الاخرى بقرار من رئيس محكمة الدرجة الاولى في المحل المطلوب فيه التنفيذ .

على رئيس المحكمة ان يثبت من توفر الشروط المفروضة للشكك الرسمي في الدولة التي انشئ فيها ومن ان الاحكام المطلوب تنفيذها

ARTICLE 19. — Le demandeur doit joindre à sa demande copie du jugement ou de l'arrêt dont il réclame l'exécution. L'autorité judiciaire qui a rendu le jugement ou l'arrêt certifiera que cette copie est conforme et attestera que la décision est exécutoire.

ARTICLE 20. — L'autorité saisie de la demande d'exécution n'entrera point dans la discussion du fond de l'affaire. Elle ne pourra refuser l'exécution que dans les cas suivants :

a — si la décision émane d'une juridiction incompétente d'une incompétence absolue au regard de la loi de l'Etat ou nom duquel elle a été rendue ;

b — si elle a été rendue sans que les parties aient été dûment citées et valablement représentées ;

c — si elle n'a pas acquis la force exécutoire d'après la loi du pays où elle a été rendue ;

d — si elle est contraire ou repose sur un motif contraire à l'ordre public ou aux bonnes mœurs du pays où l'exécution est demandée ou à un principe international de droit public ;

e — si un jugement définitif

المادة ١٩ — على طالب التنفيذ

أن يضم إلى طلبه صورة عن الحكم أو القرار المطلوب تنفيذه مصدقا من المرجع القضائي الصادر عنه ومديلا بشرح من هذا المرجع يفيد أن الحكم أو القرار صالح للتنفيذ .

المادة ٢٠ — لا يجوز للسلطة

المطلوب إليها التنفيذ أن تبحث في أساس الدعوى ، ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الأحوال الآتية :

أ — إذا كانت القضية التي صدر فيها الحكم غير داخلية في الصلاحية المطلقة للمحكمة التي أصدرت هذا الحكم بمقتضى قوانين الدولة التي صدر فيها .

ب — إذا صدر الحكم ولم يئنسغ المنفذ عليه أو لم يمثل تمثيلا صحيحا

ج — إذا كان الحكم لم يكتسب القوة التنفيذية بحسب قوانين البلد التي صدر فيها .

د — إذا كان الحكم أو السبب الذي بني عليه مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة للدولة المطلوب منها التنفيذ أو مناقضا لمبدأ معتبر كقاعدة عمومية دولية .

هـ — إذا كان صدر حكم نهائي فصل

ARTICLE 10. — Si l'extradition a lieu entre l'une des parties contractantes et un Etat tiers, l'autre partie devra, soit autoriser le passage sur son territoire de l'individu réclamé ou fournir une force suffisante pour sa garde et celle des objets énumérés à l'article 12, soit pourvoir elle-même au passage et à la garde de cet individu sur présentation, aux forces de sécurité compétentes, d'une copie de l'ordonnance d'extradition.

CHAPITRE II L'EXECUTION DES JUGEMENTS NON REPRESSIFS

ARTICLE 17. -- Les jugements portant sur les droits civils et commerciaux ou sur des réparations civiles en matière répressive ainsi que les jugements émanant d'un tribunal shérié ou d'un tribunal confessionnel légalement institué et qui ont, dans l'Etat ou ils ont été rendus, l'autorité de la chose jugée ont, dans l'autre Etat, la même autorité et y sont susceptibles d'exécution conformément aux dispositions de la présente convention.

ARTICLE 18. — La demande d'exécution est présentée, dans le lieu où l'exécution doit s'effectuer, à l'autorité judiciaire compétente en la matière d'après la loi de l'Etat auquel cette demande est présentée.

المادة ١٦ — اذا جرى تسليم مجرم بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة يجيز الطرف الاخر مرور الشخص المذكور والقوة الكافية لمحاظته مع الاشياء الوارد ذكرها في المادة ١٢ عبر اراضيها او يقوم هذا الطرف بتأمين نقله والمحافظة عليه بمجرد تقديم صورة عن قرار التسليم الى قوى الامن المختصة .

الفصل الثاني تنفيذ الاحكام غير الجزائية

المادة ١٧ — كل حكم مقرر لحقوق مدنية او تجارية او تمويضات شخصية بدعوى جزائية او صادر عن محكمة شرعية او مذهبية فائقة قانونا في احدي الدولتين المتعاقدين وله فيها قوة القضية المقضية يكون له في الدولة الاخرى قوة القضية المقضية نفسها ويكون قابلا للتنفيذ فيها وفقا لاحكام هذا الاتفاق .

المادة ١٨ — يقدم الطلب الى السلطة القضائية التي يحق لها التنفيذ في المحل الذي يجب التنفيذ فيه وفقا لقانون الدولة المقدم اليها الطلب .

de l'infraction qui a motivé l'extradition ou des faits connexes à cette infraction qui ont été révélés par la suite.

Toutefois, ■ pourra être arrêté et jugé pour une autre infraction dans les cas suivants :

1 — s'il a commis cette infraction dans l'Etat auquel il a été remis après extradition :

2 — s'il accepte expressément d'être jugé pour ■ dite infraction ;

3 — si l'Etat qui l'a remis accepte qu'il soit jugé pour cette nouvelle infraction :

4 — ■ les moyens de quitter le territoire de l'Etat auquel il aurait été remis lui ont été donnés et qu'il n'en a pas profité dans le délai d'un mois.

ARTICLE 14. — Si une ordonnance de non-lieu est rendue en faveur de l'individu réclamé ou si cet individu est acquitté ou est déclaré non coupable, l'Etat réclamant ■ ramènera à ses frais au lieu où il se trouvait lors de l'extradition.

ARTICLE 15. — Chaque Etat supporte à titre de réciprocité, les frais nécessités pour l'exécution du jugement et l'extradition de l'individu réclamé.

الا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من اجلها او عن الافعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر سر الا بعد اجراء التسليم الا انه يجوز القبض عليه او محاكمته عن جريمة اخرى في الحالات الآتية :

١ — اذا ارتكب تلك الجريمة بعد التسليم في الدولة التي سلم اليها

٢ — اذا قبل صراحة ان يحاكم على تلك الجريمة .

٣ — اذا قبلت الدولة التي سلمته ان يحاكم على تلك الجريمة .

٤ — اذا اتبعت وسائل الخروج من ارض الدولة المسلم اليها ولم يستفد منها خلال شهر واحد .

المادة ١٤ — اذا تقرر منع المحاكمة عن المطلوب تسليمه او حكم ببراءته او عدم مسؤوليته فعلى الدولة التي طلبته ان تعيده على نفقتها الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه

المادة ١٥ — تتحمل كل دولة على سبيل المقابلة جميع النفقات التي يستلزمها تنفيذ الحكم وتسليم الشخص المطلوب .

accepte d'être livré à l'Etat réclamant malgré l'absence d'un dossier d'extradition, pourvu que le Ministère Public considère que l'infraction dont s'agit légitime l'extradition en vertu de la présente convention.

ARTICLE 12. — Sous réserve des droits des tiers et suivant l'appréciation de l'autorité compétente, sont remis à l'Etat requérant, les objets provenant du délit servant de cause à la demande d'extradition et ceux qui ont été trouvés et saisis sur l'individu réclamé ainsi que les instruments utilisés pour commettre l'infraction et tous autres objets pouvant servir à la constater.

Ces objets sont remis à l'Etat requérant ■ une ordonnance faisant droit à la demande d'extradition a été rendue, que l'extradition ait pu s'effectuer ou n'ait pu l'être par suite de la mort du délinquant, de sa fuite ou de l'impossibilité de l'arrêter.

Sont également remis à l'Etat requérant, les objets susvisés qui auraient été cachés ou déposés dans le pays qui a décidé l'extradition et qui apparaîtraient après que l'individu réclamé aura été livré à cet Etat.

ARTICLE 13. — L'individu extradé ne sera pas fugé et ne subira aucune peine sinon du chef

du délit pour lequel il a été livré. Le présent article ne s'applique pas aux personnes qui ont été livrées à l'Etat requérant en vertu d'un traité ou d'une convention spéciale.

المادة ١٢ — مع الاحتفاظ بحقوق الأشخاص الثالثة وتبعاً لتقدير السلطة المختصة تسلم إلى الدولة المطالبة الأشياء التي حازها الشخص المطلوب نتيجة ارتكابه الجريمة المطالبة تسليمه من أجلها أو التي وجدت عليه فصولات والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكل شيء آخر يساعد في تحقيقها .

تسلم هذه الأشياء إلى الدولة المطالبة إذا صدر قرار بالموافقة على تسليم المجرم سواء تم هذا التسليم أو لم يتم بسبب موت المجرم أو هربه أو عدم إمكان القبض عليه

يشمل هذا التسليم أيضاً جميع ما كان من هذا النوع من الأشياء المخفية أو المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد التي قررت التسليم والتي تظهر بعد تنفيذها .

المادة ١٣ — لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه ولا تنفذ بحقه عقوبة

fin, ils utiliseront les communications officielles par voie postale, télégraphique, téléphonique ou autres, pourvu qu'il y soit indiqué la nature de l'infraction visée et le texte légal s'y appliquant.

La détention préventive ne peut dépasser quinze jours. L'individu arrêté est mis en liberté par ordonnance du procureur général si, durant ce délai, le dossier de la demande d'extradition n'est pas parvenu à l'Etat requis.

Le délai de détention peut être prolongé quinze autres jours à la demande de l'Etat requérant, s'il a été impossible de préparer le dossier ou si le dossier parvenu est incomplet.

La durée de la détention préventive est déduite de la peine d'emprisonnement qui serait prononcée dans l'Etat requérant.

Si le procureur général rejette la demande d'extradition ou d'exécution l'encontre d'un individu détenu, celui-ci n'est mis en liberté qu'avec l'approbation du Ministre de la Justice.

Le procureur général peut ordonner l'extradition si l'individu arrêté reconnaît être la personne réclamée, avoue être l'auteur de l'infraction qui lui est imputée et

les communications officielles par voie postale, télégraphique, téléphonique ou autres, pourvu qu'il y soit indiqué la nature de l'infraction visée et le texte légal s'y appliquant.

La détention préventive ne peut dépasser quinze jours. L'individu arrêté est mis en liberté par ordonnance du procureur général si, durant ce délai, le dossier de la demande d'extradition n'est pas parvenu à l'Etat requis.

Le délai de détention peut être prolongé quinze autres jours à la demande de l'Etat requérant, s'il a été impossible de préparer le dossier ou si le dossier parvenu est incomplet.

La durée de la détention préventive est déduite de la peine d'emprisonnement qui serait prononcée dans l'Etat requérant.

Si le procureur général rejette la demande d'extradition ou d'exécution l'encontre d'un individu détenu, celui-ci n'est mis en liberté qu'avec l'approbation du Ministre de la Justice.

Le procureur général peut ordonner l'extradition si l'individu arrêté reconnaît être la personne réclamée, avoue être l'auteur de l'infraction qui lui est imputée et

Le procureur général statue par ordonnance dûment motivée.

L'ordonnance qui fait droit à la demande n'est susceptible d'aucune voie de recours : le procureur général pourvoit sur le champ à son exécution.

L'ordonnance qui rejette la demande n'est exécutoire qu'après avoir été soumise au Ministère de la Justice qui peut, soit la soumettre telle quelle à son collègue de l'Etat requérant, soit la soumettre dans un délai de quinze jours à la commission d'extradition.

Ce délai court du jour qui suit la réception de l'ordonnance du procureur général par le Cabinet du Ministère.

L'ordonnance refusant l'extradition est communiquée au Ministère de la Justice de l'Etat requérant, par les soins de son collègue de l'Etat requérant. L'ordonnance faisant droit à la demande est transmise, pour exécution, au procureur général compétent.

ARTICLE 11. — Les deux Etats contractants se prêteront concours pour la recherche des criminels et arrêteront préventivement les personnes traduites pour jugement ou condamnées pour l'une des infractions donnant lieu à extradition. A cette

بفصل النائب العام في الطلب الوارد اليه بقرار معطل الاسباب القرار المتضمن تلبية الطلب لا يقبل اي طريق من طرق المراجعة وعلى النائب العام الذي اصدره أن يعمل على تنفيذه فور صدوره .

واما القرار المتضمن رفض الطلب فلا ينفذ الا بعد عرضه على وزير العدل الذي له اما اطلاقه الى زميله في الدولة الطالبة واما عرضه في معاد خمسة عشر يوما على لجنة استرداد المجرمين في كل من البلدين .

تبدأ هذه المدة من اليوم الذي يلي يوم وصول قرار النائب العام الى ديوان الوزارة .

يلغ قرار الرفض الى وزير العدل في الدولة الطالبة بواسطة زميله في الدولة الثانية واما القرار المتضمن تلبية الطلب فيحال الى النائب العام المختص لتنفيذ احكامه .

المادة ١١ — تتعاون الدولتان المتعاقدتان بالبحث عن المجرمين وتوقف بصورة احتياطية الاشخاص المطلوبين للمحاكمة او المحكوم عليهم بالجرائم الجائز بها التسليم وتعمد تحقيقا لهذا التعاون

qui est passé en force de chose jugée, une copie de ce jugement attestant qu'il a acquiescé l'autorité de la chose jugée et qu'il a force exécutoire.

Le dossier prévu au paragraphe a de l'article 3 ci-dessus doit comporter les documents suivants :

1 — une copie certifiée conforme de la plainte de la partie civile ou du réquisitoire du ministère public ;

2 — une copie des preuves et charges établissant l'inculpation, certifiée conforme par le magistrat saisi de l'affaire ;

3 — un exposé complet de la nature de l'infraction, des circonstances et de la date dans lesquelles elle a été commise, des charges qui établissent l'inculpation ; cet exposé est établi par le magistrat saisi de l'affaire.

ARTICLE 10. — Les demandes d'extradition et les demandes d'exécution des jugements sont présentées par le procureur général compétent dans l'Etat requérant dans l'Etat qui a rendu le jugement et adressées au procureur général de l'Etat dans le ressort duquel se trouve l'individu réclamé ou à l'encontre duquel l'exécution d'un jugement est sollicitée.

الدرجة القطعية يضم الى الطلب صورة عن الحكم مذيلة بما يشير انه اكتسب قوة القضية المقضية وانه واجب التنفيذ .

واما الاضبارة القضائية الواجب اعدادها عملا باحكام الفقرة (3) من المادة الثالثة فيجب ان تتضمن :

١ — صورة مصدقة عن شكوى المدعي او ادعاء النيابة العامة .

٢ — صورة عن الافادة والادلة التي تثبت التهمة مصدقة من القاضي الواقع يده على الدعوى .

٣ — بيان مفصلا من القاضي الواقع بسده على الدعوى عن نوع الجرم وظروفه وتاريخ حصوله والادلة التي تثبت ادانة المدعى عليه .

المادة ١٠ — تقدم طلبات تسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام من النائب العام المختص في الدولة طالبة التسليم او الصادر عنها الحكم الى النائب العام في الدولة الثانية الموجهة في منطقة الشخص المطلوب تسليمه او تنفيذ الحكم بحقه .

ARTICLE III. — La demande d'extradition doit être accompagnée des pièces suivantes :

1 — un exposé indiquant d'une manière précise l'identité et le signalement de l'individu réclamé ou à l'encontre duquel l'exécution est demandée ;

2 — a : Quand il s'agit d'un individu non encore jugé, un mandat d'arrêt décerné par l'autorité judiciaire compétente indiquant la nature de l'infraction. Ce mandat doit être signé du magistrat qui l'a décerné, enclavé du sceau officiel et accompagné d'une copie authentique des preuves et charges établissant l'inculpation. Cette copie doit être certifiée conforme par l'autorité judiciaire qui a procédé à l'instruction ou qui est saisie de l'affaire ;

b — Quand il s'agit d'un individu condamné par jugement qui n'est pas encore passé en force de chose jugée, une copie de ce jugement et une copie officielle des preuves et charges sur la fondement desquelles la condamnation est intervenue. Ces documents doivent être certifiés conformes par l'autorité judiciaire qui a rendu le jugement ou qui est saisie de l'affaire.

■ — Quand il s'agit d'un individu condamné par jugement

المادة ٩ — يجب أن يشتمل ملف طلب التسليم على الوثائق الآتية :

أولا — بيان يتضمن أوفى تفصيل عن هوية وأوصاف الشخص المطلوب تسليمه أو تنفيذ الحكم بحقه .

ثانياً — أ — عندما يكون طلب التسليم متعلقاً بشخص لم يحاكم بعد يضم إلى الطلب مذكرة توقيف صادرة عن سلطة قضائية صالحه مبين فيها نوع الجرم وموقفه من القاضي الذي أصدرها وممهودة بخاتم دائرته الرسمي وبصورة رسمية عن الإفادات والأدلة التي تثبت عليه التهمة مصدق عليها من السلطة القضائية التي تولت التحقيق أو السلطة القضائية الواضعة يدها على الدعوى .

ب — عندما يكون طلب التسليم متعلقاً بشخص حكم عليه حكماً لم يكتسب الدرجة القطعية يضم إلى الطلب صورة عن الحكم وصورة رسمية عن الإدانات والأدلة التي استند إليها للإدانة مصدق عليها من السلطة القضائية التي أصدرت الحكم أو السلطة الواضعة يدها على الدعوى .

ج — عندما يكون طلب التسليم متعلقاً بشخص حكم عليه حكماً اكتسب

requis, de mesures d'instruction ou d'une procédure de jugement à raison d'une infraction différente, l'extradition est retardée jusqu'après le vidé de l'affaire.

ARTICLE 7. — Si, pour une infraction unique, l'extradition est demandée concurremment par plusieurs Etats, elle est accordée de préférence, à l'Etat aux intérêts duquel l'infraction a porté préjudice ou à celui sur le territoire duquel elle a été commise.

■ les demandes ont pour cause des infractions différentes, il est tenu compte, pour décider de la priorité, de toutes circonstances de fait et notamment de la gravité relative et du lieu des infractions, de la date respective des demandes, de l'engagement qui serait pris par l'un des Etats requérants de procéder à la réextradition.

ARTICLE 8. — Chacun des deux Etats contractants exécutera pour le compte de l'autre, les jugements condamnant à une peine d'emprisonnement inférieure à deux mois ou à l'amende, aux frais et aux dépens.

Les jugements condamnant à des peines supérieures pourront être exécutés dans l'Etat où réside le condamné, si cet Etat y consent, sur la demande de l'Etat où le jugement a été rendu.

جريمة أخرى في الدولة المطلوب اليها التسليم فان تسليمه يؤجل حتى تنتهي محاكمته .

المادة ٧ — اذا كان لدى الدولة المطلوب اليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بحق الشخص ذاته من اجل الجريمة نفسها ، تكون الاولوية بالتسليم للدولة التي اضررت الجريمة بمصالحها او للدولة التي اوتكبت الجريمة في ارضها .

اما اذا كانت الطلبات مبنية على جرائم مختلفة تقرر الاولوية بالاستناد للظروف والوقائع ولا سيما لخطورة الجريمة ومحل اقترافها وتاريخ ورود الطلبات ولتمهيد احدى الدول طالبة التسليم باعادة الشخص المسلم .

المادة ٨ — تنفذ كل من الدولتين للدولة الاخرى الاحكام القاضية بعقوبة الحبس اقل من شهرين او بعقوبة الغرامة وبالرسوم والتنفقات القضائية .

اما الاحكام المقررة لعقوبات اشد فيجوز تنفيذها في الدولة الموجود فيها المحكوم عليه بناء على طلب الدولة مصدرة الحكم وموافقة الدولة الثانية .

5 — Si le mode de peine établi par la loi de l'Etat requérant n'est pas reconnu par la loi de l'Etat requis.

6 — ■ l'individu réclamé a déjà été jugé ou si l'affaire faisant l'objet de la demande d'extradition est en cours d'instruction ou de jugement dans l'Etat requis ou dans l'Etat autre que le requérant, sur le territoire duquel l'infraction a été commise.

7 — ■ l'action ou ■ peine sont éteintes d'après la loi de l'Etat requérant ou celle de l'Etat sur ■ territoire duquel l'infraction a été commise.

ARTICLE 5. — ■ sont pas considérées comme délits politiques :

a — Le meurtre, le brigandage, le vol accompagné de violence commis isolément ou collectivement contre les individus ou les autorités ou les voies ferrées ou tous autres moyens de transport et de communication ;

■ — Tout attentat contre le chef de l'un des deux Etats contractants.

c — Les infractions militaires.

ARTICLE 6. — Si l'individu réclamé est l'objet, dans l'Etat

5 — اذا كانت العقوبة المنصوص عليها في شريعة الدولة طالبة التسليم غير مقررة بنوعها في قانون الدولة المطلوب اليها التسليم .

6 — اذا كان الشخص المطلوب قد جرت محاكمته او كان قيد التحقيق او المحاكمة من اجل الجريمة التي سببت الطلب سواء كان ذلك في الدولة المطلوب اليها التسليم او في الدولة غير طالبة التسليم — او في الدولة التي وقع الجرم في أرضها .

7 — اذا كانت الجريمة او العقوبة قد سقطت بموجب قوانين الدولة طالبة التسليم او قوانين الدولة التي وقع الجرم في أرضها .

المادة 5 — لا تعتبر جرائم سياسية :

1 — جرائم القتل والسلب والسرقة المصحوبة باعمال اكرهية سواء ارتكبتها شخص واحد او عصابة ضد الافراد او ضد السلطات المحلية او السكك الحديدية او غير ذلك من وسائل النقل والمواصلات .

ب — كل تمرد على رئيسي الدولتين المتعاقبتين

ج — الجرائم العسكرية .

المادة 6 — اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق او المحاكمة عن

c — lorsque l'infraction a été commise hors du territoire des deux Etats par un individu qui n'est pas sujet de l'Etat réclamant et qu'elle n'est pas réprimée dans de telles conditions par la loi de l'Etat requis.

d — lorsque l'individu réclamé n'est pas sujet de l'Etat requérant et que, d'après la loi de l'Etat requis, l'action publique ou la peine sont éteintes.

ARTICLE 4. — L'extradition n'est pas accordée :

1. — ■ l'infraction a un caractère politique ;

2. — Si l'infraction a été commise sur le territoire de l'Etat requis ;

3. — Si l'individu réclamé appartient au cadre diplomatique et jouit de l'immunité attachée à sa fonction.

4. — Si l'individu réclamé est un fonctionnaire d'une mission officielle à l'étranger ■ si l'infraction pour laquelle ■ est réclamé a été commise dans ou à l'occasion de l'exercice de sa mission.

Dans les deux cas précédents, l'individu est remis à l'Etat dont il relève ou qu'il représente, si les conditions d'extradition établies par le présent traité sont remplies.

ج — اذا كان الجرم قد ارتكب خارجا عن اراضي الدولتين وكانت شريعة الدولة المطلوب اليها التسليم لا تعاقب على الجرم اذ ارتكب خارجا اراضيها ولم يكن الشخص المطلوب من رعايا الدولة المطالبة .

د — اذا كانت الجريمة او العقوبة سقطت بمقتضى قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم ما لم يكن المطلوب من رعايا الدولة المطالبة .

المادة ٤ — لا يسمح بالتسليم في الاحوال الآتية :

١ — اذا كان للجريمة طابع سياسي

٢ — اذا ارتكب الجرم في اراضي الدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ — اذا كان المطلوب تسليمه من موظفي السلك السياسي المنتعنين بالحصانة الدبلوماسية .

٤ — اذا كان المطلوب تسليمه من الموظفين المكلفين بمهمة رسمية خارج بلادهم وكان الجرم المطلوب من اجله وقع أثناء ممارسته للمهمة او بسبب ممارسته لها .

وفي الحالتين السابقتين يسلم الشخص الى البلاد التي ينتمي اليها او يمثلها اذا توفرت الشروط المقررة للتسليم بمقتضى هذا الاتفاق .

au d'emprisonnement ; — ou s'il est condamné à un emprisonnement de deux mois au moins.

■ — Si l'infraction a été commise sur le territoire de l'Etat réclamant, ou si elle a été commise hors du territoire des deux Etats contractants tout en étant réprimée par leurs lois respectives.

ARTICLE 3. — L'extradition peut être refusée :

a — lorsque l'individu objet de la demande est citoyen de l'Etat requis, la qualité de citoyen étant appréciée à l'époque de l'infraction ; l'Etat requis procédera en ce cas au jugement au vu d'un dossier établi par les autorités judiciaires de l'Etat requérant et informera celui-ci de l'issue des poursuites ; les autorités judiciaires compétentes de l'Etat requérant décideront de l'arrêt définitif des poursuites ou du sursis à l'exécution du jugement qui aurait été rendu.

■ — lorsque l'infraction a été commise sur le territoire de l'Etat requérant par un individu qui n'est pas sujet de cet Etat, si les faits constitutifs du délit ne sont pas réprimés par la loi de l'Etat requis.

طالبة التسليم بمقوبة لا يقل حددها الأعلى عن الحبس مدة سنة أو كان محكوما بالحبس لمدة لا تقل عن الشهرين .

ب — إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في أراضي الدولة الطالبة ؛ أو كانت قد ارتكبت خارج أراضي الدولتين وكانت شريعة كل منهما تعاقب على الجرم إذا ارتكب خارج أراضيها .

المادة ٣ — يجوز للدولة المطلوب إليها التسليم أن تمنع عنه .

١ — إذا كان الشخص المطلوب من وعابها حين ارتكاب الجريمة ؛ على أن تنولى هي محاكمته بموجب اضطرار قضائية تنظمها السلطات القضائية في الدولة الطالبة . وعلى الحكومة المطلوب إليها التسليم أن تبلغ نتيجة الحكم إلى الحكومة الطالبة فيقرو المرجع القضائي المختص فيها وقف التعمقات نهائيا أو وقف تنفيذ الحكم إذا كان قد حكم بالدعوى .

ب — إذا كان الجرم واقعاً في أراضي الدولة طالبة التسليم وكان الشخص المطلوب من غير وعاباً الدولة الطالبة وكانت الأفعال المندة إليه غير معاقب عليها في قانون الدولة المطلوب إليها التسليم .

CONVENTION JUDICIAIRE

اتفاق قضائي

- Signée à Damas
- Le 26 Février 1951
- Le texte officiel a été établi en langue arabe.

- وقع في دمشق
- ل ٢٥ شباط ١٩٥١
- وضع النص الرسمي المتفق
في اللغة العربية

CHAPITRE I

DE L'EXTRADITION ET DE L'EXECUTION DES JUGEMENTS RENDUS EN MATIERE PENALE

الفصل الاول

تسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام الجزائية

ARTICLE 1. — L'extradition entre le Liban et la Syrie et l'exécution sur le territoire de l'un deux Etats des jugements rendus en matière pénale par les juridictions de l'autre ont lieu conformément aux dispositions du présent chapitre.

المادة الاولى - يجري تسليم المجرمين بين سورية ولبنان وتنفيذ الاحكام الجزائية الصادرة عن قضاء الدولتين في الدولة الاخرى وفقاً لاحكام هذا الفصل .

ARTICLE 2. — L'extradition est obligatoire :

المادة ٢ - يكون التسليم واجباً اذا توفرت الشروط التالية :

a si l'individu réclamé est poursuivi, accusé ou condamné pour un crime réprimé par la loi de l'Etat réclament ; s'il est poursuivi ou prévenu pour un délit réprimé par la loi de l'Etat réclament, d'une peine dont le maximum n'est pas inférieur à un

١ - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه مدعى عليه او متهماً او محكوماً بجناية معاقب عليها في قانون الدولة طالبة التسليم ، او كان الشخص المطلوب تسليمه مدعى عليه او متهماً بجنحة معاقب عليها في قانون الدولة

بالمئة المذكورة من القطع الاجنبي الذي
سنبينه بعد هذا الاتفاق الحكومة
السورية في الاراضي اللبنانية .

٤ - فتح حسابات في بيروت
ويعشق لكل من الحكومتين

يقبل بفتح حساب لكل مسكن
الحكومتين في البلد الاخر من نسوع
الحسابات التي تفتح « للفير المقيمين »
وذلك على الصورة الآتية :

١ - بفتح حساب للحكومة السورية
بالبيروت اللبنانية لدى احد المصارف
المقبولة او المأذونة في لبنان بدخل به
التقد اللبناني الذي تحصله الحكومة
اللبنانية او احدى دوائر المصالح
المشتركة لحساب الحكومة السورية
وينضمم النقد اللبناني الناجم عن
بيع الحكومة السورية قطعا اجنبيا في
الاراضي اللبنانية .

٢ - بفتح حساب للحكومة اللبنانية
بالبيروت السورية لدى احد المصارف
المقبولة او المأذونة في سوريا بدخل به
التقد السوري الذي تحصله الحكومة
السورية او احدى المصالح المشتركة
لحساب الحكومة اللبنانية ، وينضمم
التقد السوري الناجم عن بيع الحكومة
اللبنانية قطعا اجنبيا في الاراضي
السورية .

ويمكن لكل من الحكومتين ان
تتسري ما تنشاء من البضائع في اراضي
الحكومة الاخرى بالمبلغ المتجمع نهجا
على هذه الطريقة في البلد الاخر .

اما الدين الناجم للحكومة السورية
من هذا القبيل فيوق اقتطاع ١٥
بالمائة من حصة الحكومة اللبنانية
الصافية (اي بعد ان تصرف الشركة
بالعشرين بالمائة العائدة لها) من
مبيعات التابلان ووضعها اذا كانت
هذه الحصة لا تتجاوز ٥٠٠ / الف
دولار بالشهر وباقتطاع ٢٠ ٪ من
الجزء الذي يزيد على ٥٠٠ / الف
دولار بالشهر وتوضع المبالغ المقنطرة
تحت تصرف الحكومة السورية حتى
تبلغ القيمة المسددة للحكومة السورية
١٠٦٠٤٩٢ / دولارا اميركيا .

اما الدولارات التي وردت وبعث
او التي سترد او تباع الى احدى
الحكومتين بعد تاريخ واحد وثلاثين
نومر سنة ١٩٢٩ فتضع الحكومة
التي بيعت لها الدولارات تحت تصرف
الحكومة الاخرى نصف هذا المبلغ فور
تصديق الحكومتين على هذا الاتفاق .

٣ - قضية بيع القطع الاجنبي
في لبنان لحساب الحكومة السورية

لما كان مكتب القطع اللبناني قد
استوفى لحد الان ١٠ بالمئة بالمر
الرسمي من اصل القطع الاجنبي الذي
باعته الحكومة السورية في الاراضي
اللبنانية فبالنظر للعلاقات الاقتصادية
القائمة بين البلدين ولوحدتهم
الجمركية سيطلب من مكتب القطع
اللبناني ان يعوقف عن استيفاء الصنة

٢ - مبيعات شركة

التبلاين من الدولارات

تبين أن مبيعات شركة التبلاين قد بلغت حتى غاية تموز سنة ١٩٤٩/٢٠٨٨٢٩٩/ دولارا اميركيا وان الشركة المذكورة وفق الاتفاق المقود بينهما وبين كلتا الحكومتين السورية واللبنانية والتعلق بإمكان تصرف الشركة بـ ٢٠٪ من اصل القطع المباع حسب الاسعار الحرة قد سجلت مبلغ /٤٩٨٣٣٠/ دولارا اي دون الـ ٢٠٪ المذكورة آنفا حيث يصبح مجموع ما دخل على مكتبى القطع المشترك واللبناني :

٢٠٨٨٢٩٩

٤٩٨٣٣٠

٢٥٨٩٩٦٩ دولارا

مبلغ /٢٥٨٩٩٦٩/ دولارا استعملته الحكومة اللبنانية بكامله . فتكون حصة الحكومة السورية من مبيعات شركة التبلاين

٢٥٨٩٩٦٩ : ٢ = ١٢٩٤٩٨٤٠٥٠

دولارا اميركيا .

ولما كانت الحكومة السورية كما تبين آنفا مدينة للحكومة اللبنانية بمبلغ ٢٣٤٤٩٢٠٥٠ فيكون صافي مطلوبها من الدولارات الاميركية = ١٢٩٤٩٨٤٠٥٠ - ٢٣٤٤٩٢٠٥٠ = ١٠٦٠٤٩٢ دولارا اميركيا

كان لذلك تحول الكورونات الى دولارات حسب السعر الرسمي حيث تبلغ ٢٣١٢٠٥٠ دولارا اميركيا وتضاف الى المبلغ المترتب على الحكومة السورية بالدولار فيصبح المجموع :

٢٣٢١٨٠

٢٣١٢٠٥٠

٢٣٤٤٩٢٠٥٠ دولارا

ب - للحكومة السورية في ذمة الحكومة اللبنانية مبلغ ٢٠٩٠٩٢ ليرة استرلينية و ٧١١٤٦ فرمكا بلجيكية .

ونظرا لتوفر هذين النوعين من القطع لدى الحكومة اللبنانية ستكلف هذه الحكومة مصرف سوريا ولبنان :

- ان يرقن الذمة المترتبة للحكومة اللبنانية على الحكومة السورية .

- ان يضع تحت تصرف هذه الاخيرة المبلغين المدرجين آنفا والتدين بمثلان ما للحكومة السورية في ذمة الحكومة اللبنانية .

ج - ان مبلغ /٢٥٨٣٦/ ليرة استرلينية المجد بين الحكومتين نتيجة تصدير بعض البضائع ذات المنشأ المشترك والتي لا يمكن تحديد نوعها سيوزع بين الحكومتين بنسبة ٥٥٪ لسوريا و ٤٥٪ للبنان اي - ١٩٧١ ليرة استرلينية لسوريا و ١٦١٢٦ ليرة للبنان .

ACCORD

ECONOMIQUE
ET FINANCIER

اتفاق

اقتصادي ومالي

- Signé à Bagdad
- Le 27 Août 1949
- Le texte officiel a été établi en langue arabe.

- وقع في بلودان
- في ٢٧ آب ١٩٤٩
- وضع النص الرسمي المتفق عليه في اللغة العربية

السيد هتري وعبد
الامين العام لوزارة المالية
السيد حسني الصواف

الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني

بعد التدقيق بالمحضر الذي نظمته
بتاريخ ٢ آب سنة ١٩٤٩ مندوباً
الحكومتين السورية واللبنانية بشأن
نضايا القطع المعلقة بين البلدين تم
الاتفاق على ما يلي :

١ - الدعم المتبادل

١ - ان الدعم المترتبة على الحكومة
السورية نحو الحكومة اللبنانية
تبلغ :

٢٢٢١٨٠ / دولارا امريكيا

١١١٠٥ / كورنات دانمركية

ونظرا لعدم وجود كورونات دانمركية
لدى مكتب القطع السوري وباعتبار
ان الدولار له من القوة الشرائية ما
يجعله قابل التحويل الى اي بلسم

في يوم السبت الواقع في ٢٧ آب
سنة ١٩٤٩ اجتمع في فندق بلودان

عن لبنان

معالي حسين بك الحويني
وزير المالية

معالي فلييب بك تقلا
وزير الاقتصاد الوطني

السيد موسى مبرك
رئيس الهيئة اللبنانية في المجلس
الاعلى للمصالح المشتركة
السيد جورج حكيم

مستشار المفوضية اللبنانية في الشغل

عن سوريا

دولة خاد بك العظيم

وزير المالية

معالي فيضي بك الاتاسي

وزير الاقتصاد الوطني

معالي حسن بك جبارة
رئيس الهيئة السورية في المجلس
الاعلى للمصالح المشتركة

النظر في جدول الرسوم الداخلية بعد توحيدها مرة كل ستة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة - تخفيض

كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين البلدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبائها الماليين القيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبير الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع فيقدم الخبران مشروعاً بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المنشودة اليها .

المادة الثانية عشرة - يعتبر

الفريقان المتعاقدان ان المواد الاحدى عشرة السابقة تحقق في الظروف الحاضرة الغاية المنشودة فيما يتعلق بحماية الصناعات الهامة والحؤول دون انتقال الثروة العامة الى الخارج وتنضمحلولا لعظم المسائل التي كانت مطقة يشما هي تستدعي علاجاً سريعاً ، فيكون الاتفاق الحاضر خطوة ناجحة في سبيل اعتماد اساس نهائي في علاقات البلدين يضمن الاستقرار والازدهار .

وتعتمد الحكومتان الى استكمال الدراسات والاحصاءات توصل الى اقرار الحل النهائي في اقرب وقت مستطاع .

نظم في شتورا بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٩

المادة السابعة - توضع سكة

حديد ش. ح. ت. تحت اشراف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وتوحيد المراقبة عليها ويوضع مشروع يعرض على تصديق الحكومتين لممارسة هذه المراقبة في صالح البلدين .

المادة الثامنة - تبقى ادارة حصر

التبغ والتبناك مشتركة ويمارس كل من المجلس الاعلى للمصالح المشتركة واللجنة الدائمة المؤلفة من مديري المالية في البلدين الصلاحيات المنصوص عليها في الانظمة النافذة .

المادة التاسعة - تؤلف لجنة

مشتركة من ممثلي مراقبة القطع في البلدين مهتمة بدرس نظم القطع انفاذة واقتراح مشروع لتوحيدها . لا يحول توحيد نظم القطع في البلدين دون حق كل من الحكومتين بالتصرف بموردها من القطع الاجنبي بالشكل الذي تراه وتظل شؤون مراقبته القطع مستقلة في كل من البلدين .

المادة العاشرة - تضع كل مسن

الحكومتين جدولاً بالرسوم الداخلية التي تستوفيها حالياً ويجري اتفاق على توحيد هذه الرسوم وفقاً للاصول المنبعة في كل من البلدين . ويوحده بصورة خاصة الرسم المفروض على السكر لجهة معذله ام لجهة كيفية استيفائه .

لكل من الحكومتين ان تطلب اعادة

الاقمشة الحريرية الصنعية حسب نوعها بمبلغ يتراوح بين الخمسين والضر ليرات عن الكيلو الواحد .

٥ - يفرض على الاقمشة المعروفة (بالجوب) علاوة على الرسم الجمركي النوعي المنصوص عليه في الفقرات السابقة رسوم اضافية تعادل الفرق بين قيمة الاستيراد وقيمة المنسوجات العادية المائلة لها .

المادة الرابعة - تعفى من الرسم الجمركي الخيوط الحريرية الصنعية (الغير المغزولة وكذلك بعض القطن الصناعي المسمى بالفيران .

المادة الرابعة - تعفى من الرسم الاعلى للمصالح المشتركة بدراسة التمدلات التي يجب ادخالها على التعرفة الجمركية العالية توصلا لافناء او تخفيض الرسم على المواد الاولى التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة ورفع تلك الرسوم على المواد المصنوعة بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية ومنها بالاضافة الى صناعات الغزل والنسيج صناعات الزيوت والصابون والجلود والزجاج والسكر .

المادة السادسة - تعفى من الرسوم الجمركية الاغنام المستوردة للاستهلاك الداخلي لغاية اخر السنة الجارية .

تسري رقم ٥ صادر بتاريخ ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٩ فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما بينها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية القائمة بين لبنان وسوريا .

المادة الثانية - تطبق التعرفة العادية على الارز المصري باستثناء كمية ٢٥٠٠ الفين وخمسمائة طن يستوردها لبنان تنفيذاً لمفود جارية بين الحكومة اللبنانية وبعض التجار بتاريخ سابق لهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة - يستعاض عن التعرفة النسيجية المفروضة على الخيوط والمنسوجات القطنية والحريرية الصناعية بتعرفة نوعية على الاسر التالية :

١ - ٧٥ غرشاً على الكيلوغرام الواحد من الخيوط القطنية نمسه ١٢/١ وتحدد التعرفة النوعية على بقية انواع الغزول بنسب معادلة لفرق القيمة بينها وبين التعرفة المشار اليها .
٢ - ١٥٠ غرشاً على الكيلوغرام الواحد من الخام العادي وتحدد تعرفة المنسوجات القطنية الاخسرى بنسب معادلة لفرق القيمة وبين قيمة الخام العادي .

٣ - ١٠٠ غرشاً على الكيلوغرام الواحد من الخيوط الحريرية الصناعية المغزولة من الفيران .
٤ - تحدد التعرفة النوعية على

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER

اتفاق

اقتصادي ومالي

● Signé à Chiboura

● Le 8 Juillet 1949

● Le texte officiel a été établi
en langue arabe.

● وقع في شتورا

● في ٨ تموز ١٩٤٩

● وضع النص الرسمي المتضمن
باللغة العربية

على الامور الاتية :

المادة الاولى - يلقى القرار القاضي
بمنطبق التعرفة الجمركية على القمح
والشعير ومشتقاتهما وتخضع هذه
المواد لرسم جمركي قدره خمسون
في المائة . وتسبب من هذا الرسم
كميات القمح والشعير والدقيق التي
تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها
او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني
وذلك في حالتي النقص في المحصول
السوري اللبناني او ارتفاع الاسعار
في البلدين .

تعهد الحكومة السورية بإبقاء
نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى
لبنان حراً من كل قيد أو رسم .
وبالنظر الى ان الحكومة السورية
قد حصرت بنفسها او بمن يعمل
لحسابها تصدير القمح الى خارج
البلاد السورية بموجب عرسوم

بما ان الحكومة السورية ابلغت
الحكومة اللبنانية مذكرة مؤرخة في
الخامس من حزيران سنة ١٩٤٩
تتضمن مشاريع لتنظيم العلاقات
الاقتصادية بين البلدين على اسس
جديدة .

وبما انه تبين ان درس هذه المشاريع
واقرار الحل النهائي عمل يستغرق
وقتا طويلا ويستلزم دروسا واحكامات
غير متوفرة في الوقت الحاضر .

وبما ان ثمة مائل معلقة
بين البلدين رؤي من المصلحة المشتركة
ان تحل بسرعة .

لذلك تم الاتفاق بين معالي السيد
حسن جبارة ، وزير المالية والاقتصاد
الوطني ممثلا الحكومة السورية ومعالي
السيد **فيليب نقلا** وزير الاقتصاد
الوطني وزير المالية بالوكالة ممثلا
الحكومة اللبنانية .

في ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ .

ب - بإعلام الشركة عن ذلك وعن حصة كل من الحكومتين من القطع المتفق عليها في المادة الأولى المذكورة وتفويض الشركة بكتاب مشترك بإداء حصة كل من الحكومتين مباشرة إلى خزينتها .

المادة الثانية - تنفيذا لأحكام المادة الثانية من الاتفاق الموقود في ١ حزيران ١٩٤٧ تعلم الحكومتان الشركة المشار إليها بكتاب مشترك عن اتفاقهما الذي تضمنته هذه المادة وعن حصة كل منهما وتفوضان الشركة بإداء هذه الحصة مباشرة إلى خزينة كل منهما

المادة الثالثة - يسمح لكل من الحكومتين إعفاء شركات البترول التي تمنح امتيازاً في أحد البلدين من الرسوم الجمركية المترتبة على ما تستورده من المواد والبضائع والأشياء الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع ، وخاصة ما يتعلق منها بالتنقيب ومد

الانابيب والتكوير وما يستلزمه من أعمال .

المادة الرابعة - تتعاون الحكومتان تعاوناً وثيقاً على كل ما يؤول إلى المنفعة المشتركة في شؤون البترول . وبذلك تمنح كل منهما التسهيلات اللازمة والضرورية لتنفيذ الامتيازات البترولية التي تمنحها إحدى الحكومتين وفي حالة اختيار المصب من قبل أصحاب الشأن على الشاطئ اللبناني وافئساف المنافع بينهما تطبيق بشأن مرور الانابيب في أراضي البلدين القواعد المطبقة على امتياز شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية (التابليين) .

المادة الخامسة - يمرض هذا الاتفاق على المجلس النيابي في البلدين لإبرامه .

المادة السادسة - حرر من هذا العقد صورتان أصليتان وقع عليهما في بيروت بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٩ .

كتاب وزير الخارجية والمفتريين اللبنانيين

لم يقع على الشاطئ اللبناني ، وهو إذا لا يطبق على مشروع مد انابيب بترول شركة خطوط انابيب الشرق الأوسط المحدودة التي تعاهد معها الحكومة السورية .

أرجو ان تأخذوا علماً بذلك وان تنقلوا فائق احترامي .

حضرة صاحب المعالي حسين بك جبارة وزير المالية المحترم .

تبعاً لحدثنا التفهيم والاتفاق الموقع بيننا في هذا اثناء لي الشرف ان أؤكد لكم ان الحكومة اللبنانية تعتبر ان الاختيار المتصور عنه في المادة الرابعة من الاتفاق المذكور

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER REPARTITION DES AVANTAGES DE L'ACCORD AVEC LA TAPLINE

- Signé à Beyrouth
- Le 28 Janvier 1949
- Ratification autorisée par la loi du 21 Mars 1949 (J.O. 1949 - n° 33 pag. 175)
- Le texte officiel a été établi en langue arabe.

حسين صحنوي وزير الاقتصاد الوطني .

ومثل الحكومة اللبنانية : معالي **حميد فرنجية** ، وزير الخارجية ومعالي **حسين العويش** ، وزير المالية . وبعد ان تبادلوا وثائق التفويض التي وجدت صحيحة ومطابقة للاصول اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى - تنفيذ الاحكام
المادة الاولى من الاتفاق المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ والشار اليه اعلاه تمهيد الحكومتان :

١ - بعدم اتخاذ اي تدبير منفرد في شأن ما يمكن ان يترك لشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية من القطع الذي تستورده ، المشار اليه في المادة الاولى من الاتفاق المعقود

اتفاق

اقتصادي ومالي

توزيع المنافع الناتجة

عن الاتفاق مع شركة

خط الانابيب عبر البلاد العربية

- وقع في بيروت
- ل ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٩
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٢٤ آذار ١٩٤٩
- (جر - ١٩٤٩ - عدد ١٢ - ص ١٧٥)
- وضع النص الرسمي المتصدد باللغة العربية

لما كانت الحكومتان السورية واللبنانية قد اتفقتا بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٧ على كيفية اقتسام المنافع التي تنجم عن الاتفاق مع شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية على مد خط او خطوط من الانابيب عبر الاراضي السورية واللبنانية لعب النفط مبتدئا من منطقة الظهران في المملكة العربية السعودية منتهيا الى مرفأ على الشاطئ اللبناني .

ولما كان من الضروري تحديث الحقوق والواجبات الناشئة عن هذا الامتياز بصورة نهائية وذلك باتمام الاتفاق المعقود في ١٠ حزيران ١٩٤٧ المذكور آنفا .

فقد مثل الحكومة السورية : معالي **حسن جبارة** ، وزير المالية ، ومعالي

الجمهورية السورية - وزارة الخارجية

الرقم س ٥٨ ١٥٢/٢٤٦١

دمشق في ١١/١٠/١٩٤٨

حضرة صاحب المعالي وزير
الخارجية اللبنانية المحترم

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ٧
نشرين الأول ١٩٤٨

لي الشرف ان انهي الى معاليكم ان
الحكومة السورية نتيجة للمباحثات
التي تمت بين وزارتي الخارجية
اللبنانية والسورية بشأن معاملة
البحارة السوريين في لبنان - وتمشيا

مع الروح التعاوني الذي يسود علائق
البلدين الشقيقين ، قد قررت منح
البحارة اللبنانيين العاملين في سوريا
نفس الحقوق التي يتمتع بها
البحارة السوريون ، على ان تمتنع
الحكومة اللبنانية الجبلية البحارة
السوريين نفس الحقوق التي يتمتع
بها البحارة اللبنانيون وذلك تأييدا
للوضع الحالي المبني على قاعدة
المعاملة بالمثل .

وتفضلوا باصاحب المعالي بقبول
فائق الاحترام .

وزير الخارجية

٢

ACCORD

SUR LA SITUATION
DES MARINS SYRIENS
AU LIBAN

ECHANGE DE LETTRES

اتفاق

بشأن معاملة البحارة
السوريين في لبنان

مبادلة رسائل

● Signé à Beyrouth et à Damas

● le 7 et 11 Octobre 1958

● Ratification autorisée par la loi du 21 Janvier 1960 (J.O. 1960 - n° 5 pag. 68)

● Le texte officiel a été établi en langue arabe

● وقع في بيروت ودمشق

● في ٧ و ١١ تشرين الاول ١٩٥٨

● اجيز التصديق عليه بموجب قانون ١١ كانون الثاني ١٩٥٠ (ج ١ - ١٩٥٠ - عدد ٥ من ج ٦٨)

● وضع النص الرسمي المتضمن باللغة العربية

ان تمنح الحكومة السورية الجليلة البحارة اللبنانيين نفس الحقوق التي يتمتع بها البحارة السوريون وذلك نايدا للوضع الحالي المنبسي على قاعدة المعاملة بالمثل .

ونفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام .

بيروت في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٥٨

وزير الخارجية والمغتربين

حميد فرنجية

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية السورية المحترم

يسرني بان اتفق الى معاليكم ان الحكومة اللبنانية نتيجة للمباحثات التي جرت بين وزارتي الخارجية السورية واللبنانية بشأن معاملة البحارة السوريين في لبنان - ونعنيها مع الروح التعاوني المشترك السدي بود علائق البلدين في مختلف الميادين قد قررت منح البحارة السوريين العاملين في لبنان نفس الحقوق التي يتمتع بها البحارة اللبنانيون على

ACCORD FINANCIER

اتفاق

مالي

● Signé à Choua

● وقع في شتورا

● Le 8 Juillet 1948

● ل ٨ تموز ١٩٤٨

على حل هذه المسألة على الوجه الآتي:

بين

المادة الاولى - يعتبر المبلغ مسن
لثلاث السوية المذكور آنفا مرفوعا
من التداول وان ما يعادله من الورق
البناني الموضوع في التداول عند
استبداله قد حل محله وعلى هذا
الاساس ينقل من حساب التصفية
السوري بالفرنكات الى حساب لبنان
بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمته
المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه
من الجزء غير المضمون ضمن النسب
المحددة بالاتفاقات التقديرية المعقودة بين
لبنان وفرنسا من جهة وبين سوريا
وفرنسا من جهة اخرى .

معالي السيد حسن جبارة وزير
المالية والاقتصاد الوطني ممثلا عن
الحكومة السورية ،

ومعالي السيد فيليب تقلا وزير
الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة
ممثلا عن الحكومة اللبنانية ،

مطلقا على الاتفاق المقود بتاريخ هذا
النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية
على بعض المسائل الاقتصادية الملقة .

وبما ان بعة مسألة مالية ما تزال
معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة
السورية المستبدلة في لبنان بتاريخ ٢
شباط سنة ١٩٤٨ والبالغ مقدارها
محاليا ٤٤٥٨٩.٨٢ ليرة سورية .

فقد اتفق الفريقان الموقعان ادناه

المادة الثانية - يعتبر هذا الاتفاق
واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية
اتفاق السورية - الفرنسية في البرلمان
الفرنسي .

٢

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER

اتفاق

اقتصادي ومالي

● Signé à Chouma

● Le 27 Juin 1968

● وقع في شورا

● ل ٢٧ حزيران ١٩٦٨

٢ - الانضمام الى الدول الموقعة على الاتفاق الجمركي الاجماعي الموقع في جنيف بتاريخ ٣٠ تشرين اول ١٩٤٧ على اساس التطبيق الموقت واعلام ممثلها لدى الاسم المتحدة ببلغ الامانة العامة مضمون هذا الاتفاق قبل ٣٠ حزيران ١٩٤٨

٣ - تأمين الكميات اللازمة من الحنطة السورية بالاضافة الى الكميات الموجودة لدى الاعاشة اللبنانية تكفي استهلاك لبنان حتى موسم ١٩٤٩ وذلك بموجب اتفاقية خاصة .

وقد ساد الاجتماع جو من المودة والاخاء ادى الى التفاهم والاتفاق على جميع ما يتعلق بتعيين اهداف السياسة الاقتصادية في البلدين الشقيقين .

جميل مردم بك

رياض الصلح

في يوم الاحد الواقع في ٢٧ حزيران ١٩٦٨ اجتمع في شورا ورئيسا الحكومتين السورية واللبنانية ووزيرا الخارجية والمالية والاقتصاد الوطنى وبعد ان استعرض الفريقان الشؤون التي تهم البلدين من جميع النواحي تم الاتفاق على الامور التالية :

١ - تمديد الاتفاق الموقود بين رئيسي حكومتى سوريا ولبنان بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ بشأن الصالح المشتركة الى ثلاثة اشهر اخرى تبدأ في اول تموز ١٩٦٨ وتنتهي في ٣٠ ايلول ١٩٤٨ على ان يعهد الى رئيس الهيئة السورية ورئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة باعداد الدروس على ضوء اختبارات الماضى للوصول الى اتفاق نهائي يؤمن توسيع الوحدة الجمركية وتوثيق عرى الروابط الاقتصادية في جميع نواحيها على ان تستعين هذه الهيئة بدوي الاختصاص والخبرة .

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER

اتفاق

اقتصادي ومالي

● Shouf & Damas

● وقع في دمشق

● Le 15 Mai 1948

● ١٥ ايار ١٩٤٨

٣ - يتأثر على نقل المنتجات الوطنية بين البلدين ضمن الشروط التي كانت نافذة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ باستثناء المنتجات المعنة للتصدير ولا يشمل هذا الاستثناء ما هو لازم للاستهلاك الداخلي في البلدين وذلك حتى تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٨

في الخامس عشر من شهر ايار ١٩٤٨ اجتمع في دمشق رئيسا الحكومتين اللبنانية والسورية دولة رياض بك الصلح ودولة جميل بك مردم وبعد المداولة في الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة بين البلدين اتفقا على ما يلي :

١ - تجيز الحكومة السورية الى مصرف سوريا ولبنان في سوريا ان يرسل جميع النقد اللبناني الموجود لديه بتاريخ توقيع هذا الاتفاق الى مصرف سوريا ولبنان في لبنان وتجزئ الحكومة اللبنانية مصرف سوريا ولبنان ان يرسل الى مصرف سوريا ولبنان في سوريا مقابل ذلك مبلغا معادلا من النقد السوري الموجود لديه والحاصل من عملية الاستبدال .

١ - يتأثر المجلس الاعلى لمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكولة اليه والمتعلقة بادارة الجمارك بين البلدين حتى تاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٨ وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ - تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على ان لا يزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف ايضا

ACCORD

ECONOMIQUE
ET FINANCIER

- Signé à Chikara
- Le 30 Mars 1948

اتفاق

اقتصادي ومالي

- وقع في شتورا
- في ٢٠ آذار ١٩٤٨

والسورية .

ثالثاً - ينابر على نقل المنتجات الوطنية بين البلدين ضمن الشروط التي كانت نافذة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ باستثناء المنتجات المصدرة للتصدير ولا يشمل هذا الاستثناء ما هو لازم للاستهلاك الداخلي في البلدين وذلك حتى تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨

رابعاً - اعتباراً من اول نيسان ١٩٤٨ تستقل كل من الدولتين اللبنانية والسورية بمراقبة الخطوط الحديدية الكائنة ضمن اراضيها وتبقى قواعد السير على هذه الخطوط والتعريفات الحالية نافذة مؤقتاً الى ان تعدل في كل من البلدين بقواعد وتصريفات يتم وضعها بالتشاور بين الطرفين وتكون موحدة على قدر الامكان .

خامساً - يتم اعتباراً من اول نيسان ١٩٤٨ فصل ادارة حصر الدخان المشتركة وتصبح لها ادارة مستقلة في كل من البلدين وتكلف لجنة خاصة مشتركة بتعيين التفاصيل العملية الناتجة عن هذا الفصل .

في ١٩٤٨/٣/٢٠ عقد ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية في شتورا اجتماعاً بحثوا فيه شتى الامور التي تهم البلدين ونظروا في الوضع الناشئ عن انتهاء مفعول اتفاق المصالح المشتركة العقود بينهما في اول تشرين الاول ١٩٤٣ اعتباراً من اول نيسان ١٩٤٨ . واعقب هذا الاجتماع اخر عقد في دمشق في ١٩٤٨/٣/٢١ و١٩٤٨/٤/١ وكانت الابحاث جميعها منسجمة بروح الود والصفاء والاخاء كما كان الجانبان حريصين على دوام الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما .

وقد تم الاتفاق بينهما على ما يأتي :
اولاً - ينابر المجلس الاعلى الموكله اليه والمتعلقة بانارة الجمارك للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال حتى تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة
ثانياً - يكون للتقدين اللبناني والسوري خلال فترة التمديد المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه قوة البراء في الجمارك اللبنانية

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER

COMMUNIQUE CONJOINT

اتفاق

اقتصادي ومالي

بيسان مشترك

● Signé au Caire

● Le 17 Février 1968

● وقع في القاهرة

● في ١٧ شباط ١٩٦٨

٢ - قبل حى ٣١ آذار ١٩٦٨
التقد اللبناني او السوري بدون
تفريق بالجمارك السورية اللبنانية.

٣ - تلقى الفيوذ الاستثنائية اخى
وضعت على انتقال البضائع بين
البلدين بعد ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٦٨

٤ - يخضع نقل النقد اللبناني او
السوري بين البلدين الى اجازة من
وزير مالية لبلد المقتول منه النقد
عندما يتجاوز ٢٠٠ ليرة سورية
او لبنانية عن كل شخص . لا تخضع
لهذا اقيد عمليات نقل النقود من
قبل فرعي الاصدار في البلدين عندما
يكون المقصود من هذا النقل دفعهما
من التداول وفقا للاحكام المعمول بها

« اجمع دولة رياض بك الملع
رئيس مجلس وزراء لبنان ودولة
جميل بك مردم بك رئيس مجلس
وزراء سوريا واستعرضا الوضع
الراهن في البلدين واتفقا على ما يلي:

١ - تبدأ فوراً مذكرات الحكومة
اللبنانية والحكومة السورية
لإعادة النظر في اتفاق المصالح المشتركة
على ضوء الوضع الجديد على أن تنتهى
هذه المذكرات قبل ٣١ آذار بأسبوعين
لدى تمكن كل من الحكومتين من
اتخاذ التدابير المقتضاة خلال النصف
الآخر من شهر آذار الذي ينتهى
بتهاتنه اتفاق المصالح المشتركة القائم
حالياً . »

ACCORD

ECONOMIQUE
ET FINANCIERRESUME DES
DECISIONS ADOPTEES

● Signé à Chikura

● Le 10 Juillet 1947

اتفاق

اقتصادي ومالي

ملخص مقررات الاجتماع

● وقع في شتورا

● في ١٠ تموز ١٩٤٧

الجمهورية

- ١ - تقرر باتفاق الجانبين ان يتم تعيين مدير عام ومفتش عام وتسمي تعيينهما بطريق المناوبة بحيث يكون المدير العام لبنانيا عندما يكون المفتش العام سوريا والعكس بالعكس وتسري المناوبة كل مدة سنة . على ان يكون المدير العام سوريا في الدورة الاولى ، ويكون المفتش العام مساويا للمدير العام من حيث الرتبة والراتب .
- ٢ - تقرر تعديل الطريقة الواردة بكتاب وزارة مالية لبنان المؤرخ في ٢٢ تشرين اول سنة ١٩٤٦ رقم ١٥٩٧٦ وذلك بإبقاء المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بجميع صلاحياته .
- ٣ - تقرر توزيع عائدات المصالح المشتركة في سنة ١٩٤٧ على اساس العوام الماضي ٥٦٪ لسوريا و ٤٤٪ للبنان .

تقرر توزيع الاموال الباقية من موارد المصالح المشتركة عن المدة

السابقة لسنة ١٩٤٤ على اساس التوزيع الحالي ٥٦٪ لسوريا و ٤٤٪ للبنان .

٤ - تكليف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة درس القضية المتعلقة بسكة الحديد من الوجهة الحقوقية باسرع ما يمكن على ان يتم الاجتماع يوم السبت المقبل الساعة التاسعة في دمشق وان تطالب السلطة العسكرية البريطانية بتلافي المسألة الف ليرة على ان لا تتوقف سكة الحديد في الشهر المقبل .

٥ - تقرر تكليف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة ملاحقة شركة مصفاة طرابلس S. P. C. لتحصيل الرسوم المتأخرة وإبلاغ الشركة ورد الحكومتين ان لا تقبلان برفع اسعار الشركة لتغطية المتوجب عليها من هذه الرسوم .

وزير الاقتصاد الوطني

سليمان نوفل

ولما كانت هذه المنافع على نوعين:
أولاً - فيما يتعلق بما تسورده
الشركة من الدولارات من أجل تدبير
لنفقات الإنشاء .

ثانياً - فيما يتعلق بما تدفعه
الشركة من رسم على تصدير الزيت
فقد اجتمع

عن لبنان :

دولة رئيس مجلس الوزراء

رياض بك الصلح

عن سوريا :

دولة رئيس مجلس الوزراء

جميل بك مردم بك

وبعد ان تبادلوا وناقى التفويض التي
وجدت صحيحة ومطابقة للأصول
وفما على الاتفاق الآتي :

المادة الأولى - لما كانت الشركة

تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة
تستوردها من مركزها الرئيسي
في الولايات المتحدة وذلك من أجل
الاتفاق على مد الخطوط وبناء المعاق
والصهاريج الخ . . فيدخل من ذلك
الى سوريا ولبنان مبلغ من الدولارات
بواسطة مكتب القطع . فان الفريقين
المتعاقدين اتفقا على ان تكون حصة
كل منهما من صافي الدولارات الواردة
عن هذه الطريق على ان يجري توزيع
الدولارات الواردة للشركة والتي

تسلم لحساب مكتب القطع بمعدل
تنزيل العشرين بالمائة التي اجيز
للشركة لتصرف بها لتفئة المستخدمين
الاميركيين المفتربين غير مقيمين وفقا
للنص الملقى وذلك كله في طور الانشاء
فقط .

١ - سوريا .

٢ - لبنان .

على ان يعمل بهذا التوزيع طيلة
مدة الإنشاء على ان لا تقل عشرين
خمس سنوات اعتباراً من يوم الشروع
في تنفيذ الاعمال وفقاً لتصميم
الاتفاقات .

المادة الثانية - لما كانت الشركة

ملتزمة بموجب الكتاب الصادر عنها
بتاريخ ١٠ آب ١٩٤٦ بأن تدفع تسعين
عن كل طن من الزيت التي تصدر
عن طريق المرفأ اللبناني فـ لبنان
الحكومتين السورية واللبنانية اتفقا
على ان تنقسم ما ينتج من هذا
الرسم مناصفة بينهما طيلة مدة
الامتياز وكذلك رسم المرور .

المادة الثالثة - يعرض هذا

الاتفاق على المجالس النيابية في البلدين
لإبرامه .

المادة الرابعة - حرر من هذا العقد

صورتان أصليتان وقع عليهما
في دمشق بتاريخ ١٠ حزيران سنة
١٩٤٧ .

ACCORD

ECONOMIQUE
ET FINANCIERREPARTITION DES
AVANTAGES OBTENUS
DE LA TAPLINE

- Signé à Damas
- Le 11 Juin 1947
- Ratification autorisée par la loi du 24 Mars 1949 (J.O. 1949 n° 1175)

اتفاق

اقتصادي ومالي

توزيع المنافع المأخوذة

من شركة خط الانابيب

عبر البلاد العربية

- وقع في دمشق
- في ١٠ حزيران ١٩٤٧
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٢١ آذار ١٩٤٩ (جر - ١٩٤٩ - عدد ١٢ - ص ١٧٥)

على اجراء المباحثات مع الشركة لعقد اتفاق بشأن امرار خطوط الانابيب في اراضي الجمهورية السورية .

ولما كان خط الانابيب المزمع مده يمر بالاراضي السورية وينتهي على الشاطئ اللبناني حيث يصب النفط فتقام لذلك المنشآت الضرورية لهذا الغرض .

ولما كان خط الانابيب المزمع مده الممنوح الى الشركة من قبل الحكومة اللبنانية يتضمن شروطا تمنع المنافع التي تنالها الحكومة اللبنانية من الشركة مقابل الامتياز .

ولما كان في حال اتمام الاتفاق بين الشركة والحكومة السورية يمين المنافع التي تنالها الحكومة السورية من الشركة مقابل الامتياز .

لما كانت شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية المجلة في ولاية دولاوير في الولايات المتحدة الاميركية المتخذة مكتباً رئيسياً لها بشمارع وست تحت رقم (١٠٠١) بمدينة ولنجتون في ولاية دولاوير فقد طلبت من الحكومتين اللبنانية والسورية ان تجيزا لها مده خطوط الانابيب عبر الاراضي اللبنانية والسورية لصب النفط مبتدئاً من منطقة الظهران في المملكة العربية السعودية منتهياً الى مرفأ على الشاطئ اللبناني .

ولما كانت المباحثات بين الحكومة اللبنانية والشركة قد اسفرت عن عقد اتفاق بتاريخ ١٠ آب سنة ١٩٤٦ ابرم في ٢ آذار ١٩٤٧ .

وكانت الحكومة السورية عازمة

في البلدين .

تحريرا في بيروت في ٢٩ كانون اول
سنة ١٩٤٥

وزير المالية في لبنان
اميل لحود

وزير الاقتصاد في سوريا
عن وزير مالية سوريا
حسن جبارة

رئيس الوزارة السورية
سمي الله الحباري
رئيس الوزارة اللبنانية
سامي الصلح

استيفاء الرسوم عما يسلم منها
للتجار كل دولة لحسابها كالسابق
على ان تتفق الحكومتان باقرب وقت
على اسلوب جديد للاستعاضة عن
هذه الرسوم بغيرها لا تؤثر على
حرية التجارة ولا على اقتصاديات
البلدين .

خامسا - بيع حساب تصفية
مكتب الاقتصاد الحربي اساس توزيع
المخالف المشتركة المعلن اعلاه .

سادسا - اتفقا ايضا على ان تستبدل
وتخفيض الرسوم التي كانت تسوفيها
المنادوية الفرنسية سابقا على منتجات
المصفاة على ان تكون الرسوم متماثلة

٢

ACCORD ECONOMIQUE ET FINANCIER (PROCES-VERBAL)

اتفاق اقتصادي ومالي (محضر اجتماع)

● Signé à Beyrouth

● وقع في بيروت

● Le 29 Décembre 1945

● ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥

٢) يعفى من رسوم الجمر كموتنا ولدة تبتدي، في اول كانون الثاني ١٩٤٥ وتنتهي في اخر كانون الاول ١٩٤٦ ما يستورد للجيش والشرطة من ذخائر واسلحة وتجهيز وادوات نقل والبسة باستثناء المواد الغذائية .

١٢) يجري توزيع واردات المصالح المشتركة الحالية الصافية بين البلدين عن سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بنسبة ٤٤ بالمائة للبنان و ٥٦ لسوريا .

ثالثا - يعين خبير اقتصادي اجنبي يقوم بالدراسة الواسعة لتهيئة عناصر التوزيع عن سنة ١٩٤٧ ولن تؤسر هذه الدراسة على التوزيع المتفق عليه نهائيا حتى اخر ١٩٤٦ كما لن يؤثر هذا التوزيع على تلك الدراسة

رابعا - تداوم وزارتا التموين في البلدين لغاية آخر شباط ١٩٤٦ على استقطاع كمية من البضائع وعلى

اجتمع رئيسا وزارتي سوريا ولبنان ووزيرا المالية في الدولتين ووزير الاقتصاد السوري في ٢٨ و ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وبنتيجة الاجتماع اتفق الفريقان على ما يلي :

اولا - على تحديد متباج استعمال القطع النادر على قسمين اولهما خاص بالتجهيز الاقتصادي والثاني خاص بالحاجات المستهلكة وتحديد حصة كل من سوريا ولبنان مستقلة وحرية التصرف لكل منهما بالنقل داخل كل قسم وعلى ان تكون المبالغ المقررة اقسطا ربع سنوية مع حق الطلب المعجل باخبار مسبق لمدة خمسة عشر يوما . وتمارس المراقبة لجنة سورية لبنانية وتمارس التفويض كل من الحكومتين ضمن اراضيها بواسطة وزيري ماليتهما .

ثانيا - المصالح المشتركة :

(١) على ان يكون الحجر الصحي منفصلا .

٧ - المناورة على قبول الرسائل الرسمية المتبادلة بين لبنان وسورية والعفاة اساسا من الاجور البريدية في كل منهما دون الصاق طوابع بريدية عليها .

٨ - يحق لكل من ادارتي بريد و برق لبنان وسورية ان تطلب الفاء او تعديل نصوص هذه الاتفاقية او جزء منها بشرط ان تعلم الادارة الثانية عن رغبتها هذه قبل ثلاثة اشهر .

٩ - يعرض مشروع هذا الاتفاق على حكومتي الجمهورية في لبنان وسورية ويصبح نافذا بعد تصديقه من قبلهما .

من ضالة الفرق الموجود بين الحابين وهبوطه عن المعدل المحفوظ في الفقرات ٢ و ١ من محضر الضبط المؤرخ ٢٠ حزيران ١٩٤٤ فقد رأت الادارتان الموما اليهما ان لا حاجة بمطالبة بمضهما البعض بالتعويض والحصة المحددين في تلك الفقرات اعتبارا من غرة اب ١٩٤٤ ولا يتبادل جداول حسابية بينهما بعد الان بالمواد المذكورة مع العلم بان اجور الرد في البرقيات واجور السعاة المكلفين بابصال البرقيات والطرود تدفع بكاملها الى الادارة التي تقوم بارسال ردود البرقيات وينوزع البرقيات والطرود بواسطة السعاة .

وبعد الدرس والمداولة تم لاتفاق
على الأمور الآتية :

١ - تطبق اعتباراً من غرة آذار
سنة ١٩٤٥ بلا قيد ولا شرط الأنظمة
والاتفاقيات الدولية الجارية فيما
يتعلق باستيفاء رسم توسط خامس
وكامل لكل من لبنان وسورية
عن البرد والبرقيات والطرود والخرجة
صادرة كانت أو واردة التي توسط
لها إحدى الإدارتين للإدارة الثانية .

أما في العلاقات البريدية والبرقية
المبادلة بواسطة إحدى الإدارتين
مع البلاد العربية الأخرى فتطبق
موقفاً النصوص الدولية المأذورها
في الفقرة الأولى وذلك ريثما يحدد
أمر هذه العلاقات في المؤتمر العربي
العام الذي سيقع مستقبلاً للنظر
بها .

٢ - اعتباراً من غرة آذار سنة
١٩٤٥ تتعهد إدارتا بريد و برق لبنان
وسوريا أن تدفعا مناصفة إلى شركة
الكك الحديدية (شام حماء
وتمدبناها) الأجور المقررة لتقبل
الطرود الخارجية التي توسط لها
الإدارتان معا هذا إذا طالبت الشركة
المشار إليها حصة واحدة لتتقل في
داخل الأراضي السورية اللبنانية .

٣ - اعتباراً من غرة آذار سنة ١٩٤٥
تتعهد الإدارة اللبنانية بأن تساهم

بدفع نصف الأجرة المتوجبة على
شركة « واغون لي » الدولية (شركة
المركبات ذات الأسرّة) على نقل البرد
الخارجية التي توسط لها الإدارتان
اللبنانية والسورية معا هذا إذا لم
تطالب الشركة المشار إليها إلا بحصة
واحدة لتتقل ضمن الأراضي اللبنانية
والسورية وكان النقل قد تم فعلا ضمن
أراضي الدولتين بواسطة مركبات
الشركة .

٤ - تسهلاً لتصفية حسابات
رسوم توسط البرد القديمة التي
تمود لسني ١٩٣٩ - ١٩٤٣ لا تسرى
إدارتا بريد و برق لبنان وسوريا
مانعاً بأن تنولي الأخيرة منهما إجراء
التصفية المذكورة على أن تقسم المبالغ
المستحقة لهما أو المطلوبة منهما
مناصفة بين الإدارتين .

٥ - الموافقة اعتباراً من أول كانون
الثاني سنة ١٩٤٥ على تبادل البرقيات
التحريرية بين البلدين على أن يجري ذلك
ضمن نطاق الأنظمة الدولية وذلك باستيفاء
ثلث الأجرة وجعل الحد الأدنى للاستيفاء
٢٥ كلمة لكل برقية .

٦ - بما أن الجداول الحسابية
المنظمة بين إدارتي بريد لبنان وسوريا
عن الطرود والبرقيات المتبادلة
بينهما خلال شهور آب وأيلول وتشرين
الأول الأخيرة ساعدت على التحقق

ACCORD

POSTAL

(PROCES-VERBAL)

اتفاق

بريدي

(محضر اجتماع)

● Signé à Beyrouth

● وقع في بيروت

● Le 30 Novembre 1944

● في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٤

● Ratifié par Décret 2938/15 du
22 Mars 1945
(J.O. 1945 n° 13)● صدق عليه بموجب
الرسوم رقم ٢٩٣٨
تاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥
(ج.ر. ١٩٤٥ - عدد ١٣)

محضر ضبط

شارل جليخ مفتش عام ، رئيس
مصلحة الاستثمار والحسابات الداخلية
والدولة .

سليم مبارك مفتش ، رئيس
المصلحة الفنية .

عن سورية السادة :

نوفيق الحياثي مدير بريد وشرق
سورية الصام

ابراهيم كنعان رئيس المصلحة
الداخلية

يوسف الكناحي رئيس المصلحة
الخارجية

وديع در رئيس المحاسبة
فؤاد جتاوي رئيس قسم البريد
الخارجي

اجتمعت بتاريخ ١٠ تشرين الثاني
١٩٤٤ في مكتب مدير بريد وشرق
الجمهورية اللبنانية العام في بيروت
لجنة المفاوضة في ادارتي بريد وشرق
لبنان وسورية وذلك بالاستناد الى
الفقرة الاخيرة من محضر الضبط
المؤرخ ٢٨ ايلول ١٩٤٤ لبحث العلاقات
البريدية والبرقية التي يتوسط لها
احد البلدين او شؤون اخرى ذات
اتصال بموضوع العلاقات البريدية
والبرقية المباشرة بينهما وكانت
اللجان مؤلفتان على الوجه الاتي :

عن لبنان السادة :

جميل تمور مدير بريد وشرق
الجمهورية اللبنانية الصام .

١١ - برفيات المصلحة المتبادلة

بين الإدارتين - تمفى من الأجسرة
برقيات المصلحة المتبادلة بين الإدارتين
بشأن المصالح البريدية .

١٢ - الاتصال بين الإدارتين -

تبادل الإدارتان جميع المعلومات
ولوائح المصلحة المتعلقة بامور البريد
والبرق وكذلك تشاوران بما يمكن
ادخاله من التحسينات على وسائل
المبادلات البريدية والبرقية .

١٣ - يحق اعتبارا من مطلع عام

١٩٢٥ لكل من الإدارتين ان يطلب
الفاء او تعديل نصوص هذه الاتفاقية

او جزء منها بشرط ان تعلم الادارة
الثانية عن رغبها هذه قبل ثلاثة
اشهر .

١٤ - تسليم مستندات المفتشية

العامة - تم الاتفاق على استلام
مستندات مصلحة المفتشية العامة
في ١٥ تموز ١٩٢٤

١٥ - يعرض مشروع هذا الاتفاق

على حكومتى الجمهورية في لبنان
وسورية ويصبح نافذا بعد تصديقته
من كليهما .

بيروت في ٢٠ حزيران ١٩٢٤

٢

في لبنان

البرق ، مركز برق بيروت

للطرود ، مركز طرود بيروت ومركز
طرابلس البلدللبرد والحوالات ، جميع المراكز
الحالية .

في سورية

البرق ، مركزا دمشق وحلب

للطرود ، مراكز دمشق وحلب
واللاذقيةللبرد والحوالات ، جميع المراكز
الحالية .ويمكن تعيين مراكز جديدة وتعديل
المراكز الحالية باتفاق الإداريين .٨ - سمر السيارات بقطارات سكة
العديد وتبادل البرد على الطرق
المشتركة بين المولتين -يسمر العمل بالنظام الحالي حتى
آخر السنة الحالية ثم يعدل في مطلع
أعام القادم كما يلي :يخصص لمرافقة البرد على خط
بيروت - دمشق سياران لبنانيان
وسياران سوريانيخصص لمرافقة البرد على خط
طرابلس - حمص سياران لبنانيانيخصص لمرافقة البرد على خط
رباق - حلب سيارون سوريونوقد اخذت الادارة اللبنانية على
عهدتها تأمين نقل البرد بين طرابلس
وحمص بمعرفة سيارها لقاء قيام
الادارة السورية بمرافقة البرد اللبنانية
بين رباق وحمص .تشارك الادارتان بنفقات نقل
البرد بالسيارات بين حدودهما
نسبة المسافات الكيلومترية في اراضي
كل منهما وذلك بعد اتفاقهما على
اجراء هذا النقل .

٩ - الاجهزة الاسلكية -

يستمر العمل بالتسهيلات المتقابلة
المنبعة حاليا بين الإداريين لتأمين
تحصيل الرسوم عن الاجهزة الاسلكية١٠ استقطاعات انفصال الخطوط البرقية :
عبرت نقاط انفصال الخطوط
البرقية كما يلي :من جهة دمشق - بيروت
الحدود بين البلدينمن جهة بعلبك - حمص
الجسر - منطقة جوسيمن جهة طرابلس - طرطوس
جسر نهر الكبيرمن جهة طرابلس - تللكخ
مركز تللكخ (ويمتلك كل من الإدارتين
الخط من جهته حتى تللكخ ويقوم
باصلاحه بمعرفة نفسه) .

قرش واحد عن كل كلمة من البرقيات المتبادلة بينهما على أن تلتف هذه الحصة بالاتفاق بين الإدارتين اذا ثبتت بالأحصاء تعادل عدد الكلمات المتبادلة أو وجود فريق لا يتجاوز عائداته مئة ليرة شهريا .

٦ - المواد والطرود المشروطة بالتأديف

يجري ترصيد القيم المشروطة التأديفة بحوالاات بريدية عادية .

٦ - مبادلات البرد والطرود والبرقيات

الخارجية التي تجري بواسطة إحدى ادارتي لبنان وسورية - يتقاسم النظام الحالي المنبع في هذا الشأن مرميا حتى نهاية السنة الحالية على أن يعمل اعتبارا من مطلع العام القادم أي من أول كانون الثاني سنة ١٩٢٥ بالأحكام المقررة في الانظمة الدولية قياخذ كل من البلدين ما يصيبه من رسوم أو حصص المروود على البرد والطرود والبرقيات .

في الفترة الواقعة بين أول تموز سنة ١٩٢٤ وأول كانون الثاني سنة ١٩٢٥ يتقرر في امر تخفيض الرسوم و الحصص المذكورة باتفاقات تعقد بين البلدين وبينهما وبين إدارات البلاد المجاورة .

٧ - مراكز مبادلة البرد والبرقيات

والطرود - عينت لمبادلة هذه المعاملات المراكز الآتية في لبنان وسورية :

١١٨ من الاتفاقية الدولية ومقتضاه أنه يحق للإدارة التي يتجاوز رصيد مدفوعاتها الشهرية لحساب الإدارة الأخرى مبلغ خمسة وعشرين ألف ليرة ، أن تطالب بنصف الرصيد الزائد عن المبلغ المذكور خلال الشهر نفسه وذلك استنادا إلى نتائج حسابات الثلاثة الأشهر الأخيرة .

يثابر على تبادل الحوالاات بين البلدين على الأساس المنبع حاليا الذي سيدعى بعد الآن النظام اللبناني السوري ، على أن يصار إلى تعديله متى دعت الضرورة في بدء العام القادم ١ - البرقيات - تعتبر التعرفة التالية المطابقة لتعرفة البرق الرئيسية السورية الداخلية تعرفة تفضيلية وتطبق على البرقيات المتبادلة بين لبنان وسورية وهذه هي :

البرقيات المادية اجرة الكلمة ، ١ قرش أدنى حد للاستيفاء ، ١٠٠ قرش

ان الاجرة الإضافية المستوفاة عن البرقيات المنقولة بواسطة ساع خاص وقدرها ٥٠ قرشا عن كل كيلومتر تدفع بكاملها إلى إدارة المورد كما ان اجرة الرد المغاير للبرقيات تدفع أيضا إلى إدارة المورد .

تستوفى إدارة المورد من إدارة مقصتر البرقية حصة مقطوعة قدرها

تطبق على مختلف أنواع المراسلات والمواد البريدية المتبادلة البريدية المتبادلة بين البلدين على أن يخصص عليها بطوابع بريد إدارة المصدر.

٢ - الطرود البريدية -

بموجب التعرّف التالية وهي المطابقة لتعريف الطرود البريدية الداخلية السورية تعرف تفضيلية تطبق على الطرود البريدية المتبادلة بين البلدين

عن طرد لا تتجاوز وزنه ٥ كيلسو
غرامات ١٠٠ قرش

عن طرد وزنه من ٢ الى ٥ كيلو
غرامات ١٥٠ قرشا

عن طرد وزنه من ٥ الى ١٠ كيلو
غرامات ٢٠٠ قرش

عن طرد وزنه من ١٠ الى ١٥ كيلو
غرامات ٣٠٠ قرش

عن طرد وزنه من ١٥ الى ٢٠ كيلو
غرامات ٤٠٠ قرش

يحتفظ كل من الإدارتين على سبيل المقابلة بمجموع الرسوم المستوفاة عن الطرود الصادرة عنه برسوم جاريته باعتبار أن هذه الرسوم تكون حصة الإدارتين معا أما إذا زاد عدد الطرود الواردة لأحدى الإدارتين عن عدد ما يصدر عنها فيتوفى عن الزائد تعويض نقل تحدد قيمته كما يلي:

عن طرد لا تتجاوز وزنه ٢ كيلسو
٥ قروش

عن طرد وزنه من ٢٠٠١ غرام الى ٥٠٠٠ غرام
١٠ قروش

عن طرد وزنه من ٥٠٠١ غرام الى ١٠٠٠٠ غرام
١٥ قرشا

عن طرد وزنه من ١٠٠٠١ غرام الى ١٥٠٠٠ غرام
٢٠ قرشا

عن طرد وزنه من ١٥٠٠١ غرام الى ٢٠٠٠٠ غرام
٢٥ قرشا

يمكن إلغاء هذا التعويض إذا ثبت الإحصاء في نهاية عام ١٩٤٤ أن فرق عدد الطرود المتبادلة لا تتجاوز عائداته ٥٠ ليرة شهريا .

أما الأجور الإضافية الكيلومترية التي تستوفىها إدارة المصدر لمصلحة جارتها على أساس المسافة الكيلومترية فتدفع كلها الى إدارة المورد .

٣ - الحوالات البريدية والبرقية -

يطبق كل من لبنان وسورية تعريفه الداخلية باعتبارها تعرف تفضيلية على ما يجب من بلاده من الحوالات البريدية والبرقية ، على أن تعطى الإدارة الدافعة حصة قدرها ربع بالالف من مجموع مدفوعاتها لحساب الإدارة الساجبة .

وانفقت الإدارتان على العمل بالمبدأ المذكور في الفقرة ٢ من المادة

ACCORD

POSTAL

(PROCES-VERBAL)

اتفاق

بريدي

(محضر اجتماع)

● Signé à Beyrouth

● وقع في بيروت

● Le 30 Juin 1944

● في ٣٠ حزيران ١٩٤٤

● Ratifié par Decret 1672/K du 1 Août 1944

● صمد بموجب المرسوم رقم ١٦٧٢
لأربع ١ آب ١٩٤٤

محضر

عن لبنان

جميل نمور مدير البريد والبرق
سليم مبارك مفتش البريد والبرق
محمد داعوق مفتش البريد والبرق
القائم بأعمال البريد المركزي
ميشال توما رئيس المحاسبة بالوكالة

عن سوريا

ابراهيم كنعان مدير البريد والبرق
يوسف اكناني مفتش البريد والبرق
وديع الدر رئيس المحاسبة
فؤاد جناوي رئيس مصلحة البريد
فتم الاتفاق ميدانيا على الامور
التالية :

١ - المراسلات والمواد البريدية
- تعتبر تعرفه المراسلات والمواد
البريدية الداخلية المتبعة في كل البلدين
اللبناني والسوري ، تعرفه تفضلية

بناء على البروتوكول الموقع بتاريخ
٣ حزيران سنة ١٩٤٤ بين الحكومتين
اللبنانية والسورية من جهة والجانب
الافرنسي من جهة ثانية المتعلق
بتسليم مصالح مفتشية البريد
والبرق العامة وموظفيها الى الحكومتين
رات الحكومتان اللبنانية والسورية
من اللازم وضع العلاقات البريدية
والبرقية التي كانت مشتركة فيما
بينهما على اسس جديدة لا تؤثر
على استقلال كل من الجانبين .

وبناء على ذلك اجتمعت بتاريخ
٢٩ و ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٤ في مكتب
مديرية بريد و برق الجمهورية اللبنانية
لجنتان من موظفي البريد والبرق في
الجمهوريتين اللبنانية والسورية
وهما مؤلفتان من السادة الاتيــة
اسماؤهم :

الفصل الثالث

احكام متنوعة

حكومة على حسم العائدات التقاعدية من موظفي المصالح المشتركة الذين يكونون من رعاياها وتدفع لهم مسؤولاء تعويض صرف من الخدمة او راتب التقاعد في المستقبل بموجب القوانين النافذة .

المادة الرابعة عشرة - ينشر هذا المرسوم الاشتراعي ويبلغ حيث تدعو الحاجة الى ذلك على ان يعرض على مجلس النواب في دورة اذار سنة ١٩٤٤ .

بيروت في ١٦ اذار سنة ١٩٤٤

المادة الحادية عشرة - يشرف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على تنظيم الاحصاء بمختلف دوائر المصالح المشتركة وخاصة ما يؤدي الى التثبت من نسبة اشتراك كل من السبعين اللبناني والسوري في دفع الرسوم الجمركية .

المادة الثانية عشرة - الهيئة اللبنانية الممثلة في المجلس الاعلى مربطة بوزير المالية وتلقى منه التوجيهات والخطط الاساسية التي يجب التقيد بها .

المادة الثالثة عشرة - تباير كل

المفوض السامي والسكرتير العام
للمفوضية العليا.

المادة السابعة - بعد المجلس الأعلى الشارح التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلس الوزراء في لبنان وسوريا حتى اذا اقرها بقراريين متطابقين صادرين عن كل منهما اذا للمجلس الأعلى بشرهها وتنفيذها .

المادة الثامنة - بعدد المجلس
الاعلى موازنة المصالح المشتركة
وبضعها موضع العمل بشرط التقيد
في تقرير النفقات والواردات بالاحكام
العمول بها .

المادة التاسعة - يعين مجلس الوزراء في الحكومتين البنانيّة والسوريّة اختصاص وصلاحيات جميع الموظفين الفرنسيين في المصالح المشتركة اما مباشرة او باقتراح من المجلس الاعلى للمصالح المشتركة ويبلغان هذا المجلس قرارتهما بهذا الشأن للعمل بها عند تطابقها .

المادة العاشرة - يبقى التشريع الحالي في جميع المصالح المشتركة نافذا ما لم يعدل بالطرق المنصوص عنها في هذا المرسوم التشريعي .

أولاً : اعداد التشريع اللازم لكل مصلحة من المصالح وتشرع ضمن الشرائط المنصوص عنها بالمادة الباقية

ثانياً : اقرار التنظيم الملزم
لختلف الدوائر في المصالح المشتركة

ثالثاً : إدارة جميع المصالح المشتركة والإشراف عليها مع الاحتفاظ بالأحكام الخاصة المتعلقة بإدارة حصر المدخان .

وابعا : تعيين وعزل الموظفين
في ادارة الجمارك والمراقبين في الشركات
ذات الامتياز والموظفين الملحقيين بهم
ومراقبي الحكومة لدى ادارة حصر
الدخان والموظفين الملحقيين بهم ويجوز
للمجلس الاعلى ان يفوض الى مديري
الجمارك ومراقبي الشركات حق تعيين
الموظفين في دوائرهم ضمن الحدود التي
يرسمها المجلس .

خامساً : اعداد مشاريع الانفاقات
التجارية والاقتصادية وعرضها على
الحكومة لاقرارها .

سادساً : اقيام ضمن حدود هذا
المرسوم الاشتراعي وفيما عدا
حق التشريع بجميع الاعمال المتصلة
بالمصالح المشتركة التي كان يمارسها

٢ - مراقبة الشركات ذات الامتياز
التي تشغل منطقة عملها اراضى
الدولتين اللبنانية والسورية .

٣ - مراقبة ادارة حصر الدخان
تستمر ادارة هذه المصالح بشكل
مشترك خلال مدة تحدد باتفاق
الحكومتين اللبنانية والسورية .

الفصل الثاني

المجلس الاعلى للمصالح المشتركة

المادة الثانية - يتولى ادارة هذه
المصالح المشتركة مجلس يسمى
المجلس الاعلى للمصالح المشتركة
ويؤلف من ثلاثة ممثلين لكل من
الحكومتين اللبنانية والسورية ويرأس
كل هيئة احد اعضائها .

في مجلس الوزراء بناء على اقتراح
وزير المالية .

يدفع هذه التعويضات والتنفقات
من موازنة المصالح المشتركة على
حساب الحكومة اللبنانية .

ينابر العضو اللبناني في المجلس
الاعلى المنتخب من موظفي الدولة
على دفع العائدات التقاعدية على
اساس راتب وظيفته الاعلى ويحتفظ
بحقه في نيل ضمانات القدم وفي الترتيب
كما لو كان على رأس وظيفته الاعلى
وبعود الى هذه الوظيفة حكما عند
انتهاء مدته في المجلس الاعلى .

لا يجوز للاعضاء اللبنانيين في المجلس
الاعلى مدة قيامهم بهذه المهمة ان
يزاولوا اي مهنة ولا يجوز لهم ايضا
ان يزاولوا اي وظيفة اخرى تحول
دون اتمام مهمتهم في المجلس الاعلى .

المادة الخامسة - يمارس المجلس
الاعلى للمصالح المشتركة الصلاحيات
الانسية :

المادة الثالثة - ان المجلس الاعلى
يمنع بال شخصية المعنوية . يزاول
المجلس الاعلى عمله ستة اشهر في
بيروت وستة اشهر في دمشق وتتخذ
قراراته باتفاق الجانبين اللبنانيين
والسوريين على ان يكون لجموع ممثلي
كل حكومة رأي واحد .

المادة الرابعة - يسمى رئيس
واعضاء الهيئة اللبنانية في المجلس
الاعلى بمرسوم يتخذ في مجلس
الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية
وتنتهي مهمتهم بالطريقة نفسها .

تحدد تعويضات الاعضاء والتنفقات
التي تقتضيها مهمتهم بمرسوم يتخذ

مرسوم اشتراعي رقم ١/ك
بتعيين صلاحيات المجلس الأعلى للمصالح المشتركة

١٩٤٤ بين ممثلي فرنسا ولبنان والتي
تم بموجبها تسليم وتسليم هذه
المصالح والدوائر،

وبناء على القانون الصادر بتاريخ
١٤ شباط سنة ١٩٤٤ والقاضي
بإبرام الاتفاق المقنود بين لبنان وسوريا
بتاريخ أول تشرين الأول سنة ١٩٤٣
فيما يتعلق بالمصالح المشتركة بين
البلدين والكتابين المتبادلين بتاريخ
٣ شباط سنة ١٩٤٤ بين وزير
مالية سورية ولبنان بالخصوص
المذكور،

وبناء على القانون الصادر بتاريخ
١٤ شباط سنة ١٩٤٤ والقاضي
بمنح الحكومة حق التشريع فيما
يتعلق بالمصالح المشتركة،

وبناء على اقتراح رئيس مجلس
الوزراء وزير المالية،

وبناء على موافقة مجلس الوزراء
بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ آذار سنة
١٩٤٤،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول

تحديد المصالح المشتركة

١ - مصلحة الجمارك .

ان رئيس الجمهورية اللبنانية ،

بناء على الدستور اللبناني الصادر
بتاريخ ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ والمعدل
بالقوانين الدستورية الصادرة بتاريخ
١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ و ٨ أيار
سنة ١٩٢٩ و ٩ تشرين الثاني سنة
١٩٤٣ .

وبناء على الاتفاق المقنود بتاريخ
أول تشرين الأول سنة ١٩٤٣ بين
الحكومتين اللبنانية والسورية بحدود
المصالح المشتركة .

وبناء على الاتفاق المقنود في دمشق
بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٤٣
بين الجنرال كاترو وممثلي الحكومتين
اللبنانية والسورية بنقل الصلاحيات
المتعلقة بالمصالح المشتركة بين
الحكومتين الموصى بهما اعتباراً من
أول كانون الثاني سنة ١٩٤٤ مع
حق التشريع والتنظيم .

وبناء على الاتفاقات الملحقه المقنودة
بتاريخ ٣ و ٨ كانون الثاني سنة

المادة الأولى - تتناول المصالح
المشتركة بين سوريا ولبنان :

المادة السادسة - في التشريع

يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين .

والجلس الاعلى بعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلس الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذا المجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

المادة السابعة على المعاشات التقاعدية

تتأثر كل حكومة على حـسب المعاشات التقاعدية من موظفي هذه المصالح الذين يكونون من رعاياهما وتدفع لهؤلاء تعويض الصرف اوراق التقاعد في المستقبل بموجب القوانين النافذة حاليا او حسبما يقرره المجلس الاعلى .

المادة الثامنة - مدة هذا الاتفاق

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين تبدأ من يوم تـم هذه المصالح ويجدد حكما للمدة نفسها وبشروط ما تم يطلب نقضه احسب الطرفان المتعاقدين قبل انقضاء اجله بستة اشهر .

المادة التاسعة - السعي المشترك

على اثر التوقيع على هذا الاتفاق تقدم الحكومتان بمسعى مشترك لاستلام هذه المصالح .

المادة العاشرة - ابرام الاتفاق

يبرم هذا الاتفاق في كل دولة من الدولتين وفقا للاصول المتبعة لديها .

رياض الصلح

سبحان الله الجابري

سليم تقسلا

جميل مردم

تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة
ويدون أية ضريبة أو رسم جمركي
وعلى هذا الأساس يكون للدولتين
إدارة جمركية واحدة وتمارس هذه
الإدارة عملها على أساس وحدة
النظام الجمركي .

يحدد المجلس الأعلى كيفية وشروط
إدارة الجمارك وله أن يمنح هذه الإدارة
ما يراه من سلطة وصلاحيات .

المادة الخامسة - في توزيع عائدات المصالح المشتركة

تخصص واردات الجمرك لدفع
نفقات إدارة المصالح المشتركة كما
يقرها المجلس الأعلى بالدرجة الأولى .
ومن ثم يقسم الباقي بين البلدين
بنسبة اشتراك كل من الشعبين
السوري واللبناني في دفع الرسوم
التي تتألف منها موارد هذه المصالح
المشتركة .

ولكن الفريقين قد اتفقا على إجراء
توزيع مؤقت بنسبة أربعين بالمائة
من الإيرادات الصافية لكل من الدولتين
السورية واللبنانية على أن يتقاسم
المشرون بالمائة الباقية معدة للتوزيع
بين الدولتين حسب القرار الذي
يصدره المجلس الأعلى في مدة سنة
واحدة وعلى أساس البدء المحدد في
الفقرة السابقة من هذه المادة .

يؤلف هذا المجلس من ثلاثة ممثلين
لكل دولة ولهم الحق أن يستعينوا
بالخبراء والأخصائيين الذين يرون
لزوما لهم ويتخذ المجلس مقرراته
باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثلي
كل دولة رأي واحد .

يرأول المجلس عمله سنة أشهر
من السنة في دمشق وستة أشهر
في بيروت ويرأس اجتماعاته في دمشق
رئيس الممثلين السوريين وفي بيروت
رئيس الممثلين اللبنانيين .

المادة الثالثة - صلاحية المجلس الإصلي

أولا - اعداد التشريع اللازم لكل
مصلحة من هذه المصالح .

ثانيا - إدارة جميع المصالح
المشتركة والإشراف عليها .

ثالثا - تحديد موازنة هذه المصالح
وملاكمات كل منها .

رابعا - تعيين الموظفين المكلفين
بإدارتها .

خامسا - اعداد مشاريع الاتفاقات
التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها
على الحكومتين لآقرارها .

المادة الرابعة - في مصلحة الجمارك

أن سورية ولبنان تؤلفان منطقة
جمركية واحدة ذات وحدة جمركية

ACCORD

RELATIF AUX
INTERETS COMMUNS

اتفاق

بشأن المصالح المشتركة

- Signé à Damas
- Le 1er Octobre 1943
- Ratification autorisée par la loi du 11 Février 1944

- وقع في دمشق
- في اول تشرين الاول ١٩٤٣
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ١٢ شباط ١٩٤٤

تشمل منطقة عملها اراضي الدولتين،
ومراقبة ادارة حصر الدخان .

القسم الثاني - ويشمل ما يجب ان تترك ادارته فورا لكل من الحكومتين ضمن اراضيها كمصلحة السراود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية ومصلحة الاشغال العامة وادارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع المدني والامن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة عملها اراضي احدي الدولتين وحراسة اموال الاعداء وبالاجمال كل مصلحة اخرى لم تعين في القسم الاول .

المادة الثانية - في كيفية ادارة المصالح المشتركة :

يتولى ادارة المصالح الداخلة في القسم الاول مجلس مشترك يدعى (المجلس الاعلى للمصالح المشتركة) .

ان ممثلي الحكومة السورية
وممثلي الحكومة اللبنانية

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم -
ودرسوا مختلف المسائل المتعلقة
بالمصالح المشتركة بين البلدين، اقروا
هذا الاتفاق :

المادة الاولى - تحديد المصالح المشتركة :

تتناول المصالح المشتركة بين سوريا
ولبنان جميع المصالح التي كانت تدور
من قبل المندوبية العامة لفرنسا
في الشرق . وتنقسم هذه المصالح الى
قسمين :

القسم الاول - يشمل ما يجب ان تستمر ادارته مشتركة لمدة غير معينة كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز (وهي التي

- 27 Juin 1948 — Chitaura
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER ● ٢٧ حزيران ١٩٤٨ - شتورا
اتفاق اقتصادي ومالي
- 8 Juillet 1948 — Chitaura
ACCORD ECONOMIQUE
(N'a pas été publié) ● ٨ تموز ١٩٤٨ - شتورا
اتفاق اقتصادي (لم ينشر)
- 8 Juillet 1948 — Chitaura
ACCORD FINANCIER ● ٨ تموز ١٩٤٨ - شتورا
اتفاق مالي
- 7 - 11 Octobre 1948 —
Beysouth - Damas
ECHANGE DE LETTRES,
relatif à la situation des
marcas syriens au Liban. ● ٧ - ١١ تشرين الأول ١٩٤٨
بيروت - دمشق
مبادلة رسائل بشأن حالة العملات
السوريين في لبنان
- 29 Juillet 1949 — Beysouth
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
relatif à la Tipline ● ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٩ - بيروت
اتفاق اقتصادي ومالي
بشأن التابلين
- 8 Juillet 1949 — Chitaura
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER ● ٨ تموز ١٩٤٩ - شتورا
اتفاق اقتصادي ومالي
- 27 Août 1949 — Bloudan
ACCORD FINANCIER ● ٢٧ آب ١٩٤٩ - شتورا
اتفاق مالي
- 25 Février — Damas
CONVENTION
JUDICIAIRE ● ٢٥ شباط ١٩٥١ - دمشق
اتفاق قضائي

Pour tout ce qui concerne les relations économiques et financières Libano-syriennes depuis octobre 1943, il est utile de consulter le « Recueil de documents » publié sur ce sujet par le Gouvernement libanais, et se rapportant à la période Octobre 1943-15 Mars 1950.

فيما يخص العلاقات الاقتصادية والمالية اللبنانية - السورية منذ تاريخ تشرين الأول ١٩٤٣، يستحسن مراجعة المجموعة الوثائق والنصوص التي أصدرتها الحكومة اللبنانية عن المدة الواقعة بين تشرين الأول ١٩٤٣ و ١٥ آذار ١٩٥٠.

- 7 Juillet 1944
PROTOCOLE
 de Transfert du Service de
 la Sûreté Générale
 (v. France p. 97 RT)
- 10 Novembre 1944 —
 Beyrouth
ACCORD POSTAL
 (PROCES-VERBAL.)
- 19 Décembre 1945 —
 Beyrouth
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
 (PROCES-VERBAL.)
- 10 Juin 1947 — Damas
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
 (Répartition des avantages
 obtenus de ■ Tapline)
- 10 Juillet 1947 — Chlaura
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
 (Résumé des décisions
 adoptées).
- 17 Février 1948 — Le Caire
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
 (Communiqué conjoint)
- 30 Mars 1948 — Chlaura
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
- 15 Mai 1948 — Damas
ACCORD ECONOMIQUE
ET FINANCIER
- ٧ تموز ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مصلحة
 الامن العام
 (راجع : فرنسا ص ٩٧ م ١٢)
- ١ تشرين الثاني ١٩٤٤ — بيروت
 اتفاق بريدي
 (محضر اجتماع)
- ١٩ كانون الاول ١٩٤٥ — بيروت
 اتفاق اقتصادي ومالي
 (محضر اجتماع)
- ١ حزيران ١٩٤٧ — دمشق
 اتفاق اقتصادي ومالي
 (توزيع المنافع الناتجة من التابلية)
- ١ تموز ١٩٤٧ — شتورا
 اتفاق اقتصادي ومالي
 (ملخص القرارات المتخذة
 في الاجتماع)
- ١٧ شباط ١٩٤٨ — القاهرة
 اتفاق اقتصادي ومالي
 (بلاغ مشترك)
- ٢ آذار ١٩٤٨ — شتورا
 اتفاق اقتصادي ومالي
- ١٥ ايار ١٩٤٨ — دمشق
 اتفاق اقتصادي ومالي

- 3 Juin 1944
PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 des Antiquités
 (v. France p. 89 RT)
- 3 Juin 1944
PROTOCOLE
 de Transfert du Service de
 l'Inspection Générale des
 Postes et Télégraphes
 (v. France p. 90 RT)
- 3 Juin 1944
PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 Quaranténaires
 (v. France p. 90 RT)
- 3 Juin 1944
PROTOCOLE
 de Transfert du Service de
 la Police Sanitaire vétérinaire.
 (v. France p. 91 RT)
- 3 Juin 1944
PROTOCOLE
 de Transfert de l'Office
 pour la protection de la
 propriété commerciale, in-
 dustrielle, artistique, litté-
 raire et musicale
 (v. France p. 92 RT)
- 30 Juin 1944 — Beyrouth
(PROCES-VERBAL)
ACCORD POSTAL
 Relations postales et télé-
 graphiques.
- ٢ حزيران ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مصلحة
 الآثار
 (راجع فرنسا: ص ٨٩ م ١)
- ٢ حزيران ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مصلحة
 الماعة البرق والتلغراف
 (راجع فرنسا: ص ٩٠ م ١)
- ٢ حزيران ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مصالح
 الحجر الصحي
 (راجع فرنسا: ص ٩٠ م ١)
- ٢ حزيران ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مصلحة
 المراقبة البيطرية
 (راجع فرنسا: ص ٩١ م ١)
- ٢ حزيران ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مكتب
 حماية الملكية التجارية والصناعية
 والفنية والأدبية والموسيقسمية
 (راجع فرنسا: ص ٩٢ م ١)
- ٢ حزيران ١٩٤٤ — بيروت
 اتفاق بريدي
 (محضر اجتماع)
 بشأن العلاقات البريدية والتلغرافية

- 14 Mars 1944
PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 de l'Office Pharmaceutique
 (v. France 83 RT)

11 آذار 1944
 بروتوكول تسليم وإسليم مكتب الأدوية
 (راجع : فرنسا ص 82 م 1)

- 14 Mars 1944
MISE EN APPLICATION
 de l'accord du 1 Octobre
 1943

16 آذار 1944
 تنفيذ اتفاق 1 تشرين الأول 1943

- Décret - législatif 1/K du
 16-3-44 fixant les attribu-
 tions du Conseil Supérieur
 des Intérêts Communs.

الرسوم الامتزازي 1/ك/1
 16 - 3 - 1944
 القاضي بتحديد صلاحيات المجلس
 الاعلى للمصالح المشتركة

- 19 Avril 1944
PROTOCOLE
 de Transfert de l'Office des
 changes
 (v. France p. 83 RT)

19 نيسان 1944
 بروتوكول تسليم وإسليم مكتب التغير
 (راجع : فرنسا ص 82 م 1)

- 19 Avril 1944
PROTOCOLE
 réglant le Statut du Con-
 trôle des Changes
 (v. France p. 84 RT)

19 نيسان 1944
 بروتوكول تنظيم مراقبة التغير
 (راجع : فرنسا ص 84 م 1)

- 19 Avril 1944
**CONVENTION LIBANO-
 FRANCO-SYRIENNE
 AVEC LA BANQUE DE
 SYRIE ET DU LIBAN,
 BANQUE D'EMISSION.**
 (v. France p. 88 RT)

19 نيسان 1944
 اتفاق لبناني - فرنسي - سوري
 مع بنك سوريا ولبنان مؤسسة
 الاصدار
 (راجع : فرنسا ص 88 م 1)

- 31 Juin 1944
**DECLARATION
 COMMUNE**
 au sujet du Transfert des
 Services d'Intérêts Com-
 muns.
 (v. France p. 89 RT)

2 حزيران 1944
 تصريح مشترك من تسليم وإسليم
 المصالح المشتركة
 (راجع : فرنسا ص 89 م 1)

- 3 Janvier 1944
PROTOCOLE
 de Transfert de
 l'Administration générale
 des Douanes
 (v. France p. 76 RT)
- 5 Janvier 1944
PROTOCOLE
 de Transfert du Contrôle de
 l'Administration des Pharm.
 (v. France p. 76 RT)
- 25 Janvier 1944
ACCORD FINANCIER
LIBANO-FRANCO-
ANGLAIS-SYRIEN
 (Taux de change de la livre
 sterling)
 (v. France p. 79 RT)
- 4 Février 1944
PROTOCOLE
 de Transfert du Service des
 Affaires Économiques et des
 Intérêts Communs
 (v. France p. 80 RT)
- 4 Février 1944
PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 des Mises, du Contrôle de
 la circulation automobile et
 de l'emploi des pneumatiques,
 et de la pneumatologie
 (v. France p. 81 RT)
- 4 Février 1944
PROTOCOLE
 de Transfert des Services
 financiers, des poudres et
 des explosifs
 (v. France p. 80 RT)
- 2 كانون الثاني ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم وتسليم إدارة
 الجمارك العامة
 (راجع : فرنسا من ٧٦ م ١)
- ٥ كانون الثاني ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم وتسليم مراقبة
 إدارة الممارات
 (راجع : فرنسا من ٧٨ م ١)
- ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤
 اتفاق مالي لبناني - فرنسي -
 بريطاني - سوري
 بشأن قيمة الليرة الاسترلينية
 (راجع : فرنسا من ٧٩ م ١)
- ٤ شباط ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم وتسليم مصلحة
 الشؤون الاقتصادية في المصالح
 المشتركة
 (راجع : فرنسا من ٨٠ م ١)
- ٤ شباط ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم وتسليم مصالح
 الناجم ومراقبة السيارات
 واستعمال الطاق ومراقبة
 الأحوال الجوية
 (راجع : فرنسا من ٨١ م ١)
- ٤ شباط ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم وتسليم مصالح
 الشؤون المالية والبنوك
 والمتجرات
 (راجع : فرنسا من ٨٠ م ١)

SYRIE

ACTES DIPLOMATIQUES

SYRIE — LIBAN

AVANT NOVEMBRE 1943

- 10 Mars 1943
PROTOCOLE
entre les représentants
de la France
Combattante, du
Gouvernement
Britannique et du Liban
et de la Syrie
- Arrêté 110/FC
du 10 Mars 1943,
abrogeant l'arrêté 229/FC
du 21 Avril 1942
et ratifiant le protocole.
- 1 Octobre 1943 — Damas
ACCORD SUR
LES INTERETS
COMMUNS

APRES NOVEMBRE 1943

- 22 Décembre 1943
PROTOCOLE
de Transfert des
attributions exercées par
la France
(v. France — p. 73 RT)
- 3 Janvier 1944
PROTOCOLE
de Transfert du Contrôle
de la Régie Co-Intéressée
libano-syrienne des
tabacs et tonabars
(v. France — p. 75 RT)

سوريا

اتفاقيات دولية

بين لبنان وسوريا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١٠ المار ١٩٤٣
بروتوكول
بين ممثلي فرنسا الحرة والحكومة
البريطانية وحكومات لبنان
وسوريا
- .. قرار ١١٠/مدم تاريخ ١٠ المار ١٩٤٣
ببني القرار ٢٢٩/مدم تاريخ ٢١
نيسان ١٩٤٣
وبمصادق على البروتوكول المذكور أعلاه
- ١ تشرين الثاني ١٩٤٣ — دمشق
اتفاق بشأن المصالح المشتركة

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣
بروتوكول تسليم وتسليم العلاجات
التي تمارسها السلطات الفرنسية
(راجع : فرنسا م ٧٢ م ١)
- ٢ كانون الثاني ١٩٤٤
بروتوكول تسليم وتسليم مرافقة
إدارة حصر التبغ والتنباك
(راجع : فرنسا م ٧٥ م ١)

SUISSE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN - SUISSE

AVANT NOVEMBRE 1943

- Octobre 1925
ACCORD POSTAL
(Echange de mandats-postes)

Arrêté 282 du 24-10-25
créant un service d'échanges
de mandats-postes avec
la Suisse.
(J.O. ar. n° 1924-1925)

- 23 Octobre 1940
**MODUS VIVENDI
COMMERCIAL
FRANCO-SUISSE**

- Arrêté 346/LR
du 14 Décembre 1940
mettant en application
cet accord au Liban et
en Syrie
(J.O. ar. 1940 - n° 3858)
(B.O. 1940 p. 558)

- Arrêté 361/LR
du 24 Décembre 1940
portant rectification
de l'arrêté 346/LR
(B.O. ar. 1941 - p. ■)

سويسرا

اتفاقات دولية

بين لبنان وسويسرا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- تشرين الاول ١٩٢٥
اتفاق بريدي
(مبادلة المبالغ البريدية)

- قرار ٢٨٢ تاريخ ٢٤-١٠-١٩٢٥
اتشاء مصلحة لتبادل المبالغ
البريدية مع سويسرا
د ج - ع - ١٩١٥ - عدد ١٩٢٤

- ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٠
اتفاق تجاري فرنسي - سويسري

- قرار ٢٤٦/لر تاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٠
وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ
في لبنان وسوريا
د ج - ع - ١٩٤٠ - عدد ٢٨٥٨
د ج - ع - ١٩٤٠ - ص ٤٥٨

- قرار ٢٦١/لر تاريخ ٢٤ كانون الاول
١٩٤٠
تصحيح القرار ٢٤٦/لر
(د ج - ع - ١٩٤١ - ص ٢)

APRES NOVEMBRE 1943

- 10 Mai 1948
ACCORD POSTAL
(Echange de
mandats-poste)

- Décret 11739 du 10 Mai 1948
autorisant la mise en
application de cet accord

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١٠ أيار ١٩٤٨
اتفاق بريدي
(مبادلة الحوالات البريدية)

- مرسوم رقم ١١٧٣٩ تاريخ ١٠ أيار ١٩٤٨
أجاز تنفيذ هذا الاتفاق

٢

٢

- 31 Janvier 1936
AMENDEMENT
A LA CONVENTION
DOUANIÈRE
DU 18-5-1929
 - Communiqué publié
au B.O. du 31-1-36
- 19-26 Novembre 1936
ACCORD POSTAL.
(Echange direct de
mandats-poste)
 - Arrêté 282/LR
du 16 Décembre 1936
publiant et mettant en
exécution cet accord.
(B.O. — 1936 — p. 481)
- Novembre 1939
ACCORD COMMERCIAL.
 - Arrêté 334/LR
du 30 Novembre 1939
portant application
provisoire de cet accord.
(B.O. 1939 — p. 485 —
486 — 497 et suppléments)
 - Arrêté 81/LR
du 22 Avril 1940 mettant
en application cet accord.
(B.O. 1940 — p. 209)
- 16 Septembre 1941
 - Arrêté 225/FL.
du 16 Septembre 1941
abaissant les taxes des
colis-postaux avec
la Palestine.
- 21 كانون الثاني 1936
تغيير ل الاتفاق الجمركي تاريخ
1929-5-18
 - بلاغ صدر في 31-1-36 تاريخ 21-1-36
- 19 - 26 تشرين الثاني 1936
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للمعاملات البريدية)
- 16 كانون الأول 1936
قرار 282/لر
نشر هذا الاتفاق وتنفيذه
موضع التنفيذ
31-1-36 - 1-1-36
- تشرين الثاني 1939
اتفاق تجاري
 - قرار 334/لر تاريخ 30-11-39
التاريخ 1939
نفاذ مؤقتا هذا الاتفاق
(ن م - 1939 - 485 - 486
والملحق 1)
 - قرار 81/لر تاريخ 22 نيسان 1940
وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ
(ن م - 1940 - 209)
- 16 أيلول 1941
 - قرار 225/فل تاريخ 16 أيلول 1941
خفض الرسوم على الطرود البريدية
■ فلسطين

- Arrêté 3129/LR
du 28 Mai 1930 publiant
cet accord
(J.O. ar. 1930 No 2371)
- 28 Février 1930.
ACCORD POSTAL
(Echange direct des
mandats-poste)
- 21 Juillet 1930
ADDITIF AUX ACCORDS
POSTAUX DU 28 Octobre
et 27 Novembre 1929
(Echange direct de
colis-postaux)
(J.O. ar. — 1930 — n° 2393)
- 26 Août — 5 Septembre 1932
ACCORD SUR LA
GRATUITE DES VISAS
DES PASSEPORTS
(A.D. p. 100)
- 15 Mai — 4 Juin 1933
ACCORD
SUR LES
COMMUNICATIONS
TELEPHONIQUES
- 11-23 Septembre 1933
AVENANT A LA
CONVENTION
D'EXTRADITION
DU 11-7-1921
(A.D. p. 73)
- 3 Janvier 1934
ACCORD FRONTALIER
DE TRANSHUMANCE
(A.D. p. 63)
- قرار ٢١٢٩ \ الد تاريخ ٢٨ ايار ١٩٣٠
(نشر هذا الاتفاق)
(جر - ع - ١٩٣٠ - عدد ٢٣٧١)
- ٢٨ شباط ١٩٣٠
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للمعاملات البريدية)
- ٢١ تموز ١٩٣٠
ملحق للاتفاقات البريدية تاريخ ٢٨
تشرين الاول -
٧ تشرين الثاني ١٩٢٩
(مبادلة مباشرة للطرود البريدية)
(جر - ع - ١٩٣٠ - عدد ٢٣٩٣)
- ٢٠ آب - ٥ ايلول ١٩٣٢
اتفاق بشأن مجانية التذاكر على
جوازات السفر
(رد - من ١٠٩)
- ١٥ ايار - ٣ حزيران ١٩٣٣
اتفاق بشأن المكالمات الهاتفية
- ١١ - ٢٣ ايلول ١٩٣٣
ملحق لاتفاق تسليم المجرمين تاريخ
١١ - ٧ - ١٩٢١
(رد - من ٧٢)
- ٣ كانون الثاني ١٩٣٤
اتفاق بشأن تنقل المواشي على
الحدود
(رد - من ٦٢)

- 11 Novembre 1926
ACCORD
POSTAL.
(Echange des telegraphiques)
- 11 تشرين الثاني ١٩٢٦
اتفاق بريدي
(مبادلة التلغرافيات)
- 7 Mars 1927
POURSUITE DES
DELINQUANTS
EN PALESTINE
- ٧ آذار ١٩٢٧
ملاحقة المجرمين في فلسطين
- Arrêté No 842 du 7-3-1927
(A.D. p. 75)
- قرار رقم ٨٤٢ تاريخ ٢٠-٣-١٩٢٧
(ود - ص ٧٥)
- 14 Mars 1927
ADDENDUM A LA
CONVENTION DE BON
VOISINAGE DU 2-3-1926
(A.D. p. 50)
- ١٤ آذار ١٩٢٧
ملحق لاتفاق حسن الجوار تاريخ
٢-٣-١٩٢٦
(ود - ص ٥٠)
- 30 Mars 1927
ACCORD SANITAIRE.
(Peste bovine)
(A.D. p. 117)
- ٣٠ آذار ١٩٢٧
اتفاق صحي
(ظلمون البواشي)
(ود - ص ١١٧)
- 4 Avril 1928
ADDENDUM A
L'ACCORD SUR LA
CIRCULATION
AUTOMOBILE DU 31-8-1926
(A.D. p. 105)
- ٤ نيسان ١٩٢٨
ملحق لاتفاق سير السيارات تاريخ
٣١-٨-١٩٢٦
(ود - ص ١٠٥)
- 18 Mai 1929
CONVENTION
DOUANIÈRE
(A.D. p. 89)
- ١٨ أيار ١٩٢٩
اتفاق جمركي
(ود - ص ٨٩)
- 28 Octobre — 7 Novembre
1929 — Jérusalem
ACCORD POSTAL
(Echange d rect des
colis-postaux)
- ٢٨ تشرين الاول - ٧ تشرين الثاني
١٩٢٩ - القدس
اتفاق بريدي
(مبادلة مباشرة للطرود البريدية)

- 10 Mars 1923
PROTOCOLE
 (Abandonement de la
 frontière de la Méditerranée
 à El-Hammé.)
 (A.D. p. 49)
- 1. آذار ١٩٢٣
 بروتوكول
 (تعيين الحدود من البحر الأبيض
 المتوسط إلى الحمّة)
 (ود - من ٢٩)
- 31 Août — 10 Octobre 1925
**ACCORD SUR LA
 CIRCULATION
 AUTOMOBILE**
 (A.D. p. 101)
- ٢١ آب - ١٠ تشرين الأول ١٩٢٥
 اتفاق بشأن سير السيارات
 (ود - من ١٠)
- ٢ شباط ١٩٢٦
- 2 Février 1926
**CONVENTION
 DE BON VOISINAGE**
 (reglant certaines questions
 d'ordre administratif se
 rapportant à la frontière)
 (A.D. p. 51)
- ٢ شباط ١٩٢٦
 اتفاق حسن جوار
 (تنظيم بعض امور ادارية متعلّقة
 بالحدود)
 (ود - من ٥١)
- 13 Mars 1926
**ACCORD
 SUR LE COMMERCE DES
 ANTIQUITES**
 (A.D. p. 90)
- ١٣ آذار ١٩٢٦
 اتفاق بشأن تجارة الآثار القديمة
 (ود - من ٩٩)
- 30 Mars 1926
**ACCORD
 SUR LA PERCEPTION
 DE L'AGNAM**
 (A.D. p. 61)
- ٣٠ آذار ١٩٢٦
 اتفاق بشأن تعصيل الاغنام
 (ود - من ٦١)
- 10 Mai 1928
**ADDENDUM A
 L'ACCORD DU 31-8-1925
 SUR LA CIRCULATION
 AUTOMOBILE**
 (A.D. p. 104)
- ١٠ ايار ١٩٢٨
 ملحق لاتفاق ٢١-٨-١٩٢٥
 المتعلق بسير السيارات
 (ود - من ١٠٤)

PALESTINE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — PALESTINE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 28 Décembre 1920.
CONVENTION FRANCO-BRITANNIQUE
fixant les limites entre les
territoires sous mandat
français et britanniques.
(A.D. p. 31)

- 5-11 Juillet 1921
ACCORD JUDICIAIRE
(Convention provisoire pour
l'extradition des délinquants)
(A.D. p. 67)

- 11 Juillet 1921
ACCORD JUDICIAIRE
Echanges des actes
judiciaires.
(A.D. p. 79)

- 9 Février 1922
ACCORD
Pualet-Newcomb
(Délimitation de frontières)
(A.D. p. 30)

- 2 Février 1922 — Londres
CONVENTION
FRANCO-ANGLAISE
(Extraits relatifs aux actes
judiciaires : commissions
rogatoires, art 5 à 9 et
dispositions finales)
(A.D. p. 83)

فلسطين

اتفاقات دولية

بين لبنان وفلسطين

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

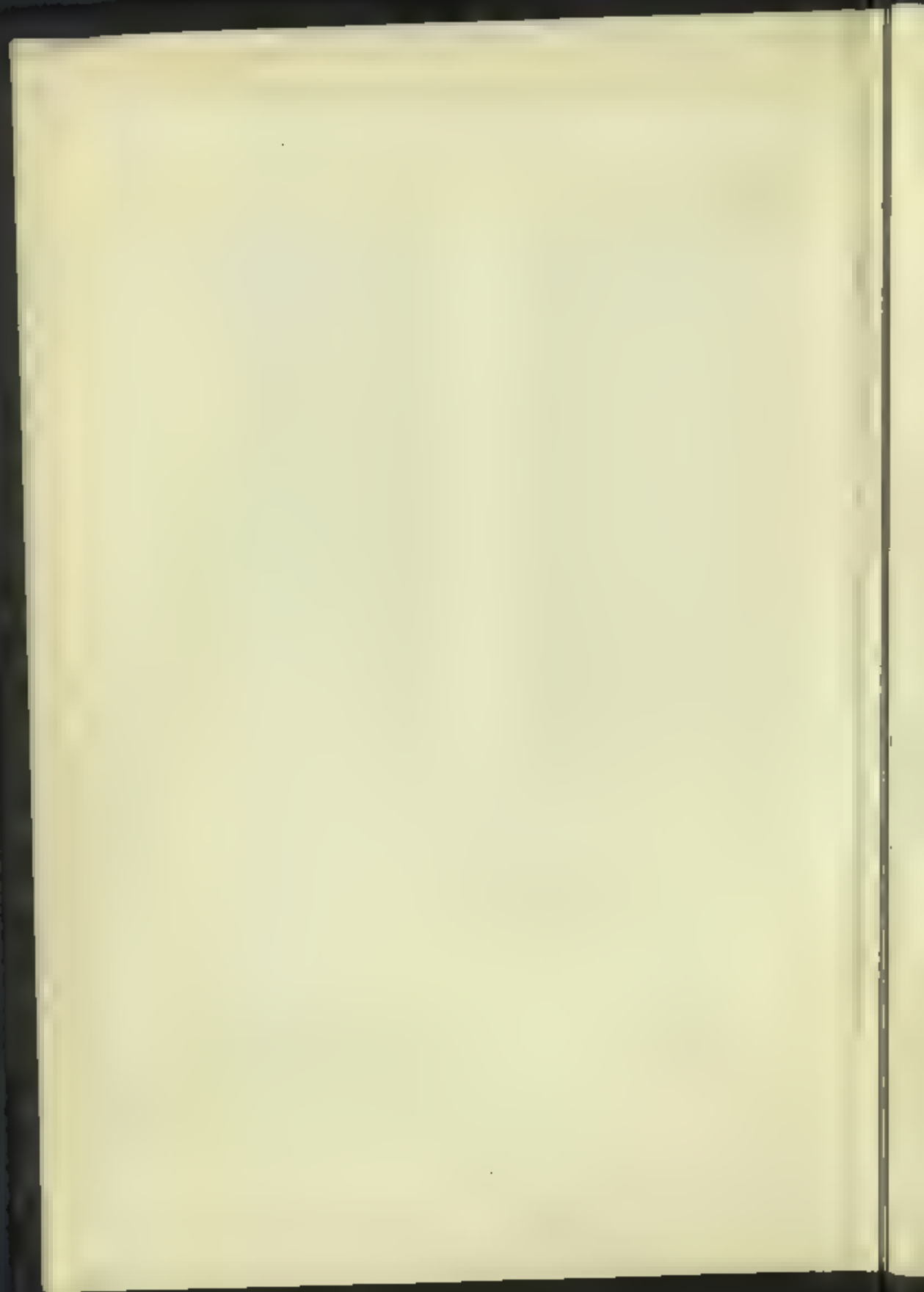
- ٢٨ كانون الاول ١٩٢٠
اتفاق فرنسي — بريطاني
من حدود الأراضي الواقعة تحت
الانتداب الفرنسي ولتحت الانتداب
البريطاني
(رد — ص ٣١)

- ٥ — ١١ تموز ١٩٢١
اتفاق قضائي
(اتفاق مؤقت بشأن تسليم المجرمين)
(رد — ص ٦٧)

- ١١ تموز ١٩٢١
اتفاق قضائي
مبادلة الوثائق القضائية
(رد — ص ٧٩)

- ٢ شباط ١٩٢٢
اتفاق بولبي — نيوكومب
(تعيين حدود)
(رد — ص ٣٠)

- ٢ شباط ١٩٢٢ — لندن
اتفاق فرنسي — بريطاني
(نصوص متعلقة بالوثائق القضائية
وبالانابات : المادة ٥ الى المادة ٩
والواد الأخيرة من الاتفاق)
(رد — ص ٨٣)



*Son Excellence,
Monsieur Hamid Frangé,
Ministre des Affaires Etrangères
et des Libanais d'Outre-Mer
Beyrouth.*

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date d'aujourd'hui ainsi conçue :

« Me référant à l'Accord relatif au transport aérien entre le Liban et les Pays-Bas, conclu en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous informer qu'il est entendu par mon Gouvernement que l'utilisation de la 5ème liberté de l'air par les Services aériens néerlandais entre Beyrouth et Bassorah est subordonnée à la conclusion d'un accord approprié sur le transport aérien entre les Pays-Bas et l'Iraq. Quand un tel Accord existera, le

Gouvernement Libanais n'aura pas d'objections à permettre entreprises aériennes désignées par les Pays-Bas d'embarquer et de débarquer, en trafic international, des passagers, des marchandises et du courrier, dans les deux directions, entre Beyrouth et Bassorah ».

« Veuillez agréer, Monsieur le Chargé d'Affaires, l'assurance de ma haute considération ».

J'ai l'honneur de vous confirmer l'accord de mon Gouvernement sur ce qui précède.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

Beyrouth, le 20 septembre 1949

Le Chargé d'Affaires a.i.
des Pays-Bas au Caire

H. HAGENNAAR

7

ECHANGE DE LETTRES

Monsieur H. HAGENAAR
Chargé d'Affaires a.l.
des Pays-Bas au Caire

Monsieur le Chargé d'Affaires,

Me référant à l'Accord relatif au transport aérien entre ■ Liban et les Pays-Bas, conclu en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous informer qu'il est entendu par mon Gouvernement que l'utilisation de la 5ème liberté de l'air par les Services aériens néerlandais entre Beyrouth et Bassorah est subordonnée à ■ conclusion d'un Accord approprié sur le transport aérien entre les Pays-Bas et l'Iraq. Quand un tel Accord existera, le Gouvernement Libanais

n'aura pas d'objection ■ permettre aux entreprises aériennes désignées par les Pays-Bas d'embarquer et de débarquer, en trafic international, des passagers, des marchandises et du courrier, dans les deux directions, entre Beyrouth et Bassorah.

Veuillez agréer, Monsieur ■ Chargé d'Affaires, l'assurance de ma haute considération.

Beyrouth, ■ 20 septembre 1949

P. le Ministre des Affaires
Etrangères et des Libanais
d'Outre-Mer et p.o.

CHEHADE EL GHOSSEIN

7

ANNEXE II

I

Les entreprises désignées par une Partie contractante jouiront sur le territoire de l'autre Partie contractante du droit de transit et du droit d'escale pour des fins non commerciales ; elles pourront aussi utiliser les aéroports et les facilités complémentaires prévus pour le trafic international. Elles jouiront, en outre, sur le territoire de l'autre Partie contractante et sur les lignes définies aux tableaux ci-après du droit d'embarquer et du droit de débarquer en trafic international des passagers, des envois postaux et des marchandises, aux conditions du présent Accord.

Chéhadé El GHOSSEIN,
Directeur Général *ad. i.* du Ministère
des Affaires Etrangères

H. HAGENAAR
Chargé d'Affaires *ad. i.*
des Pays-Bas au Caire

II

Etats des lignes à exploiter par la ou les entreprises de transport aérien à désigner par le Gouvernement des Pays-Bas :

A. Pays-Bas — France — Italie — Grèce — Liban — Iraq (Bassorah) et aux points au delà, dans les deux directions.

B. Pays-Bas — Liban — Iraq (Bassorah) — Pakistan — Inde et au delà dans les deux directions.

N.B. L'entreprise de navigation aérienne pourra à son choix omettre des points mentionnés dans les routes ci-dessus indiquées.

شهادة التفويض

المدير العام بالوكالة لوزارة
الخارجية والمغتربين

د. هاجينار

القائم بالأعمال بالوكالة للمفوضية
الهولندية في القاهرة

ANNEXE I

I

Les entreprises désignées par une Partie contractante jouiront sur le territoire de l'autre Partie contractante du droit de transit et du droit d'escale pour des fins non commerciales; elles pourront aussi utiliser les aéroports et les facilités complémentaires prévus pour le trafic international. Elles jouiront, en outre, sur le territoire de l'autre Partie contractante et sur les lignes définies aux tableaux ci-après du droit d'embarquer et du droit de débarquer, en trafic international des passagers, des envois postaux et des marchandises, aux conditions du présent Accord.

II

Etat des lignes à exploiter par la ou les entreprises de transports aérien à désigner par le Gouvernement Libanais :

Liban — Grèce — Italie — France — Pays-Bas — et aux points au delà, dans les deux directions.

N.B. L'entreprise de navigation aérienne pourra à son choix omettre des points mentionnés dans les routes ci-dessus indiquées.

ملحق ١

١

ان مؤسسات الطيران التي يعينها احد الفريقين المتعاقدين تتمتع في اراضي الفريق المتعاقد الاخر بحق المرور وبحق الهبوط لأغراض غير تجارية . ويمكنها ايضا استخدام المطارات والمنشآت الإضافية المقررة للمواصلات الدولية . وهي تتمتع فوق ذلك في اراضي الفريق الثاني وعلى الخطوط المينة ادناه بحق حمل الركاب واثاثهم وحمل البريد والبضائع واثاثها وفاقاً لشروط هذا الاتفاق وذلك اذا كانت تقوم برحلات دولية .

٢

لائحة بالخطوط التي تنوي تشغيلها مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التي تعينها الحكومة اللبنانية :

لبنان — اليونان — إيطاليا — فرنسا هولندا — وما وراء ذلك في الاتجاهين

ملاحظة : يجوز مؤسسة الملاحة الجوية حسب اختيارها ان تهمل بعض النقاط المذكورة في الطبرق المينة اعلاه .

Le présent Accord cessera d'avoir effet dès la date communiquée dans ladite notification, mais en tout cas, douze mois au moins à partir du jour où la deuxième Partie contractante en aura reçu communication. Cette communication de dénonciation pourra être remplacée par un accord ultérieur passé avant l'échéance du délai susdit.

Au cas où l'autre Partie contractante omettrait d'en accuser réception, on considérera la communication comme parvenue à son adresse 14 jours après la réception de la même communication par l'Organisation de l'Aviation Civile internationale.

ARTICLE XI. — Le présent Accord entrera en vigueur provisoirement à la date de sa signature et définitivement, aussitôt que les formalités prévues par la législation intérieure de chacune des Parties contractantes auront été accomplies.

EN FOI DE QUOI, les soussignées Plénipotentiaires dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Beyrouth le 20 Septembre 1949 en double exemplaire en langue française.

وينتهي مفعول الاتفاق من تاريخ المحدد في مغادرة النقض وعلى كل حال بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم الفريق الثاني لمخابرة النقض . غير انه يمكن استبدال هذه المخابرة باتفاق جديد يجري قبل انقضاء المدة المذكورة اعلاه .

وإذا تمتع الفريق الثاني المتعاقد عن ابلاغ استلامه لهذه المخابرة فانها تعتبر واحدة بعد مضي ١٤ يوما على استلام منظمة الطيران المدني الدولي لها .

المادة الحادية عشرة — يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ مؤقثا ابتداء من تاريخ توقيعه ونهائيا فور اتخاذ الاجراءات التي تنص عليها القوانين الداخلية بين كل من الفريقين المتعاقدين .

وابتداء لذلك وقع المندوبون المفوضون عن حكوماتهم على هذا الاتفاق .

جرى في بيروت في عشرين ايلول سنة ١٩٤٩ على نسختين باللغة افرنجية .

nautiques compétentes des Parties contractantes se consulteront en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir lieu dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites autorités arrivent à un accord sur les modifications à apporter, ces modifications entreront en vigueur seulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomatiques.

ARTICLE IX. — Tout différend entre les Parties contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord ou de son Annexe, qui ne pourrait être réglé par voie de négociations directes, sera soumis à un jugement d'arbitrage au choix des Parties contractantes ou à la Cour Internationale de Justice. Les Parties contractantes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, lesquelles en tout cas seront considérées comme définitives.

ARTICLE X. — Chaque Partie contractante pourra à tout moment notifier à l'autre Partie contractante son désir de dénoncer le présent Accord. Une telle dénonciation doit être faite en même temps à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

الفريقين تتشاور في سبيل إجراء هذا التعديل . وتبدأ المشاورات خلال ستين يوما من تاريخ الطلب . وفي حالة وصول الطلقات المذكورة إلى اتفاق حول التعديلات الواجب إدخالها فإن هذه التعديلات تدخل في حيز التنفيذ فقط لدى تأكيدها عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية

المادة التاسعة — كل خلاف
قد ينشأ بين الفريقين بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق والمحقق المرفق به والذي لا يمكن حسمه بالمفاوضات المباشرة ، يعرض على هيئة تحكيمية أو على محكمة العدل الدولية حسب اختيار الفريقين . ويتعهد الفريقان بالتقيد بالقرارات التحكيمية أو بالحكم الصادر من محكمة العدل الدولية ، وكلاهما يعتبر نهائيا .

المادة العاشرة — يجوز لأي من
الفريقين المتعاقدين في أي وقت شاء إعلام الفريق الآخر برغبته في نقض هذا الاتفاق . ويجب إبلاغ ذلك إلى منظمة الطيران المدني الدولي .

ses de transport aérien de l'autre Partie contractante durant leur séjour dans les limites du territoire de la Première Partie.

ARTICLE VI. — Chaque Partie contractante se réserve le droit de refuser ou de révoquer l'autorisation d'exploitation accordée aux entreprises désignées par l'autre Partie contractante, conformément aux dispositions contenues dans le présent accord, si ces entreprises ne fournissent pas, au cas où cela leur serait demandé, la preuve que la part prépondérante de la propriété et le contrôle effectif de l'entreprise elles-mêmes sont entre les mains de nationaux de l'une ou de l'autre Partie contractante, ou si ces entreprises ne se conforment pas aux lois et règlements visés à l'article V ou si elles ne remplissent pas les conditions sur la base desquelles les droits d'exercice sont concédés conformément au contenu du présent Accord.

ARTICLE VII. — Le présent Accord et tous les contrats y relatifs seront enregistrés à l'Organisation Internationale de l'Aviation Civile (O.A.C.I.)

ARTICLE VIII. — Si l'une ou l'autre des Parties contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de l'Accord ou de son Annexe, les autorités aéro-

نقل بوسائل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للفريق الآخر .

المادة السادسة — يحتفظ كل فريق متعاقد بحقه في إيقاف أو إلغاء الترخيص في الاستثمار المسموح للمؤسسات التي عينها الفريق الآخر وفقا لاحكام هذا الاتفاق فيما اذا لم تقدم هذه المؤسسات ، عندما يطلب اليها ، الدليل على ان الجزء الاكبر من ملكيتها وادارتها الفعلية في يد رعايا اي من الفريقين المتعاقدين او اذا لم تنفذ هذه المؤسسات قوانين الفريق الآخر ونظمه وفقا لما جاء في المادة الخامسة او اذا لم تنفذ الترموط التي منحت الحقوق على اساسها بمقتضى هذا الاتفاق .

المادة السابعة — يسجل هذا الاتفاق وما يتعلق به من عقود لدى منظمة الطيران المدني الدولي .

المادة الثامنة — اذا رغب احد الفريقين المتعاقدين في تعديل اية مادة في الاتفاق او في ملحقه فان سلطات الطيران المدني المختصة لدى كل من

tie contractante se réserve le droit de ne pas reconnaître valables pour la circulation au-dessus de son propre territoire les brevets d'aptitude et licences conférés à ses propres ressortissants par un autre Etat.

ARTICLE V. — (a) Les lois et règlements d'une Partie contractante relatifs à l'entrée et à la sortie de son territoire pour les aéronefs employés à la navigation aérienne internationale, ou relatifs à l'exploitation et à la navigation des dits aéronefs durant leur présence dans les limites de son territoire s'appliqueront sans distinction de nationalité aux aéronefs des Parties contractantes, et lesdits aéronefs devront s'y conformer à l'arrivée, au départ et durant leur présence dans les limites du territoire de cette Partie contractante.

(b) Les lois et règlements d'une Partie contractante relatifs à l'entrée et à la sortie de son territoire de passagers, d'équipages ou de marchandises transportées par des aéronefs, tels que ceux régissant l'entrée, les formalités de congé, d'immigration, les passeports, les douanes et la quarantaine seront observés soit personnellement soit par l'intermédiaire d'un tiers agissant en leur nom par les passagers, équipages et marchandises de ou des entrepri-

sementaires contractants. Les lois et règlements relatifs à l'entrée et à la sortie de son territoire de passagers, d'équipages ou de marchandises transportées par des aéronefs, tels que ceux régissant l'entrée, les formalités de congé, d'immigration, les passeports, les douanes et la quarantaine seront observés soit personnellement soit par l'intermédiaire d'un tiers agissant en leur nom par les passagers, équipages et marchandises de ou des entrepri-

المادة الخامسة : ١ - ان القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الفريقين والمتعلقة بدخول الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية الى اراضيها او مقاديرها لها او المتعلقة بتنفيذ تلك الطائرات في اراضيها وطيرانها فوقها تسري دونما تمييز في الجنسية على طائرات الفريقين المتعاقدين وعلى الطائرات المذكورة ان تنقصد بهذه القوانين والانظمة لدى الوصول والذهاب وطوال وجودها في حدود اراضي الفريق المذكور .

(ب) ان القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الفريقين المتعاقدين بشأن دخول اراضيها او الخروج منها فيما يتعلق بالركاب والطيارين او البضائع المنقولة بواسطة الطائرات كالتقوانين والانظمة المتعلقة بالدخول والخروج واجراءات الفحص والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي ، تطبق اما شخصيا او بواسطة من ينوب عنهم ، على الركاب والطيارين وعلى من يرسل

pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions de bord demeurant à bord des aéronefs civils des entreprises de transports aériens des Parties contractantes autorisées à exploiter les routes et les services spécifiés à l'Annexe seront, à leur arrivée sur le territoire de l'autre Partie contractante ou à leur départ de celui-ci, exempts de droits de douane, frais d'inspection ou autres droits ou taxes similaires, même au cas où ces approvisionnements seraient employés ou consommés par ces aéronefs au cours de vols au-dessus dudit territoire.

(d) Les marchandises ainsi exemptes ne pourront être débarquées qu'avec l'assentiment des autorités douanières de l'autre Partie contractante. Elles devront être gardées, sous le contrôle des douanes, jusqu'à leur réexportation.

ARTICLE IV. — Les certificats de navigabilité, les brevets d'aptitude et les licences délivrés ou validés par l'une des Parties contractantes seront reconnus valables par l'autre Partie contractante aux fins d'exploitation des routes et des services spécifiés à l'Annexe. Cependant chaque Par-

tielle a le droit de remplacer ou de modifier les aéronefs et les équipements qui leur sont affectés, à condition qu'elle en informe l'autre Partie contractante. Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation internationale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Organisation de l'aviation civile internationale (OACI). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation nationale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation régionale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation locale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation internationale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Organisation de l'aviation civile internationale (OACI). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation nationale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation régionale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN). Les aéronefs et les équipements affectés à la navigation locale doivent être conformes aux normes techniques établies par l'Administration des Aéroports et de la Navigation (AAN).

(d) أن البضائع المعفاة من الرسوم كما هو مبين أعلاه لا يمكن أنزالها إلا بعد موافقة السلطات الجمركية لدى الفريق الآخر . ويجب حراستها تحت إشراف الجمارك إلى أن يعاد تصديرها .

المادة الرابعة — يعترف كل من الفريقين المتعاقدين بشهادات الطيران وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة عن الفريق الآخر أو المصادق عليها منه وذلك فيما يتعلق باستثمار الطرق والخطوط الميمنة في الملحق . ومع ذلك فإن كلا من الفريقين

l'égalité de traitement, il est convenu que :

a) Chacune des Parties contractantes pourra imposer — permettre que soient imposées des taxes justes et raisonnables pour l'utilisation des aéroports et autres facilités. Chacune des Parties contractantes convient cependant que ces taxes ne seront pas plus élevées que celles qui seraient payées pour l'utilisation desdits aéroports et facilités par ses avions nationaux employés à des services internationaux similaires.

(b) Les carburants, les huiles lubrifiantes et les pièces de rechange, introduits dans ou pris à bord des avions sur le territoire d'une Partie contractante par l'autre Partie contractante, ou par ses nationaux, et destinés uniquement à l'usage des avions de cette dernière, bénéficieront, de la part de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'avion aura pénétré, du traitement national ou du traitement accordé aux autres entreprises de transport aérien étrangères en ce qui concerne l'imposition de droits de douane, de frais d'inspection ou autres droits et taxes nationaux.

(c) Les avions des services convenus, les stocks de carburants, d'huiles lubrifiantes, de

et d'entretien de la maintenance —
l'atmosphère sur le territoire

(1) يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين أن يفرض أو يسمح بفرض رسوم عادلة ومعقولة لاستخدام المطارات أو للاستفادة من التسهيلات الأخرى ، وقد وافق كل من الفريقين المتعاقدين على ألا تزيد هذه الرسوم عن الرسوم التي تدفعها المطارات الوطنية العاملة على خطوط دولية مماثلة لدى استخدامهما المطارات المذكورة أو انتفاعها بالتسهيلات نفسها .

ب، يعامل الوفود وزيوت التشحيم وقطع التبديل التي يدخلها أحد الفريقين المتعاقدين (أو مواطنوه) أو التي تحملها طائرات فوق أراضي الفريق الآخر والمخصصة فقط لاستعمال طائرات هذا الفريق الأخير . معاملة لا تقل عن معاملة طائرات النقل الجوي الوطنية أو مؤسسات النقل الجوي الأجنبية وذلك فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وسائر الضرائب والرسوم الوطنية الأخرى .

ج أن طائرات الخطوط المتفق عليها وكميات الوقود وزيوت التشحيم

garées immédiatement ou à une date ultérieure au choix de la Partie contractante à qui les droits sont accordés, mais pas avant que (a) la Partie contractante à qui les droits ont été accordés, a désigné une ou plusieurs entreprises de transport aérien pour la ou les routes spécifiées et (b) la Partie contractante accordant les droits a délivré une permission d'exploitation appropriée à ou aux entreprises de transport aérien en question (ce qu'elle fera, sous réserve des dispositions du paragraphe (2) de cet Article et de l'Article VI sans délai déraisonnable).

(2) La ou les entreprises de transport aérien désignées pourront être requises par les autorités aéronautiques de la Partie contractante qui accorde les droits de satisfaire aux conditions prescrites, aux termes des lois et règlements normalement appliqués par ces mêmes autorités, en matière d'exploitation de transports aériens commerciaux.

(3) Dans les zones occupées par des militaires, ou dans les zones affectées de fait, l'inauguration restera soumise, où cela sera nécessaire, à l'assentiment des autorités militaires compétentes.

ARTICLE III. — Pour éviter toutes discriminations et assurer

fora ou فيما بعد حسب اختيار الفريق المتعاقد الذي منحت له الحقوق على أن لا يجري (أ) قبل أن يكون الفريق المتعاقد الذي منحت الحقوق قد عين مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي ستعمل على هذا الخط أو هذه الخطوط. كما هو موضح - (ب) قبل أن يكون الفريق المتعاقد الذي يمنح الحقوق قد أعطى إذن الاستئجار اللازم إلى مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي (وهذا ما يفعله هذا الفريق مع احتفاظه بالأحكام الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة والمادة السادسة بدون تأخير غير معقول .

(2) يجوز للسلطات الجوية التابعة للفريق المتعاقد أن تطلب إلى مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التي عينها الفريق الآخر تحقيق الشروط التي توجبها القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة السلطات المذكورة فيما يتعلق باستئجار المواصلات الجوية التجارية .

(3) يخضع تدشين الخطوط الجوية في المناطق التي يحتلها عسكريون أو في المناطق التي يؤثر فيها الاحتلال العسكري وحيث يكون ذلك ضروريا لوافقة السلطات العسكرية المختصة

المادة الثالثة - تجنباً لكل تمييز

ACCORD DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق النقل الجوي

- Signé à Beyrouth
- Le 20 Septembre 1949
- Ratification autorisée par la loi du 12 Février 1951
- Le texte officiel est établi en langue française

- وقع عليه في بيروت
- في ٢٠ ايلول ١٩٤٩
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ١٢ شباط ١٩٥١
- وضع النص الرسمي المعتمد باللغة الفرنسية

Le Gouvernement de la République Libanaise,

et

Le Gouvernement des Pays-Bas,

désirant stimuler le transport aérien civil entre le Liban et les Pays-Bas et prenant en considération la Résolution adoptée en date du 7 décembre 1944 à la Conférence Internationale de l'Aviation Civile de Chicago, convenant de ce qui suit :

ARTICLE 1. — Les Parties contractantes s'accordent réciproquement les droits spécifiés à l'Annexe ci-jointe, nécessaires à l'établissement des Services aériens mentionnés (appelés ci-après « Services convenus »).

ARTICLE II. — (1) Les services convenus pourront être inau-

لما كانت حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة هولندا توديان في تعزيز النقل الجوي المدني بين لبنان وهولندا وتأخذان بعين الاعتبار القرار المتخذ في ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٤ في المؤتمر الدولي للطيران المدني في شيكاغو، فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى - يمنح كل مسير الفريقين المتعاقدين الفريق الثاني الحقوق المبينة في الملحق المرفق بهذا الاتفاق لانشاء الخطوط الجوية المذكورة في هذا الملحق (المدةعوة فيما بعد بالخطوط المتفق عليها).

المادة الثانية - (١) - يمكن ان تدرشن الخطوط المتفق عليها

PAYS-BAS

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN — PAYS-BAS

AVANT NOVEMBRE 1943

- 1er Février 1941
PROTOCOLE DE
PAYEMENTS FRANCO-
HOLLANDAIS

— Arrêté 136/LR du 19 Juin
1941 portant mise en
vigueur de ce protocole
au Liban et en Syrie

APRES NOVEMBRE 1943

- 20 Septembre 1943
Bayrouth
ACCORD DE
TRANSPORTS AERIENS

هولندا

اتفاقات دولية
بين لبنان وهولندا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١ شباط ١٩٤١
بروتوكول
بشان المدفوعات الفرنسية - الهولندية

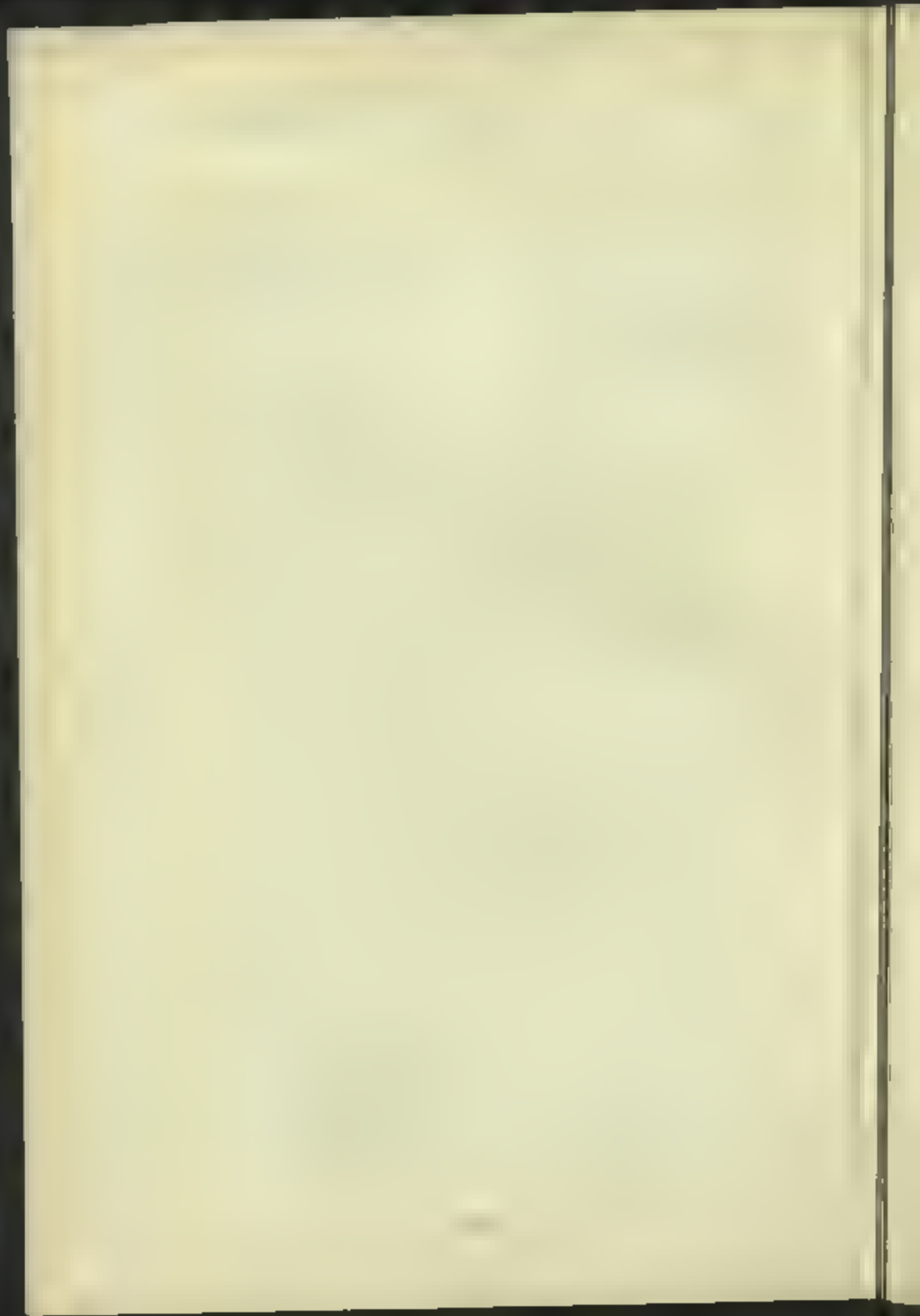
— قرار ١٣٦/لر لم تاريخ ١٠ حزيران
١٩٤١ تنفيذا لهذا البروتوكول في
لبنان وسوريا

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٠ ايلول ١٩٤٣
بيروت
اتفاق النقل الجوي

٢

٢



التصديق الذي يجري في مدينة
مكسيكو في اقرب فرصة ممكنة .

لكل من الطرفين السامين المتعاقدين
الحق بان ينقض هذه الاتفاقية حينما
يرى ذلك مناسبا ، على انها تبقى
ناغذة سنة اشهر بعد تاريخ
انقضاء .

بناء على ذلك وقع كل من المندوبين
المطلقي الصلاحية على نسختين من
هذه الاتفاقية باللغتين العربية
والاسبانية في مدينة مكسيكو في اليوم
السادس والعشرين من شهر تموز
سنة ١٩٥٠ ومهرها بخاتميها .

بين البلدين في ميدان العلوم والفنون
الجميلة والمرح والاداب والسينما
والتصوير الشمس والاذاعة الاسلكية
والرياضة البدنية .

وستعتمد السلطات المختصة
لكل من الطرفين السامين المتعاقدين
وبالاتفاق المشترك الى اتخاذ التدابير
التفصيلية الضرورية لتنفيذ الاحكام
السايقة اخذة بعين الاعتبار التشريع
المتعلق بالتعليم في كل من البلدين .

المادة الثالثة - يجري التصديق
على هذه الاتفاقية فتدخل في حيز
التنفيذ ثلاثين يوما بعد تبادل وثائق

٢

CONVENTION CULTURELLE

اتفاق ثقافي

- Signée le 26 Juillet 1950
- à Mexico
- Ratification autorisée par la loi du 12 Février 1951
- Les textes officiels sont établis en langues arabe et espagnole.

- وقع عليه ل ٢٦ تموز ١٩٥٠
- في مكسيكو
- أجل التصديق عليه بموجب قانون ١٢ شباط ١٩٥١
- وضع النصان الرسميان للتمسكان باللغتين العربية والاسبانية

عن رئيس الولايات المتحدة
المكسيكية : سعادة منوال تابو ، وكيل
الخارجية القائم بأعمال الوزارة .

الذين بمدان تبادل اوراق اعتمادهما
ووجداها مطابقة للاصول المرعية
اتفقا على الاحكام الآتية :

المادة الاولى - ان الطرفين الساميين
المتعاقدين سيبدلان ما بوسعهم
لوضع اسس ثابتة لعلاقتهم الثقافية
وسيتعاونان لهذه الغاية بالطرق
الوثقى .

المادة الثانية - ان الطرفين الساميين
المتعاقدين في سبيل تحقيق الهدف
النار اليه في المادة السابقة سيبدلان
جهودهما لتعزيز العلاقات الثقافية

ان رئيس الجمهورية اللبنانية ،
ورئيس الولايات المتحدة المكسيكية ،

رغبة منهما في تقوية اواصر التفاهم
التبادل بين البلدين وفي توثيق عرى
الصداقة والثقة التي تجمعهما ومع
الاحترام المتبادل لثقافة كل منهما
الخاصة وللمؤسسات الوطنية ومع
تنمية علاقاتهما الثقافية المختلفة .

قرروا التوقيع على اتفاقية لهذه
الغاية وعينا مفوضيهما المطلقين
الصلاحيه ،

عن رئيس الجمهورية اللبنانية :
سعادة جوزف ابو خاطر ، المندوب
فوق العادة ووزير لبنان المقوض لدى
الحكومة المكسيكية .

MEXIQUE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — MEXIQUE

APRES NOVEMBRE 1943

- 28 Juillet 1950
Mexico
CONVENTION
CULTURELLE

٢

المكسيك

اتفاقات دولية
بين لبنان والمكسيك

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٦ تموز ١٩٥٠
مكسيكو
اتفاقية ثقافية

٢



IN WITNESS WHEREOF the
respective Plenipotentialres have
signed the present Treaty and
have affixed their seals thereto.

Done in duplicate, at Monrovia,
this ninth day of July, nineteen
hundred and forty-eight.

Gabriel L. DRNNIS

SALAH EL-KHALIL

وإتباتنا ■ تقدم وقع المفوضان هذه
المعاهدة ومهرها بختميهما .

حررت في مونروفا على نسختين
في هذا اليوم التاسع من شهر
تموز سنة الف وتسعمائة وثمانية
وأربعين .

كابرئال دنيس

ناظر خارجية ليبيا

صلاح الخليل

قنصل لبنان العام

٢

٢

trary discrimination by either Contracting Party against the other in favour of any third country the stipulations of this Treaty shall not extend to prohibitions or restrictions (1) imposed on moral or humanitarian ground ; (2) designed to protect human, animal or plant life or health ; (3) relating to prison-made goods ; (4) relating to the enforcement of Police or Revenue law.

ARTICLE XX. - Subject to any limitation or exception hereinabove set forth, or hereinafter to be agreed upon, the territories of the High Contracting Parties, to which the provisions of this Treaty extend shall be understood to comprise all areas of land and water over which the Parties, respectively claim and exercise domination as sovereign thereof, and which have not been ceded by its laws to aliens.

The stipulations of this Treaty do not extend to advantages now accorded or which may hereafter be accorded to neighboring States in order to facilitate short frontier traffic, or to advantages resulting from a customs union to which either High Contracting Party may become party so long as such advantages are not extended to any other Country.

من قبل أحد المتعاقدين بحق الآخر لصلحة أي بلد ثالث فإن نصوص هذه المعاهدة لن تشمل نصوص أي حظر أو تقييد يوضع لأسباب (١) أخلاقية أو إنسانية (٢) لصيانة حياة أو سلامة أي إنسان أو حيوان أو نبات و (٣) فيما يتعلق بمضائق مصنوعة في السجون (٤) فيما يتعلق بتنفيذ قوانين البوليس أو الدخل .

المادة العشرون - أن أراضي المتعاقدين الساميين التي تشملها أحكام هذه المعاهدة ، بشرط أن تكون خاضعة لأي تحديد أو استثناء وارد أعلاه أو سيصير الاتفاق عليه فيما بعد ، يفهم منها بأنها تتألف من جميع المناطق البرية والمائية التي يسيطر عليها أو يسودها المتعاقدان والتي لم تقل بموجب قوانينها في وجه الغرباء .

ولن تشمل نصوص هذه المعاهدة الامتيازات الممنوحة حالياً للحدود الناجمة تسهلاً لاجتياز الحدود إلى مدى قصير أو الامتيازات الناجمة من اتحاد جمركي قد يتفق عليه المتعاقدان الساميان طالما أن مثل تلك الامتيازات لا تشمل أي بلد آخر .

It is concluded for a period of ten years renewable upon the same terms if one of the other High Contracting Parties does not denounce it within six months before expiration of the period in course.

The denunciation may be total or may refer to but one or several portions of the Treaty, and, in that case, the articles denounced shall only be considered as abrogated or annulled the Treaty remaining articles.

ARTICLE XVIII. — In the event of a difference arising in respect of the interpretation of the wording the present Treaty, the English text shall control.

ARTICLE XIX. — Nothing in this Treaty shall be construed to prevent the adoption of measures prohibiting or restricting the exportation or importation of gold or silver or to prevent the adoption of such measures as either High Contracting Party may see fit to adopt or impose with respect to the prohibition or the control of the export or sale of arms, ammunition, or implements of war and in exceptional circumstances all military supplies.

Subject to the requirement that under like circumstances and conditions there shall be no arbitrariness.

وتعتمد المعاهدة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بذاات الشروط اذا لم ينقضها احد المتعاقدين في خلال سنة اشهر قبل انتهاء المدة .

ويمكن ان يكون النقص كلها او ان يتناول جزءا واحدا او اكثر من المعاهدة وفي هذه الحالة تفسر المواد المرفوضة لافية وتظل المعاهدة ملزمة لهما بتعلق المواد الباقية .

المادة الثامنة عشرة . — في حالة اختلاف يقع في تفسير نصوص هذه المعاهدة يؤخذ النص الانكليزي معين الاعتبار .

المادة التاسعة عشرة . — ليس في هذه المعاهدة ما يعبر بانه يمنع اتخاذ الاجراءات التي تحظر او تحدد تصدير او استيراد الذهب او الفضة او ما يمنع فرض مثل هذه الاجراءات في حظر او مراقبة تصدير او بيع الاسلحة او الذخائر او المعدات الحربية وفي ظروف استثنائية جميع المواد العسكرية .

وبشرط ان لا يعبر في ظروف واحوال مشابهة اي تعبير محدد

ARTICLE XVI. — The High Contracting Parties agree that should there arise between them any difference of whatever nature which may likely cause a rupture in their relations, they shall seek for a solution of the same by means of negotiations ; and should no agreement be reached by this means then and in that case the High Contracting Parties agree to submit the question to arbitration.

ARTICLE XVI A. -- For every such case of dispute the Court of Arbitration shall be formed in the following manner :

Each Party shall appoint one of its nationals as one of the arbitrators and should the two High Contracting Parties fail to agree upon the selection of a Chairman within four months after, they shall request the President of the Administration Council of the Permanent Court of Arbitration at The Hague to appoint a Chairman of a neutral nationality. The decision of the Court shall have binding force.

ARTICLE XVII. — The present Treaty shall be ratified in accordance with the constitutional laws of the Contracting Parties and the ratifications shall be exchanged in Monrovia.

المادة السادسة عشرة - يتفق المتعاقدان الساميان على أنه في حالة نشوب أي اختلاف بينهما مهما كان نوعه مما قد يصدع العلاقات بينهما فإنهما بعدان في حل ذلك الاختلاف إلى طريقة المفاوضة ، وأما إذا تعدد الاتفاق بهذه الطريقة فإن المتعاقدين الساميين يتفقان على طرح القضية للاحتكام .

المادة السادسة عشرة (أ) - تـؤلف محكمة التحكيم في مثل تلك الحالات من الخلاف بالشكل الآتي :

يعين كل فريق أحد دعاياه كواحد من المحكمين وإذا لم يتفق المتعاقدان الساميان على اختيار رئيس في خلال أربعة أشهر فإنهما يطلبان عندئذ من رئيس المجلس الإداري لدى محكمة لاهاي الدائمة أن يعين رئيساً من أمة حيادية ، ويكون لقرار تلك المحكمة قوة الزامية .

المادة السابعة عشرة - تبصرم هذه المعاهدة بموجب قوانين المتعاقدين الدستورية ويجري تبادل وثائق الإبرام في مونروفيا .

ty may be liable as occupiers of buildings.

In so far as either of the Contracting Parties may levy any military exactions or requisitions on the citizens of the other ■ shall accord the same compensation in respect thereof as is accorded in similar circumstances to its own citizens.

In the above respect the citizens of one of the two High Contracting Parties shall not be accorded in the territories of the other less favoured treatment than that which is, or may be accorded to citizens of the most favoured nation.

ARTICLE XV a. — It shall be free to each of the two High Contracting Parties to appoint Diplomatic Representatives, Consuls-General, Consuls, Vice-Consuls and Consular agents to reside in the towns and ports of the territories of the other to which such representatives, of any other nation may be admitted by the respective Governments. Such Diplomatic Representatives, Consuls-General, Consuls, Vice-Consuls and other Consular agents however shall not enter upon their function until after they shall have been approved and admitted in the usual form by the Government to which they are sent.

الخاصة التي يخضع لها مواطنو
المتعاقد الآخر كساكني أبنية .

وحيث يفرض أحد المتعاقدين أية
تكاليف أو مصادرات عسكرية على
رعايا المتعاقد الآخر فإنه يمنع عنها
ذات التعويض الذي يمنح في ظروف
مماثلة لرعاياه .

ولن يلقى رعايا أي المتعاقدين
الساميين في أراضي المتعاقد الآخر ،
فيما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه
معاملة أدنى من تلك التي يتمتع بها
مواطنو الأمة الأكثر رعاية .

المادة الخامسة عشرة — (1) لا
من المتعاقدين الساميين الحرية في أن
يعين ممثلين دبلوماسيين وقناصل
عامين وقناصل ونائب قناصل
ووكلاء قنصلين يقيمون في مدن
ومرافئ المتعاقدين الآخر التي تسمح
حكومتهم لممثلي الأمم الأخرى بـ
بداخلها ، ولن يستلم أولئك المثلون
الدبلوماسيون والقناصل العامون
والقناصل ونواب القناصل والوكلاء
القنصليون وظائفهم ■ بعد أن تجري
الموافقة على تعيينهم وقبولهم بالشكل
المألوف لدى الحكومة التي يوفدونها
إليها .

ARTICLE XIV. — The nationals, companies or associations of each of the High Contracting Parties shall not be subjected to treatment less favourable than that accorded to the nationals of the most favoured nations, as to requisitions on their property and prestations or expropriation for the cause of public utility and all restrictive measures bearing on their property, rights and interests legally possessed.

They shall be allowed to benefit from the laws governing the lease of places of habitation and places for the use of commerce and industry.

ARTICLE XV. — The citizens of each of the two High Contracting Parties in the territory of the other shall be exempted from all compulsory military services whatsoever. They shall similarly be exempted from all contributions, whether pecuniary or in kind imposed as an equivalent for personal service, and finally from any military exaction or requisition. The charges connected with the possession of any property are however excepted as well as compulsory billeting and other special military exactions or requisitions to which all citizens of the other Contracting Par-

المادة الرابعة عشرة — لن يخضع رعايا او شركات او جمعيات اي المتعاقدين الساميين لمعاملة تقل عن تلك التي تصيب رعايا الامم الاكثر رعاية فيما يتعلق بمصادرة املاكهم او نزع الملكية منهم لاجل المنفعة العامة او بجميع الاجراءات المنطلقة باملاكهم وحقوقهم ومعالجهم المتعلقة بصورة شرعية.

ويسمح لهم ان يستفيدوا من القوانين التي تشمل اجور محلات السكن ومحلات التجارة والصناعة.

المادة الخامسة عشرة — يعفى رعايا كل من المتعاقدين الساميين في اراضي الاخر من جميع الخدمات العسكرية الاجبارية على الاطلاق، ويعفون كذلك من جميع التبرعات المالية او العينية التي تفرض كبديل عن الخدمة الشخصية وكذلك من اية تكاليف او مصادرات عسكرية ويتناول الاعفاء الرسوم المنطلقة بامتلاك اي ملك بالحجز الاجباري والتكاليف والمصادرات العسكرية

The other Contracting Party, freely to export the proceeds of the sale of their property and their goods in general without being subjected as foreigners to other or higher duties than those to which nationals of the most favoured nations would be liable under similar circumstances.

ARTICLE XII. — The nationals of either of the High Contracting Parties shall benefit in matters provided for in the previous article from the treatment accorded to nationals of any third nation, and under the exceptions provided thereunder :

a) In the case where the legislation extends the same privilege to nationals of all countries, their companies or associations under the title of reciprocity.

b) In the case where a treaty or other arrangement is concluded with a third nation with the view to avoid double taxation or to ensure the protection of the revenues of the Public Treasury of one and of the other Party.

ARTICLE XIII. — The nationals of each of the High Contracting Parties shall enjoy the treatment of the most favoured nation in that which related to taxes of sojourn and in the rights pertaining to police formalities imposed upon foreigners.

المال الحاصل من بيع املاكهم وبضائعهم اجمالا دون ان يخضعوا كاجانب لرسوم جمركية تزيد او تختلف عن تلك التي تطبق على رعايا الامم الاكثر رعاية في ظروف مماثلة .

المادة الثانية عشرة - رعايا اي المتعاقدين الساميين في الامور المنصوص عليها في المادة السابقة من المعاملة التي ينم عن بها رعايا امة ثالثة وبموجب الاستثناءات المنصوص عليها فيما يلي :

(ا) حيث يقضى التشريع بان يعم ذات الامتياز رعايا جميع البلدان وشركاتها وجمعياتها بصفة المعاملة بالمثل .

(ب) حيث تعقد معاهدة او يتخذ اي تدبير اخر مع امة ثالثة احترازا من تكرار الضرائب او صونا لموارد الخزينة العامة الخاصة بـ
الفرقيين .

المادة الثالثة عشرة - يتمتع رعايا كل من المتعاقدين الساميين بالمعاملة التي تصيب امة الاكثر رعاية فيما يتعلق بضرائب الإقامة والحقوق التي لها علاقة بمعاملات البوليس التي تفرض على الاجانب .

instruct in their language provided that the official language of the resident country shall be the principal language to be included in the curriculum.

ARTICLE XI. — The citizens of each of the two High Contracting Parties in the territories of the other shall be at full liberty to acquire, inherit and possess every description of property, moveable and immovable, which the laws of the other Contracting Party permit, or shall permit, the citizens of any other foreign country to acquire and possess. They may, under the same conditions, as are, or shall be, established with regard to citizens of the other Contracting Party, dispose of the same by sales, exchange, gift, marriage, testament or in any other manner, or in the case of moveable property acquire the same by inheritance.

They shall not be subject in any of the cases mentioned to any taxes, imports or charges of whatever denomination other or higher than those which are, or shall be applicable to citizens of the most favoured nations.

The citizens of each of the two High Contracting Parties shall also be permitted, on compliance with the laws of the other Con-

بلغتهم على ان تكون لغة البلاد التي هم فيها هي اللغة الاولى لنهاج التعليم .

المادة الحادية عشرة - لرعايا كل من المتعاقدين الساميين في اراضي المتعاقدين الاخر ملء الحرية في ان يحرزوا او يربثوا او يملكوا كل انواع الاملاك ، المنقولة وغير المنقولة التي تسمح شرائع المتعاقدين الاخر لرعايا اي بلد اجنبي باحرازها وامتلاكها . ولهم الحق بموجب ذات الشروط المسنونة او التي سنسب بشأن رعايا المتعاقدين الاخر ان ينصرفوا بتلك الاملاك بالبيع او المبادلة او الهبة او الزواج او الوصية او اي سبيل اخر ، او في حالة الاملاك المنقولة ان يحرزوها بالارث .

ولن يخضعوا في اية من الحالات المذكورة لاية ضريبة او تكليف او رسم يزيد او يختلف عن تلك التي تطبق على رعايا الامم الاكثر رعاية .

ويسمح كذلك لرعايا اي المتعاقدين الساميين لدى تفيدهم بشرائع المتعاقدين الاخر ان يصدروا بكل حرية

controversies of a political nature nor shall they be permitted to engage themselves directly or indirectly in matters affecting the political Government of the Country of either of the High Contracting Parties.

ARTICLE III. — Subject to the laws and regulations published with a view to maintain public order and for the safeguard of good morals, as well as the general regulations on public instruction and education made or to be made by the State and more particularly those relative to the control and to the equivalences and collegium for the collation of grades and academic and university degrees and the subsequent training in the professions for which these grades or degrees are required, the nationals of each of the High Contracting Parties may, on the territory of each other, subject to the laws and regulations in force or to be hereafter promulgated, create or direct schools and all establishments of education, or religious, philanthropic or social institutions and admit therein persons who may voluntarily make the request for same, regardless of person or station.

They shall have the right to exercise freely their religion and

السياسية . ويحظر عليهم التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في القضايا التي تمس وضع الحكومة السياسي في أي من بلدي الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة العاشرة — لرعايا كل من المتعاقدين الساميين ، بشرط أن يكونوا خاضعين للقوانين والأنظمة المنبثقة من أجل المحافظة على الأمن العام وصيانة الاخلاق ، وللأنظمة العامة بشأن التعليم والتربية التي سننها أو سننها الدولة وخاصة فيما يتعلق بمراقبة ومعادلة الدرجات والشهادات المدرسية والجامعية وندريس المهن التي تطلب من أجلها تلك الشهادات والدرجات . أن لهؤلاء الرعايا الحق ، بشرط التقيد بالقوانين والأنظمة المرعية الاجراء أو التي سنن فيما بعد ، بأن يثبتوا أو يديروا في اراضي كل منهما المدارس وجميع المؤسسات التربوية او المعاهد الدينية او الخيرية او الاجتماعية وان يقبلوا فيها الأشخاص الذين يتقدمون من تلقاء انفسهم بطلب الدخول بقطع النظر عن الشخص أو الكسالة .

وسيجوزون لهم الحق بان يعارسوا دياناتهم بكل حرية وان يعلموا

It will be made applicable to them as well as to their agents without any condition of residence in the same manner as the citizens, laws relative to accidents of work and social securities (insurances). They shall be admitted into the public schools and hospitals of the State, or of the Cities, and shall benefit, under the same conditions, from institutions of assistance and all other services.

ARTICLE VIII. -- Each of the High Contracting Parties recognizes the existence of juridical persons legally constituted in the other State, who shall enjoy the same rights and the guarantees as those which national juridical persons enjoy.

ARTICLE IX. -- The Liberty to express his thoughts by word or by pen and more particularly the liberty to the press will be guaranteed, with due deference to the maintenance of public order and within the limits fixed by laws and regulations, to the nationals of each of the High Contracting Parties residing in the territory of the other ; providing however, that the nationals of the high Contracting Parties whilst residing in the territories of the other High Contracting Party shall refrain from expressing themselves on all matters or

ويستفيدون هم ووكلائهم من قوانين حوادث العمل والتأمين الاجتماعي كبقية المواطنين دون اعتبار أي شرط من شروط الإقامة ويسمح لهم بدخول المدارس العامة ومستشفيات الدولة أو المدن ، ويستفيدون بالشروط نفسها ، من مؤسسات الإسعاف وبقية المصالح .

المادة الثامنة - يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بوجود الأشخاص المنويين المعترف بهم قانوناً في الدولة الثانية ويمنحهم نفس الحقوق ونفس الضمانات التي يتمتع بها الأشخاص المنويون الوطنيون .

المادة التاسعة - ان حرية ابداء الرأي شفاهاً او كتابة ويتنوع خاص حرية الصحافة تكون مضمونة بما لا يخل طبعاً بالمحافظة على النظام العام وضمن الحدود التي عينتها القوانين والنظم لمواطني كل من الفريقين الساميين المتعاقدين المقيمين في اراضي البلد الاخر بشرط ان يتجنب هؤلاء المواطنون اثناء اقامتهم في اراضي الفريق الاخر التصريح بآرائهم في المشاكل والقضايا ذات الصيغة

within its territories closed ■
visit by law, military order or re-
gulation.

They shall enjoy, in respect of persons, their property, rights and interests, and in respect of their commerce, industry, occupations or any other matter, in every way the same treatment and legal protection ■ the citizens of that Party or of the most favoured nation, and in so far as taxes, rates, customs, imports, fees which are substantially taxes and other similar charges are concerned.

They shall, as regards their personal status, remain subject ■ the requirements of the national, local, municipal and all regulations in force.

ARTICLE VII. — The nationals of each of the High Contracting Party shall enjoy, in the other State, the right to work and may exercise freely their profession, trade, industry or commerce subject to the laws of the State controlling, and under the same conditions as the nationals of the most favoured nation.

They may organize and become members of all associations and professional syndicates, in accordance with the laws in force.

القانون او الاوامر العسكرية
او النظم زيارتها .

ويتمتعون ، كأشخاص ، بملكيتهم
وحقوقهم ومصالحهم، ولهم في تجارتهم
وصناعاتهم وغير ذلك من الاعمال
نفس المعاملة والحماية القانونية
التي يتمتع بها مواطنو الدولة الاكثر
رعاية . ويرى هذا الحال ، فيما
يتعلق بالضرائب والرسوم والنفوس
الجمركية ورسوم الاستيراد التي
تعتبر بجملتها ضرائب او ما شاكل
ذلك من تكاليف .

وفيما يتعلق باحوالهم الشخصية
يظلون خاضعين لما تفرضه عليهم
النظم الوطنية المحلية والبلدية
المعمول بها .

المادة السابعة - يتمتع مواطنو
كل من الفريقين السامين المتعاقدين
ضمن الدولة الثانية بحق وحريسة
ممارسة المهنة ، والتجارة والصناعة
في ظل قانون تلك الدولة ، وبنفس
الشروط التي يتمتع بها مواطنو الدول
الاكثر رعاية .

ولهم الحق بتنظيم الجمعيات
عموما والانضمام الى النقابات
الصناعية بما يتمشى مع القوانين
المرعية .

not be seized, examined or searched except on the order of competent authority acting in accordance with the law.

ARTICLE V. — No national of one of the High Contracting Parties shall be detained (held prisoner) on the territory of the other Party, except by virtue of an order issued in accordance with the law for any infraction provided by **III**. Nationals arrested or detained may in accordance with the laws and regulations communicate with their consuls, and their Consuls, or accredited representatives shall have under the same conditions, permission to visit them, in keeping with the rules and regulations governing such prisons.

ARTICLE VI. — The nationals of either of the two High Contracting Parties shall be entitled to enter, travel and reside in the territories of the other so long as they satisfy and observe the conditions and regulations applicable to the entry, travelling and residence of all foreigners, provided that the foregoing shall not be construed to prevent either of the High Contracting Parties from excluding aliens of all nationalities from special areas

أو تفحص أو تفش إلا بموجب أمر صادر عن المراجع المختصة التي تعمل بموجب القانون .

المادة الخامسة — لا يوقف مواطن من مواطني أي الفريقين الساميين المتعاقدين في أراضي الفريق الثاني إلا بموجب أمر صادر وفقاً للقوانين وجزاء على مخالفة تنص عليها. وللموقوفين أو المعتقلين الحق بموجب القوانين والنظم بأن يتصلوا بقناصلهم ويؤذن لقناصلهم أو لممثليهم المعترف بهم بأن يزورهم في الشروط ذاتها مع مراعاة أنظمة السجون .

المادة السادسة — يسمح لمواطني أي الفريقين الساميين المتعاقدين بدخول أراضي الفريق الآخر والسفر والإقامة فيها ما داموا يتقيدون بالشروط والنظم المطبقة على دخول الأجانب وسفرهم وإقامتهم ، بشرط أن لا يفهم مما تقدم منع أي الفريقين الساميين المتعاقدين من إخراج جميع الأجانب أيًا كانت جنسيتهم من مناطق خاصة ضمن أراضيهم ، حرم

and submitting themselves to all local laws and regulations duly established.

In no case shall the treatment accorded by either of the two High Contracting Parties, to companies partnerships and associations the other be less favoured in respect of any matter whatever than that accorded to Private Enterprises, companies, partnerships and associations the most favoured nation.

The domicile of all the nationals of either one of the High Contracting Parties established or residing on the territory of the other Party is inviolable : none may enter therein except in case provided by the laws and according to the formalities prescribed by it.

The offices of said nationals their stores, workshops, factories and other localities, where they exercise their business on store their merchandise of other properties, may not be the object of prescription except by competent authorities, acting in accordance with the laws in force.

Their commercial books, correspondence and all general documents in their possession may

على ان تخضع بجمليتها لهذه القوانين والنظم الموضوعة .

ولن تكون بحال من الاحوال معاملة احد الفريقين الساميين المتعاقدين لشركات ومشاركات وجمعيات الفريق المتعاقد الثاني ادنى من معاملته لشاريح وشركات ومشاركات وجمعيات الامم الاكثر رعاية .

لساكن مواطني كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في اراضي الفريق السامي الثاني حرمة ، فلا يجوز لأي كان دخولها الا في الحالات التي نص عليها القانون وفقا للاصول المنصوص عليها فيه . ان مكاتب هؤلاء الافراد المواطنين المشار اليهم اعلاه ، ومخازنهم ، ومساكنهم ، ومعاملهم وسواها من المحلات التي يمارسون فيها اعمالهم او يخزنون فيها بضائعهم او غير ذلك من ممتلكاتهم لا تستملك بوضع اليد الا من قبيل المراجع المختصة وعملا بموجب القوانين المرعية الاجراء .

ان الدفاتر التجارية والمراسلات وعلى العموم كافة وثائقهم لا تصدر

other, to exercise their rights, and appear in the Courts either, as plaintiffs or defendants, subject to the laws of such other Country.

Private enterprises, Limited liability and other companies, partnerships, and associations of either party as shall have been admitted in accordance with the laws and regulations in force in the territories of the other party with regard to foreign companies shall enjoy in those territories treatment in regard to taxation no less favourable than that accorded to the Private Enterprises, limited liability and other companies, partnerships and associations of the most favoured nation.

Furthermore, each of the two High Contracting Parties undertake to place no obstacle in the way of such Private Enterprises, companies, partnerships and associations which may desire to carry on in the territories whether through the establishment of branches or otherwise, any description of business which the companies, partnerships and associations or citizens of any other foreign country are or may be, permitted to carry on which is not forbidden by the local law

ضمن أراضي الدولة الاخرى ، وان تمثل امام المحاكم مدعية او مدعى عليها وفقا لقوانين تلك الدولة .

ان المشاريع الخاصة ، والشركات المحدودة وسواها من شركات وجمعيات اي من الفريقين المتعاقدين التي سمحت بانئائها القوانين والنظم المطبقة في بلاد الفريق الاخر على شركات اجنبية ، تتنع في تلك الاراضي فيما يتعلق بالضرائب بمعاملة لا تقل عن معاملة المشاريع الخاصة والشركات المحدودة وسواها من شركات وجمعيات الامم الاكثري رعاية .

وعلاوة على ذلك ، يتعهد كل من الفريقين السامعين المتعاقدين بان لا يقيم اي عائق في سبيل تلك المشاريع الخاصة ، والشركات والمشاركات والجمعيات التي ترغب بالعمل في اراضيها بتأسيس فروع لها ضمنها او بصورة اخرى ، او تقوم باي نوع من العمل المسموح به لشركات ومشاركات وجمعيات او مواطني بلد اجنبي ولا تعظمه القوانين المحلية

c) That the examination of applications and the issue of licenses to the applicants should be carried out with the least possible delay ;

d) That the system of issuing licenses should be such as to prevent the traffic in licenses. With this object licenses issued to individuals, corporations, etc., should state the name of the holder and should not be capable of being used by any other person ;

e) That in the event of the fixing of rations, the formalities required by the importing country should not be such as to prevent an equitable allocation of the quantities of goods of which importation is authorized.

ARTICLE IV. — Private Enterprises Limited liability and other companies, partnerships and associations formed for the purpose of commerce, industry, transport or any other business and established in the territories of either party, and which maintain a central office within the territories thereof, shall, provided that they have been duly constituted in accordance with the laws in force in such territories, and provided they do not pursue any aims within its territories contrary to its laws, be entitled, in the territories of the

(ج) لزوم النظر في الطلبات واصدار الاجازات للطلابين بأسرع ما يمكن

(د) ضبط نظام اصدار الاجازات بشكل يحول دون الاتجار بها ، وتوصلا الى ذلك يجب ان يذكر في الاجازات المعطاة الى افراد او شركات الشخص . اسم حاملها وان يقتصر حق استعمالها على صاحبها فقط .

(هـ) اذا فرض التقنين فالواجب ان لا تحول المعاملات اللازمة للبلد المنورد دون تقرير مخصصات عادلة من كميات البضائع التي اجيز استيرادها

المادة الرابعة - المشاريع الخاصة
والشركات المحدودة وسواها
من الشركات والمشاركات والجمعيات
المشكلة لأغراض تجارية ، أو صناعية
أو لأجل النقل وسوى ذلك من الأعمال ، والمنشأة في أراضي تلك الدولة ، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء ولاهداف لا تتناقى مع هذه القوانين ، ان تمارس حقوقها

diately to the other Contracting Party, provided that should any such gratuitous privilege or advantage be given by either ■ the High Contracting Parties to a third foreign State, either High Contracting Party, upon making the corresponding concession to the other may claim the same privilege.

Both High Contracting Parties agree to avoid so far as possible in their trade with each other prohibitions or restrictions on the importation or exportation of any goods originating in or destined for the territory of the other High Contracting which is not applied to the like goods originating in or destined for any third country ; but in so far as such prohibitions or restrictions may be enforced they undertake as regards import and export licenses to do everything in their power to ensure :

a) That the condition to be fulfilled and the formalities ■ be observed in order to obtain such licenses should be brought immediately in the clearest and most definite form to the notice of the public ;

b) That the method of issue of the certificates of licences should be as simple and stable as possible ;

والفوائد التجارية التي يمنحها لاية امة اجنبية . وشرط ذلك ان يتمكن الفريق الذي منح الامتيازات والفوائد لدولة اجنبية ثالثة من الحصول على ما يقابلها لدى الفريق الاخر .

يتفادى الفريقان الساميان بقدر المستطاع في تبادلتهما التجاري الشامل للبضائع الصادرة من اقليم احدهما او الواردة اليه ، فرض الموانئ ■ والتحديدات التي لم تفرض على بضائع دولة ثالثة . اما اذا فرضت تلك الموانع والتحديدات فانهما يتعهدان بان يبذلا ما بوسعهما ليؤمنتا في اجازات التصدير والاستيراد ما يلي :

(ا) اعلام الجمهور بصورة فورية واضحة وضوحا تاما ، عن الشروط والمعاملات التي يجب ان تطبق لتليل هذه الاجازات .

(ب) جعل طريقة اصدار شهادات الاجازات بسيطة وثابتة بقدر المستطاع .

Saleh El-Khalil, Esquire, Consul General of Lebanon in Liberia.

Who having communicated to each other their respective full powers, found to be in due and proper order, have agreed upon the following Articles :

ARTICLE I. — There shall be constant peace and perpetual friendship between Liberia and Lebanon, and between the citizens of the two High Contracting Parties ; and between the territories of the two High Contracting Parties reciprocal freedom of commerce.

ARTICLE II. — The two High Contracting Parties engage themselves to take appropriate international and internal measures with the view to promote economic relations, and to establish conditions more favorable to social progress and human welfare.

ARTICLE III. — It being the well understood intention of both High Contracting Parties to bind themselves by this Convention to treat each other on the footing of the most favoured nations, it is understood that no gratuitous privilege or advantage whatever in matters of commerce shall be allowed to any foreign nation which shall not be extended imme-

معالي غبريال دنيس امين سر
الدولة لجمهورية ليبيريا

وبعد اطلاع كل من الفريقين على
اوراق تفويض زميله وتأكد من
صلاحيتها اتفقا على المواد التالية :

المادة الاولى — يقوم سلم دائم
وصداقة متواصلة بين لبنان وليبيا
وبين مواطني الفريقين الساميين
المتعاقدين ، وتبادل تجاري حر بين
اقليميهما .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان
الساميان المتعاقدان باتخاذ التدابير
الدولية والداخلية لتعزيز العلاقات
الاقتصادية وابتعاد احوال اكثر ملاءمة
لتقدم الاجتماعي والخير الانساني .

المادة الثالثة — لما كان غرض الفريقين
الساميين المتعاقدين ان يلتزموا بموجب
هذه الاتفاقية بان يعامل كل منهما
الاخر معاملة الامم الاكثر دعائية
فان معنى ذلك ان يمنح كل فريق
الفريق الاخر جميع الامتيازات

TRAITE

DE PAIX, D'AMITIE
ET DE COMMERCE

معاهدة

سلم وصداقة
وتجارة

- Signé à Monrovia
- le 9 Juillet 1948
- Ratification autorisée par la loi du 10 July 1949 (J.O. 1949 n° 24 — p. 311)
- Les textes sont établis en langues arabe et anglaise. Le texte anglais est le texte officiel en cas de conflit d'interprétation

- وقع عليها في مونروفيا
- في ٩ تموز ١٩٤٨
- اجيز التصديق عليها بموجب قانون ١٠ حزيران ١٩٤٩ (ج. ١٩٤٩ - عدد ٢٤ - س. ٣١١)
- وضع النصان الرسميان باللغتين العربية والانكليزية والنص الانكليزي هو المنفذ

The President of the Republic of Liberia and the President of the Republic of Lebanon, being desirous of concluding a Treaty of Peace, Friendship and Commerce for the purpose of assuring the Friendly relations between the two Countries, and of establishing and extending their mutual commercial intercourse, have for this purpose appointed Plenipotentiaries.

The President of the Republic of Liberia,

His Excellency Gabriel L. Dennis, Secretary of State of the Republic of Liberia ; and

The President of the Republic of Lebanon,

لما كان رئيسا جمهوريتي لبنان وليبيريا يرغبان بمقعد معاهدة سلم وصداقة وتجارة من اجل توثيق عرى المودة بين البلدين ، وانشاء وتوسيع التبادل التجاري بينهما ، فقد عينا لهذا الغرض مندوبين منهما مطلقى الصلاحية :

رئيس جمهورية لبنان عين

حضرة المحترم صلاح الخليل قنصل لبنان العام في ليبيريا

ورئيس جمهورية ليبيريا عين،

LIBERIA

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — LIBERIA

AVANT NOVEMBRE 1943

- 8 Juillet 1948
Monrovia

TRAITE DE PAIX
D'AMTIE ET DE
COMMERCE

٢

ليباريا

اتفاقات دولية
بين لبنان وليباريا

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٩ تموز ١٩٤٨
مونروفيا

معاهدة سلم
وصداقة وتجارة

٢

يضاف الى المادة الرابعة من المحضر
الاساسي التحفظ التالي :

شرط أن يبلغ مدير الطيران المدني
في أحد البلدين من قبل مدير الطيران
المدني في البلد الآخر عن أي تعديل في
عدد رحلات شركات البلد الآخر
اسبوعين على الأقل قبل اجراء هذا
التعديل ، على أن يسرى هذا التعديل
مدة ثلاثة اسابيع على الأقل بعد أن
يأشربه .

وضع هذا الملحق على نسختين
أصليتين بتاريخ ٢٠ كانون الاول سنة
١٩٥٠.

بيروت في ٢٠/١٢/١٩٥٠

مدير الطيران المدني اللبناني

سامي شقير

مدير الطيران المدني الاردني

وشاد البريدي

٢

لهذا الخط في الوقت الحاضر .

مقابل كل طائرة من ذات الصنف من
الجانب الآخر .

وضع هذا الملحق على نسختين
أصليتين ويعمل بالاتفاق المذكور حتى
عقد اتفاق عام للمواصلات الجوية بين
البلدين .

والبيان حرر في ٢ كانون الاول سنة
١٩٥٠ .

مدير الطيران اللبناني
سامي شقير

مدير الطيران المدني الاردني
رشاد البديري

لذلك تعتبر شركة نقلات سعد
شركة نظامية تعمل على خط
بيروت - المطارات الاردنية حنسي
اشعار اخر من مديرية الطيران المدني
اللبناني بمعدل ثلاث رحلات اسبوعية
(فتعدل الفقرة الثالثة من محضر
اجتماع اول تشريش الثاني سنة
١٩٥٠ على ان يكون للجانب الاردني
الحق بخمسة عشر رحلة اسبوعية) .
واذا زادت هذه الرحلات يصار الى
زيادة مقابلة من قبل الجانب الاردني
بنسبة طائرة دي هافيلند او كوتسيل

ملحق رقم ٢

لمحضر اجتماع اول تشريش المدني والاردني واللبناني تنظيمها
الثاني سنة ١٩٥٠ بين مديري الطيران للمواصلات الجوية بين البلدين .

تستبدل المادة السادسة من المحضر
بالنص التالي : تمنح الشركات
اللبنانية حق ارسال طائرتين (شارتر)
كل اسبوعين الى المطارات الاردنية مع
حق نقل الركاب في الاياب دون قيد
او شرط .

وكذلك تمنح الشركات الاردنية حق
ارسال (٦) طائرات (شارتر) .
كل اسبوعين الى المطارات اللبنانية في
نفس الشروط اعلاه .

في الساعة العاشرة من نهار السبت
الواقع في ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٥٠
اجتمع في مكتب مدير الطيران المدني
اللبناني كل من :

السيد رشاد البديري : مدير
الطيران المدني الاردني ، السيد سامي
شقير : مدير الطيران المدني اللبناني

وبحضور جميع ممثلي الشركات
اللبنانية والاردنية جرى الاتفاق على
ما يلي :

الدولية الطيران المدني .

٧ - وضع هذا المحضر على نسختين أصليتين ويصل بالاتفاق المذكور فيه الى أن يعقد اتفاق عام للمواصلات الجوية بين الدولتين .

وللبداية حرر في أول شهرين الثاني ١٩٥٠ .

مدير الطيران المدني اللبناني

سامي شقير

مدير الطيران المدني الاردني

رشاد البديري

البندين الاول والثاني يعود للشركات الاردنية الحق في ثلاث رحلات مقابل كل رحلة للشركات اللبنانية .

٥ - اذا زادت شركات احدى الدولتين رحلاتها المذكورة اعلاه لا تحجز الطائرات المخالفة بل يصار الى زيادة مقابلة من الطرف الثاني بنسبة ثلاث طائرات دي هافيلند او كونييل مقابل كل طائرة داكوتا .

٦ - تعطى ماذونيات السانسر بدون تحديد عدد عند الطلب شرط ان تكون موافقة لتعليمات المنظمة

ملحق

لمحضر اجتماع اول تشريسي الثاني سنة ١٩٥٠ بين مديري الطيران المدني الاردني واللبناني تنظيمًا للمواصلات الجوية بين البلدين .

على نص الملحق التالي :

سبق للحكومة اللبنانية وسمحت لشركة نقلات سمد بموجب موافقة تاريخ ٣ حزيران سنة ١٩٥٠ بالقيام برحلات منظمة على خط بيروت - المطارات الاردنية شرط ان تلقى هذه الموافقة فور مباشرة الشركتين النظاميتين الوطنيتين بالعمل على هذا الخط .

وبما أن الشركتين اللبنانيتين لم تعترضا على استئجار شركة سمد

في الساعة الثامنة والتصف من نهار السبت الواقع في الثاني من كانون الاول سنة ١٩٥٠ اجتمع في مكتب مدير الطيران المدني اللبناني :

السادة : رشاد البديري : مدير الطيران المدني الاردني ، سامي شقير ، مدير الطيران المدني اللبناني ، شفيق بدر : رئيس القسم الاداري قسي الطيران المدني اللبناني ، ادوار دباس : خير لدى مديرية الطيران المدني اللبناني وبعد المداولة جرى الاتفاق

ACCORD

DE TRANSPORTS

AERIENS

اتفاق

النقل الجوي

● Procès-verbal

● محضر اجتماع

● Signé à Beyrouth

● وقع عليه في بيروت

● le 1 Novembre 1950

● في ١ تشرين الثاني ١٩٥٠

● NR — E.

● ٢٤ - ٢٠

١ - تعطى شركة النقلات اللبنانية العامة (طائرات داكوتا ٢١ راكب) الحق برحلة اسبوعية من المطارات اللبنانية الى المطارات الاردنية .

في الساعة الثامنة والتصف من نهار الاربعاء الواقع في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٠ اجتمع في مكتب مدير الطيران المدني اللبناني :

٢ - تعطى شركة خطوط شرق الاوسط (طائرات داكوتا ٢١ راكب) الحق بثلاث رحلات اسبوعية من المطارات اللبنانية الى المطارات الاردنية .

السادة : رشاد البديري ، مدير الطيران المدني الاردني ، سامي نعيم ، مدير الطيران المدني اللبناني ، عسكر الناصر ، السكرتير الاول في المفوضية الملكية الهاشمية الاردنية ، شفيق بدو ، رئيس القسم الاداري في الطيران المدني اللبناني ، الياس يوسف الياساني ، رئيس دائرة في وزارة العدلية اللبنانية .

٣ - تعطى الشركات الاردنية الحق في اثنتي عشر رحلة اسبوعيا على ان تستعمل طائرات دي هافلند (٧ ركاب) او كونسيل (٦ ركاب) .

وبعد المناقشة والبحث في شؤون المواصلات الجوية بين المملكة الاردنية الهاشمية ولبنان وقع الاتفاق على النقاط التالية :

٤ - يمنح رحلة كل هبوط في مطار كل دولة . واذا زاد عدد رحلات الشركات اللبنانية عما ذكر في

لحساب وكالة اغانة اللاجئين سعة دخول لمدة ثلاثة اشهر تصلح لعدة سفرات ويمفون من سعة الخروج لقاء كفالة تقبلها مديرية الامن العام في كل من البلدين خلال مدة السعة . على ان تبقى تدابير مديرية الامن العام في كل من البلدين من حيث المراقبة الجارية حاليا سارية المفعول .

المادة الثامنة - يدخل هذا الاتفاق

في دور التنفيذ فور تصديقه مسبقا قبل مجلس الوزراء في كل من البلدين ويعمل به طيلة مدة عمل وكالة اغانة اللاجئين الدولية ويمكن فسحه بعد مدة شهر من تاريخ ابلاغ احدهم الاخرين ورغبته في ذلك الى الفريق الاخر .

حرر على نسختين اصليتين وفع عليهما التوقيعات المفوضان في بيروت بتاريخ السابع والعشرين من شهر حزيران عام الف وتسعمائة وخمسين ويجري تبادل وثائق الابرار في عمان.

بنصبيها من التخفيض المتفق عليه .

كذلك تعطى مؤن اللاجئين الاولى في الشاحن بواسطة السكة الحديدية

المادة الخامسة - في الحالات التي

يسمح فيها للسبارات الاردنية والبنانية بدخول الاراضي اللبنانية لنقل مؤن اللاجئين يحظر عليها عملا بالانظمة المرعية تعاطي النقل لغير حساب اللاجئين .

المادة السادسة - تعفى السيارات

البنانية والاردنية العاملة لحساب وكالة اغانة اللاجئين الدولية شريطة المعاملة بالمثل من قسيمة الاستيراد الموقتة وتمنح بيان استيراد موقت لمدة ستة اشهر قابلية التجديد ، يؤشر عليه لدى كل دخول وخروج ويعتبر كدفتر مرور ، وتكون الكفالة فيه من قبل وكالة اغانة اللاجئين .

المادة السابعة - يمنح سائقو

السيارات اللبنانية والاردنية العاملون

٣٠٪ ثلاثين في المائة من مجموع
الحمولة للسيارات اللبنانية .

٤٠٪ أربعين في المائة من مجموع
الحمولة للسيارات الأردنية

٣٠٪ ثلاثين في المائة من مجموع
الحمولة للسيارات السورية

تراعى هذه النسب وتراقب من
قبل وكالة لأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل
اللاجئين .

ويحق لكل من الجهات الرسمية
المختصة مراقبة صحة التقيد بهذه
النسب .

المادة الرابعة - بناء على رغبة
الفريقين المتعاقدين بالمساهمة في
تخفيض اجور نقل مؤن اللاجئين
بالخطوط الحديدية فقد اتفقا على
تخفيض اجور النقل بالخطوط
الحديدية ١٠ ويكون هذا التخفيض
على أساس ان اجرة نقل الطن
الواحد بككة الحديد من بيروت الى
عمان تساوي اجرة نقل الطن الواحد
بالسيارات بين هذين البلدين بالقدر
الذي تدفقه وكالة اغاثة اللاجئين
الدولية اي ما يعادل ٣٩ تسعة
وثلاثين ليرة لبنانية للطن الواحد
تقريبا .

ولامكان تحقيق هذا الفرض
يشترط مساهمة الحكومة السورية

١٩٢٣ تمنح حكومة الجمهورية
اللبنانية بنقل مؤن اللاجئين للأردن
عبر الاراضي اللبنانية بالسيارات
باستثناء السكر والتمغ ومشتقاته .
ويقصد بالمؤن المواد الغذائية والصحية
والطبية والكساء المخصصة فعلا
لللاجئين دون سواهم .

المادة الثانية - خلافا للانظمة
الجمركية المعمدة في لبنان تمنح
حكومة الجمهورية اللبنانية للسيارات
الأردنية والسورية العاملة لحساب
وكالة اغاثة اللاجئين الدولية بان
تساهم ضمن النسب المحددة في المادة
الثالثة من هذا الاتفاق بنقل المؤن
المعدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن
على ان تحمل السيارات المذكورة
اشارة وكالة اغاثة اللاجئين الدولية
(UNRWA) ويعطى علم بارقامها
الى مصلحة الجمارك اللبنانية .

وتحقيقا لهذا الفرض ، وشريطة
المعاملة بالمثل، يمكن للسيارات الأردنية
والسورية اجتياز الحدود اللبنانية
السورية بقصد عبر الاراضي اللبنانية
وهي فارغة .

المادة الثالثة - تساهم السيارات
اللبنانية والأردنية والسورية بتقل
مؤن اللاجئين شهريا في حدود النسب
التالية :

ACCORD DE TRANSPORT DE MARCHANDISES

اتفاق نقل بضائع

- Transport de marchandises pour les Réfugiés
- Signé à Beyrouth
- Le 27 Juin 1950
- Ratifié par le D. 2554/K du 26 Juillet 1950. (J.O. 1950 — n° 30 — p. 496)
- Date d'entrée en vigueur : le 30-7-1950
- Le texte officiel est établi en langue arabe.

- نقل البضائع الممنوعة للأجانب
- وقع عليه في بيروت
- في ٢٧ حزيران ١٩٥٠
- صدق عليه بموجب المرسوم ١٩٥٠/٥ تاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٠ (ج ١٩٥٠ - عدد ٣٠ - ص ١٩٦)
- تاريخ مباشرة التنفيذ : ٢٠ - ٧ - ١٩٥٠
- وضع النص الرسمي المعتمد باللغة العربية

معالي فيليب بك تقلا، وزير الخارجية
والمغتربين .

عن حكومة المملكة الأردنية
الهاشمية : معالي سعيد بك علاء
الدين ، وزير التجارة والجمارك .

الذين بعد ان تبادلوا وثائق
التفويض التي وجدت مستوفية
الشروط ، اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى : - خلافا لاحكام
المادة الاولى من الاتفاق الجمركي
المعقود بين البلدين بتاريخ ١٠ - ٥ -

ان حكومة الجمهورية اللبنانية
وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

رغبة منهما في تنظيم نقل المؤن
الواردة للأجانب في اراضي المملكة
الاردنية الهاشمية وتسهيل وصولها
باسرع الطرق الممكنة واقلها نفقة .

قد اعتزما عقد اتفاق لهذا الشأن
وعيننا لهذه الغاية مندوبين مطلقين
الصلاحيه :

من حكومة الجمهورية اللبنانية :

2 — ECHANGE DES ACTES JUDICIAIRES

٢ - مبادلة الوثائق القضائية

Entre Son Excellence le Président du Conseil, représentant le gouvernement de Transjordanie, et

Son Excellence le Haut Commissaire de ■ République Française en Syrie et au Liban,

Agissant en vertu des pouvoirs qui leur sont respectivement conférés,

A été conclue la convention provisoire suivante :

ARTICLE PREMIER. — Les services judiciaires de la Transjordanie, de Syrie et du Liban pourront faire directement entre eux la transmission ■ l'échange des actes judiciaires et autres documents légaux relatifs à l'Administration de ■ justice civile et pénale.

ARTICLE 2. — Les actes judiciaires visés dans la présente convention sont :

En matière civile, les actes tels que assignations, significations, commissions rogatoires.

En matière pénale, les citations à témoins, significations de jugements et arrêts, commissions rogatoires.

Cette énumération n'est pas limitative.

Sont, par contre, formellement réservées et ne pourront être

délivrés par cette voie, les actes comportant, ■ un titre quelconque, prise de corps, arrestation ou comparution forcée, tels que mandats d'arrêts ou de dépôt, mandat d'amener, de comparution, ordonnance de prise de corps.

Si un témoin convoqué par la voie sus-indiquée paraît devoir être inculpé, il pourra en être informé, mais devra être laissé libre de regagner ■ frontière et la procédure d'extradition devra être le cas échéant, ultérieurement employée.

ARTICLE 3. — Les transmissions prévues par ■ présente convention devront se faire entre les Etats de Syrie et du Liban et celui de la Transjordanie par l'intermédiaire des Ministres ou Directeurs de la Justice, les Tribunaux n'étant pas admis à communiquer directement entre eux.

ARTICLE 4. — La présente convention est conclue pour une durée de douze mois, renouvelable par tacite reconduction.

Elle entrera en vigueur à la date de sa signature par les deux parties contractantes.

Amman, le 15 février 1928

Bejrout, le 31 décembre 1927

H, PONSOT

ACCORDS

JUDICIAIRES

اتفاقات

قضائية

- Vu l'usage courant de ces documents, nous les publions dans le présent recueil, bien qu'ils soient antérieurs à Novembre 1943.

- نشر هذه الوثائق لأهميتها في
المعاملات القضائية وفقاً عن أنها
من الاتفاقات المعقودة قبل
تشرين الثاني ١٩٤٣

1 EXTRADITION
DES DELINQUANTS

١ - تسليم المجرمين

*Le Maréchal Lord Plumer, Haut-Commissaire de S.M. Britannique
pour la Transjordanie
à S.E. M. Henri Ponsot, Haut Commissaire de la République Française
pour la Syrie et le Liban*

(Traduction)

Excellence,

J'ai l'honneur de vous transmettre pour information la copie ci-jointe de la traduction d'une loi d'Extradition prise par le gouvernement Transjordanien et qui ne substituera à la manière de procéder prévue dans la note verbale qui a été jusqu'à présent en vigueur entre la Syrie et le Liban, et la Palestine.

Vous remarquerez que le traité d'extradition, entre le gouverne-

ment de Sa Majesté et la France, a été par proclamation, appliqué à la Transjordanie. De plus, comme la section III de la loi stipule que pour l'application de cette loi, toute colonie, dépendance, territoire mandaté et tout navire d'un état étranger seront considérés comme faisant partie de cet état, la loi sera également appliquée à la Syrie pour laquelle la France détient un mandat.

PLUMER

- 21 Janvier 1933
ACCORD POSTAL
(Avenant à l'accord du
8-12 Mars 1927)

— arrêté 78/LP du 29 Mai 1933
portant publication de cet
avenant
(BO. 1933 — p. 132)

- Novembre 1942
ACCORD POSTAL
(Echange direct de
mandats-poste)

— arrêté 547/FC du 11 Novem-
bre 1942
publiant et mettant en
exécution cet accord.
(BO 1942)

- ٢١ كانون الثاني ١٩٣٣

اتفاق بريدي
(ملحق لاتفاق
٨ - ١٢ - آذار ١٩٢٧)

— قرار ٧٨/لر تاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٣

نشر هذا الملحق
(ن.م - ١٩٣٣ - من ١٥٢)

- تشرين الثاني ١٩٤٢

اتفاق بريدي
(مبادلة المندات البريدية)

— قرار ٥٤٧/فم تاريخ
١١ تشرين الاول ١٩٤٢
نشر هذا الاتفاق ووضع موضع
التنفيذ
(ن.م ١٩٤٢)

APRES NOVEMBRE 1943

- 27 Juin 1950 — Beyrouth
**ACCORD DE
TRANSPORT
DES MARCHANDISES
POUR LES REFUGIES**

- 1 Novembre 1950 —
Beyrouth
**ACCORD
DE TRANSPORT
AERIEN**
(Procès-verbal)

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٧ حزيران ١٩٥٠ - بيروت
اتفاق نقل البضائع المدة
للاجئين

- ١ تشرين الثاني ١٩٥٠

اتفاق النقل الجوي
(محضر اجتماع)

- 4 Octobre — 21 Décembre 1927
ACCORD JUDICIAIRE
 — Lettre concernant l'extradition des délinquants.
 — Convention pour l'échange des actes judiciaires.
 (AD — p. 139 et 141)
- 29 Décembre 1929
CONVENTION DE BON VOISINAGE
 (Règlement des litiges entre nomades)
 (AD — p. 133)
- 20 Août — 5 Septembre 1932
ACCORD SUR LES VISAS DE PASSEPORTS
 (AD. — p. 186)
- Décembre 1932
ACCORD DE TRANSPORTS DE TROUPES
 — arrêté 173/LB du 5 Décembre 1932 portant publication de cet accord
 (B.O. 1932 — p. 300)
- 15 Décembre 1932
ACCORD SANITAIRE
 (Transport des corps)
 (AD — p. 151)
- ١٤ تشرين الأول — ٢٢ كانون الأول ١٩٢٧
اتفاق قضائي
 — رسالة متعلقة بتسليم المجرمين
 — اتفاق مبادلة الوثائق القضائية
 (١٢٩ - ١٣٠ من ١٢٩ و ١٣٠)
- ٢٩ كانون الأول ١٩٢٩
اتفاق حسن جوار حل الخلافات بين البدو
 (١٣٢ - ١٣٣ من ١٣٢)
- ٢٠ آب - ٥ أيلول ١٩٣٢
اتفاق بشأن التاشيرات على جوازات السفر
 (١٣٩ - ١٤٠ من ١٣٩)
- كانون الأول ١٩٣٢
اتفاق نقل الجيوش
 — قرار ١٧٣/لر تاريخ ٦ كانون الأول ١٩٣٢
 نشر هذا الاتفاق
 (١٩٣٢ - ٣٠٠ من ٣٠٠)
- ١٥ كانون الأول ١٩٣٢
اتفاق صحي
 (نقل الجثث)
 (١٥١ - ١٥٢ من ١٥١)

JORDANIE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN — JORDANIE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 10 Mai 1923
ACCORD DOUANIER
(AD — p. 143)

- 27 Février 1924
ADDENDUM A
L'ACCORD DOUANIER
10-5-23
(AD — p. 146)

- 21 Janvier 1925
ADDENDUM A
L'ACCORD DOUANIER
10-5-23
(AD — p. 148)

- 8-12 Mars 1927
ACCORD POSTAL
(Echange de colis postaux)

- Approuvé sous le N° 405/A.
à Beyrouth
le 25 Avril 1927

- 20 Mars 1927
ACCORD SANITAIRE
(Peste bovine)
(AD — p. 117)

المملكة الاردنية الهاشمية

اتفاقيات دولية
بين لبنان
والملكة الاردنية الهاشمية

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١٠ ايار ١٩٢٣
اتفاق جمركي
(١-٥ - ص ١١٢)

- ٢٧ شباط ١٩٢٤
ملحق للاتفاق الجمركي تاريخ
١٩٢٢ - ٥ - ١٠
(١-٥ - ص ١١٦)

- ٢١ كانون الاول ١٩٢٥
ملحق للاتفاق الجمركي تاريخ
١٩٢٢ - ٥ - ١٠
(١-٥ - ص ١٢٨)

- ١٢ آذار ١٩٢٧
اتفاق بريدي
(مبادلة الطرود البريدية)

- مصادق عليه تحت رقم ١/٤٠٥ في
بيروت بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٧

- ٢٠ آذار ١٩٢٧
اتفاق صحي
(بشأن طاعون الموالشي)
(١-٥ - ص ١١٧)



JAPON

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — JAPON

AVANT NOVEMBRE 1943

● 29 Juillet 1936

ACCORD
COMMERCIAL.

- arrêté 167/LR du 19 Août 1936, portant application de cet accord
(B.O. — 1936 p. 345)

● 23 Avril 1937

ADDITIF A L'ACCORD
COMMERCIAL.

- arrêté 74/LR du 18 Mai 1937, portant application de l'additif.
(B.O. — 1937 p. 128)

- arrêté 158/LR du 27 Juillet 1939 portant application provisoire de l'arrangement commerce avec le Japon.

اليابان

اتفاقات دولية

بين لبنان واليابان

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

● ٢٩ تموز ١٩٣٦
الاتفاق التجاري

- قرار ١٦٧ تاريخ ١٩ آب ١٩٣٦
وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ
(م.و. — ١٩٣٦ — ص ٢٤٥)

● ٢٣ نيسان ١٩٣٧
ملحق للاتفاق التجاري

- قرار ٧٤/٧٤ تاريخ ١٨ أيار ١٩٣٧
وضع هذا الملحق موضع التنفيذ
(م.و. — ١٩٣٧ — ص ١١٨)

- قرار ١٥٨/١٥٨ تاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٩
وضع الاتفاق التجاري مع اليابان
موضع التنفيذ المؤقت



<u>البضائع</u>	<u>القيمة بالفرنك</u>
مصنوعات كيميائية وصيدانية وعقاقير طبية	١٠٠ ...
ورق وكرتون	٧٥ ...
ارمونيكا	١٠ ...
زراير	١٠ ...
برانيط من جوخ وقش ومشتقاتها	٢٠ ...
مصنوعات حساسة للتصوير الشمسي والبنما	١٥ ...
مصنوعات يدوية	١٥ ...
بضائع مختلفة	٢٠ ...
المجموع	٢ ٢٥٠ ...

٢

اللائحة ب

التصدير الإيطالي الى لبنان

القيمة بالدولار

البضائع

١٠ . . .	جبين
٣٥ . . .	اغراس للحدائق وبلدور زهر و اغراس اشجار مشمرة ومزهرة
٧٥ . . .	بلدور للزراع
١٥٠ . . .	ارز
٢٠ . . .	حلويات
٢٠ . . .	ماكولات محفوظة
٣٠ . . .	نبيذ مختلف الانواع ومشروبات وروحية
٢٠٠ . . .	منسوجات قطنية
٢٣٠ . . .	خيوط ومنسوجات صوفية
٧٥ . . .	ملابس جاهزة
٢٧٠ . . .	خيوط ومنسوجات من الحرير الصناعي
٢٠ . . .	مصنوعات حديدية (قاطل وحديد الترابية المسلحة الخ.)
١٥٠ . . .	آلات زراعية
٧٥ . . .	آلات صناعية وادوات منزلية
٧٥ . . .	مواد وآلات كهربائية
١٠ . . .	آلات للتصوير الشمسي
١٠ . . .	قطع لاجهزة الراديو
١٥٠ . . .	سيارات وجرارات (تراكتورات)
٧٥ . . .	رخام ومرمر
٢٥ . . .	ترابية
٥٠ . . .	قيشاني وصيني
٢٠ . . .	زجاج
٤٠ . . .	خشب ومشتقاته
٤٠ . . .	اثاث ومصنوعات خشبية

اللاحيحة ١

التصدير اللبناني الى إيطاليا

البضائع	القيمة بالدولار
بيض	١٠٠ . . .
شعير ومشتقاته	٢٢٠ . . .
الخضار المجفف : حمص - عدس - فول - فاصوليا	٨٥ . . .
باقية	٤٥ . . .
بطاطا	٧٥ . . .
توم وبصل	٤٥ . . .
موز	٥٠٠ طن
فاكهة مجففة (زبيب سلطاني الخ .)	٣٠ . . .
بدور زيتية	٤٠ . . .
جفت الزيتون والبدور الزيتية	٧٥ . . .
زيت زيتون	٥٠٠٠ طن
صوف	٨٠٠ طن
عظام	٤٥ . . .
جلود طبيعية	٢٠٠ . . .
معنونات فنية	٧٥ . . .
بضائع مختلفة	٢٠ . . .
الجموع	٢ ٢٥٠ . . . دولار

x ان السعر المعين من قبيل التقدير فقط.

وسيقوم بتنظيم المقايضة من
الجانب الإيطالي المعهد الوطني للتجارة
الخارجية . وهو الذي سيسوزع
الكميات على ذوي الشأن في إيطاليا
ويؤمن الاتصال بالهيئة التي سيمهد
إليها بالتنظيم والاتصال من الجانب
الليثاني واني ارجو اليكم ان تطلعوني
على اسم هذه الهيئة .

وفي حالة قبول حكومتكم ، يكون
لهذا الكتاب والجواب الذي تتكرمون
سعادتكم بارساله الي قوة الاتفاق بين
بلدينا .

واني اذ احبطكم علما بان الهيئة
التي سيمهد بها الجانب الليثاني
لتوزيع الكميات بين اصحاب العلاقة
ولتأمين الاتصالات بالمعهد الوطني
للتجارة الخارجية هي وزارة الاقتصاد
الوطني . اشرف بان اؤكد لمعاليكم
موافقة حكومتي على ما سبق وارجو
ان تقبلوا معاليكم اسمي ايملائي
واحترامي .

اميل خوري

روما في ٢٧ ايار سنة ١٩٥٠

الى معالي
الكونت كارلو سفورزا
وزير الخارجية
روما

سيدي الوزير

لقد تشرفت وتسلمت الكتاب
الذي تفضلتم معاليكم ووجهتموه الي
بتاريخ هذا اليوم والذي نص على
ما يلي :

« اشرف بافادتكم ان الحكومة
الإيطالية ، تمسها مع رغبتها في فهم
حاجات الزراعة الليثانية وفي توسيع
مدى التبادل مع لبنان ، فسررت
تحقيق مقايضة عامة ترمي الي تبادل
منتجات ومصنوعات مينة انواعها
وكمياتها في اللانحين ا و ب المودعة
ربطاً ومحددة اسماها جميعا ببلغ
مليونين ومائتين وخمسين ألف
دولار اميركي من كلا الجانبين وذلك
في ظرف سنة .

ومن المتفق عليه ان يكون الدولار
الاميركي عملة الحساب بين الفريقين

ACCORD COMMERCIAL

اتفاق التبادل التجاري

- Signé à Rome
- ■ 37 Mai 1950.
- Ratification autorisée par
D. 2449/K du 20 Juillet
1950.
(J.O. 1950 — n° 30 — p 400)
- Publié au J.O. 1950 — n° 30
— p. 491.

- وقع عليه في روما
- في ٢٧ أيار ١٩٥٠
- صدق بموجب المرسوم
رقم ٢٤٤٩ تاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٠
- (جـ - ١٩٥٠ - عدد ٣٠ ص ٤٩٠)
- نشر هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية
(١٩٥٠ - عدد ٣٠ - ص ٤٩١)

الاميركي عملة الحساب بين الفريقين
وسيقوم بتنظيم المقايضة مسن
الجانب الايطالي المهمل الوطني للتجارة
الخارجية . وهو الذي سيوزع
الكميات على ذوي الشأن في ايطاليا
ويؤمن الاتصال بالهيئة التي سيمهد
اليها بالتنظيم والاتصال من الجانب
البناني .

واني ارجو ان تظلموني على اسم
هذه الهيئة .

وفي حال قبول حكومتكم ، يكون
لهذا الكتاب وللجواب الذي تنكرون
سماعتكم بارساله الى قوة الاتفاق
بين بلدينا .

وتفضلوا يا سعادة الوزير بتقبل
اجلائي واحترامي .

سفونذا

روما في ٢٧ أيار سنة ١٩٥٠

الى سعادة اميل خوري
الندوب فوق العادة والوزير المفوض
للجمهورية اللبنانية

سيدي الوزير

اشرف بافادتكم ان الحكومة
الايطالية ، تمسحيا مع رغبتها في تفهم
حاجات الزراعة اللبنانية وفي توسيع
مدى التبادل مع لبنان ، قررت تحقيق
مقايضة عامة ترمي الى تبادل منتجات
ومصنوعات مبينة انواعها وكمياتها
في اللاحتين ا و ب المودعة ربطا
ومحددة اسعارها جميعا بمبلغ
مليونين ومائتين وخمسين الف دولار
اميركي من كلا الجانبين وذلك في ظرف
سنة .

ومن المتفق عليه ان يكون الدولار

ARTICLE 30. — Le Présent Traité sera ratifié et les ratifications seront échangées à Rome aussitôt que possible.

Il entrera en vigueur trente jours après l'échange des ratifications et aura une durée de cinq ans. Ce délai passé, il pourra être dénoncé en tout temps, la dénonciation prenant effet six mois à

compter du jour de sa notification.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires ont signé le présent Traité et l'ont revêtu de leur sceau.

Fait à Beyrouth, en double exemplaire, le 11 Février 1949.

A. ALESSANDRINI
H. FRANGIE

7

a) à l'application des lois spéciales pour la marine marchande nationale, en ce qui concerne les encouragements, soit à l'industrie des constructions navales, soit à la navigation au moyen de primes ou d'autres facilités spéciales ;

b) aux privilèges concédés aux sociétés pour le sport nautique ;

c) l'usage du service maritime des ports, des rades et des plages, y compris le pilotage, le remorquage, le sauvetage et l'assistance maritime ;

d) à l'émigration et au transport des émigrants, étant entendu que, à ce sujet, un accord pourra être conclu, le cas échéant, entre les Hautes Parties Contractantes ;

e) le cabotage, qui est réservé aux navires nationaux ;

f) à la pêche dans les eaux territoriales des deux Etats.

ARTICLE 28. — Les Hautes Parties Contractantes s'engagent à ouvrir, aussitôt que possible, des négociations en vue de conclure un ou plusieurs accords spéciaux pour assurer, dans la plus large mesure possible, aux travailleurs de chacun des deux Pays sur le territoire de l'autre et à leurs ayant-droit, l'égalité de traitement avec les nationaux en tout ce qui touche l'application

des lois concernant la protection du travail, l'assistance médicale hospitalière et les assurances sociales contre les différents risques.

ARTICLE 29. — S'il s'élève entre les Hautes Parties Contractantes un différend sur l'interprétation ou l'application du présent Traité et si l'une des Hautes Parties Contractantes demande que le litige soit soumis à la décision d'un tribunal arbitral, l'autre Partie devra y consentir, même quant à la question préjudicielle de savoir si la contestation est de nature à être déférée au tribunal arbitral.

Le tribunal arbitral sera constitué pour chaque contestation de manière que chacune des Hautes Parties Contractantes ait à nommer en qualité d'arbitre un de ses ressortissants, et que les deux Parties choisissent pour troisième arbitre un ressortissant d'un autre Etat ami.

Les Hautes Parties Contractantes se réservent de s'accorder à l'avance et pour une période de temps déterminée, sur la personne qui remplirait, en cas de litige, les fonctions de troisième arbitre.

La décision des arbitres sera définitive et aura force obligatoire.

S'il arrivait qu'un navire de l'une des Hautes Parties Contractantes fit naufrage, échouât ou souffrît quelque avarie sur les côtes de l'autre Partie, celle-ci lui donnera toute assistance et protection comme aux navires de sa propre nation, lui permettant en cas de besoin de déposer à terre ses marchandises ou même de les transborder sur d'autres navires, sans exiger aucun droit ni impôt, ni contribution quelconque, à moins que lesdites marchandises ne soient livrées à la consommation intérieure.

Le navire naufragé ou échoué et toutes ses parties ou débris, ses provisions et gréments, et tous les effets et marchandises qui auront été sauvés, y compris ceux qui auraient été jetés à la mer, ou le produit de leur vente, s'ils sont vendus, de même que tous les papiers trouvés à bord d'un tel navire, seront remis au propriétaire ou à ses délégués, sur leur réclamation.

A défaut de propriétaire ou d'agent sur les lieux, cette remise sera faite entre les mains du Consul-Général, Consul, Vice-Consul ou Agent Consulaire italien ou libanais dans le ressort duquel le naufrage ou l'échouement aura eu lieu.

Lesdits consuls, propriétaires ou agents ne paieront que les

frais occasionnés par le sauvetage et par la conservation des objets sauvés.

ARTICLE 26. — La nationalité des navires sera constatée selon les lois de la Partie à laquelle appartient le navire, au moyen des titres patentés se trouvant à bord, délivrés par les autorités compétentes.

Sauf cas de vente judiciaire, les navires de l'une des Parties Contractantes ne pourront être nationalisés dans l'autre sans une déclaration de retrait de pavillon délivrée par l'autorité de l'Etat dont ils relèvent.

Jusqu'à la conclusion d'un accord spécial pour la reconnaissance respective des certificats de jaugeage, les navires de chacune des Parties Contractantes, mesurés selon les règles du système Moorsom, ne seront pas assujettis dans les ports de l'autre Partie, pour le paiement des droits de navigation, à aucune nouvelle opération de jaugeage, la capacité nette de registre inscrite sur les papiers de bord étant considérée comme équivalente à la capacité nette de registre des navires nationaux.

ARTICLE 27. — Le traitement des navires nationaux ou de ceux de la nation la plus favorisée ne s'étend pas :

leur chargement destiné à l'étranger, sans payer d'autres droits que ceux auxquels sont ou seront soumis, en pareils cas, les navires nationaux.

En outre, les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes effectuant le commerce entre des ports hors du territoire de l'autre, pourront transporter, entre deux ports des territoires de cette dernière Partie, les passagers munis de billets directs ou les marchandises accompagnées de connaissements directs, s'il résulte de ces documents que lesdits passagers et marchandises proviennent de localités ou sont destinés à des localités situées en dehors des territoires susdits ; et, pour autant qu'ils seront engagés dans les transports visés ci-dessus, lesdits navires et leurs passagers et marchandises jouiront de tous les privilèges prévus par le présent Traité.

ARTICLE 24. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes seront libres de faire usage, dans le territoire de l'autre, sous les mêmes conditions et en payant les mêmes taxes que les nationaux, des chaussées et autres routes, des canaux, écluses, bacs, ponts et ponts-tournants, des ports et endroits de débarquement, des signaux et feux à désigner les eaux

navigables, du pilotage, des grues et ponts publics, magasins et établissements pour le sauvetage et l'emmagasinage de la cargaison, des navires et autres objets, en tant que ces établissements ou ouvrages sont destinés à l'usage du public, qu'ils soient administrés par l'Etat ou par les particuliers.

Sauf les règlements spéciaux sur les phares et fanaux et sur le pilotage, il ne sera perçu aucune taxe s'il n'a pas été fait réellement usage de ces établissements et ouvrages.

ARTICLE 25. — Tout navire de l'une des Hautes Parties Contractantes qui serait forcé par la tempête ou par un accident quelconque de se réfugier dans un port de l'autre Partie, aura la liberté de s'y radouber, de s'y pourvoir de tous les objets qui lui seront nécessaires et de se remettre en mer, sans payer d'autres droits que ceux qui seraient payés en pareil cas par un bâtiment national.

Si cependant le capitaine d'un navire marchand se trouvait dans la nécessité de se défaire d'une partie de ses marchandises pour subvenir à ses dépenses, il sera tenu de se conformer aux ordonnances et aux tarifs de l'endroit où il aura abordé.

droits et taxes, quelle qu'en soit la nature ou dénomination, perçus au profit de l'Etat, des communes, corporations, fonctionnaires publics ou établissements quelconques, que par rapport au placement de ces navires, leur chargement et déchargement dans les ports, rades, baies, bassins et docks et généralement pour toutes formalités et dispositions quelconques, auxquelles peuvent être soumis les navires, leurs équipages et leurs organisations.

ARTICLE 22. — Seront complètement et réciproquement affranchis des droits de tonnage et d'expédition :

a) les navires qui, entrés sur lest de quelque lieu que ce soit, en repartiront sur lest ;

b) les navires qui, en passant d'un port de l'un des deux Etats dans un ou plusieurs ports du même Etat, soit pour y déposer tout ou partie de leur cargaison, soit pour y composer leur chargement, justifieront avoir déjà acquitté ces droits ;

c) les navires qui, entrés avec chargement dans un port, soit volontairement, soit en relâche forcée, en sortiront sans avoir fait des opérations d'ordre commercial. Les droits et taxes sanitaires seront acquittés dans tous les cas.

Ne seront pas considérés, en cas de relâche forcée, comme opérations d'ordre commercial, le débarquement, le rechargement des marchandises pour la réparation du navire, le transbordement sur un autre navire en cas d'innavigabilité du premier, les dépenses nécessaires au ravitaillement de l'équipage et la vente des marchandises avariées lorsque l'administration des douanes en aura donné l'autorisation.

ARTICLE 23. — Les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes entrant dans un des ports de l'autre Partie pour y décharger une partie de leur cargaison provenant de l'étranger pourront, en se conformant aux lois et règlements du pays, conserver à leur bord la partie de leur cargaison qui serait destinée à un autre port, soit du même pays, soit d'un autre et la réexporter, sans être atteints à payer pour cette dernière partie de leur cargaison, aucun droit de douane sauf ceux de surveillance qui, d'ailleurs, ne pourront être perçus qu'aux taux fixés pour la navigation nationale.

De même les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront passer d'un port de l'un des deux Etats dans un ou plusieurs ports du même Etat, pour y composer ou compléter

posées, rechargées et réemballées.

Il est entendu que les marchandises de provenance quelconque, qui transitent par les territoires d'une des Hautes Parties Contractantes ou qui y sont déposées dans des ports francs ou des entrepôts, ne seront pas soumises, à leur entrée dans les territoires de l'autre, à des droits de douane ou à des taxes autres ou plus élevées que ceux qui seraient perçus, si les marchandises étaient importées directement du pays d'origine. Cette disposition s'appliquera aussi bien aux marchandises en transit direct qu'à celles qui transitent après avoir été transbordées ou réemballées dans un entrepôt.

Si une des Hautes Parties Contractantes accorde des avantages plus étendus que ceux prévus par le présent Traité à un pays n'ayant pas d'accès direct à la mer, tels avantages pourront être limités au pays indiqué.

ARTICLE 20. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront, sur le territoire de l'autre Partie, de la même protection que les nationaux pour tout ce qui concerne la propriété des marques de fabrique ou de commerce ainsi que des dessins ou modèles industriels ou de fabrique de toute espèce.

Les Hautes Parties Contractantes sont d'accord pour donner pleine et entière application, dans leurs relations réciproques, aux stipulations de la Convention d'Union de Paris du 29 mars 1883 pour la protection de la propriété industrielle, révisée à Bruxelles le 4 décembre 1900, à Washington, le 11 juin 1911, à La Haye, le 6 novembre 1925 et à Londres le 2 juin 1934.

Le droit exclusif d'exploiter une marque de fabrique ou de commerce, un brevet d'invention, un modèle d'utilité, un dessin ou modèle industriel ou une œuvre scientifique, littéraire ou artistique, ne pourra avoir, au profit des Italiens sur le territoire libanais, ou des Libanais sur le territoire italien une durée plus longue que celle fixée par la loi à l'égard des nationaux.

Si l'un des droits ci-dessus mentionnés est tombé dans le domaine public au pays d'origine, il ne pourra être l'objet d'une jouissance exclusive dans l'autre pays.

ARTICLE 21. — Les navires de chacune des Hautes Parties Contractantes seront traités dans les ports de l'autre, soit à l'entrée, soit pendant leur séjour, soit à la sortie, sur le même pied que les navires nationaux ou les navires de la nation la plus favorisée, et cela tant par rapport aux

le nonobstant la production du certificat d'analyse.

La procédure établie par chaque Partie pour assurer, dans les conditions ci-dessus énoncées, le prélèvement des échantillons ainsi que les modèles des certificats seront notifiés à l'autre Partie et agréés par elle.

La liste des laboratoires officiels chargés dans chaque pays de délivrer les certificats d'analyse sera notifiée, par chacun des deux gouvernements à l'autre, dans le plus bref délai à dater de la mise en vigueur du présent Traité.

ARTICLE III. — Aucun droit intérieur perçu pour le compte de l'Etat, des autorités locales ou de corporations, grevant actuellement ou à l'avenir la production, la fabrication ou la consommation d'un produit quelconque dans le territoire d'une des Hautes Parties Contractantes, ne sera, pour un motif quelconque, plus élevé ou plus onéreux pour les produits originaires en provenance du territoire de l'autre, que pour les produits similaires nationaux.

ARTICLE 19. — Les Hautes Parties Contractantes se concèdent réciproquement la liberté de transit à travers leurs territoires par voie ferrée et par voie

d'eau, par route et par air, pour les marchandises de quelque origine que ce soit, compris celles d'origine de l'un des Etats contractants, les personnes de la nationalité de l'autre Partie, ainsi que leurs bagages, les navires, bateaux, voitures, wagons, avions et autres instruments de transport dont le trajet par lesdits territoires, accompli avec ou sans transbordement, avec ou sans mise en entrepôt, avec ou sans rupture de charge, avec ou sans changement de mode de transport, n'est que la ratification d'un trajet total, commencé ou devant être terminé en dehors des frontières de l'Etat à travers le territoire duquel le transit s'effectue.

En ce qui concerne la circulation des wagons de chemin de fer, les Hautes Parties Contractantes conviennent de leur appliquer, dans leurs territoires respectifs, les dispositions du Règlement pour l'usage réciproque des wagons de chemin de fer en service international révisé à Copenhague le 4 septembre 1947.

Les marchandises de toute nature, venant de l'une des Hautes Parties Contractantes, ou y allant, seront réciproquement affranchies dans le territoire de l'autre, de tout droit de transit, soit qu'elles transitent directement, soit que, pendant le transit, elles doivent être déchargées, dé-

En outre, dans le cas où l'une des Hautes Parties Contractantes établirait de nouvelles prohibitions ou restrictions soit à l'entrée, soit à la sortie, l'octroi de dérogations ou la fixation de contingents seront examinés, sur demande de l'autre Partie Contractante de façon à n'affecter que le moins possible les relations commerciales entre les deux pays.

Néanmoins, l'importation d'échantillons sera toujours consentie.

Les Hautes Parties Contractantes s'engagent aussi à ne pas entraver l'importation des petites quantités d'un produit nécessaire pour obtenir ou conserver des brevets, marque de fabrique, droits d'auteur et droits similaires.

ARTICLE 16. — Chacune des Hautes Parties Contractantes pourra exiger, pour établir l'origine des produits importés, la présentation de certificats constatant que l'article importé est de production ou de fabrication nationale, ou qu'il doit être considéré comme tel étant donné la transformation qu'il a subie sur le territoire de l'autre Partie.

Les certificats d'origine seront délivrés soit par les chambres de commerce et d'industrie dont relève l'expéditeur, soit par tout autre organe ou groupement que le pays destinataire aura agréé, soit

par le bureau de douane d'expédition à l'intérieur ou à la frontière.

Dans le cas où lesdits certificats ne seraient pas délivrés par une autorité gouvernementale autorisée à cet effet, le Gouvernement du Pays importateur pourra exiger qu'ils soient visés par son Représentant diplomatique ou par le fonctionnaire consulaire du lieu dont proviennent les marchandises. Les deux Gouvernements sont d'accord pour fixer, sur la base de la réciprocité, les droits à percevoir dans le cas où le visa serait exigé.

Les colis postaux seront dispensés du certificat d'origine.

ARTICLE 17. — Chacune des Hautes Parties Contractantes s'engage à admettre les certificats d'analyse délivrés par les laboratoires officiels de l'autre Partie pour établir que les produits naturels ou fabriqués, originaires du pays qui a délivré le certificat d'analyse, importés sur le territoire de l'autre, répondent aux prescriptions de la législation intérieure de ce dernier pays.

Chacune des Hautes Parties Contractantes conserve le droit de faire procéder, le cas échéant, et notamment en cas de suspicion de fraude, à toute vérification uti-

d) aux avantages spéciaux que la République italienne aurait déjà accordés ou accorderait à l'avenir à la République de San Marino, à la Cité du Vatican ou à des territoires ayant un statut juridique spécial internationalement reconnu ;

e) aux avantages spéciaux que le Liban aurait déjà accordés ou accorderait à l'avenir à un pays membre de la Ligue des Etats arabes ou membre de la Commission économique du Moyen-Orient.

ARTICLE 14. — Les Hautes Parties Contractantes s'engagent à ne pas entraver leur commerce réciproque par des prohibitions ou restrictions d'importation, d'exportation ou de transit.

Des exceptions à cette règle, en tant qu'elles sont applicables à tous les pays ou aux pays se trouvant dans des conditions identiques, pourront avoir lieu uniquement dans les cas suivants :

a) dans des circonstances exceptionnelles se rapportant à des prévisions de guerre ;

b) pour des raisons de sûreté publique ;

c) dans l'intérêt des monopoles d'Etat actuellement en vigueur ou

qui pourraient être établis à l'avenir ;

d) afin d'appliquer à des marchandises étrangères des prohibitions ou restrictions qui ont été ou qui pourraient être établis par la législation intérieure pour la production, la vente, le transport ou la consommation à l'intérieur, des marchandises nationales similaires ;

en vue de l'application des prescriptions de police sanitaire adoptées conformément aux principes internationaux y relatifs, dans l'intérêt de la santé publique ou de la protection des animaux et des plantes.

ARTICLE 15. — Les dispositions de l'article 14 ne portent aucune atteinte aux prohibitions ou restrictions quantitatives des importations et exportations des marchandises adoptées ou à adopter à titre temporaire par les Hautes Parties Contractantes, en vue de sauvegarder l'équilibre de leurs balances des paiements. Ces restrictions pourront être aménagés chaque fois qu'il sera nécessaire.

Les Hautes Parties Contractantes appliqueront, toutefois, l'une vis-à-vis de l'autre, les prohibitions ou restrictions en vigueur de la façon la plus libérale.

malités de douane établis pour assurer leur réexportation ou le paiement des droits de douane prescrits en cas de non réexportation dans le délai prévu par la loi. Toutefois, ledit privilège ne s'étendra pas aux articles qui, à cause de leur quantité ou valeur ne peuvent pas être considérés comme échantillons ou qui, à cause de leur nature, ne pourraient être identifiés lors de leur réexportation.

ARTICLE 12. — Les Hautes Parties Contractantes conviennent que, réserve faite des cas où le présent traité en dispose autrement, pour tout ce qui concerne le montant, la garantie et la perception des droits, les formalités douanières, l'importation et l'exportation des marchandises, le transit, la réexportation, l'entreposage, la navigation et les transports, tout privilège, faveur ou immunité quelconque que l'une d'elles a déjà accordé ou accorderait à l'avenir à tout autre Etat, seront étendus immédiatement et sans conditions à l'autre Partie Contractante.

Par application de ce principe, les produits naturels ou fabriqués, originaires et en provenance du territoire d'une des Hautes Parties Contractantes ne seront soumis, à l'importation dans le territoire de l'autre Partie, à des droits ni plus élevés ni autres que ceux

auxquels seront assujettis les produits de la nation la plus favorisée sous ces rapports.

De même à l'exportation vers l'Italie il ne sera perçu au Liban et à l'exportation vers le Liban ne sera perçu en Italie, d'autres ni de plus hauts droits de sortie, ou taxes qu'à l'exportation des mêmes produits vers la pays le plus favorisé à cet égard.

ARTICLE 13. — Les dispositions de l'article 12 ne sont point applicables :

a) aux faveurs spéciales que chacune des Hautes Parties Contractantes aurait accordées ou accorderait à des Etats limitrophes pour faciliter le trafic de frontière ;

b) aux obligations imposées à l'une ou à l'autre des Hautes Parties Contractantes en vertu d'une union douanière ou d'un régime similaire déjà contractés ou qui pourraient être contractés à l'avenir y compris les accords provisoires nécessaires pour la mise en oeuvre des dites unions douanières ou régimes similaires ;

c) aux obligations imposées à l'une des Hautes Parties Contractantes par des accords économiques ou douaniers multilatéraux dont elle est partie auxquels l'autre Partie contractante peut adhérer ;

Lesdits établissements et sociétés ne seront tenus, pour l'exercice de leurs activités commerciales, industrielles ou économiques dans le territoire de l'autre partie, des impôts, droits ou taxes autres ni plus élevés que ceux perçus sur les nationaux.

Les ressortissants et les sociétés ou établissements de l'une des Hautes Parties Contractantes ne seront taxés par l'autre Partie qu'à raison de la part d'actif social qu'ils ont investi sur son territoire, des bénéfices qu'ils y réalisent ou des affaires qu'ils pratiquent.

ARTICLE 11. — Tout en étant admis au bénéfice des avantages plus grands qui peuvent découler du traitement de la nation la plus favorisée, les négociants, les fabricants et autres producteurs de l'un des deux Pays, ainsi que leurs commis voyageurs, auront le droit, sur la production d'une carte de légitimation et en observant les formalités prescrites dans le territoire de l'autre pays, de faire dans ce pays les achats pour leurs commerce, fabrication ou autre entreprise et d'y rechercher des commandes avec ou sans échantillons chez les producteurs et commerçants, sans être soumis, à ce titre, à aucun droit ou taxe, pourvu que leur séjour dans le pays respectif ne dépasse pas six

mois par an. Ils pourront avoir avec eux des échantillons ou modèles, mais non des marchandises, sauf dans les cas où cela serait permis aux voyageurs de commerce nationaux.

La carte de légitimation mentionnée ci-dessus devra être établie conformément au modèle indiqué dans la Convention internationale pour la simplification des formalités douanières signée à Genève le 3 novembre 1923. Elle sera valable durant le cours de l'année sociale pour laquelle elle a été délivrée.

Chacune des Hautes Parties Contractantes fera connaître à l'autre les Autorités compétentes pour délivrer les cartes de légitimation.

En ce qui concerne les industries ambulantes, le colportage et la recherche de commande chez les personnes n'exerçant ni industrie, ni commerce, les dispositions ci-dessus ne sont pas applicables et les Hautes Parties Contractantes se réservent, à cet égard, l'entière liberté de leur législation.

Les articles importés comme échantillons dans les buts susmentionnés seront admis temporairement dans chacun des deux pays en franchise de droit, conformément aux règlements en for-

de la même protection accordée en pareil cas aux nationaux.

Il est, en outre, entendu que, en ce qui concerne les matières ci-dessus, les ressortissants de chacune des Parties ne seront jamais traités dans le territoire de l'autre d'une manière moins favorable que les ressortissants de tout autre Etat.

ARTICLE 9. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes ne seront pas assujettis, sur le territoire de l'autre, à des droits, taxes, impôts ou contributions, sous quelque dénomination que ce soit, ■ sans égard pour le compte de qui ils sont perçus, autres ou plus élevés que ceux qui seront perçus sur les nationaux, dans des situations identiques ; ils bénéficieront notamment, dans les mêmes conditions que les nationaux, des réductions ou exemptions d'impôts ou taxes et des dégrèvements à la base, ■ compris les déductions accordées pour charges de famille.

Les dispositions qui précèdent ne font pas obstacle à la perception, ■ cas échéant, soit de taxes dites de séjour, soit des taxes afférentes ■ l'accomplissement des formalités de police, tant que ces taxes seront perçues sur les autres étrangers. Le taux de ces taxes ne pourra pas être supé-

rieur à celui des taxes perçues sur les ressortissants de tout autre Etat.

ARTICLE 10. — Les sociétés civiles, commerciales, industrielles, financières, bancaires, d'assurances, de transport, ainsi que les établissements publics d'assurances et tous autres établissements et sociétés de caractère économique, constitués conformément aux lois de l'une des Parties et y ayant leur siège social, seront reconnues de plein droit par l'autre Partie comme existant régulièrement.

Ils pourront s'établir sur le territoire de ladite Partie et y créer des filiales, succursales et agences et y exercer toutes activités industrielle, commerciale ou économique, suivant les modalités, limitations et conditions établies par les lois en vigueur et qui sont applicables aux sociétés et établissements de tout autre pays, et si elles obtiennent l'autorisation nécessaire dans le cas où une telle autorisation est prévue par ces lois.

La capacité d'ester en justice desdits établissements et sociétés, ainsi que celle de leurs filiales, succursales et agences seront déterminées d'après leur statut et la loi du pays où ces sociétés et établissements ont été constitués.

par les ressortissants de l'autre Partie, aucune mesure de disposition, limitation, restriction ou d'expropriation pour cause d'utilité publique ou d'intérêt général, qui ne serait pas applicable dans les mêmes conditions à ses nationaux, ou aux ressortissants de la nation la plus favorisée. Il en sera de même pour les indemnités auxquelles ces mesures donneront lieu.

ARTICLE 7. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront, sur le territoire de l'autre, du même traitement que les nationaux en ce qui concerne la protection légale et judiciaire de leurs personnes et de leurs biens. A cet effet, les ressortissants, les personnes juridiques et les sociétés civiles et commerciales de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre, libre et facile accès devant les Tribunaux à tous les degrés de juridiction, tant pour réclamer que pour défendre leurs droits et intérêts. Ils jouiront à cet égard des mêmes droits et avantages que les nationaux. Ils ne seront pas astreints, conformément au chapitre III de la Convention de La Haye du 17 juillet 1905 sur la procédure civile, à fournir la *cautio judicatum solvi* en se soumettant, toutefois, aux règles contenues dans ladite

Convention et relatives à l'exécution des condamnations aux frais de justice. Ils jouiront en outre de l'assistance judiciaire gratuite, suivant les conditions du chapitre IV de la même Convention.

ARTICLE 8. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes seront exemptés, dans le territoire de l'autre, de tout service militaire obligatoire, soit dans les armées de terre et de l'air ou dans la marine, soit dans la garde ou la milice nationale. Ils seront également dispensés de toute fonction officielle obligatoire, d'ordre judiciaire, administratif ou municipal, de toute contribution, soit pécuniaire soit en nature, établie à titre d'équivalent d'un des services personnels visés ci-dessus et de toute réquisition et prestation militaires. Seront toutefois exceptées les charges qui sont connexes à la possession ou à la location des immeubles, aussi bien que les prestations et les réquisitions militaires, auxquelles les nationaux peuvent également être appelés à se soumettre en qualité de propriétaires fonciers ou locataires d'immeubles.

Dans ce cas les intérêts des ressortissants de chacune des Parties jouiront, en ce qui concerne les compensations et indemnités et la fixation des prix de réquisition,

s'élèveraient entre elles et n'auraient pu être résolus par la voie diplomatique, seront soumis à une procédure de règlement pacifique dans les conditions qui seront fixées par une convention spéciale.

ARTICLE 3. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes peuvent librement entrer dans le territoire de l'autre partie et en sortir à tout moment, sous réserve des dispositions des lois de police, d'ordre et sûreté publiques et de défense nationale qui sont applicables à tous les étrangers. Sous les mêmes réserves, ils pourront voyager sur ledit territoire, s'y établir et y séjourner aux mêmes conditions que les nationaux.

Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront sur le territoire de l'autre de la plus constante protection et sûreté pour leurs personnes, leurs biens et intérêts et bénéficieront à cet égard des mêmes droits et privilèges qui sont ou seront accordés aux nationaux.

ARTICLE 4. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront de plein droit sur le territoire de l'autre Partie du même traitement que les nationaux en ce qui concerne les droits privés et

vils, l'exercice du commerce, de l'industrie, des professions et des métiers, sauf dans les cas où la qualité de ressortissant de l'Etat est exigée par la loi du pays dans un intérêt d'ordre public, comme condition essentielle pour permettre l'exercice des dits droits et activités. Toutefois, le traitement des ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie ne pourra dans aucun cas être moins favorable que celui reconnu aux ressortissants de tout autre Etat, sous condition de réciprocité.

ARTICLE 5. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes ne seront pas tenus, sur le territoire de l'autre Partie, de payer des taxes ou impôts autres ou plus élevés que ceux payés par les nationaux pour l'acquisition des biens meubles ou immeubles ou pour disposer de ces biens par voie de vente, échange, donation, testament, héritage ou toute autre voie.

Les sociétés et associations bénéficieront, en tant que de besoin, des dispositions que dessus.

ARTICLE 6. — Chacune des Hautes Parties Contractantes s'engage, à ne prendre vis-à-vis des biens, droits et intérêts légalement possédés sur son territoire

TRAITE

D'AMITIE
DE COMMERCE,
ET DE NAVIGATION

معاهدة

صداقة

وتجارة

وملاحة

● Signé à Beyrouth

● وقع عليها في بيروت

● Le 15 Février 1949

● في ١٥ شباط ١٩٤٩

● Ratification autorisée par la loi du 11 Septembre 1950.

● اجيز التصديق عليها بموجب قانون
١١ ايلول ١٩٥٠

Le Président de la République
libanaise,

Etrangères et des Libanais d'Ou-
tre-Mer

et le Président de la Républi-
que italienne,

Le Président de la République
italienne :

Animés d'un égal désir de res-
serrer les liens d'amitié tradition-
nelle entre leurs deux Pays et
d'en développer les relations éco-
nomiques, commerciales et mari-
times, ont résolu de conclure un
traité d'amitié, de commerce et de
navigation sur la base des princi-
pes de l'égalité de traitement
avec les nationaux et de la nation
la plus favorisée et ont désigné, à
cet effet, pour leurs plénipoten-
tiaires, savoir :

Son Excellence Monsieur Adol-
fo Alessandrini, Envoyé Extraor-
dinaire et Ministre Plénipoten-
tiaire de la République d'Italie au
Liban :

Lesquels, après avoir échangé
leurs pleins pouvoirs, trouvés en
bonne et due forme, sont conve-
nus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Il y
aura paix et amitié perpétuelle
entre l'Italie et le Liban.

Le Président de la République
libanaise :

ARTICLE 2. — Les Hautes
Parties Contractantes convien-
nent que tous les différends, de
quelque nature qu'ils soient, qui

Son Excellence Hamid Bey
Franglé, Ministre des Affaires

قرار محكمة العدل الدولية .

المادة الواحدة والعشرون : اذا كان احده اجراءات التسوية او احده الاجراءات القضائية لا يزال معلقا عند انتهاء مدة هذه الاتفاقية فانه يتابع سيره طبقا لاحكامها او لاحكام اية اتفاقية اخرى قد يرى الفريقان ابدالها بها .

المادة الثانية والعشرون : اية المنازعات التي قد تنشأ ، سواء عن تفسير هذا الاتفاق او عن تنفيذه ، ترفع مباشرة باستدعاء عادي الى محكمة العدل الدولية .

المادة الثالثة والعشرون : يبرم هذا الاتفاق في اقرب وقت ممكن وبدخل في حيز التنفيذ فور تبادل وائتاق الابرام الذي سيتم في روما . وبمهل به لمدة خمس سنوات تبدا من تاريخ تبادل وائتاق ابرامه . واذا لم يعلن عن ابطاله قبل سنة اشهر من انتهاء هذه المدة بطل نافذا لمدة خمس سنوات اخرى وهكذا دواليك .

واثبتا لذلك وقع المفوضان المذكوران اعلاه هذا الاتفاق ومهره بخاتميتهما .

كتب في بيروت في الخامس عشر من شهر شباط عام الف وتسعمائة وتسعة واربعين .

خلال ثلاثة اشهر ابتداء من اليوم الذي بلغ فيه احد الفريقين طلب الحل القضائي فلكل من الفريقين ان يرفع الامر الى محكمة العدل باستدعاء عادي .

المادة الثامنة عشرة : اذا رأت محكمة العدل الدولية ان حياة قضائية او اية سلطة اخرى تابعة لاحد الفريقين المتعاقدين اصدرت قرارا يناقض القانون الدولي منافضة كلية او جزئية . واذا كانت الحقوق الدستورية لدى هذا الفريق لا تمكن كليا او جزئيا من ازالة نتائج هذا القرار بالطرق الادارية فيصار عندئذ الى منع الفريق المتضرر ترضية عادلة من نوع اخر .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بحسن نية القوار الصادر عن محكمة العدل الدولية .

ان الصعوبات التي قد تنشأ عن تفسير القرار تفصل فيها محكمة العدل ، ولكل من الفريقين ان يرفع اليها ذلك باستدعاء عادي .

المادة العشرون : على الفريقين المتعاقدين ان يمنعا اثناء القيام باجراءات التسوية او بالاجراءات القضائية ، عن كل تدبير يمكن ان يكون له اثر ضار سواء في قبول مقترحات لجنة التسوية او في تنفيذ

تستغرقها اجراءات التسوية تعويضا
يحدد الفريقان قيمته بالاتفاق
ويتحملانه مناصفة .

ان التفقات العامة التي تنشا عن
سير اعمال اللجنة يتحملها الفريقان
ابضا مناصفة بينهما .

المادة السادسة عشرة : اذا لم
يقبل احد الفريقين بمقترحات لجنة
التسوية او لم يعرب عن رايه خلال
المدة المحددة في تقريرها فلكل منهما
ان يطلب رفع الخلاف الى محكمة
العدل الدولية .

واذا رأت محكمة العدل ان
الخلاف ليس حقوقيا ينفع الفريقان
على حله خلا منصفيا مرضيا .

المادة السابعة عشرة : يضع
الفريقان المتعاقدان لكل قضية على
حدة اتفاقا خاصا يحدد فيه بوضوح
موضوع الخلاف والصلاحيات الخاصة
التي يمكن اسنادها الى محكمة العدل
الدولية وسائر الشروط المتفق عليها
بينهما .

ينم الاتفاق بتبادل مذكرات بين
حكومتي الفريقين المتعاقدين .
تقرر محكمة العدل لاتفاق في
جميع نقاطه .

اذا لم يتم الاتفاق على التسوية

الذين ترى فائدة في دعوتهم للمشول
امامها وذلك بعد موافقة حكوماتهم .

المادة الثانية عشرة : يتمد الفريقان
بتسهيل اعمال لجنة التسوية وخاصة
بتزويدها جهد المستطاع بجميع
الوثائق والمعلومات المفيدة وكذلك
باستعمال كل الوسائل المتوفرة لهما
بموجب قوانينهما لتمكين اللجنة من
استدعاء الشهود او الخبراء والاستماع
اليهم .

المادة الثالثة عشرة : تقدم لجنة
التسوية لتقريرها في خلال اربعة اشهر
ابتداء من اليوم الذي اضطلعت فيه
بامر الخلاف ، الا اذا اتفق الفريقان
على تمديد هذه المهلة .

ترسل صورة من التقرير الى كل
من الفريقين . ولا يكون لهذا التقرير
لا من حيث عرض الوقائع ولا من
حيث الاعتبارات القضائية صفة
القرار التحكيمى .

المادة الرابعة عشرة : تحدد لجنة
التسوية المدة التي يجب على
الفريقين خلالها ان يقولوا قولهما في
مقترحات التسوية التي تضعنها
تقريرها . على ان لا تتجاوز الثلاثة
اشهر .

المادة الخامسة عشرة : يتقاضي
المفوضون اثناء المدة الفعلية التسي

والسعي لتوفيق بين الفريقين .
وتضع اللجنة بعد دراسة القضية
تقريراً تضمنه مقترحاتها لحل
الخلافا .

المادة التاسعة - تجري الاجراءات
امام لجنة التسوية بحضور
الفريقين .

تحدد اللجنة اجراءات المحاكمة،
اتخذة بعين الاعتبار - اذا لم يقرر
بالاجماع خلافا ذلك - الاحكام
المنصوص عليها في الباب الثالث من
اتفاقية لاهاي المقودة في ١٨ تشرين
الاول سنة ١٩٠٧ لتسوية الخلافات
الدولية تسوية سلمية .

المادة العاشرة : تكون مداوالات
لجنة التسوية سرية الا اذا قررت
خلافا ذلك بالاتفاق مع الفريقين .

المادة العادية عشرة : للفريقين ان
يعينا لدى اللجنة وكلاء ومندوبين
وخبراء ليعملوا في الوقت نفسه
كوسطاء بينهما وبين اللجنة . ولهما
الحق ايضا ان يطلبوا الاستماع الى
جميع الاشخاص الذين قد يريان
فائدة في شهادتهم .

وللجنة من جهتها ان تطلب
تفريات شفوية من الوكلاء
والمستشارين والخبراء التابعين
للفريقين ومن جميع الاشخاص

وتتضمن المريضة بعد بيان موضوع
الخلافا دعوة اللجنة الى اتخاذ جميع
التدابير التي من شأنها ان تؤدي
الى تسوية .

اذا صدرت المريضة عن فريق
واحد فعليه ان يبلغها الى الفريق
الاخر في الحال .

المادة السادسة - لكل من
الفريقين - في مهلة خمسة عشر يوما
تبداً من التاريخ الذي يرفع فيه
احدهما خلافا الى لجنة التسوية -
الحق في ان يستبدل ، بقصد درس
هذا الخلافا ، مفوضه بشخص اخر
ذي كفاءة خاصة في الموضوع .

على الفريق الذي يمارس هذا
الحق ان يبلغ ذلك في الحال الى
الفريق الاخر . ولهذا الفريق
في هذه الحال ، ان يحدد حلو الفريق
الاول في مهلة خمسة عشر يوماً
من تاريخ وصول التبليغ اليه .

المادة السابعة - تجتمع لجنة
التسوية ، اذا لم يتفق الفريقان
على خلافا ذلك ، في المكان الذي
يعينه الرئيس .

المادة الثامنة : ان مهمة لجنة
التسوية هي ايضاح القضايا التي
يدور عليها الخلافا وجمع كل
المعلومات المفيدة في هذا السيل

ابتداء من تاريخ شغور المركز ، فيتم تعيينه بالطريقة التالية :

يقدم كل فريق من الفريقين الساميين المتعاقدين مرشحين اثنين يختارهما من قائمة أعضاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي من غير المصنيين من قبلهما وغير رعايا أحدهما ثم تجري القرعة على الرئيس من بين هؤلاء المرشحين .

يعين المفوضون لمدة ثلاث سنوات ويمكن تجديد تعيينهم . وبطلون في مراكزهم حتى يتم استبدالهم وفي كل حال حتى تنتهي مدة امتدائهم .

لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين قبل الشروع بالإجراءات ان يعزل المفوض الذي عينه ويعين خلفا له . وله أيضا أن يعود عسرا موافقة على تعيين الرئيس .

في حالة شغور مركز بانتهاء مدة التفويض أو بالعزل أو بالوفاة أو الاستقالة أو أي مانع آخر يصار إلى ملئه في أقرب وقت وفقسا للطريقة المحددة للتعيين .

المادة الخامسة - يعرض الخلاف على لجنة التوية بواسطة عريضة يوجهها إلى الرئيس الفريقان متفقين أو أحدهما في حال عدم الاتفاق .

أو الإدارية ، فيحق لهذا الفريق الاعتراض على أخضاع هذا الخلاف لمختلف الإجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق قبل أن تصدر السلطة المختصة قرارا نهائيا بشأنه خلال مدة معقولة .

٧ - على الفريق الذي يرى في مثل هذه الحال اللجوء إلى الإجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق أن يبلغ الفريق الآخر رغبته هذه في مهلة سنة تبدأ من تاريخ القرار الاتفاق المذكور .

المادة الرابعة - تؤلف لجنة دائمة للتوية في مدة السنة الأشهر التي تلي البدء في تنفيذ هذا الاتفاق .

تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء

يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين مفوضا يختاره من رعاياه وباتفاقهما يعينان الرئيس شرط أن لا يكون من رعاياهما ، وأن لا تكون إقامته المعتادة في أراضيها ، وأن لا يكون في خدمتهما . وإذا لم يتفقا على تعيين الرئيس ، خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو على تعيين خلف له ثلاثة أشهر

CONVENTION DE CONCILIATION

اتفاق التسوية

- Signée à Beyrouth
- Le 15 Février 1948
- Ratification autorisée par la loi du 11 Septembre 1950.

- وقع عليه في بيروت
- في ١٥ شباط ١٩٤٨
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ١١ ايلول ١٩٥٠

الجمهورية الإيطالية بأن تخضع لاجراءات التسوية المنصوص عليها في المادة الرابعة وما يليها حتى الخامسة عشرة من هذا الاتفاق جميع القضايا التي قد يختلفان عليها ولا يمكنان من حلها بالطرق السياسية العادية اذا اخفقت اجراءات التسوية يصار الى حل قضائي طبقا لاحكام المادة السادسة عشرة وما يليها من هذا الاتفاق .

المادة الثانية - أن الخلافات التي تطبق لحلها اجراءات خاصة نصت عليها اتفاقيات اخرى نافذة بين الفريقين المتنازعين ، تسوى طبقا لاحكام تلك الاتفاقيات .

المادة الثالثة - ١ - اذا كان الخلاف يتعلق بموضوع يعود امر النظر فيه حسب القوانين الداخلية لاحد الفريقين ، الى السلطات القضائية

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

و رئيس الجمهورية الإيطالية

رغبة منهما في عقد اتفاق للتسوية الودية للخلافات التي قد تنشأ بين البلدين عينا لهذه الغاية مفوضيهما: فمن لدن رئيس الجمهورية اللبنانية: معالي حميد بك فرنجة وزير الخارجية اللبنانيين المفوضين .

ومن لدن رئيس الجمهورية الإيطالية : سعادة ادولفو السندريني المندوب فوق العادة والوزير المفوض للجمهورية الإيطالية في لبنان .

وبعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجدت متوافقة الشروط اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى - تتعهد حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة

ANNEXE

المعق

I

Le Gouvernement Libanais accorde aux entreprises de transport aérien désignées par le Gouvernement Italien, le droit d'embarquer et de débarquer au Liban et d'effectuer le trafic international en passagers, marchandises et poste sur les routes suivantes, dans les deux directions (avec ou sans escales intermédiaires sur le territoire d'autres Etats) :

Italie-Liban et au delà.

١ - تمنح الحكومة اللبنانية مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الحكومة الإيطالية حق العمل والآنزال في لبنان والقيام بالنقل الدولي من ركاب وبضائع وبريد على الطرق التالية في كلا الاتجاهين (مع أو بدون محطات وسيطة على أراضي دول أخرى) :

إيطاليا - لبنان وما وراءه .

II

Le Gouvernement Italien accorde aux entreprises de transport aérien désignées par le Gouvernement Libanais le droit d'embarquer et de débarquer en Italie et d'effectuer le trafic international en passagers, marchandises et poste sur les routes suivantes, dans les deux directions (avec ou sans escales intermédiaires sur le territoire d'autres Etats) :

Liban-Italie et au delà.

٢ - تمنح الحكومة الإيطالية مؤسسات النقل المعينة من قبل الحكومة اللبنانية حق العمل والآنزال في إيطاليا والقيام بالنقل الدولي من ركاب وبضائع وبريد على الطرق التالية في كلا الاتجاهين (مع أو بدون محطات وسيطة على أراضي دول أخرى) :

لبنان - إيطاليا وما وراءها .

cation de dénonciation pourra être remplacée par un accord ultérieur passé avant l'échéance du délai susdit.

Au cas où l'autre Partie Contractante omettrait d'en accuser réception, on considérera la communication comme parvenue à son adresse 14 jours après la réception de la même communication par l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

ARTICLE 12. — Le présent Accord entrera en vigueur provisoirement à la date de sa signature et définitivement, aussitôt que les formalités prévues par la législation intérieure de chacune des Parties Contractantes auront été accomplies.

EN FOI DE QUOI les soussignées Plénipotentiaires dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Beyrouth, le 24 janvier 1949, en double exemplaire, en langue française.

Hamid FRANGIE

*Ministre des Affaires
Etrangères de la
République libanaise*

Adolfo ALESSANDRINI

*Envoyé Extraordinaire
et Ministre Plénipo-
tentiaire d'Italie à
Beyrouth*

الآخر للاخطار . ويمكن أن يستعاض
عن هذا الاخطار باتفاق لاحق يعقد
قبل انتهاء هذه المدة الانقضاء الذكر .

وفي حال سهو الفريق المتعاقد
الآخر عن الاعلام باستلام الاخطار
يعتبر أن هذا الاخطار قد وصل
اليه عند انقضاء اربعة عشر يوما
على تسلم منظمة الطيران المدني
الدولية للاخطار نفسه .

المادة الثانية عشرة — يعمل مؤنفا
بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ توقيعه
ويسري مفعوله نهائياً فور اتمام
الاجراءات المنصوص عليها في القوانين
الداخلية لدى كل من الفريقين
المتعاقدين واثباتاً لذلك وقع أدناه
المدويون بما لهم من سلطة مفوضين
بها من حكوماتهم ، على هذا الاتفاق .

حرر في بيروت في ٢٤ كانون
الثاني ١٩٤٩ على نختين باللغة
الفرنسية .

حميد فرنجية

*وزير الخارجية والبنائين
المفترين في الجمهورية اللبنانية*

أدولفو ألساندريني

*الموفد فوق العادة والوزير المطلق
الصلاحيات لاطاليا في بيروت*

plication du présent Accord ou de son Annexe, qui ne pourrait être réglé par voie de négociations directes, sera soumis à un jugement d'arbitrage au choix des Parties Contractantes ou à la Cour Internationale de Justice. Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, lesquelles en tout cas seront considérées comme définitives.

ARTICLE 10. — Au cas où entrerait en vigueur une convention multilatérale d'aviation à laquelle adhéreraient les deux Parties Contractantes, le présent Accord devra être harmonisé aux dispositions de ladite Convention.

ARTICLE 11. — Chaque Partie Contractante pourra à tout moment notifier à l'autre Partie Contractante son désir de dénoncer le présent Accord. Une telle dénonciation doit être faite en même temps à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

Le présent Accord cessera d'avoir effet dès la date communiquée dans ladite notification, mais en tout cas, douze mois au moins à partir du jour où la deuxième Partie Contractante en aura reçu communication. Cette communi-

cation sera ou appliquée à l'application de cet accord ou au droit de l'aviation, qui ne pourrait être réglé par voie de négociations directes, sera soumis à un jugement d'arbitrage au choix des Parties Contractantes ou à la Cour Internationale de Justice. Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, lesquelles en tout cas seront considérées comme définitives.

Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer aux décisions du jugement d'arbitrage ou à celles prononcées par la Cour Internationale de Justice, lesquelles en tout cas seront considérées comme définitives.

المادة العاشرة — في حال نفاذ اتفاقية متعددة الاطراف للطيران ينضم اليها الفريقان المتعاقدان يجب ان يمدل هذا الاتفاق حتى تصبح احكامه مطابقة لاحكام الاتفاقية المذكورة .

المادة الحادية عشرة — يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين في اي وقت شاء اخطار الفريق الاخر برغبته في ابطال هذا الاتفاق ويجب ان يوجه هذا الاخطار في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولية .

ينتهي مفعول هذا الاتفاق اعتبارا من التاريخ المعلن عنه في الاخطار المذكور وذلك في جميع الاحوال شريطة انقضاء مدة اثني عشر شهرا على الاقل على تسلم الفريق المتعاقد

ces entreprises ne se conforment pas aux lois et règlements visés à l'article 5 ou si elles ne remplissent pas les conditions sur la base desquelles les droits d'exercice sont concédés conformément au contenu du présent Accord ■ de son Annexe.

ARTICLE 7. — Le présent Accord et son Annexe, ainsi que tout acte portant modification à ces textes, seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale (O.A.C.I.).

ARTICLE 8. — ■ l'une ou l'autre des Parties Contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de cet Accord ou de son Annexe, les autorités aéronautiques compétentes des Parties Contractantes se consulteront en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir lieu dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites autorités arrivent à un accord sur les modifications à apporter, ces modifications entreront en vigueur seulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomatiques.

ARTICLE 9. — Tout différend entre les Parties Contractantes relatif à l'interprétation ou à l'ap-

pliquée en matière de trafic aérien international, sera soumis à l'arbitrage des deux Parties Contractantes. Les arbitres seront nommés par le Conseil de l'O.A.C.I. et leur décision sera définitive. Les Parties Contractantes s'engagent à respecter les décisions des arbitres. Les Parties Contractantes s'engagent à respecter les décisions des arbitres. Les Parties Contractantes s'engagent à respecter les décisions des arbitres.

la matière la suivante — ■ **le présent Accord et son Annexe, ainsi que tout acte portant modification à ces textes, seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale (O.A.C.I.).**

la matière la suivante — ■ **l'une ou l'autre des Parties Contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de cet Accord ou de son Annexe, les autorités aéronautiques compétentes des Parties Contractantes se consulteront en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir lieu dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites autorités arrivent à un accord sur les modifications à apporter, ces modifications entreront en vigueur seulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomatiques.**

la matière la suivante — ■ **l'une ou l'autre des Parties Contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de cet Accord ou de son Annexe, les autorités aéronautiques compétentes des Parties Contractantes se consulteront en vue de procéder à une telle modification. Les consultations devront avoir lieu dans les 60 jours à partir de la date de la demande. Au cas où lesdites autorités arrivent à un accord sur les modifications à apporter, ces modifications entreront en vigueur seulement après avoir été confirmées par un échange de notes diplomatiques.**

les limites de son territoire, s'appliqueront aux aéronefs des entreprises désignées par l'autre Partie Contractante.

2. — Les lois et règlements de chaque Partie Contractante, régissant sur son territoire l'entrée, le séjour et la sortie des passagers, équipages ou cargaison (tels que les règlements concernant l'entrée, les contrôles, l'immigration, les passeports, la douane et la quarantaine) sont applicables aux passagers, à l'équipage et à la cargaison des aéronefs employés par les entreprises que désignera l'autre Partie Contractante durant leur présence dans les limites du territoire de la première Partie Contractante.

ARTICLE 8. — Chaque Partie Contractante se réserve le droit de refuser ou de révoquer l'autorisation d'exploitation accordée aux entreprises désignées par l'autre Partie Contractante, conformément aux dispositions contenues dans l'Annexe ci-jointe, ■ ces entreprises ne fournissent pas, au cas où cela leur serait demandé, ■ preuve que la part prépondérante de ■ propriété et le contrôle effectif de l'entreprise elle-même sont entre les mains de nationaux de l'une ou de l'autre Partie Contractante ou si

هذه الطائرات مدة وجودها داخل حدود أراضيها ، على طائرات المؤسسات التي يعينها الفريق المتعاقد الآخر .

٢ - تـري القوانين والانظمة
المعمول بها في اراضي احد الفريقين
المتعاقدين والمتعلقة بدخول واقامة
و خروج الركاب والملاحين او البضائع
(كالانظمة المتعلقة بالدخول والمراقبة
والهجرة والجوازات والجمرك
والحجر الصحي) على ركاب وملاحين
وبضائع الطائرات التي تستعملها
المؤسسات المينة من الفريق المتعاقد
الاخر وذلك طيلة وجودها داخل
حدود اراضي الفريق الاول المتعاقد.

المادة السادسة - يحتفظ كل من

الفرق بين المعاقدين بحقه في رفض

او الفاء لرخيص التشغيل المنسوح

للمؤسسات المعنية من قبل الفريق

الآخر طبقا للاحكام المصينة في الملحق

المرافق لهذا الاتفاق اذا لم تثبت هذه

المؤسسات عندما يطلب إليها ذلك

ان الجزء الهام من ملكيتها وادارتها

4. — Les choses exemptées aux termes du paragraphe précédent, ne pourront être débarquées sans le consentement des Autorités douanières de l'autre Partie Contractante. Au cas où elles ne seraient ni consommées, ni utilisées, elles seront jusqu'à leur réexportation soumises au contrôle des Autorités susdites, mais sans préjuger la disponibilité de ces choses.

ARTICLE 4. — Les certificats de navigabilité, les brevets d'aptitude, et les licences, délivrés ou validés par l'une des Parties Contractantes et en cours de validité, seront reconnus valables par l'autre Partie Contractante aux fins de l'exploitation des « services convenus ». Toutefois chaque Partie Contractante se réserve pour la circulation au-dessus de son propre territoire, le droit de ne pas reconnaître valables les brevets d'aptitude ou licences délivrés à ses propres ressortissants par les Autorités de l'autre Partie Contractante ou par un Etat tiers.

ARTICLE 5. — 1. Les lois et règlements de chaque Partie Contractante, réglant l'entrée ou la sortie de son territoire, pour les aéronefs employés à la navigation aérienne internationale ou réglant la navigation des dits aéronefs durant leur présence dans

4. — لا يمكن ترغيع المواد المعفاة طبقاً لنص الفقرة السابقة إلا بموافقة السلطات الجمركية التابعة للفريق المتعاقد الآخر. وفي حال عدم استعمالها فإنها تظل خاضعة لمراقبة السلطات المذكورة حتى يتم إعادة تصديرها ولكن ذلك لا يحول دون إمكانية استعمالها.

المادة الرابعة — بصرف كل فريق من الفريقين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والإجازات المأذرة أو المعتمدة من الفريق المتعاقد الآخر التي لا تزال سارية المفعول وذلك لتسهيل « الخطوط المنقطة عليها ».

غير أن كل فريق من الفريقين المتعاقدين يحتفظ بحقه بعدم الاعتراف بصحة شهادات الأهلية والإجازات التي تمنحها لرعاياه المطلات التابعة للفريق المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة فيما يتعلق بالطيران فوق أراضيها.

المادة الخامسة — 1 — تسري أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها لدى كل من الفريقين المتعاقدين والمتعلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية إلى أراضيها أو مقاديرها لها أو المتعلقة بطيران

te ne dépasseront pas les droits dus pour l'utilisation desdits aérodrômes et installations par ses propres entreprises de transport aérien se consacrant à des services internationaux similaires.

2. — Les carburants, les huiles lubrifiantes, les pièces de rechange, les équipements et le matériel en général, introduits sur le territoire d'une Partie Contractante pour l'usage exclusif des aéronefs appartenant aux entreprises de transport aérien que désignera l'autre Partie, bénéficieront sur ledit territoire d'un traitement aussi favorable que le traitement appliqué aux entreprises nationales appartenant à ladite Partie Contractante et se consacrant à des transports aériens internationaux, ou aux entreprises appartenant aux Etats jouissant de la clause de la nation la plus favorisée, en ce qui concerne les droits de douane, d'inspection ou autres droits et taxes nationaux.

3. — Les aéronefs utilisés dans les « services convenus » ainsi que les stocks de carburants, les huiles lubrifiantes, les pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions de bord se trouvant sur les aéronefs utilisés par les entreprises que désignera une Partie Contractante, seront exemptés, sur le territoire de l'autre Partie Contractante, de droits de douane, d'inspection, ou autres.

المطارات والمنشآت المفروضة على مؤسسات النقل الجوي التابعة له والتي تعمل على خطوط دولية مماثلة .

٢ - أن الوقود وزيت التشحيم وقطع الغيار والأجهزة واللوازم بصورة عامة التي تدخل أو تأسى أحد الفريقين المتعاقدين والمعدة فقط لاستعمال المطارات التابعة لمؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الفريق الآخر - تعامل على هذه الأراضي معاملة لا تقل عن معاملة المؤسسات الوطنية التابعة لهذا الفريق المتعاقدين والمتفرغة للنقل الجوي الدولي أو عن معاملة المؤسسات التابعة للدول التي تتمتع بشروط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق برسوم الجمرسك والتفتيش أو بقية الرسوم والضرائب الوطنية.

٣ - أن المطارات المستعملة على « الخطوط المتفق عليها » وكذلك الخزين من الوقود وزيت التشحيم وقطع الغيار والأجهزة المتعادلة والمؤن الموجودة داخل المطارات التي تستعملها المؤسسات المعينة من قبل أحد الفريقين المتعاقدين - تعفى على رضى الفريق المتعاقدين الآخر من رسوم الجمرسك والتفتيش أو غيرها .

une date ultérieure au choix de la Partie Contractante à laquelle ces droits sont accordés.

ARTICLE 2. — 1. Chacun des « services convenus » peut être mis en exploitation aussitôt que la Partie Contractante, à laquelle les droits spécifiés ont été concédés, a désigné une ou plusieurs entreprises de transport aérien appelées à exploiter les routes en question. La Partie Contractante qui concède les droits doit accorder sans délai le permis d'exercice aux entreprises désignées, sauf les conditions prévues au paragraphe 2 du présent article et à l'article VI.

2. — Les entreprises de transport aérien ainsi désignées seront tenues de prouver aux Autorités aéronautiques compétentes de la Partie Contractante qui accorde les droits, qu'elles sont à même de se conformer aux lois et règlements appliqués normalement par lesdites Autorités à l'activité des entreprises commerciales de transport aérien.

ARTICLE 3. — 1. Chacune des Parties Contractantes convient que les droits et taxes imposés pour l'utilisation des aérodromes et autres installations techniques aux entreprises de transport aérien de l'autre Partie Contractante

le cas ou فيما بعد وذلك حسب رغبة الفريق المتعاقد الممنوحة له هذه الحقوق .

المادة الثانية — 1 — يمكن تنفيذ كل خط من الخطوط المتفق عليها، بمجرد تعيين الفريق المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق ، مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المدعوة لتنفيذ الطرق موضوع الخطوط المذكورة. يجب على الفريق المتعاقد الذي يمنح هذه الحقوق ان يمنح بدون ابطاء المؤسسات المعنية الترخيص بالتنفيذ وذلك باستثناء الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة وفي المادة السادسة .

2 — يجب على مؤسسات النقل الجوي المعنية ان تثبت للسلطات الجوية المختصة التابعة للفريق المتعاقد الذي منح هذه الحقوق انها متوافرة الشروط التي تفرسها القوانين والانظمة التي تطبقها عادة هذه السلطات على نشاط المؤسسات التجارية للنقل الجوي .

المادة الثالثة — يوافق كل من الفريقين المتعاقدين على ان لا تزيد رسوم استعمال المطارات وبقية المنشآت الفنية المروحة على مؤسسات النقل الجوي التابعة للفريق المتعاقد الاخر عن رسوم استعمال هذه

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق

النقل الجوي

● Signé à Beyrouth

● وقع في بيروت

● le 24 Janvier 1949

● في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٩

● Ratification autorisée par le
loi du 10 Juin 1949
(J.O. 1949 N° 24 p. 308)● اجيز التصديق عليه بموجب
قانون ١٠ حزيران ١٩٤٩
(جر - ١٩٤٩ - عدد ٢٤ ص ٣٠٨)● Le texte officiel est établi en
langue française.● وقع النص الرسمي المعتمد
باللغة الفرنسية

Le Gouvernement de la République Libanaise

ان حكومة الجمهورية اللبنانية

et

Le Gouvernement Italien,

و الحكومة الإيطالية

Désirant, sur la base d'une com-
plète réciprocité, stipuler un Ac-
cord afin d'établir au plus tôt des
communications entre le Liban et
l'Italie,

Sont convenus des dispositions
suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Les
Parties Contractantes s'accordent
l'une à l'autre les droits spécifiés
à l'Annexe ci-jointe en vue de l'é-
tablissement des services aériens
énumérés à cette Annexe (indiqués
sous le nom de « services conve-
nus »). Lesdits services peuvent
être exploités immédiatement ou ■

رغبة منهما في عقد اتفاق على
انشاء المواصلات بين لبنان و إيطاليا
اساس المعاملة اتامة بالمثل بقبضة
انشاء المواصلات بين لبنان و إيطاليا
في اقرب وقت قد اتفقا على الشروط
التالية :

المادة الاولى — يمنع كل من الفريقين
المتعاقدين للفريق الآخر الحقوق
البيئة في الملحق المرافق لهذا الاتفاق
بغية اثناء الخطوط الجوية المذكورة
في هذا الملحق (والشار اليها باسم
الخطوط المتفق عليها) ،
يمكن تشغيل هذه الخطوط في

- 11 Février 1949 — Beyrouth
CONVENTION DE
CONCILIATION

- 11 شباط ١٩٤٩ — بيروت
اتفاق تسوية

- 15 Février 1949 — Beyrouth
TRAITE D'AMITIE, DE
COMMERCE ET DE
NAVIGATION.

- 15 شباط ١٩٤٩ — بيروت
معاهدة صداقة وتجارة وملاحة

- 27 Mai 1950 — Rome
ACCORD COMMERCIAL.

- ٢٥ ايار ١٩٥٠ — روما
اتفاق تجاري

٢

٢

- 11 Août 1936
MODUS VIVENDI
COMMERCIAL ET ACCORD
DE COMPENSATION POUR
LES PAYEMENTS
FRANCO-ITALIENS

Arrêté 185/LR du 4 septembre 1936 portant application de ces accords.
(B.O. 1936)

- 8 Mars 1940
ACCORDS FRANCO-ITALIENS SUR LES
ECHANGES ET
REGLEMENTS
COMMERCIAUX

Arrêté 120/LR du 27 mai 1940 portant application de ces accords
(B.O. 1940 p. 281)

- .. Arrêté 187/LR du 3 Juillet 1940 suspendant l'application de ces accords
(B.O. 1940 p. 368)

- .. Arrêté 203/LR du 7 Novembre 1940 supprimant l'arrêté 187/LR
(B.O. 1940 p. 505)

APRES NOVEMBRE 1943

- 21 Janvier 1949 — Beyrouth.
ACCORD DE TRANSPORTS
AERIENS.

11 آب ١٩٣٦

الاتفاق التجاري والاتصالات بشأن مقايضة
المدفوعات الفرنسية - الإيطالية

قرار ١٨٥/ل.ر تاريخ ٤ ايلول ١٩٣٦
تنفيذ هذين الاتفاقين
(ن.م ١٩٣٦)

٦ آذار ١٩٤٠

اتفاقيات فرنسية - إيطالية بشأن
المبادلة والمدفوعات التجارية

قرار ١٢٠/ل.ر تاريخ ٢٧ آذار ١٩٤٠
تنفيذ هذه الاتفاقيات
(ن.م ١٩٤٠ - ص ٢٨١)

قرار ١٨٧/ل.ر تاريخ ٦ تموز ١٩٤٠
وقف تنفيذ هذه الاتفاقيات
(ن.م ١٩٤٠ - ص ٣٦٨)

قرار ١٩٢/ل.ر تاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٤٠
إلغاء القرار ١٨٧/ل.ر
(ن.م ١٩٤٠ - ص ٥٠٥)

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

٢١ كانون الثاني ١٩٤٩ - بيروت
اتفاق نقل جوي

ITALIE

ACTES DIPLOMATIQUES LIBAN — ITALIE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 29 Septembre 1923
ACCORD FRANCO
ITALIEN SUR LA
SITUATION DES
RESSORTISSANTS
ITALIENS AU LIBAN.
- 10 Mars 1929
ACCORD DE TRANSPORTS
AERIENS
(Etablissement de lignes de
navigation aérienne)
- 5 Novembre 1935
SANCTIONS
ECONOMIQUES
PREVUES PAR
L'ART. 16 DU PACTE DE
LA S.D.N.
- Arrêté 251/LR du 5 Novem-
bre 1935 mettant en applica-
tion ces sanctions.
(J.O. 1935 N° 3212)
- Arrêté 148/LR du 13 Juillet
1936 supprimant ces sanc-
tions
(J.O. 1936 N° 3317)
- Arrêté 154/LR du 25 Juillet
1936 complétant l'arrêté
148/LR
(J.O. 1936 N° 3329)

إيطاليا

اتفاقات دولية بين لبنان وإيطاليا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٩ أيلول ١٩٢٣
اتفاق فرنسي - إيطالي - بشان
وصاية الرعايا الإيطاليين في لبنان
- ١ آذار ١٩٢٩
اتفاق نقل جوي
(إنشاء خطوط ملاحه جوية)
- ٥ تشرين الثاني ١٩٣٥
مقررات اقتصادية وإرادة في المساواة
١٩ من ميثاق جمعية الأمم
- قرار ٢٥١/ل.و. تاريخ ٥ تشرين الثاني
١٩٣٥
وضع هذه المقررات موضع التنفيذ
(جر. ١٩٣٥ - بمعد ١٢٢١٢)
- قرار ١٤٨/ل.و. تاريخ ١٢ تموز ١٩٣٦
إلغاء هذه المقررات
(جر. ١٩٣٦ - عدد ٢٢١٧)
- قرار ١٥٤/ل.و. تاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٦
تكملة القرار ١٤٨/ل.و.
(جر. ١٩٣٦ - عدد ٢٢٢٩)

au Conseil de Sécurité et à la Commission de Conciliation pour la Palestine; un exemplaire sera remis au Médiateur par intérim pour la Palestine.

Fait à Ras En Nakoura, le vingt-trois Mars Mil neuf cent

*Pour et au nom du Gouvernement
du Liban*

Lieutenant-Colonel SALEM
Commandant HARB

quarante-neuf, en présence du Délégué du Médiateur par intérim des Nations Unies pour la Palestine et du Chef d'Etat-Major de l'Organisation du Contrôle de la Trêve des Nations Unies.

*Pour et au nom du Gouvernement
d'Israël*

Lt.-Col. MAKLEF
J. PELLMAN
Shabtai ROSENNE

ANNEXE

DEFINITION DES FORCES DEFENSIVES

1. — Les forces militaires défensives visées à l'Article V, paragraphe 2, ne dépasseront pas :

1. Dans le cas du Liban :

(i) Deux bataillons et deux compagnies d'infanterie de l'Armée régulière libanaise, une batterie d'artillerie de campagne à 4 pièces et une compagnie de 12 auto-mitrailleuses et six véhicules blindés légers avec canons légers (20 véhicules). Total : 15.000 officiers et troupe.

(ii) Aucune force militaire autre que celles mentionnées au (i) ci-dessus ne pourra être utilisée au sud de la ligne générale El Qasmiyé-Nabatiyé Ett Tahta-Hasbiya.

2. — Dans le cas d'Israël :

(i) Un bataillon d'infanterie, une compagnie de renfort avec six mortiers et six mitrailleuses, une compagnie de reconnaissance avec six autos-mitrailleuses et six jeeps armées, une batterie d'artillerie de campagne à 4 pièces, une section du Génie et des services, tels que intendance et service du matériel, total ne devant pas dépasser 1500 officiers et troupe.

(ii) Aucune force militaire autre que celles mentionnées au (i) ci-dessus ne pourra être utilisée au nord de la ligne générale Nahariya-Tarshiha-Jish-Marus.

II. — Aucune restriction de mouvement ne sera imposée de l'un ou de l'autre côté en ce qui concerne le ravitaillement ou le mouvement de ces forces défensives en arrière de la ligne de démarcation.

mission et ses observateurs jouiront, dans la zone à laquelle s'applique cette Convention, de toute la liberté de mouvement et d'accès jugée nécessaire par la Commission, sous réserve que, lorsque de telles décisions de la Commission seront acquises à la majorité, seul sera autorisé l'emploi d'observateurs des Nations Unies.

11. Les dépenses de la Commission, autres que celles des observateurs des Nations Unies, seront supportées à parts égales par les deux Parties signataires de la présente Convention.

ARTICLE VIII. — 1. — La présente Convention n'est pas soumise à ratification et entrera en vigueur, à sa signature.

2. Cette Convention, ayant été négociée et conclue conformément à la résolution du Conseil de Sécurité en date du 11 novembre 1948, invitant à l'établissement d'un armistice afin d'éliminer la menace pour la paix en Palestine et de faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine, restera en vigueur jusqu'à la réalisation d'un règlement pacifique entre les Parties, sous réserve des dispositions du paragraphe 3 du présent Article.

3. Les Parties à la présente Convention peuvent, par consen-

tement mutuel, réviser cette Convention ou l'une quelconque de ses dispositions, ou en suspendre l'application à n'importe quel moment, sauf en ce qui concerne les Articles I et III. A défaut d'accord mutuel, et après une année d'application à dater de la signature, l'une ou l'autre des Parties peut inviter le Secrétaire général des Nations Unies à convoquer une conférence de représentants des deux Parties pour revoir, réviser, ou suspendre l'une quelconque des dispositions de la présente Convention autres que les Articles I et III. La participation à une telle Conférence sera obligatoire pour les deux Parties.

4. Si la conférence prévue au paragraphe 3 du présent article n'aboutit pas à un accord pour la solution d'un point en litige, l'une ou l'autre des Parties peut porter la question devant le Conseil de Sécurité des Nations Unies pour être relevée de telle ou telle obligation, vu que la présente Convention a été conclue à la suite de l'intervention du Conseil de Sécurité visant à l'établissement de la paix en Palestine.

5. Cette Convention est signée en cinq exemplaires. Chaque Partie conservera un exemplaire ; deux exemplaires seront communiqués au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission

lé, elles seront prises à la majorité des voix des membres de la Commission présents et votants.

5. La Commission mixte d'Armistice établira son règlement intérieur. Ses réunions n'auront lieu que sur notification dûment faite aux membres par le Président. Le quorum requis sera la majorité des membres.

6. La Commission est habilitée à employer autant d'observateurs qu'il sera nécessaire pour remplir sa mission, ces observateurs pouvant appartenir soit aux organisations militaires des Parties, soit au personnel militaire de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies, ou aux deux. Dans le cas où des observateurs des Nations Unies sont ainsi employés, ils demeurent sous le commandement du Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies. Les affectations d'ordre général ou particulier concernant les observateurs des Nations Unies attachés à la Commission mixte d'Armistice seront soumises à l'approbation du Chef d'Etat-Major ou de son représentant à la Commission, lequel-ci la préside.

7. Les réclamations ou les plaintes présentées par l'une ou l'autre Partie, relativement à

l'application de la présente Convention, devront être soumises immédiatement à la Commission mixte d'Armistice par l'intermédiaire de son Président. La Commission prendra, au sujet de ces réclamations ou plaintes, toutes les mesures qu'elle jugera appropriées, en faisant usage de ses moyens d'observation et de contrôle, en vue d'un règlement équilibré satisfaisant pour les deux Parties.

8. Lorsque le sens d'une disposition particulière de cette Convention, à l'exception du Préambule et des Articles I et II, donne lieu à interprétation, l'interprétation de la Commission prévaut. Lorsqu'elle l'estime désirable et que le besoin s'en fait sentir, la Commission peut, de temps à autre, recommander aux Parties des modifications aux dispositions de la présente Convention.

9. La Commission mixte d'Armistice soumettra aux deux Parties des rapports sur son activité, aussi fréquemment qu'elle le jugera nécessaire. Une copie de chacun de ces rapports sera présentée au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission à l'organe ou organisation approprié des Nations Unies.

10. Les membres de la Com-

2. Les prisonniers de guerre contre lesquels une action judiciaire serait en cours, de même que ceux condamnés pour crime ou délit, seront inclus dans cet échange.
3. Tous objets d'usage personnel, valeurs, lettres, documents, pièces d'identité et autres effets personnels, de quelque nature que ce soit, appartenant aux prisonniers de guerre échangés, leur seront rendus, ou, en cas de décès ou d'évasion, seront rendus à la Partie aux forces armées de laquelle les prisonniers appartenaient.
4. Toutes les questions qui ne sont pas spécifiquement réglées par la présente Convention seront résolues conformément aux principes de la Convention internationale relative au Traitement des Prisonniers de Guerre, signée à Genève le 12 juillet 1929.
5. La Commission mixte d'Armistice instituée à l'Article VII de la présente Convention assumera la responsabilité de retrouver les personnes disparues, militaires ou civils, dans les régions contrôlées par chaque Partie, afin de faciliter leur rapide échange. Chaque Partie s'engage à apporter à la Commission une collaboration

pleine et entière dans l'accomplissement de cette mission.

ARTICLE VII. — 1. L'exécution des dispositions de la présente Convention sera contrôlée par une Commission mixte d'Armistice, composée de cinq membres, chaque Partie à la présente Convention désignant deux représentants et la présidence étant assurée par le Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies ou par un officier supérieur qu'il désignera parmi les observateurs de cette Organisation, après consultation des deux Parties.

2. La Commission mixte d'Armistice siégera au poste frontière libanais de Nakoura et au poste frontière au nord de Melullah. Elle se réunira aux lieux et dates qu'elle jugera nécessaires pour remplir sa mission.

3. La Commission mixte d'Armistice tiendra sa première réunion sur convocation du Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies, au plus tard une semaine après la signature de la présente Convention.

4. Les décisions de la Commission mixte d'Armistice seront prises, dans la mesure du possible, sur la base du principe de l'unanimité. A défaut d'unanimité,

territoriales de celle-ci, ■ moins de trois milles de la ligne côtière.

3. Aucun acte de guerre ou d'hostilité ne sera dirigé du territoire contrôlé par l'une des deux Parties contre l'autre Partie.

ARTICLE IV. — 1. La ligne définie ■ l'Article V de la présente Convention sera la ligne de démarcation d'armistice. Elle est tracée en application des buts et desseins de ■ résolution du Conseil de Sécurité en date du ■ novembre 1948.

2. Le but fondamental de la Ligne de démarcation d'armistice est de tracer la ligne au-delà de laquelle les forces armées des Parties respectives ne devront pas se déplacer.

3. Les prescriptions et règlements des forces armées des Parties, qui interdisent aux civils le franchissement des lignes de combat, ou l'entrée de la zone comprise entre les lignes, resteront en vigueur après la signature de la présente Convention, en ce qui concerne la ligne de démarcation d'armistice définie à l'Article V.

ARTICLE V. — 1. La ligne de démarcation d'armistice suivra ■ frontière internationale entre le Liban ■ la Palestine.

2. Dans la zone de la Ligne de démarcation d'armistice, les effectifs militaires des Parties ne comprendront que des éléments défensifs, ainsi qu'il est prévu ■ l'Annexe à la présente Convention.

3. Le retrait des forces sur la Ligne de démarcation d'armistice et leur réduction à des éléments défensifs en conformité du paragraphe précédent, seront effectués dans les dix jours à partir de la signature de la présente Convention. Le déminage des routes et des zones minées évacuées par chaque Partie, et la remise à l'autre Partie des plans des champs de mines, seront effectués dans le même délai.

ARTICLE VI. — Tous les prisonniers de guerre détenus par l'une ou l'autre des Parties à la présente Convention et appartenant aux forces armées, régulières ou irrégulières, de l'autre Partie seront échangés comme suit :

1. L'échange des prisonniers de guerre sera entièrement effectué sous ■ contrôle et ■ surveillance des Nations Unies. Cet échange aura lieu à Ras En Nakourh dans les vingt-quatre heures qui suivront la signature de la présente Convention.

2 Les forces armées de terre, de mer ou de l'air de l'une quelconque des Parties n'entreprendront ni ne projettent aucune action agressive contre la population ou les forces armées de l'autre Partie, ■ ne les menaceront d'une telle action ; étant entendu que le mot « projettent » ne s'applique pas dans ce contexte aux plans qui d'une manière générale sont normalement élaborés par les États-Majors dans les organisations militaires.

3. Le droit de chaque Partie d'être en sécurité et d'être libérée de la crainte d'une attaque des forces armées de l'autre Partie devra être pleinement respecté.

4. L'établissement d'un armistice entre les forces armées des deux Parties est accepté comme une étape indispensable vers la liquidation du conflit armé et de la restauration de la paix en Palestine.

ARTICLE II. — En ce qui concerne particulièrement l'exécution de la résolution du Conseil de Sécurité en date du ■ novembre 1948, les buts et principes suivants sont affirmés :

1 Le principe qu'aucun avantage militaire ou politique ne devrait être acquis durant ■ trêve ordonnée par le Conseil de Sécurité est reconnu.

2 Il est, d'autre part, reconnu qu'aucune disposition de la présente Convention ne devra, ■ aucun cas, porter préjudice aux droits, revendications et positions de l'une ou l'autre Partie dans le règlement pacifique et final de ■ question palestinienne, les dispositions de la présente Convention étant dictées exclusivement par des considérations d'ordre militaire.

ARTICLE III. — 1. Conformément aux principes énoncés ci-dessus et à ■ résolution du Conseil de Sécurité en date du 18 novembre 1948, un armistice général entre les forces armées de terre, de mer et de l'air des deux Parties est établi par la présente Convention.

2. Aucun élément des forces terrestres, navales ou aériennes, militaires ou paramilitaires, de l'une quelconque des Parties, y compris les forces irrégulières, ne devra commettre un acte de guerre ou d'hostilité quelconque contre les forces militaires ou paramilitaires de l'autre Partie, ou contre des civils dans le territoire contrôlé par celle-ci ; traverser, ou franchir, dans quelque but que ce soit, la ligne de démarcation d'armistice définie à l'Article V de la présente Convention ; pénétrer ou traverser l'espace aérien de l'autre Partie, ou les eaux

CONVENTION

D'ARMISTICE

اتفاق

الهدنة

- Signée à Ras-Nakoura
- le 23 Mars 1949.
- Le texte officiel est établi en langue française.

- موقع عليه في راس الناقورة
- في ٢٣ آذار ١٩٤٩
- وضع النص الرسمي المتحد باللغة الفرنسية

NATIONS UNIES

Ras En Nakoura
23 Mars 1949

PREAMBULE

Les parties à ■ présente Convention,

Répondant à la résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 novembre 1948, qui les invite à négocier un armistice, à titre de mesure provisoire additionnelle selon l'Article 40 de ■ Charte des Nations Unies, et en vue de ■ faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine ;

Ayant décidé d'entreprendre, sous ■ présidence des Nations Unies, des négociations relatives à l'exécution de ■ résolution du Conseil de Sécurité en date du 16 novembre 1948 ;

Et ayant nommé des représentants habilités ■ négocier et à

conclure une Convention d'armistice ;

Lesquels représentants soussignés, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en honneur et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE 1. -- En vue de favoriser le retour ■ une paix définitive en Palestine, et en raison de l'importance, à cet égard, d'assurances mutuelles concernant les opérations militaires futures des Parties, les principes suivants, qui seront pleinement observés par les deux Parties durant l'armistice, sont affirmés ci-après :

1. L'injonction faite par le Conseil de Sécurité de ne pas recourir à la force militaire dans ■ règlement de la question palestinienne sera dorénavant scrupuleusement respectée par les deux Parties.

ISRAËL

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN-ISRAËL

APRÈS NOVEMBRE 1943

- 21 Mars 1949 —
Ras-Nakoura
CONVENTION
D'ARMISTICE

٢

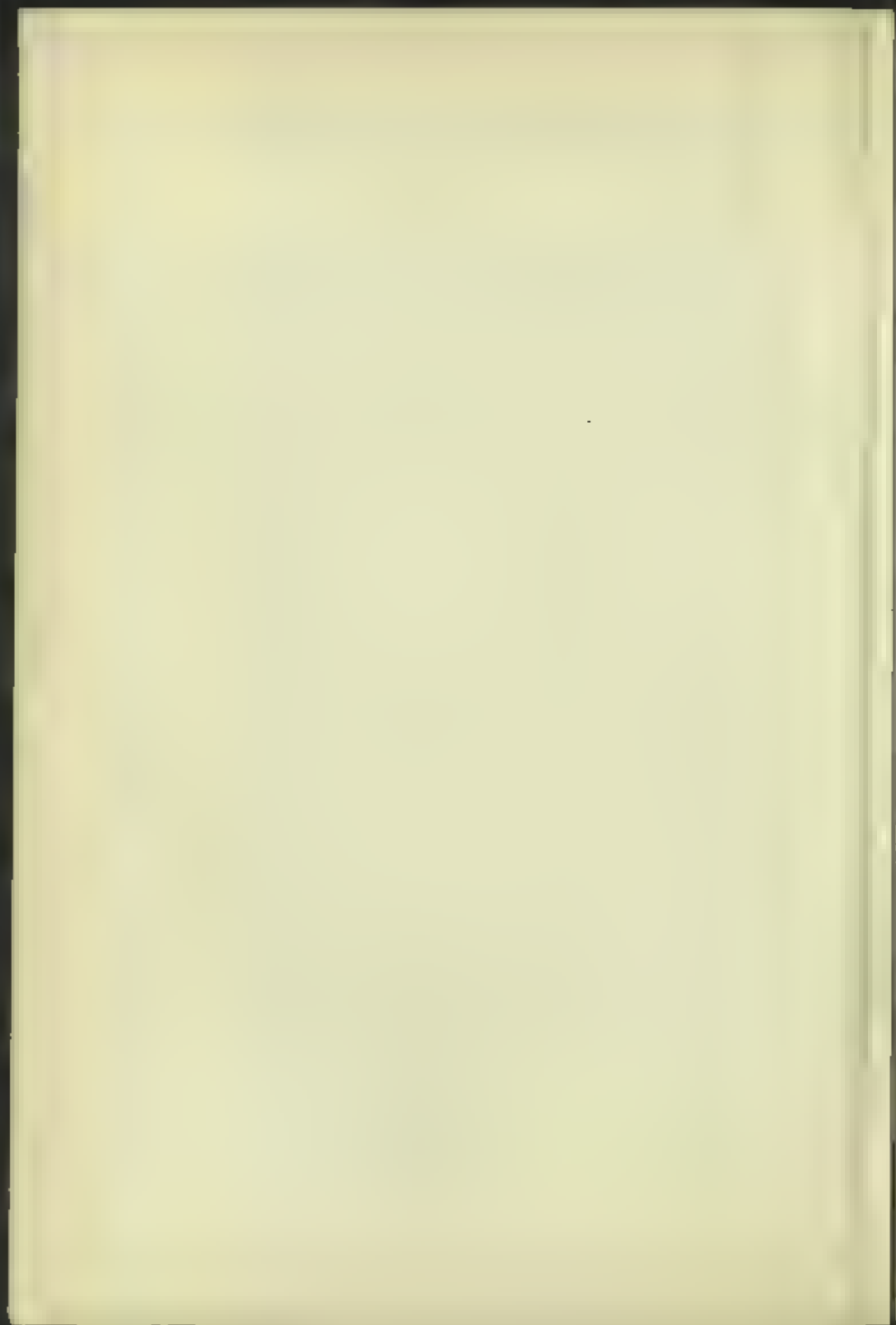
اسرائيل

اتفاقات دولية
بين لبنان واسرائيل

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢١ آذار ١٩٤٩ — راس ناكورة
اتفاق الهدنة

٢



الجدول رقم ٢

الملحق بالاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولبنان
ويتضمن البضائع المفضلة من الرسوم الجمركية أو الخافضة لرسوم
مخفضة عند استيرادها من العراق الى لبنان .

رقم (عدد) التعريفات اللبنانية نوع البضاعة	١ - البضائع المفضلة من الرسوم
وصلال المعز بشعرها	من ١ الى ١٢ الحيوانات الحية
وغيرها من العلال الخام	٥١ ب القدس
الكتب والمجلات ٤٣٦	٥٤ ٢١/١ التمور
الصوف الخام ٤٩٢	٧٠ ١٠ دب وج الارز
شعر المعز ٤٩٤	٨٢ ب السم
الوبر الخام غير المفول ٤٩٥	٩٢ ب الكثيراء
او المقصور او المصبوغ.	١٤٣ دبس التمر
خيوط الصوف ٥٠٢ و ٥٠١	٢٤٨ ١/ب/ج الصلال (الجلود)
خيوط الوبر الناعم ٥٠٢	الخام (القرية والملحة
خيوط الوبر الخشن ١/٥٠٥	والجففة والمحمضة
الاغشية (الاحرامات) ١/٥٠٩	الملحة الخ)
المصنوعة من الصوف	صلال القتم بصوفها

ب - البضائع الخافضة لرسوم مخفضة

رقم تعريفات اللبنانية	نوع البضاعة	تعريفات العادية	التعريفات المخفضة
٥٠٥ ب	خيوط التمر الصوف	٢٥ ٪	٢٠ ٪

الجدول رقم ١

الملحق بالاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولبنان وبضمن البضائع
المعفاة من الرسوم الجمركية أو الخاضعة لرسوم مخفضة عند
استيرادها من لبنان الى العراق .

١ - البضائع المعفاة من الرسوم

نوع البضاعة	عدد (رقم) التعريف العراقية	نوع البضاعة	عدد (رقم) التعريف العراقية
مصاصات الفواكه سائلة	٨٠	البطاطا	١٨
محلاة بالسكر		الفاصوليا	١ ١٩
المقوي (الكروتون) العادي	١ ١٥٤	الموز	٢١ اب
لغات او طبقات او مقطع		التفاح	٢٤ ١/٥
اكثر من ٣٠٠ غرام في		الايجي دنيا	٢٤ ١/٥
التر المربع (الكرو	٢٤ ١/٥
الكتب والمجلات	١٦٣	الكشري	٢٤ ١/٥
الخيوط من الحرير الخام	١/١ ١٦٩	مصاصات الفواكه سائلة	١ ٧٩
في شلات		كانت ام مقودة من غير	
١٦٩ ٢/١ ج غزل الحرير الصناعي		اضافة سكر اليها و بلا	
و البروم		كحول	

ب - تبضائع الخاضعة لرسوم المرفا

عدد (رقم) التعريف العراقية	نوع البضاعة	الرسوم العادية	الرسوم المخفضة
١٥	الزيتون الاخضر والملح باستثناء الزيتون المتورد في اوعية مدودة سدا محكما	٥٤ فلس للكيلو	٢٠ فلس للكيلو

٢

ملحق المدفوعات

المادة الثالثة - تقييد قيم

الصادرات العراقية المنظورة وغير المنظورة المصدرة من العراق الى لبنان خصما على من الحسابات اللبنانية لغير المقيمين المذكورة في المادة الاولى من هذا الملحق .

المادة الرابعة - لا تمنع الحكومة

العراقية اذ اذاد الرصيد الحساب اللبناني غير مقيم بالدينار العراقي باسم بنك سوريا ولبنان (في لبنان) عن مؤنة الف دينار عراقي - بالسماح للبنك المذكور بشحوب مبلغ الزيادة الى ليرات استرلينية على الحساب اللبناني ، وذلك بعد مضي ستة اشهر اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا الملحق .

المادة الاولى - تسمح الحكومة

العراقية لبنك سوريا ولبنان (في لبنان) بان يحفظ حسابا له في العراق بالدينار العراقي من صنف حساب لبناني غير مقيم لدى أي من المصارف التجارية المخولة التعامل بالتحويل الخارجي في العراق او لدى المصرف الوطني العراقي . وتسمح كذلك لأي مصرف في لبنان تقترحه الحكومة اللبنانية وتوافق عليه سلطات التحويل الخارجي العراقية بان يحفظ مثل هذه الحسابات في أي من المصارف التجارية المخولة التعامل بالتحويل الخارجي في العراق .

المادة الثانية - تقييد جميع قيم

الواردات المنظورة وغير المنظورة المستوردة من لبنان الى العراق بالدينار العراقي ، ايرادا في أي من الحسابات اللبنانية لغير المقيمين المذكورة في المادة الاولى من هذا الملحق .

ملحق المدفوعات المرفق بهذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ تنفيذها .

المادة السادسة : يعامل الفريقان المتعاقدان بعضهما بعضاً معاملة متقابلة فيما يتعلق بنقل البضائع عبر أراضيها برسم الترانزيت حسب الاحكام والامول المطبقة حالياً بين البلدين .

المادة السابعة : تمنع حكومة العراق لبنان ، ضمن احكام التشريع الجمركي العراقي ، الاماكن اللازمة في المنطقة الحرة في ميناء البصرة عند انائها .

وتمنح الحكومة اللبنانية العراق ضمن احكام التشريع الجمركي اللبناني الاماكن اللازمة في المنطقة الحرة في ميناء بيروت . وفي طرابلس عندما يتم انشاء منطقة حرة في مينائها . ويوفر الفريقان ويقدمان التسهيلات اللازمة لهذه الغاية .

المادة الثامنة : تصبح هذه الاتفاقية نافذة اعتباراً من اليوم الذي يلي يوم تبادل وثائق ابرامها وتظل نافذة لمدة سنة واحدة وتعتبر مجددة سنوياً لمدة سنة اخرى ، الا اذا ابلغ احد الفريقين الفريق الاخر رغبته في انائها او تعديلها ، وذلك قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء العمل بها .

مباشرة الى العراق ، والمبنية في الجدول رقم (١) الملحق بهذه الاتفاقية اعفاء او تخفيفاً في الرسوم الجمركية حسبما هو منصوص عليه في الجدول المذكور .

ب - تمنع البضائع العراقية المنتجة محلياً المستوردة مباشرة الى لبنان ، والمبينة في الجدول رقم ٢٠ الملحق بهذه الاتفاقية ، اعفاء او تخفيفاً في الرسوم الجمركية حسبما هو منصوص عليه في الجدول المذكور .

ج - يمكن اضافة بضائع اخرى الى الجدولين المذكورين في الفقرتين (١) و (ب) بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .

المادة الرابعة : ترفق البضائع المنتجة محلياً ، الواردة من بلد احد الفريقين المتعاقدين الى بلد الفريق الاخر ، بشهادة منشأ من الجهات ذات الصلاحية في البلد المصدر .

وتعتبر البضاعة منتجة محلياً في مفهوم هذه الاتفاقية ، اذا كانت قيمة المواد الاولى فيها المنتجة في البلد المصدر مع كلفة استنصاعها فيه او كلفة الاستنصاع وحدها لا تقل عن خمسين بالمائة من قيمة البضاعة .

المادة الخامسة : يتخذ الفريقان المتعاقدان الاجراءات اللازمة لتنفيذ

ACCORD

ECONOMIQUE

اتفاقية

اقتصادية

- Signé à Bagdad
- le 19 Février 1951
- NR

- وقعت في بغداد
- في ١٩ شباط ١٩٥١
- ٢٠٤

وفي الاجراءات التي تنظم عمليات اجازات الاستيراد والتصدير ، فلا تخضع المنتجات والبضائع المنتجة محليا في بلد احد الفريقين والمستوردة مباشرة الى بلد الفريق الاخر الى رسوم او ضرائب اعلى مما همسوا مفروض او ما سيفرض على البضائع والمنتجات المماثلة لها الواردة من اي بلد اخر . كما انها لا تخضع في جميع الاجراءات الى اكثر مما هو معمول به او سيمثل بالنسبة لاي بلد اخر . ولا تتجاوز الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما سواها التي يفرضها احد الفريقين على البضائع والمنتجات المستوردة من بلد الفريق الاخر ، الرسوم المماثلة المفروضة على البضائع والمنتجات المحلية المماثلة لها .

المادة الثالثة : ١ - تمتنع البضائع البناية المنتجة محليا المستوردة

ان الحكومتين العراقية والليبنانية رغبة منهما في توثيق عرى التعاون وتوطيد العلاقات الاقتصادية وانماها بين بلديهما .

قررنا عقد الاتفاقية التالية :

المادة الاولى : يعمل الفريقان المتعاقدان على تنسيق وتنميمة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما ، وبتمهذان بتسهيل التبادل التجاري بينهما باعطاء اجازات الاستيراد والتصدير لجميع السلع ، على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة والبيانات والتعليمات المنبئة بهذا الشأن والاحكام الواردة في هذه الاتفاقية .

المادة الثانية : يعامل الفريقان المتعاقدان بعضهما بعضا معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وطريقة تحصيلها

Le règlement de ces frais sera effectué sur état délivré par le directeur des services judiciaires en Syrie ou par le ministre de la justice en Irak.

ARTICLE 14. — Le présent accord entrera en vigueur à partir du jour de sa signature. Il pourra être dénoncé par l'une ou par l'autre des parties contractan-

tes sous réserve d'un préavis de six mois.

En foi de quoi les soussignés ont signé le présent accord

Beyrouth, le 4 mai 1929,

PONSOT

Bagdad, le 11 mai 1929

Toufik SWEYDI

7

outre l'extrait du jugement ou de l'arrêt de condamnation ainsi que la copie des textes sur lesquels est basée la condamnation.

ARTICLE 9. — Si la demande d'extradition concernait une personne condamnée par jugement contradictoire, elle devra être accompagnée :

1) D'une copie intégrale du jugement ou du décret d'exécution de l'arrêt ;

2) D'une fiche d'identité décrivant, d'une manière aussi complète que possible, le condamné ;

3) De la copie des textes sur lesquels est basée la condamnation ;

4) D'un certificat de l'autorité judiciaire compétente attestant que le jugement est exécutoire.

ARTICLE 10. — Les autorités recevant une demande d'extradition s'assureront d'abord que, conformément au présent accord, le délit est de nature à permettre l'extradition du délinquant. Dans ce cas, les autorités précitées délivreront un mandat d'arrêt contre le délinquant et ouvriront une enquête. Celle-ci faite et, s'il est prouvé que l'individu arrêté est bien le délinquant, que d'autre part l'inculpation est suffisamment établie pour justifier sa mi-

se en jugement, une ordonnance d'extradition sera rendue.

ARTICLE 11. — a) Si l'individu réclamé par l'une des parties contractantes en vertu du présent accord, était également réclamé par un ou plusieurs autres Etats, en raison d'autres délits commis dans leur juridiction respective, son extradition, à moins d'avoir été abandonnée, sera accordée à l'Etat qui l'aura réclamée le premier.

b) Toute personne, contre laquelle l'un des deux gouvernements aura pris un arrêté d'extradition, sera, en vertu du dit arrêté livrée aux agents qualifiés pour recevoir de l'autre gouvernement, chaque gouvernement fournissant aux dits agents toute l'assistance nécessaire pour leur permettre d'emmener l'extradé.

ARTICLE 12. — Chacun des deux gouvernements aura la faculté de remettre en liberté toute personne incarcérée qui, dans les deux mois suivant la notification à l'autre gouvernement de l'arrêté d'extradition, n'aura pas été réclamée et emmenée.

ARTICLE 13. — Tous les frais nécessités par la demande et la procédure d'extradition ainsi que par le transfert de l'extradé seront à la charge du gouvernement qui aura demandé l'extradition.

délit politique, elles le feront connaître aux autorités demanderes-
mes en les priant de leur fournir
toutes explications et de leur
donner tous renseignements né-
cessaires.

Ne sont pas considérés comme
crimes ou délits politiques :

a) tous actes de violence, de
brigandage ou de pillage à main
armée commis isolément ou col-
lectivement, soit contre des indi-
vidus ou la propriété privée, ou
contre les autorités locales, soit
contre les voies ferrées ou tous
autres moyens de communication
ou de transport,

b) tout attentat contre la per-
sonne du Haut Commissaire de
S.M. Britannique en Irak ou cel-
le du Haut Commissaire de la
République Française en Syrie et
au Liban, contre une personne des
chefs des gouvernements respec-
tifs ou celle de membres de la
famille des uns et des autres.

ARTICLE 5. — a) Le Haut-
Commissaire de la République
Française en Syrie et au Liban se
réserve expressément le droit
d'accorder ou refuser l'extradi-
tion de nationaux syriens ou li-
banais. De même le gouvernement
irakien se réserve expressément
le droit d'accorder ou de refuser
l'extradition de nationaux ira-
kiens.

b) Le Haut-Commissaire de la
République Française en Syrie et

au Liban se réserve le même droit
vis-à-vis d'un ressortissant fran-
çais pour une infraction commise
en Irak.

c) Le gouvernement irakien
également, vis-à-vis d'un ressor-
tissant britannique pour une in-
fraction commise en Syrie et au
Liban.

ARTICLE 6. — Toute deman-
de d'extradition sera transmise
par la voie diplomatique ordinai-
rement employée entre les deux
parties contractantes.

ARTICLE 7. — La demande
d'extradition concernant tous
prévenus ou accusés sera accom-
pagnée :

1) D'un mandat d'arrêt ou or-
donnance de prise de corps éma-
nant d'une autorité judiciaire
compétente et visant la nature du
délit et le texte de la loi sur la-
quelle l'accusation sera basée ;

2) Une fiche aussi détaillée
que possible indiquant l'identité
et le signalement de l'accusé ;

3) Une copie authentique, et
certifiée telle par le magistrat qui
aura instruit l'affaire, des prin-
cipales dépositions ou déclarations
faites sous serment.

ARTICLE 8. — Les mêmes rè-
gles seront réciproquement ap-
pliquées au cas où la demande
d'extradition concernerait une
personne condamnée par défaut
ou par contumace, mais en ce
cas le dossier doit comprendre en

2 -- CONVENTION D'EXTRADITION

٢ - اتفاق
تسليم المجرمين

● Signée le 6 Mai 1929
à Beyrouth
et le 23 Mai 1929
à Bagdad

● وقع عليه في بيروت
في ٦ ايار ١٩٢٩
وفي بغداد
في ٢٣ ايار ١٩٢٩

Entre Son Excellence M. Henri
Ponsot

Et Tewfik bey Sweydi

Agissant en vertu des pou-
voirs qui leur ont été respective-
ment conférés, a été conclue la
convention provisoire suivante :

Cette convention sera rempla-
cée ultérieurement par un acte
définitif.

ARTICLE PREMIER. — Les
deux parties contractantes s'en-
gagent chacune pour leur part et
conformément aux dispositions du
présent accord, à se livrer ré-
ciproquement toute personne qui :

1) Etant poursuivie ou con-
damnée, comme auteur ou com-
plice, pour une infraction commi-
se en Irak, serait trouvée en Syrie
ou au Liban.

2) Ou qui, étant poursuivie ou
condamnée, comme auteur ou
complice, pour une infraction
commise en Syrie ou au Liban,
serait trouvée en Irak.

ARTICLE 2. — Ne peuvent é-
tre extradés que les individus in-
culpés d'une infraction punissa-
ble par les lois des deux pays

d'une peine maxima égale ou su-
périeure à un an de prison, ou
condamnés définitivement pour
une telle infraction à un an ou
plus de prison.

ARTICLE 3. — Tout inculpé
extradé ne peut être condamné
que pour le délit ayant motivé
la demande d'extradition ou pour
des faits connexes révélés posté-
rieurement à l'extradition.

L'extradé acquitté ne sera dé-
tenu ou jugé pour aucun autre
délit que celui ayant motivé son
extradition à moins qu'ayant eu
toute facilité pour rentrer dans le
pays qui l'a extradé, il n'ait point
profité de cette facilité. Cette dis-
position n'est pas applicable aux
délits commis postérieurement à
l'extradition.

ARTICLE 4. — L'extradition
n'est pas accordée en matière de
délit politique ou militaire. S'il
apparaît aux autorités qui accor-
dent une demande d'extradition
que l'inculpation présente un ca-
ractère politique ou que la de-
mande a été faite pour poursuivre
ou punir un fugitif à cause d'un

*Lettre de Sir Herbert Young, Haut Commissaire
de sa Majesté Britannique
à Son Excellence Monsieur Henri Ponsot, Haut Commissaire
de la République Française en Syrie et au Liban*

(Traduction)

Bagdad, 23 Octobre 1929

Excellence,

J'ai l'honneur de me référer à la dépêche de M. Tétreau N° 1262 datée du 21 septembre 1929, au sujet de l'accord concernant la notification des actes judiciaires en Irak et en Syrie. Je suis maintenant en mesure d'assurer Votre Excellence que le gouvernement Irakien a dûment

informé ses autorités judiciaires de la nouvelle procédure.

Il désire cependant que j'expose nettement son intention de continuer comme par le passé, à transmettre les actes judiciaires par l'intermédiaire des ministres de la justice respectifs. Ainsi les actes judiciaires à notifier en Irak devront-ils être adressés à Son Excellence le Ministre de la Justice, Bagdad, et non aux tribunaux intéressés.

Herbert YOUNG

*Lettre de Monsieur Henri Ponsot, Haut Commissaire de la République
Française en Syrie et au Liban
à Sir Herbert Young, Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Irak*

Bejruth, le 27 Novembre 1929

Monsieur le Haut Commissaire,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la dépêche N° 10998 en date du 27 octobre dernier par laquelle Votre Excellence a bien voulu me faire savoir que le Gouvernement Irakien a informé les juridictions intéressées de la nouvelle procédure relative à la transmission directe des actes judiciaires entre l'Irak et les Etats sous mandat français, a-

ceptée par la lettre N° 1262 de M. Tétreau, en date du 21 septembre 1929.

Il a été noté que les actes judiciaires destinés à être notifiés en Irak devront être adressés à Son Excellence Monsieur le Ministre de la Justice. Cette disposition est du reste en parfait accord avec les termes du paragraphe 5 de la lettre N° 1262 ci-dessus rappelée.

H. PONSOT

Aux termes de ce paragraphe I, les actes qui peuvent être transmis directement, en dehors de la voie diplomatique, sont ceux qui ne doivent donner lieu à aucune mesure coercitive, comme par exemple les assignations, significations, citations à témoins, à l'exclusion des mandats d'arrêt, des mandats d'amener et des citations à comparaître.

M. Gilbert Clayton me faisait remarquer avec juste raison que, dans certains cas, en particulier lorsqu'il s'agit de sommation, la question se pose de savoir si le document dont la transmission est requise par le pays voisin rentre bien dans la catégorie de ceux qui peuvent être transmis directement, et il suggérait en conséquence, d'étendre la portée de l'entente conclue par la lettre 1552 précitée à tous les documents émanant des tribunaux civils ou criminels ou encore des bureaux exécutifs, sous la réserve qu'aucune mesure de contrainte ne pourrait être prise contre la personne citée, si ce n'est en conformité de la procédure d'extradition arrêtée par un récent accord.

J'ai l'honneur de faire savoir à Votre Excellence que j'approuve pleinement ces propositions, qui sont de nature à rendre plus effective la collaboration des Tribunaux Irakiens et des Tribunaux

des Etats sous mandat français.

Il est donc entendu que les actes judiciaires de toute nature, y compris les mandats d'arrêt, les mandats d'amener, les citations à comparaître et les ordonnances d'exécution des jugements pourront dorénavant être transmis directement entre les Tribunaux Irakiens et les Tribunaux Libanais et Syriens, par l'intermédiaire des directeurs des services de la justice, mais qu'aucune mesure coercitive ne pourra être décrétée par les autorités du pays destinataire contre la personne en cause, si ce n'est en cas de demande d'extradition et suivant la procédure fixée par la Convention spéciale récemment intervenue.

Ces nouvelles dispositions sont portées dès à présent par moi-même à la connaissance de toutes les juridictions de la Syrie et du Liban. Rien ne s'oppose donc à ce que Votre Excellence intervienne dès réception de cette lettre auprès du Gouvernement Irakien en lui demandant de faire part de la présente entente aux juridictions locales intéressées.

Veuillez agréer, Monsieur le Haut-Commissaire, les assurances de ma très haute considération.

Le Haut-Commissaire p.i.

TETREAU

native que de refuser d'effectuer la transmission de documents, provenant de Syrie, du fait que ces documents étaient de la nature de sommations, (voir : lettre de ce secrétariat N.C.F.O. 59, en date du 9 juin 1929, adressée au Consul de France à Bagdad).

Le gouvernement Irakien serait néanmoins disposé à considérer qu'il n'y a pas, à première vue, d'objection à transmettre des documents de cette sorte, et suggère que la portée de l'entente soit maintenant étendue. Effectivement il propose que le 1er paragraphe de la lettre du Général Gouraud soit modifié de telle manière que tout document émanant des tribunaux civils ou criminels ou des bureaux d'exécution de l'un des deux pays puisse être transmis à l'autre, à condition qu'aucune mesure coercitive ne soit prise, dans ce dernier pays, con-

tre la personne citée, si ce n'est suivant la procédure d'extradition arrêtée récemment par un accord.

4) Je serais reconnaissant à Votre Excellence de bien vouloir me faire part de ses vues concernant cette proposition.

Je désire m'associer au désir exprimé par le Gouvernement Irakien de faciliter, dans la mesure du possible, la coopération des tribunaux de Syrie et de ceux d'Irak. Il me semble que l'extension proposée de l'entente actuellement en vigueur, ayant trait à la transmission réciproque des actes judiciaires, serait une mesure utile pour atteindre ce but.

J'ai l'honneur, etc.,

Gilbert CLAYTON

Haut-Commissaire pour l'Irak.

IV

Lettre du Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban au Haut-Commissaire de S.M. Britannique à Bagdad

N° 1262

21 Septembre 1929

Monsieur le Haut Commissaire,

J'ai dépêché N° 8010 en date du 26 juillet dernier. Son Excellence Sir Gilbert Clayton avait bien voulu appeler mon attention sur les inconvénients que présente, dans la pratique, le carac-

tere limitatif des dispositions du paragraphe 1 de la lettre N° 1582 du Général Gouraud en date du 16 Septembre 1922, réglant le système d'échange direct des actes judiciaires et autres documents légaux entre les Tribunaux Irakiens d'une part, et les Tribunaux Libanais et Syriens d'autre part.

nus conformément aux dispositions qui existent en matière d'extradition des délinquants.

Il est entendu par ailleurs que, si une personne citée à comparaître en vertu de la procédure indiquée plus haut, figure comme témoin dans une affaire et qu'on semble devoir retenir contre elle une inculpation, cette personne en sera avertie et facilités lui seront données pour regagner son pays, de sorte que s'il y a lieu à extradition, celle-ci soit requise selon la procédure établie.

Si vous voulez bien me faire

connaître votre acquiescement à ces dispositions les instructions nécessaires seront données aux autorités judiciaires d'Irak, et je vous demanderais que des mesures similaires soient prises en Syrie et au Liban.

Je suggérerais que ces dispositions fassent l'objet d'une réunion au 1er octobre prochain, date à laquelle nous les aurons mises à l'épreuve pendant 6 mois.

J'ai l'honneur, etc... etc...

Gilbert Clayton
Haut Commissaire en Irak

(Traduction)

Lettre du Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Irak, au
Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban

LII

Résidence du Haut-Commissaire
N° 8010.

Bagdad, le 11 juillet 1929

Excellence,

J'ai l'honneur de me référer à la dépêche N° 1982, en date du 16 septembre 1922, adressée par ce Haut-Commissariat au Général Gouraud, et à la correspondance y faisant suite, qui avaient pour objet l'entente relative à l'échange réciproque des actes judiciaires, conclue en 1922 entre l'Irak et la Syrie, et qui est en vigueur, encore actuellement.

2) Votre Excellence est sans doute instruite de ce que les documents pouvant être transmis, conformément à l'entente précitée sont limités à ceux qui n'exigent pas une mesure coercitive, et il est expressément déclaré que les mandats d'arrêt, sommations et mandats de comparution sont exceptés.

3) Le gouvernement Irakien vient de me faire connaître qu'il éprouve de la difficulté à décider certains documents dont on demande la transmission sont compris dans cette entente. Dernièrement le Ministère Irakien de la Justice n'a pu voir d'autre alter-

laissé libre de regagner la frontière. Et la procédure d'extradition devait être ultérieurement employée le cas échéant.

2°) Que les transmissions devront se faire entre les Etats de Syrie et du Liban et celui de l'Irak seulement par l'intermédiaire des directeurs des services de la justice, les tribunaux n'étant pas admis à communiquer directement entre eux.

3°) Que la présente convention est faite pour une durée de 6 mois qui par suite expirera le 1er avril 1923(1). Ces 6 mois d'expérience nous permettront de nous

rendre compte du fonctionnement du système et nous pourrons alors, s'il donne des résultats satisfaisants, le renouveler pour une période indéterminée.

Notre accord est donc complet. Je vais faire donner les instructions nécessaires à toutes les juridictions de Syrie et du Liban, et je prie Votre Excellence de bien vouloir intervenir d'une façon identique auprès des juridictions de l'Irak.

Je prie Votre Excellence de bien vouloir agréer l'assurance de ma haute considération.

(1) Ce délai a été renouvelé pour une durée indéterminée.

II

*Lettre du Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Irak,
au Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban*

(Traduction)

Bagdad, le 16 mars 1922

J'ai l'honneur de me référer à votre lettre du 26 Juillet 1921 n° 553/1041, concernant l'échange des actes judiciaires et leur transmission directe entre les autorités judiciaires d'Irak d'une part, de Syrie et du Liban d'autre part, et de vous exprimer mes regrets pour les délais qu'a demandés cette réponse.

Le gouvernement d'Irak est désireux de conclure un accord sur

les bases indiquées dans votre lettre, de telle sorte que la voie directe de transmission soit, pour la Syrie, le Directeur de la justice, et pour ce pays le Ministre de la justice, et que les tribunaux de chacun des deux pays n'entrent pas en communication directe avec les autorités judiciaires de l'autre.

Il est entendu que ce projet vise seulement les actes qui n'exigent pas de mesures de contrainte et que, tout mandat d'arrêt ou acte similaire sera trans-

ACCORD JUDICIAIRES

اتفاقات قضائية

- Vu l'usage courant de ces documents, nous les publions dans ■ présent Recueil, bien qu'ils soient antérieurs à Novembre 1912.

● نشر هذه الوثائق لأهميتها في
الأملاك القضائية رغم أنها من
الانقضاء المفودة قبل تشرين الثاني
1912

1 NOTIFICATION DES ACTES JUDICIAIRES (ECHANGE DE LETTRES).

١ - مبادلة الوثائق القضائية (مبادلة رسائل)

*Lettre du Haut Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban
à son Excellence, Monsieur le Haut Commissaire de S.M. Britannique
en Iraq, Bagdad*

Beyrouth, le 16 Septembre 1922

J'ai l'honneur de faire connaître à votre Excellence que j'approuve définitivement sa lettre du 16 mars 1922(1) relative au système d'échange des actes judiciaires et autres documents légaux entre les tribunaux de l'Irak d'une part et les tribunaux de Syrie et du Liban d'autre part.

Il est donc entendu qu'à partir de ce jour les services judiciaires de l'Irak et de Syrie et du Liban pourront faire directement entre eux ces transmissions d'actes sans passer par la voie diplomatique.

Mais il est bien précisé, ainsi que l'indique votre lettre :

1°) qu'il s'agit uniquement d'actes judiciaires tels que : en matière civile, assignations, sommations, significations, et tels que en matière correctionnelle ou criminelle : citations à témoins. Par suite aucun mandat d'arrêt, d'amener ou de comparution ne pourra être délivré par cette voie et un témoin cité ■ comparaisant ne pourra, quelle que soit sa nationalité, être inculpé et mis sous mandat de dépôt ou d'arrêt.

Si donc le cas venait à se présenter où un témoin paraîtrait devoir être inculpé, il pourrait en être informé, mais devrait être

(1) Voir en annexe à ■ présente lettre (page 284).

(Echange de lettres relatif à la transmission des actes judiciaires.)
(AD. P. 167)

(مبادلة رسائل بشأن التبليغات القضائية)
(د.د. س. ١٦٧)

● 1 Octobre 1932

**PROTOCOLE
FRANCO-ANGLO-
IRAKIEN**

relatif à l'accord du 24
Avril 1929 sur les pe-
trôles.
(AD. P. 189)

● ١ تشرين الأول ١٩٣٢

بروتوكول فرنسي - بريطاني - عراقي
(بشأن اتفاق ٢٤ نيسان ١٩٢٩ المتعلق
بالبترول)
(د.د. س. ١٨٩)

● 20 Mars 1933 — Le Cadre
**CONVENTION
POSTALE**

— Arrêté 260/LR du 5
Mars 1933.
mettant en application cette
Convention.
(B.O. 1933 P. 318)

● ٢٠ آذار ١٩٣٣ — الاتفاقية

البريدية

— قرار ٢٦٠/ل.و. تاريخ ٥ آذار ١٩٣٣
وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ
(د.م. ١٩٣٤ ص ١١٨)

● 7-12 Juillet 1937

ACCORD POSTAL

(Echange direct de
mandats-poste)

— Arrêté 415/LR du 23
Juillet 1937
publiant et mettant en
exécution cet accord.
(R.A. 1937 P. 114)

● ٧ - ١٢ تموز ١٩٣٧

اتفاق بريدي

(مبادلة مباشرة للمعاملات البريدية)

— قرار ١١٥/ل.و. تاريخ ٢٤ تموز
١٩٣٧
نشر هذا الاتفاق ووضع موضع
التنفيذ
(د.م. ١٩٣٧ ص ١١٤)

APRES NOVEMBRE 1943

● 19 Février 1951 —

ACCORD ECONOMIQUE

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

● ١٩ شباط ١٩٥١

اتفاق اقتصادي

IRAK

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN - IRAK

AVANT NOVEMBRE 1943

- 24 Avril 1920 — San Remo
ACCORD FRANCO-ANGLAIS SUR LES PETROLES.
(AD. P. 183).
- 16 Mars-16 Septembre 1922.
ACCORD JUDICIAIRE
(Echange de lettres relatif à la transmission des actes judiciaires.
(AD. P. 167)
- 11 Octobre 1926
ACCORD SUR LES ANTIQUITES.
(Importation et exportation)
(AD. P. 193)
- 21 Mai 1929.
ACCORD JUDICIAIRE
(Convention provisoire pour l'extradition des criminels).
(AD. II. 177)
- 26 Juillet-21 Septembre-23 Octobre-27 Novembre 1929.
ACCORD JUDICIAIRE

العراق

اتفاقات دولية

بين لبنان والعراق

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٤ نيسان ١٩٢٠ — سان ريمو
اتفاق بريطاني - فرنسي بشأن البترول
(د. و. ص. ١٨٣)
- ١٦ آذار - ١٦ ايلول ١٩٢٢
اتفاق قضائي
(مبادلة رسائل بشأن التبليغات القضائية)
(د. و. ص. ١٦٧)
- ١١ تشرين الاول ١٩٢٦
اتفاق بشأن الآثار القديمة
(استيرادها وتصديرها)
(د. و. ص. ١٩٣)
- ٢٢ ايار ١٩٢٩
اتفاق قضائي
(اتفاق مؤقت بشأن تسليم المجرمين)
(د. و. ص. ١٧٧)
- ٢٦ تموز - ٢١ ايلول - ٢٣ تشرين الاول و ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٩
اتفاق قضائي



HONGRIE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN — HONGRIE

AVANT NOVEMBRE 1943

● 27 Février 1940

ACCORD FRANCO-
HONGROIS SUR LES
ECHANGES ET
REGLEMENTS
COMMERCIAUX

-- Arrêté 155/LR du 10
Juin 1940,
portant application de
cet accord au Liban et
en Syrie.
(H.O. 1940 p. 287)

Arrêté 187/LR du 9
Juillet 1940,
portant suspension de
cet accord.
(H.O. 1940 p. 288)

-- Arrêté 293/LR du 7
Novembre 1940,
portant suppression de
l'arrêté 187/LR.
(H.O. 1940 p. 505)

المجر

اتفاقيات دولية

بين لبنان والمجر

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

● ٢٧ شباط ١٩٤٠ ●

اتفاق فرنسي - مجري بشأن
التبادل والدفعات التجارية

- قرار ١٥٥ ل.د. تاريخ ١٢ حزيران
١٩٤٠ بشأن تنفيذ هذا الاتفاق في
لبنان وسوريا ا.ن.م - ١٩٤٠ - ص. ٢٨٧

- قرار ١٨٧ ل.د. تاريخ ٩ تموز ١٩٤٠
أوقف مفعول هذا الاتفاق
ا.ن.م - ١٩٤٠ - ص. ٢٨٨

- قرار ٢٩٣ ل.د. تاريخ ٧ تشرين الثاني
١٩٤٠ ألغى القرار ١٨٧ ل.د.
ا.ن.م - ١٩٤٠ - ص. ٥٠٥

٢

٢



ARTICLE 9. — Les Autorités compétentes des deux Pays adopteront les mesures nécessaires pour l'application des stipulations qui précèdent ; et, comme complément de cette action officielle, permettront la constitution d'associations privées de collaboration greco-libanaise dans leurs territoires respectifs, associations qui seront soumises aux lois nationales du pays où elles auront leur siège.

ARTICLE 10. — Le présent accord entrera en vigueur le jour de l'échange des instruments de ratification.

Chacune des Hautes Parties Contractantes pourra le dénoncer avec un préavis de douze mois.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires ont signé la présente convention rédigée en langue française.

Fait en double exemplaire à Beyrouth, le dix Juin mil neuf cent quarante neuf.

المادة التاسعة — يتخذ الفريقان الساميان المتعاقدان التدابير الواجبة لتنفيذ الأحكام الاتفاقية الذكر واستكمالاً لهذه التدابير يجيزان في إقليميهما إنشاء جمعيات خاصة للنمساويين اليوناني اللبناني تخضع للقوانين الوطنية في البلاد التي يكون فيها مركزها .

المادة العاشرة — يسري هذا الاتفاق من يوم تبادل وثائق الإبرام .

ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين تقضه بموجب استمارات قبل اثني عشر شهراً .

بناء عليه وقع المفوضان على نسختين معتمدين من هذا الاتفاق باللغة الفرنسية .

بيروت في العاشر من حزيران سنة ألف وتسعمائة وتسعة وأربعين

grandes facilités pour l'échange de toutes sortes de livres et publications d'origine nationale ;

b) En établissant, dans la mesure du possible, des émissions radiophoniques régulières tendant à faire connaître chacun des deux pays par l'autre ; et,

c) En organisant l'échange de films de production nationale de nature à renforcer l'esprit de collaboration et d'amitié entre les deux pays.

ARTICLE 7. -- Les Hautes Parties Contractantes s'accorderont en vue d'assurer la traduction des ouvrages de langue grecque en arabe, et de langue arabe en grec, prenant en considération l'importance de ces ouvrages ou l'intérêt qu'ils présentent pour faciliter une mutuelle compréhension entre les ressortissants des deux pays.

ARTICLE 8. -- En vue de répandre la connaissance de chacun des deux Pays et de favoriser une mutuelle compréhension entre leurs ressortissants, les Hautes Parties Contractantes faciliteront le tourisme par des mesures telles que la réduction des tarifs de transport et des logements.

انواع الكتب والمنشورات ذات المنشأ الوطني .

٢ - تنظيم اذاعات في الراديو بقدر الامكان لتعريف كل بلد الى اخر .

٣ - تنظيم تبادل الافلام الوطنية التي تؤيد روح التعاون والصداقة بين البلدين .

المادة السابعة - يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على بذل المساعدة لترجمة المؤلفات اليونانية الى العربية والمؤلفات العربية الى اليونانية مع تقدير اهمية هذه المؤلفات او الفائدة المرجوة منها في تعزيز التفاهم المتبادل بين رعايا البلدين .

المادة الثامنة - رغبة في تعريف كل بلد الى الآخر وتعزيز التفاهم المتبادل بين رعاياهما يسعى الفريقان المتعاقدان لتيسير السياحة بين اقليميهما بتدابير يتخذانها لتخفيض تعريفات الانتقال واجور الكن .

couragera l'échange avec l'autre Partie de professeurs et autres membres du corps enseignant, de conférenciers, écrivains, artistes, chercheurs scientifiques et étudiants.

A cet effet, des bourses et des subventions seront allouées et les mesures les plus efficaces seront prises.

ARTICLE 4. — Les Hautes Parties Contractantes conclueront un accord spécial sur la validité à octroyer dans leurs territoires respectifs aux grades universitaires, et sur l'équivalence des examens subis à cette fin ou à des fins professionnelles.

ARTICLE 5. — Les Hautes Parties Contractantes encourageront la collaboration entre les institutions culturelles et artistiques et les sociétés savantes établies sur leurs territoires respectifs.

Elles faciliteront également la coopération entre les organisations sportives.

ARTICLE 6. — Les Hautes Parties Contractantes protégeront les échanges culturels entre leurs nationaux dans l'ordre scientifique et artistique et particulièrement :

a) En octroyant les plus

lauréats et les chercheurs et les artistes et les écrivains et les étudiants et les chercheurs scientifiques et les étudiants.

المادة الرابعة — بمقتضى الفريقان الساميان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً للاعتراف بالدرجات الجامعية في أراضي كلا البلدين ولتبادل الامتحانات لهذه الغاية او لغاية مهنية .

المادة الخامسة — يشجع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين التعاون بين المؤسسات الثقافية والفنية والجمعيات العلمية القائمة في أراضي البلدين .

كما يسهل الفريقان التعاون بين الجمعيات الرياضية .

المادة السادسة — يرمي الفريقان الساميان المتعاقدان المبادلات الثقافية بين رعاياهما في الميدان العلمي والفني وخاصة فيما يلي :

١ — تقديم التسهيلات لتبادل

Le Gouvernement de la République libanaise :

Monsieur Chehadé Ghossein, Directeur Général, par intérim, du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer ;

Et le Gouvernement Royal de Grèce :

Monsieur Nicolas Hadji Vassilou, Chargé d'Affaires de Grèce au Liban ;

Lesquels après s'être échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme, ont convenu des dispositions suivantes :

ARTICLE 1. - Les Hautes Parties Contractantes s'efforceront de promouvoir une coopération efficace et de développer des échanges fructueux dans les domaines culturel, scientifique et artistique entre leurs institutions et leurs ressortissants respectifs.

ARTICLE 2. - Des facilités spéciales seront accordées par chacune des Hautes Parties Contractantes en vue de la création, dans les universités et autres institutions d'enseignement supérieur situées sur son territoire, de chaires, cours ou conférences traitant de la civilisation, de la langue et de l'histoire du Pays de l'autre Partie.

ARTICLE 3. - Chacune des Hautes Parties Contractantes en-

الحكومة اللبنانية

سماعة السيد شحاده الفصيح
المدير العام بالوكالة لوزارة الخارجية
والغتربين .

الحكومة الملكية اليونانية

سماعة نقولا حاجي فا سيليو القائم
بأعمال اليونان في لبنان

الذين بعد ان تبادلوا وثائق
التفويض التبو وجدت مطابقة للاصول
اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى - يعمل الفريقان
الساميان المتعاقدان على اقامة
تعاون فعال ، وعلى تنمية المبادلات
المفيدة بين مؤسساتهما ورعاياهما
في الميادين الثقافية والعلمية والفنية .

المادة الثانية - تمنح هيئات
خاصة من قبل كل من الفريقين
الساميين المتعاقدين لانشاء مراكز
تعليم وتدرّيس الحضارة واللغة
والتاريخ في الجامعات العليا الموجودة
في اراضيها .

المادة الثالثة - يشجع كل من
الفريقين الساميين المتعاقدين تبادل

CONVENTION

CULTURELLE

اتفاق

ثقافي

- Signée à Beyrouth
- le 10 Juin 1949
- Ratification autorisée par la
■ du 21 Janvier 1950
(J.O. 1950 — no. 5 — p. 68)
- Le texte officiel est établi
en langue française.

- وقع عليه في بيروت
- في ١٠ حزيران ١٩٤٩
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون
٢٤ كانون الثاني ١٩٥٠
(جر ١٩٥٠ - عدد ٥ - ص ١٦٨)
- وضع النص الرسمي المعتمد
باللغة الفرنسية

Le Gouvernement de la République libanaise

ان الحكومة اللبنانية

Et ■ Gouvernement Royal de Grèce

والحكومة الملكية اليونانية

Désireux de renforcer les rapports d'amitié qui existent si heureusement entre la Grèce et le Liban, en facilitant une connaissance réciproque et une mutuelle compréhension entre leurs ressortissants ;

رغبة منهما في توثيق علاقات
الصداقة القائمة بينهما بتسهيل
التعارف والتفاهم المتبادل بين
رعاياهما قررتا عقد اتفاق لتقوية
التعاون وتشجيع التبادل بين البلدين
في ميادين الثقافة والعلم والفن
واعتمدتا لهذه الغاية

Ont résolu de conclure une convention susceptible de favoriser la coopération et d'encourager les échanges entre les deux Pays dans les domaines de la culture, de la science et de l'art

Et ont, à cet effet, désigné pour leurs Plénipotentiaires :

بيروت في ٦ تشرين الاول ١٩٤٨

السيد نقولا حاجي فاسيليو

القائم باعمال المفوضية اليونانية
بيروت

حضرة القائم بالاعمال ،

اتشرف بابلاغكم انه من المتفق عليه ان تأخذ الحكومتان اللبنايية واليونانية بعين الاعتبار وعلى قدر الامكان ، الحقوق المكتسبة المتعلقة باقامة الرعايا اليونانيين في لبنان والرعايا اللبناييين في اليونان ، وممارستهم المهن والحرف ، مستوحيتين في ذلك مبادئ القانون الدولي .

وتفضلوا يا حضرة القائم بالاعمال بقبول فائق الاحترام .

من وزير الخارجية والفتوى

محمد علي حمادة

بيروت في ٦ تشرين الاول ١٩٤٨

معالي حميد بك فرنجية

وزير خارجية الجمهورية اللبنانية
بيروت

معالي الوزير

اتشرف بابلاغ معاليكم موافقة حكومتني على مضمون كتابكم المؤرخ تشرين الاول ١٩٤٨ الاتي نصه :

« اتشرف بابلاغكم انه من المتفق عليه ان تأخذ الحكومتان اللبنايية واليونانية بعين الاعتبار ، وعلى قدر الامكان ، الحقوق المكتسبة المتعلقة باقامة الرعايا اليونانيين في لبنان والرعايا اللبنايية في اليونان في اليونان وممارستهم المهن والحرف ، مستوحيتين في ذلك مبادئ القانون الدولي . »

وتفضلوا يا معالي الوزير بقبول فائق الاحترام .

القائم باعمال المفوضية اليونانية

نقولا حاجي فاسيليو

18 octobre 1907. En cas de nomination d'un tiers arbitre, le Tribunal arbitral, ainsi formé, déterminera sa procédure et règlera le différend. Toutes les décisions du tribunal arbitral seront rendues à la majorité.

Nonobstant les dispositions qui précèdent, chacune des Hautes Parties Contractantes se réserve le droit de signifier à l'autre Partie, dans le délai d'un mois à dater de la présentation de la demande d'arbitrage, sa préférence de soumettre le différend à la Cour Permanente de Justice Internationale.

DISPOSITIONS COMMUNES

ARTICLE 34. — Le présent Traité sera ratifié et les ratifications en seront échangées à Beyrouth.

Il est conclu pour une période de cinq ans renouvelable par tacite reconduction si l'une ou l'autre des Hautes Parties Contractantes ne le dénonce six mois avant l'expiration de la période en cours.

En foi de quoi les Plénipotentiaires ont signé le présent Traité rédigé en langue française.

Fait en double à Beyrouth, le 6 octobre 1908.

تعيينهما على ابعاد حد

واذا عين حكم ثالث فللمحكمة التحكيمية المؤلفة على هذا التكوين ان تضع عندئذ اصول عملها وان تفصل في الخلاف . وتتخذ جميع قرارات المحكمة التحكيمية باكثرية الاصوات .

على الرغم من الاحكام السابقة يحتفظ كل من الفريقين المتنازعين المتعاقدين بحقه في اعلام الفريق الاخر خلال مدة شهر تبدأ من تاريخ تقديم طلب التحكيم بأنه يفضل رفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية الدائمة .

المادة ٣٤ — تبرم هذه المعاهدة ويجري في بيروت تبادل وثائق الابرار.

تعقد هذه المعاهدة لمدة خمس سنوات تجدد تجديداً ضمناً اذا لم ينتقضا احد الفريقين قبل سنية انهر من نهاية مدتها .

واثباتا لذلك وقع المندوبون المفوضون على هذه الاتفاقية المحررة باللغة الفرنسية .

حررت على نسختين بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٠٨ في بيروت .

La décision du Tribunal obligera les Parties. Pour chaque litige le tribunal arbitral sera formé sur la demande d'un des Etats contractants ■ de la façon suivante :

Dans ■ délai d'un mois à dater de la présentation de la demande, chaque Etat désignera son arbitre et fixera le délai dans lequel les deux arbitres devront avoir rendu leur décision. ■ les deux Etats ne s'entendent pas ■ le délai dans lequel les deux arbitres devront avoir rendu leur décision ou si les deux arbitres ne parviennent pas à régler ■ litige dans le délai à eux imparti, ou si les deux Etats ne tombent pas d'accord sur le choix du tiers arbitre dans le délai d'un mois à dater du jour où aura été formulée la demande de la nomination du tiers arbitre, la Partie la plus diligente s'adressera au Président de ■ Cour internationale de Justice afin de nommer ce tiers arbitre parmi les ressortissants des Etats tiers.

La procédure que les deux arbitres auront à observer, ■ elle n'a pas été réglée dans un compromis spécial entre les deux Etats et conclue au plus tard lors de la désignation des arbitres, sera réglée conformément à l'article 57 et aux articles 59 et 85 de la Convention de la Haye du

ان قرار المحكمة يلزم الفريقين .
وتؤلف المحكمة التحكيمية عند كل خلاف بناء على طلب احدي الدولتين المتعاقبتين على الشكل الاتي :

في مدة شهر تبدأ من تاريخ تقديم الطلب تعين كل دولة حكمها وتحدد المهلة التي يجب على الحكامين ان يفعليا قرارهما في خلالها . واذا لم تنفق الدولتان على تحديد المهلة التي يجب على الحكامين في خلالها اعطاء قرارهما او لم يتوصل الحكمان الى تسوية الخلاف في المهلة المعينة او لم تنفق الدولتان على اختيار الحكم الثالث في مدة شهر اعتبارا من اليوم الذي قدم فيه طلب تعيين هذا الحكم الثالث ، يطلب الفريق الاكثر اهتماما بالامر من رئيس محكمة العدل الدولية ان يعين هذا الحكم الثالث من بين دعايا الدول الاخرى .

ان اصول المحاكمة المتوجب على الحكامين اتباعها تستمد طبقا لاحكام المادة ٥٧ والمادتين ٥٩ و ٨٥ من اتفاقية لاهاي المقردة في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٠٧ ، ان لم تحدد باتفاق خاص بين الدولتين يعقد بينهما قبل تعيين الحكامين او عند

lement de la nation la plus favorisée ne s'appliqueront pas :

على :

1) aux avantages accordés ou qui pourraient être accordés à un pays limitrophe pour faciliter le trafic frontalier ;

١ - التسهيلات الممنوحة أو التي يمكن أن تمنح لبلد مجاور لتسهيل حركة التبادل على الحدود .

2) aux avantages accordés ou qui pourraient être accordés à un pays tiers, en vertu d'un union douanière ou économique ;

٢ - التسهيلات الممنوحة أو التي يمكن أن تمنح إلى بلد ثالث بموجب اتحاد جمركي أو اقتصادي .

3) aux avantages accordés ou qui pourraient être accordés en vertu de conventions particulières à un pays tiers, en vue d'éviter les cas de double imposition ou d'assurer une protection réciproque en matière fiscale ;

٣ - التسهيلات الممنوحة أو التي يمكن أن تمنح إلى بلد ثالث بموجب اتفاقات خاصة لاجتناب تكرار التكليف أو لتأمين تبادل الحماية في شؤون الضرائب .

4) aux avantages que le Liban a accordés ou pourra accorder aux pays membres de la Ligue des Etats arabes, aussi longtemps que ces avantages n'aient pas été étendus à un autre pays quelconque.

٤ - التسهيلات التي منحها أو يمكن أن يمنحها لبنان إلى البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية طالما ان هذه التسهيلات لم تمنح لبلد آخر .

ARTICLE 33. — Les Etats contractants conviennent de soumettre à l'arbitrage tous les différends qui surgiraient entre eux à propos de l'application ou de l'interprétation du présent Traité et qui n'auraient pas été réglés à l'amiable dans un délai raisonnable par les procédés diplomatiques ordinaires.

المادة ٣٣ - يتفق الفريقان المتعاقدان على ان يعرضا على التحكيم كل خلاف ينشأ بينهما حول تنفيذ أو تفسير هذه المعاهدة اذا لم يتمكنوا من الوصول إلى تسويته وديا بالطرق الدبلوماسية العادية في مدة معقولة .

ries que les navires de l'une des Hautes Parties Contractantes auront subies en mer, qu'ils soient entrés dans les ports volontairement ou par suite de relâche forcée, seront réglées par leurs consuls, à moins que des ressortissants du pays de résidence de ce dernier, ou des ressortissants d'une tierce Puissance ne soient intéressés dans ces avaries. Dans le cas et à défaut de compromis amiable entre toutes les parties intéressées, les avaries seront réglées par les autorités locales.

ARTICLE 31. — Les dispositions du présent Traité concernant les attributions des consuls s'appliqueront également aux agents diplomatiques des Hautes Parties Contractantes qui seront investis des fonctions consulaires et dont la désignation aura été notifiée à l'autre Partie par la voie diplomatique.

ARTICLE 32. — Les Hautes Parties Contractantes conviennent que les avantages plus étendus que l'une d'Elles accorderait aux ressortissants ou aux sociétés d'un autre Etat en ce qui concerne les matières prévues par le présent Traité, s'étendront de plein droit aux ressortissants ou aux sociétés de l'autre Partie.

Toutefois, les dispositions du présent Traité relatives au trai-

شروط مخالفة : يدفع القناصل
تمويض العطب الذي يصيب بواخرهم
سواء دخلت هذه البواخر المرافئ
بمجرد ارادتها او على اثر توقف
قهري الا اذا لم يكن لرعايا البلد الذي
يقيمون فيه او لرعايا دولة ثالثة علاقة
بهذه البواخر . وق هذه الحالة
وعند عدم وجود اتفاق حي بين جميع
اصحاب العلاقة يدفع تمويض العطب
من قبل السلطات المحلية .

المادة ٣٩ - تطبق احكام هذه
المعاهدة المتعلقة بصلاحيات القناصل
على الممثلين الدبلوماسيين المتمين
لغريقتين المتعاقدين الذين يكلفون
بالمهام القنصلية والذين بلغت أسمائهم
الفريق الاخر بالطرق الدبلوماسية .

المادة ٣٢ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تشمل وعاء وشركات كل منهما الفوائد التي يمنحها أحدهما إلى وعاء أو شركات دولة أخرى ، إذا كانت هذه الفوائد أوسع من الفوائد التي تنص عليها المعاهدة .

على أن احكام هذه المعاهدة المنسقة
بمعاملة الدولة الاكثر رعاية لا تسرى

la sortie des marchandises sauvées.

Si le navire a fait naufrage ou a échoué dans l'enceinte ou à l'entrée du port, les autorités locales pourront prescrire les mesures jugées nécessaires en vue de protéger le trafic et d'éviter tout dommage au port, à ses installations et aux navires qui s'y trouvent.

Les propriétaires des navires et des marchandises ainsi que les sauveteurs ne seront tenus, du fait de l'intervention des autorités locales, à d'autres dépenses hors celles exigées par les opérations de sauvetage et la conservation des marchandises sauvées, ou auxquelles sont assujettis en pareil cas les nationaux.

Les marchandises sauvées ne seront frappées d'aucun droit de douane si elles doivent être réexportées et si sont effectivement dans le délai d'un an.

En cas de doute sur la nationalité des navires naufragés, seules les autorités locales seront compétentes pour prendre les mesures mentionnées au présent article.

ARTICLE III. — Dans tous les cas où, dans les accords conclus entre les armateurs, chargeurs ou assureurs, il n'y aura pas de stipulations contraires, les avar-

tenues des marchandises sauvées et le droit de sortie des marchandises sauvées.

En cas de naufrage ou d'échouage du navire, les autorités locales pourront prescrire les mesures jugées nécessaires en vue de protéger le trafic et d'éviter tout dommage au port, à ses installations et aux navires qui s'y trouvent.

Les propriétaires des navires et des marchandises ainsi que les sauveteurs ne seront tenus, du fait de l'intervention des autorités locales, à d'autres dépenses hors celles exigées par les opérations de sauvetage et la conservation des marchandises sauvées, ou auxquelles sont assujettis en pareil cas les nationaux.

Les marchandises sauvées ne seront frappées d'aucun droit de douane si elles doivent être réexportées et si sont effectivement dans le délai d'un an.

En cas de doute sur la nationalité des navires naufragés, seules les autorités locales seront compétentes pour prendre les mesures mentionnées au présent article.

ARTICLE III. — Dans tous les cas où, dans les accords conclus entre les armateurs, chargeurs ou assureurs, il n'y aura pas de stipulations contraires, les avar-

ni se prolonger au-delà de deux mois. Passé ce délai, les déserteurs seront libérés, le Consul dûment avisé trois jours auparavant.

Les Hautes Parties Contractantes conviennent en outre que les stipulations du présent article ne s'appliquent pas aux officiers, matelots et autres personnes faisant partie de l'équipage, ressortissants du pays dans lequel ils ont déserté.

ARTICLE 29. — Toutes opérations de sauvetage des navires de l'une des Hautes Parties Contractantes, naufragés ou échoués sur les côtes de l'autre Partie, seront dirigés par les Consuls auxquels ressortissent les navires.

En l'absence et jusqu'à l'arrivée du Consul immédiatement prévenu, ou de la personne qu'il aura déléguée à cet effet, les autorités locales auront à prendre toutes mesures nécessaires pour la protection des individus et la conservation des effets naufragés.

A moins d'en être requis par le Consul, les autorités locales n'interviendront que pour maintenir l'ordre, garantir les intérêts des sauveteurs s'ils sont étrangers aux équipages naufragés, et assurer l'exécution des dispositions à observer pour l'entrée et

le séjour d'une durée déterminée et à l'expiration de laquelle ils seront libérés, le Consul dûment avisé trois jours auparavant.

Les Hautes Parties Contractantes conviennent en outre que les stipulations du présent article ne s'appliquent pas aux officiers, matelots et autres personnes faisant partie de l'équipage, ressortissants du pays dans lequel ils ont déserté.

المادة ٢٩ — يتفق الفريقان الميان المتعاقدان على اتخاذ بواخر كل من الفريقين المتعاقدين التي تفارق أو تجنح على شواطئ الفريق الاخر فواصل الدولة التي تنتمي اليهم هذه البواخر .

يتوجب على السلطات المحلية في حالة غياب القنصل وفي المدة التي تسبق حضوره أو حضور من يتنوبه لهذه الغاية ان تبلغ القنصل في الحال وان تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص وحفظ الاتيياء المهددة بالفرق .

يقنصر تدخل السلطات المحلية . الا اذا طلب القنصل اليها اكثر من ذلك ، على حفظ النظام وضمان مصالح المتقذين اذا كانوا غرباء عن بحارة المركب . وعليها ان تؤمن

A cet effet, ils devront s'adresser par écrit aux autorités locales compétentes et justifier, en produisant les registres du bâtiment ou le rôle d'équipage, ou, à défaut, un extrait authentique de ces documents que les personnes réclamées faisaient réellement partie de l'équipage. Dans les localités où il n'y aurait pas de consul, la demande de remise pourra être adressée aux autorités locales par le commandant du navire, sous réserve de l'observation des formalités prescrites par le présent aligné.

Sur cette demande ainsi justifiée, la remise des déserteurs ne pourra être refusée que si le déserteur s'est rendu coupable à terre d'un crime ou d'un délit. Dans ce cas l'autorité locale pourra surseoir à la remise jusqu'à ce que le tribunal local compétent ait rendu sa sentence et que celle-ci ait reçu pleine et entière exécution. ■ sera donné, en outre, aux consuls secours ■ assistance pour la recherche et l'arrestation de ces déserteurs.

Ceux-ci seront conduits dans les prisons du pays et y seront détenus à la demande écrite et aux frais du Consul, jusqu'au moment où ils seront réintégrés à bord d'un navire national ou rapatriés.

Toutefois, la détention ne pour-

ويتوجب عليهم لذلك أن يعلموا
السلطات المحلية خطبا وأن يبتعدوا
لها بأبراز سجلات البأخرة أو دفاتر
البأخرة أو صور مصدقة منها بشأن
الأشخاص المطلوبين كانوا فعلا في عداد
البأخرة . وفي المناطق التي لا يوجد
فيها قنصل يحق لريان البأخرة أن
يوجه إلى السلطات المحلية طلب
التسليم على أن يراعى الأصول
المنصوص عليها في هذه الفقرة .

وعند تقديم هذا الطلب المرفسقى
بالاِبتانات لا يفرض تسليم الهاربين
الا اذا كان الهارب قد ارتكب جناية
او جنحة على اوضاع الفريق المطلوب
الي تسليمه .

وفي هذه الحالة يحق للسلطات المحلية وقف التسليم الى ما بعد ان تصدر المحكمة المحلية المختصة حكمها والى ان يتم تنفيذ هذا الحكم بكامله. الا انه ، فضلا عن ذلك يجب اسداء المعونة للقناصل في البحث عن هؤلاء الهاربين وتوقيفهم .

ويوضع هؤلاء في سجون البلديات
يؤفون بناء على طلب خطي من
القنصل وعلى نفقته الى ان يعادوا
الى ظهر باخرة تابعة لبلادهم او الى
وطنهم .

وَعَلَىٰ كُلِّ بِحْبٍ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ

Ils régleront eux-mêmes, conformément aux lois de leur pays, les litiges de toute nature qui surviendraient entre le capitaine, les officiers et les matelots de ces navires et spécialement ceux relatifs à la solde ou à l'accomplissement des engagements réciproques contractés.

Les autorités locales ne pourront intervenir que lorsque des faits survenus à bord des navires marchands seraient de nature à troubler la tranquillité publique à terre ou dans le port, ou qu'un délit y aura été commis auquel une personne du pays ou ne faisant pas partie de l'équipage se trouve mêlée, ou qu'il s'agit d'une infraction qualifiée crime par la loi locale.

Dans ce cas, les autorités précitées se borneront à prêter leur appui aux consuls, si elles en sont requises, pour faciliter l'accomplissement de leurs fonctions consulaires.

ARTICLE 28. — Les Consuls pourront faire arrêter, ainsi que faire renvoyer, soit à bord, soit dans leur patrie, les officiers, matelots et toutes autres personnes faisant partie à quelque titre que ce soit des équipages des navires battant pavillon de leur nation, qui auront déserté sur le territoire de l'autre Partie Contractante.

ويفصلون بانفسهم طبقا لقوانين بلادهم في جميع الخلافات التي تحدث بين الربان والضباط وبحارة البواخر وعلى الاخص فيما يتعلق منتهابا لاجور والقيام بالتعهدات التعاقدية المتبادلة.

ولا يحق للسلطات المحلية التدخل الا في حالة وقوع حوادث على ظهر البواخر التجارية من شأنها افساد الراحة العامة على الارض او في المرفا او عند ارتكاب جنحة يكون لاحسد رعايا البلد او لشخص قريب من بحارة الباخرة علاقة بها او في حال وقوع جريمة تعتبر جنائية بموجب القوانين المحلية . في هذه الحالات تكفي السلطات المذكورة ، فيما اذا طلب اليها ذلك ، باسداء مساعدتها للقناصل لتسهيل قيامهم بمهام القنصلية .

المادة ٢٨ — يحق للقناصل توقيف الهاربين الى اراضي الفريق المتعاقد الاخر من الضباط والبحارة او جميع الاشخاص المنتمين بابة صفة كانت الى بحارة الباخرة التي تحمل علم بلادهم ويحق لهم كذلك اعادتهم الى الباخرة او الى وطنهم .

tun ■ consul pour qu'il puisse assister aux déclarations que les capitaines ou l'équipage auraient ■ faire devant les tribunaux locaux ou l'administration locale.

L'invitation qui sera adressée dans les cas précités aux consuls déterminera le lieu et l'heure de la mesure envisagée. Si les consuls négligent de s'y rendre en personne ou de se faire représenter par un délégué, il sera procédé en leur absence. Auquel cas ■s autorités locales seront tenues d'en informer sans délai le consul et d'indiquer, le cas échéant, les motifs de l'urgence. Il en sera de même lorsque ■ Consul ne réside pas dans le port.

Toutefois l'intervention des Consuls ne sera pas requise pour l'accomplissement, par les autorités locales, des formalités ordinaires à l'arrivée ■ au départ des navires en conformité des règlements de navigation, de douane et de santé.

ARTICLE 27. — Les Consuls, dans les limites prévues par ■ législation de l'Etat qui les a nommés, sont chargés exclusivement du maintien de l'ordre intérieur à bord des navires marchands battant leur pavillon national. Ils pourront confier en cas de besoin les fonctions de capitaine à une personne de leur choix et remplacer les officiers ■ les gens de l'équipage.

كي يتمكن من الحضور لسماع التصريحات التي يدلي بها الربان أو البحارة امام المحاكم او الادارة المحلية.

تعين هذه الدعوة الوجهة التي القناصل في الحالات المذكورة مكان التدبير الذي اتخذه وزمائه واذا نخل القناصل عن الحضور بانهم او عن ايفاد مندوب يمثلهم تتخذ الاجراءات بغيابهم وفق هذه الحالة يتوجب على السلطات المحلية ان يبلغوا القنصل بما تم دون تأخير وان يبينوا له عند الاقتضاء الاسباب التي دعت الى العجلة ، وتبعية الاصول نفسها اذا لم يكن القنصل مقيما في الميناء .

لا يتوجب طلب تدخل القناصل عندما تقوم السلطات المحلية بالاجراءات العادية عند وصول البواخر وسفرها طبقا لانظمة الملاحة والجمرك والصحة.

المادة ٢٧ . — يكلف القناصل وحدهم ضمن الحدود المتصوص عليها في تنريع الدولة التي تمينهم بحفظ النظام الداخلي على متن البواخر التجارية التي تحمل علمهم الوطني . ويحق لهم عند الحاجة ان يوكلوا مهام الربان الى شخص يختارونه وايدال الضباط والبحارة بسواهم .

Les consuls pourront, à bord des navires de commerce battant leur pavillon national, interroger les capitaines et l'équipage et recueillir des renseignements des passagers, examiner les papiers de bord, dresser des manifestes, recevoir conformément aux stipulations du présent Traité des déclarations sur le voyage, la destination et les incidents de la traversée et procéder, par tous exports, à toute vérification en cas d'avarie, ou toute enquête en cas de sinistre, lorsque cette vérification ou cette enquête est prévue par leur loi nationale.

Les représentants des autorités judiciaires et administratives ainsi que les fonctionnaires de la douane de l'une des Hautes Parties Contractantes ne pourront entreprendre, dans un port où réside un consul de l'autre Partie, à bord des navires de commerce battant pavillon de celle-ci, ni recherches, ni perquisitions, ni y opérer des arrestations, sauf en cas de flagrant délit, ni procéder à des mesures quelconques impliquant des moyens de contrainte, sans prévenir préalablement, ou, en cas d'urgence, au moment même de la mesure envisagée, le consul de la nation à laquelle appartient le bâtiment, afin qu'il puisse y assister.

Les autorités locales devront également aviser en temps oppor-

laire la rafaة علمهم الوطني وجميع المعلومات من الركاب وفحص اوراق الباخرة ووضع المانفستو ، واخذ البيانات المتعلقة بالرحلة والجهة المقصودة وحوادث السفر طبقا لشروط هذه المعاهدة ، ويحق لهم ان يستعينوا بالخبراء للتدقيق في كل عطل والتحقيق في الكوارث متى سمحت لهم قوانينهم الوطنية بذلك .

لا يحق لمثلي السلطات القضائية والادارية ولا لوطفي الجمارك التابعة لاحد الفريقين المتعاقدين ان يقوموا في ميناء يقيم فيها قنصل الفريق الاخر باي بحث او تفتيش على ظهر البواخر التجارية الحاملة علم هذا الفريق الاخير ولا ان يوقفوا احدا الا في حالة الجرم المشهود ، ولا ان يتخذوا اي تدبير قهري دون ان يشعروا مسبقا قنصل البلد التابعة له الباخرة او في حالة العجلة عند اتخاذ التدابير المنوى اجراؤه وذلك كي يتمكن من الحضور .

يجب على السلطات المحلية ايضا اعلام القنصل في الوقت المناسب

Toute déclaration contre la succession ne reposant pas sur un titre d'hérédité ou une disposition testamentaire peut être jugée par les Tribunaux du pays de l'ouverture de la succession, à moins que la réclamation n'ait pour objet un droit réel sur un immeuble situé en dehors de ce pays.

ARTICLE 25. — Lorsque des ressortissants de l'un des Etats contractants, absents ou incapables et non représentés seront intéressés dans une succession ouverte sur le territoire de l'autre Etat, quelle que soit la nationalité du défunt, le Consul aura le droit de requérir de l'autorité locale compétente les mesures auxquelles il est habilité à procéder lui-même, en vertu des articles 22 et 23, al. 1er.

ARTICLE 26. — Les consuls de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront, en se conformant aux règlements en vigueur, faciliter l'entrée et la sortie des navires battant leur pavillon national et leur prêter toute aide nécessaire pendant la durée du séjour desdits navires dans un port de leur circonscription consulaire.

الخاصة بالارث عن طريق الوارثة او الوصية الى المحاكم وغيرها من السلطات المختصة في البلد الذي ينتمي اليه المتوفى ، باستثناء الاملاك غير المنقولة التي تخضع لاحكام القوانين الاقليمية .

كل اعتراض على الارث لا يستند الى سند ميراث او وصية تفعل فيه محاكم البلد الذي فتحت فيه التركة الا اذا تعلق الاعتراض بحق عيني على عقار موجود خارج هذا البلد .

المادة ٢٥ — اذا كان لرعايا احد الفريقين المتعاقدين ، الغائبين منهم او فاقدى الاهلية وكانوا غير ممثلين علاقة بتركة فتحت في اراضي الفريق الاخر ، يحق للفصل اية كانت جنسية المتوفى ، ان يطلب الى السلطة المحلية المختصة القيام بالاجراءات التي يحق القيام بها بنفسه بموجب المادة ٢٢ والفقرة الاولى من المادة ٢٢

المادة ٢٦ — يحق لقناصل كل من الفريقين السامين المتعاقدين ان يسهلوا ، طبقا للانظمة النافذة ، دخول وخروج البواخر التي ترفع علم بلادهم واسداء المعونة اللازمة لها طوال اقامتها في الموانئ الكائنة في دائرتهم القنصلية . ويحق للقناصل استجواب الرهبان والبحارة على متن

dépérir ou dispendieux à conserver, recevoir les créances qui seraient exigibles ou viendraient à échoir, les intérêts des créances, les loyers et les fermages échus, faire tous les actes conservatoires des droits et des biens de la succession, employer les fonds trouvés au domicile du défunt ou recouverts depuis le décès, acquitter les charges urgentes et les dettes de la succession, prendre, en définitive, toutes mesures susceptibles de rendre l'actif net et liquide.

Si, dans un délai de six mois à partir de la notification du décès au consul, des héritiers ou autres ayants droits ne se sont pas présentés, le Consul pourra, en tant que représentant de droit des absents, se faire remettre par le curateur, l'administrateur ou toute autorité les détenant, les parts non réclamées de l'actif de la succession. Il devra, à cet effet, produire tous documents et justifications exigés des héritiers et autres ayants-droits.

La connaissance de toutes demandes et contestations en matière de succession ab intestat ou testamentaire appartiendra aux juridictions et autres autorités compétentes du pays dont ressortissait le défunt, sous réserve, quant aux immeubles, des lois territoriales qui les régissent.

و يحق له بالتالي مع مراعاته الاصول التي تنص عليها قوانين البلاد والعرف المتبع فيها بيع الاثاث والاموال المنقولة المعرضة للتلف او التي يستلزم الاحتفاظ بها نفقات كبيرة وان يقبض الديون المستحقة او التي ستتحق ، وقوائد الديون والايجارات المستحقة من العقارات المبنية وغير المبنية وان يقوم بجميع الاجراءات التي من شأنها المحافظة على حقوق التركة واموالها وان يوظف المبالغ التي وجدت في بيت المتوفى او قبضت لحسابه بعد وفاته وان يدفع التكاليف المعجلة والديون المترتبة على التركة وان يتخذ جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي الى حصر التركة حصرا واضحا وتجعلها قابلة للتصرف .

واذا لم يتقدم بعض الورثة او بعض المستحقين الاخرين بطلبات في خلال مدة ستة اشهر من تاريخ تمزيع الوفاة للتفصل ، فيحق للتفصل بصفه الممثل قانونا للغائبين ، ان يتلم من القيم على التركة او المتصرف على ادارتها او أية سلطة اخرى الحصص التي لم يطالب بها احد ويجب عليه لهذه الغاية ابراز جميع المستندات والاوراق المثبتة التي يطالب بها الورثة والمنحقوق الاخرون . يعود انتظار في جميع الطلبات والاعتراضات

pour apposer les scellés soit d'office, soit à ■ requête de toute partie intéressée, sur tous les effets mobiliers et papiers du défunt, en présence de l'autorité locale ou celle dûment appelée. L'autorité locale aura le droit de croiser de ses scellés ceux du Consul.

La levée des scellés se fera par le Consul en présence de l'autorité compétente ou celle dûment appelée. Les doubles scellés ne pourront toutefois être levés que de commun accord avec l'autorité locale compétente ou en vertu d'une décision de justice.

ARTICLE 24. — Si les héritiers ne sont pas connus, ou si parmi eux ou les autres ayants droits il s'en trouve dont l'existence est incertaine ou le domicile inconnu, ou qui ne sont pas présents ni dûment représentés, ou qui sont mineurs ou incapables, ou il étant tous majeurs et présents ils ne sont pas d'accord sur leurs droits et qualités, le Consul, après que l'inventaire aura été dressé, sera, comme séquestre des biens de toute nature laissés par le défunt, chargé de plein droit d'administrer et de liquider la succession. En conséquence, il pourra procéder, en suivant les formes prescrites par les lois et usages du pays, à la vente des meubles ■ objets mobiliers susceptibles de

على طلب اي صاحب علاقة على جميع مستندات المتوفى وامواله المنقولة بحضور السلطة المحلية او السلطة المكلفة تكليفا قانونيا وذلك اية كانت صفاتها و جنسية الورثة وغيرهم من المستحقين سواء كانوا بالعين او قاصرين ، غائبين او حاضرين ، معروفين او غير معروفين . ويحق للسلطة المحلية ان تضع خاتمها الى جانب خاتم القنصل .

ويفرض القنصل الاختتام بحضور السلطة المحلية المختصة او السلطة المكلفة تكليفا قانونيا . ولا يمكن فضي الاختتام المردوجة الا بالاتفاق مع السلطة المحلية المختصة او بموجب قرار قضائي .

المادة ٢٤ — اذا لم يعرف الورثة او كان بينهم او بين المستحقين الآخرين من يشك في وجودهم او كانوا مجهولي محل الإقامة او كانوا غير حاضرين او غير ممثلين تمثيلا قانونيا او قاصرين او فاقدى الاهلية او كانوا وهم جميعا بالغون وحاضرون وغير متفقين على حقوقهم وصفاتهم فيكلف القنصل حكما ، بعد تنظيم محضر الجرد بصفته حارسا على مختلف اموال التركة بإدارة التركة وتصفيتها .

rendant nécessaires l'organisation d'une tutelle ou d'une curatelle de l'un de leurs ressortissants.

La connaissance de toutes demandes et contestations en matière de tutelle et de curatelle appartient aux juridictions et autres autorités compétentes du pays dont relève l'incapable, sans préjudice des lois concernant le régime immobilier.

Le Consul donnera connaissance aux autorités administratives du pays de résidence du tuteur ou du curateur qu'il aura désigné.

ARTICLE 22. — En cas de décès d'un ressortissant de l'une des Hautes Parties Contractantes sur le territoire de l'autre, les autorités locales compétentes en donneront immédiatement avis au consul de la circonscription où le décès a eu lieu et lui fourniront tous renseignements susceptibles de révéler l'existence de dispositions testamentaires et d'identifier et retrouver tous héritiers et successeurs.

ARTICLE 22. — Lorsqu'un Hellène laisse des biens au Liban ou un Libanais laisse des biens en Grèce, quelles que soient les qualités et la nationalité des héritiers et autres ayants droits, qu'ils soient majeurs ou mineurs, absents ou présents, connus ou inconnus, le consul aura qualité

وصاية أو قوامة لأحد رعاياهم .

وإن النظر في جميع الطلبات والاعتراضات المتعلقة بالوصاية والقوامة هو من اختصاص المحاكم وغيرها من السلطات المختصة في البلد الذي ينتمي إليه فاقد الأهلية على أن لا يمس ذلك القوانين بنظام الاسماء الثابتة . ويعلم القنصل في البلد الذي يقيم فيه فاقد الأهلية اسم الوصي أو القيم الذي يعينه .

المادة ٢٢ — إذا توفي أحد رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين في أراضي الفريق الآخر، فعلى السلطات المحلية المختصة أن تبلغ ذلك حالاً قنصل البلد الذي حصلت الوفاة في دائرته ونزوده بجميع المعلومات التي يمكنه من الاطلاع على احكام الوصاية اذا وجدت ومن معرفة جميع من لهم نصيب في التركة والتثبت من شخصياتهم .

المادة ٢٢ — اذا خلف يوناني اموالا في لبنان او لبناني اموالا في اليونان، مهما كانت صفة او تابعة الورثة، والمستحقين الآخرين واشدين كانوا ام قصر، غائبين او حاضرين معروفين او مجهولين، يحق للقنصل ان يضع الاختام من تلقاء نفسه او بناء

nes, des gens de l'équipage ■
des passagers.

Ces déclarations ne pourront
toutefois avoir d'effet par devant
les autorités du pays de résidence,
qu'en accord avec la législation
de ce dernier ;

2) de recevoir, dresser et
légaliser, au même titre que les
notaires ou les autorités en
remplissant les fonctions, les
actes juridiques, y compris les
dispositions testamentaires des
ressortissants de l'Etat qui les
a nommés, et publier les testa-
ments rédigés par eux en leur
qualité officielle et déposés au
consulat ou présentés après le
décès du testateur.

Toutefois, les actes juridiques
entre vifs concernant ■ constitu-
tion ou le transfert d'un droit réel
sur les immeubles situés sur le
territoire de l'Etat de résidence
devront être soumis aux formalités
des inscriptions ou transcrip-
tions conformément à la loi dudit
Etat.

ARTICLE 21. — Les consuls
des deux Hautes Parties Con-
tractantes auront le droit d'orga-
niser, conformément à leur propre
loi, la tutelle et la curatelle de
leurs ressortissants résidant dans
le ressort du Consulat.

Les autorités locales leur si-
gnaleront toutes circonstances

التصريحات الصادرة عن فواد اليواخر
وبحارثها وركابها .

على ان هذه التصريحات لا تكون
سارية المفعول لدى السلطات المحلية
الا اذا كانت موافقة للتشريع المحلي.

ب - قبول وتحرير وتصديق
الصكوك الحقوقية ، بما فيها وصيات
رعاياهم ، ونشر الوصيات التي
حرروها بصفتهم الرسمية وطلبت
في القنصلية او قدمت اليهم بمد
وفاة الوصي . وينتمون بمسند
الحقوق جميعها بالصفة التي ينتمون
بها كتاب العدل او السلطات التي
تقوم مقامهم .

على ان الصكوك الحقوقية المعقودة
بين الاحياء والمتعلقة بانشاء حقوق
عينية على العقارات الموجودة في اراضي
الدولة التي يقيمون فيها يجب ان
تخضع لقيود التسجيل والانتقال
التي تفرضها قوانين الدولة المذكورة.

المادة ٢١ - يحق لتقاضي الفريقين
الساكنين المتعاقدين ان ينظموا وفقا
لقوانينهم الخاصة الوصاية والقوامة
لرعاياهم المقيمين في دائرة القنصلية .

تعلم السلطات المحلية هؤلاء القضاة
بجميع الظروف التي تقتضي تنظيم

ARTICLE 19. — Les consuls pourront recevoir les déclarations de naissance et de décès de leurs nationaux, sans préjudice de l'obligation des intéressés d'effectuer les déclarations imposées par les lois du pays de résidence.

Ils pourront déléguer les mariages de leurs ressortissants et recevoir les déclarations de répudiation et de divorce par consentement mutuel lorsque les conjoints sont ressortissants de leur Etat ou dans le cas où leur Etat national les y autorise.

Ils pourront célébrer les mariages de reconnaissance d'enfants lorsqu'ils émanent d'un de leur ressortissants, dresser des actes de constatation d'héritiers, recevoir et enregistrer tous actes ou déclarations d'état civil de leurs ressortissants et toutes autres déclarations de ces derniers avec ou sans serment.

ARTICLE 20. — Les consuls de chacune des Hautes Parties Contractantes auront le droit, s'ils y sont autorisés par les lois ou règlements de l'Etat qui les a nommés :

1) de recevoir, soit dans leur chancellerie, soit au domicile des parties, les déclarations que pourraient avoir à faire leurs ressortissants, et, à bord des navires maritimes et fluviaux de leur Etat, celle des capital-

المادة ١٩ — يحق للقناصل قبول تصاريح الولادة والوفاة الخاصة برعاياهم على أن هذا لا يحل هؤلاء الرعايا من واجب القيام بالتصاريح التي تفرضها عليها قوانين البلد الذي يقيمون فيه .

ويحق لهم عقد زواج رعاياهم وقبول تصاريح الطلاق بالرضى المتبادل إذا كان الزوجان من رعاياهم وسمحت لهم بذلك قوانينهم الوطنية .

ويحق لهم قبول سكوك الاعتراف بالاولاد اذا صدرت عن أحد رعاياهم ، وتنظيم سكوك الارث وقبول وتسجيل كل سك او تصريح بالاحوال الشخصية الخاصة برعاياهم وكل تصريح آخر متعلق هؤلاء الرعايا ، سواء اقترنت بقسم او لم يقترن .

المادة ٢٠ — يحق لقناصل كل من الدولتين المتعاقبتين ، اذا كانت قوانين بلادهم وانظمتها تسمح لهم بذلك :

١ — قبول التصريحات التي بدلي بها رعاياهم سواء في القنصلية او في بيوت الساكن الخاصة . كما انه يحق لهم ان يقبلوا ، على ظهر البواخر البحرية او النهرية التابعة لدولهم

nir de toute mesure coercitive à l'égard dudit fonctionnaire consulaire. Les difficultés qui surgiraient à cette occasion devront toujours être réglées par la voie diplomatique.

ARTICLE 17. — Les Consuls de chacune des Hautes Parties Contractantes sont admis à protéger les ressortissants de l'Etat qui les a nommés et à défendre en vertu du droit et des usages internationaux tous droits et intérêts de ces ressortissants.

A cet effet, ils pourront s'adresser aux autorités administratives et judiciaires de leur circonscription en vue d'obtenir les renseignements et explications nécessaires ; ils pourront aussi s'adresser à toutes les autorités administratives de leur circonscription pour réclamer contre toute infraction aux conventions et traités existant entre les deux pays et contre tout abus dont leurs nationaux auraient à se plaindre.

ARTICLE 18. — Les consuls de chacune des Hautes Parties Contractantes ont, s'ils y sont autorisés par les lois ou règlements du pays qui les a nommés, le droit de délivrer à leurs ressortissants des passeports et autres pièces d'identité ainsi que de viser tous passeports, certificats d'origine ou de provenance de marchandises et autres documents.

زجرية بحق الموظف القنصلي المذكور. ويجب ان تسوى دائما الصعوبات الناتجة عن ذلك بالطرق الدبلوماسية.

المادة ١٧ — يحق لقناصل كل من الفريقين المتعاقدين حماية رعايا الدولة التي عينتهم والدفاع حسب القانون والعرف الدوليين ضمن حقوقهم ومصالحهم .

ولذا يمكنهم التقدم من السلطات القضائية والإدارية في منطقتهم بطلب المعلومات والإيضاحات اللازمة كما يحق لهم التقدم بالشكوى لدى جميع السلطات الإدارية في منطقتهم اذا حصلت مخالفة للاتفاقات والمعاهدات الموقعة الاجراء بين البلدين واذا شغل رعاياهم من مظلمة توقع بهم .

المادة ١٨ — يحق لقناصل كل من الفريقين المتعاقدين ، اذا كانت قوانين بلادهم وانظمتها تسمح لهم بذلك - اعطاء رعاياهم جوازات سفر وأوراق هوية اخرى ، والتأشير على الجوازات وعلى شهادات منشأ البضائع ومصدرها وغيرها من المستندات .

consuls et tous les autres fonctionnaires consulaires de carrière, citoyens de l'Etat qui les a nommés, sont autorisés à faire entrer leur mobilier et les effets et ustensiles de ménage destinés à leur usage personnel ou à l'usage de leur famille.

Les consuls et les autres fonctionnaires consulaires de carrière, ressortissants de l'Etat qui les a nommés, jouiront de l'immunité personnelle. Ils ne pourront être mis en état d'arrestation ou d'emprisonnement préventif que pour les infractions qui, en vertu de la législation locale, sont qualifiées crimes et punies comme tels.

En cas de poursuite judiciaire, d'arrestation ou de mise en accusation du consul ou de l'un des fonctionnaires ci-dessus, le Gouvernement de l'Etat de leur résidence informera sans délai le représentant diplomatique de l'Etat dont il relève.

Les consuls et les fonctionnaires consulaires de carrière ou honoraires pourront se refuser à déposer sur tous faits ayant trait à l'exercice de leurs fonctions et à produire des pièces dont ils seraient détenteurs en opposant le secret professionnel ou d'Etat. Au cas où l'autorité judiciaire n'admettrait pas le bien-fondé de cette exception, elle devra s'abste-

laire. La loi grecque sur la responsabilité des fonctionnaires de l'Etat, qui leur confère l'immunité, ne leur permet pas de se soustraire à la responsabilité pénale. Ils ne peuvent donc être poursuivis pour les infractions commises par eux dans l'exercice de leurs fonctions. Ils ne peuvent être poursuivis que pour les infractions commises par eux en dehors de l'exercice de leurs fonctions. Ils ne peuvent être poursuivis que pour les infractions commises par eux en dehors de l'exercice de leurs fonctions.

Les consuls et les autres fonctionnaires consulaires de carrière, ressortissants de l'Etat qui les a nommés, jouiront de l'immunité personnelle. Ils ne pourront être mis en état d'arrestation ou d'emprisonnement préventif que pour les infractions qui, en vertu de la législation locale, sont qualifiées crimes et punies comme tels.

En cas de poursuite judiciaire, d'arrestation ou de mise en accusation du consul ou de l'un des fonctionnaires ci-dessus, le Gouvernement de l'Etat de leur résidence informera sans délai le représentant diplomatique de l'Etat dont il relève.

Les consuls et les fonctionnaires consulaires de carrière ou honoraires pourront se refuser à déposer sur tous faits ayant trait à l'exercice de leurs fonctions et à produire des pièces dont ils seraient détenteurs en opposant le secret professionnel ou d'Etat. Au cas où l'autorité judiciaire n'admettrait pas le bien-fondé de cette exception, elle devra s'abste-

res d'usage. Toutefois, ces marques extérieures ne pourront être interprétées comme constituant un droit d'asile.

ARTICLE 16. — L'ensemble des pièces à l'usage des bureaux pour le service officiel consulaire et le local spécialement affecté au dépôt des archives consulaires sont inviolables. Ces pièces et ce local doivent être parfaitement distincts des pièces servant à l'habitation personnelle du fonctionnaire consulaire et ne peuvent être affectés à d'autres usages.

Les Consuls de carrière et les autres fonctionnaires de carrière, sujets de l'Etat qui les a nommés, jouiront de l'exemption de toutes contributions directes ayant le caractère d'impôt personnel, établies par l'Etat de leur résidence ou par une autorité quelconque qui en relève.

Les consuls honoraires et les autres fonctionnaires honoraires seront seuls autorisés à exercer un commerce ou toute autre activité différente de leur fonction. Ils seront exempts des réquisitions et des logements militaires uniquement pour les locaux affectés à leur chancellerie et à leurs archives consulaires.

Pendant un délai de six mois après leur entrée en fonctions, les

et d'autres de ces sortes. —
 وغيرها من المناصب . غير ان هذه
 الشارات الخارجية لا يمكن ان تعتبر
 كاعتراف بمنح حق الحماية .

المادة ١٦ — يتمتع بالحماية
 مجموع الغرف التي تشغلها مكاتب
 القنصلية للاعمال الرسمية وكذلك
 المكان المخصص للمحفوظات القنصلية
 ويجب ان تكون هذه الاماكن التي
 لا يجوز استعمالها لغير ما ذكر اعلاه
 منفصلة تماما عن الغرف التي يشغلها
 الموظفون القنصليون لسكناهم .

يتمتع القناصل المنتمون للملاك
 وبقية الموظفين المنتمين اليه من رعايا
 الدولة التي عينهم بالاعفاء من جميع
 المكوس التي لها صفة الضريبة
 الشخصية المفروضة من قبل الدولة
 التي يقيمون فيها او احدى السلطات
 التابعة لها .

يرخص للقناصل الفخريين وبقية
 الموظفين الفخريين دون سواهم بتعاطي
 التجارة او اي عمل آخر غير وظيفتهم
 ولا يستثنون من المصادرة ومن واجب
 ايواء الجيوش الا فيما يتعلق بالاماكن
 المتخذة لاعمالهم الرسمية والمخصصة
 للمحفوظات القنصلية .

يحق للقناصل وجميع الموظفين
 القنصليين المنتمين للملاك من رعايا

cet Etat. L'Exequatur pour ■ libre exercice de leurs fonctions leur sera délivré sans retard et sans frais.

Le Gouvernement de l'Etat de résidence informera immédiatement de la nomination du consul les autorités compétentes de ■ circonscription consulaire et ces dernières, sur cet avis ou sur ■ présentation de l'exequatur, devront prendre sans délai toutes mesures utiles pour que ■ consul puisse s'acquitter des devoirs de sa charge et jouir des droits, privilèges et immunités reconnus par le présent Traité.

En cas d'empêchement, d'absence ou de décès d'un chef de poste, les fonctionnaires adjoints seront autorisés, dans l'ordre fixé par l'Etat dont ■ relèvent, à exercer par intérim les fonctions du titulaire, à condition que leur caractère officiel ait été porté auparavant à la connaissance des autorités compétentes.

ARTICLE 15. — Les consuls pourront apposer sur la maison où sont installés leurs bureaux ou chancelleries l'écusson des armes du pays qu'ils représentent avec les indications d'usage dans la langue officielle de leur Etat, arborer ■ pavillon de ce pays aux jours de solennités officielles, ainsi que dans d'autres circonstan-

ces. Ils ne pourront en aucun cas, sous prétexte de leur qualité, exercer aucune fonction administrative ou judiciaire, ni intervenir dans les affaires locales. Ils ne pourront non plus, sous prétexte de leur qualité, exercer aucune fonction de police ou de surveillance. Ils ne pourront en aucun cas, sous prétexte de leur qualité, exercer aucune fonction de police ou de surveillance. Ils ne pourront en aucun cas, sous prétexte de leur qualité, exercer aucune fonction de police ou de surveillance.

an حكومة الدولة التي يقيم فيها القنصل تعلم حالا السلطات المختصة المنطقة القنصلية بنيا تعيينه . وعلى هذه السلطات ان تتخذ ، بدون ابطاء على اثر هذا الاعلام او لدى اطلاعها على البراءة ، جميع التدابير اللازمة لتسهيله من القيام بواجبات وظيفته والتمتع بالحقوق والامتيازات والحصانات المعترف بها في هذه المعاهدة

وفي حالة وجود عائق ما او في حالة غياب او موت رئيس البعثة يرخص للموظفين معاونين وفقا لترتيب الذي تحدده الدولة التي ينتمون اليها بالقيام بالوكالة بوظائف الاصيل شريطة ان تكون قد سبق لدولتهم ان اعلنت السلطات المختصة بصفتهم الرسمية

المادة ١٥ — يحق للقناصل وضع شعار الدولة التي يمثلونها على الدار التي تشغلها مكاتبهم او دوائرهم مع كتابة المعلومات المعتادة باللغة الرسمية لدولتهم ، ولهم كذلك رفع علم بلادهم في ايام الاعياد الرسمية

CLAUSES
CONSULAIRES

ARTICLE 14. — Chacune des Hautes Parties Contractantes aura la faculté d'établir des consuls généraux, des consuls, des vice-consuls ou des agents consulaires dans les ports, villes et autres localités du territoire de l'autre Partie.

Les Hautes Parties Contractantes se réservent toutefois le droit de refuser l'établissement de consuls généraux, consuls, vice-consuls et agents consulaires dans certaines localités ou portion du territoire pourvu que cette réserve soit également appliquée à toutes les Puissances.

Les consuls ainsi que les autres fonctionnaires consulaires pourront être de carrière ou honoraires.

Si le fonctionnaire honoraire est ressortissant du pays où il aura à exercer les fonctions consulaires, l'assentiment du dit pays devra être préalablement obtenu par la voie diplomatique.

Sur présentation de leurs lettres de provisions, les Consuls seront réciproquement admis et reconnus par le Gouvernement de l'Etat de leur résidence selon les règles et formalités en usage dans

الاحكام الخاصة بشؤون القنصلية

المادة ١٤ - يحق لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعيين قناصل عامين ، قناصل ، نواب قناصل ، او وكلاء قناصل في المرافئ والمدن والمناطق الاخرى من اراضي الفريق الاخر .

يبد أن كل فريق من الفريقين يحتفظ بحقه في رفض قبول تعيين قناصل عامين ، قناصل ، نواب قناصل او وكلاء قناصل في بعض المناطق والاقسام من اراضي شريطة ان يري هذا الرفض على جميع الدول .

يمكن أن يكون القناصل وكذلك بقية الموظفين القنصليين موظفين تابعين للعلاك او فخريين .

إذا كان الموظف الفخري من رعايا البلد الذي يمارس فيه اعماله القنصلية يتوجب اخذ موافقة هذا البلد مسبقا بالطرق الدبلوماسية .

يتم تبادل قبول القناصل والاعتراف بهم من قبل حكومة الدولة التي يقيمون فيها حسب القوانيين والاجراءات المربية في هذه الدولة وذلك فور تقديم كتاب التعيين . ثم

Cette égalité de traitement aura son effet à l'égard des navires de chacune des Hautes Parties Contractantes de quelque port ou place qu'ils arrivent et quelle qu'ait été leur destination au départ.

ARTICLE 13. — Les navires de commerce de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront se rendre dans les ports de l'autre Partie, soit pour y débarquer tout ou partie de leurs passagers ou de leurs cargaisons en provenance de l'étranger, soit pour y embarquer tout ou partie de leurs passagers ou de leurs cargaisons à destination de l'étranger.

Les Hautes Parties Contractantes s'accorderont réciproquement le traitement de la nation la plus favorisée relativement au cabotage et au remorquage, pilotage et autres services des ports.

Il en sera de même de la pêche dans les eaux territoriales jusqu'à vingt kilomètres de la laisse de basse mer.

Les dispositions du présent article ne s'opposent pas à l'octroi de toutes subventions, primes, ristournes, détaxes et autres exemptions destinées à favoriser le développement de la marine-marchande nationale ou de la pêche nationale.

ان هذه المساواة في المعاملة تسري على بواخر الفريقين المتعاقدين التي كان المرفأ أو المكان الذي تصل منه وأيا كانت وجهتها عند إبحارها .

المادة ١٣ — يحق للسفن التجارية التابعة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين الدخول إلى مرفأ الفريق الآخر بغية انزال كل أو قسم من ركابها أو من حمولتها الواردة مسن الخارج أو بقصد تحميل كل أو قسم من ركابها أو حمولتها إلى الخارج .

يعامل كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يختص بإبحار البواخر وجرها وإدارتها وبكل الخدمات في المرفأ ، وكذلك في ما يتعلق بالصيد في المياه الإقليمية حتى على بعد عشرين كيلو مترا من الشواطئ .

ان احكام هذه المادة لا تتعارض مع اعطاء الماعدات والمنح والاعانات وحذف الضرائب وغيرها من الاعفاءات التي غايتها ان تيسر تنمية التجارة البحرية والصيد الوطنيين .

Les articles importés à titre d'échantillon bénéficieront de la franchise douanière sous condition d'être réexportés dans ■ délai maximum de six mois.

Ne pourront toutefois être admis en franchise douanière les articles que les Autorités du pays d'importation estimeront ne pouvoir être identifiés au moment de leur exportation.

ARTICLE 11. — La nationalité des navires de chacune des Hautes Parties Contractantes, déterminée selon les lois et règlements qui y sont en vigueur, sera reconnue par l'autre Partie pour l'application des dispositions du présent Traité.

ARTICLE 12. — Aucun droit de tonnage, de port, de pilotage, de phares, de quarantaine, de courtage, de balisage, de quais ou autres charges qui pèsent, sous quelque dénomination que ce soit, sur la coque du navire et sont perçus au nom ■ au profit du Gouvernement, de fonctionnaires publics, de particuliers, de corporations ou d'établissements quelconques, ne seront imposés à l'arrivée, séjour et sortie, dans les ports de l'un des deux pays, aux bâtiments de l'autre, qui ne seraient pas également et dans les mêmes conditions imposés aux navires de la nation la plus favorisée.

ان المواد المستوردة كمية تعفى من الرسوم الجمركية شريطة ان يعاد تصديرها في مدة لا تتجاوز السنة اشهر ولا تتمتع بالاعفاء المواد التي تعتبرها سلطات البلد المستورد غير ممكنة التحديد عند تصديرها .

المادة ١١ — ان جنسية بواخر كل من الفريقين المتعاقدين المحددة وفقا للقوانين والانظمة المرعية يعترف بها الفريق الاخر ، وذلك لتنفيذ احكام هذه المعاهدة .

المادة ١٢ — لا يفرض على بواخر الفريق الاخر عند وصولها الى موانئ احد الفريقين واقامتها فيها او مفادرتها اياها اي رسم من رسوم الحمولة والرفأ والملاحة والمنسابة والحجر الصحي والسمره والانارة والارصفة او اية رسوم مهما تنوعت اسمائها من رسوم هيكل الباخرة التي تستوفى باسم او لمنفعة الحكومة او الموظفين الرسميين او الافراد او التعاونيات او المؤسسات المختلفة ما لم تكن هذه الرسوم تستوفى ايضا وفي نفس الشروط من بواخر الدولة الاكثر رعاية .

ARTICLE 9. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront, sur le territoire de l'autre Partie, de la même protection que les nationaux pour tout ce qui concerne la propriété des marques de fabrique ou de commerce ainsi que des dessins ou modèles industriels ou de fabrique de tout espèce.

Les Hautes Parties Contractantes sont d'accord pour donner pleine et entière application, dans leurs relations réciproques, aux stipulations de la Convention d'Union de Paris du 29 mars 1883 pour la protection de la propriété industrielle, révisée à Bruxelles le 14 décembre 1900, à Washington le 2 juin 1911, à la Haye le 11 novembre 1925 et à Londres le 2 juin 1934.

ARTICLE 10. — Les voyageurs de commerce qui représentent des négociants ou industriels domiciliés sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes bénéficieront, à leur entrée et pendant leur séjour sur le territoire de l'autre Partie, et à leur sortie du dit territoire, pourvu que leur séjour ne dépasse pas six mois, du traitement de la nation la plus favorisée en matière de taxation et autres facilités. Leur qualité sera établie, le cas échéant, par un certificat de la maison qu'ils représentent, légalisé par l'autorité consulaire du lieu.

المادة ٩ — يتمتع رعايا كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على أراضي الفريق الآخر بنفس الحماية التي يتمتع بها الوطنيون فيما يتعلق بملكية العلامات التجارية أو الفارقة وكذلك الرسوم أو النماذج الصناعية أو الخاصة بأي نوع من المصانع .

ان الفريقين المتعاقدين متفقان على أن يطبقا كل التطبيق في علاقتهما المتبادلة شروط اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية والمعقودة بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٨٣ والمعدل في بروكسل بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٠٠ وفي واشنطن بتاريخ ٢ حزيران ١٩١١ وفي لاهاي بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ وفي لندن بتاريخ ٢ حزيران ١٩٣٤

المادة ١٠ — ان الوكلاء التجاريين الذين يمثلون التجار أو الصناعيين المقيمين على أراضي أحد الفريقين المتعاقدين ، يتمتعون عند دخولهم أراضي الفريق الآخر ، ومدة اقامتهم فيها وعند مغادرتهم ايها ، شريطة الا تتجاوز اقامتهم الستة اشهر بمعاملة الدولة الاكثر رعاية في ما يتعلق بالرسوم وسواها من التسهيلات ويثبتون عند الاقتضاء صفتهم بتهادة من المحل الذي يمثلون مصدقة من السلطة القنصلية المحلية .

posé des biens mobiliers ou immobiliers, faisant partie de cette succession, suivant les lois de l'Etat auquel ressortissait le de cujus.

CLAUSES COMMERCIALES ET DE NAVIGATION

ARTICLE 7. — Il y aura pleine et entière liberté de commerce et de navigation entre la Grèce et le Liban.

Les deux Etats s'engagent à prendre des mesures internes et internationales appropriées en vue de favoriser des relations économiques mutuellement avantageuses dans le cadre des relations économiques mondiales.

ARTICLE 8. — Les sociétés par actions et autres sociétés commerciales, y compris les sociétés industrielles et financières, les compagnies d'assurances et de transports qui ont leur siège sur le territoire de l'une des Hautes Parties Contractantes et sont régulièrement constituées d'après sa législation, seront reconnues de plein droit, comme existant régulièrement, par l'autre Partie.

Ces sociétés pourront, en se soumettant aux lois et règlements du pays, acquérir tous biens mobiliers et immobiliers.

Pour tout ce qui concerne la protection légale et judiciaire de leurs biens, les dispositions de l'article 5 leur seront applicables.

التابعة لهذه الشركة حسب قوانين الدولة التي ينتمي إليها الموقوف .

شروط التجارة والملاحة

المادة ٧ — تقوم بين لبنان واليونان حرية تامة للتجارة والملاحة .

تتعهد الدولتان باتخاذ التدابير الداخلية والدولية الملائمة لتقوية العلاقات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الفريقين في نطاق العلاقات الاقتصادية العالية .

المادة ٨ — ان الشركات المساهمة والشركات التجارية الاخرى ومنها الشركات الصناعية والمالية وشركات التأمين والمواصلات التي يكون مركزها على اراضي احد الفريقين المتعاقدين والمؤسسة طبقا لانظمتهم يعترف بحكما بوجودها من قبل الفريق الاخر .

ولهذه الشركات الحق باقتناء الاموال المنقولة وغير المنقولة حسب قوانين وانظمة البلد .

تطبق احكام المادة الخامسة فيما يتعلق بالحماية الشرعية والقضائية على املاك هذه الشركات .

Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront, quant à leurs biens sur le territoire de l'autre, de la plus entière protection des lois, tribunaux et autorités, à l'égal des nationaux.

Comme les nationaux, ils auront libre accès devant les tribunaux. A tous les degrés de juridiction, tant pour réclamer que pour défendre leurs droits, ils jouiront, comme ceux-ci, de la liberté de choisir dans tous les procès leurs avocats, avoués ou agents, parmi les personnes admises à l'exercice de ces professions, selon les lois du territoire en question.

ARTICLE 6. -- Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes seront soumis, sur le territoire de l'autre, dans les mêmes conditions que les nationaux, à la législation territoriale, aux principes généraux du droit international, aux lois, décrets, arrêtés et règlements en matière criminelle, civile, commerciale, administrative, fiscale ou autre.

Ils resteront toutefois assujettis, quant au statut personnel, aux prescriptions de leur loi nationale.

■ une succession d'un Grec au Liban ou d'un Libanais en Grèce tombe en désérence, il sera dis-

بتمتع رعايا كل من الفريقين المتعاقدين على أراضي الفريق الآخر بكامل حماية القوانين والمحاكم والسلطات في اموالهم ، وذلك اسوة بالوطنيين .

وان لهم كما للوطنيين الحق بالتقاضي امام المحاكم كما يتمتعون مثلهم بجميع درجات القضاء سواء للمطالبة بحقوقهم او للدفاع عنها ، وبحرية اختيار محاميهم لمختلف قضاياهم ووكلائهم وفاقا للقوانين المحلية من بين الاشخاص المجاز لهم ممارسة هذه المهنة .

المادة ٦ - يخضع رعايا كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على اراضي الفريق الآخر وفي نفس الشروط المفروضة على الوطنيين : لتشريع المحلي والمبادئ العامة للحقوق الدولية والقوانين والمراسيم والقرارات والانظمة المتعلقة بالقضايا الجزائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها .

اما في ما يتعلق بالاحوال الشخصية فانهم يخضعون لاحكام قانونهم الوطني .

اذا اصبحت تركة يوناني في لبنان او تركة لبناني في اليونان بدون وارث يتصرف بالاملاك المنقولة وغير المنقولة

l'autre à des droits, taxes, impôts, contributions ou charges fiscales quelconques, autres ou plus onéreux que ceux qui sont perçus en pareil cas sur les nationaux, leur sociétés ou associations.

Les précédentes dispositions ne s'appliquent pas aux taxes et charges relatives aux concessions de fouilles archéologiques, aux concessions et à l'exploitation de l'énergie hydroélectrique, des forêts, des mines et autres richesses du sous-sol, ainsi que des raffineries et autres installations pétrolières, lesquelles charges et taxes ne seront pas, toutefois, plus onéreuses que celles réclamées aux ressortissants d'un Etat tiers.

Les ressortissants et les sociétés ou associations de l'une des Hautes Parties Contractantes ne seront pas taxés par l'autre Partie qu'à raison de la part d'actif social qu'ils ont investi sur son territoire, des bénéfices qu'ils y réalisent ou des affaires qu'ils y pratiquent.

ARTICLE 5. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes seront exemptés, sur le territoire de l'autre, de tout service militaire. Ils ne seront soumis à d'autres prestations ou réquisitions militaires civiles qu'en temps de guerre et dans la mesure et aux conditions prévues pour les nationaux.

على اراضي الفريق الاخر لرسوم ورسوم وضرائب وتكاليف والتزامات مالية غير التي تتوفى في حالة مماثلة من الوطنيين وشركاتهم او جمعياتهم دون اية زيادة .

ان هذه الاحكام لا تترى على الرسوم والالتزامات المتعلقة بامتيازات التنقيب عن الانار وامتيازات واستثمار القوى المائية الكهربائية ، والاخراج والمعادن وغيرها من الثروات المدفونة وكذلك المصافي وغيرها من المنشآت النفطية ، على ان لا تزيد الرسوم والالتزامات المفروضة في هذه الحالات عما يتطلب من رعاية دولة نائبة .

لا تكون الرسوم التي يفرضها احد الفريقين على رعاية وشركات او جمعيات الفريق الاخر الا بنسبة ما يستثمر من راس المال المعدل لتخفيف على اراضيه وبنسبة الارباح التسي تجنيها والاعمال التي تمارسها .

مادة ٥ — بمعنى رعاية كل من الفريقين المتعاقدين من الخدمة العسكرية على اراضي الفريق الاخر ولا يخضع هؤلاء الرعاية للبدلات او المصادرات العسكرية والمدنية الا في زمن الحرب وضمن الحدود والشروط التي تترى على الوطنيين .

profession dont l'exercice, suivant la loi locale, n'est pas ou ne serait pas réservé aux nationaux ou ne ferait pas l'objet d'une réglementation spéciale.

ARTICLE 3. — Les établissements scolaires, ainsi que les communautés, associations et fondations de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre Partie, le droit d'exercer librement leur activité, qu'elle ait un objet pédagogique ou scientifique, d'hospitalisation ou d'assistance, aux seules conditions de se conformer aux lois et règlements du pays, ainsi qu'à toute mesure qu'exigerait l'observation de l'ordre public.

Ils pourront maintenir leur personnel actuel, de même qu'ils pourront employer, dans la limite des besoins de l'organisation, un personnel étranger, sans préjudice du droit général de contrôle que possède le Gouvernement de chacune des Hautes Parties Contractantes sur l'entrée et le séjour des étrangers sur son territoire.

ARTICLE 4. — Les ressortissants des sociétés ou associations de chacune des Hautes Parties Contractantes, ainsi que leurs biens, droits et intérêts ne seront assujettis, sur le territoire de

ou se limiter à la nationalité du ressortissant, à la législation locale, à moins qu'elle ne soit plus favorable que celle du pays d'origine.

المادة ٣ — يحق للمعاهد الرسمية وكذلك الجاليات والجمعيات والمؤسسات التابعة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ممارسة نشاطها بحرية على اراضي الفريق الاخر سواء كانت غايتها التربية او التعليم او التمريض او الاسعاف على ان تنقيد بقوانين البلاد وانظمتها وبكل تدبير تتطلبه المحافظة على الامن العام.

ويحق لها الاحتفاظ بموظفيها الحاليين كما يحق لها استخدام موظفين اجانب ضمن نطاق حاجات المؤسسة على ان لا يمس ذلك حق حكومة كل من الفريقين المتعاقدين في مراقبة دخول واقامة الاجانب على اراضيها.

المادة ٤ — لا يخضع رعايا كل من الفريقين الساميين المتعاقدين والشركات او الجمعيات التابعة لهما او كذلك املاكهم وحقوقهم ومعالجهم

Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes ne pourront se voir refuser l'accès du territoire de l'autre, ou, s'ils y sont déjà établis, ne pourront en être expulsés que dans l'un des cas suivants :

a) s'ils ont été condamnés pour un crime ou un délit punissable de plus de trois ans d'emprisonnement ;

b) s'ils se sont rendus coupables d'activités de nature subversive ou portant atteinte à l'ordre public ou à la tranquillité, la morale ou la santé publiques ;

c) s'ils sont indigents ou à la charge de l'Etat.

ARTICLE 2. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes auront, sur le territoire de l'autre et en se conformant aux lois et règlements du pays, le droit d'acquérir tous biens mobiliers et immobiliers, notamment par voie d'achat, échange, donation, succession, testament ou de toute autre manière, de les posséder et d'en disposer librement.

Ils auront, en outre, en se conformant également aux lois et règlements en vigueur, le droit d'exercer toute industrie ou commerce ainsi que tout métier ou

لا يمنع رعايا أحد الفريقين السامين المتعاقدين من دخول أراضي الفريق الآخر ولا يلجأ إلى إخراجهم منها في حال إقامتهم فيها إلا في إحدى الأحوال التالية :

أ - إذا حكموا بمادة جنائية أو جرم تزيد عقوبته عن ثلاث سنوات سجن .

ب - إذا اترفوا أعمالاً من شأنها التخريب أو الإخلال بالأمن العام ، أو الراحة العامة أو الأخلاق العامة أو الصحة العامة .

ج - إذا كانوا معوزين أو علسى عائق الدولة .

المادة ٢ - لرعايا كل من الفريقين السامين المتعاقدين الحصول من طريق الشراء على حق تملك مختلف الأموال المنقولة وغير المنقولة على أراضي الفريق الآخر ، والمقايضة والهبة والارث والوصية أو عن أي طريق آخر وحيازتها وحرية التصرف بها طبقاً لقوانين وأنظمة البلاد .

ولهم كذلك أن يمارسوا ، مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها كل صناعة أو تجارة وكل حرفة أو مهنة ، إلا ما كان منها مقصوداً

Pour le Gouvernement Royal Hellénique : Monsieur Nicolas HADJI VASSILIOU, Chargé d'Affaires de Grèce au Liban.

Lesquels sont convenus des dispositions suivantes :

CONDITIONS D'ETABLISSEMENT

ARTICLE PREMIER. — Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes pourront, en observant les lois et règlements du pays, entrer librement, voyager, séjourner et s'établir sur le territoire de l'autre Partie, sauf dans les localités ou zones interdites, ou l'abandonner en tout temps, sans être soumis à des restrictions de quelque nature qu'elles soient autres que celles auxquelles sont ou seront soumis les nationaux.

La disposition ci-dessus ne porte pas atteinte aux prescriptions et mesures spéciales en vigueur ou à édicter par chacune des Hautes Parties Contractantes, concernant l'immigration ou l'admission et l'emploi des travailleurs et salariés étrangers.

Les ressortissants de chacune des Hautes Parties Contractantes jouiront du traitement de la nation la plus favorisée en ce qui a trait aux taxes de séjour et aux formalités de passeports et de visas imposées aux étrangers.

عن الحكومة اليونانية : السيد
نقولا حاجي فاسيليو القائم بأعمال
المفوضية اليونانية في لبنان .

الذين اتفقا على الشروط الآتية :

شروط الإقامة

المادة ١ — يحق لرعيا كل من الفريقين السامين المتعاقدين مع مراعاتهما لقوانين البلاد وانظمتها ان يتمتعوا بحرية الدخول والفر والتزول والإقامة على أراضي الفريق الآخر ، باستثناء الأماكن والمناطق المنوعة ، ومقادرتها في كل وقت دون ان يخضعوا لاية قيود غير التي يخضع أو سيخضع لها الوطنيون .

ان النص المذكور أعلاه لا يمس الأحكام والتدابير الخاصة المتعلقة بالهجرة أو قبول العمال والأجراء الأجانب ، المعمول بها أو التي يفرضها أحد الفريقين السامين المتعاقدين .

يتمتع رعيا كل من الفريقين السامين المتعاقدين بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في ما يتعلق برسوم الإقامة ومعاملات الجوازات والسمات المفروضة على الأجانب

TRAITE

DE COMMERCE,
DE NAVIGATION,
ET D'ETABLISSEMENT

معاهدة

تجارة
وملاحة
واقامة

● Signé à Beyrouth

● ولدت في بيروت

● le 11 Octobre 1918

● في تشرين الاول سنة 1918

● Ratification autorisée par la loi du 28 Décembre 1919

● اجيز التطبيق عليها بموجب قانون
٢٨ كانون الاول ١٩٢٠

● Le texte officiel est établi en langue française.

● وضع النص الرسمي المتحد باللغة
الفرنسية

Le Gouvernement de ■ République Libanaise.

ان حكومة الجمهورية اللبنانية

Et le Gouvernement Royal Hellénique.

والحكومة الملكية اليونانية

Désireux de conclure un Traité consulaire, de navigation, de droits civils et commerciaux et d'établissement, entre le Liban et la Grèce, ont, à cet effet, désigné leurs Plénipotentiaires :

رغبة منهما في عقد معاهدة قنصلية،
للملاحة والحقوق المدنية والتجارية
والاقامة بين لبنان واليونان قد عيننا
لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين :

Pour le Gouvernement de ■ République Libanaise : Mr. Mohamed Ali HAMADE, Directeur des Affaires Politiques, Directeur Général par intérim du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer ;

عن الحكومة اللبنانية : السيد
محمد علي حمادة ، مدير الشؤون
السياسية المدير العام بالوكالة لوزارة
الخارجية والفترين .

IV

Le droit d'embarquer ■ de débarquer sur les lignes spécifiées à la présente annexe en trafic international à destination ou en provenance de Pays tiers, sera exercé conformément aux principes généraux de développement ordonné, affirmés par les deux Parties Contractantes, et dans les conditions telles que la capacité soit adaptée :

1°) à la demande de trafic entre le pays d'origine et les pays de destination;

2°) à l'exigence d'une exploitation économique des services long-courrier;

3°) à la demande de trafic existant dans les régions traversées, et régionaux ;

4°) Au cas où l'Entreprise ou les Entreprises d'une des Parties Contractantes seraient provisoirement empêchées, par suite de difficultés provenant de la guerre, de profiter immédiatement des avantages offerts par l'article 3 de ■ présente annexe, la situation sera examinée à nouveau par les deux Parties Contractantes dès que l'Entreprise ou les Entreprises de la première Partie Contractante se trouvera en état d'apporter progressivement leur contribution à l'exploitation des Services Aériens.

٤ - أن حق حمل وتفرغ النقل الجوي العالمي من وإلى بلد ثالث سوف يستعمل طبقا للمبادئ العامة لتقديم المنظم التي يؤيدها الفريقان المتعاقدان كما يخضع الشروط التي من شأنها أن يكون الاستيعاب مناسباً مع

١ - حاجات النقل بين الدولتين التي يبدأ منها الخط والدول التي ينتهي إليها .

٢ - ما يتطلبه التشغيل الاقتصادي للخطوط الجوية البعيدة المدى .

٣ - حاجات النقل بالمنطاد التي يخترقها الخط مع مراعاة الخطوط المحلية والخطوط المتعلّقة

٤ - عندما يتعذر على مؤسسة أو مؤسسات أحد الفريقين المتعاقدين الاستفادة مباشرة من الفوائد الممنوحة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق من جراء صعوبات ناتجة عن حرب ما يلجأ إلى إعادة النظر في هذا النوع من قبل الفريقين المتعاقدين عندما تتمكن تلك المؤسسة أو المؤسسات من البشارة بالمساهمة بصورة تدريجية بتشغيل الخطوط الجوية .

breux bienfaits indirects de ce nouveau mode de transport pour le bien-être commun des deux Pays.

2) Que les services aériens mis à la disposition du Public devront correspondre aux besoins du Public en matière de Transports Aériens.

3) Qu'il devra exister une juste et égale possibilité pour les Entreprises des deux Nations, de desservir toute route, ou toutes routes, entre leurs territoires respectifs, et faisant l'objet du présent accord et de son annexe.

4) Que dans l'exploitation par les Entreprises Aériennes de chacune des deux Parties Contractantes, des services long-courrier mentionnés à l'annexe du présent accord, les intérêts des Entreprises de l'autre Partie Contractante seront toutefois pris en considération afin que ne soient pas indûment affectés les services que ces dernières assureraient sur tout ou partie des mêmes parcours.

5) Que les services offerts par la ou les Entreprises Aériennes désignées en vertu du présent accord et de son annexe, auront comme objet essentiel d'offrir une capacité correspondante à la demande de trafic entre le Pays dont ressortit l'Entreprise ou les Entreprises, et le Pays de la destination définitive du trafic.

تقدمها هذه الوسيلة الجديدة للنقل وذلك للصالح المشترك بين البلدين.

ب - يجب أن تكون الخطوط الجوية التي تخص المسافرين وافية بحاجتهم في حمل التكاليف الجوية .

ج - يجب أن يكون لدى كل من مؤسسات البلدين نفس الامكانية العادلة لاستخدام الطريق أو الطرق بين البلدين المعنية في هذا الاتفاق والملاحق المرافق له .

د - عند تشغيل الخطوط الجوية البعيدة المدى من قبل مؤسسات كل من الفريقين المتعاقدين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لصالح مؤسسات الفريق المتعاقد الآخر حتى لا يلحق بها أي ضرر بصورة غير عادلة على قسم أو كل من قسمي الفريق الجوية .

هـ - أن الفرض الأساسي من الخطوط التي تقوم بها مؤسسات أو مؤسسات النقل الجوي المعنية في هذا الاتفاق والملاحق المرافق له هو تقديم الحمولة التي تفي بحاجة النقل بين الدولة التي تتبعها تلك المؤسسة أو المؤسسات والتي ينهي إليها النقل .

(a) Grèce-Nicosie (Chypre, facultatif) — Beyrouth dans les deux sens,

(b) Grèce-Nicosie (Chypre, facultatif) — Beyrouth — Pays au delà du Liban dans toutes les directions et dans les deux sens,

Toutefois le trafic à effectuer par les services libanais entre Nicosie et Athènes et par les services grecs entre Nicosie et Beyrouth ne pourra fonctionner que lorsque l'une et l'autre des Parties Contractantes aura obtenu le consentement du Gouvernement de Chypre.

(II)

En vue de l'établissement et de l'exploitation des Services Aériens faisant l'objet du présent accord et de son annexe, il est entendu entre les Parties Contractantes :

1) Qu'il est désirable de provoquer et d'encourager la plus large distribution possible des avantages procurés par les voyages aériens pour le bien général de l'humanité, aux plus bas tarifs compatibles avec de sains principes économiques et stimuler les voyages aériens internationaux comme moyen de promouvoir une entente amicale et une bonne volonté commune entre les peuples, et assurer en même temps les nom-

١ - اليونان - نيقوسيا (قبرص - اختياري) بيروت ذهابا وإيابا .

ب - اليونان - نيقوسيا (قبرص - اختياري) بيروت وما وراء لبنان : ذهابا وإيابا وفي جميع الاتجاهات .

أما تشغيل الخط من قبل المصالح اللبنانية بين نيقوسيا وإثينا ومن قبل المصالح اليونانية بين نيقوسيا وبيروت فلا يستلزم إلا عندما يحصل كل من الفريقين المتعاقدين على موافقة حكومة قبرص .

٣ - لإنشاء وتشغيل الخطوط المعنية في هذا الاتفاق والمحق المرافق له تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على الأمور التالية :

أ - من المرغوب فيه أن تساعد كل من الحكومتين وتشجع التوسيع إلى أقصى حد ممكن في تجميع نفع الاسفار الجوية لصالح الإنسانية بأقل الاجور التي تنفق ونواهد الاقتصاد الصحيحة ومن المرغوب فيه أيضا أن تنشط كل منهما الاسفار الجوية الدولية كوسيلة لتقوية التفاهم الودي وحسن النية بين الشعوب وأن تحقق الفوائد العدة غير المباشرة التي

ANNEXE

I

L'Entreprise ou les Entreprises de Transports Aériens du Gouvernement de la République Libanaise, autorisées en vertu du présent Accord, jouiront du droit de traverser le territoire hellénique sans y atterrir, et d'y atterrir pour des raisons non commerciales, ainsi que du droit d'embarquer et de débarquer en trafic international des passagers, des marchandises, et du courrier sur les routes suivantes :

(a) Liban-Nicosie (Chypre facultatif) — Athènes dans les deux sens.

b) Liban-Nicosie (Chypre facultatif) — Athènes — Pays au delà de la Grèce dans toutes les directions et dans les deux sens.

II

L'Entreprise ou les Entreprises de Transports Aériens du Gouvernement Royal Hellénique, autorisées en vertu du présent accord, jouiront du droit de traverser le territoire libanais sans y atterrir et d'y atterrir pour des raisons non commerciales, ainsi que du droit d'embarquer en trafic international des passagers, des marchandises et du courrier sur les routes suivantes :

الملحق

١ - تمنح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لحكومة الجمهورية اللبنانية المخصصة لها طبقاً لهذا الاتفاق بحق المرور بدون هبوط والهبوط لغير الأغراض التجارية في الأراضي اليونانية وكذلك حق حمل وانزال ما ينسطة النقل الدولي من ركاب وبضائع وبريد على الخطوط الآتية :

أ - لبنان - نيقوسيا (قبرص ،
اختياري) أثينا ذهاباً وإياباً .

ب - لبنان نيقوسيا ، قبرص ،
اختياري) أثينا وما وراء اليونان .
ذهاباً وإياباً وفي جميع الاتجاهات .

٢ - تمنح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي للحكومة الملكية اليونانية المخصص لها طبقاً لهذا الاتفاق بحق المرور بدون هبوط والهبوط لغير الأغراض التجارية في الأراضي اللبنانية وكذلك حق حمل وانزال ما ينسطة النقل الدولي من ركاب وبضائع وبريد على الخطوط الآتية :

Contractante, son désir de dénoncer le présent accord. Une telle dénonciation aura effet douze mois après la date de réception de la notification par l'autre Partie Contractante, à moins que cette notification ne soit annulée, en commun accord, avant la fin de cette période.

ARTICLE 13. — Le présent Accord entrera en vigueur le jour de sa signature. Il sera ratifié et les instruments de ratification seront échangés à Beyrouth dans le plus bref délai possible.

EN FOI DE QTOI, les Plénipotentiaires, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Accord et y ont apposé leurs sceaux.

FAIT à Beyrouth, le 6 Septembre 1948 en double exemplaire en langue française.

Fouad AMMOUN

Nicolas HADJI VASSILIOU

شاء اخطار الفريق الآخر برغبته في ابطال هذا الاتفاق ويبري مفعول الابطال بعد انقضاء اثني عشر شهرا على تسلم احد الفريقين للاخطار الموجه من الفريق الآخر الا اذا قضى هذا الاخطار باتفاق الفريقين قبل انقضاء المدة المينة المذكورة .

المادة الثالثة عشرة — نرى احكام هذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه ويجري تبادل وثائق الابرار اقرب وقت ممكن .

وانبأنا لذلك وقع ادناء المندوبون المطلقو الصلاحية بما لهم من سلطة في ذاك مفوضين بها من حكوماتهم على هذا الاتفاق ووضعوا عليه اختامهم .

حرد في بيروت على صورته باللفة الفرنسية في اليوم السادس من ايلول سنة ١٩٤٨ .

نقولا حاجي فاسيليو

فؤاد عمون

ront, par accord direct entre elles, procéder à une telle modification.

ARTICLE 10. — Tout différend entre les Parties Contractantes, concernant l'interprétation et l'application du présent accord ou de son annexe, qui ne pourrait être réglé par la voie de négociations directes, sera porté devant le Conseil de l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale conformément aux dispositions de la Convention sur l'Aviation Civile Internationale, signée à Chicago le 7 décembre 1944. Toutefois, les Parties Contractantes peuvent, d'un commun accord, régler le différend en le portant soit devant un Tribunal Arbitral, soit devant tout autre personne ou organisme désigné par elles.

Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer à la sentence rendue.

ARTICLE 11. — Au cas où une convention multilatérale relative à l'Aviation Civile Internationale entrerait en vigueur pour les deux Parties Contractantes, le présent accord et son annexe devront être amendés de façon à être mis en concordance avec les dispositions de la dite Convention.

ARTICLE 12. — Chaque Partie Contractante pourra, à tout moment, notifier à l'autre Partie

les modifications qu'elle propose de faire à ce traité. Les modifications ne pourront être adoptées qu'à la majorité des deux tiers des Parties Contractantes.

المادة العاشرة - أن كل خلاف يطرا بين الفريقين المتعاقدين على تفسير وتطبيق هذا الاتفاق والملاحق المرافق له ولا يمكن تسويته بالمفاوضات المباشرة بينها يرفع أمره إلى مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني طبقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولية الموقعة في ٧ كانون الأول عام ١٩٤٤ في شيكاغو. على أنه يمكن للفريقين المتعاقدين إذا اتفقا على ذلك تسمية هذا الخلاف برفعه إلى هيئة تحكيمية أو إلى أي شخص أو مؤسسة يختارها

وفي هذه الحال يتمهد كل من الفريقين بالرضوخ إلى الحكم الصادر بشأن الخلاف.

المادة الحادية عشرة - في حال حدوث اتفاقية متعددة الأطراف للطيران المدني الدولي تسري أحكامها على الفريقين المتعاقدين يجب أن يعدل هذا الاتفاق والملاحق المرافق له حتى تصبح أحكامها مطابقة لأحكام الاتفاقية الإنقاذية الذكر.

المادة الثانية عشرة - يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين في أي وقت

Contractante se réserve la faculté de refuser, l'exercice des droits spécifiés à l'annexe ci-jointe, à une Entreprise de Transports Aériens désignée par l'autre Partie Contractante, ou lorsque cette Entreprise de Transports Aériens ne se conforme pas aux lois et règlements de l'Etat survolé, — comme indiqué à l'article ci-dessus — ou ne remplit pas les obligations que lui impose le présent accord.

ARTICLE 7. — Le présent accord et tous les contrats y relatifs seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale instituée par la Convention sur l'Aviation Civile Internationale conclue le 7 décembre 1944 à Chicago.

ARTICLE 8. — Dans un esprit d'étroite collaboration, les Autorités Aéronautiques des deux Parties Contractantes, se consulteront, s'il y a lieu, de temps à autre en vue de s'assurer de l'application du principe défini au présent accord, et à son annexe, et de leur exécution satisfaisante.

ARTICLE 9. — Si l'une ou l'autre des Parties contractantes estime désirable de modifier une clause quelconque de l'annexe au présent accord, les Autorités Aéronautiques compétentes des deux Parties Contractantes pour-

من الفريقين المتعاقدين بحقه الفناء أو رفض منح مؤسسة للطيران بعينها الفريق الآخر الحقوق المبنية في الملحق المرافق لهذا الاتفاق في حالة عدم اقتناعه بأن جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة وإدارتها الفعلية موجود فعلا في يد رعايا الفريق الثاني المتعاقد أو في حالة عدم تقييد هذه المؤسسة بقوانين وأنظمة الدولة التي تعمل فوق إقليمها طبقا لنص المادة الخامسة السابقة أو عدم قيامها بالتزامها طبقا لمنطوق هذا الاتفاق .

المادة السابعة. — يسجل هذا الاتفاق مع جميع العقود المتعلقة به لدى منظمة الطيران المدني الدولية الناشئة عن اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في ٧ كانون الأول عام ١٩٤٤ في شيكاغو .

المادة الثامنة. — تقوم عند الاقتضاء السلطات المختصة بشؤون الطيران التابعة لكل من الفريقين المتعاقدين بمشاورات من وقت إلى آخر بغية التحقق من تطبيق المبادئ المبينة في هذا الاتفاق والملحق المرافق له ومن تنفيذها بطريقة مرضية .

المادة التاسعة. — إذا رغب أحد الفريقين المتعاقدين في تعديل أحد الشروط المبينة في الملحق المرافق لهذا الاتفاق يمكن للسلطات المختصة بشؤون الطيران لدى كل من الفريقين

propres ressortissants par un autre Etat.

ARTICLE 5. — 1) Les lois et règlements de chaque Partie Contractante, relatifs à l'entrée et à la sortie de son territoire, en ce qui concerne les aéronefs employés à la navigation internationale, ou relatifs à l'exploitation ou à la navigation des dits aéronefs, pendant leur séjour sur son territoire, s'appliqueront aux aéronefs de l'Entreprise ou des Entreprises de l'autre Partie Contractante, et les dits aéronefs devront s'y conformer à l'arrivée, au départ, et durant leur présence dans les limites du territoire de cette Partie Contractante.

2. Les lois et règlements régissant, sur le territoire des Parties Contractantes, l'entrée, le séjour ou la sortie des passagers, équipages ou marchandises transportés à bord des aéronefs, tels que ceux qui s'appliquent à l'entrée, aux formalités de congé, à l'immigration, aux passeports, aux douanes et à la quarantaine, seront applicables aux passagers, aux équipages et aux marchandises, soit par eux-mêmes, soit par un tiers agissant en leur nom, à l'arrivée, au départ, et pendant leur séjour sur le territoire de cette Partie Contractante.

ARTICLE 6. — Chaque Partie


l'embarras فيما يتعلق بالطيران فوق اقليمه .

المادة الخامسة - 1 - ترى احكام القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الفريقين المتعاقدين بصدور دخول اقليمه و الخروج منه والمتعلقة بالطائرات التي تعمل في المسالحة الدولية وتشغيل تلك الطائرات ، على طائرات المؤسسة او المؤسسات التابعة للفريق المتعاقد التي يجيب عليها التقيد بهذه الانظمة والقوانين عند الدخول والخروج وطوال وجودها في اقليم الفريق الاخر .

2 - ترى الانظمة والقوانين المعمول بها في اراضي احد الفريقين المتعاقدين والمنطقة بدخول واقامة وخروج الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها الطائرات كتعليقات الدخول والمأذونيات والهجرة والجوازات والجمرك والحجر الصحي على ركاب وملاحين وبضائع طائرات الفريق الاخر عند دخولهم او مغادرتهم اقليم الفريق الاول واثناء الاقامة فيه وذلك بطريقة مباشرة او مسع من يعمل عنهم باسمهم .

المادة السادسة - يحتفظ كل

tractante, ou à leur départ de celui-ci, de l'exemption des droits de douane, frais d'inspection ou autres droits et taxes similaires, même au cas où ces approvisionnements seraient employés ou consommés par ces aéronefs au cours du vol au-dessus du dit territoire.

4) Les approvisionnements énumérés au paragraphe 3) du présent article,  bénéficiant de l'exemption ci-dessus définie, ne pourront être déchargés qu'avec l'approbation des Autorités douanières de l'autre Partie Contractante.

Ces approvisionnements, s'ils doivent être réexportés, seront, jusqu'à leur réexportation, soumis au Contrôle douanier de l'autre Partie Contractante.

ARTICLE 4. — Les certificats de navigabilité, les brevets d'aptitude et les licences, délivrés ou validés par chacune des Parties Contractantes, et non périmés, seront reconnus valables par l'autre Partie Contractante aux fins d'exploitation des routes et des services spécifiés à l'annexe. Chaque Partie Contractante se réserve, cependant, le droit de ne pas reconnaître valable, pour la circulation au-dessus de son propre territoire, les brevets d'aptitude et les licences délivrés à ses

بشقييل الطرق والخطوط المذكورة في الملحق وذلك عند دخولها ومغادرتها اقليم الفريق المتعاقد الاخر حتى وان استعملت هذه المواد او استهلكت اثناء طيران تلك الطائرات داخل ذلك الاقليم .

٤ - ان المواد المذكورة في الفقرة الثالثة من هذه المادة والتي تعفى من الرسوم المعينة فيها لا يمكن تفريقها من الطائرات الا بموافقة السلطات الجمركية التابعة للفريق المتعاقد الاخر . واما اذا كان من النوى اعادة نقل هذه المواد فانها تظل خاضعة لمراقبة السلطات الجمركية التابعة للفريق المتعاقد الاخر حتى يتم نقلها .

المادة الرابعة - يعترف كل فريق من الفريقين المتعاقدين بصحة شهادة صلاحية للطيران وشهادات الاهلية والاجازات الصالحة الصادرة عن الفريق الاخر او المعتمدة لديه بغية تشغيل الطرق والخطوط المعينة في الملحق لهذا الاتفاق . على ان لكل فريق من الفريقين المتعاقدين ان يحتفظ بحقه بعدم الاعتراف بشهادات الاهلية والاجازات التي تمنحها دولة اخرى

installations pour ses aéronefs nationaux employés à des services internationaux similaires.

2) Les carburants, les huiles lubrifiantes et les pièces de rechange, introduits sur le territoire d'une Partie Contractante, par une Entreprise de Transports Aériens désignée par l'autre Partie Contractante, ou pour le compte d'une telle entreprise, et destinés uniquement à l'usage des aéronefs de cette dernière bénéficieront d'un traitement aussi favorable que le traitement appliqué à l'Entreprise Nationale ou à celle de la Nation la plus favorisée, en ce qui concerne l'imposition des droits de douane, des frais d'inspection ou autres droits et taxes nationaux appliqués par la Partie Contractante sur le territoire de laquelle aura été effectuée l'importation.

3) Tout aéronef de l'une des Parties Contractantes opérant sur les routes faisant l'objet du présent accord, ainsi que les carburants, les huiles lubrifiantes, les pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions demeurant à bord des aéronefs civils des Entreprises de Transports aériens des Parties Contractantes autorisées à exploiter les routes et les services spécifiés à l'annexe, bénéficieront, à leur arrivée sur le territoire de l'autre Partie Con-

عند استعمالها هذه المطارات او
الانشاءات .

٢ - ان ان الوقود وزيت التشحيم
وقطع الفيار التي تدخلها مؤسسة
تقل جوي معينة من احد الفريقين
المتعاقدين الى اراضي الفريق الاخر
تعامل نفس المعاملة التفضيلية
التي تعامل بها مؤسسة وطنية او
مؤسسة تابعة للدول الاكثر رعاية
وذلك بالنسبة لما يفرض الفريق
المتعاقد التي تدخل تلك المواد
اقلية من رسوم الجمارك والتفتيش
او الرسوم الوطنية الاخرى .

٢ - تعفى من رسوم الجمارك
ورسوم التفتيش والرسوم المماثلة
الاخرى كل طائرة من طائرات
الفريقين المتعاقدين تعمل على الطريق
المبينة في هذا الاتفاق وكذلك الوقود
وزيت التشحيم وقطع الفيسار
والمهمات الممناد حملها والخزبن التي
تبقى داخل الطائرات المدنية التابعة
للمؤسسات الجوية المرخص لها

2) (a) L'Entreprise ou les Entreprises ainsi désignées par l'une des Parties Contractantes, pourront être appelés, avant d'être autorisées à ouvrir les services fixés par le présent Accord, à justifier de sa qualification devant les Autorités Aéronautiques compétentes de l'autre Partie Contractante, et ce, conformément aux lois et règlements en vigueur en ce pays, en ce qui concerne l'exploitation de routes civiles internationales par des Entreprises Commerciales de Transports Aériens.

(b) Dans les régions qui sont le siège d'une occupation Militaire, ou dans les zones affectées par l'Occupation Militaire, l'ouverture de ces services sera subordonnée à l'approbation des Autorités Militaires compétentes.

ARTICLE 3. — Pour éviter toute discrimination et assurer l'égalité de traitements, il est convenu que :

1) Chacune des Parties Contractantes pourra imposer ou permettre que soient imposées des taxes justes et raisonnables pour l'utilisation des aéroports et autres installations. Chacune des Parties Contractantes convient cependant, que ces taxes ne seront pas plus élevées que celles qui seraient payées pour l'utilisation des dits aéroports et des dites

٢ - ١ - يجوز ان يطلب الى المؤسسة او المؤسسات التي يعينها فريق من الفريقين المتعاقدين قبل ان يرخص لها بافتتاح الخطوط المعبئة في هذا الاتفاق ان تحت سلطات الطيران التابعة للفريق الاخر المتعاقدين انها تتوفر فيها الشروط التي تقتضيها الانظمة والقوانين المعمول بها لدى تلك السلطات والمتعلقة باستثمار الطرق المدنية والدولية من قبل المؤسسات التجارية للنقل الجوي .

ب - ان افتتاح تلك الخطوط في المناطق المحتلة عسكريا او في المناطق التابعة للاحتلال العسكري سوف على موافقة السلطات العسكرية المختصة .

المادة الثالثة - منعا لكل تمييز وضمانا للمساوات في المعاملة اتفق الفريقان المتعاقدان على ما يلي :

١ - يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين ان يفرض او ان يسمح يفرض رسوم عادلة ومعقولة نظير استعمال الطائرات او اشياء اخرى ولكن من المتفق عليه بين الفريقين المتعاقدين ان لا تزيد قيمة هذه الرسوم عما تدفعه الطائرات الوطنية التي تعمل في خطوط دولية مماثلة

Monsieur Nicolas HADJI VASILIOU, Chargé d'Affaires de Grèce au Liban.

Lesquels sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Les Parties Contractantes s'accordent, l'une à l'autre, les droits spécifiés à l'Annexe ci-jointe, en vue de l'établissement des routes aériennes civiles internationales et des services énumérés à cette annexe.

Les dits services pourront être inaugurés immédiatement ou à une date ultérieure, au choix de la Partie Contractante à laquelle ces droits sont accordés.

ARTICLE 2. — 1) Chacun des services aériens mentionnés à l'annexe ci-jointe sera mis en exploitation aussitôt que la Partie Contractante, qui, en vertu de l'article 1 a reçu le droit de désigner une ou plusieurs Entreprises aériennes pour exploiter les routes en question, aura effectué cette désignation.

La Partie Contractante qui aura accordé ce droit, devra, sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article et de celles de l'article 6 ci-après, accorder, sans délai, l'autorisation d'exploitation nécessaire à l'Entreprise ou aux Entreprises intéressées.

السيد نيقولا حاجي فاسيليوس،
القائم بأعمال المفوضية اليونانية
في لبنان .

الذين اتفقا على الشروط الآتية :

المادة الأولى — يمنح الفريقان المتعاقدان الحقوق المبينة في الملحق المرافق لهذا الاتفاق بغية إنشاء الطرق والخطوط الجوية المدنية الدولية المذكورة في الملحق .

يمكن افتتاح هذه الخطوط في الحال أو فيما بعد وذلك حسب اختيار الفريق المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق .

المادة الثانية — ١ يبدأ تشغيل كل من الخطوط المذكورة في الملحق المرافق لهذا الاتفاق بمجرد أن يمنح الفريق المتعاقد ، الذي منح هذا الحق بموجب المادة الأولى ، المؤسسة أو المؤسسات التي ستباشر تشغيل هذه الخطوط .

يجب على الفريق المتعاقد الساري منح هذا الحق مع الاحتفاظ بمراجعة احكام الفقرة الثانية من هذه المادة واحكام المادة السادسة من هذا لاتفاق ان يصدر فوراً ترخيص التشغيل اللازم الى تلك المؤسسة أو المؤسسات

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق

النقل الجوي

- Signé à Beyrouth
- le 6 Septembre 1948
- Ratification autorisée par la loi du 10 Juin 1949
- (J.O. - 1949 - no. 24 - p. 310)
- Le texte officiel est établi en langue française.
- Date d'entrée en vigueur : 6 Septembre 1948

- وقع في بيروت
- في ٦ (أيلول) ١٩٤٨
- أجاز التصديق عليه بموجب قانون ١٠ حزيران ١٩٤٩
- (ج ١ - ١٩٤٩ - عدد ٢٤ - ص ١٢١)
- وضع النص الرسمي المتمد باللغة الفرنسية
- تاريخ تنفيذ احكام هذا الاتفاق : ٦ (أيلول) ١٩٤٨

Le Gouvernement de la République Libanaise

ان حكومة الجمهورية اللبنانية

Le Gouvernement Royal Hellénique.

والحكومة الملكية اليونانية

Désireux de conclure un Accord relatif à l'établissements de communications aériennes entre le Liban et la Grèce, ont, à cet effet, désigné leurs Plénipotentiaires :

رغبة منهما في عقد اتفاق خاص بإنشاء مواصلات جوية بين لبنان واليونان ، قد عيننا لهذه الغاية مندوبيهما الملقى الصلاحية :

Pour le Gouvernement de la République Libanaise :

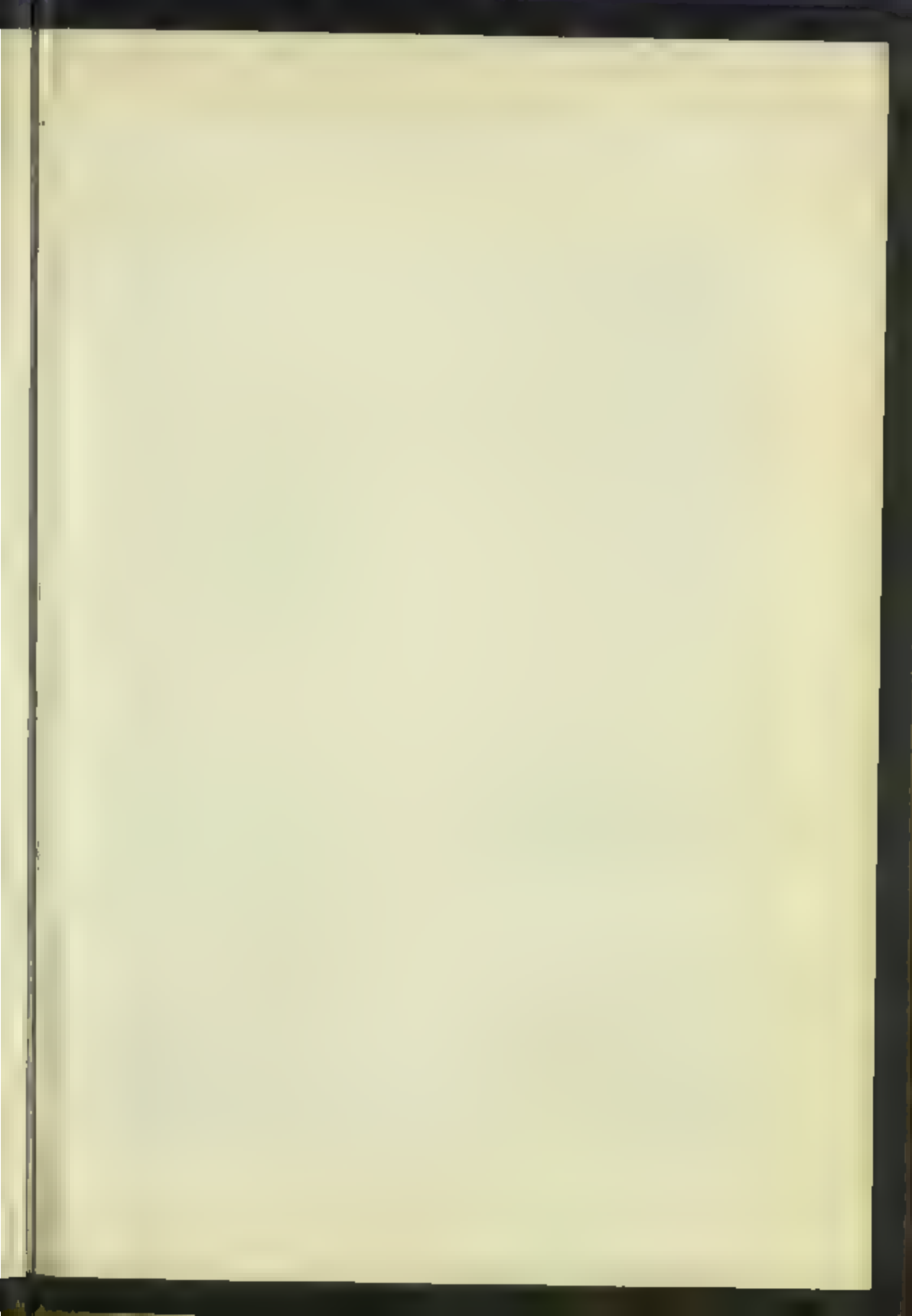
عن حكومة الجمهورية اللبنانية

Monseigneur Fouad AMMOUN, Ministre Plénipotentiaire, Directeur Général du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer.

السيد فؤاد عمون ، وزير مفوض المدير العام لوزارة الخارجية والمغتربين

Pour le Gouvernement Royal Hellénique :

عن الحكومة الملكية اليونانية



concernant les lois traitant les matières sus-énoncées. Il est également entendu que les ressortissants hellènes bénéficieront automatiquement au Liban de tout avantage qui serait maintenu, reconnu ou accordé, de fait ou de droit à des étrangers, en matière juridictionnelle. »

J'ai l'honneur de vous communiquer l'assentiment du Gouvernement libanais aux propositions formulées ci-dessus, et saisis cette occasion pour vous renouveler les assurances de ma très haute considération.

Beyrouth, le 10 septembre 1947

*Le Président du Conseil
des Ministres
Ministre des
Affaires Etrangères*

RIAD SOLH

No. 1351 S-2

Monsieur le Président,

Me référant à ■ lettre de Votre Excellence sub No. 798:S du ■ courant par laquelle l'accord greco-libanais concernant la suppression des Tribunaux Mixtes au Liban a été achevé, j'ai l'honneur de porter à Votre connaissance que, ainsi qu'il vient de m'être communiqué par mon Gou-

vernement, la ■ hellénique portant ratification de l'accord précité prendra effet à partir du ■ Septembre 1947.

القضائية في البلد الثاني . المعلومات
عن القوانين المتعلقة بالمواد المذكورة
اعلاه . ومن المتفق عليه ايضا
ان الرعايا اليونانيين يستفيدون
بصورة الية في لبنان من كل ميزة
يحتفظ بها او يعترف بها او
تمنح للاجانب . في الحقل
القضائي ، واقميا او قانونيا . »

اتشرف بإبلاغكم موافقة الحكومة
اللبنانية على المبادئ الهيئة اعلاه
وانتهز هذه الفرصة لاكرّر لكم
التعبير عن اسمي اعجابي .

بيروت في 10 ايلول سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية بالوكالة

رياض الصلح

Beyrouth, le 29 Septembre 1947

Je saisis cette occasion pour réitérer à Votre Excellence les assurances de ma très haute considération.

N. HADJI VASSILOU

soumis à la juridiction pleine et entière des Tribunaux Nationaux libanais de tous les degrés. D'autre part, le Gouvernement hellénique est persuadé que le Gouvernement libanais est disposé à adopter, à titre de réciprocité, en ce qui concerne le statut personnel, des ressortissants hellènes, le principe admis dans la majorité des pays, à savoir : l'application à leur égard de leur loi nationale.

« L'acceptation de ce principe aurait comme conséquence l'application des lois helléniques aux ressortissants hellènes du Liban, dans toutes les questions relatives au statut personnel en général, telles que le mariage, les droits et obligations conjugaux, le divorce, la séparation judiciaire, le régime matrimonial, la paternité, la filiation, la légitimation, l'adoption, la capacité des personnes et la majorité, l'interdiction, la succession testamentaire ou ab intestat, le partage des héritages et leur règlement, etc... »

« De même, la loi libanaise serait appliquée en Grèce aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions.

« Il est bien entendu que les autorités compétentes du pays de l'intéressé fourniront, s'il est nécessaire, aux autorités judiciaires de l'autre pays, les informations

exposées ci-dessus, et qu'elles s'efforceront de faciliter, dans la mesure du possible, l'application de la loi nationale de l'intéressé. »

« Les deux gouvernements s'engagent à coopérer, dans la mesure du possible, à la mise en œuvre de la Convention, et à faciliter, dans la mesure du possible, l'application de la loi nationale de l'intéressé. »

« Les deux gouvernements s'engagent à coopérer, dans la mesure du possible, à la mise en œuvre de la Convention, et à faciliter, dans la mesure du possible, l'application de la loi nationale de l'intéressé. »

« On s'attend à ce que le Gouvernement libanais, en acceptant le principe de l'application de la loi nationale de l'intéressé, s'engage à appliquer la loi libanaise aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions que la loi hellénique aux ressortissants hellènes. »

« On s'attend à ce que le Gouvernement libanais, en acceptant le principe de l'application de la loi nationale de l'intéressé, s'engage à appliquer la loi libanaise aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions que la loi hellénique aux ressortissants hellènes. »

« On s'attend à ce que le Gouvernement libanais, en acceptant le principe de l'application de la loi nationale de l'intéressé, s'engage à appliquer la loi libanaise aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions que la loi hellénique aux ressortissants hellènes. »

« On s'attend à ce que le Gouvernement libanais, en acceptant le principe de l'application de la loi nationale de l'intéressé, s'engage à appliquer la loi libanaise aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions que la loi hellénique aux ressortissants hellènes. »

« On s'attend à ce que le Gouvernement libanais, en acceptant le principe de l'application de la loi nationale de l'intéressé, s'engage à appliquer la loi libanaise aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions que la loi hellénique aux ressortissants hellènes. »

MINISTÈRE DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

No 798/S

Monsieur le Chargé d'Affaires.

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre lettre no 1187 D/2 du 1er Septembre 1947, par laquelle vous aviez bien voulu me communiquer ce qui suit, d'ordre de Votre Gouvernement :

« Le Gouvernement Royal Hellénique considère qu'à la suite de la suppression des Tribunaux Mixtes au Liban, la juridiction capitulaire des Tribunaux Consulaires Helléniques aurait dû, en théorie pure, être rétablie et maintenue jusqu'à la conclusion d'un accord portant suppression de cette juridiction. »

« Cependant, tenant compte du fait que le Gouvernement libanais n'est pas d'accord sur ce principe et ne désirant pas insister sur l'acceptation de son propre point de vue, le Gouvernement hellénique admet la suppression des Tribunaux Mixtes à partir du 1er Janvier 1947, dans les conditions suivantes :

« En ce qui concerne le régime juridique des ressortissants helléniques au Liban, le Gouvernement royal hellénique admet naturellement qu'à l'avenir ils doivent être

وزارة الخارجية
واللبنانيين المقيمين

حضرة القائم بالأعمال ،

أتشرف بأن أبلغكم تسلمي كتابكم رقم ١١٨٧ D/2 المؤرخ في أول أيلول سنة ١٩٤٦ الذي تفضلتم فيه بإبلاغي ، بأمر من حكومتكم ، ما يلي :

« تعتبر الحكومة الملكية اليونانية أنه ، على اثر إلغاء المحاكم المختلطة في لبنان ، كان يجب ، من الوجهة النظرية الصرفة ، أن تعاد إلى المحاكم القنصلية اليونانية صلاحياتها القضائية المنيقة عن الامتيازات ، وأن تبقى هذه الصلاحيات قائمة إلى أن يعقد اتفاق بالمعاهدة .

« على أنها ، علماً منها أن الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ ، ورغبة منها في الانتشيت بوجهة نظرها ، تقبل بإلغاء المحاكم المختلطة ابتداء من أول كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، ضمن الشروط التالية :

« توافق بالطبع الحكومة الملكية اليونانية ، فيما يختص بالنظام القانوني المتعلق بالرعايا اليونانيين في لبنان ، على أن يخضع هؤلاء

ternité, la filiation, ■ légitimation, l'adoption, la capacité des personnes et la majorité, l'interdiction, la succession testamentaire ou abintestat, le partage des héritages et leur réglemens, etc... De même la loi libanaise serait appliquée en Grèce aux ressortissants libanais dans les mêmes conditions.

Il est bien entendu que les autorités compétentes du pays de l'intéressé fourniront, s'il est nécessaire, aux autorités judiciaires de l'autre pays, les informations concernant les lois traitant les matières sus-énoncées. ■ est également entendu que les ressortissants hellènes bénéficieront automatiquement au Liban de tout avantage qui serait maintenu, reconnu ou accordé de fait ou de droit, à des étrangers, en matière juridictionnelle.

J'espère que Votre Excellence aura l'obligeance de me communiquer le plus tôt possible l'assentiment du Gouvernement libanais aux propositions formulées ci-dessus et saisis cette occasion pour vous réitérer les assurances de ma très haute considération.

N. HADJI-VASSILIOU

Chargé d'Affaires a.i.

de Grèce au Liban

بالزواج ، والتبني ، واهلية الأشخاص ، وسن الرشد ، والحجر ، والورثة عن طريق الوصية أو بدونها ، وتقسيم التركات وتحريرها ، الخ . كذلك يطبق القانون اللبناني في اليونان على الرعايا اللبنانيين ضمن الشروط نفسها .

ومن المتفق عليه أن السلطات المختصة في بلد صاحب العلاقة تقدم ، إذا اقتضى الامر ، للسلطات القضائية في البلد الثاني ، المعلومات عن القوانين المتعلقة بالمواد المذكورة اعلاه . ومن المتفق عليه أيضا أن الرعايا اليونانيين يستفيدون بصورة آلية في لبنان من كل ميزة يحتفظ بها أو يعترف بها أو تمنح للاجانب . في الحفل القضائي ، واقعا أو قانونيا .

أمل ان تنفضلوا معاليكم بإبلاغي في اقرب وقت ممكن موافقة الحكومة اللبنانية على المبادئ المبينة اعلاه وانتهر هذه الفرصة لأكرد لكم التعبير عن اسمي اعتراري .

نقولا الحاج فاسيليو

القائم بامال المفوضية اليونانية بالوكالة

Cependant, tenant compte du fait que le Gouvernement libanais n'est pas d'accord sur ce principe et ne désirant pas insister sur l'acceptation de son propre point de vue, le Gouvernement hellénique admet la suppression des Tribunaux Mixtes à partir du 1er Janvier 1947, dans les conditions suivantes :

En ce qui concerne le régime juridique des ressortissants helléniques au Liban, le Gouvernement Royal hellénique admet naturellement qu'à l'avenir ils doivent être soumis à la juridiction pleine et entière des Tribunaux Nationaux Libanais de tous les degrés. D'autre part, le Gouvernement hellénique est persuadé que le Gouvernement Libanais est disposé à adopter, à titre de réciprocité, en ce qui concerne le statut personnel des ressortissants hellènes, le principe admis dans la majorité des pays, à savoir : l'application à leur égard de leur loi nationale.

L'acceptation de ce principe aurait comme conséquence l'application des lois helléniques aux ressortissants hellènes au Liban, dans toutes les questions relatives au statut personnel en général, telles que le mariage, les droits et obligations conjugaux, le divorce, la séparation judiciaire, le régime matrimonial, la pa-

على أنها ، علما منها ان الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ ، ورغبة منها في الا تمثيت بوجهة نظرها ، تقبل بإلغاء المحاكم المختلطة ابتداء من اول كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، ضمن الشروط التالية :

توافق بالطبع الحكومة الملكية اليونانية ، فيما يخص بالنظام القانوني المتعلق بالرعايا اليونانيين في لبنان ، على ان يخضع هؤلاء خضوعا تاما في المستقبل لصالحات المحاكم الوطنية اللبنانية في كافة درجاتها . ومن جهة ثانية ، فإن الحكومة اليونانية مقتنعة بان الحكومة مستعدة لكي تبنى ، فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية الخامس بالرعايا اليونانيين وعلى اساس المعاملة بالمثل ، المبدأ المقبول في معظم البلدان وهو : تطبيق تريميم الوطني عليهم .

ويستج عن قبول هذا المبدأ تطبيق القوانين اليونانية على الرعايا اليونانيين في لبنان في جميع القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية بوجه عام كقضايا الزواج ، والحقوق والواجبات الزوجية ، والطلاق والفصل القضائي ، ونظام الزوجية ، والابوة ، والبنوة ، وتثبيت النسب

ACCORD

اتفاق

JUDICIAIRE

قضائي

- Echange de lettres sur la suppression des Tribunaux mixtes.

- مبادلة رسائل بشأن إلغاء المحاكم المختلطة

- Signé à Beyrouth le 1 et 10 Septembre 1947

- وقع في بيروت في ١ و ١٠ أيلول ١٩٤٧

LEGATION DE GRECE
EN SYRIE ET AU LIBAN

القنصلية اليونانية
في
سوريا ولبنان

No. 1187D 2

Beyrouth, 1^{er} Septembre 1947

بيروت في اول ايلول سنة ١٩٤٧

Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères de la République Libanaise,

معالي وزير الخارجية والمغتربين
في الجمهورية اللبنانية

Monsieur le Ministre,

معالي الوزير :

D'ordre de mon Gouvernement, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance de Votre Excellence ce qui suit : Le Gouvernement Royal Hellénique considère qu'à la suite de la suppression des Tribunaux Mixtes au Liban, la juridiction capitulaire des Tribunaux consulaires Helléniques aurait dû, en théorie pure, être rétablie et maintenue jusqu'à la conclusion d'un accord portant suppression de cette juridiction.

بأمر من حكومتي ، أتشرف باحاطتكم علماً بما يلي :
تعتبر الحكومة الملكية اليونانية انه ، على اثر إلغاء المحاكم المختلطة في لبنان ، كان يجب ، من الوجهة النظرية الصرفة ، أن تعاد إلى المحاكم القنصلية اليونانية صلاحياتها القضائية المنبثقة عن الامتيازات ، وأن تبقى هذه الصلاحيات قائمة الى أن يمتد اتفاق بالغائها .

GRECE

- 6 Septembre 1918 —
Beyrouth
ACCORD DE TRANSPORTS
AERIENS

● ٦ ايلول ١٩١٨ — بيروت
اتفاق النقل الجوي
- 6 Octobre 1918 — Beyrouth
TRAITE DE COMMERCE,
DE NAVIGATION ET
D'ETABLISSEMENT.

● ٦ تشرين الاول ١٩١٨ — بيروت
معاهدة تجارة وملاحة والعملة
- 11 Juin 1919 — Beyrouth
CONVENTION
CULTURELLE

● ١١ حزيران ١٩١٩ — بيروت
اتفاق ثقافي

٢

٢

GRECE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN - GRECE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 31 Janvier 1940
ACCORD FRANCO-GRECO
SUR LES ECHANGES ET
REGLEMENTS
COMMERCIAUX

- Arrêté 121/L.R du 27 Mai 1940
portant application de cet
accord au Liban et en Syrie

(B.O. 1940 - P. 282)

Arrêté 187/L.R du 9 Juillet
1940 portant suspension de
cet accord

(B.O. 1940 - P. 368)

- Arrêté 203/L.R du 7 Novem-
bre 1940 supprimant l'ar-
rêté 187/L.R

(B.O. 1940 - P. 505)

APRES NOVEMBRE 1943

- 1 et 10 Septembre 1947 —
Beyrouth
ACCORD JUDICIAIRE
(Echange de lettres sur la
suppression des tribunaux
mixtes)

يونان

اتفاقات دولية

بين لبنان واليونان

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٣١ كانون الثاني ١٩٤٠
اتفاق فرنسي يوناني بشأن المبادلات
والعاملات التجارية .

— قرار ١٢١\لد تاريخ ٢٧ آب ١٩٤٠
ونسق هذا الاتفاق موضع التنفيذ
في لبنان وسوريا .

(نـمـ/١٦٤ - ص ١٢٨٢)

— قرار ١٨٧\لد تاريخ ٩ تموز ١٩٤٠
أوقف تنفيذ هذا الاتفاق

(نـمـ/١٦٤ - ص ٣٦٨)

— قرار ٢٠٣\لد تاريخ ٧ تشرين الثاني
١٩٤٠ الذي أقر قرار رقم ١٨٧\لد

(نـمـ/١٦٤ - ص ٥٠٥)

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- (١ و١٠ أيلول - بيروت)
اتفاق قضائي
(مبادلة رسائل بشأن إلغاء المحاكم
المختلطة)

قبل الخطوط الجوية اللبنانية في
الكويت والبحرين .
وتفضلوا بقبول اسمى شاعر
الاحترام .

بيروت في ١٥ آب ١٩٥١
وزير الخارجية والمغتربين
شارل حلو

فيما يتعلق بممارسة الحقوق في
الكويت والبحرين من قبل الخط
او الخطوط الجوية اللبنانية .»

وجواباً على هذا الكتاب اتشرف
بإفادة سعادتكم ان حكومة الجمهورية
اللبنانية موافقة على الشروط المذكورة
اعلاه بشأن ممارسة الحقوق من

٢

ذات العلاقة .

اتشرف بان اطلب من معاليكم بان
تنبؤوا موافقة حكومة الجمهورية
البنانية على الشروط الواردة اعلاه
فيما يتعلق بممارسة الحقوق في
الكويت والبحرين من قبل الخط او
او الخطوط الجوية البنانية .

بيروت في ١٥ اب ١٩٥١

وزير بريطانيا المفوض

تسابهان اندروز

محركات ان تستعمل المطارين الحاليين
في الكويت والبحرين الا باذن خاص
من سلطات الملاحة الجوية البريطانية

٢ - بما ان مطار الكويت غير
مسيح والتسهيلات المتوفرة في الكويت
والبحرين هي الان من نواح عديدة
دون مستوى التأمين العادي ، فان
تشغيل طائرات الخط او الخطوط
الجوية المعنية في هذين المطارين يجب
ان يتم على مسؤولية هذه الخطوط

الى سعادة المستر تسابهان اندروز

وزير بريطانيا المفوض في بيروت

١ - لا يسمح لطائرة ذات اربع

محركات ان تستعمل المطارين الحاليين
في الكويت والبحرين الا باذن خاص
من سلطات الملاحة الجوية البريطانية .

٢ - بما ان مطار الكويت غير مسيحي
والتسهيلات المتوفرة في الكويت
والبحرين هي الان من نواح عديدة
دون مستوى التأمين العادي ، فان
تشغيل طائرات الخط او الخطوط
الجوية المعنية في هذين المطارين يجب
ان يتم على مسؤولية هذه الخطوط
ذات العلاقة .

اتشرف بان اطلب من سعادتك بان
تنبؤوا موافقة حكومة الجمهورية
البنانية على الشروط الواردة اعلاه

سعادة الوزير

اتشرف بافادتكم انني تلعبت
كتاب سعادتك بتاريخ اليوم وفيه
ما يلي :

فيما يتعلق بالقسم ٢ من جدول
الإنفاقية الموقع عليها اليوم بين
حكومة المملكة المتحدة وحكومة
الجمهورية اللبنانية والتي بموجبها
يسمح لخط او لخطوط لبنان الجوية
المعينة بان تشغل خدمات وفتالجدول
الى الكويت والبحرين ، اتشرف بافادة
سعادتك انه بالنظر لحالة مطاري
الكويت والبحرين من الضروري
موقفا فرض اشتراط الاتية على
ممارسة الحقوق الممنوحة حسبما
تقدم :

معالي شارل كلو
وزير الخارجية والمغتربين - بيروت

معالي الوزير ،

انشراف بافادة معاليكم اني تلتمت
كتابكم بتاريخ اليوم وهذا نصه :

«بالاشارة الى الاتفاق الجوي
المعقود بين حكومتينا لي الشرف ان
اعلم معاليكم ان المصالح المختصة في
الحكومة اللبنانية تسعى . على
اساس المعاملة بالمثل في حدود
صلاحياتها الادارية ، ان تنفذ منه
اليوم احكام الاتفاق المذكور .

اما فيما يتعلق بالمادة ٥ في الاتفاق ،
الخاصة بالاعفاءات البلدية والاميرية
والجمركية ، فانها تدخل في حيز
التنفيذ بعد تبادل وناثق الايرام ابتداء
من تاريخ اليوم .

واضيف ان هذا الكتاب والكتاب

الذي ستوجهونه الي معاليكم جوابا
على كتابي لتأكدوا لي المعاملة بالمثل
سيعرضان على مجلس النواب في
الوقت الذي يعرض فيه نص الاتفاق»

لي الشرف ان ابلي معاليكم باسم
حكومة المملكة المتحدة ان السلطات
البريطانية المختصة ستطبق الاتفاق
المعقود اليوم . على اساس المعاملة
بالمثل . وفقا للشروط التي تقررها
الحكومة اللبنانية .

وانتهز هذه المناسبة لامر ب
لمعاليكم عن اسمي اعجابي .

بيروت في ١٥ اب ١٩٥١

وزير بريطانيا المفوض

تسابيحان انغروز

معالي شارل كلو
وزير الخارجية والمغتربين - بيروت

معالي الوزير ،

فيما يتعلق بالقسم ٢ من جدول
الاتفاقية الموقع عليها اليوم بين
حكومتى المملكة المتحدة وحكومة
الجمهورية اللبنانية والتي بموجبها
يسمح لخط او لخطوط لبنان اجوية
المعينة بان تشغل خدمات وفقا

لجدول الى الكويت والبحرين ،
انشراف بافادة معاليكم انه بالنظر
لحالة مطاري الكويت والبحرين
من الضروري موقتا فرض الشروط
الاتية على ممارسة الحقوق الممنوحة
حيما تقدم :

١ - لا يسمح لطائرة ذات اربع

بطلب التعديل المنشود في جدول
الطرق .

ونفضلوا بقبول اسمي شعائر
الاحترام .

بيروت في ١٥ آب ١٩٥١
وزير الخارجية والمغتربين

شارل حلو

بواسطة نقاط متوسطة الى الشرق
الافصى وار استراليا .

٢ - نيقوسيا - بيروت ومنها
الى الكويت - البحرين .

ويحتمل في المستقبل ان ترغب
الخطوط البريطانية القيام بمثل هذه
النقلات ، وعندئذ نتقدم حكومة
المملكة المتحدة من الحكومة اللبنانية

الى سعادة المشر لشاهين انغروز
وزير بريطانيا المغوى في بيروت

التفيل بعد تبادل وثائق الإبرام ابتداء
من تاريخ اليوم .

واضيف ان هذا الكتاب والكتاب
الذي ستوجهونه الى سعادتك جوابا
على كتابي لتأكدوا لي المعاملة بالمثل
سيعرضان على مجلس النواب في
الوقت الذي يعرض فيه نص الاتفاق .

بيروت في ١٥ آب ١٩٥١

وزير الخارجية والمغتربين

شارل حلو

سعادة الوزير ،

بالإشارة الى الاتفاق الجوي المقود
بتاريخ هذا اليوم بين حكومتين
الى الشرف ان اعلم سعادتك ان
المصالح المختصة في الحكومة اللبنانية
ستسعى ، على اساس المعاملة بالمثل
في حدود صلاحياتها الإدارية ، ان تنفذ
منذ اليوم احكام الاتفاق المذكور .

اما فيما يتعلق بالمادة ٥ في الاتفاق
الخاصة بالاعفاءات البلدية والاميرية
والجمركية ، فانها تدخل في حيز

مبادلة رسائل بشان اتفاق النقل الجوي

معالي شارل حلو
وزير الخارجية والمفتين - بيروت

معالي الوزير .

عبادان، - الكويت - البحرين -
كراتشي ومنها بواسطة نقاط متوسطة
الى الشرق الأقصى و\ او أستراليا.
٢ - نيقوسيا - بيروت ومنها الى
الكويت - البحرين .
ويحتمل في المستقبل ان ترغب
الخطوط البريطانية القيام بهذه
التقليات : وعندئذ تتقدم حكومة
لملكة المتحدة من الحكومة اللبنانية
بطلب التعديل المنشود في جدول
الطرق .

بيروت في ١٥ آب ١٩٥١

وزير بريطانيا المفوض

تشابمان اندروز

فيما يتعلق بالقسم ١ من جدول
الاتفاقية الموقع عليها اليوم بسين
حكومتنا اتشرف بافادة معاليكم
ان الخطوط التي عينتها الملكة
المتحدة لا تنوي في الوقت الحاضر
ان تقوم بتقليات بين بغداد وبيروت
وقد استثنيت بغداد كنقطة وراء
بيروت في طريق الملكة المتحدة (١)
و(٢) كما هو مبين ادناه :

١ - لندن بطريق (أ) زوريخ و\ او
روما او مالطة او طرابلس اليبس،
(ب) فرانكفورت - فينا الى بيروت
ومنهما الى طهران او البصرة او

الى سعادة المستر تشابمان اندروز
وزير بريطانيا المفوض في بيروت

سعادة الوزير .

بتقليات بين بغداد وبيروت وقسم
استثنيت بغداد كنقطة وراء بيروت
في طرق الملكة المتحدة (١) و(٢) كما
هو مبين ادناه :

١ - لندن بطريق (أ) زوريخ و\ او
روما مالطة او طرابلس اليبس (ب)
فرانكفورت - فينا الى بيروت ومنها
الى طهران او البصرة (او عبادان) -
الكويت - البحرين - كراتشي ومنها

اتشرف بافادتكم انني تللمست
كتاب سعادتك بتاريخ اليوم وفيه
ما يلي :

الفيما يتعلق بالقسم ١ من جدول
الاتفاقية الموقع عليها اليوم بسين
حكومتنا اتشرف بافادة سعادتك
ان الخطوط التي عينتها الملكة المتحدة
لا تنوي في الوقت الحاضر ان تقوم

الجدول الاول

الطرق التي تستغلها الخطوط الجوية التي تعينها المملكة المتحدة

- | | |
|---|---|
| ١٣ نيقوسيا - بيروت ومنها الى الكويت - البحرين . | ١١ لندن - ا. زوريخ و١ او روما او مالطة او طرابلس الغرب او |
| ملاحظة : يحق لشركة او لشركات الطيران البريطانية المعينة عند استعمالها حقها في الخطوط المذكورة ان تستثنى نقطة او نقاط في رحلتها او رحلاتها شرط ان تبدأ هذه الرحلات من نقطة في الاراضي التابعة للمملكة المتحدة . | ب. فرانكفورت - فينا - بيروت ومنها الى طهران او البصرة (عمدان) - الكويت - البحرين - كراتشي ومنها بواسطة نقاط متوسطة الى الشرق الأقصى و١ او اوستراليا . |
| | ١٢ نيقوسيا - بيروت |

الجدول الثاني

الطرق التي تستغلها الخطوط الجوية التي يعينها لبنان

- | | |
|--|---|
| ملاحظة : يحق لشركة او لشركات الطيران اللبنانية المعينة عند استعمال حقها في الخطوط المذكورة ان تستثنى نقطة او نقاط في رحلتها او رحلاتها شرط ان تبدأ هذه الرحلات من نقطة في الجمهورية اللبنانية . | ١١ بيروت - خرطوم - كاثو ومنها بواسطة نقاط خارج ممتلكات المملكة المتحدة - اكرا - فريتون |
| | ١٢ بيروت - نيقوسيا |
| | ١٣ بيروت - كويت و١ او البحرين ومنها الى الظهران ونقاط وراءها خارج ممتلكات المملكة المتحدة . |

الاشعار بالاتفاق قبل انتهاء هذه المدة . وفي حالة عدم تعريف الفريق الآخر بوصول الاشعار اليه يفترض عندئذ بانه تسلمه بعد مرور اربعة عشر يوما من وصوله الى منظومة الطيران المدني الدولية .

المادة ١٣

يجب ان تسجل هذه الاتفاقية ، واي تبادل في المذكرات وفقا للمادة ١١ لدى منظومة الطيران المدني الدولية .

المادة ١٤

١ - تخضع هذه الاتفاقية للإبرام ويجري في لندن تبادل وناقل الإبرام في أقرب وقت ممكن .

٢ - تدخل هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ عند تبادل وناقل الإبرام .

أما في ذلك وقع على هذه الاتفاقية ممثلو الفريقين المفوضين من حكومتيهما ومهرأها بختميهما وقد حور في بيروت على سورينين باللغة العربية واللغة الانكليزية ولكل من النصين نفس القوة الرسمية . في اليوم الخامس عشر من شهر اب سنة الفونسعمائة واحدى وخمسين .

تسابمن أندروز

عن حكومة المملكة المتحدة
وايرلندا الشمالية

شارل حلو

عن حكومة الجمهورية
الليثانيية

الخطوط الجوية التابعة لاحد الفريقين يعجز عن التقيد بقرار يتخذ وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة ، وطالما هو يعجز عن ذلك ، فللفريق الآخر ان يحدد اي حق او ميزة منحها الى الفريق الاول او الى احد الخطوط الجوية المعنية التابعة له بفضل هذه الاتفاقية ، او ان يمنحها عنه او ان ينقضها .

المادة ١١

١ - اذا حسن لاي من الفريقين ان يعدل ايا من احكام هذه الاتفاقية فان هذا التعديل ، اذا تم الاتفاق عليه بين الفريقين ، يصبح مفعولاه ساريا عندما يثبت بتبادل المذكرات .

٢ - في حالة عقد معاهدة عامة بشأن النقل الجوي رسم بين اكثر من فريقين ويكون الفريقان المتعاقبدان مرتبطين به ، فان هذه الاتفاقية تصبح لتصبح منطبقة على احكام تلك المعاهدة .

المادة ١٢

لاي من الفريقين عندما يرغب في انتهاء هذه الاتفاقية ان يشمر الفريق الآخر بذلك . ويبلغ هذا الاشعار الى منظومة الطيران المدني الدولية في آن واحد . واذا اعطي اشعار كهذا فان هذه الاتفاقية تنتهي بمعد تسلم الفريق الآخر ذلك الاشعار بمدة اثني عشر شهرا . الا اذا سحب ذلك

الوليقي في جميع الامور المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة ١٠

١ - اذا نشأ اي خلاف بين الفريقين فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او بتطبيقها فعلى الفريقين ان يسعيا جهدهما أولا بان يسويا بالتفاوض فيما بينهما .

٢ - اذا عجز الفريقان عن الوصول الى تسوية المفاوضات بينهما .

١ - لهما ان يتفقا على عرض الخلاف لتت فيه هيئة تحكيمية تعين بالاتفاق فيما بينهما او لتت فيه اي شخص اخر او هيئة اخرى ، او

ب - اذا لم يتفقا على هذا ، او اذا عجزا ، بعد ان اتفقا بان يعرضا الخلاف على هيئة تحكيمية ، عمن الاتفاق على تشكيلها ، فلأي الفريقين ان يعرض الخلاف لتت فيه اي محكمة مختصة تنشأ فيما بعد ضمن منطقة الطيران المدني الدولية ، او ان يعرضه على مجلس المنطقة المذكورة اذا كانت تلك المحكمة غير موجودة .

٣ - يتعهد الفريقان بان يرضاها لاي قرار يتخذ وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة .

٤ - اذا كان احد الفريقين او احد

الملاح الجوية التابعة للفريقين تحاول تحديد التعريفات بالاتفاق فيما بينهما .

٤ - اذا عجزت سلطات الملاح الجوية عن الوصول الى اتفاق فبالخلاف يسوى وفقا لاحكام المادة ١٠ .

٥ - لا يسري مفعول اية تعرفية اذا كانت سلطات الملاح الجوية التابعة لأي من الفريقين غير راضية بها الا بموجب شروط الفقرة (٣) من المادة ١٠ .

المادة ٨

على سلطات الملاح الجوية التابعة لأي من الفريقين ان تقدم الى سلطات الملاح الجوية التابعة للفريق الاخر لدى الطلب ما يلزمها بصورة معقولة عن البيانات الاحصائية الدورية لاجل الاطلاع على السعة التي تقدمها خطوط الفريق الاول الجوية المعنية . ويجب ان تشمل هذه البيانات جميع المعلومات اللازمة لتقرير مقدار الشحنات التي تحملها تلك الخطوط الجوية في الخدمات المتفق عليها مع مصادر تلك الشحنات ووجهتها .

المادة ٩

تجري الاستشارات بصورة منظمة ومتكررة بين سلطات الملاح الجوية التابعة للفريقين تامينا للتعاون

٥ - إذا كانت أحكام المادة ٢ من هذه الاتفاقية تسري على جميع الترتيبات التي تتم بشأن تغيير القياس

المادة ٧

١ - توضع التعريفات بشأن أية خدمة يتفق عليها على أساس معقول، مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بها بما فيه نفقة التشغيل والأرباح لعقولة ومميزات الخدمة كمقاييس السرعة والسعة، وتعريفات الخطوط الجوية الأخرى لأي جزء من الطرق المحددة.

٢ - يتفق على هذه التعريفات بما فيه عمولة الوكالات المتعلقة بها إذا أمكن، بين الخطوط الجوية المعنية صاحبة العلاقة، بالشاور مسبق الخطوط الجوية الأخرى التي تستغل على ذات الطريق كلها أو على جزء منها، ويتم الاتفاق حيث أمكن بواسطة هيئة تحديد الرسوم التابعة لجمعية النقل الجوي. وتكون التعريفات التي يتم الاتفاق عليها خاضعة لموافقة سلطات الملاحة الجوية التابعة لكل الفريقين.

٣ - إذا عجزت الخطوط الجوية المعنية عن الوصول إلى اتفاق أو إذا تعدد لاتفاق على التعريفات لسبب ما وفقا لأحكام الفقرة (٢)، فإن سلطات

الاجتبية الأكثر رعاية القائمة بخدمات جوية دولية، وتكون هذه المعاملة بالإضافة إلى ما ينجم على كل فريق أن يمنحه بموجب المادة ٢٤ من اتفاقية الطيران المدني دون أن تمسها بضرر.

المادة ٦

لا يحق لخط معين بخص أحد الفريقين أن يغير قياسه في نقطة في أراضي الفريق الآخر إلا بموجب سبب الشروط الآتية:

١ - إذا كان يبرره الاقتصاد في التشغيل.

٢ - إذا شغلت الطائرات الأصغر تستعمل في قسم نقل فيه منشآت الخط من أراضي الفريق الأول واليها هي من حيث السعة أصغر من التي تستعمل في القسم الآخر.

٣ - إذا شغلت الطائرات الأصغر سعة فيما يتعلق فقط بالقياسات الأكبر سعة وسمح لها أن تفعل ذلك بموجب بيان. على الأولى أن تصل إلى نقطة التغير بقية نقل منشآت محولة من الدوائر الأكبر سعة أو إليها، ويجب تحديد سعتها مع إشارة أولية إلى هذه القاية.

٤ - إذا كان هنالك المقدار الكافي من المنشآت العابرة بلا توقف.

او فرض الشروط منعا للتماهي في
خرق القوانين والانظمة .

المادة ٥

فيما يتعلق برسوم الجمارك
والنفثش وغيرها من الرسوم
الوطنية المائلة او الرسوم والتكاليف
المحلية ، فان المحروقات وزيتوت
التشحيم وقطع الغيار ومعدات
الطائرات العادية ومخازن الطائرات
التي تدخل الى اراضي احد الفريقين
من الفريق الآخر او بالنيابة عنه او
من خطوطه الجوية الممينة لجسر
استعمالها او استعمال طائراتها تعامل
المعاملة الاتية :

١ - تعفى المحروقات وزيتوت
التشحيم التي تبقى في الطائرات في
آخر مطار تنزل اليه قبل مغادرتها
الارض المذكورة .

ب - تعامل المحروقات وزيتوت
التشحيم التي لا يشملها البند (ا)
وقطع الغيار ومعدات الطائرات
العادية ومخازن الطائرات معاملة لا
تقل عن تلك التي تعامل بها المون
المائلة التي تدخل الى الاراضي
المذكورة او التي تحمل في الطائرة في
تلك الاراضي من اجل استعمال
طائرات خطوط الفريق الاول الوطنية
الجوية او تعامل معاملة الخطوط

تعيين خط او ان يقبل به ، وبان
يمنع عن منح ذلك خط الميزات
المعينة في الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذه
الاتفاقية او ان ينقضها ، وله الحق
بان يفرض الشروط التي يراها ضرورية
من حيث ممارسة خط ما في تلك
الميزات في اية حالة لا يقتنع فيها
بان الفريق الذي يعين ذلك الخط او
رعاياه لا يملكونه ملكية كاقبسة
ويشرفون عليه اشراقا فعلا .

٥ - للخط الجوي الذي يعين
ويفاوض على هذه الصورة ان يباشر
بتشغيل الخدمات المنفق عليها اي
وقت بعد تطبيق احكام الفقرتين (١)
و(٢) من هذه المادة وشروط بان ينقيد
باحكام المادة ٧ من هذه الاتفاقية .

٦ - لكل فريق الحق بان يوقف
الخط عن ممارسة الميزات المعينة
في الفقرة (٢) من المادة (٢١) من هذه
الاتفاقية او بان يفرض الشروط التي
يراهها ضرورية من حيث ممارسة
الخط تلك الميزات في الحالات التي
يمجز الخط فيها عن النقيض بقوانين
وانظمة الفريق الذي يمنح تلك
الامتيازات او يمجز عن التشغيل
وفقا للشروط المنصوص عليها في
هذه الاتفاقية وعلى هـذا الشرط
يمارس هذا الحق بعد التشاور مع
الفريق الاخر ، الا اذا توجب التوقف

الخدمات المتفق عليها على الطرق
المعينة بين اراضيها .

٢ - ان الخطوط الجوية لكسل
فريق ، لدى تشغيلها الخدمات
المتفق عليها ، تأخذ بعين الاعتبار
مصالح خطوط الفريق الاخر الجوية
بحيث لا تمس بغير داع بالخدمات
التي يقدمها الفريق الاخر على الطرق
نفسها كليا أو جزئيا .

٣ - على الخدمات المتفق عليها
التي تقدمها خطوط الفريقين المعينة
ان تمت بصفة وثيقة لمطالبات العامة
من اجل النقل على الطرق المحددة
وان تكون غايتها الاولى ان تقدم ،
على حد حملولة معقول ، السعة
الكافية ابقاء لمطالبات الحال المعقولة
والانتظار في نقل ركاب وبضائع
وبريد بين اراضي الفريق الذي يمين
الخط الجوي والبلد الذي تنقل
المشحونات اليه . ان توفر شحن
الركاب والبضائع والبريد في حالتها
التحميل والافراغ في نقاط على الطرق
المحددة في اراضي دول غير الدولة
التي تميم الخط الجوي يجري وفقا
للمبادئ العامة التي تقضى بان تكون
السعة متعلقة بما يلي :

١ - متطلبات الشحن بين المصدر
والبلد الذي يشحن اليه .

ب - متطلبات الشحن في المنطقة
التي يمر الخط الجوي فيها بعد ان
يحب حساب خدمات النقل الجوية
التي تنشأ خطوط الدول التي تتالف
منها تلك المنطقة .

ج - متطلبات تشغيل خطوط
جوية عابرة .

{ المادة }

١ - لكل فريق الحق بان يمين لدى
الفريق الاخر بموجب اشعار خطي
خطا جوي او اكثر بغية تشغيل
الخدمات المتفق عليها على الطرق
المعينة .

٢ - على الفريق الاخر ، لدى
تسلمه الاشعار بالتعيين وشرط ان
ينقيد باحكام الفقرتين ٣ و ٤ من هذه
المادة ، ان يمنح الخط او الخطوط
المعينة التفويض اللازم بالتشغيل
دونما تأخير .

٣ - لسلطات الملاحة الجوية النسي
نخص احد الفريقين ان تطلب تأكيد
لمقدرة الخط الذي يمينه الفريق الاخر
على الايفاء بالشروط المنصوص عليها
في القوانين والانظمة التي يطبقونها
عادة وبمسورة معقولة على
تشغيل خدمات جوية تجارية ودولية
وفقا لاحكام معاهدة الطيران المدني .

٤ - لكل فريق الحق بان يرفض

الاتفاقية بغية انشاء خدمات جوية على الطرق المينة في القسم الخاص من الجدول الملحق أو تسمى فيما يلي «الخدمات المتفق عليها» و«الطرق المينة» .

٢ - تتمتع الخطوط التي يعينها كل من الفريقين أثناء قيامهما بخدمات ينفق عليها على طرق معينة بالميزات الآتية : شرط أن تخضع لأحكام هذه الاتفاقية :

أ - بأن تطير عبر أراضي الفريق الآخر دون أن تهبط .

ب - بأن تنفق في تلك الأراضي لأغراض غير النقل .

ج - بأن تنفق في تلك الأراضي في النقاط المحددة للطريق في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية بغية إفراغ أو تحميل منطونات دولية من ركاب وبضاعة وبريد بطريقها من نقاط أخرى أو إليها .

٣ - ليس في الفقرة ٢ : من هذه المادة ما يخول خطوط أحد الفريقين الجوية نقل ركاب أو بضائع أو بريد لقاء أجره من أراضي الفريق الآخر إلى نقطة أخرى في تلك الأراضي .

المادة ٣

١ - تعطى الفرصة العادلة والمساوية لخطوط الفريقين الجوية بتشغيل

التي يمارسها حاليا المدير المذكور أو بأعمال مماثلة .

ج - أن العبارة « الخط الجوي المين» تعني الخط الذي يكون قد عينه أحد الفريقين لهذه الاتفاقية بأشعار الفريق الآخر إشعاراً خطياً وفقاً للمادة ٤ من هذه الاتفاقية بغية تشغيل خدمات جوية على الطرق المحددة في ذلك الإشعار .

د - أن العبارة «تغيير القياس» تعني قيام خط جوي معين بخدمة جوية على مراحل لقطع مرحلة منها في طائرات تختلف بعنوا عن الطائرات التي تستعمل في مرحلة أخرى .

هـ - أن العبارة «أرض» بالنسبة إلى دولة تعني المساحات البرية والمياه الإقليمية الالصة بها تحت سلطة تلك الدولة أو سيادتها أو حمايتها أو وصايتها .

و - والعبارات «خدمات جوية» و«خدمة جوية دولية» و«خط» و«الوقوف لأغراض غير النقل» كلها تفسر بالمعنى المحدد لها في المادة ٦٦ من المعاهدة .

المادة ٤

١ - يتمتع كل فريق إلى الفريق الآخر الحقوق المحددة في هذه

ACCORD
DE TRANSPORTS
AERIENS

اتفاق

لانشاء خدمات جوية
بين اراضيها وما وراءهما

- Signé à Beyrouth le 15 Août 1951
- En annexe : Echange de lettres y relatifs
- NR. — E. (sauf article 5).
- Textes officiels établis en langues arabe et anglaise.

- وقع في بيروت في ١٥ آب ١٩٥١

- مبادلة رسائل ملحقة بالاتفاق

- م.م. - م. (مع المادة ٥)

- وضع النصان الرسميان المتضمنان باللغتين العربية والانكليزية .

أ - ان العبارة «المعاهدة» تعني معاهدة الطيران المدني الدولي التي عرضت ليوقع عليها في مدينة شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول ١٩٤٤ وتشمل كل ملحق يضم اليها وفقا للمادة ٩٠ من تلك المعاهدة كما يشمل كل تصحيح يدخل على الملحقات او على المعاهدة وفقا للمادتين ٩٠ و٩١ منها .

ب - ان العبارة «سلطات الملاحة الجوية» حيث ترد فيما يتعلق بالملكة المتحدة تعني وزير الطيران المدني واي شخص او اية هيئة مفوضة بالقيام باي من الاعمال التي يمارسها حاليا ذلك الوزير او باعمال معادلة ، وفيما يتعلق بالجمهورية اللبنانية فالعبارة تعني مدير الطيران المدني او اية هيئة مفوضة بالقيام بالاعمال

ان حكومة الجمهورية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية ، بوصفهما فريقين لاتفاقية الطيران المدني الدولي التي عرضت ليوقع عليها في مدينة شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول ١٩٤٤ ، ورغبة منهما في عقد اتفاقية تلحق الاتفاقية الانفة الذكر بنية انشاء خدمات جوية بين الاراضي اللبنانية وبين اراضي المملكة المتحدة وما وراءهما ،

قد اتفقتا على ما يأتي :

المادة ١

ان العبارات الواردة في هذه الاتفاقية تفسر كما يلي ، الا اذا اقتضى النص تفسيراً غير ذلك :

APPENDICE F

Mois de

Compte Général des Mandats de Poste échangés entre la République Libanaise d'une part et le Royaume-Uni d'une autre part.

A l'avoir du Royaume-Uni			A l'avoir de la République Libanaise		
Montant total des mandats émis dans la République Libanaise			Montant total des mandats émis dans le Royaume-Uni		
A déduire :			A déduire :		
Mandats, coupons boursiers, ordres, lettres de la République Libanaise			Mandats, coupons boursiers, ordres, lettres du Royaume-Uni		
Mandats, lettres, coupons boursiers, ordres échangés de la République Libanaise			Mandats, lettres, coupons boursiers, ordres échangés du Royaume-Uni		
Régularisation de la position			Régularisation de la position		
Total de l'avoir du Royaume-Uni			Total de l'avoir de la République Libanaise		
A déduire le total de l'avoir de la République Libanaise (converti sur le pied de £ 1 sterling = ...)			A déduire le total de l'avoir du Royaume-Uni (converti sur le pied de £ 1 sterling = ...)		
Solde en faveur du Royaume-Uni			Solde en faveur de la République Libanaise		

APPENDICE C

Liste des Mandats ■ Poste émise dans la République Libanaise sur le Royaume-Uni et au delà pendant le mois.....19 qui, n'ayant pas été payés dans un délai ■ 12 mois après le mois de l'émission, sont périmés, et, par suite, remis à la disposition de l'office d'origine.

[illegible]

Et Payables en (2)

Adresse du destinataire	Montant		Valeur de la marchandise	Valeur ajoutée par le fabricant de l'origine		
	en francs suisses	en francs suisses		Nombre de unités	Revenu de la vente	Coût de production

Liste des Mandats de Poste.

Emiss en (1)

Liste No.

Feuille No.

Taux de Conversion.....

Numéro série du mandat péc graphique.	Date d'omission	Numéro international du mandat.	Numéro original du mandat.	Bureau d'origine.	Nom de l'expéditeur.	Nom du destinataire.

Etabli par

Contrôlé par 1 1
2

(1) Pays d'origine.

(2) Pays de destination.

Back.

Verso.

The undersigned certifies that the Money Order described on the
Le soussigné déclare que le mandat mentionné

either side was duly paid on the {
au recto a été dûment payé }

Stamp of paying office.

Timbre du bureau payeur.

Signature (*) of the payee or of paying
officer.

Signature (*) du destinataire ou de l'agent
du bureau payeur.

(*) This advice must be signed by the payee or, in the regulations of the
country of destination allow it, by the paying officer, and returned by the first
post directly to the remitter.

(*) Cet avis doit être signé par le bénéficiaire ou, si les règlements du pays
de destination le comportent, par l'agent du bureau payeur, et renvoyé par le
premier courrier directement à l'expéditeur du mandat.

APPENDICE A

Front,
Recto.

POST OFFICE OF THE
UNITED KINGDOM,
ADMINISTRATION DES POSTES
DU ROYAUME-UNI

ADVICE OF PAYMENT

AVIS ■■■ PAYEMENT

Money Order No. /
Mandat no. /

Stamp of office of origin :
Timbre du bureau expéditeur :

Amount of Order /
Montant du mandat /



Issued by the post office of /
Emité par le bureau de /

To
A

on the / 19
le /

(Place of destination).
(Lieu de destination).

payable to / M.
au profit de /

Service des Postes.

(Country of destination).
(Pays de destination).

1934, sera abrogé. Le présent arrangement entrera en vigueur à une date fixée d'accord entre l'Administration postale du Royaume-Uni et l'Administration postale de la République Libanaise représentée par le Directeur des Postes et des Télécommunications à Beyrouth, après qu'il aura été promulgué conformément à la législation respective des pays intéressés.

2. Il courra d'année en année jusqu'à ce que l'une des parties contractantes ait notifié à l'autre, une année à l'avance, son intention de le dénoncer.

3. Durant la dernière année d'exécution, les dispositions de l'Arrangement continueront à être fidèlement et entièrement exécutées sans préjudice de la liquidation et du paiement des comptes après l'expiration de ce terme.

En foi de quoi, les soussignées ont signé le présent Arrangement et y ont apposé leur sceau.

Fait en double et signé à Beyrouth le 26 Août, 1949, et à Londres, le 20 Juin, 1949, les deux textes français et anglais faisant également foi.

S. J. MOBARAK

16th of July, 1935, shall be abrogated. The present Agreement shall come into operation on a day to be agreed upon by the Postal Administration of the United Kingdom and the Postal Administration of the Lebanese Republic represented by the Director of Posts and Telecommunications at Beirut, after it shall have been promulgated according to the respective laws of the two countries

2. It shall remain in force from year to year until one of the Contracting Parties shall have given notice to the other a year in advance of its intention to terminate it.

3. During such final year the Agreement shall continue to be executed fully and entirely without prejudice to the settlement and payment of the accounts after the expiration of the said term.

In witness whereof the Undersigned have signed the present Agreement and have affixed thereunto their seals.

Done in duplicate and signed at London on the 20th June, 1949, and at Beirut on the 26th August, 1949, the English and French texts being equally authoritative.

WILFRED PALING

ARTICLE 27. — L'Administration postale de la République Libanaise aura la faculté de fixer le montant maximum des sommes pouvant être envoyées journellement par un même expéditeur à un même destinataire au Royaume-Uni.

ARTICLE 28. — 1. Chacune des administrations postales se réserve la faculté d'augmenter le droit de commission ou même de suspendre temporairement l'émission des mandats de poste au cas où elle constaterait que ce service est utilisé par des commerçants ou par toute autre personne pour l'envoi de sommes exagérées ou pour des manœuvres sur les devises.

2. La suspension temporaire de l'émission des mandats de poste pourra également être décidée par chacune des Administrations postales en cause, en cas de circonstances extraordinaires dont elle demeurera seule juge.

3. Dans tous les cas, avis de cette suspension devra être donné, au besoin par télégraphe, à l'Administration correspondante.

ARTICLE 29. — A partir de la date de l'entrée en vigueur du présent Arrangement, l'Arrangement signé à Paris le 11 Juillet

ARTICLE 27. — The Postal Administration of the Lebanese Republic shall have the right to fix the maximum amount which a remitter may send by Money Order on any one day to the same payee in the United Kingdom.

ARTICLE 28. — 1. Should it appear at any time that Money Orders are used by business men or other persons for the transmission of unduly large sums of money or for the purpose of speculation in foreign currencies, each of the Postal Administrations shall have the right to increase the commission, and even wholly to suspend, for a time, the issue of Money Orders.

2. Each of the Postal Administrations shall similarly have power to suspend temporarily the issue of Money Orders on account of any other unusual circumstances which it considers render such suspension necessary.

3. Whenever either of the Postal Administrations suspends the issue of Money Orders, it must inform the other Administration immediately, by telegraph if necessary, of such suspension.

ARTICLE 29. — 1. From the date of the coming into force of the present Agreement, the Agreement signed at Paris on the

traites en livres sterling sur Londres si les paiements se font au profit de l'Administration postale du Royaume-Uni et au moyen de traites en monnaie Libanaise sur Beyrouth si les paiements se font au profit de l'Administration postale de la République Libanaise, les frais étant à charge de l'Administration postale du pays débiteur.

3. Toute somme restant due par une Administration postale à l'autre six mois après la période sur laquelle porte le compte afférent sera productive d'intérêts, à partir de cette date, au taux de 5 pour cent par an.

ARTICLE 24. — Les dispositions des articles 4, 20, 21, 22 et 24 pourront être modifiées après entente préalable, entre les Administrations postales intéressées, lorsqu'elles le jugeront nécessaire.

ARTICLE 26. — Chacune des Administrations postales sera autorisée à adopter pour autant qu'elles ne seront pas contraires aux dispositions du présent arrangement toutes mesures complémentaires qu'elle jugera convenables en vue d'assurer une plus grande sécurité contre les fraudes ou une meilleure exécution du service, pourvu qu'elle fasse connaître à l'Administration postale correspondante les dispositions adoptées.

23, when due to be made to the Postal Administration of the United Kingdom, shall be effected by means of drafts in sterling on London, and when due to be made to the Postal Administration of the Lebanese Republic shall be effected by means of drafts in Lebanese money on Beirut, the cost of the remittance being borne by the debtor Postal Administration.

3. Any amount remaining due from one Postal Administration to the other at the expiration of six months following the period covered by the Account shall thenceforth be subject to interest at 5 per cent. per annum.

ARTICLE 25. — The provisions of Articles 4, 20, 21, 22 and 24 may be modified by mutual agreement between the Postal Administrations whenever they consider it desirable.

ARTICLE 26. — Each of the Postal Administrations shall be authorised to adopt any additional rules (if not contrary to the provisions of this Agreement) for greater security against fraud, or for the better working of the system generally, provided that it shall communicate all such additional rules to the other Postal Administration.

balance se fera alors de manière que la créance la plus faible est déduite de la créance la plus forte.

ARTICLE 23. — Si dans le courant d'un mois on constate que le montant des mandats tirés sur l'un des deux pays excède de £400 ou de l'équivalent de ce montant en monnaie de la République Libanaise les mandats tirés sur l'autre pays, ce dernier devra de suite envoyer au premier, à titre d'acompte, le montant approximatif, en chiffres ronds, de la différence constatée.

ARTICLE 24. — 1. Si l'Administration postale de la République Libanaise doit payer à l'Administration postale du Royaume-Uni le reliquat du compte général, elle le fera simultanément avec la transmission du compte au bureau d'échange du Royaume-Uni; dans le cas où l'Administration postale du Royaume-Uni doit payer le reliquat, il le transmettra au bureau d'échange de la République Libanaise lors du renvoi du double du compte accepté.

2. Faute d'autres arrangements, ces paiements, ainsi que ceux effectués en vertu de l'Article 23, se feront au moyen de

to which the Account relates. The balance shall then be ascertained by the deduction of the smaller from the larger credit.

ARTICLE 23. — Whenever during a month it is found that the Orders drawn upon one of the two countries exceed in amount by £ 500, or the equivalent of this sum in Lebanese money, the Orders drawn upon the other, the latter shall at once send to the former, as a remittance on account, the approximate amount in a round sum of the ascertained difference.

ARTICLE 24. — 1. When the Postal Administration of the Lebanese Republic has to pay to the Postal Administration of the United Kingdom the balance of the General Account, it shall do so at the same time at which it forwards the Account to the Office of Exchange in the United Kingdom, and, when the Postal Administration of the United Kingdom has to pay the balance, it shall do so at the same time at which it returns to the Office of Exchange of the Lebanese Republic the duplicate of the Account accepted.

2. In the absence of other arrangements, such payments as well as any payments required under the provisions of Article

$\frac{1}{2}$ pour cent du montant des mandats payés dans le Royaume-Uni.

(b) Avoir de ■ République Libanaise : Le total des listes expédiées par le bureau d'échange de Londres dans ■ courant du mois—moins le montant des mandats dont le remboursement dans ■ Royaume-Uni a été autorisé et le montant total des mandats ordinaires du Royaume-Uni qui sont périmés pendant le mois—et la bonification de $\frac{1}{2}$ pour cent, du montant des mandats payés dans la ■ République Libanaise.

2. Le compte général des mandats doit être dressé sur un formulaire analogue à l'Appendice «F». Une copie du compte, dûment acceptée, est à retourner à l'Office de Beyrouth.

ARTICLE 22. — Le solde du compte général doit être exprimé dans ■ monnaie du pays créancier. A cette fin le montant de ■ créance la plus faible doit être converti dans la monnaie du pays dont la créance est plus élevée ; cette conversion sera faite au taux moyen des cours de change dans le pays débiteur pendant le mois auquel le compte se rapporte. La

cent. on the amount of Orders paid in the United Kingdom.

(b) To the credit of the Lebanese Republic—The total ■ the Advice Lists which have been despatched by the Office of Exchange in London during the month—less the amount of Orders authorised to be repaid in the United Kingdom and the total amount of United Kingdom Orders which have become void during the month—and the allowance of $\frac{1}{2}$ per cent. on the amount of Orders paid ■ the Lebanese Republic.

2. The Money Order Account shall be prepared on a form similar to that in Appendix F. One copy of the Account, duly accepted, shall be returned to the Beirut Office.

ARTICLE 22. — The balance of the Account shall be shown in the currency of the country to which it is due. In order that this may be done, the amount of the smaller credit shall be converted into the currency of the country with the larger credit at the average of the market rate of exchange in the debtor country for the month

(ii) Un relevé renseignant les détails de tous les mandats émis par l'autre Administration postale qui, n'ayant pas été payés pendant douze mois après la fin du mois d'émission, sont périmés pendant le mois du compte et, par suite, remis à la disposition de l'Office d'origine (voir Appendice C).

2. Les relevés «D» et «E» sont à établir en double ; une copie de chaque relevé, dûment vérifiée par l'Office récepteur, sera retournée à l'Office expéditeur.

ARTICLE 21. — 1. Dès la rentrée des copies vérifiées des relevés «D» et «E» dont question dans l'Article 20, le bureau d'échange de Beyrouth fournira au bureau d'échange de Londres un compte général des mandats de poste (en double expédition) qui comprendra les détails suivants:—

(a) Avoir du Royaume-Uni : Le total des listes expédiées par le bureau d'échange de Beyrouth dans le courant du mois — moins le montant des mandats dont le remboursement dans la République Libanaise a été autorisé et le montant total des mandats originaux de la République Libanaise qui sont périmés pendant le mois—et la bonification de

(iii) A list showing the particulars of every Money Order issued by the other Postal Administration which, not having been paid within twelve months after the end of the month of issue, has during the month of the account forfeited to the country of issue (see Appendix C).

2. The statements «D» and «E» shall be rendered in duplicate, and one copy of each statement, duly verified by the receiving Office, shall be returned to the despatching Office.

ARTICLE 21. — 1. As soon as it receives the verified copies of the statements «D» and «E» provided for in Article 20, the Office of Exchange at Beirut shall furnish to the Office of Exchange at London a Money Order Account (in duplicate) which shall include the following items:—

(a) To the credit of the United Kingdom: The total of the Advice Lists which have been despatched by the Office of Exchange at Beirut during the month—less the amount of Orders authorised to be repaid in the Lebanese Republic and the total amount of Lebanese Orders which have become void during the month—and the allowance of $\frac{1}{2}$ per

L'Administration postale du Royaume-Uni;

(f) Au cas de remboursement à l'expéditeur du montant d'un mandat en transit, le droit de commission prélevé par l'Office intermédiaire restera acquis à celui-ci.

2. L'Administration postale du Royaume-Uni communiquera au Directeur des Postes et des Télécommunications à Beyrouth les noms des pays avec lesquels il échange des mandats-poste, le montant maximum des titres dans chaque relation et les droits de commission à déduire du montant de chaque titre.

ARTICLE 20. — 1. A la fin de chaque mois le bureau d'échange de chacune des deux Administrations contractantes établira et adressera à l'autre:—

(i) Un compte détaillé renseignant le total de chaque liste expédiée par l'autre Administration postale pendant le mois afférent (voir Appendice E).

(ii) Un relevé, avec tous les détails voulus, de tous les mandats dont il a autorisé pendant ce mois le remboursement aux déposants (voir Appendice D).

each re-advised Order a special commission to be fixed by the Postal Administration of the United Kingdom;

(f) When the amount of a «Through» Money Order is repaid to the remitter, the commission charged for the intermediary service shall not be refunded.

2. The Postal Administration of the United Kingdom shall communicate to the Director of Posts and Telecommunications at Beirut the names of the countries with which it transacts Money Order business, the limit of amount adopted for each, and the rates of commission deducted for its intermediary services.

ARTICLE 20. — 1. At the end of every month the Office of Exchange of each of the contracting Administrations shall prepare and forward to the other:—

(i) A detailed statement showing the total of each Advice List despatched from the other Postal Administration during the month concerned (see Appendix E).

(ii) A list showing particulars of every Money Order in respect of which it has authorised during that month repayment to the remitter (see Appendix D).

(b) Le montant maximum de chaque titre ne devra pas être supérieur à celui fixé dans les relations entre le Royaume-Uni et le pays de destination;

(c) Les indications relatives à cette catégorie de titres devront figurer sur des feuilles spéciales des listes d'avis ordinaires notifiées au bureau d'échange de Londres; le total du montant de ces titres sera compris dans le total des listes ordinaires;

(d) Le nom et l'adresse du bénéficiaire d'un mandat en transit ainsi que le nom de la ville et du pays destinataires devront être aussi complets que possible;

(e) L'Administration postale de la République Libanaise allouera à l'Administration du Royaume-Uni pour les mandats en transit un pourcentage égal (voir art. 6) à celui dont sont passibles les mandats payables au Royaume-Uni. Le bureau d'échange de Londres créditera l'Office du pays destinataire d'un pourcentage égal à celui prévu dans les relations entre cet Office et le Royaume-Uni, et déduira du montant de chaque titre réexpédié un droit de commission spéciale fixé par

(b) No such Order shall exceed the maximum amount fixed for Money Orders issued in the United Kingdom for payment in the country of destination;

(c) The particulars of «Through» Orders shall be entered on separate sheets of the ordinary Advice Lists despatched to London; and the total amounts of the «Through» Orders shall be included in the totals of such Lists;

(d) The name and address of the payee of a «Through» Order, including the names of the town and country of payment, shall be given as fully as possible;

(e) The Postal Administration of the Lebanese Republic shall allow to the Postal Administration of the United Kingdom the same percentage (see Article 6) on «Through» Money Orders as on Money Orders payable in the United Kingdom and the Office of Exchange in London shall credit the Office of the country of payment with the same percentage for «Through» Money Orders as for Money Orders issued in the United Kingdom, deducting from the amount of

les fournir dans le plus bref délai possible. Dans ce cas l'émission du titre intérieur faisant l'objet de la demande sera suspendue jusqu'à régularisation.

ARTICLE 18. — Dès réception d'une liste par le bureau d'échange destinataire celui-ci, après vérification, établira au profit des bénéficiaires les titres dont le montant sera égal aux sommes spécifiées dans la liste, dans la monnaie du pays de destination; il transmettra ensuite les titres, soit aux destinataires, soit aux bureaux payeurs, selon la réglementation en vigueur dans le pays destinataire.

ARTICLE 19. — 1. L'Administration postale de la République Libanaise pourra échanger par l'intermédiaire de l'Administration postale du Royaume-Uni des mandats de poste avec les pays participants au service des mandats de poste avec l'Administration postale du Royaume-Uni. Ce service sera soumis aux dispositions particulières suivantes:

(a) Le bureau d'échange de la République Libanaise notifiera le montant de chaque mandat en transit au bureau d'échange de Londres, lequel le notifiera à son tour à l'Office intéressé;

give such explanation with as little delay as possible. In the meantime, the issue of an internal Money Order relating to any entry which is found to be irregular shall be suspended.

ARTICLE 18. — As soon as an Advice List reaches the receiving Office of Exchange, that Office shall, after verifying its contents, prepare internal Money Orders in favour of the payees for the amounts specified in the List as payable in the money of the country of payment, and shall then forward such internal Money Orders to the payees or to the paying offices, according to the arrangements existing in the country of payment.

ARTICLE 19. — 1. If the Postal Administration of the Lebanese Republic desires to send Money Order remittances through the medium of the Postal Administration of the United Kingdom to any other country with which the Postal Administration of the United Kingdom transacts Money Order business, it shall be at liberty to do so provided that the following conditions are fulfilled:

(a) The Office of Exchange of the Lebanese Republic shall advise the amount of any such «Through» Order to the Office of Exchange in London, which will re-advise it to the country concerned;

temps que chaque liste d'avis un duplicata de la liste d'avis précédente.

ARTICLE 15. — Les mandats seront enregistrés sur les listes d'avis suivant un numéro de série mensuelle commençant le premier de chaque mois par le no. 1. Le nombre affecté à un mandat sur une liste sera considéré comme numéro international. Les listes seront elles-mêmes numérotées suivant une série annuelle commençant le 1er janvier par le No. 1.

ARTICLE 16. — Toute liste manquante devra être immédiatement réclamée par le bureau d'échange destinataire. Le bureau d'échange expéditeur devra alors transmettre sans délai, à son correspondant, une copie dûment certifiée de cette liste.

ARTICLE 17. — 1. Chaque liste d'avis devra être soigneusement vérifiée par le bureau d'échange destinataire et corrigée en cas d'erreurs manifestes. Le détail des corrections sera communiqué au bureau d'échange expéditeur.

2. Si une liste comporte d'autres irrégularités, le bureau d'échange destinataire demandera des renseignements au bureau d'échange expéditeur, qui devra

duplicate of the List sent by the preceding mail.

ARTICLE 15. — The Money Orders entered upon the Advice Lists shall be numbered serially, the series commencing each calendar month with number 1. The number borne by an Order in the List shall be known as its International Number. The Lists shall also be numbered serially commencing on the 1st January with No. 1.

ARTICLE 16. — Any missing Advice List shall be immediately applied for by the Office of Exchange to which it should have been sent. The despatching Office of Exchange shall, in such a case, transmit without delay to the receiving Office of Exchange a copy of the List duly certified as such.

ARTICLE 17. — 1. Every Advice List shall be carefully verified by the Office of Exchange of destination, and shall be corrected if it contains a manifest error. Any correction shall be communicated to the despatching Office of Exchange.

2. If a List shows other irregularities, the Office of Exchange of destination shall require an explanation from the despatching Office of Exchange, which shall

4. L'avis de paiement d'un «Mandat en transit» (voir art. 19) sera envoyé par l'intermédiaire des bureaux d'échange des deux pays.

5. Toute demande d'avis de paiement faite postérieurement au dépôt des fonds sera transmise par la même voie. Le demandeur payera les droits prévus en ce cas par la réglementation du pays d'origine.

ARTICLE 13 — Les titres émis d'un pays sur l'autre seront soumis, en ce qui concerne l'émission, aux règlements en vigueur dans le pays d'origine, et en ce qui touche le paiement, à la législation du pays de destination.

ARTICLE 14. — 1. Chaque bureau d'échange communiquera au bureau d'échange correspondant le détail des sommes encaissées en vue de leur paiement dans le pays de destination. Les listes d'avis employées à cet effet seront conformes à l'annexe B, et chaque liste sera expédiée par le premier courrier utilisable après l'émission des mandats relatifs.

2. En vue de prévenir les inconvénients résultant de la perte d'une de ces listes, chaque bureau d'échange transmettra en même

4. The advice of payment of «Through» Money Orders (see Article 19) shall be sent through the Offices of Exchange of the two countries.

5. Any application for an advice of payment made subsequent to the issue of the Order shall be sent in the same manner, and the applicant shall pay any special charges required by the regulations of the country of issue.

ARTICLE 13 — Money Orders sent from one country to the other shall be subject, as regards issue, to the regulations in force in the country of origin, and as regards payment, to the regulations in force in the country of destination.

ARTICLE 14 — 1. Each Office of Exchange shall communicate to its corresponding Office of Exchange the particulars of sums received for payment in the country of destination. Advice Lists similar to the annexed forms «B» shall be used for this purpose, and every such List shall be forwarded by the first available mail after the issue of the Money Orders to which it relates.

2. In order to prevent inconvenience in the event of an original List being lost, each Office shall also forward with every List a

ARTICLE 11 — La durée de validité d'un mandat est fixée à douze mois, non compris celui de l'émission; à l'expiration de cette période le montant des titres non payés sera reversé à l'Administration postale d'origine, qui en disposera suivant sa propre législation.

ARTICLE 12 — 1. L'expéditeur d'un mandat pourra en obtenir, par le vole postale seulement, un avis de paiement en versant d'avance, au profit exclusif de l'Administration postale d'origine, un droit fixe égal à la taxe perçue par cette Administration pour les demandes d'avis de réception des objets de correspondance recommandés.

2. Le bureau d'échange du pays d'origine doit porter l'adresse aussi bien que le nom de l'expéditeur dans la colonne de la liste (voir Appendice B) réservée au nom de l'expéditeur.

3. L'avis de paiement sera établi par le bureau payeur sur une formule contournée ou analogue à l'annexe A. Il sera transmis directement à l'expéditeur soit par ce bureau, soit par le bureau d'échange de l'Administration de paiement.

ARTICLE 11. — A Money Order shall remain payable for twelve months after the expiration of the month of issue; and the amount of every Money Order not paid within that period shall be returned to the Postal Administration of the country of issue to be dealt with in accordance with the regulations of that country.

ARTICLE 12 — 1. The remitter of a Money Order may obtain, by post only, an advice of payment of the Order by paying in advance to the exclusive profit of the Postal Administration of the country of issue, a fixed charge equal to that which is made in that country for acknowledgments of receipt of registered correspondence.

2. The address as well as the name of the remitter shall be entered in the relative Advice List in the Office of Exchange of the country of issue in the column reserved for the name of the remitter (see Appendix B).

3. The advice of payment shall be prepared by the paying office on a form in accordance with, or analogous to, the annexed specimen (Appendix A). It shall be transmitted direct to the remitter either by the office of payment or by the Exchange Office of the country of payment.

néanmoins émis aux risques de l'expéditeur.

ARTICLE 8. — ■ un mandat est perdu ou non parvenu, unduplicata sera délivré sur demande écrite du destinataire (contenant tous les renseignements nécessaires) adressée ■ ■ Direction du Service des mandats-poste du pays dans lequel le titre est payable ; sauf le cas où ce titre serait supposé avoir été égaré en cours postal, l'Office qui délivrera ■ duplicata sera autorisé de ce fait à percevoir les mêmes droits que ceux prévus par sa législation intérieure.

ARTICLE 9. — Toute demande tendant soit à rectifier ■ nom, soit à modifier l'adresse du bénéficiaire, soit à obtenir ■ remboursement d'un mandat à expéditeur, soit enfin à arrêter le paiement d'un titre, devra être adressée par l'expéditeur à ■ Direction de l'Office d'origine du mandat.

ARTICLE 10. — En tout cas, ■ remboursement d'un mandat ne pourra avoir lieu que sur la déclaration de l'Administration postale centrale du pays où le titre était payable que le mandat n'a pas été payé et que son remboursement est autorisé.

an Order may nevertheless be issued at the remitter's risk.

ARTICLE 8. -- If a Money Order miscarries or is lost a duplicate shall ■ granted on a written application from the payee (containing the necessary particulars) to the Chief Money Order Office of the country in which the original Order was payable, and, unless there is reason to believe that the original Order was lost in transmission through the post, the Office issuing the duplicate shall be entitled to charge the same fee as would be chargeable under its own internal regulations.

ARTICLE 9. -- When it ■ desired that an error in the name of the payee shall be corrected, that the address of the payee shall be amended, that the amount of a Money Order shall be repaid to the remitter, or that payment of a Money Order shall be stopped, application must be made by the remitter to the Chief Office of the country in which the Order was issued.

ARTICLE 10. -- Repayment of a Money Order shall not, in any case, be made, until it has been ascertained, through the Chief Office of the country in which such Order is payable, that the Order has not been paid and that the said Office authorises the repayment.

constances, le droit de commission payable par les expéditeurs des mandats qu'elle émettra, pourvu qu'elle fasse connaître son tarif à sa correspondante.

2. Le droit de commission appartiendra à l'Administration postale émettrice.

3. Celle-ci bonifiera à l'Administration postale qui requittera les mandats une commission d'un demi pour cent ($\frac{1}{2}$ p. 100) sur le montant total des mandats payés ; aucune bonification ne sera allouée pour les mandats émis en franchise de droits.

4. Les mandats émis au profit des prisonniers de guerre ou envoyés par eux seront exempts de toutes taxes.

ARTICLE 7. -- L'expéditeur d'un mandat-poste sera tenu de fournir si possible le nom entier et le ou les prénoms (ou au moins l'initiale d'un prénom) et l'adresse de l'expéditeur et du bénéficiaire, ou le nom et l'adresse de la maison de commerce ou de la compagnie expéditrice ou bénéficiaire. Cependant, si le prénom ou l'initiale sus-mentionné ne peut être fourni le mandat sera

to circumstances, the rates of commission shall be paid by remitters on Money Orders which it may issue provided that it shall communicate to the other its tariff of charges or rate of commission.

2. The commission shall belong to the issuing Postal Administration.

3. The Postal Administration issuing the Money Orders shall allow to the Postal Administration paying the Money Orders a commission of one half of one per cent ($\frac{1}{2}$ per cent) on the total amount of the Money Orders paid, but no commission shall be allowed in respect of Money Orders issued free of charge.

4. Money Orders intended for or sent by Prisoners of War shall be exempt from all charges.

ARTICLE 7. -- The applicant for every Money Order shall be required to furnish, if possible, the full surname and Christian or personal name or names (or at least the initial of one Christian or personal name) both of the remitter and of the payee, or name of the firm or company who are the remitters or the payees, and the address of the payees, and the address of the remitter and of the payee. If however, a Christian or personal name or an initial cannot be given,

d'échange sera celui de Beyrouth; pour le Royaume-Uni celui de Londres.

ARTICLE 4. — 1. Le montant de chacun des titres échangés de part et d'autre sera exprimé dans la monnaie du pays de destination.

2. Chacune des Administrations postales aura la faculté de modifier, selon les circonstances, le taux de conversion applicable aux mandats émis par elle à condition de notifier ce taux à l'Administration correspondante.

3. La conversion dans la monnaie du pays de destination, des sommes tirées par application de la présente Convention, sera effectuée par le bureau d'échange du pays d'émission.

4. Dans la conversion, les fractions de penny ou de demi-plastre seront négligées.

ARTICLE 5. — Chacune des Administrations postales aura la faculté de fixer, d'accord avec l'autre, le montant maximum pour lequel un mandat individuel peut être émis dans son pays. Le maximum ne devra pas excéder 40 livres sterling ou l'équivalent le plus proche de cette somme en monnaie libanaise.

ARTICLE 6. — 1. Chacune des Administrations postales aura la faculté de modifier, selon les cir-

Exchange shall be that of London, and on the part of the Lebanese Republic that in Beirut.

ARTICLE 4. — 1. Money Orders shall be expressed in the currency of the country of destination.

2. Each of the Postal Administrations shall have power to modify, according to circumstances, the rate of conversion applicable to the Money Orders issued by it on condition of notifying that rate to the other Administration.

3. Conversion into the currency of the country of destination of sums advised under this Agreement shall be effected at the Office of Exchange of the country of issue.

4. In conversion, fractional parts of a penny or of a half-plastre shall be ignored.

ARTICLE 5. — Each of the Postal Administrations shall have power to fix, in agreement with the other, the maximum amount for which it will issue a single Money Order. The maximum shall not exceed £ 40 or the nearest practical equivalent of that sum in Lebanese currency.

ARTICLE 6. — Each of the Postal Administrations shall have the power to modify, according

ACCORD D'ECHANGE DE
MANDATS-POSTE

اتفاق

مبادلة حوالات بريدية

- Signé à Londres et Beyrouth
le 26 Juin et 26 Août 1949

● وقع في لندن وبيروت

في ٢٠ حزيران و٢٦ آب ١٩٤٩

- Les textes officiels sont
établis en langues française
et anglaise.

● وقع النصان الرسميان المتضمنان
بالتفنين الفرنسية والانكليزية .

ARRANGEMENT POUR L'E-
CHANGE DES MANDATS
ENTRE L'ADMINISTRATION
POSTALE DE LA REPUBLI-
QUE LIBANAISE ET L'ADMI-
NISTRATION POSTALE DU
ROYAUME-UNI DE GRANDE
BRETAGNE ET DE L'IRLANDE
DU NORD.

AGREEMENT FOR THE
EXCHANGE OF MONEY OR-
DERS BETWEEN THE POSTAL
ADMINISTRATION OF THE
UNITED KINGDOM OF GREAT
BRITAIN AND NORTHERN
IRELAND AND THE POSTAL
ADMINISTRATION OF THE
LEBANESE REPUBLIC.

ARTICLE 1. — Dans cet ar-
rangement l'expression «Royaume-
Uni» comprend : La Grande
Bretagne, l'Irlande du Nord, les
Iles de la Manche et l'île de Man.

ARTICLE 1. — In this Agree-
ment the expression «United
Kingdom» includes Great Britain,
Northern Ireland, the Channel
Islands and the Isle of Man.

ARTICLE 2. — Entre le Pays
de la République Libanaise d'une
part, et le Royaume-Uni d'autre
part, sera établi un échange régulier
de mandats de poste.

ARTICLE 2. — Between the
United Kingdom on the one hand
and the Lebanese Republic on the
other hand there shall be a regular
exchange of Money Orders.

ARTICLE 3. — Le service des
mandats de poste entre les pays
sus-mentionnés sera exécuté ex-
clusivement par l'intermédiaire de
bureaux d'échange. Pour la Ré-
publique Libanaise le bureau

ARTICLE 3. — The Money
Order Service between the coun-
tries named shall be performed ex-
clusively by the agency of Offices
of Exchange. On the part of the
united kingdom the office of

standing juridical problems on the above lines.

I avail myself of the opportunity to renew to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

M. TALBOT

البريطانيين الشخصية فان الحكومة اللبنانية على استعداد ايضا للاخذ بالمبدأ المقرر في القانون الدولي الخاص والذي تنص عليه حاليا المحاكم اللبنانية ومحاكم معظم الدول وهو المبدأ القاضي بأن يطبق في قضايا الأحوال الشخصية القانون الوطني لصاحب العلاقة وقد اتخذت الحكومة اللبنانية علما بالبيان الوارد في مذكرتكم عن وجهة النظر الانكليزية المستمدة من احكام القانون الانكليزي المرصى الاجراء والذي بموجب تطبيق احكام القانون اللبناني لفعل القضايا الخاصة باحوال اللبنانيين الشخصية استنادا الى المعنى المقصود من كلمة محل الإقامة في نظر اجتهاد المحاكم الانكليزية وانني انتهر هذه الفرصة لاجدد لكم يا سيدي تأكيد اسمي اعباري.

١٩٢٧/١/٢٢

وزير الخارجية
هنري فرعون

بموافقة الحكومة اللبنانية لهذا المائل على الوجه المشرح آنفا وانني انتهر هذه الفرصة لاجدد معاليكم تأكيد اسمي اعباري .

م. تالبوت

معالي الوزير،

جوابا على مذكرتكم التي نكرمكم بارسالها الي بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ في شأن المحاكم اللبنانية ، اشرف باعلامكم ما يلي :

٢ - تشرف الحكومة اللبنانية ان تأخذ علما بموافقة الحكومة البريطانية على إلغاء المحاكم المختلطة في نهاية عام ١٩٤٦ .

٣ - ان الحكومة اللبنانية نزولا على المصلحة العامة وتلافيا لكل تأخير واقتصادا في النفقات وتوصلا الى الفصل فعلا نهائيا بالقضايا امام المحاكم المختلطة مستمدة ، بصورة استثنائية وموقفة لان تعمل بالاقتراع الوارد في مذكرتكم بان ينولى النظر والفصل في تلك القضايا قضاة لبنانيون ذوو خبرة بشؤون المحاكم المختلطة .

٤ - اما فيما يتعلق باحوال الرعايا

quently in fact the result is that, in the vast majority of cases, a Lebanese national in the United Kingdom and the British territories referred to above will in fact be held to be domiciled in Lebanon and therefore in matters of personal status Lebanese law would be applied to him by the courts. Acceptance of this principle would mean that with regard to all questions concerning marriage and conjugal rights, divorce, judicial separation, dowry, paternity, affiliation, legitimation, adoption, capacity of persons, majority, guardianship, trusteeship and interdiction, succession by will or on intestacy, distribution of estates, and settlements, and in general family law, British subjects in the Lebanon would be subject to their national laws, and if with respect to any of the said questions one of the parties should bring a matter before the Lebanese Courts, the said Courts would have to apply the appropriate British laws. The competent British authorities will, of course, furnish the Lebanese Government, in case of need, the necessary information relative to such British laws.

¶ I hope that Your Excellency will be able to communicate to me at an early date the consent of the Lebanese Government to a practical solution of these out-

الاصلي وفي الواقع ونتيجة لما تقدم ان اللبناني المقيم في المملكة المتحدة او في الممتلكات والاراضي البريطانية المشار اليها يعتبر محل اقامته في لبنان وتطبق المحاكم الانكليزية القانون اللبناني في القضايا المتعلقة باحواله الشخصية .

ان الاخذ بهذا المبدأ يقضي بسان يطبق على الرعايا البريطانيين في لبنان قوانينهم الوطنية في القضايا المتعلقة بالزواج والحقوق الزوجية والطلاق والمفريق والمهر والايدوة والاحاق وتصحيح النسب والتبني والاعلية والرشد والولاية والوصاية والحجر والارث وتوزيع التركة وتحريرهسا وبوجه عام في جميع القضايا المتعلقة بحقوق العائلة فان تقدم احد المتقاضين من المحاكم اللبنانية بقضية تتعلق بالمسائل المذكورة فان تلك المحاكم تطبق القوانين البريطانية المرعية .

فانني ارجو ان تتمكنوا معايتكم من ان تبعدوا الي في وقت قريب

His Majesty's Government in the United Kingdom recognises that they will naturally come within the full jurisdiction of the National courts. At the same time His Majesty's Government are confident that the Lebanese Government will be prepared to adopt, with regard to their personal status, the rule which is adopted in the majority of countries, namely that their national law should be applied to them. It is true that in the United Kingdom, and nearly all other British territories for which His Majesty's Government in the United Kingdom are responsible, it is law of the domicile rather than the law of the nationality which is applied for personal status cases. But the expression « domicile » in English law has a very special meaning and is quite distinct from the conception of residence. « Domicile » refers to the place which is deemed to be a man's permanent home as opposed to the residence which he may establish for even quite a long period elsewhere. Further, every person acquires at his birth as his domicile of origin the domicile of his parents and the English courts require such strict proof that the domicile of origin has been replaced by a new domicile of choice that it is comparatively rarely that they find that the domicile of origin has been so displaced. Conse-

البريطانيين والقضائي بلبنان في المستقبل فان حكومة جلالتهم تسلم بأنه من الطبيعي خضوع هؤلاء الرعايا سلطة المحاكم الوطنية خضوعاً تاماً.

وهي واثقة بالوقت نفسه من أن الحكومة اللبنانية مستعدة لأن تطبق في أحوال الرعايا البريطانيين الشخصية القاعدة المتبعة في معظم الدول أي تطبيق قانونهم الوطني .

إن قانون محل الإقامة — لا القانون الوطني — هو الذي يطبق على قضايا الأحوال الشخصية في المملكة المتحدة والممتلكات والأراضي التابعة لحكومة جلالتهم غير أن عبارة محل الإقامة في القانون الإنكليزي معنى غير المعنى الذي تنطوي عليه لفظة مسكن فإن محل الإقامة بمعنى الموطن الدائم بخلاف المسكن الذي يمكن أن يحل فيه الشخص مدة قد يمتد أجلها أحياناً وعلى ذلك فإن كل شخص يكتبسب لدى ولادته محل إقامة أصلي هو ومحل إقامة والديه، وإن المحاكم الإنكليزية تتطلب براهين قاطعة للتثبت من أن محل الإقامة الأصلي قد استبدل به محل إقامة آخر ومن النادر أن تقر بتبديل محل الإقامة

3. His Majesty's Government

with this theory and, far from pressing their point of view, are prepared to join with the Lebanese Government in finding a practical and final solution which will give the fullest recognition to the independence of the Lebanese judicature.

In the United Kingdom, agreeing to the abolition of the Mixed Courts as from the end of the year 1946 suggest that the cases pending before these courts should be heard by the Lebanese National Courts, but that the judges before whom they would be argued, in all degrees of jurisdiction, should be Lebanese magistrates who have had experience in the Mixed Courts and who will therefore be able finally to dispose of the cases on the bases of the existing pleadings and the interlocutory decisions already made, without the necessity of having them translated, thus ensuring continuity of procedure and jurisprudence. His Majesty's Government are convinced that the Lebanese Government will agree that this is a fair and reasonable solution of the difficulty and will allow the cases to be settled with the minimum of delay and in the general interest.

4. As regards the juridical position of British subjects in the Lebanon in the future, His Ma-

في فرض وجهة نظرها فهي مستعدة لان تشترك مع الحكومة اللبنانية في ايجاد حل عملي يضمن الاعتراف التام باستقلال القضاء اللبناني .

٢ - لذلك فان الحكومة البريطانية

وهي تقرر الغاء المحاكم المختلطة في نهاية عام ١٩٤٦ ترى ان يتولى النظر في جميع درجات المحاكمة في القضايا التي تبقى عاقلة امام تلك المحاكم قضاة لبنانيون من ذوي الخبرة يشؤون المحاكم المختلطة يستطيعون ان ينهوا هذه القضايا على اساس المرافعات السابقة والاحكام والقرارات غير القطعية التي اتخذت في شأنها دون حاجة الى ترجمتها فيضمنون بذلك استمرار المحاكمة والاجتهاد .

والحكومة البريطانية واثقة من ان الحكومة اللبنانية ستوافقها على ان هذا الحل عادل ومعقول وانه يساعد على فصل القضايا المذكورة في اسرع وقت ممكن فصلا منطبقا على المصلحة العامة .

٤ - اما فيما يتعلق بمركز الرعايا

ECHANGE
DE LETTRES

مبادلة رسائل

SUR LA SUPPRESSION DES
TRIBUNAUX MIXTES

بشأن إلغاء المحاكم المختلطة

● Signé à Beyrouth
le 21 Janvier et 21 Juin 1947

● ولدت في بيروت
في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧

British Legation
22nd January, 1947

القنصلية البريطانية
٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧

His Excellency
Henry Bey Pharaon
Lebanese Minister for
Foreign Affairs

معالي هنري بك فرعون
وزير الخارجية اللبنانية

Your Excellency,

معالي الوزير

I have to honour to make, on instructions from His Majesty's Government in the United Kingdom, the following proposal on the subject of the Lebanese Courts:

بناء على تعليمات حكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة في شأن
المحاكم اللبنانية اشرف بان اقدم
اليكم المشروع التالي :

2. His Majesty's Government in the United Kingdom, while not receding from the contention which they have always maintained that, on the abolition of the Mixed Courts, the capitulatory jurisdiction of British Consular Courts would in strict theory automatically revive until surrendered in a further agreement to be made between the two Governments, note that the Lebanese Government are not in agreement

٢ - ان حكومة جلالاته نشيبت
بوجهة نظرها ، التي تمكت بها في
انه اذا ما ازيلت المحاكم المختلطة
فان امتيازات المحاكم القنصلية
البريطانية تبعت حكما - وذلك من
النظرية البحتة الى ان يتم التنازل
عنها بموجب اتفاق يعقد بين
الحكومتين ، تلاحظ ان الحكومة
اللبنانية لا توافق على هذه النظرية
ولما كانت الحكومة البريطانية لا ترغب

(b) 46 wagons anglais couverts à hautes parois latérales de 40 tonnes (types HongKong)

Prix : (Max) £ 717/10 s —
LLS 6335.52 chaque

(Min) £ 615 —
LLS 5430.45 chaque

(c) 47 fourgons anglais couverts de 40 tonnes types (Hong Kong).

Prix : (Max) £ 768/15 s —
LLS 6788.06 chaque

(Min) £ 666/5 s —
LLS 5882.98 chaque

ou

47 fourgons américains couverts de 40 tonnes

Valeur estimée à £758/10 s —
LLS 6697.55 chaque

Le prix définitif devra être négocié par le Gouvernement libanais avec le U.S. Foreign Liquidation Commission, Calro.

(d) 11 wagons anglais ouverts à hautes parois latérales de 13 tonnes (Westinghouse brake piped)

Prix : (Max) £ 246 —
LLS 2172.18 chaque

(Min) £ 143/10 s —
LLS 1267.10 chaque

(e) 95 wagons anglais ouverts à hautes parois latérales de 13 tonnes (Hand Braked)

Prix : (Max) £ 246 —
LLS 2172.18 chaque

(Min) £ 143/10 s —
LLS 1267.10 chaque

(f) 40 wagons américains caboose de 18 tonnes

Valeur estimée à £ 666/5 s —
LLS 5882.98 chaque

Le prix définitif devra être négocié par le Gouvernement libanais avec le U.S. Foreign Liquidation Commission, Calro.

Le Gouvernement libanais pourra choisir le matériel qui lui convient ; dans le cas où il préférerait des wagons de prêt et ball, il devrait en négocier l'achat avec le U.S. Foreign Liquidation Commission, Calro.

Philippe Takla

William Moring Hayes

l'expropriation des terrains ou le paiement de toute indemnité du chef de tout terrain employé ou endommagé du fait de la construction de la voie.

ARTICLE VIII. — La République libanaise aura la faculté d'acheter telle quantité de matériel roulant (locomotives et wagons) et ce, dans la limite rendue disponible par le Ministère britannique de la Guerre (en vertu du tableau ci-annexé).

Le paiement se fera lors de l'achat de chaque article.

ARTICLE XIV. — Tout différend ou litige pouvant surgir entre le Gouvernement britannique et

la République libanaise concernant l'interprétation ou l'exécution des clauses et conditions du présent contrat sera soumis à l'arbitrage de deux arbitres amiables compositeurs, respectivement désignés par chacune des deux parties. En cas de désaccord entre eux, les deux arbitres désigneront un surarbitre. S'il ne sont pas d'accord sur le choix du surarbitre, celui-ci sera désigné par le Chef de l'Etat libanaise.

ARTICLE X. — Le présent accord ne sera définitif et exécutoire qu'après son approbation par la Chambre des députés libanaise.

Fait en double, à Beyrouth, le
20 novembre 1946

ANNEXE

Ci-après détail des quantités maximales de locomotives et de matériel roulant que le Gouvernement de Sa Majesté Britannique est disposé à vendre au Gouvernement libanaise pour l'exploitation de la voie ferrée HBT, conformément à l'article 9 du contrat ci-dessus :

(A) Locomotives

10 x 2-8-0 Locomotives types
LMS : (au mazout)

Numéro de Série

70579	70573
70447	70588

70507	70396
70611	70300
70440	70305

Prix : (Max) £ 12,300
 LLS 108.600,00 chaque
 (Min) £ 10,250 . .
 LLS 90.507,50

(B) Wagons

(a) 15 wagons citernes improvisés anglais pour mazout de locomotives d'une capacité de 3500/3000 gallons

Prix : (Max) £ 512/10 s. . .
 LLS 4525. 37 chaque
 (Min) £ 410 —
 LLS 3629,30 chaque

appareils ■ effectifs de fonctionnement.

ARTICLE III. — Le prix d'achat susdit de L.L. 5.000.000 sera payé par la République libanaise au Gouvernement britannique en 7 (sept) termes annuels égaux de L.L. 714.285,71 (Sept cent quatorze mille deux cent quatre vingt cinq livres libanaises et soixante et onze piastres), dont le premier payable le 1er jour de mars 1947, et les autres termes payables le 1er mars de chaque année suivante jusqu'au paiement total du prix d'achat.

ARTICLE IV. — La voie ferrée étant vendue « en l'état », ■ Gouvernement Britannique décline toute responsabilité concernant l'état ou ■ condition du matériel fixe ou toute autre partie de la voie ferrée, ou de tout matériel ou équipement employé ou accessoire à l'usage de la voie ferrée comme il décline toute responsabilité du chef des vices de n'importe quel genre et ne donne aucune garantie quant à la solidité ou la suffisance de toute partie de la voie ferrée ou des ponts, routes ou autres équipement ou matériel s'y rattachant, pour l'usage de la voie ferrée ou pour d'autres fins. Cependant, les manques constatés par inventaire spécial contradictoire seront tous rapportés et livrés au Gouvernement libanais avant fin novembre 1946.

ARTICLE V. — La République libanaise assume toute responsabilité financière et légale, présente ou à venir, du chef des terrains expropriés conformément au décret no 1948K du 4 octobre 1944, et du chef de toutes réclamations résultant ou émanant de l'expropriation ou usage de tout terrain pour les besoins de la dite voie ferrée ou des travaux accessoires à cette voie, y compris les routes, voies indirectes ou détournées et les ponts, etc., et dédommagera les propriétaires et locataires.

ARTICLE VI. — Toutes réclamations résultant du fonctionnement de ■ voie ferrée, y compris les salaires du personnel ou les compensations ou indemnités (s'il en existe) à eux dus jusques et y compris le 31 octobre 1946 (à l'exception des réclamations visées à l'article précédent), seront à la charge du Gouvernement Britannique; la République libanaise s'engage à donner toute l'assistance nécessaire pour permettre au Gouvernement britannique de liquider ces réclamations, dans le cadre des lois et règlements en vigueur.

ARTICLE VII. — Le Gouvernement libanais prendra immédiatement telles mesures qui seraient nécessaires pour l'abrogation de tous textes pouvant engager la responsabilité du Gouvernement Britannique en ce qui concerne

**CONTRAT D'ACHAT
DE LA VOIE FERREE
RAS NAKOURA —
BEYROUTH — TRIPOLI**

- Signé à Beyrouth
le 20 Novembre 1946
- Ratification autorisée par
la loi du 25 Février 1947

ENTRE LES SOUSSIGNES :

Son Excellence Monsieur Philippe Takla, Ministre des Affaires Etrangères, dûment qualifié et agissant au nom et pour compte de la République du Liban (ci-après dénommée «La République Libanaise») d'une part ;

Et le Brigadier William Moring Hayes, C.B.E., Président du British Fixed Assets Disposals Executive, dûment qualifié et agissant au nom et pour compte du Secrétaire d'Etat pour la Guerre de Sa Majesté Britannique (ci-après dénommé «Le Gouvernement Britannique») d'autre part ;

Lesquels ont préalablement exposé que le Gouvernement Britannique, ayant construit la voie ferrée «Standard Gauge Railway» (ci-après dénommée «la voie ferrée») entre Ras-Nakoura—Beyrouth—Tripoli, accepte de céder ses droits sur la dite voie, le matériel roulant et les accessoires à la République libanaise aux termes et conditions ci-après :

اتفاق شراء

**خط التافورة — بيروت —
طرابلس الحديدية**

- وقع عليه في بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٢٥ شباط ١٩٤٧

**IL A ETE CONVENU ET
ARRETE CE QUI SUIT :**

ARTICLE I. — Le Gouvernement Britannique vend à la République libanaise qui accepte la voie ferrée consistant en matériel fixe, postes à signaux, équipement des signaux, ponts, voies ferrées accessoires (à l'exclusion du prolongement de la voie ferrée Zantari), voies de classement, pipelines depuis les voies de classements jusqu'à Beyrouth, ainsi que les appareils et installations fixes accessoires à la voie ferrée, voies d'évidement et de barrage ainsi que toutes les installations faisant partie de l'infrastructure de la dite voie, et le matériel destiné à son entretien, tel que l'outillage des équipes, draisines, etc., tels qu'ils se trouvent sur les lieux à la date du 1^{er} octobre 1946, le tout au prix de L.L. 5.000.000 (cinq millions de livres libanaises).

ARTICLE II. — La vente de la susdite voie ferrée ne comprendra pas le matériel roulant ou les

- 20 Novembre 1916
CONTRAT D'ACHAT DE LA
LIGNE DE CHEMIN DE
FER TRIPOLI-NAKOURA
- 22 Janvier - 21 Juin 1917
ECHANGE DE LETTRES
SUR LA SUPPRESSION
DES TRIBUNAUX MIXTES
- 20 Juin - 26 Aout 1919 —
Londres - Beyrouth
ACCORD POSTAL
(Echange de mandats-
postes)
- 25 Aout 1951 - Beyrouth
ACCORD DE
TRANSPORTS AERIENS
- ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦
اتفاق شراء خط طرابلس - النافورة
الحديدي
- ٢٢ كانون الثاني - ٢١ حزيران ١٩١٧
مبادلة رسائل
بشأن إلغاء المحاكم المختلطة
- ٢٠ حزيران - ٢٦ آب ١٩١٩
لندن - بيروت
اتفاق بريدي
(مبادلة المواصلات البريدية)
- ٢٥ آب ١٩٥١ - بيروت
اتفاق المواصلات الجوية

٢

٢

● 26 Octobre 1938 — Paris
ACCORD POSTAL

(Echange direct de colis-postaux)

- Arrêté 170/LR du 19 Décembre 1938 publiant, mettant à exécution cet accord et fixant la date de mise en vigueur de cet échange.

● 24 Janvier 1941
ACCORD COMMERCIAL

(Versements des dettes commerciales et déclarations de créanciers)

- .. Arrêté 11/LR du 24 Janvier 1941 relatif à la déclaration de ces dettes et créances.

● 10 Mars 1943
PROTOCOLE LIBANO-ANGLO-FRANCO-SYRIEN

- Arrêté 120/FC du 10 Mars 1943, abrogeant l'arrêté 220/FL du 21 Avril 1942 et ratifiant ce protocole.

● ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٨ — باريس
اتفاق بريستي

(مبادلة مباشرة للطرود البريدية)

- قرار ١٧٠ لـد تاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٣٨

نشر هذا الاتفاق ووضعه موضع التنفيذ ومن تاريخ مباشرة المبادلة

● ٢٤ كانون الثاني ١٩٤١
اتفاق تجاري

(دفع الديون التجارية والتصريح عنها)

- قرار ١١٢ لـد تاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤١ بشأن التصريح من هذه الديون

● ١٠ آذار ١٩٤٣
بروتوكول لبناني - بريطاني-فرنسي - سوري

- قرار ١٩٠ لـد تاريخ ١٠ آذار ١٩٤٣
انهاء القرار ٢٢٩ لـد تاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٢ وتطبيق هذا البروتوكول

APRES NOVEMBRE 1943

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

● 25 Janvier 1944
**ACCORD FINANCIER
LIBANO-ANGLO-FRANCO
SYRIEN**

(Taux de change de la livre sterling)

(V. France)

● ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤
اتفاق مالي لبناني - بريطاني - سوري

(بشان قيمة الليرة الاسترلينية)

(راجع فرنسا)

GRANDE- BRETAGNE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN —
GRANDE-BRETAGNE

AVANT NOVEMBRE 1943

- 24 Avril 1926 — San Remo
ACCORD FRANCO-
ANGLAIS SUR LES PE-
TROLES

(AD — p. 183)

- 12 Juin 1928
ACCORD POSTAL

(Echange de mandats-
postes)

- Arrêté 2249 du 7 Décembre
1928 publiant cet accord
(H.O. 1928 p. 248 — J.O.
1928 no. 2215)

- 1 Octobre 1932
PROTOCOLE FRANCO-
ANGLO-IRAKIEN SUR
LES PETROLES

(AD — p. 189)

- 16 Juillet 1935 — Paris
ACCORD POSTAL

(Echange direct de man-
dats-postes)

- Arrêté 73/LB du 6 Avril 1936
publiant, mettant à exécu-
tion cet accord et fixant la
date de mise en vigueur de
cet échange.

بريطانيا العظمى

اتفاقات دولية

بين لبنان وبريطانيا العظمى

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٤ نيسان ١٩٢٦ — سان ريمو
اتفاق فرنسي-بريطاني بشأن البترول

(و.د. ص. ١٨٣)

- ١٢ حزيران ١٩٢٨
اتفاق بريدي

(مبادلة الحوالات البريدية)

- قرار رقم ٢٢٤٩ تاريخ ٧ كانون
الاول ١٩٢٨
نشر هذا الاتفاق
ان م. ١٩٢٨ ص. ٢٤٨ — ج. ١٩٢٨
عدد ٢٢١٥

- ١ تشرين الاول ١٩٣٢
بروتوكول فرنسي — بريطاني — عراقي
بشأن البترول

(و.د. ص. ١٨٩)

- ١٦ تموز ١٩٣٥ — باريس
اتفاق بريدي

(مبادلة مباشرة للحوالات البريدية)

- قرار رقم ٧٣/ل.ب تاريخ ٦ نيسان ١٩٣٦
نشر هذا الاتفاق ووضعه موضع
التنفيذ وعن تاريخ مباشرة المبادلة

PROCES VERBAL D'ECHANGE DES RATIFICATIONS SUR L'ACCORD
MONETAIRE FRANCO-LIBANAIS SIGNE A PARIS LE 24 JANVIER 1948.

Monsieur AHMED BEY
DAOUK, Envoyé Extraordinaire
et Ministre Plénipotentiaire du
Liban, s'est présenté aujourd'hui
au Ministère des Affaires Etran-
gères pour procéder avec le Minis-
tre Français des Affaires Etran-
gères représenté par Monsieur
CHAUVEL, Ambassadeur de
France, Secrétaire Général, Com-
mandeur de la Légion d'Honneur,
à l'échange des ratifications sur
l'Accord monétaire Franco-liba-
nais signé à Paris le 24 janvier
1948.

Les instruments ayant été,
après examen, trouvés en bonne
et due forme, ont été échangés.

EN FOI DE QUOI les sous-
signés ont dressé le présent Pro-
cès-Verbal qu'ils ont revêtu de
leurs cachets.

FAIT A PARIS, en double
exemplaire, le Mardi 16 Février
1948 à 17 heures. /.

cachet

AHMED DAOUK

P. CHAUVEL

7

Article 2. — Chacun des deux Gouvernements désignera des représentants à une commission mixte qui sera chargée :

a) d'étudier toutes les questions que pourra soulever l'application de l'accord du 24 janvier 1948 et d'assurer la mise en œuvre des échanges de renseignements prévus par l'article 19 dudit accord.

b) de mettre au point les mesures d'exécution qui devront, dans le cadre de l'accord du 24 janvier 1948, être prises d'un commun accord par les deux Gouvernements.

Article 3. — Les travaux de cette commission feront, à chacune de ses réunions, l'objet d'un procès-verbal qui sera communiqué aux deux Gouvernements./.

Beyrouth, le 12/12/1948

Le Ministre des
Affaires Etrangères
de la République Libanaise

Hamid FRANGIE

Pr. le Ministre de France
au Liban
Le Conseiller de la Légation

المادة ٢ — تعيين كل من الحكومتين ممثلين عنها في لجنة مشتركة مهمتها:

١) دراسة جميع المائل التي يمكن ان تنشأ عن تطبيق اتفاقية ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ وتأمين تطبيق تبادل المعلومات المشار اليها في المادة ١٩ من الاتفاقية المذكورة .

ب) تنظيم التدابير التنفيذية التي يجب ان تؤخذ بالاتفاق بين الحكومتين ضمن نطاق اتفاقية ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

المادة ٣ — تدون اعمال هذه اللجنة عند كل اجتماع في محضر يبلغ الى الحكومتين .

بيروت في ١٦ كانون الاول ١٩٤٨

وزير الخارجية في الجمهورية اللبنانية

حميد فرنجية

عن وزير فرنسا المفوض في لبنان
مستشار المفوضية

envers un résident de l'autre pays ou accepter de lui un engagement en une autre monnaie que la franc français ou la livre libanaise, s'il n'y est autorisé par l'organisme de contrôle des changes de son propre Gouvernement.

ARTICLE SEPTIEME. — Le nouveau Protocole prévu à l'article 20 consacrerait l'autonomie du Contrôle des Changes libanais.

FAIT à Beyrouth, en double exemplaire, le 28 septembre 1948./.

Le Ministre de France
Envoyé Extraordinaire et
Plénipotentiaire de la
République Française

Armand Du CHAYLA

Le Ministre des
Affaires Etrangères de la
République Libanaise

Hamid FRANGIE

الاخر او ان يقبل منه تعهدا بعملية غير الفرنك الفرنسي او الليرة اللبنانية، الا اذا اجاز له ذلك مكتب مراقبة قطع في حكومته .

المادة ٧ — ان البروتوكول الجديد المذكور في المادة ٢٠ يثبت استقلال مراقبة القطع اللبنانية .

وضع على نسختين في بيروت في
٢٨ ايلول ١٩٤٨

وزير فرنسا
المندوب فوق العادة والمطلق الصلاحية
للجمهورية الفرنسية

ارمان دي شابلا

وزير خارجية الجمهورية
الليبية

حميد فرنجية

PROTCOLE

So référant à l'article 20 de l'accord franco-libanais du 24 janvier 1948 et en vue de faciliter l'application du dit accord les deux Parties contractantes ont convenu de ce qui suit :

Article 1. — Le Protocole en date du 22 avril 1944 réglant le statut du Contrôle des Changes est annulé.

بروتوكول

بالاشارة الى المادة ٢٠ من الاتفاقية اللبنانية — الفرنسية المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ وتسهلا لتطبيق هذه الاتفاقية اتفق الفريقان المتعاقدان على ما يلي :

المادة ١ — انفي البروتوكول المؤرخ في ١٩ ابريل ١٩٤٤ المتعلق بنظام مراقبة القطع .

Se référant à l'article 19 de l'Accord, les Parties déclarent qu'il y a lieu, à la faveur des autres dispositions de l'accord et, notamment, du titre III et de l'article 18, d'interpréter dans un sens large les mots «intérêt»

«toute autre raison» qui figurent au paragraphe no. 3 de l'article 2.

A titre d'exemple, il y aurait «intérêt» à dépasser le montant des virements au compte no. 3 prévu par le paragraphe no. 2 au cas où, le compte no. 2 étant épuisé, le compte no. 3 se trouverait en déficit.

ARTICLE QUATRIEME. - Au sujet du paragraphe no. 2 de l'article 3, il est précisé que les délais prévus pour les achats de devises européennes autres que le franc français ne dépasseront une année, à compter de l'entrée en vigueur de l'accord, que si les deux Parties le jugent opportun.

ARTICLE CINQUIEME. - Le mot «éventuellement» du paragraphe no. 3 de l'article 3 implique que le Liban peut, à tout moment, faire procéder aux virements visés.

ARTICLE SIXIEME. - Le paragraphe III de l'article 14 n'a d'autres sens que le suivant : un résident de l'un des deux pays contractants ne peut s'engager

faufriquant yصرحان - بناء على المادة ١٩ من الاتفاقية - واستناداً الى سائر احكام الاتفاقية ولا سيما الباب الثالث والمادة ١٨ - ان كلمة «فائدة» وعبارة «لاي سبب اخر» الواردة في الفقرة رقم ٣ من المادة ٢ يجب ان تفسر تفسيراً رحباً .

وعلى سبيل المثال . يكون هنالك «فائدة» في تجاوز مقدار التحويلات الى الحساب رقم ٣ المبين في الفقرة رقم ٢ اذا كان الحساب رقم ٢ قد نفذ وكان الحساب رقم ٣ في عجز .

المادة ٤ - فيما يخص بالفقرة رقم ٢ من المادة ٣ توسع بان المهل التي يتم فيها شراء عملات اوروبية غير الفرنك الفرنسي . ان تجاوز سنة واحدة ابتداء من وضع الاتفاقية موضع التنفيذ . الا اذا اوتسأى الفريقان ذلك .

المادة ٥ - ان كلمة «فد» الواردة في الفقرة رقم ٣ من المادة ٣ تعني ان باستطاعة لبنان اجراء التحويلات المشار اليها في اي وقت كان .

المادة ٦ - ان الفقرة ٢ من المادة ١٤ لا يمكن تفسيرها الا كما يلي : ان المقيم في احد البلدين المتعاقدين لا يمكنه ان يتعهد نحو مقيم من البلد

tués les virements du compte ancien no. 1 au compte nouveau no. 3 est en corrélation avec les délais stipulés à l'article 9 pour le règlement des créances françaises. En conséquence, si le Gouvernement libanais usait de la faculté indiquée à l'article précédent du présent Protocole de se libérer de sa dette par anticipation, les virements en question pourraient commencer dès l'année au cours de laquelle le règlement total des créances françaises aura été effectué ;

b) — que le préavis de trois mois est simplement une condition destinée à faciliter les prévisions de trésorerie du Gouvernement français et ne saurait être l'occasion d'une contestation ou d'une discussion, de quelque nature que ce soit, sur le droit absolu du Gouvernement libanais d'obtenir le virement annuel, au compte nouveau no. 3, du dixième de la somme initiale inscrite au compte ancien no. 1

ARTICLE TROISIEME. — Le paragraphe no. 3 de l'article 2 laisse aux Parties la faculté de procéder, dans certains cas, à des virements du compte no. 1 au compte no. 3 pour des montants excédant les montants fixés par le paragraphe no. 2 du même article.

رفم ٣ جعل اول كانون الثاني ١٩٥٢ انسجاما والمهل المحددة في المادة ٩ لتسديد الديون المتوجبة للحكومة الفرنسية . بناء عليه يمكن — فيما اذا استعملت الحكومة اللبنانية حقها في التحرر مسبقا من دينها وفقا لمنطوق المادة السابقة من هذا البروتوكول — ان تبدأ التحويلات المذكورة اعتبارا من السنة التي تكون الفرنسيون المتوجبة للحكومة الفرنسية قد سددت خلالها بكاملها .

ب) ان الاعلام الذي يقدم قبل ثلاثة اشهر هو مجرد شرط الغاية منه ان يسهل على الخزينة الفرنسية اخذ احتياطاتها ولا يمكن ان يؤدي الى نزاع او جدل من اي نوع كان حول حق الحكومة اللبنانية المطلق بالحصول على التحويل السنوي الى الحساب الجديد رقم ٣ لعشر المبلغ الاساسي المقيّد بحساب القديم رقم ١ .

المادة ٣ — الفقرة رقم ٢ من المادة ٢ ترك للفريقين ، في بعض الحالات ، الحق في تحويل مبالغ تفوق المبالغ المحددة في الفقرة رقم ٢ من المادة نفسها من الحساب رقم واحد الى الحساب رقم ٣ .

PROTOCOLE EXPLICATIF

Le Gouvernement de la République Française

Le Gouvernement de la République Libanaise,

désireux d'éviter toute divergence sur l'interprétation de l'accord monétaire et financier qu'ils ont conclu le 1^{er} janvier 1948, sont convenus de joindre au dit Accord le présent Protocole explicatif :

ARTICLE PREMIER. — Aux termes du Paragraphe 2 de l'article 9, la somme de Vingt millions de livres libanaises, représentant le total des créances françaises sur le Gouvernement Libanais, sera remboursée par ce dernier au moyen de cinq prélèvements égaux sur le compte annexe no. 1, le 30 juin de chacune des années 1949, 1950, 1951, 1952, 1953.

Il va de soi que ces délais ne sont que des facilités et qu'ils n'enlèvent nullement au Gouvernement libanais la faculté de se libérer de sa dette par anticipation en tout ou en partie.

ARTICLE DEUXIEME. — Au sujet du paragraphe no. 2 de l'article 2, il est expliqué :

a) — que la fixation au 1^{er} janvier 1953 de la date à partir de laquelle peuvent être effec-

بروتوكول ايضاحي

ان حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الفرنسية ، رغبة منهما في اجتناب كل اختلاف على تفسير الاتفاقية النقدية والمالية الموقعة بينهما في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ ، قد اتفقتا على ضم هذا البروتوكول الايضاحي الى الاتفاقية المذكورة .

المادة ١ — تنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة على ان يحدد مبلغ العشرين مليون ليرة لبنانية ، وهو مجموع الديون الفرنسية على الحكومة اللبنانية ، اخذا من الحساب القديم رقم ١ على خمسة اقساط متساوية تستحق في ٣٠ حزيران من كل من السنوات ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

وبدعي ان هذه المثل ليست سوى تسهيلات وانها لا تحرم الحكومة اللبنانية مطلقا من حقها في التحرر مسبقا من كامل دينها او من جزء منه .

المادة ٢ — فيما يختص بالفقرة رقم ٢ من المادة ٢ يصرح :

١) ان التاريخ الذي يمكن ان تبدأ فيه التحويلات من الحساب القديم رقم ١ الى الحساب الجديد

Beyrouth, le 13 Février 1948
Monsieur le Ministre,

Votre Excellence a bien voulu me faire demander de préciser certaines modalités d'application de l'article 7 de l'accord franco-libanais du 24 janvier dernier.

D'ordre de mon Gouvernement j'ai l'honneur de vous faire savoir qu'il a toujours été dans les intentions de celui-ci et qu'il est conforme aux entretiens que ses négociateurs ont eus avec vous à Paris de considérer que le Gouvernement Libanais aura la possibilité de disposer de la totalité des sommes portées au crédit du compte ancien No. 1 à l'expiration du dit accord. ■ ne voit donc aucun inconvénient à préciser qu'au cas où il existerait encore à cette époque certaines restrictions de change le Gouvernement Libanais aurait la faculté de disposer sur une période de deux ans et par tranches annuelles approximativement égales, ■ la totalité du reliquat dont il s'agit, à raison de 50% pour des achats de marchandises dans la zone franc et de 50% pour des achats de devises européennes.

J'ajoute que conformément au texte même de l'article 7 ■ garantie prévue à l'article 5 continuera d'avoir son plein effet jusqu'à la liquidation totale des avoirs portés au compte No. 2.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

Armand Du CHAYLA

بيروت في ١٣ شباط سنة ١٩٤٨

معالي الوزير .

لقد رغبت الى توضيح بعض وجوه تطبيق المادة السابعة من الاتفاق الفرنسي اللبناني الموقود في ٢٤ كانون الثاني المنصرم .

فبامر من حكومتي ، اشرف بابلانكم ان الحكومة الفرنسية كانت ولا تزال تقصد ، وفقا للمحادثات التي جرت بينكم وبين مغاوضيها في باريس . ان في وسع الحكومة اللبنانية ان تصرف ، في نهاية الاتفاق المذكور ، بكامل المبالغ المقيدة للحساب القديم رقم ٢ . بناء عليه ، لا ترى الحكومة الفرنسية مانعا من الايضاح انه يحق للحكومة اللبنانية ، في حالة بقاء بعض فيود على القطع في ذلك التاريخ . ان نعرف بكامل الرصيد المذكور على مدة سنتين وبقسطين سنويين متساويين تقريبا ، وذلك بنسبة ٥٠ بالمائة لشئرى بضائع من منطقة الفرنك ، و ٥٠ بالمائة لشئرى قطع اوروبي .

واضيف الى ما تقدم ، وفقا لنص المادة السابعة ، ان الضمانة المنصوص عليها في المادة الخامسة ستظل سارية المفعول الى ان تتم تصفية المبالغ الواردة في الحساب القديم رقم ٢ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ارمان دي شابلا

de l'indépendance libanaise, il peut y avoir intérêt à apporter certains aménagements aux actes et annexes qui régissent les concessions des sociétés françaises ou à capital français exerçant sur son territoire, ainsi qu'aux textes qui en précisent les modalités d'application, se propose d'entamer des conversations avec chacune de ces sociétés dans l'esprit des pourparlers déjà engagés à cet effet.

Ces conversations auront pour objet de rechercher de façon contractuelle et dans le cadre de la législation actuellement existante, une solution de nature à permettre au Gouvernement libanais de soumettre à l'approbation du Parlement les aménagements dont il s'agit.

Jusqu'à la mise en application de ces aménagements, les actes, annexes et textes qui régissaient les concessions de ces sociétés au 1^{er} janvier 1944 demeureront en vigueur.

Le présent *Modus Vivendi* est lié aux diverses dispositions de l'accord en date de ce jour.

En vous donnant l'accord du Gouvernement Français sur la teneur de cette lettre, je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

على نصوص العقود واللاحق التي تخضع لها امتيازات الشركات الفرنسية أو الشركات ذات الرأسمال الفرنسية العاملة في لبنان ، وعلى النصوص التي تحدد كيفية تطبيق هذه الامتيازات ، فإن الحكومة اللبنانية تعزم الدخول في مباحثات مع كل من هذه الشركات ، بالروح التي سيطرت على المباحثات الجارية سابقا بهذا الصدد .

«وسيكون هدف هذه المفاوضات التوصل ، بطريقة تعاقدية ، وفي نطاق التشريع النافذ حاليا ، إلى حل يسمح للحكومة اللبنانية بأن تطلب موافقة البرلمان اللبناني على التعديلات المشار إليها .

«وربما توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، فإن العقود واللاحق ، والنصوص التي كانت تخضع لها امتيازات هذه الشركات بتاريخ أول كانون الثاني ١٩٤٤ ، نظل نافذة المفعول .

« أن هذا التدبير المؤقت *Modus vivendi* مرتبط بإثبات أحكام الاتفاق الموقع بتاريخ هذا اليوم . »

إلتفكم موافقة الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيلو

du présent accord, le crédit du compte ancien No. 1 sera ajusté définitivement.

Le montant en francs à porter au crédit du compte ancien No. 1 à la date de ■ signature sera alors fixé de telle sorte que ce montant soit par rapport au chiffre de 16 milliards dans la même proportion que le montant des des avoirs libanais en francs de la Banque de Syrie et du Liban par rapport au chiffre total des avoirs en francs de cette Banque, en couverture de ■ monnaie libanaise et syrienne et au compte «Institut d'Emission» à la date du 24 janvier au soir.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

في مصرف سوريا ولبنان بتاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

ويحدد عندئذ المبلغ الواجب قيده بالفرنكات ، في تاريخ التوقيع ، للحساب القديم رقم ١ . بحيث تصبح نسبته الى مبلغ الـ ١٦ مليارا معادله لنسبة الموجودات اللبنانية بالفرنكات في مصرف سوريا ولبنان الى مجموع موجودات هذا المصرف بالفرنكات التي كانت مقيدة في مساء ٢٤ كانون الثاني كتغطية للعملة اللبنانية والسورية في حساب «مؤسسة الإصدار» .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بينو

Ministère des
Affaires Étrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date de ce jour dont je reprends ci-après les termes :

«Le Gouvernement Libanais considérant qu'en raison de ■ fin du Mandat et de la proclamation

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

اتشرف بالافادة أنني تللمت كتابكم المؤرخ في هذا اليوم ، المدي اثبت فيه فيما يلي :

«نظرا للفائدة التي قد تحصل ، بعد انتهاء الانتداب وعلان استقلال لبنان ، من ادخال بعض التعديلات

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

A l'occasion de la signature de l'accord en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous confirmer que rien n'est modifié en ce qui concerne les engagements antérieurement pris par le Gouvernement Français au titre des allocations de devises au Liban pour le troisième trimestre 1947.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

بمناسبة توقيع الاتفاق بتاريخ هذا اليوم ، أتشرف بالتأكيد انه لم يتبدل شيء في التعميمات التي سبق ان اتخذتها الحكومة الفرنسية بشأن تقديم القسط الى لبنان في الاشهر الاخيرة لعام ١٩٤٧ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيدو

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Me référant à l'accord en date de ce jour, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que le Gouvernement Français considère le chiffre de 8 milliards porté à l'article 2 de cet accord comme provisoire. Lorsque sera connue la répartition exacte entre la Syrie et le Liban des avoirs en Francs de la Banque de Syrie et du Liban, à la date de signature

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

بالإشارة الى الاتفاق المقتود بتاريخ هذا اليوم ، أتشرف بإحاطتكم علما ان الحكومة الفرنسية تعتبر ان مبلغ التمثالية مليارات الوارد ذكره في المادة الثانية من هذا الاتفاق . هو مبلغ مؤقت ، وان المبلغ المقيد للحساب القديم رقم ١ سيسوى بصورة نهائية عندما تعرف بالضبط نسبة التوزيع بين سوريا ولبنان للفرصات الموجودة

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Vous avez bien voulu me faire savoir qu'au cas où le Gouvernement Syrien n'adhérerait pas à l'accord financier franco-libanais signé en date de ce jour ou à un accord analogue, et où la balance des paiements entre le Liban et la Syrie serait déficitaire pour le Liban, celui-ci pourrait se trouver obligé de payer en devises autres que la livre libanaise ou le franc des produits essentiels originaires de Syrie, que la zone franc ne pourrait lui fournir aux mêmes prix.

Dans l'éventualité où les circonstances ci-dessus exposées se trouveraient réalisées, le Gouvernement Français accepterait que la proportion et les délais prévus à l'article 2, paragraphe 2, deuxième alinéa de l'accord fussent révisés par entente mutuelle entre les Parties Contractantes, d'une manière conforme à l'esprit général de l'accord en date de ce jour.

Toutefois, ces cessions ne pourront avoir pour effet de porter la partie du compte ancien No. 1 utilisable pour des achats de devises européennes à une fraction supérieure aux 3/5 du total.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

تفضلتم بإبلاغي أنه في حالة عدم انضمام الحكومة السورية إلى الاتفاق المالي الفرنسي اللبناني المقود بتاريخ هذا اليوم ، أو إلى اتفاق معادل له ، وفي حالة وقوع لبنان بمجز في ميزان المدفوعات بينه وبين سورية ، فإن لبنان قد يجد نفسه مضطراً إلى أن يدفع بغير الثيرة اللبنانية أو الفرنكات، ثمن بعض المواد الضرورية الواردة من سوريا ، التي قد لا تتمكن منطقتنا الفرنك من أن تقدمها له بثلث الاسعار

فاذا وقعت هذه الاحتمالات بالفعل، فإن الحكومة الفرنسية تقبل بأن يعاد النظر ، بالاتفاق بين الحكومتين ، بالنسبة والمهل المحددة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاق ، بصورة تلائم روح الاتفاق العام .

على أنه لا يجوز أن تؤدي هذه الحالة إلى جعل النسبة المخصصة من الحساب القديم رقم ٢ لشراء القطن الأوروبي، تفوق ثلاثة أخماس المجموع

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيكو

jour, à la disposition du Gouvernement Libanais, une somme de trois millions de livres libanaises qui sera déduite de la créance Française sur le Liban telle qu'elle est définie à l'article 9 de l'accord de ce jour.

Lorsque seront terminées les opérations de paiement par les soins des autorités libanaises et la vérification des dossiers par les autorités françaises, ■ sera procédé, d'un commun accord entre les deux Gouvernements, à un ajustement du montant de la somme consignée par le Gouvernement Français comme il est dit ci-dessus.

Si cet ajustement donne lieu à un reversement du Gouvernement Libanais au Gouvernement Français, ■ première des échéances prévues à l'article 9 précité, qui suivra la date de l'ajustement sera majorée du montant de celui-ci.

Si au contraire cet ajustement donne lieu à un versement supplémentaire du Gouvernement Français au Gouvernement Libanais, la première des échéances prévues à l'article 9 précité, qui suivra la date de l'ajustement, sera diminuée du montant de celui-ci.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

الحكومة اللبنانية ، منذ وضع الاتفاق المعلق بتاريخ اليوم موضع التنفيذ ، مبلغاً قدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية تحسم من الديون الفرنسية على لبنان كما هي محددة في المادة التاسعة من الاتفاق المذكور .

وعندما تنجز السلطات اللبنانية عمليات الدفع وتنتهي السلطات الفرنسية من تدقيق الملفات ، تتفق الحكومتان على تسوية المبلغ السدي خصته الحكومة الفرنسية لهذه الغاية ، كما هو مبين أعلاه .

فاذا أوجبت هذه التسوية على الحكومة اللبنانية أن ترد مبلغاً مساوياً إلى الحكومة الفرنسية ، فإن هذا المبلغ يضاف إلى أول قسط يستحق بعد تاريخ إجراء التسوية ، عملاً بالمادة التاسعة الاتفاق المذكور .

أما إذا أوجبت التسوية على الحكومة الفرنسية أن تدفع مبلغاً إضافياً إلى الحكومة اللبنانية ، فإن قيمة هذا المبلغ تحسم من أول قسط يستحق بعد تاريخ إجراء التسوية ، عملاً بالمادة التاسعة الاتفاق المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيدو

Ministère des
des Affaires Étrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Le Gouvernement Français accepte de modifier le montant des indemnités de licenciement qui ont été versées par les autorités militaires françaises aux employés civils libanais ayant bénéficié d'un contrat de travail de ces autorités, de manière à le porter à 30 jours de salaire par année de service depuis juillet 1941.

Dans un délai de 2 mois à compter de la signature de la présente lettre, le Gouvernement Libanais fera tenir au Gouvernement Français les listes nominatives des intéressés par services, faisant ressortir les noms et indications propres à l'identification des demandeurs, la durée des services invoqués à l'appui de la demande, les dates d'admission et de licenciements, les établissements où les services ont été accomplis. Ces pièces justificatives devront être certifiées conformes par les autorités libanaises.

En vue du règlement immédiat de ce complément d'indemnité, le Gouvernement Français accepte de laisser, dès l'entrée en vigueur de l'accord signé en date de ce

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير :

اتشرف بإبلاغكم ان الحكومة الفرنسية تقبل بتعديل مقدار تعويضات الصرف من الخدمة التي دفعتها السلطات العسكرية الفرنسية للمستخدمين المدنيين اللبنانيين الذين كانوا مرتبطين معها بمقد عمل، بحيث يصبح التعويض عن كل سنة خدمة منذ شهر تموز ١٩٤١، معادلاً لراتب ثلاثين يوماً .

وعلى الحكومة اللبنانية ان تقدم للحكومة الفرنسية في مهلة شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الكتاب : جداول باصحاب العلاقة مبوبة حسب المصالح التي كانوا ينتمون اليها : على ان تذكر في هذه الجداول الاسماء والمعلومات التي تسمح بالتحديد من شخصية مقدمي الطلبات، ومدة الخدمات التي يطلب عنها التعويض ، وتاريخ دخول الخدمة والصرف منها ، والمؤسسات التي تمت فيها الخدمة . ويجب ان ترفرن هذه الاوراق الثبوتية بتصديق السلطات اللبنانية .

ولكن يتم دفع هذه التعويضات الإضافية في الحال : تقبل الحكومة الفرنسية بان تضع تحت تصرف

que la dénonciation du dernier paragraphe de cette Convention, notifiée par la Banque de Syrie et du Liban au Ministère des Finances par lettre du 27 Septembre 1946, est valable, et qu'en conséquence les risques de change qu'avait acceptés cet établissement sur les avoirs qu'il détient en sa qualité d'Institut d'Emission et de gestionnaire de l'Office des Changes Syro-Libanais sont bien assumés par le Liban.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des
Affaires Étrangères
de la République Française

Paris, 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous faire savoir que le Gouvernement Français est d'ores et déjà disposé à délivrer à tous les importateurs qui en feront la demande des licences permettant d'acheter au Liban au cours des six prochains mois des agrumes pour un montant total de 300 millions de francs.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

تسلم بنقض الفقرة الأخيرة من اتفاق نيسان ١٩٤٦، وقد تولي مصرف سوريا ولبنان تليفه الى وزارة المالية بكتاب مؤرخ في ١٠ ايلول سنة ١٩٤٦، وانها تتحمل نتائج تقلبات القطع التي سبق لمصرف سوريا ولبنان ان قبل بنحملها عن الاموال الموجودة في حوزته بحفنة مؤسسة الاسعار ومكلفا بادارة مكتب القطع السوري اللبناني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيدو

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير .

اتشرف بإبلاغكم ان الحكومة الفرنسية مستعدة منذ الان لتسح التجار الذين يطلبون ذلك - وخصا نجيذ لهم ان يشتروا حمضيات من لبنان، في خلال الاشهر الستة القادمة، بمبلغ اجمالي قدره ٣٠٠ مليون فرنك

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيدو

e) — Les frais de scolarité dont le transfert sera demandé devront être compatibles avec la situation personnelle du demandeur.

C) Autoriser, moyennant les justifications d'usage, les transferts de fonds à destination du Liban relatifs au règlement par des Libanais résidant dans l'Union Française, de primes d'assurances ou de frais de justice, à condition que les donneurs d'ordre justifient qu'ils ne possèdent pas, au Liban, de ressources leur permettant d'opérer sur place le règlement des frais en question.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des
Affaires Étrangères
de la République Française

Paris, ■ 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Me référant à l'accord conclu en date de ce jour et à la Convention intervenue le 10 avril 1944 entre le Gouvernement Syrien, le Gouvernement Libanais, la Délégation Générale et la Banque de Syrie et du Liban, Institut d'Emission, je vous prie de bien vouloir me confirmer que ■ Gouvernement Libanais considère

د) أن نفقات الدراسة التي يطلب تحويلها، يجب أن تكون متناسبة ووضع طالب التحويل .

ج) السماح ، في حالة تقديمهم الإثباتات اللازمة ، بأن تحول إلى لبنان المبالغ التي يحتاج إليها اللبنانيون المقيمون في أراضي الاتحاد الفرنسي لدفع أقساط ضمان ونفقات قضائية. على أن يتأكد أن ليس لديهم مورد في لبنان يسمح لهم بأن يسددوا محلياً هذه النفقات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيدو

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالى الوزير ،

بالإشارة إلى الاتفاق المقود بتاريخ هذا اليوم ، وإلى الاتفاق المقود في ١٩ نيسان سنة ١٩٤٤ بين الحكومة السورية ، والحكومة اللبنانية . والندوبية العامة ، ومصرف سوريا ولبنان بصفته مؤسسة الإصدار ، أرجو التأكيد أن الحكومة اللبنانية

légalisé par le Consul de France :

— que l'enfant bénéficiaire est orphelin de père,

— qu'il est, à charge exclusive de la personne (grand-père, oncle, frère) qui sollicite le transfert.

d) — Le montant maximum du transfert susceptible d'être autorisé par élève et par an sera limité à :

i) pour les élèves internes, tant pour les frais de scolarité proprement dits que de pension, ensemble :

--- à 1.200 livres libanaises, pour les études primaires,

— à 1.500 livres libanaises, pour les études secondaires,

--- à 2.400 livres libanaises, pour les études universitaires.

ii) Pour les élèves externes,

Aux frais de scolarité proprement dits, à l'exclusion des frais de pension et de toute autre dépense. Les élèves externes pourront par ailleurs bénéficier des envois de secours normalement autorisés, mais sans que le total des sommes reçues par eux de ces deux chefs puisse être supérieur aux transferts dont bénéficient les élèves internes.

ومصادق عليها من قبل قنصل
فرنسا :

— ان التلميذ الذي سيستفيد من
التحويل يتيم الاب .

— انه في مهدة طالب التحويل دون
سواه (الجد او العم او الخال او
الاخ) .

٤) ان الحد الاعلى للمبالغ التي
يرخص بتحويلها سنويا لكل طالب .
هو :

١) للطلاب الداخليين ، لقاء نفقات
الدراسة والسكن والإعانة معا :

— ١٢٠٠ ليرة لبنانية للدروس
الابتدائية ،

— ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدروس
الثانوية ،

— ٢٤٠٠ ليرة لبنانية للدروس
العليا ،

ب) للطلاب الخارجيين :

يقتصر التحويل على نفقات الدراسة
وحدها، دون نفقات السكن والإعانة
وابة نفقات أخرى . غير انه يحق
للطلاب الخارجيين ان يستفيدوا من
الإعانات الماثلية المرخص بها ، على
الا يتجاوز مجموع ما يصلهم من هذه
الإعانات ومن نفقات الدراسة ، المبالغ
التي تحول الى الطلاب الداخليين .

B) — Autoriser, dans les conditions fixées ci-après, les transferts de fonds à destinations du Liban destinés au règlement de frais de scolarités :

a) — le donneur d'ordre devra produire un état de frais de scolarité établi par le Directeur de l'établissement d'enseignement à destination duquel le transfert est demandé et visé par les autorités libanaises. La signature de ces autorités devra elle-même être légalisée par le Consul de France du lieu où l'école est établie. Le règlement des frais en question pourra être effectué d'avance par année scolaire, étant entendu qu'il devra être ensuite justifié, par la production de factures acquittées, de l'utilisation régulière des fonds ainsi transférés d'avance. Faute de produire ces justifications, aucun transfert d'avances ne pourra être ultérieurement autorisé.

b) — Le donneur d'ordre devra remettre une déclaration certifiant qu'il ne possède pas de ressources au Liban lui permettant d'opérer sur place le règlement des frais en question.

c). — Les frais de scolarité devront avoir été encourus pour les descendants directs au premier degré du donneur d'ordre, à moins que les demandeurs soient en mesure de justifier par un certificat des autorités locales libanaises,

ب) السماح . ضمن الشروط المبينة أدناه ، بأن تحول إلى لبنان الأموال اللازمة لتسديد النفقات المدرسية :

١ . يجب على طالب التحويل أن يقدم بياناً بالنفقات المدرسية . صادراً عن رئيس المعهد العلمي الذي يطلب تحويل المال إليه ، ومصادقاً عليه من قبل السلطات اللبنانية . ويجب أن يصادق على توقيع هذه السلطات قنصل فرنسا في المنطقة التي توجد فيها المدرسة . ويمكن تسديد هذه النفقات مسبقاً عن السنة المدرسية بكاملها . على أن تبرز فيما بعد قوائم مسددة تثبت صحة استعمال الأموال التي سمح بتحويلها . وفي حالة عدم تقديم هذه الإثباتات لا يسمح بتحويل أية سلفة فيما بعد .

٢ . يجب على طالب التحويل أن يقدم تصريحاً يعلن فيه أن ليس لديه في لبنان مورد كاف لتغطية النفقات المتصار إليها .

٣ . يسمح بتغطية التكاليف المدرسية للفروع من الدرجة الأولى فقط ، ولا يسمح بتغطية نفقات غيرهم إلا إذا أثبت طالب التحويل ، بشهادة صادرة عن السلطات اللبنانية

les territoires d'Outre-Mer de la zone franc d'une part et le Liban d'autre part. Ces modifications feront l'objet d'un avis rectificatif.

A — *Soueurs familiaux* —
Titre II Paragr. 2°

Le montant maximum des transferts familiaux à titre de secours qui peuvent être autorisés chaque mois est porté de 10.000 à 25.000 francs français.

B. — *Frais de séjour* —
Titre II Paragr. 3°

Le maximum mensuel du montant des frais de séjour dont le transfert peut être autorisé est porté de 25.000 francs pour le chef de famille et 5.000 francs par personne à sa charge ou l'accompagnant, à 45.000 francs pour le chef de famille et 15.000 francs par personne à sa charge ou l'accompagnant.

2° — Je vous confirme, d'autre part, que les instructions nécessaires seront données aux Offices des Changes de la France métropolitaine et des territoires de l'Union Française pour qu'ils prennent les dispositions suivantes :

A) — Autoriser, moyennant les justifications d'usage, les transferts de fonds à destination du Liban relatifs à la souscription d'abonnements individuels à des journaux libanais.

في منطقة الفرنك من جهة ، ولبنان من جهة أخرى . وسوف تسد هذه التعديلات في بلاغ تصحيحي .

(١) *اعانات عائلية (الباب الثاني ،
الفقرة الثانية)*

يرفع الحد الأعلى للاعانات العائلية التي يسمح بتحويلها شهريا من ١٠.٠٠٠ الى ٢٥.٠٠٠ فرنك فرنسي .

(ب) *نفقات الإقامة (الباب الثاني ،
الفقرة الثالثة)*

يرفع الحد الأعلى لنفقات الإقامة التي يسمح بتحويلها شهريا من ٢٥.٠٠٠ فرنك لرب العائلة و ٥.٠٠٠ فرنك لكل شخص يرافقه أو يكون في عهده ، الى ٤٥.٠٠٠ فرنك لرب العائلة و ١٥.٠٠٠ فرنك لكل من الأشخاص الآخرين .

ثانيا : تؤكد لكم من جهة أخرى ان التعليمات اللازمة ستعطى الى مكاتب القطع في فرنسا وفي اراضي الاتحاد الفرنسي لكي تتخذ الاجراءات الالية :

(١) السماح ، في حالة تقديم الإثباتات اللازمة ، بان تحول ١١ الى لبنان بدلات الاشتراكات القردية في الجرائد اللبنانية .

ment des Etats-Unis, il pourrait faire valoir pour le compte des ■ nations faisant partie de l'Agence Intéalliée des Réparations, sur les biens allemands séquestrés au Liban, en vertu des décisions à venir de la Commission des Réparations,

La renonciation contenue dans l'article 10 précité ne saurait donc empêcher le Gouvernement Français de faire valoir, le cas échéant, les droits en question.

Veuillez agréer, Monsieur ■ Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre, :

1° — Me référant aux dispositions du Titre III de l'accord conclu en date de ce jour, relatif aux mouvements des fonds entre l'Union Française d'une part et ■ Liban d'autre part, j'ai l'honneur de vous faire savoir que ■ Gouvernement français accepte d'apporter les modifications suivantes au régime fixé par l'avis N° 225 de l'Office des Changes français relatif aux mouvements de fonds entre la France métropolitaine et

فيما بعد ، بالاشتراك مع الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة، لحساب الدول النعماني عشرة التي تتألف منها وكالة التعويضات الحليفة تطبيقاً للمقررات التي سننخذها لجة التعويضات .

لذلك ، فإن التنازل المنصوص عليه في المادة العاشرة المذكورة ، لا يمكن ان يحول دون مطالبة الحكومة الفرنسية بهذه الحقوق عند الاقتضاء

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بيدو

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

اولاً : بالاشارة الى احكام الباب الرابع من الاتفاق الموقود بتاريخ اليوم وهو الباب المتعلق بانتقال الاموال بين الاتحاد الفرنسي من جهة ولبان من جهة اخرى ، افشرف بابلاغكم ان الحكومة الفرنسية تقبل بادخال التعديلات الاتية على النظام المحدد في البلاغ رقم ٢٢٥ الصادر عن مكتب القطع الفرنسي والمتعلق بانتقال الاموال بين فرنسا والاراضي الداخلة

aux sommes indiquées ci-dessus, mais également à effectuer diverses avances qui n'ont pas été régularisées à ce jour. Parmi ces avances, figurent notamment une somme de 1.175.000 livres syro-libanaises utilisées à des travaux de réfection du réseau et à l'acquisition d'approvisionnement.

Dans ces conditions, le Gouvernement Français ne saurait se dessaisir des produits d'exploitation qu'il détient pour le compte de la Société Impériale du Chemin de Fer de Bagdad, tant que les avances en question n'aient pas été régularisées.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 23 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Me référant à l'article 10 de l'accord franco-libanais conclu en date de ce jour et par dérogation aux dispositions dudit article, j'ai l'honneur de vous faire savoir que le Gouvernement Français entend réserver tous les droits que, conjointement avec le Gouvernement Britannique et le Gouverne-

ment Libanais, il a acquis, par ses versements, à l'égard de la Société Impériale du Chemin de Fer de Bagdad, sur les sommes indiquées ci-dessus, mais également à effectuer diverses avances qui n'ont pas été régularisées à ce jour. Parmi ces avances, figurent notamment une somme de 1.175.000 livres syro-libanaises utilisées à des travaux de réfection du réseau et à l'acquisition d'approvisionnement.

Dans ces conditions, le Gouvernement Français ne saurait se dessaisir des produits d'exploitation qu'il détient pour le compte de la Société Impériale du Chemin de Fer de Bagdad, tant que les avances en question n'aient pas été régularisées.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير.

بالإشارة إلى المادة العاشرة من الاتفاق الفرنسي اللبناني الموقود بتاريخ اليوم أنشرف بإبلاغكم أن الحكومة الفرنسية تستثنى من أحكام هذه المصادرة الممتلكات الألمانية الموضوعة تحت الحراسة القضائية في لبنان، وتحفظ بكل ما يمكن أن تطالب به من حقوق

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Au nombre des sommes que vous avez bien voulu m'indiquer comme devant être remises par le Gouvernement Français au Conseil Supérieur des Intérêts Communs, en exécution de l'article 10 de l'accord signé en date de ce jour, figurent les sommes suivantes :

- 1 — Lira. 25.695,80 «Bénéfices d'exploitation du chemin de Fer Beyrouth-Alep-Nisabine et Prolongements».
- 2 — Lira. 296.163,30 «Séquestre d'exploitation du Chemin de Fer de Bagdad».
- 3 — Lira. 214.109,74 «Fonds de réserve de la gérance des lignes syriennes de Bagdad».

Ainsi que vous le savez, ■ Puissance Mandataire a été amenée de 1919 à 1945 à assurer, en qualité de séquestre de la société du Chemin de Fer de Bagdad, l'exploitation de certaines sections, tant turques que syriennes, de ce réseau.

A ce titre, elle a été amenée non seulement à encaisser les produits d'exploitation correspondant

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير .

ان المبالغ التالية قد ورد ذكرها في عداد المبالغ التي اعلمنوني انه يجب على الحكومة الفرنسية تسليمها الى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة عملاً بالمادة المباشرة من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم :

- ١ - ارباح استثمار الخطوط الحديدية بين بيروت وحلب ونصيبين وتمدياتها . ٢٥.٦٩٥,٨٠ ل.ل.س.
- ٢ - الحراسة القضائية على سكة حديد بغداد ٢٩٦.١٦٣,٣٠ ل.ل.س.
- ٣ - المال الاحتياطي لإدارة خطوط بغداد السورية ٢١٤.١٠٩,٧٤ ل.ل.س.

ان الدولة المنتدية، كما تعلمون، قد اضطرت، بين ١٩١٩ و ١٩٤٥، بصفتها حارساً عاماً على سكة حديد بغداد، الى ان تؤمن بنفسها استثمار بعض شعب هذه الخطوط، ان في سوريا او في تركيا .

وكان من نتيجة ذلك انها لم تقبض واردات الاستثمار المينة اعلاه

Ministère des
Affaires Etrangères
de la République Française

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Me référant à l'annexe N° II de l'accord signé en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous confirmer qu'après l'entrée en vigueur du dit accord, il sera procédé, entre le Représentant de la France ■ Liban et les services du Conseil Supérieur des Intérêts Communs, à un examen contradictoire des dépenses imputées depuis ■ 1er janvier 1944 ou restant à imputer au «Compte Provisionnel de Liquidation des Services du Mandat et d'Intérêts Communs».

S'il apparaissait que ce compte ait supporté, depuis le 1er janvier 1944, d'autres dépenses que celles afférentes à la liquidation des divers organismes administratifs du Mandat et des services d'Intérêts Communs, le montant de ces autres dépenses viendrait ■ addition des sommes inscrites à l'annexe N° ■ précitée et ferait l'objet d'un versement complémentaire des autorités françaises au Conseil Supérieur des Intérêts Communs.

Veuillez agréer, Monsieur ■ Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وزارة الخارجية الفرنسية

باريس في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٤٨

معالي الوزير،

بالإشارة إلى الملحق رقم ٢ للاتفاق الموقع بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أؤكد لكم أن ممثل فرنسا في لبنان سيشارك مع دوائر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بعد أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، في مناقشة النفقات التي نسبت منذ مارس أول كانون الأول سنة ١٩٤٤، والتي ستنسب إلى «الحساب الاحتياطي لنصفية دوائر الإنتداب والمصالح المشتركة».

وإذا تبين أن الحساب قد تحمل منذ أول كانون الثاني ١٩٤٤، نفقات غير النفقات المتعلقة بنصفية مختلف دوائر الإنتداب والمصالح المشتركة، أضيفت النفقات إلى المبالغ المقيدة في الملحق رقم ٢ المذكور أعلاه، ونوات السلطات الفرنسية تسديدها إلى المجلس الأعلى للمصالح المشتركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيتلو

Au débit du sous-compte A seront portés les montants des opérations prévues par l'article 2. Ces opérations se feront obligatoirement par le débit du sous-compte A. Elles ne pourraient affecter le sous-compte B qu'au cas où par suite du jeu de l'article 2 paragr. 3, le crédit du sous-compte A aurait été intégralement épuisé.

Au crédit et au débit du sous-compte B seront portés les montants des ajustements prévus par l'article 5.

Le solde du sous-compte B ne pourra être débiteur. En conséquence, au cas où un ajustement aurait à se faire par le débit du sous-compte ■ ■ où le sous-compte B ne présenterait pas les disponibilités nécessaires à cet ajustement, ledit ajustement serait différé en tout ou en partie jusqu'à ce qu'il ait été rendu possible par le jeu d'éventuels accroissements ultérieurs.

Les ajustements qui n'auraient pu être effectués, pendant la durée de l'accord, par ■ ■ débit du sous-compte B s'effectueraient à l'expiration de l'accord par le débit du sous-compte A.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma très haute considération.

BIDAULT

وتقيد على هذا الحساب المبالغ الناشئة عن العمليات المذكورة في المادة الثانية . وهذه العمليات تجري إجباريا عن طريق القيد على الحساب الفرعي (أ) . ولا يمكن أن تؤثر في الحساب الفرعي (ب) إلا إذا كان الرصيد الدائن للحساب الفرعي (أ) قد نفد تماما بسبب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية .

تقيد للحساب الفرعي (ب) وعليه، المبالغ الناشئة عن التسويات المشار إليها في المادة الخامسة .

ولا يمكن أن يصبح رصيد الحساب الفرعي (ب) مدينا . فإذا كانت هناك تسوية يجب إجراؤها عن طريق القيد على الحساب الفرعي (ب) ، وكان رصيد هذا الحساب لا يسمح بإجراء هذه التسوية ، فترجأ التسوية كلها أو بعضها ، ريثما يصبح إجراؤها ممكنا بفضل ما قد يدخل إلى هذا الحساب ، فيما بعد ، من مبالغ جديدة .

أما التسويات التي قد يتم إجراؤها في أثناء مدة الاتفاق عمن طريق القيد على الحساب الفرعي (ب) فننقله عند انتهاء أجل الاتفاق، بالقيد على الحساب الفرعي (أ) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ينو

Paris, le 24 janvier 1948

Monsieur le Ministre,

Me référant aux dispositions de l'article 5 de l'accord signé en date de ce jour, j'ai l'honneur de vous confirmer qu'afin de répondre au désir exprimé par le Gouvernement Libanais, le Gouvernement Français a renoncé à envisager un ajustement du compte ancien N° 1 dans le cas où le Gouvernement Libanais viendrait, pour des raisons d'ordre économique, à modifier, soit de sa propre initiative, soit en accord avec le Fonds Monétaire International, la parité officielle de la livre libanaise par rapport à la livre sterling.

C'est dans cet esprit qu'a été établie la rédaction définitive de l'article 5 de l'accord signé en date de ce jour.

Le Gouvernement Français est, d'autre part, d'accord avec le Gouvernement Libanais sur ce qui suit :

Le compte ancien N° 1 sera subdivisé en deux sous-comptes intitulés sous-compte A et sous-compte B.

Au crédit du sous-compte A sera portée exclusivement la somme initiale mentionnée à l'article 2.

Paris le 24 كانون الثاني ١٩٤٨

معالي الوزير ،

بالإشارة الى احكام المادة الخامسة من الاتفاق الموقع بتاريخ اليوم ، اتشرف بان اؤكد لكم ان الحكومة الفرنسية ، اجابة للرغبة التي ابدتها الحكومة اللبنانية ، قد تنازلت عن النظر في تسوية الحساب القديم رقم ١ ، فيما اذا اقدمت الحكومة اللبنانية من تلقاء نفسها او بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، لاسباب اقتصادية، على تبديل المعادلة الرسمية بين الليرة اللبنانية والليرة الاسترلينية

وقد وضع النص النهائي للمادة الخامسة من الاتفاق الموقع اليوم على ضوء هذا المبدأ .

ومن جهة ثانية ، فان الحكومة الفرنسية متفقة مع الحكومة اللبنانية على ما يلي :

يقسم الحساب القديم رقم ١ الى حسابين فرعيين يسمى احدهما « الحساب الفرعي أ » ويسمى الثاني « الحساب الفرعي ب » .

يقتد للحساب الفرعي (أ) المبلغ الاصلي المذكور في المادة الثانية دون سواء .

banque annulera le certificat et exécutera l'opération en procédant à un virement dans ses écritures du dossier libanais à un dossier intérieur français.

Inversement, tout titre d'une société française exploitant au Liban qui se trouve régulièrement placé en France sous dossier libanais peut être transféré dans les écritures de la C.C.D.V.T. sous dossier d'une banque au Liban affiliée à cet établissement et donner lieu à la délivrance par la dite banque d'un certificat au porteur dans les conditions indiquées au paragraphe 8 ci-dessus.

تأييدا لامر التخلي ، فيلغي المصرف الشهادة ، وينفذ الامر بتحويل بحريه في قيوده من الملف اللبناني الى ملف فرنسي داخلي .

وبالعكس ، فان كل صك صادر عن شركة فرنسية تعمل في لبنان ، وموجودة بصورة شرعية في فرنسا ضمن ملف لبناني ، يمكن تحويله في قيود الصندوق المركزي الى ملف مصرف موجود في لبنان ومشترك في الصندوق المركزي ، على ان يعطي المصرف ، لقاء ذلك شهادة غير اسمية وفقا للشروط المبينة سابقا في الفقرة الثالثة .

Par contre des justifications seront demandées pour les titres non encore déposés en banque. Dans le cas où ces justifications (affidavits de propriété) seront jugées valables, la banque procédera à l'ouverture d'un dossier libanais soumis au régime applicable aux dossiers de cette catégorie.

3- — Titres déjà en dépôt à la C.O.D.V.T.

Suivant que ces titres ont été pris en charge pour le compte de porteurs libanais par une banque française au Liban ou par une banque en France, les régimes mentionnés indiqués paragr. 1 et paragr. 2 leur seront applicables. En conséquence, pour les premiers, la banque affiliée au Liban délivrera le certificat au porteur prévu et pour les seconds, la banque en France affiliée procédera à l'ouverture d'un dossier libanais.

B — Conditions de Négociations des Titres.

Les certificats émis au Liban se négocieront sur place, comme il a été indiqué, par tradition manuelle, mais pourront également donner lieu à des cessions au profit des porteurs résidant en France.

Dans ce cas, le certificat sera remis à la banque dépositaire, à l'appui de l'ordre de cession; ■

Il devra être demandé au titulaire de ces titres de fournir, à la banque dépositaire, une justification de la validité de ces titres. Cette justification sera fournie par la banque dépositaire, à l'appui de l'ordre de cession; ■

٢ - الصكوك التي سبق إيداعها الصندوق المركزي :

إذا كانت هذه الصكوك في مهدة مصرف فرنسي موجود في لبنان ، أو مصرف موجود في فرنسا ، لحساب حاملها اللبنانيين ، طبق عليها أحد النظامين المبينين أعلاه ، في الفقرة الأولى والفقرة الثانية . وفي الحالة الأولى، يسلم المصرف الموجود في لبنان والمشارك بالصندوق المركزي بالشهادة غير الاسمية المذكورة آنفاً ، وفي الحالة الثانية يعمد المصرف الموجود في فرنسا والمشارك بالصندوق المركزي السي فتح ملف لبناني .

ب (شروط التعامل بالصكوك :

أن الشهادات الصادرة في لبنان يجري التعامل بها محطياً كما ذكر آنفاً ، وذلك بالانتقال من يد إلى يد، كما أنه يمكن التخلي عنها لصالح الحملة المقيمين في فرنسا .

وفي هذه الحالة تلم الشهادة للمصرف الذي جرى فيه الإيداع

qui ne seront destinés qu'aux porteurs résidant au Liban, seront fournis à la banque par la société émettrice. Cette dernière n'interviendra que pour fournir à la banque du papier fiduciaire correctement établi, la banque affiliée à la C.C.D.V.T. délivrant ces certificats sous sa seule responsabilité.

Aucune justification d'origine de propriété ne sera demandée aux porteurs actuels résidant au Liban et détenteurs des titres qui y sont conservés, de sorte que ces porteurs recevront un certificat ayant les mêmes garanties, les mêmes caractéristiques et les mêmes avantages que le titre lui-même remis en dépôt.

2° — Titres conservés en France

Les titres conservés en France, soit par les porteurs eux-mêmes, soit en banque, doivent, lorsqu'ils seront appelés à la C.C.D.V.T., faire l'objet d'un dépôt à la C.C.D.V.T. Ce dépôt ne donnera pas lieu à l'émission d'un certificat, mais simplement à l'ouverture d'un dossier chez la banque affiliée, au profit du dépositaire.

Aucune justification particulière d'origine de propriété ne sera exigée pour les titres déjà enregistrés par les banques en France, sous dossier libanais.

المودعة . اما هذه الشهادات ، التي لا تعطى الا لحملة الصكوك المقيمين في لبنان ، فتقدمها الى المصرف الشركة التي صدرت عنها هذه الصكوك . ويقتصر عمل الشركة على تقديم شهادات منظمة حسب الاصول الى المصرف . ويتولى المصرف توزيعها على مسؤوليته الخاصة .

ولا يطلب من حملة الصكوك الحاليين المقيمين في لبنان ، الذين تكون في حوزتهم الصكوك الموجودة فيه ، ان يثبتوا مصدر ملكيتها ، فبعض شهادتها تكون لها نفس الضمانات والادوات والامتيازات التي تكون للصك الاصلي الذي جرى ايداعه .

٢ - الصكوك الموجودة في فرنسا

ان الصكوك الموجودة في فرنسا سواء كانت بيد الحملة او في احد المصارف ، يجب ايداعها الصندوق المركزي عندما يطلب الصندوق ذلك . ولا يؤدي هذا الابداع الى اصدار شهادة ، بل الى فتح ملف باسم المودع في المصرف المشترك بالصندوق

ولا يطلب اي اثبات لمصدر ملكية الصكوك التي سبق تسجيلها في مصارف فرنسا في ملف لبناني .

ANNEXE III

REGIME DES TITRES
DES SOCIÉTÉS FRANÇAISES
EXPLOITANT EN SYRIE
ET AU LIBAN.

A — Conditions de dépôt des titres à ■ C.C.D.V.T.

En vue de tenir compte de ■ situation particulière des porteurs libanais et de permettre la négociation simple et rapide soit au Liban, soit à la Bourse de Paris des titres des Sociétés françaises exploitant en Syrie et au Liban, les dispositions suivantes seront appliquées :

1° — Titres situés matériellement au Liban.

Lorsque ces titres seront appelés à la C.C.D.V.T. ils devront être déposés auprès d'une banque au Liban affiliée à la C.C.D.V.T.

Ils seront, conformément aux règlements en vigueur, livrés matériellement à la C.C.D.V.T. et pris en compte par la banque locale affiliée à cet organisme. Toutefois, la banque émettra au profit des porteurs résidant au Liban, en représentation des titres déposés par eux, des certificats ■ porteur négociables sur place dans les mêmes conditions que les titres déposés par eux. Ces certificats,

الملحق رقم ٢

النظام الخاص بصكوك الشركات التي تعمل في سوريا ولبنان

١ (شروط ايداع الصكوك في الصندوق المركزي للامانات وتحويل الصكوك :

مراعاة لوضعية اللبنانيين الذين يحملون صكوك شركات فرنسية تعمل في سورية ولبنان ورغبة في جعل التعامل بهذه الصكوك سهلا وسريعا سواء في بيروت او في بورصة باريس، تطبق الاحكام التالية :

١ - الصكوك الموجودة فعلياً في لبنان .

عندما يطلب الصندوق المركزي هذه الصكوك، يجب ايداعها مصرفاً في لبنان مشتركاً في الصندوق المركزي

وتسلم هذه الصكوك الى الصندوق المركزي وفقاً للانظمة النافذة، ويفتح لها حساب في المصرف المحلي المشترك في الصندوق المذكور . على ان المصرف يصدر : لصلحة حملة الصكوك المقيمين في لبنان، مقابيل الصكوك التي اودعوها . شهادات غير اسمية (au porteur) يمكن التعامل بها محلياً كما لو كانت هي الصكوك

١٤٤٦٠.١٤٢٥٦٤٩٨

نقل ما قبله

شركة خطوط بغداد الى الحدود بديعة عينا

٢٠٥٠. ١٢ شهادة متعلقة بحصة

شرقي الاردن في المديرية

العومية الشمالية عينا

وسا ١٠٠٢٤٨ ١٠٠٢٤٨ ليرة عثمانية ذهب عينا

١٤٥١ ليرة استرلينية ذهب عينا

صادرتها مصلحة الجمارك

وهي ملك المجلس الاعلى

للمصالح المشتركة عينا

٢٠٢٠٠ ليرة قاترلينية

ذهبية الى المصالح المشتركة

وهذه الليرات المذهبية كانت

قد اشترتها خزينة المصالح

المشتركة لحساب شاطئ

النورمال الفرنسي .

نعم التراء

عمولة التراء ١/٠٢٠

١٥٧,١٢٨,٢٥

٧٩,٥٧

١٥٧,٢١٧,٨٢

١٥٧,٢١٧,٨٢

١٤٤٧٥٨٤٤٧٣٤٨٠

الجموع

Report : 14.601.256,99

b) 2.050 certificats représentatifs de la quote-part de la Trans-jordanie dans le D.P.O. en nature

■ — a) 10.246 livres turques or ■ en nature

b) 145 livres sterling or saisie par l'administration des Douanes et appartenant aux Intérêts Communs en nature

c) Remboursement aux Intérêts Communs du prix d'achat de 5.000 livres sterling or achetées par la Trésorerie des Intérêts Communs pour le compte de la Côte Française des Somalis.

Prix d'achat

157.138,25

79,57

Commission d'Achat de 1/2 pour mille

157.216,82 157.216,82

Total

14.758.473, ■

٤٤٢٦٧٠٧٤٨٠٩.

نقل ما قبله

- ١ - حصة الدولتين في ارباح مصفاة طرابلس ٦٠.٨٧١٨٤٨٠٩.
- ٢ - مورثا اسكندرونة ٤٢.٢٨٩.٥١
- ٣ - الحراسة القضائية على شركة مد الخطوط الحديدية بالتركية ٨١.٦٧٢.٤٣
- ٤ - المستودق الخاص بالقرامات النقدية ٢٤٠.٦٨٤٧
- ٥ - الصندوق الخاص بشعب الاخطار بات ٣٤.٨٧.٤٦
- ٦ - حاملات القرامات النقدية ١٨.٠٢١.٠٦٢
- ٧ - مستودق مساعدات اللاجئين الارمن ٢٩١.٠٠
- ٨ - امانات اللاجئين الارمن ٢٣.٧٢٧.٠٠
- ٩ - تعويضات لكتب ايتالين (قبضات الصيفية ٤.٩١٢.٠٠

١٠.٢٣٢.٥٠٨.٠٨

١٠.٤٢٣.٥٠٨.٠٨
 ١٠.٤٢٣.٥٠٨.٠٨

الجموع :

١ - ٢٨٧٥ سهمًا من اشهر شركة خطوط بغداد الحديدية، التي يجب ان يدفع من اصلها مبلغ ٧٥٠.٠٠ ليرة لبنانية سورية لتغطية الحملة الفرنسية لاسهم

Report :		4.367.848,90
1) Part des Etats dans les bénéfices de la Raffinerie de Tripoli.		9.571.848,60
2) Port d'Alexandrette.	43.289,51	
3) Séquestre de la Société pour la Construction des Chemins de Fer ■ Turquie.	81.672,42	
4) Fonds ■ métal des amendes.	24.088,47	
5) Fonds spécial pour la répression des troubles.	3.487,46	
6) Produit des amendes et transactions du Contrôle des changes.	180.210,62	
7) Fonds d'aide aux réfugiés arméniens.	281	
8) Assistance aux réfugiés arméniens.	23.727	
9) Versement de l'Office Nansen en liquidation.	4.913	
	<hr/>	<hr/>
	10.233.508,08	10.233.508,08
		<hr/>
		14.601.259,08

F — a) 2875 actions du chemin de fer de Bagdad sur lesquelles LLS. 75.000 restent à payer au Syndicat Français des porteurs d'actions du Bagdad

■ nature

١٩٧٠.٤٤٣٢٠

تقل ما قبله

نحسم من هذا المبلغ المدفوعات التالية :

١ - المصاريف التي أنفقها مكسبا

٩٠.٣٢٢٦.٢٩

باريس ومرسيليا لحساب
الحكومتين اللبنانية والوردية

٢ - المبالغ المدفوعة للموظفين

١٨٧٥٠.٠٠٠

اللبنانية في باريس ٦١-٢-
٤ و ٢-٥-١٩٤٥

٣ - المأخوذات للحساب الاجنابي

٢٤٧٧٥٤.٠٠٤.٠٠

٢٠.٩٩٦.٩٧٦.٢٩

المتعلق بتصفية ديون الاندماج
ودوائر المصالح المشتركة

٢٠.٩٩٦.٩٧٦.٢٩

٢٠.٠٧٣٢٢.٦١

بمضاف الى ذلك الرصيد الحالي للحساب الاجنابي المتعلق بتصفية
ديون الاندماج والمصالح المشتركة .

٥٨١٢٩٥٢٤.٢٥

٢.٥٨٩.٢٩٦.٨٦

٢٠.٠٠٠.٠٠٠

ب - سلعة لحساب التريق الاصولية الفرنسية (شراء الات سينمائية)
ج - اوزارم مختلفة تسلمتها الندوية العامة (مع الاحتفاظ بحق مراجعتها)

٧٥٨٤٥٢.٠٤

٤.٣٩٧.٧٤٨.٩٠

د - حسابات لم تحول الى المصالح المشتركة في ١ نيسان ١٩٤٤

Report :		8.704.320
A déduire de = chiffre les paiements suivants :		
a) Dépenses payées pour compte des Gouvernements Syrien et Libanais des Offices de Paris et de Marseille.	903.220,28	
b) Versements à la Légation du Liban en France (12/4 et 2/5 1945)	18.750	
c) Prélèvement au profit du compte provisionnel de liquidation des services du Mandat et d'intérêts Communs	2.775.000	
	<u>3.696.976,39</u>	<u>3.696.976,39</u>
A ajouter : solde actuel du compte non payé des services du Mandat et d'intérêts Communs.	3.007.343,61	
	<u>581.953,25</u>	
	<u>3.589.296,86</u>	
B -- Avance pour le compte de l'Afrique Equatoriale Française (achat de matériel cinématographique).	20.000	
C -- Matériel divers pris en charge par la Délégation Générale (sous réserve de vérification).	758.452,04	
	<u>4.367.748,94</u>	
Report :		
D et E -- Comptes non transférés aux Intérêts Communs le 1er avril 1944.		

المحقق رقم ٢

بيان بالمبالغ والقيم التي يجب ان تسلمها فرنسا للمحقق الاعلى للمصالح المشتركة

١ - الاموال المتوجبة للمصالح المشتركة ، والثابتة عن حسابات اودائع الحالة الى المصالح المشتركة في اول نيسان سنة ١٩٤٤ .

٠ ل . ٠

٥١٦٠٠٠٠٠

٧١٦٣٩٠

٤٩٠

٢٦٩٠٠٤٠

٦٠٩٠

١٨٩٤٠

٢٤٨٢٠

٨٥٥٠

٦٠٧٠٤٠٣٢٠

المجموع :

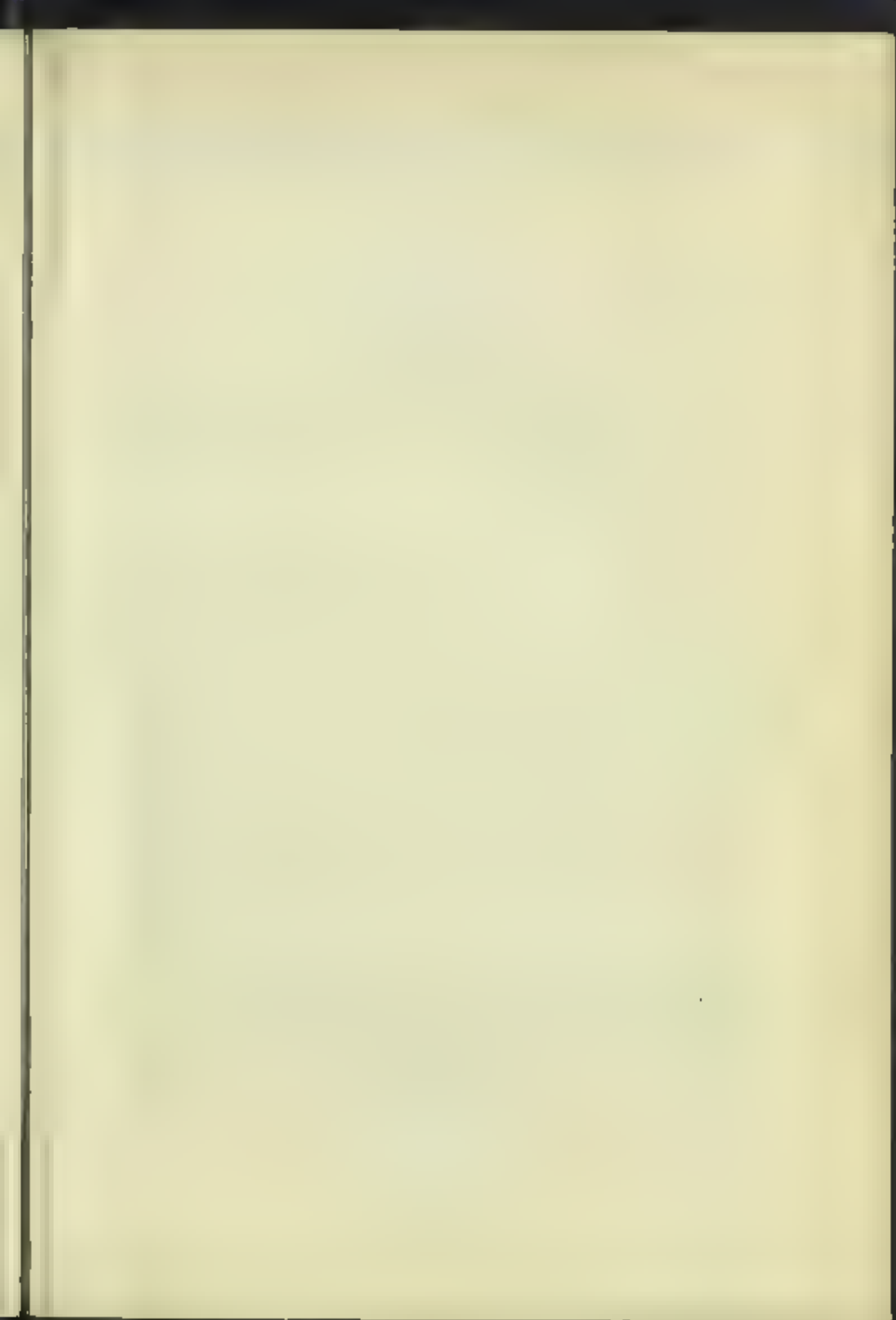
- ١ - اموال واردة من خريبة المصالح المشتركة .
- ٢ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (الديون الموقية المشتملية) .
- ٣ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (التأمين الشهري للموظفين سابقا في مصلحة الميرون الموقية المشتملية) .
- ٤ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (اموال مقطوعة من واردات الرسم المقطوع المستوفى من شركة النفط العراقية) .
- ٥ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (شركة حصر الدخان)
- ٦ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (محرمات تقاعدية مقطوعة من رواتب الموظفين المحليين في مصلحة الحيز الصحي) .
- ٧ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (واردات رسم التاراجات الاغالي) .
- ٨ - المصالح المشتركة ، حساب الودائع (واردات التقفية بالمسكوكات المالية قطع النقد المعدنية اللبنانية) .

ANNEXE II

ETAT DES SOMMES ET VALEURS A REMETTRE PAR LA FRANCE AU CONSEIL SUPERIEUR DES INTERETS COMMUNS.

A) Fonds dus aux Intérêts Communs au titre des comptes de dépôt de fonds transférés aux Intérêts Communs le 1er Avril 1944.

1) Fonds provenant de la Trésorerie des Intérêts Communs	5.660.000
2) I.C. s/c. de dépôts ; Dette Publique Ottomane	716.390
3) I.C. s/c. de dépôts ; Cautionnement mensuel de l'ancien personnel de la D.P.O.	490
4) I.C. s/c. de dépôts ; fonds réservés sur le produit de la taxe forfaitaire payée par l'I.P.C.	289.040
5) I.C. s/c. de dépôts ; Régie des tabacs	6.090
6) I.C. s/c. de dépôts ; Retenues pour pensions du personnel local des services quarantennaires	18.940
7) I.C. s/c. de dépôts ; Produit de la surtaxe des phares	24.820
8) I.C. s/c. de dépôts ; Produit de la couverture en litres des émissions de jetons-monnaie de la République Libanaise.	8.550
Total en L.L.	6.704.320



- Parcelle 3
- Ancien dépôt d'essence de Roussat
- Dépôts de Hammama-Chabanih et de Hammama-Bnariam (moins les parcelles restituées à leur ancien propriétaire)
- Hôpital de Tripoli
- Camp d'Ablah
- Aérodrome de Rayack (moins les parcelles occupées par les Pères Blancs, les Soeurs de la Sainte Famille, ■ D.P.H.) et sous réserve du libre enlèvement de 4 hangars dits «Double Tonneaux».
- القطعة رقم ٣
- مستودع البنزين القديم في الرويسات
- مستودعات حمانا — الشبانية وحمانا بعريم (باستثناء القطع التي أعيدت الى مالكيها القديم) .
- مستشفى طرابلس
- معسكر ابلح
- مطار رباق (باستثناء القطع التي يشغلها الآباء البيض ، وراهبات «العائلة المقدسة» وشركة دمشق — حماء وتمديداتها ، وباستثناء الحظائر الاربع المعروفة باسم « دويل تونو » والتي يجوز نقلها بدون قيد .)

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont apposé leurs signatures.

Fait à Paris, le 24 janvier 1948

Hamid FRANGIE

G.BIDAULT

وإثباتاً لذلك، فإن الموقعين أدناه
المفوضين رسمياً من قبل حكومتيهما،
مهرأ هذا الاتفاق بتوقيعهما.

حرر في باريس، في ٢٤ كانون الثاني
سنة ١٩٤٨.

التوقيع : حميد فرنجيه

التوقيع : جورج بيدو

ANNEXE I

LISTE DES PROPRIETES DE
L'ETAT FRANÇAIS AU LIBAN
dont ■ Cession est prévue par
l'article 8 de l'accord signé en
date de ce jour :

- Caserne Lyautey-Weygand
- Tribunal Militaire
- Petit garage situé derrière le
Tribunal Militaire
- Caserne Granger
- Caserne Gey
- Partie sud de la caserne
Franchet d'Esperey
- Caserne Joffre
- Caserne Desgré du Lou
- Caserne Lambrouin
- Caserne dite des Musiciens

الملحق رقم ١

جدول بملمتلكات الدولة الفرنسية
في لبنان المباعة وفقاً لحكام المادة الثامنة
من الاتفاق الموقع بتاريخ هذا اليوم :

- تكتة لبوني - فيغان
- المحكمة العسكرية
- المراب الصغير الواقع وراء
المحكمة العسكرية
- تكتة غرانجر
- تكتة جاي
- القسم الجنوبي من تكتة
فرانشي - دسيري
- تكتة جوفر
- تكتة ديسري دي لو
- تكتة لامبروان
- التكتة المسماة تكتة الموسيقيين

Les intérêts, dividendes et autre produits des titres de ces sociétés françaises qui seront représentés par les certificats visés à l'annexe III (paragraphe A 1°) seront exonérés de l'impôt français sur le revenu des valeurs mobilières.

ARTICLE XXII.— Le présent accord est conclu pour une durée de dix ans.

Un an avant son expiration, les Parties Contractantes se concerteront en vue de décider s'il doit être renouvelé pour une nouvelle période ou modifié.

ARTICLE XXIII.— Les Hautes Parties Contractantes conviennent que les différends que pourrait soulever l'application du présent accord ou de ses annexes seront, à la requête de la partie intéressée, soumis à l'arbitrage de la Haute Cour de Justice Internationale.

ARTICLE XXIV.— Le présent accord est établi en deux exemplaires authentiques, un pour chacune des Hautes Parties Contractantes. Il sera soumis par celles-ci à l'approbation de leurs Parlements respectifs, et ratifié. Il entrera en vigueur le lendemain de l'échange des ratifications qui se fera à Paris.

تعفى من الضريبة الفرنسية على دخل الاموال المنقولة : الفوائد والارباح وغير ذلك من واردات مكوك هذه الشركات الفرنسية التي ستقوم مقامها الشهادات المذكورة في الملحق رقم ٣ (فقرة ١ - ا).

المادة الثانية والعشرون : يمدد هذا الاتفاق لمدة عشرين سنوات، ويتشاور

الفريقان المتعاقدان سنة قبل انقضاء اجله ، في تقرير امر تمديده مسمرة جديدة او تعديله .

المادة الثالثة والعشرون : يتفق المتعاقدان الساميان على تحكيم محكمة العدل الدولية : بناء على طلب الفريق الذي يعنيه الامر، في الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيق هذا الاتفاق او ملاحقه .

المادة الرابعة والعشرون : وضع هذا الاتفاق بنسختين اصليتين ، واحدة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين . ويعرضه كل منهما على برلمانه للموافقة عليه . ثم يبرمه ويوضع موضع التنفيذ فداء تبادل وثائق الابرار في باريس .

nais fourniront aux parties intéressées tous documents qui leur seraient nécessaires.

ARTICLE XX.— Dans un délai de trois mois, le Comité de l'entrée en vigueur du présent accord, le Protocole en date du 19 avril 1944, réglant le statut de Contrôle des Changes Syro-Libanaise, sera, par entente mutuelle, annulé et remplacé par un nouveau Protocole. Celui-ci mettra au point des conditions dans lesquelles sera assurée la coopération qui sera nécessaire tant au bon fonctionnement des relations financières du Liban avec l'Union Française, qu'à la participation éventuelle du Liban au bénéfice des accords conclus avec la France par les pays tiers pour leurs paiements avec la zone franc.

TITRE V

DISPOSITIONS DIVERSES

ARTICLE XXI.— Le Gouvernement Français, désireux de prendre en considération les intérêts particuliers des porteurs libanais de titres de sociétés françaises exploitant en Syrie et au Liban, s'engage à modifier, en faveur de ces porteurs, dans les conditions définies à l'annexe III, les règles actuellement en vigueur sur le dépôt des actions françaises à la Caisse Centrale de Dépôt et de Virements de Titres.

القطع اللبناني السوري ، ان يزودا المتعاقدين بكل ما يلزمهما من وثائق.

المادة العشرون : في مدة ثلاثة اشهر تبدأ بعد ان يصبح هذا الاتفاق نافذا يتفاهم الفريقان على التاءبروتوكول ١٩ نيسان ١٩٤٤ القاضي بتحديد نظام مراقبة القطع في سوريا ولبنان، وعلى استبداله ببروتوكول جديد . ويجب ان يحدد هذا البروتوكول الشروط التي تحقق التعاون الضروري لحسن سير العلاقات المالية بين لبنان والاتحاد الفرنسي او لامكان استفادة لبنان من الاتفاقات الموقعة بين فرنسا وبلدان اخرى بشأن مدفوعاتها مع منطقة الفرنك .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة الحادية والعشرون : ان الحكومة الفرنسية ، رغبة منها في ان تراعي مصالح اللبنانيين ممن يحملون صكوك شركات فرنسية تعمل في سوريا ولبنان ، تتعهد بان تعدل ، في الشروط المبينة في الملحق الثالث ، القواعد المطبقة حاليا في شأن ايداع الصكوك الفرنسية الصندوق المركزي للودائع وتحويل الصكوك .

ARTICLE XVII.— Des modifications au régime actuel des transferts pourront intervenir d'un commun accord entre les autorités monétaires françaises d'une part et libanaises d'autre part. Ces modifications seront préalablement étudiées de concert par les organismes de contrôle des changes des parties intéressées. Elles seront rendues exécutoires par ces mêmes organismes.

ARTICLE XVIII.— La situation du compte nouveau N° 1 défini à l'article 4 ci-dessus sera examinée périodiquement et au moins une fois chaque année d'un commun accord entre les Parties Contractantes. Au cas où ce compte présenterait un déséquilibre résultant notamment de l'évolution de la balance commerciale, les organismes de contrôle des changes des parties intéressées se concerteraient pour assouplir ou restreindre, suivant le cas, le régime des transferts à destination du Liban en vue de rechercher un rétablissement de l'équilibre de ce compte.

ARTICLE XIX.— Les Parties Contractantes s'engagent à appliquer les principes ci-dessus de la manière la plus conforme à l'esprit général du présent accord. La Banque de Syrie et du Liban et l'Office des Changes Syro-Liba-

المادة السابعة عشرة : يمكن ادخال بعض التعديلات على نظام التحويلات الحالي ، وذلك بالاتفاق بين السلطات اللبنانية والفرنسية المتولية شؤون النقد . وينبغي ان تشترك دوائر مراقبة القطن في كل من البلديتين في دراسة هذه التعديلات مسبقا . وتجعل هذه الدوائر التعديلات المذكورة صالحة للتنفيذ .

المادة الثامنة عشرة : تدقق حالة الحساب الجديد رقم ٢ المحدد في المادة الرابعة السابقة ، بصورة دورية ، ومرة في كل سنة على الأقل ، بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين . وفي حالة اختلال توازن هذا الحساب ، بسبب انحراف الميزان التجاري بصورة خاصة ، فان دوائر مراقبة القطن في البلدين تتشاور فيما بينها لكي توسع او تضيق ، حسب مقتضى الحال ، نظام التحويلات الى لبنان وذلك توصلا الى اعادة التوازن الى الحساب المذكور .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان المتعاقدان بتطبيق المبادئ المبينة اعلاه ، على الوجه الاكثَر ملائمة لروح هذا الاتفاق العامة وعلى مصرف سورية ولبنان ومكتب

ARTICLE XVI.—

المادة السادسة عشرة :

1° — Les transferts du Liban, autre que ceux prévus à l'article 15 ci-dessus, à destination de l'Union Française seront admis sans limitation de nature ni de montant. Toutefois, ils ne pourront être effectués que par l'entremise des intermédiaires agréés.

2° — En ce qui concerne les transferts de l'Union Française, autres que ceux visés à l'article 15 ci-dessus, à destination du Liban, la réglementation française des changes devra prévoir, dans certaines limites, la faculté de transférer les sommes relatives :

- aux secours familiaux et frais de séjour,
- aux frais de scolarité,
- aux revenus,
- aux primes d'assurances et aux frais de justice,
- aux rapatriements des avoirs appartenant à des Libanais qui liquident leur établissement dans l'Union Française et s'installent définitivement dans leur pays.

١ - أن تحويل الأموال من لبنان إلى الاتحاد الفرنسي ، في غير الأحوال المبينة في المادة الخامسة عشرة السابقة بقبل بدون تحديد في النوع والكمية ، على أن هذا التحويل لا يجوز أن يتم إلا على يد وسطاء مرخص لهم .

٢ - يجب أن ننص أنظمة القلم الفرنسية، فيما يتعلق بتحويل الأموال من الاتحاد الفرنسي إلى لبنان في غير الأحوال المبينة في المادة الخامسة عشرة السابقة ، على إمكان تحويل البالغ المتعلقة بما يلي :

— الإعانات العائلية ونفقات الإقامة ،

— النفقات المدرسية ،

— المداخيل ،

— أقساط التأمين ، والنفقات القضائية .

— نقل أموال اللبنانيين الذين يصفون عملهم في الاتحاد الفرنسي ليقيموا نهائياً في لبنان .

REGIME APPLICABLE AUX
MOUVEMENTS DE FONDS
ENTRE L'UNION FRANÇAISE
D'UNE PART ET LE LIBAN
D'AUTRE PART

ARTICLE XIV.—Sauf en ce qui concerne les opérations prévues aux articles 2 et 3 ci-dessus, tous les règlements entre l'Union Française d'une part, le Liban d'autre part, s'effectueront par le débit ou le crédit du compte nouveau 3 défini à l'article 4 ci-dessus.

Aucune transaction entre l'Union Française d'une part, le Liban d'autre part, ne pourra s'effectuer, à moins que les organismes de contrôle des changes des Parties Contractantes n'en conviennent expressément, en une autre monnaie que le franc français ou la livre libanaise.

ARTICLE XV.—Les transferts de fonds destinés à des règlements de marchandises, pourront être librement effectués de part et d'autre, à condition qu'ils soient réalisés par l'entremise des intermédiaires agréés et qu'ils se rapportent à des importations ou à des exportations effectuées suivant les règles générales et la procédures en vigueur dans chaque pays.

النظام المطبق على انتقال الاموال

بين الاتحاد الفرنسي ولبنان

المادة الرابعة عشرة : في ما خلا العمليات المشار اليها في المادتين الثانية والثالثة السابقتين ، فان جميع المدفوعات بين الاتحاد الفرنسي ولبنان تجري بواسطة الحساب الجديد رقم ٣ المحدد في المادة الثالثة ، وذلك بقيدها لهذا الحساب او عليه .

ولا يجوز ان تجري اية معاملسة بين الاتحاد الفرنسي ولبنان ، بمطلة غير الفرنك الفرنسي او الليرة اللبنانية الا بموافقة دوائر مراقبة القفطع في البلدين موافقة صريحة .

المادة الخامسة عشرة : يجوز

تحويل الاموال بين البلدين بدون قيد ، شريطة ان يتولى هذا التحويل وسطاء مرخص لهم ، وان يكون التحويل ناشئاً عن عمليات تصدير او استيراد تمت وفقاً للقواعد العامة والاحول المتبعة في كل من البلدين .

TITRE III

الباب الثالث

DISPOSITIONS

COMMERCIALES

احكام تجارية

ARTICLE XII.— D'une manière générale, l'exportation et l'importation des marchandises entre l'Union Française d'une part, et le Liban d'autre part, seront soumises aux réglementations et autorisations existant dans chacun des pays intéressés.

ARTICLE XIII.— En ce qui concerne les produits dont l'importation ou l'exportation est limitée, les Gouvernements intéressés se mettront d'accord, par l'entremise de leurs représentants respectifs, sur les quantités dont l'exportation et l'importation seront autorisées et sur les périodes d'utilisation des contingents ainsi octroyés.

Pour l'établissement des contingents d'exportations, les Parties Contractantes tiendront compte des échanges traditionnels entre leurs pays et des besoins propres de leur économie.

Le Gouvernement Français s'efforcera en outre de favoriser, par ses exportations, l'équipement du Liban.

المادة الثانية عشرة : ان تصدير البضائع واستيرادها بين لبنان والاتحاد الفرنسي يخضعان، بوجه عام، للأنظمة والأجازات المعمول بها في كل بلد من البلدان المختصة .

المادة الثالثة عشرة : تنفق الحكومتان بواسطة ممثلي كل منهما، على الكميات التي يباح تصديرها أو استيرادها من المنتجات التي يكون استيرادها أو تصديرها مقيدا، وعلى مواعيد استعمال الحصص المخصص بها .

وعند تحديد الكميات المخصصة بتصديرها يأخذ الفريقان المتعاقدان بعين الاعتبار حركة التبادل المألوفة بين البلدين وحاجات اقتصادياتهما الخاصة .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة الفرنسية تسعى بواسطة صادراتها لتسهيل تجهيز لبنان .

ARTICLE XI.— Le Gouvernement Français déclare renoncer à toutes créances qu'il pourrait avoir à présenter au Gouvernement Libanais au sujet de droits et de faits antérieurs à la date de la signature du présent accord et qui n'y auraient pas été mentionnées.

Le Gouvernement Libanais déclare d'autre part renoncer à toutes créances qu'il pourrait avoir à présenter au Gouvernement Français au sujet de droits et de faits antérieurs à la date de la signature du présent accord et qui n'y auraient pas été mentionnées.

Ces renonciations respectives ne prendront effet que par l'entrée en vigueur du présent accord.

المادة الحادية عشرة: تعلن الحكومة

الفرنسية انها تتنازل عن كل ما قد يكون لها من ديون على الحكومة اللبنانية لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق بشأن حقوق او افعال سابقة لتاريخ التوقيع عليه .

وتعلن الحكومة اللبنانية من جهة ثانية انها تتنازل عن كل ما قد يكون لها من ديون على الحكومة الفرنسية لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق . بشأن حقوق او افعال سابقة لتاريخ التوقيع عليه .

ان هذا التنازل المتبادل لا يسري مفعوله الا بعد ان يصبح هذا الاتفاق نافذا .

٢

٢

juin 1950, 30 juin 1951, 30 juin 1952 et 30 juin 1953.

Si à l'une quelconque des dates ci-dessus, la parité officielle, déclarée au Fonds Monétaire International, entre la livre sterling et le livre libanais était supérieure à 2,83125, le montant de l'échéance en livres libanaises devrait être complété de telle façon que la contre-valeur en livres sterling de cette échéance au taux de 2,83125, ne soit pas modifiée.

ARTICLE X.— Dans un délai de 3 mois à compter de l'entrée en vigueur du présent accord, le Gouvernement Français remettra au Conseil Supérieur des Intérêts Communs Syro-Libanais, ou à tout autre organisme qui aurait été désigné à cet effet conjointement par le Gouvernement syrien et le Gouvernement libanais les sommes et valeurs détenues par les autorités françaises pour le compte des Intérêts Communs Syro-Libanais et définies à l'état annexe N° III.

Ces sommes et valeurs seront remises sous réserve que le Gouvernement Syrien et le Gouvernement Libanais donnent quitus de la gestion des comptes correspondants et substituent vis-à-vis des tiers leurs responsabilités à celle du Gouvernement Français.

سنة ١٩٥٠ و ٢٠ حزيران سنة ١٩٥١
و ٢٠ حزيران سنة ١٩٥٢ و ٢٠ حزيران
سنة ١٩٥٣ .

وإذا حدث ، عند حلول احدى المواعيد
المبينة اعلاه ، ان المعادلة الرسمية
المعلنة امام صندوق النقد الدولي ،
بين الليرة الاسترلينية والليرة اللبنانية
اصبحت تتجاوز ٨,٨٣١٢٥ فان مقدار
القسط المستحق بالليرات اللبنانية
يجب ان يزداد بحيث تظل قيمته
بالليرات الاسترلينية مساوية لما كانت
عليه عندما كان التعادل الرسمي
٨,٨٣١٢٥ .

المادة العاشرة : خلال مهلة سنة
اشهر تبدأ من اليوم الذي يصبح
فيه الاتفاق نافذا ، تسلم الحكومة
الفرنسية الى المجلس الاعلى للمصالح
المشتركة السورية اللبنانية او الى أية
هيئة اخرى تمينها لهذه الغاية بالاتفاق
بين الحكومتين السورية واللبنانية
المبالغ والقيم الموجودة لدى السلطات
الفرنسية لحساب المصالح المشتركة
السورية اللبنانية والمبينة في الجدول
الملحق رقم ٣ .

ويجري تسليم هذه المبالغ والقيم
على ان تعطي الحكومتان السورية
واللبنانية مخالصة عن ادارة الحسابات
المتعلقة بها ، وان تحل محل الحكومة
الفرنسية في تحمل التبعات تجاه الغير

■ été fixé forfaitairement à livres libanaises 150.000 par un échange de lettres entre la Délégation Générale du Gouvernement Français et le Gouvernement Libanais, est porté au crédit de la France sur ■ Liban.

5* — MATERIEL DE SECURI-
TE AERIENNE « RADIO-
TRANSMISSION » ET
« METEO »

Le montant de la valeur du matériel appartenant à l'Etat Français, équipant les trois postes de «Radio-Transmission», et les cinq postes «Météo» fonctionnant au Liban et transférés au Gouvernement Libanais depuis le 1^{er} janvier 1947, soit livres libanaises 130.000, est portée au crédit de la France sur le Liban.

ARTICLE IX.— Le montant des créances françaises énumérées à l'article 8, soit au total livres libanaises 20.000.000, créance inscrite sur le Liban, portera intérêt à 1% l'an. Il fera l'objet d'un paiement en francs au cours officiel du franc français par rapport à la livre libanaise le jour du paiement.

Ce paiement sera effectué par le débit du compte ancien N° 1 visé à l'article 2 ci-dessus, en 11 tranches annuelles égales, venant à échéances les 30 juin 1949, 30

بين المندوبية العامة للحكومة الفرنسية
والحكومة اللبنانية ، ثعنا لمخططة
الإذاعة اللاسلكية في بيروت المنقلة
من الحكومة الفرنسية الى الحكومة
اللبنانية .

خامسا : ادوات الوقاية الجوية
والمواصلات اللاسلكية
واحبال الحو

يقيد لحساب فرنسا على لبنان مبلغ ١٣.٠٠٠ ليرة ثمن الادوات التي تملكها الدولة الفرنسية والتي جهزت بها المحطات الثلاث للمواصلات الاسلكية والمحطات الخمس للاحوال الجوية ، وقد تسلمتها الحكومة اللبنانية منذ اول كانون الثاني سنة ١٩٤٧ .

المادة التاسعة: ان قيمة الديسمون الفرنسية على لبنان، المبينة في المادة الثامنة، والبالغ مجموعها ٢٠ مليون ليرة لبنانية، تعطى قائدة سنوية قدرها ١ بالمائة، وتندفع هذه الديون بالفرنكات، بسعر افترقك الرسمي بالنسبة لليرة اللبنانية في تاريخ الدفع

ويتم هذا الدفع بالقد على الحساب القديم رقم ١ المشار اليه في المادة الثانية السابقة ، على خمسة اقساط سنوية متساوية تمنح في ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٩ . و ٢٠ حزيران

Les biens, situés au Liban et appartenant à l'Etat Français, qui n'ont pas fait l'objet des cessions visées ci-dessus pourront être librement utilisés ou aliénés par lui, conformément aux lois et règlements en vigueur au Liban.

2° — CESSIONS DE MATÉRIEL MILITAIRE

Le matériel militaire cédé par le Gouvernement Français au Gouvernement Libanais lors du transfert au Liban des troupes spéciales, en sus de la dotation normale des unités, est porté au crédit de la France sur le Liban pour un montant forfaitaire de livres libanaises 1.840.000.

3° — RESEAU TELEPHONIQUE.

Le reliquat dû par le Gouvernement Libanais au Gouvernement Français, au titre de la cession au Liban du réseau téléphonique libanais, est porté au crédit de la France sur le Liban pour un montant de livres libanaises 80.000.

4° — POSTE DE RADIODIFFUSION DE BEYROUTH

Le montant de la cession par le Gouvernement Français au Gouvernement Libanais du poste de radiodiffusion de Beyrouth, qui

est dû à la France par le Liban, est porté au crédit de la France sur le Liban pour un montant de livres libanaises 1.840.000.

ثانيا : تسليم الاعتدة العسكرية

ان الاعتدة العسكرية التي سلمتها الحكومة الفرنسية الى الحكومة اللبنانية حين انتقال الجيوش الخاصة الى لبنان علاوة على تجهيزات الوحدات المادية ، يقيد لحساب فرنسا على لبنان بمبلغ مقطوع قدره ١٦٤.٠٠٠ ليرة لبنانية .

ثالثا : شبكة التليفون

ان الرصيد المتوجب على الحكومة اللبنانية للحكومة الفرنسية ، بسبب بيع الشبكة التليفونية اللبنانية الى لبنان ، يقيد لحساب فرنسا على لبنان بمبلغ ٨٠.٠٠٠ ليرة لبنانية .

رابعا : محطة بيروت للاذاعة اللاسلكية

يقيد لحساب فرنسا على لبنان مبلغ ١٥.٠٠٠ ليرة لبنانية ، المحدد بصورة مقطوعة ، بموجب الرسائل المتبادلة

tantes sur une éventuelle reconduction, ou jusqu'à ce que la liquidation soit achevée, la garantie prévue à l'article III continuera d'avoir son plein effet.

TITRE II

REGLEMENT DES CREANCES ET DES DETTES

Le Gouvernement Français d'un part, le Gouvernement Libanais d'autre part, conviennent de procéder comme suit au règlement général de toutes les créances et dettes existant entre eux.

ARTICLE VIII.— Détermination des créances françaises.

1° — BIENS FRANÇAIS.

Le Gouvernement Français cède, dans leur état actuel, au Gouvernement Libanais, qui accepte, les biens figurant à l'état annexe N° 1, dont la valeur globale est fixée forfaitairement à la somme de livres libanaises 18.000.000, qui est porté au crédit de France sur le Liban.

Le Gouvernement Libanais fera évacuer par son administration ou son armée, dans un délai de six mois à dater de l'entrée en vigueur du présent accord, les immeubles français qu'elles occuperaient et dont il n'aurait pas acquis la propriété en vertu du présent article.

الضمانة المنصوص عليها في المادة الخامسة تظل سارية المفعول .

الباب الثاني

تسوية الديون والذمم

ان الحكومة اللبنانية من جهة .
والحكومة الفرنسية من جهة ثانية .
اتفقتا على تسوية جميع الديون والذمم فيما بينهما على الوجه الاتي :

المادة الثامنة : تحديد الديون العائدة لفرنسة .

اولا : الممتلكات الفرنسية
تبيع الحكومة الفرنسية من الحكومة اللبنانية ، برضى الحكومة اللبنانية وقبولها الممتلكات المدرجة في الجدول رقم 1 المربوط بهذا الاتفاق ، بحالتها الحاضرة ، وقد حددت قيمتها بمبلغ مقطوع قدره 18 مليون ليرة لبنانية تقيد لحساب فرنسا على لبنان .

اما المقاررات الفرنسية التي لم يتم شراؤها بموجب هذه المادة ، والتي سيشتغلها اليوم الجيش اللبناني او بعض الدوائر اللبنانية ، فان الحكومة اللبنانية ستعمل على اخلائها في مدة ثلاثة اشهر تبدأ في اليوم الذي يصبح فيه هذا الاتفاق نافذا .

ancien N° 1 correspondant au chiffre des créances françaises sur le Liban mentionnées à l'article 9 ci-après. Ces dernières sommes ne porteront pas intérêt.

ARTICLE VII.— Un an avant l'expiration du présent accord les parties contractantes se concerteront en vue d'une éventuelle reconduction totale ■ partielle de la garantie prévue à l'article 5.

En cas de non reconduction, ■ sera procédé, à l'expiration de l'accord, à la liquidation du solde du compte ancien N° 1.

Ce solde sera porté au crédit du compte ancien N° 2 pour être liquidé dans les conditions suivantes :

a) si, à l'expiration de l'accord, il n'existe pas de restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 seront utilisées au gré du Gouvernement Libanais.

b) si, à cette époque, il existe certaines restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 pourront être utilisées suivant la procédure déterminée à l'article 3 du présent accord.

Jusqu'à ce qu'une entente intervienne entre les parties contrac-

tes, la partie française versera au Liban, à titre d'acompte, la somme de 10 millions de francs, à valoir sur le montant des créances françaises sur le Liban mentionnées à l'article 9 ci-après. Ces dernières sommes ne porteront pas intérêt.

la garantie : Un an avant l'expiration du présent accord les parties contractantes se concerteront en vue d'une éventuelle reconduction totale ■ partielle de la garantie prévue à l'article 5.

En cas de non reconduction, ■ sera procédé, à l'expiration de l'accord, à la liquidation du solde du compte ancien N° 1.

Ce solde sera porté au crédit du compte ancien N° 2 pour être liquidé dans les conditions suivantes :

a) si, à l'expiration de l'accord, il n'existe pas de restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 seront utilisées au gré du Gouvernement Libanais.

b) si, à cette époque, il existe certaines restrictions de change, toutes sommes figurant dans le compte ancien N° 2 pourront être utilisées suivant la procédure déterminée à l'article 3 du présent accord.

Jusqu'à ce qu'une entente intervienne entre les parties contrac-

conditions prévues par III Titre IV du présent accord (article 16, paragr. 1).

ARTICLE V.— Si, au cours de la période de 10 ans qui suivra la signature du présent accord, la parité officielle entre £ franc et la livre sterling, résultant du rapport des parités déclarées au Fonds Monétaire International, venait à subir des modifications, le solde du compte ancien N° 1 défini ci-dessus, existant à la date de ces modifications, serait immédiatement ajusté.

L'ajustement se ferait, par versement du Trésor Français au crédit du compte ancien N° 1, ou par débit de ce compte au profit du Trésor Français, suivant le cas, de telle manière que £ contrevaieur en livre sterling, à la nouvelle parité officielle, des soldes du compte ancien N° 1 ainsi ajusté, soit égale à £ contrevaieur en livres sterling, à la parité précédente, de ce même solde avant son ajustement.

ARTICLE VI.— Les sommes qui viendraient éventuellement en accroissement du crédit du compte N° 1, par suite des ajustements prévus III l'article 5 ci-dessus, porteront intérêt au taux de 1% l'an, à l'exception des accroissements qui seraient provoqués par l'ajustement de la fraction du compte

في الشروط المتضمن عليها في الباب الرابع من هذا الاتفاق (مادة ١٦ فقرة ١).

المادة الخامسة : إذا طرأ على الفرنك واليرة الأسترلينية، في خلال السنوات العشر التي تلي التوقيع على هذا الاتفاق، تبدل في قيمة المعادلة الرسمية بينهما، الناتجة عن نسبة التعادل المعلنة في صندوق النقد الدولي، فإن الرصيد الباقي عند وقوع هذا التبدل، من الحساب القديم رقم ١ المحدد أعلاه، بحسب أن تسوى قيمته فوراً.

ويكون ذلك، إما بتحويل من الخزينة الفرنسية إلى الحساب القديم رقم ١، أو بتحويل من هذا الحساب إلى الخزينة الفرنسية، وفقاً لما تقتضيه الحالة، بحيث تصبح قيمة رصيد الحساب القديم رقم ١ بالاسميرات الأسترلينية، بعد تنويته على أساس المعادلة الجديدة، مساوية لقيمة الرصيد نقده بالليرات الأسترلينية على أساس المعادلة السابقة للنسوية.

المادة السادسة : أن المبالغ التي قد تزداد على الحساب القديم رقم ١ من جراء التسويات المشار إليها في المادة الخامسة الإنفاذ الذكر، تعطى فائدة قدرها ١ بالمائة في السنة، ونستثنى من ذلك الزيادات التي قد تنشأ عن

mé «compte nouveau Liban» (compte N° 3), au crédit ■ au débit duquel seront portées, à dater de la signature du présent accord, toutes les opérations qui interviendront entre ■ Liban d'une part et l'Union Française d'autre part.

Ces comptes seront notamment crédités du montant des opérations suivantes :

— règlement des importations
françaises originaires ou en pro-
venance du Liban :

— tous transferts de fonds effectués de l'Union Française vers le Liban dans les conditions définies par le Titre IV du présent accord (article 16, paragr. 2).

Le compte N° 1 pourra également être crédité librement par le débit du compte ancien N° 2.

Le compte No 3 sera notamment débité du montant des opérations suivantes :

— règlements des importations
originales et en provenance de
l'Union Française qui ne seront
pas réglées par le débit du
compte ancien No 2.

— et plus généralement tous
mouvements de fonds du Liban
vers l'Union Française dans les

٣ لبنان» وتقيد لهذا الحباب وعليه، اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق، جميع العمليات التي تجري بين لبنان من جهة، والاتحاد الفرنسي من جهة أخرى.

ومما يقيد لهذا الحساب البالغ
الناسئة عن العملات الآتية :

- تسديد قيمة الإستهلاكات
للضائع الفرنسية المنتجة في لبنان
أو الصادرة عنه .

١٦ - جميع الاموال المحولة من الاتحاد الفرنسي الى لبنان ضمن الشروط المحددة في الباب الرابع من هذا الاتفاق (مادة ١٦ فقرة ٢).

ويجوز أيضا ان تقيد الحساب رقم ٢ بدون اي تحديد ، المبالغ التي تقيد على الحساب القديم ورقم ٢

ومما يقيد على الحساب رقم ٣
المبالغ الناشئة عن العمليات الآتية :

— تسدد قيمة ما يستورد من البضائع المنتجة في الاتحاد الفرنسي والصادرة عنه ، التي لم تسدد بقيد قيمتها على الحساب القديم رقم ٢ .

وبصورة اعم ، جميع الاسوال
المحولة من لبنان الى الاتحاد الفرنسي

la signature du présent accord, par la Banque de Syrie et du Liban, Institut d'Emission, et une somme portée au compte ancien N° 1 comme il est prévu à l'article 2 ci-dessus.

Le compte ancien N° 2 pourra être débité du montant des opérations suivantes :

1°— Achats de matériel et de marchandises originales et en provenance de l'Union Française.

2°— Achats, au cours officiel de la Banque de France, de certaines devises européennes autres que le franc français.

La proportion des débits dans lesquelles les sommes inscrites au compte ancien N° 2 seront utilisables en devises européennes seront mis au point d'un commun accord entre les parties contractantes étant entendu que la fraction utilisable pour des achats de devises ne pourra être supérieure à la moitié du total.

3°— Eventuellement, virements au crédit du compte nouveau (compte no. 3 Liban) défini par l'article 4 ci-après.

ARTICLE IV.— Il est ouvert dans les écritures de la Banque de Syrie et du Liban, gestionnaire de l'Office Syro-Libanaise des Changes, un compte en francs dénom-

Liban, et l'Institut d'Emission, par signature
التوقيع على هذا الاتفاق، والمبلغ المقيد
للحساب القديم رقم ١ المنسار إليه في
المادة الثانية أعلاه. ويجوز أن تقيد
على الحساب القديم رقم ٢، المبالغ
الناتجة عن العمليات الآتية :

١ — شراء لوازم وبضائع من إنتاج
وتصدير الاتحاد الفرنسي .

٢ — شراء بعض العملات الأوروبية
غير الفرنك الفرنسي بالسعر الرسمي
المحدد في بنك فرنسا .

ويتفق الفريقان فيما بينهما على
نسبة ما يمكن تخصيصه من أصل
المبالغ المفيدة في الحساب القديم
رقم ٢، لشراء عملات أوروبية، وعلى
تحديد المهل التي يتم فيها هذا
الشراء، على أن القسم الذي يمكن
استخدامه لشراء عملات أوروبية
لا يجوز أن يتعدى نصف المجموع .

٣ — التحويلات التي قد تجري إلى
« الحساب الجديد رقم ٣ لبنان »
المحدد في المادة الرابعة من هذا
الاتفاق .

المادة الرابعة : تفتح في قيد مصرف
سوريا ولبنان، المكلف بإدارة مكتب
القطع السوري اللبناني، حساب
بالفرنكات يسمى « حساباً جديداً رقم

1° — En vue du règlement, par le débit de ce compte, des sommes dues par le Gouvernement Libanais au Gouvernement Français pour les montants et dans les conditions prévus aux articles 8 et 9 ci-après.

2° — A partir du 1er janvier 1953, en vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après, dans une proportion qui ne pourra excéder annuellement le dixième de la somme initiale portée au compte ancien N° 1 en exécution du présent accord et sur demande adressée expressément par le Gouvernement Libanais trois mois au moins avant la date à laquelle il désire voir effectuer ces virements.

3° — En vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après pour des montants supérieurs à la proportion définie au paragraphe 2° ci-dessus, si, par suite d'une contraction de la circulation monétaire libanaise ou pour toute autre raison, il apparaissait qu'il y eût intérêt à dépasser cette proportion et si les parties contractantes en convenaient ainsi.

ARTICLE III. — Au crédit du compte ancien N° 2 sera inscrite une somme égale à la différence entre le montant des avoirs libanais en francs détenus, à la date de

1 — L'adoption du règlement sur le compte de la trésorerie de la République Libanaise, en vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après, dans une proportion qui ne pourra excéder annuellement le dixième de la somme initiale portée au compte ancien N° 1 en exécution du présent accord et sur demande adressée expressément par le Gouvernement Libanais trois mois au moins avant la date à laquelle il désire voir effectuer ces virements.

2 — A partir du 1er janvier 1953, en vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après, dans une proportion qui ne pourra excéder annuellement le dixième de la somme initiale portée au compte ancien N° 1 en exécution du présent accord et sur demande adressée expressément par le Gouvernement Libanais trois mois au moins avant la date à laquelle il désire voir effectuer ces virements.

3 — En vue de virements au compte nouveau défini à l'article 4 ci-après pour des montants supérieurs à la proportion définie au paragraphe 2° ci-dessus, si, par suite d'une contraction de la circulation monétaire libanaise ou pour toute autre raison, il apparaissait qu'il y eût intérêt à dépasser cette proportion et si les parties contractantes en convenaient ainsi.

ARTICLE III. — Au crédit du compte ancien N° 2 sera inscrite une somme égale à la différence entre le montant des avoirs libanais en francs détenus, à la date de

Le Gouvernement Libanais d'une part, le Gouvernement Français d'autre part, décident d'un commun accord de considérer comme caduques les dispositions relatives aux avoirs libanais en francs de la Banque de Syrie et du Liban, contenues dans le paragraphe No. 4 de la lettre adressée le 10 janvier 1944 par Monsieur le Général Catroux à Monsieur le Président du Conseil des Ministres de la République Libanaise et d'adopter pour l'avenir le régime suivant :

ARTICLE I.— Les avoirs libanais en francs détenus, à la date de la signature du présent accord, par la Banque de Syrie et du Liban, Institut d'Emission de la République Libanaise, seront, dans les conditions définies ci-après, inscrits à des comptes ouverts dans les livres de la Banque de Syrie et du Liban sous les rubriques suivantes : «Compte ancien No. 1 Liban» et «Compte ancien No. 2 Liban».

ARTICLE II.— Au crédit du compte ancien No. 1 sera inscrite une somme de francs : huit milliards.

Le compte ancien No. 1 ne pourra être utilisé, pendant la durée du présent accord, que pour les opérations suivantes :

ان الحكومة اللبنانية من جهة ،
والحكومة الفرنسية من جهة ثانية .
قررتا ، بالاتفاق بينهما ، ان تعتبر
لأغية احكام الفقرة الرابعة من الكتاب
الذي ارسله الجنرال كاترو في ٢٥
كانون لثاني سنة ١٩٤٤ الى دولسة
رئيس مجلس وزراء الجمهورية
اللبنانية بشأن الموجودات اللبنانية
بالفرنكات في مصرف سوريا ولبنان .
واتفقنا على اعتماد النظام التالي
المستقبل :

المادة الاولى : ان الموجودات اللبنانية
بالفرنكات التي تكون تاريخ الموقع
على هذا الاتفاق في حوزة مصرف
سوريا ولبنان . مؤسسة الاصدار في
الجمهورية اللبنانية . تقيد ضمن
الشروط المبينة فيما يلي في حسابين
يفتحان في دفاتر مصرف سوريا
ولبنان تحت العنوانين الاتيين :
« حساب قديم رقم ١ لبنان »
و « حساب قديم رقم ٢ لبنان » .

المادة الثانية : يقيد للحساب القديم
رقم ١ مبلغ ٨ مليارات من الفرنكات .

لا يجوز التصرف بالحساب القديم
رقم ١ طيلة مدة هذا الاتفاق . الا من
اجل العمليات الاتية :

ACCORD

MONETAIRE

اتفاق

مالي

- Signé à Paris
le 23 Janvier 1948
- Ratification autorisée par
la loi du 24 Septembre
1948
(J.o. n. 30/1948 p. 790)
- L'échange des instru-
ments de ratification eut
lieu à Paris.

- وقع في باريس
في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون
٢٤ ايلول ١٩٤٨
- (ج ٢٩ / ١٩٤٨ - س ٧٩)
- تبوئت وتلقى الأبرام في باريس

LE GOUVERNEMENT DE LA
REPUBLIQUE LIBANAISE,
d'une part, et LE GOUVERNE-
MENT DE LA REPUBLIQUE
FRANÇAISE, d'autre part, dési-
reux d'aménager l'accord conclu
entre eux le ٢٣ janvier 1944 et
dénoncé par le Gouvernement
Français, désireux également de
régler à la fois l'ensemble des pro-
blèmes financiers résultant de la
liquidation du passé et leurs rela-
tions monétaires et financières
pour l'avenir, sont convenus de ce
qui suit :

TITRE I

REGIME APPLICABLE AUX
AVOIRS LIBANAIS EN FRANCS
DE LA BANQUE DE SYRIE ET
DU LIBAN, INSTITUT D'EMISSION

ان حكومة الجمهورية اللبنانية من جهة
وحكومة الجمهورية الفرنسية من جهة
اخرى ،

رغبة منهما في تقويم الاتفاق الذي
عقدناه في ٢٥ كانون الثاني سنة
١٩٤٤ ونقضته الحكومة الفرنسية ،
ورغبة ايضا في أن تتفقا في أن واحد
على جميع القضايا المالية الناشئة
عن تصفية الماضي وعلى العلاقات
التقيدية والمالية في المستقبل ،
قد اتفقتا على ما يلي :

الباب الاول

النظام الواجب تطبيقه على
الموجودات اللبنانية بالقرنكات في
مصرف سوريا ولبنان ومؤسسة
الإصدار

B — Sur la base de l'adhésion du Gouvernement libanais au programme exposé dans les trois paragraphes précédents, le Gouvernement Français, de son côté, s'engage à adopter le programme d'évacuation suivant :

a) Sous réserve des dispositions prévues au paragraphe b) ci-dessous, le retrait du Liban de l'ensemble des troupes françaises sera terminé le 31 août 1946. A la même date, les unités d'aventuriers auront été dissoutes.

b) Du 31 août au 31 décembre 1946, le Gouvernement français aura la faculté de maintenir au Liban, un groupe de 30 officiers et d'environ 300 techniciens pour assurer le contrôle et le transport du matériel. Le départ de ces derniers éléments sera effectué le 31 décembre 1946 au plus tard.

c) Pour répondre au souhait exprimé par le Gouvernement libanais, le Gouvernement français affirme son désir d'assurer le retrait du gros des troupes combattantes avant le 30 juin 1946. Il appartiendra à l'Etat-Major commun franco-libanais de proposer au Commandement Français, compte-tenu des conditions matérielles et du progrès des opérations, des mesures propres à faciliter la réalisation d'un tel programme.

J'ai l'honneur de vous confirmer l'accord du Gouvernement libanais sur les engagements réciproques de nos deux Gouvernements tels qu'ils sont exposés dans la lettre ci-dessus.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

HAMID FRANGIE

7

S.E. Georges Bidault

Ministre des Affaires Etrangères

Monsieur le Ministre,

Par lettre en date d'aujourd'hui vous avez bien voulu me faire connaître ce qui suit :

« J'ai eu l'honneur de vous faire savoir, le 19 mars, qu'à la suite de la Conférence des Experts Militaires français et britanniques qui s'est tenue à Paris du 2 au 6 mars, l'Etat-Major Français avait fixé au 1er avril 1947 la date à laquelle, compte-tenu des seuls moyens dont dispose sur place le Commandement Français au Levant, pourrait être achevé le retrait de la totalité des troupes françaises stationnées au Liban.

Je vous faisais savoir en même temps que ce délai était susceptible d'être abrégé et aménagé dans la mesure où des moyens et facilités supplémentaires seraient prêtés au Commandement français par le Gouvernement libanais. C'est dans cet esprit que je vous avais demandé l'appui et la coopération de votre Gouvernement dans des conditions que nous avions précisées et je vous avais exposé en même temps les modifications qui pourraient, en conséquence, être apportées au plan d'évacuation.

Vous avez bien voulu me faire connaître le 21 mars l'accord de votre Gouvernement sur les propositions que je vous avais faites. Il en résulte que :

A — Le Gouvernement libanais s'engage à accorder au Commandement Français au Levant le concours suivant :

1) De la part des services publics : le concours de la Gendarmerie, de la Police, des Organes Administratifs et la mise à la disposition du Commandement Français des contingents de travailleurs dont les Autorités Militaires auraient besoin pour le conditionnement, le transbordement et l'embarquement du matériel.

2) De la part de l'Armée libanaise : la fourniture des moyens matériels nécessaires, d'une certaine main-d'œuvre, d'équipes spécialisées et la prise en charge, sur la demande des Autorités Françaises, de tous les services de garde qui pourraient lui être passés.

3) L'affectation d'officiers libanais à un Etat-Major commun franco-libanais ayant pour mission d'assister les deux Commandements et de les renseigner sur le progrès des opérations d'évacuation.

sur la demande des Autorités françaises, de tous les services de garde qui pourraient lui être passés,

3) L'affectation d'officiers libanais à un Etat-Major commun franco-libanais ayant pour mission d'assister les deux Commandements et de les renseigner sur le progrès des opérations d'évacuation.

B — Sur la base de l'adhésion du Gouvernement libanais au programme exposé dans les trois paragraphes précédents, le Gouvernement Français, de son côté, s'engage à adopter le programme d'évacuation suivant :

a) Sous réserve des dispositions prévues au paragraphe b) ci-dessous, le retrait du Liban de l'ensemble des troupes françaises sera terminé le 31 août 1946. A la même date, les unités d'avant-postes auront été dissoutes.

b) Du 31 août au 31 décembre 1946, le Gouvernement Français aura la faculté de maintenir au Liban, un groupe de 30 officiers et d'environ 300 techniciens pour

assurer le contrôle et le transport du matériel. Le départ de ces derniers éléments sera effectué le 31 décembre 1946 au plus tard.

c) Pour répondre au souhait exprimé par le Gouvernement libanais, le Gouvernement français affirme son désir d'assurer le retrait du gros des troupes combattantes avant le 30 juin 1946. Il appartiendra à l'Etat-Major commun franco-libanais de proposer au Commandement Français, compte-tenu des conditions matérielles et du progrès des opérations, des mesures propres à faciliter la réalisation d'un tel programme.

Je vous serais reconnaissant de vouloir bien me confirmer l'accord du Gouvernement libanais sur les engagements réciproques de nos deux Gouvernements tels qu'ils sont exposés dans la présente lettre.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

GEORGES BIDAULT

RETRAIT DES TROUPES FRANÇAISES STATIONNEES AU LIBAN

ECHANGE DE LETTRES

● 23 Mars 1946

Paris

S.E. Hamid Frangié
Ministre des Affaires Etrangères

Monsieur le Ministre,

J'ai eu l'honneur de vous faire savoir, le 19 mars, qu'à la suite de la Conférence des Experts Militaires français et britanniques, qui s'est tenue à Paris du 2 au 6 mars, l'Etat-Major Français avait fixé au 1er avril 1947 la date à laquelle, compte-tenu des seuls moyens dont dispose sur place le Commandement Français au Levant, pourrait être achevé le retrait de la totalité des troupes françaises stationnées au Liban.

Je vous faisais savoir en même temps que ce délai était susceptible d'être abrégé et aménagé dans la mesure où des moyens et facilités supplémentaires seraient prêtés au Commandement français par le Gouvernement libanais. C'est dans cet esprit que je vous avais demandé l'appui et la coopération de votre Gouvernement dans des conditions que nous avions précisées et

انسحاب الجيوش الفرنسية

من لبنان

مبادلة رسائل

● ٢٢ آذار ١٩٤٦

بغداد

je vous avais exposé en même temps les modifications qui pourraient, en conséquence, être apportées au plan d'évacuation.

Vous avez bien voulu me faire connaître le 21 mars l'accord de votre Gouvernement sur les propositions que je vous avais faites. Il en résulte que :

A — Le Gouvernement Libanais s'engage à accorder au Commandement Français au Levant le concours suivant :

1) De la part des services publics : le concours de la Gendarmerie, de la Police, des Organes Administratifs et la mise à la disposition du Commandement Français des contingents de travailleurs dont les Autorités Militaires auraient besoin pour le conditionnement, le transbordement et l'embarquement du matériel.

2) De la part de l'Armée libanaise : la fourniture des moyens matériels nécessaires, d'une certaine main-d'œuvre, d'équipes spécialisées, et la prise en charge,

SURETE GENERALE

● 7 Juillet 1944

Bejrout

S.E. Riad Bey SOLH

Monsieur le Président,

La Délégation Générale de France au Levant a procédé, à la date de ce jour, d'un commun accord avec le Gouvernement de l'Etat du Liban, au transfert à cet Etat des Services de Sûreté Générale.

La Légation de Grande-Bretagne a toutefois porté à la connaissance des Gouvernements de Syrie et du Liban, par aide-mémoire en date du 4 juillet, que les Autorités Militaires Britanniques main-

الامن العام

● ٧ تموز ١٩٤٤

بيروت

tenaient à cet égard les réserves de sécurité militaire exposées dans le Document Bleu du 28 mars

J'ai l'honneur de vous faire savoir que les Autorités Militaires Françaises du Levant ne peuvent que prendre à leur compte, en ce qui les concerne, les dispositions de ce document dans les mêmes conditions que les Autorités Britanniques.

Veillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma très haute considération.

CHATAIGNEAU

B.C.C.L. aux fins d'obtenir un permis de sortie, dont il doit être muni avant de quitter le pays.

De plus, chaque personne résidant en Syrie (Liban) (y compris les syriens ou libanais) qui désirent voyager à l'étranger, doit se présenter avec son passeport au B.C.C.L. aux fins d'obtenir un permis de sortie sans lequel il ne lui sera pas permis de quitter le territoire syrien.

Le permis de sortie portera la date extrême (c'est-à-dire le jour après la date d'émission) à laquelle il doit être utilisé et le poste frontière par lequel le voyageur doit passer. Il sera extrait d'un livre de permis numéroté et les souches resteront au B.C.C.L.

Enfin, les étrangers résidant en Syrie (Liban) qui ont obtenu un permis de sortie en vue voyager à l'étranger, peuvent demander au B.C.C.L. ou au B.R.C.L. d'apposer un visa sur leur passeport les autorisant à retourner en Syrie (Liban). Cette autorisation ne les dispensera pas d'avoir à obtenir le visa consulaire pour la rentrée en Syrie (Liban) mais il autorisera la délivrance d'un semblable visa sans nouvelle autorisation du B.C.C.L. dans le délai d'un an.

En ce qui concerne les personnes appartenant aux catégories I à VI comprises dans l'appendice 1 et résidant en Syrie, le visa de retour les dispensera de l'obtention du visa consulaire.

APPENDICES 1 et 2

En ce qui concerne la mise au point des appendices 1 et 2, des échanges de vues doivent avoir

lieu entre les autorités syriennes (libanaises) et les autorités alliées compétentes.

Les autorisations accordées seront signalées au poste frontière intéressé par le Gouvernement syrien (libanais).

6. — Délivrance des visas d'entrée.

Au moment de délivrer un visa d'entrée, l'autorité compétente indiquera sur le passeport :

- le no et la date de l'autorisation du B.C.C.L. (par ex. autorisation no 280/B.C.C.L. du / /)
- Le poste frontière par lequel le voyageur entrera. L'Etat (Syrie ou Liban) à travers lequel le voyageur est autorisé à se déplacer.
- La phrase : «Ce visa n'autorise pas l'entrée dans les zones militaires interdites».

Sur les passeports des voyageurs venant de Turquie ou d'Irak par chemin de fer, les mots «sauf en transit direct», seront ajoutés à la surcharge ci-dessus.

La durée du séjour accordé au voyageur, la date extrême à laquelle le voyageur doit avoir fait usage du visa (un mois à compter de la date où le visa a été accordé)

7. — Visas de transit.

La procédure est la même en ce qui concerne la demande et la dé-

livrance des visas d'entrée. Dans le cas où les autorisations sont accordées, le B.C.C.L. indiquera le poste frontière par lequel le voyageur doit quitter le pays.

Etant donné que l'entrée en Turquie entraîne le passage de zones militaires interdites, les voyageurs en possession du visa de transit, en route pour la Turquie, doivent, quand ils passent par Beyrouth, obtenir un laissez-passer des autorités militaires franco-britanniques par l'intermédiaire du B.C.C.L. Ce permis sera délivré dans les 48 heures.

Si le voyageur est entré par Deraa ou Benet Yacoub, le permis de circuler peut être délivré dans le même délai par le B.C.C.L. au nom des autorités militaires franco-britanniques de Damas.

Cette formalité n'est pas applicable aux voyageurs en transit d'Irak pour la Turquie ou vice-versa, via Tell-Kotchek et Meidan-Ekbès, à condition qu'ils ne quittent pas le train.

8. — Permis de sortie (Exit permits).

Chaque voyageur doit, au moins 48 h. avant l'expiration de la période de séjour indiquée sur son visa, présenter son passeport au

4 — *Autorités qualifiées pour délivrer des visas d'entrée et de transit.*

A défaut de représentation consulaire syrienne (libanaise) la procédure actuellement suivie continuera d'être appliquée, compte tenu de la création du B.C.C.L.

5. — *Méthode à suivre pour obtenir un visa d'entrée ou de transit.*

Tout étranger sollicitant un visa est requis de se présenter personnellement devant l'autorité compétente indiquée au paragraphe IV ci-dessus, dans le but de remplir six exemplaires d'une demande, chacune portant une photographie et, en plus des indications concernant l'identité, les détails suivants :

- a) le poste frontière par lequel le demandeur désire entrer en Syrie (Liban) ou en sortir
- b) l'Etat (Syrie ou Liban) que le voyageur désire visiter.
- c) les raisons de son voyage.
- d) la durée de son séjour.

Un modèle de demande est compris dans l'appendice ■

Au cas où tous les détails ne seraient pas fournis, il en résulterait invariablement le refus du visa.

Ces demandes seront adressées ■ six exemplaires au Gouvernement syrien (libanais), qui en communiquera cinq au B.C.C.L.

Aucune demande ne sera expédiée par télégramme, sauf en cas d'extrême urgence.

Chaque membre du B.C.C.L. sera mis en possession d'un exemplaire de la demande qu'il utilisera suivant les consignes établies par l'autorité qu'il représente. Les décisions seront prises par le B.C.C.L. réuni en Comité et dans un délai de 15 jours au maximum à compter de la date de réception de la demande. La durée pourra être réduite à un maximum de 3 jours pour le cas d'extrême urgence quand la demande est faite par télégramme.

Chaque autorisation sera dotée d'un numéro de série qui sera enregistré dans un registre tenu par le secrétariat du B.C.C.L. L'autorisation indiquera les localités que le voyageur est autorisé à visiter, ainsi que ■ durée du séjour qui lui est accordé. Ces indications seront également inscrites sur le registre.

Les décisions du B.C.C.L. seront communiquées à l'autorité qui reçoit la demande de visa par l'entremise du Gouvernement syrien (libanais).

ANNEXE

Mesures réglant les voyages en Syrie (Liban) et au travers de ■ Syrie (Liban) en temps de guerre

1. — Généralités.

Aucun étranger, à l'exception des personnes comprises dans les catégories mentionnées dans la liste jointe à l'annexe 1, ne pourra entrer en Syrie (Liban) sans un visa consulaire apposé sur son passeport, indiquant ■ numéro et la date de l'autorisation accordée par le Bureau Central de ■ Circulation au Levant (B.C.C.L.) (Central Movement Bureau of the Levant — voir paragraphe 2 ci-dessous qui sera établi dans les Etats du Levant.

2. — Composition des Bureaux Centraux de la Circulation au Levant :

a) Le « B.C.C.L. », dénommé ainsi par la suite dans tout ■ texte, sera une organisation mixte, dont le siège sera situé dans les quartiers généraux britanniques ■ français des capitales syrienne ou libanaise, et composé comme suit :

- un représentant des autorités militaires françaises,
- un représentant des autorités militaires britanniques,

— un représentant du Gouvernement syrien (libanais).

b) Pour ■ commodité des personnes résidant dans le Nord Syrie, il sera constitué à Alep un bureau régional du B.C.C.L. composé comme suit :

- l'officier français de liaison auprès de la Sûreté syrienne d'Alep,
- l'officier de liaison britannique auprès de la Sûreté syrienne d'Alep,
- ■ directeur de la Sûreté syrienne d'Alep.

3. — Consignes, fonctions et pouvoirs du « B.C.C.L. » et du « B.R.C.L. ».

a) Le B.C.C.L. aura seul pouvoir pour décider en toutes ■ matières relatives aux déplacements en Syrie (Liban) y compris le pouvoir de :

- i) autoriser ■ délivrance des visas d'entrée et de transit ■ des étrangers,
- ii) délivrer des permis de sortie à tous les voyageurs

b) Le B.R.C.L. aura pouvoir pour délivrer des permis de sortie à Alep au nom du B.C.C.L., selon les conditions et suivant le procédé indiqués dans les paragraphes 7 et 8 ci-dessous.

Pour des raisons d'hygiène intéressant les armées en campagne la police militaire pourra procéder, en liaison avec la police libanaise, à l'inspection des des maisons closes.

X. — CENSURE CINÉMATOGRAPHIQUE

L'exercice de la censure cinématographique sera assuré par les autorités libanaises. Les représentants de l'Armée prêteront leur concours à ces autorités et auront le droit de décision sur les questions concernant la sécurité militaire.

XI. — CONTRE ESPIONNAGE

Tous les services de contre-espionnage et les pou-

voirs détenus par eux dépendront, pendant la durée de la guerre, de la Sûreté aux Armées qui informera les autorités libanaises si un ressortissant libanais est en cause. De son côté, la Sûreté libanaise prêter son concours en ces matières à la Sûreté aux Armées.

XII. — PERSONNEL.

La Sûreté aux Armées a la faculté de conserver pour la durée de la guerre le personnel libanais dont les services sont considérés comme indispensables au maintien de la sécurité militaire. Sous cette réserve, le personnel de la Sûreté figurant dans les cadres de l'Administration libanaise est passé au Gouvernement libanais.

V. — CONTROLE DE LA MAIN D'ŒUVRE ETRANGERE

Ce contrôle est transféré au Gouvernement libanais.

Pour répondre aux nécessités de l'état de guerre, les autorités militaires se réservent le droit de faire venir ou de conserver au Levant des travailleurs et des techniciens dont la présence est nécessaire pour des entreprises militaires.

VI. — DESERTEURS.

Tout déserteur qui serait appréhendé par les services de sécurité libanais sera remis par ces services au poste le plus proche de Sécurité militaire.

Toute personne pénétrant de manière illégale sur le territoire libanais sera remise à la Sécurité aux Armées pour être interrogée.

VII. — CONTROLE DES ARMES.

La délivrance des permis de port d'armes, de chasse et le contrôle des munitions de chasse sont assurés par le Gouvernement libanais.

La délivrance des permis de port d'armes de guerre est suspendue jusqu'à la fin

des hostilités.

Les autorités militaires alliées et le Gouvernement libanais rechercheront une procédure en vue d'assurer la collaboration de leurs services respectifs pour l'exercice du contrôle des munitions et armes de guerre.

VIII. — TRAFIC DES STUPEFIANTS.

Les autorités libanaises assureront désormais, compte tenu des responsabilités internationales engageant le Liban, la répression du trafic des stupéfiants.

En raison du danger que ce trafic constitue pour l'Armée, les services de Sécurité alliés se réservent le droit d'opérer et d'agir indépendamment lorsqu'ils s'agit de personnel militaire allié, ou lorsqu'il y a présomption que le personnel militaire allié est intéressé. Dans ce cas ils se font accompagner d'un représentant des services libanais.

IX. — TRAITE DES FEMMES.

Le contrôle de la traite des femmes est également transféré aux autorités libanaises.

ci-dessus et assumera les responsabilités qui en découlent.

A défaut de représentation consulaire libanaise, la procédure actuellement suivie continuera d'être appliquée, compte tenu de la création du Bureau Central de la Circulation du Levant.

III. — SERVICE DES ETRANGERS.

La prolongation des visas de séjour et la délivrance des cartes d'identité pour étrangers sera désormais assurée par le Gouvernement libanais sous les réserves suivantes :

a) Le service libanais qui sera saisi d'une demande de prolongation de permis de séjour ou d'une demande de carte d'identité, informera la Sûreté aux Armées. S'il y a un étranger qui est autorisé à séjourner dans le pays et dont l'activité se révélerait dangereuse pour la sécurité de l'Armée, il sera signalé par la Sûreté aux Armées au Gouvernement libanais qui assurera son refoulement.

b) Maintien de la règle-

mentation en vigueur relative au séjour des étrangers, dans le cadre des dispositions générales indiquées ci-dessus, toute modification devant se faire par accord entre les autorités libanaises et les autorités militaires.

c) Les apatrides, comprenant les réfugiés et détenteurs de passeports Nansen, qui résident actuellement au Liban resteront placés sous le contrôle de la Sûreté aux Armées, qui fournira tous renseignements utiles à leur sujet à la Sûreté libanaise en vue de la délivrance d'une carte d'identité spéciale par les autorités libanaises.

IV. — CONTROLE ET SURVEILLANCE DES ARTISTES ETRANGERS.

Ce contrôle est transféré au Gouvernement libanais. Toutefois, pour des motifs intéressant la sécurité et le contre-espionnage, ce gouvernement avisera la Sûreté aux Armées des déplacements et des lieux de résidence des artistes étrangers et mettra fin à leur séjour sur demande de la Sûreté aux Armées.

MODALITES D'APPLICATION

I. — POSTES FRONTIERES

La police et la surveillance des postes frontières passent au gouvernement libanais qui assurera ce service sous sa responsabilité. En raison de l'état de guerre, un agent de la Sécurité aux Armées sera attaché à chaque poste de la frontière, en qualité d'assistant. Cet agent indiquera au chef de poste libanais le nom des personnes indésirables pour la sortie et l'entrée du territoire libanais, et celles dont les papiers ne sont pas en ordre.

Les indications données dans ce sens par le représentant de la Sécurité aux Armées auront caractère de décision. Il appartiendra aux autorités libanaises désormais responsables de l'exercice de la Sécurité Générale d'en assurer l'application.

Dans le même esprit, le chef de poste libanais tiendra le représentant de la Sécurité aux Armées au courant des mouvements de voyageurs.

II. — DELIVRANCE A L'ETRANGER DES VISAS D'ENTREE POUR LE LIBAN.

La délivrance des visas à destination du Liban sera du ressort des Consuls libanais qui soumettront les demandes dont ils seront saisis à leur gouvernement.

En raison de l'état de guerre, le Gouvernement libanais saisira de ces demandes le Bureau Central de la Circulation du Levant (B.C.C.L.) comprenant :

- un représentant du Gouvernement libanais,
- un représentant de l'autorité militaire française,
- un représentant de l'autorité militaire britannique.

Cet organisme mixte, dont la composition, les attributions et le fonctionnement sont précisés dans l'annexe ci-jointe, est compétent pour toute matière touchant la délivrance des visas d'entrée, de transit ou de sortie. C'est en liaison avec ce organisme que le Gouvernement libanais prendra les décisions relatives aux matières énumérées

SURETE
GENERALE

الامنين
المقام

● 7 Juillet 1944
Sofar

● ٧ تموز ١٩٤٤
مونسير

PROTOCOLE

Suivant l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux et les Gouvernements syrien et libanais, les services de la Sûreté générale sont passés à la République libanaise. C'est donc le Gouvernement libanais qui aura désormais à assurer, sous sa responsabilité, la

marche de ces services.

Une étroite collaboration sera maintenue entre la Sûreté Générale libanaise et la Sûreté aux Armées.

RIAD SOLH
CHATAIGNEAU

7

7

4. The General Officer Commanding Ninth Army points out that the Franco-British Security Council is an advisory body with no executive powers whatsoever. Its purpose is to make recommendations to him and the French Military Commander, on which action may subsequently be decided "within their own spheres of responsibility."

5. It must, therefore, be quite clear that it is not the Army Commander's intention that consultation with the British Military authorities should become in any way a pretext for delaying the signature of the Protocols. He has requested that the foregoing statement of his views should be conveyed to all parties concerned.

At General Holmes' suggestion this statement is also being brought to the notice of the French Delegate-General p.l., and the Syrian Minister for Foreign Affairs.

British Legation,
Beirut.

٤) ان القائد العام للجيش التاسع
يود ان يوضح ان مجلس الامن البريطاني
الفرنسي له صفة استشارية فقط
دون اي سلطة تنفيذية وغاياته ان
بدلي باقتراحات اليه والى قائد الجيش
الفرنسي وعلى اساس هذه الاقتراحات
يتفق على الخطة العملية التي يجب
ان تتخذ ضمن نطاق مسؤوليات
كل منهم .

٥) بناء عليه يجب ان توضح هذه
التقطة وهي انه لم تكن غاية القائد
الاعلى اعتبار المباحثات مع السلطات
العسكرية البريطانية حجة لتأخير
توقيع البروتوكولات وقد طلب منها
ان ترسل البيانات المتدرجة لاعلاء عن
نظريته لدوي الشأن .

وبناء على اقتراح الجنرال هولمز
قد ارسل هذه المذكرة الى المندوب
الفرنسي بالوكالة والى وزير خارجية
سوريا .

المفوضية البريطانية
بيروت

ARMEE

● 3 Juillet 1918
Beyrouth

AIDE MEMOIRE

1 The General Officer Commanding Ninth Army has informed His Majesty's Minister that ■ has come to his notice that statements have been made recently that the British Military authorities have delayed negotiations between the French representative and the States Governments owing to their demands.

2. It has already been made clear to the French representative that General Holmes takes his stand unreservedly on the Blue Paper, the terms of which he reserves the right to put into force at any time, whether a Protocol has been signed or not. This right ■ derived from the Commander-in-Chief of the Allied Forces in the Middle East.

3. General Holmes regards the Protocols as negotiated agreements between the French authorities and the States Governments. He cannot and does not insist on the inclusion of any particular words, expressions, or paragraphs in them. He is, however, prepared to offer advice or suggestions if asked to do so.

الجيش

● ٣ تموز ١٩١٨
بيروت

مذكرة

١١ ان القائد العام للجيش التاسع اوعز للوزير المفوض لصاحب الجلالة بان الفت نظره الى بيانات ظهرت حديثا فحواها ان السلطات العسكرية البريطانية اخبرت المباحثات بسجين مندوبي فرنسا ومندوبي الحكومات بناء على طلبهم .

١٢ لقد سبق لنا ان اظهرنا جتبا لمندوبي فرنسا ان موقف الجنرال هولز قد تحدد بدون تحفظ على الورقة الزرقاء وله الحق ان يأخذ الاجراءات اللازمة في اي وقت كان ضمن نصوص هذه الورقة سواء وقع البروتوكول ام لم يوقع وقد استمد هذا الحق من وظيفه القائد العام لجيوش الحلفاء في الشرق الاوسط .

١٣ ان الجنرال هولز يعتبر هذه البروتوكولات كاتفاقيات مفاوضة بين السلطات الفرنسية والحكومات المحلية وهو لا يقدر ولا يصر على اضافة اي كلمة خصوصية او عبارة او فقرة الى هذه الاتفاقية ولكنه مستعد ان يدلي بآرائه وارشاداته واقتراحاته اذا طلب منه ذلك .

ARMÉE
ECHANGE DE LETTRES

● 16 Juin 1943
Beirut

S.E. Riad Bey Solh

Monsieur le Président,

En application du Protocole en date du 15 juin, j'ai l'honneur de vous confirmer que les effectifs libanais de la valeur d'un bataillon et d'un peloton d'auto-mitrailleuses organiquement constitués mis à la disposition du Gouvernement libanais seront désignés à tour de rôle pour une période de quatre mois, en principe.

Ces effectifs recevront leur mission conformément à la demande adressée par le Président du Conseil libanais au Colonel commandant la cinquième demi-brigade.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma haute considération.

BEYNET

الجيش
مبادلة رسائل

● ١٦ حزيران ١٩٤٣
بيروت

S.E. le Général d'Armée
Paul BEYNET

Monsieur le Délégué Général,

Par votre lettre du 15 juin vous avez bien voulu me confirmer que, en application du Protocole du 15 juin, les effectifs libanais de la valeur d'un bataillon et d'un peloton d'auto-mitrailleuses organiquement constitués mis à la disposition du Gouvernement libanais, seront désignés à tour de rôle pour une période de quatre mois, en principe.

Vous avez ajouté que ces effectifs recevront leur mission conformément à la demande adressée par le Président du Conseil libanais au Colonel, Commandant la cinquième demi-brigade.

En accusant réception de cette lettre, j'ai l'honneur de vous faire savoir que le Gouvernement libanais donne son accord aux dispositions qu'elle contient et qui sont rappelées ci-dessus.

Veuillez agréer, Monsieur le Délégué Général, l'assurance de ma haute considération.

RIAD SOLH

ARMÉE

الجيش

● 15 Juin 1941
Bejrout

● حزيران ١٩٤١
بيروت

PROTOCOLE

En attendant la conclusion d'un accord définitif sur la remise effective au Gouvernement libanais de l'ensemble des Troupes Libanaises entretenues par la France au Liban, le Général d'Armée Paul Beynet, Délégué Général et Plénipotentiaire de France et Son Excellence Riad Bey Solh, Président du Conseil des Ministres Libanais, ont convenu de ce qui suit :

1) En vue de procurer au Gouvernement libanais les moyens suffisants pour assurer la maintenance de l'ordre intérieur, le Général Commandant Supérieur des Troupes Françaises met, dès la signature du présent protocole, à la disposition de l'Etat Libanais, des effectifs ne dépassant pas un bataillon libanais d'infanterie et un peloton d'auto-mitrailleuses.

La responsabilité et l'emploi des troupes mises à la disposition du Gouvernement libanais incombent entièrement à ce Gouvernement.

2) En cas d'opérations de guerre en cours ou imminentes, les unités mises à la disposition du Gouvernement libanais pourraient être provisoirement retirées à la demande du Général Commandant Supérieur pour remplir leur rôle dans le cadre du dispositif général de défense du Levant.

3) L'organisation, l'administration et le statut de ces effectifs sont ceux qui régissent actuellement les Troupes Spéciales du Levant, et leur entretien demeure, en attendant le règlement définitif du transfert des troupes Libanaises à la charge du Commandement Supérieur des Troupes du Levant.

Les frais supplémentaires occasionnés par le transport et l'emploi des Troupes par le Gouvernement libanais sont à la charge de ce Gouvernement suivant des modalités qui seront fixées par une convention spéciale.

PROTECTION DE LA PROPRIÉTÉ

● 1^{er} Juin 1944
Damas

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les Représentants des Gouvernements syrien et libanais, le Général d'Armée Beynet, Délégué général et Plénipotentiaire de France au Levant et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de l'Office pour la Protection de la propriété commerciale, industrielle, artistique, littéraire et musicale.

Le personnel de ce service est passé à la même date au service

حماية
الملكية

● ٢ حزيران ١٩٤٤
دمشق

des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux fonctionnaires français.

Les obligations internationales assumées jusqu'ici par la France concernant la Protection de la propriété industrielle, la répression des fausses indications de provenance et la protection des œuvres artistiques et littéraires au nom de la Syrie et du Liban sont désormais à la charge de ces deux Etats.

POLICE
SANITAIRE
VETERINAIRE

● 3 Juin 1944
Damas

المراقبة
البيطرية

● ٢ حزيران ١٩٤٤
دمشق

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943, à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des gouvernements syrien et libanais, le Général d'Armée Beynet, Délégué général et Plénipotentiaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du Service de la Police Sanitaire Vétérinaire.

Le personnel de ce service est passé à la même date au service des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux fonctionnaires français.

CHEMINS DE FER
PORT DE BEYROUTH

● 3 Juin 1944
Damas

السكك الحديدية
مرفأ بسبروت

● ٣ حزيران ١٩٤٤
دمشق

PROTOCOLE

En ce qui concerne les réseaux de chemins de fer de Syrie et du Liban et le port de Beyrouth, le transfert aux deux Gouvernements du contrôle de leur exploitation est acquis. Les questions d'ordre général relatives aux chemins de fer et au port seront l'objet d'un examen spécial entre les autorités compétentes.

En vue de répondre aux besoins de l'Armée, le laboratoire de recherches vétérinaires reste à la disposition des autorités militaires pour la durée de la guerre.

POSTES
ET TELEGRAPHES

● 3 Juin 1944

Damas

بريد و بوق

● ٣ حزيران ١٩٤٤

دمشق

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants des Gouvernements syrien et libanais, le Général d'Armée Beynet, Délégué Général Plénipotentiaire et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du Service de l'Inspection Générale des Postes et Télégraphes.

Le personnel de ce Service est passé à la même date au Service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

Les obligations internationales assumées jusqu'ici par la France en matière postale et télégraphique au nom de la Syrie et du Liban sont désormais à la charge de ces deux Etats.

SERVICES
QUARANTENAIRES

● 3 Juin 1944

Damas

الحجر الصحي

● ٣ حزيران ١٩٤٤

دمشق

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernements syrien et libanais, le Général d'Armée Beynet et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 3 juin 1944 au transfert des Services Quaranténaires aux Etats de Syrie et du Liban.

Le personnel de ces services est passé à la même date au service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais, relativement aux fonctionnaires français. Le Directeur du Service de Santé est mis à la disposition des deux Gouvernements pour assurer la direction de ce service jusqu'à la fin de la guerre.

Les obligations internationales assumées jusqu'ici par la France en matière sanitaire et quarantenaire au nom de la Syrie et du Liban sont désormais à la charge de ces deux Etats.

DECLARATION
COMMUNE

● 3 Juin 1944
Beyrouth

نصريح مشترك

● ٣ حزيران ١٩٤٤
بيروت

Aux termes de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 entre ■ Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les Représentants des Gouvernements syrien et libanais, des négociations avaient été entreprises pour procéder au transfert des services d'Intérêt Commun.

Ces négociations sont arrivées à une heureuse conclusion et l'ensemble de ces services, effectivement transféré à la République syrienne ■ à la République libanaise, se trouve désormais placé sous leur autorité.

BEYNET
RIAD SOLH
SAADALLAH EL DJABRI
JAMIL MARDAM BEY

ANTIQUITES

● 3 Juin 1944
Beyrouth

أنتداب

● ٣ حزيران ١٩٤٤
بيروت

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre ■ Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, ■ les Représentants des Gouvernements Syrien et Libanais, le Général d'Armée Beynet et le Gouvernement Libanais ont procédé ■ 3 juin 1944 au transfert à la République Libanaise du Service des Antiquités.

Le personnel de ce service est passé au Gouvernement Libanais compte tenu des termes de la lettre adressée ■ 27 Décembre 1943 ■ Général d'Armée Catroux par le Président du Conseil Libanais relativement aux fonctionnaires français.

INSTITUT D'EMISSION

● 19 Avril 1944
Beirouth

مؤسسة الإصدار

● ١٩ نيسان ١٩٤٤
بيروت

CONVENTION

La totalité des avoirs de l'Office des Changes (dénommé ci-après l'Office) constituant la garantie des avances à cet Office consenties par la Banque de Syrie et du Liban, Institut d'Emission, (dénommé ci-après la Banque) passe en possession de la Banque à la date du 15 avril 1944, libres de tous engagements.

En conséquence, la dette de l'Office vis-à-vis de la Banque se trouve éteinte.

A cette date du 15 avril, 1944, les avances de la Banque à l'Office s'élevaient à :

L.L.S. 285.050.569.2485

A la même date, la totalité des avoirs de l'Office, qui sont transférés par cette convention à la Banque se décomposaient comme suit :

Letg. 3.062.269-6-4 dont
2.800.000 en Bons du
Trésor

L.E.	201.995.980
L.P.	252.782.782
D.L.	142.220.504
US. \$	2.482.264,29
Frs.S.	351.770,53
Frs. Fr.	5.596.685.285,95

La Banque affectera ces devises à la couverture de la circulation fiduciaire.

A partir du 15 avril 1944, l'Office s'engage à céder à la Banque la totalité des devises qu'il acquiert. La Banque s'engage à lui fournir au taux officiel le contrevaletur en livres syriennes et libanaises de ces devises sans limitation de montant.

La Banque s'engage à lui céder dans la limite de ses disponibilités et conformément à la réglementation du Contrôle des Changes en vigueur, toutes devises qui lui seraient nécessaires. Il lui règlera le contrevaletur en livres syriennes et libanaises au cours officiel.

Ces devises ainsi que toutes celles qui pourraient être acquises par la Banque sont soumises aux conditions des conventions passées entre les Gouvernements syriens et libanais et la Banque relatives aux éléments de la couverture, exception faite des dispositions applicables en matière de réévaluation de l'or entrant dans la couverture.

b. 10 % du rendement des écarts de change, sans toutefois que le montant revenant ainsi à la Banque gestionnaire soit supérieure à L.L.S. 100.000 par an — quelles que soient les conditions.

ARTICLE X. — Les Bureaux de l'Office sont établis à Beyrouth, Damas et Alep.

ARTICLE XI. — Les Gouvernements Syrien et Libanais se réservent le droit de résilier à tout moment la convention aux termes de laquelle la gestion de l'Office a été confiée à la Banque. Cette mesure prenant effet à l'expira-

tion d'un délai de trois mois à partir de la date de notification.

Le droit de résiliation aux mêmes conditions est reconnu à la Banque gestionnaire.

ARTICLE XII. Sont abrogées toutes les dispositions contraires au présent décret législatif.

ARTICLE XIII. — Les Ministres de la République Syrienne sont chargés de l'exécution du présent décret législatif qui sera soumis à l'approbation de la Chambre des Députés lors de sa réunion.

7

Les indemnités à allouer à ces deux Commissaires seront fixées par les arrêtés de leur nomination et supportées par le Budget du Contrôle des Changes.

ARTICLE VI. L'Office fixe les cours de vente et d'achat des devises sur instructions des Commissaires des Gouvernements après consultation du Contrôle des changes.

Il établit au 1er janvier de chaque année, sur approbation des Commissaires des Gouvernements, la liste des Banques agréées et autorisées.

Il fixe sur approbation des Commissaires des Gouvernements le taux des commissions que sont autorisées à prélever les Banques sur les opérations de change de leur clientèle.

ARTICLE VII. L'Office a une comptabilité propre. Il établit son bilan le 31 décembre de chaque année, ou en cas de liquidation, à l'époque de cette liquidation.

ARTICLE VIII. 1/ Les recettes de l'Office des Changes sont constituées par :

- a) les écarts de change
- b) toutes taxes que les deux Gouvernements pourraient créer sur les opérations de changes

■ les recettes du Contrôle des Changes.

2/ Les dépenses sont constituées par :

- a) la rémunération consentie à la Banque gestionnaire en conformité des dispositions de l'article 9 ci-après
- b) les dépenses du Contrôle des Changes.

3/ Le solde créditeur ou débiteur de ces postes reviendra entièrement aux Gouvernements syrien et libanais ou sera supporté par eux au prorata de la moyenne annuelle de la circulation fiduciaire dans chacun de ces territoires.

ARTICLE IX. Il sera alloué à Banque gestionnaire en rémunération des services que cette gestion implique :

- a) les frais généraux effectifs de l'Office agréés par le Commissaire à condition que les dépenses annuelles ne dépassent pas un montant calculé sur la base de 12.500 L. par mois. Cette base mensuelle n'est susceptible d'aucune majoration pendant la durée de l'accord avec la Banque gestionnaire.

ANNEXE

PROJET DE DECRET LEGISLATIF

Le Président de la République Syrienne,

Vu la constitution,

Vu la loi no 32 du 24 janvier 1944, conférant au Gouvernement le droit de légiférer en matières d'intérêts Communs,

Vu le Protocole en date du 10 Avril 1944 réglant le transfert de l'Office des changes aux Républiques Syrienne et Libanaise,

Vu le Protocole en date du 19 Avril 1944 réglant le Statut du Contrôle des Changes,

Sur la proposition du Ministre des Finances,

Vu la délibération du Conseil des Ministres en date du

Décède :

ARTICLE I. L'Office des Changes est un service public autonome syro-libanais.

ARTICLE II. L'Office est géré par une Banque désignée par accord entre les Gouvernements de Syrie et du Liban. Cet accord sera promulgué par décret pris en Conseil des Ministres sur proposition du Ministre des Finances. Cette Banque assure la trésorerie de l'Office.

ARTICLE III. L'Office est chargé de l'application de la réglementation du Contrôle des Changes dans les territoires des Républiques Syrienne et Libanaise et en particulier de la délivrance des autorisations prévues dans cette réglementation.

La Banque gestionnaire s'engage sous sa responsabilité à faire appliquer par l'Office les directives qui lui seront données par le Comité du Contrôle des Changes et à agir suivant les instructions de ce Comité pour toutes questions relatives à la réglementation des Changes.

ARTICLE IV. La Banque est responsable tant vis-à-vis des Gouvernements de la République syrienne et de la République libanaise que vis-à-vis du Contrôle des Changes, de la bonne gestion de l'Office.

ARTICLE V. Cette gestion est soumise au contrôle et vérifications de l'Inspection du Contrôle des Changes et de deux Commissaires, l'un Syrien nommé par le Ministre des Finances de la République Syrienne, l'autre Libanais nommé également par le Ministre des Finances de la République libanaise.

CONTROLE DES CHANGES

مراقبة القطع

● 19 Avril 1944
Beirut

● ١٩ نيسان ١٩٤٤
بيروت

PROTOCOLE

En exécution des dispositions des lettres du 25 janvier 1944 de S.E. le Général d'Armée Catroux, adressées à L.L.E.E. les Présidents du Conseil des Ministres Syrien et Libanais, il a été convenu ce qui suit :

1) — Le Contrôle des Changes est un organisme autonome, constitué par un Comité comprenant le Représentant de l'Organisme chargé du Contrôle Central des Changes du Bloc Franc, le Représentant du Gouvernement syrien et le Représentant du Gouvernement Libanais.

Le Représentant du Contrôle Central est le Président de ce Comité.

2) — Ce Comité élabore les textes de la réglementation du Contrôle des Changes en Syrie et au Liban en harmonie avec les dispositions générales du Contrôle Central ci-dessus tenant compte des dispositions des Contrôles des Changes des autres devises et des intérêts légitimes du commerce local.

Ces textes seront promulgués par décrets.

3) — Ce comité a le pouvoir

d'accorder les dérogations prévues dans la réglementation du Contrôle des Changes.

4) — Le Comité nomme un Inspecteur Général (français) et des Inspecteurs (syriens et libanais) du contrôle des Changes qui assistent le Comité pour :

— assurer que la réglementation du Contrôle des Changes est respectée par l'Office des Changes et par les résidents en Syrie et au Liban.

— poursuivre les infractions, assurer le recouvrement des amendes et accepter toutes transactions aux pénalités prévues pour ces infractions.

5) — Les décisions de ce Comité sont prises à l'unanimité des voix.

6) — Le Budget de cet organisme, établi par le Comité et comprenant la totalité de ses recettes et de ses dépenses, est incorporé au Budget de l'Office des Changes.

Les dispositions ci-dessus seront promulguées par Décrets pris par le Gouvernement Syrien et le Gouvernement Libanais et entreront en application dès leur promulgation.

OFFICE
PHARMACEUTIQUE● 14 Mars 1944
Damas

الأدوية

١٤ آذار ١٩٤٤
دمشق ●OFFICE
DES CHANGES● 19 Avril 1944
Beyrouth

التقاع

١٩ نيسان ١٩٤٤ ●
بيروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernements syrien et libanais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 14 mars 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de

l'Office Pharmaceutique.

Le Personnel de ce service est passé à la même date au service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil syrien et libanais relativement aux fonctionnaires français.

En exécution des dispositions des lettres du 11 janvier 1944 de M. E. le Général d'Armée Catroux, adressées à L.L.E.E. les Présidents du Conseil des Ministres Syrien et Libanais,

L'Office des Changes est transféré aux Républiques Syrienne et Libanaise et devient par conséquent un service public autonome Syro-Libanais.

La gestion de ce service est assurée par la Banque de Syrie et du Liban, Institut d'émission, suivant les dispositions des lettres échangées en date de ce jour entre les Etats et la Banque, et annexées à ce Protocole.

Le Statut de l'Office des Changes sera déterminé par des décrets des Gouvernements Syrien et Libanais dont les textes sont joints en annexe.

DEFENSE PASSIVE

● 8 Février 1944
Beirut

الدفاع السلي

● ٨ شباط ١٩٤٤
بيروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants du Gouvernement libanais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire, le Gouvernement libanais ont procédé le 8 février 1944 au transfert effectif du Service de Défense Passive sur le territoire de l'Etat du Liban au Gouvernement libanais qui en assure charge.

Il est entendu que l'autorité militaire alliée garde la responsabilité de la transmission de l'alerte aux centraux de la Défense Passive.

En ce qui concerne l'obscurcissement des lumières, le Gouver-

nement libanais s'engage à prescrire à assurer l'exécution de toutes les mesures que le Commandement Militaire allié au Moyen-Orient jugerait nécessaire de prendre à un moment quelconque en raison des circonstances de guerre.

La liaison nécessaire entre le Gouvernement libanais et l'autorité militaire sera assurée par un Officier supérieur français qui portera le titre de Représentant de l'Autorité Militaire auprès des Etats pour Défense Passive.

Les prescriptions actuellement appliquées concernant la Défense Passive resteront en vigueur jusqu'à promulgation de textes nouveaux par le Gouvernement libanais.

MINES

CIRCULATION

CLIMATOLOGIE

التعدين

السيارات

الاحوال الجوية

● 4 Février 1944
Deyrnouth

● 4 شباط ١٩٤٤
بيروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants du Gouvernement Libanais, M. Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire et le Gouvernement Libanais ont procédé le 4 février 1944 au transfert effectif à l'Etat Libanais :

- du service des mines
- du service du Contrôle de la circulation automobile et de l'emploi des pneumatiques

- - du service de la climatologie, ainsi que des pouvoirs détenus par la Délégation Générale en matière de réglementation automobile.

Le personnel de ces services est passé à ~~la même date~~ au service du Gouvernement Libanais, compte tenu des termes de la lettre adressée le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par le Président du Conseil Libanais relativement aux fonctionnaires français.

7

7

AFFAIRES
ECONOMIQUES● 4 Février 1944
Beyrouth

الشؤون الاقتصادية

● (ضبط
ببيروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 Décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernements Syrien et Libanais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire, et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 4 février 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du Service des Affaires Economiques des Intérêts Communs.

Le personnel de ce service est passé à la même date au service des deux Gouvernements compte tenu des termes des lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

AFFAIRES
FINANCIERESPOUDRES
ET EXPLOSIFS● 4 Février 1944
Beyrouth

الشؤون المالية

البهارود
والتفجيرات● (ضبط
ببيروت

PROTOCOLE.

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission, et les représentants des Gouvernements Syrien et Libanais, Monsieur Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire, et les deux Gouvernements intéressés ont procédé le 4 février 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du service des Affaires Financières des Intérêts Communs, y compris l'agence du trésor des Intérêts Communs et le service des poudres et explosifs chargé de la délivrance des permis de port d'armes de chasse.

ACCORD
FINANCIER
TAUX DE CHANGE DE
LA LIVRE STERLING

اتفاق
مالي
قيمة الليرة
الاسترلينية

● 21 Janvier 1944
Damas

● ٢١ كانون الثاني ١٩٤٤
دمشق

Le Gouvernement syrien et le Gouvernement libanais, par un aide-mémoire en date du 13 janvier 1944 remis par les représentants du Comité Français de la Libération Nationale et du Gouvernement de Sa Majesté Britannique, et dont ils ont pris acte, ont eu connaissance qu'un nouvel accord, dénonçable sur préavis de trois mois, allait intervenir entre le Gouvernement de Sa Majesté Britannique et le Comité Français de la Libération Nationale, portant fixation à 200 francs français du taux de change de la livre sterling. L'assentiment des Gouvernements syrien et libanais a été demandé pour les mesures suivantes intéressant la Syrie et le Liban.

1) — Aux termes du nouvel accord financier franco-britannique, le taux de change de la livre syrienne ainsi que celui de la livre libanaise sera établi sur la base de :

Une livre syrienne ou libanaise = 883 frs, 65 taux qui, à la parité de 200 francs par livre ster-

ling, établit le taux de change de la livre syrienne et de la livre libanaise à :

Une livre sterling = 883 piastres syriennes ou libanaises.

Ce taux ne sera pas modifié sans consultation préalable des Gouvernements de la République syrienne et de la République libanaise.

2) — Le régime actuellement en vigueur du libre achat de livres sterling par les résidents de la Syrie et du Liban ne sera pas modifié sans consultation préalable des Gouvernements de ces Républiques, étant entendu que toute mesure projetée à cet égard tiendra compte des légitimes intérêts syriens et libanais en cause et des répercussions qui pourraient résulter des modifications envisagées.

Une annexe spéciale à l'accord financier franco-britannique portera confirmation des dispositions précitées auxquelles les Gouvernements syrien et libanais donnent leur assentiment.

PHARES

● ■ Janvier 1944
Damas.

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission ■ les Représentants des Gouvernements Syrien et Libanais M. Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire, et les deux Gouvernements intéressés ont procédé ■ ■ janvier 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du Contrôle de l'Administration des Phares.

Le Personnel de ce contrôle est passé à la même date au service des deux Gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

المنارات

● ■ كانون الثاني ١٩٤٤
دمشق

بروتوكول

تنفيذا للاتفاق الموقود في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٤٣ في دمشق بين الدولة الموقد بمهمة وزير ممثلتي حكومتى سورية ولبنان قام السيد شاتينيو الوزير المطلق الصلاحية والحكومتان صاحبتا العلاقة بتليم وتسليم مراقبة مصلحة المنارات الى دولتى سورية ولبنان بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ .

وقد انتقل بذلك موظفو هذه الادارة الى خدمة الحكومتين المشار اليهما مع مراعاة مضمون الكتابتين الموجهين بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣ الى الجنرال كاترو من قبل رئيسى الوزارتين السورية واللبنانية فيما يتعلق بالموظفين الفرنسيين .

**CONTROLE
DES SOCIETES
CONCESSIONNAIRES**

● 5 Janvier 1944
Damas

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu ■ 22 décembre 1943 entre le Général d'Armée Catroux Commissaire d'Etat en mission, et le Représentant du Gouvernement Libanais, M. Chaigneau, Ministre Plénipotentiaire, et ■ Gouvernement Libanais ont procédé le 4 Janvier 1944 au transfert effectif à l'Etat du Liban du Contrôle des Sociétés Concessionnaires ci-après :

- Electricité de Beyrouth
- Compagnie des Eaux de Beyrouth.

Le personnel du contrôle de ces Sociétés est passé à la même date au service du Gouvernement libanais, compte tenu des termes de la lettre adressée ■ 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par ■ Président du Conseil Libanais relativement aux fonctionnaires français.

**مراقبة
الشركات ذات الامتياز**

● ٥ كانون الثاني ١٩٤٤
دمشق

بروتوكول

تنفيذا للاتفاق الموقود في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٤٣ في دمشق بين قائد الجيش الجنرال كاترو مفوض الدولة الموفد بمهمة وبين مندوب حكومة لبنان قام السيد شاتينو الوزير المعانق الصلاحية والحكومة اللبنانية صاحبة العلاقة بتسليم وتسلم ادارة مراقبة الشركات ذات الامتياز المذكورة ادناه الى دولة لبنان بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ :

شركة كهرباء بيروت

شركة مياه بيروت

وقد انتقل بذلك موظفو هذه الادارة الى خدمة الحكومة اللبنانية مع مراعاة مضمون الكتاب الذي وجه بتاريخ ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٣ الى الجنرال كاترو من رئيس الوزارة اللبنانية فيما يتعلق بالموظفين الفرنسيين .

DOUANES

● 3 Janvier 1944
Bejrout

PROTOCOLE

En exécution de l'accord intervenu le 22 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée CATROUX Commissaire d'Etat en mission et les représentants des gouvernements syrien et libanais, M. CHATAIGNEAU, Ministre Plénipotentiaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 3 janvier 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban de l'administration générale des Douanes.

Le personnel de cette administration est passé à la même date au service des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée CATROUX par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

Les accords internationaux conclus par la France en matière douanière et les responsabilités internationales assumées par elle en cette même matière jusqu'à ce jour, au nom de la Syrie et du Liban, sont désormais à la charge des deux Etats.

الجمارك

● ٣ كانون الثاني ١٩٤٤
بمروت

بروتوكول

تنفيذا للاتفاقات المعقودة في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ في دمشق بين قائد الجيش كاترو مفوض الدولة الموفد بمهمة خاصة وبين مندوبي حكومتي سوريا ولبنان قام السيد شاتينيو الوزير المطلق الصلاحية والحكومتان صاحبتا العلاقة بتسليم وتسليم ادارة الجمارك العامة للسي دولتي سوريا ولبنان بتاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ .

وقد انتقل بذلك موظفو هذه الادارة الى خدمة الحكومتين المشار اليهما مع مراعاة مضمون الكتابين الموجهين بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣ الى الجنرال كاترو من قبل رئيسي الوزراء السورية واللبنانية فيما يتعلق بالموظفين افرنجيين .

ان التعهدات الدولية التي عقدها فرنسا في المواد الجمركية وكذلك التبعات الدولية التي تضطلع بها حتى اليوم في هذه المواد باسم سوريا ولبنان اصبحت منذ الان على عاتق الدولتين المذكورتين .

CONTROLE
DE LA REGIE
DES TABACS ET TOMBACS

مراقبة ادارة
حصر الدخان والتبناك

● 3 Janvier 1944
Beyrouth

● ٣ كانون الثاني ١٩٤٤
بيروت

PROTOCOLE

بروتوكول

En exécution de l'accord intervenu le 28 décembre 1943 à Damas, entre le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les représentants des gouvernements syrien et libanais, M. Chataigneau, Ministre Plénipotentiaire et les deux gouvernements intéressés ont procédé le 3 janvier 1944 au transfert effectif aux deux Etats de Syrie et du Liban du contrôle de la régie co-intéressée libano-syrienne des tabacs et tombacs.

Le personnel de ce contrôle est passé à la même date au service des deux gouvernements, compte tenu des termes des deux lettres adressées le 27 décembre 1943 au Général d'Armée Catroux par les Présidents du Conseil Syrien et Libanais relativement aux fonctionnaires français.

تنفيذاً للاتفاق المقنود في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ في دمشق بين قائد الجيش كاترو مفوض الدولة الموفد بمهمة خاصة وبين مندوبي حكومتي سوريا ولبنان قام السيد شاتينيو الوزير المطلق الصلاحية والحكومتان صاحبتا العلاقة بتسليم وتسلم مراقبة ادارة حصر الدخان والتبناك اللبنانية السورية المسمى دولتي سوريا ولبنان بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٤٤ وقد انتقل بذلك موظفو هذه المراقبة الى خدمة الحكومتين المشار اليهما مع مراعاة مضمون الكتابين الموجهين بتاريخ ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٣ الى الجنرال كاترو من قبل رئيسي الوزارتين السورية واللبنانية فيما يتعلق بالموظفين الفرنسيين .

A l'issue de la conférence, l'entente est intervenue sur la déclaration suivante :

Un accord est intervenu à la date de ce jour entre S. E. le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission et les Représentants des deux Gouvernements Syrien et Libanais pour la remise à ces Gouvernements des attributions exercées en leur nom par les autorités françaises. Par suite de cet accord, les intérêts communs, avec leur personnel, seront transférés aux deux Etats Syrien et Libanais, avec droit de législation et de réglementation à la date du 1er janvier prochain.

Les modalités concernant la passation de ces pouvoirs feront l'objet d'accords particuliers.

SAADALLAH EL DJABRI

RIAD SOLH

CATROUX

JAMIL MARDAM BEY

SELIM TAKLA

KHALED EL AZEM

وعلى اثر المحادثات وضع نص هذا التصريح :

تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين فخامة قائد الجيش الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمها وستنقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها الى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والادارة وذلك اعتبارا من اول كانون الثاني القادم .

والاساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات ستكون موضوع اتفاقات خاصة .

سعد الله الجابري

رياض الصلح

كاترو

جميل مردم بك

سليم تكل

خالد العظم

ACCORD DE REMISE DES
ATTRIBUTIONS EXERCÉES
PAR LES AUTORITÉS
FRANÇAISES

اتفاق تسليم الصلاحيات

التي تمارسها السلطات الفرنسية

● 22 Décembre 1943
Beirut

● ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣
دمشق

Le Général d'Armée Catroux, Commissaire d'Etat en mission s'est entretenu aujourd'hui avec L.L. E.E. Saadallah Bey Djabri, Président du Conseil, Djémil Bey Mardam, Ministre des Affaires Etrangères, Khaled Bey Azem, Ministre des Finances, Représentants du Gouvernement Syrien, ■ L.L. E.E. Rlad Bey Solh, Président du Conseil, Ministre des Finances, et Selim Bey Takla, Ministre des Affaires Etrangères, Représentants du Gouvernement Libanais.

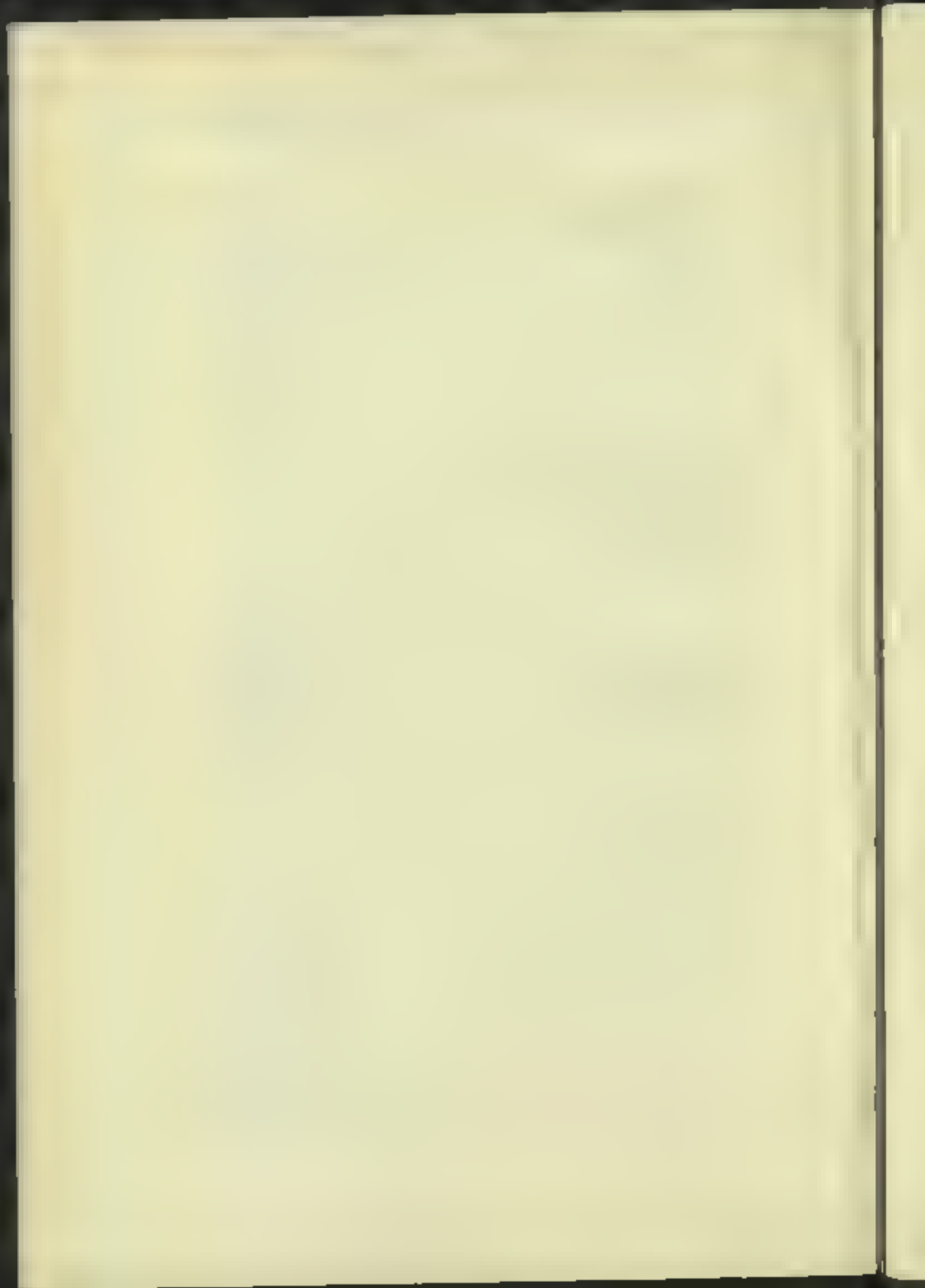
Les échanges de vue se sont poursuivis dans une atmosphère d'entière cordialité et de compréhension réciproque en présence de S. E. Choukry Bey Kouatly, Président de la République Syrienne.

Ces conversations avaient été précédées par des pourparlers similaires entre le Général Catroux et les Représentants du Gouvernement Libanais en présence de S.E. Cheikh Béchara El-Khoury, Président de la République Libanaise.

تباحث الجنرال كاترو مع مفاوضي الدولة الموفد بمهمة، هذا اليوم في دمشق مع أصحاب الدولة السيد سعدالله الجابري رئيس مجلس الوزراء والسيد جميل مردم بك وزير الخارجية والسيد خالد العظم وزير المالية ممثلي الحكومة السورية وصاحب الدولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء والسيد سليم تقلا وزير الخارجية ممثلي الحكومة اللبنانية .

وقد جرى تبادل وجهات النظر في جو من الود الخالص والتفاهم المشترك وذلك في حضرة صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية .

وكان عقد اجتماع كذلك من قبل في بيروت بين الجنرال كاترو وبين ممثلي الحكومة اللبنانية في حضرة صاحب الفخامة الشيخ بشار الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية .



- 7 Juillet 1944
**PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU SERVICE
 DE LA SURETE
 GENERALE**
 Lettre de M. Yves
 Chataigneau à ce
 sujet

● ٧ تموز ١٩٤٤
 بروتوكول بشأن مصلحة الامن
 العام
 كتب السيد شاتينييه بوسيدا
 الواسع .

- 23 Mars 1948
**EXCHANGE DE LETTRES
 BIDAULT-FRANGIE
 RELATIF AU RETRAIT
 DES TROUPES
 FRANÇAISES
 STATIONNEES AU
 LIBAN**

● ٢٣ آذار ١٩٤٨
 مبادلة رسائل بين السيد بيدو
 والسيد فرنجية بشأن انسحاب
 القويوش الفرنسية من لبنان

- 24 Janvier 1948
**ACCORD MONETAIRE ET
 PROTOCOLES
 EXPLICATIFS ANNEXES**

● ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨
 الاتفاق المالي
 والبروتوكولات التوضيحية التابعة له

- PROTOCOLE DE TRANSFERT DE L'OFFICE POUR LA PROTECTION DE LA PROPRIÉTÉ COMMERCIALE, INDUSTRIELLE, ARTISTIQUE, LITTÉRAIRE ET MUSICALE ●
بروتوكول تسليم مكتب حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية والأدبية والموسيقية

- 5 Juin 1944 ●
PROTOCOLE CONCERNANT LES RESEAUX DE CHEMIN DE FER, ET LE PORT DE BEYROUTH ●
٥ حزيران ١٩٤٤
بروتوكول بشأن خطوط السكك الحديدية ومرفأ بيروت

- 15-16 Juin 1944 ●
PROTOCOLE DE MISE A LA DISPOSITION DU GOUVERNEMENT LIBANAIS DES EFFECTIFS D'UN BATAILLON D'INFANTERIE ●
١٥ - ١٦ حزيران ١٩٤٤
بروتوكول وضع فرقة مشاة تحت تصرف الحكومة اللبنانية

- ECHANGE DE LETTRES RIAD SOLIH-BEYNET CONCERNANT LA MISE A LA DISPOSITION DU GOUVERNEMENT LIBANAIS D'UN BATAILLON ET D'UN PELOTON D'ARTILLERIE MITRAILLEUSES ●
مبادلة رسائل بين السيد ويسلي الصلح والجنرال بينه متعلقة بوضع فرقة من الجيش مع سياراتها المضخمة تحت تصرف الحكومة اللبنانية ●

- 4 Juillet 1944 ●
MEMOIRE CONCERNANT LE TRANSFERT DE L'ARMÉE ●
٤ تموز ١٩٤٤
مذكرة بشأن تسليم الجيش

FRANCE

- 19 Avril 1944
PROTOCOLE DE
TRANSFERT DE L'OFFICE
DES CHANGES

● ١٩ نيسان ١٩٤٤
بروتوكول تسليم مكتب القطع

- PROTOCOLE REGLANT LE
STATUT DU CONTROLE
DES CHANGES

● بروتوكول تنظيم مراقبة القطع

- CONVENTION LIBANO-
FRANCO-SYRIENNE
AVEC LA BANQUE DE
SYRIE ET DU LIBAN,
INSTITUT D'EMISSION.

● اتفاق لبناني - فرنسي - سوري
مع بنك سوريا ولبنان مؤسسة
الإصدار

- 3 Juin 1944
DECLARATION COMMUNE
AU SUJET DU
TRANSFERT DES
SERVICES D'INTERET
COMMUN.

● ٣ حزيران ١٩٤٤
تصريح مشترك عن تسليم
المصالح المشتركة .

- PROTOCOLE ■■
TRANSFERT DU SERVICE
DES ANTIQUITES

● بروتوكول تسليم مصلحة الآثار

- PROTOCOLE ■■
TRANSFERT DU SERVICE
DE L'INSPECTION
GENERALE DES POSTES
ET TELEGRAPHES

● بروتوكول تسليم مصلحة التلغراف
العامة للبريد والتلغراف

- PROTOCOLE DE
TRANSFERT DES
SERVICES
QUARANTENAIRES

● بروتوكول تسليم مصلحة الحجر
الصحي

- PROTOCOLE DE
TRANSFERT DU SERVICE
DE LA POLICE SANITAIRE
VETERINAIRE

● بروتوكول تسليم مصلحة الشرطة
البيطرية

- 25 Janvier 1944
ACCORD FINANCIER
LIBANO-FRANCO-ANGLO
SYRIEN
(Taux de change de la
livre sterling)

٢٠ كانون الثاني ١٩٤٤
اتفاق مالي لبناني - فرنسي
- بريطاني - سوري
إ بشأن قيمة الليرة الاسترلينية

- 1 Février 1944
PROTOCOLE DE
TRANSFERT DU
SERVICE DES AFFAIRES
ECONOMIQUES DES
INTERETS COMMUNS

١ شباط ١٩٤٤
بروتوكول تسليم مصلحة الشؤون
الاقتصادية في المصالح المشتركة

- PROTOCOLE DE
TRANSFERT DES
SERVICES DES MINES,
DU CONTROLE DE LA
CIRCULATION
AUTOMOBILE ET DE
L'EMPLOI DES
PNEUMATIQUES, ET DE
LA CLIMATOLOGIE

بروتوكول تسليم مصالح المناجم
ومراقبة السيارات واستعمال
الطائر ومراقبة الأحوال الجوية

- PROTOCOLE DE
TRANSFERT DES
SERVICES FINANCIERS,
DES POUDRES
ET DES EXPLOSIFS

بروتوكول تسليم مصالح الشؤون
المالية والبارود والمتفجرات

- 8 Février 1944
PROTOCOLE DE
TRANSFERT DE LA
DEFENSE PASSIVE

٨ شباط ١٩٤٤
بروتوكول تسليم مصلحة الدفاع
السلمي

- 14 Mars 1944
PROTOCOLE DE
TRANSFERT DU SERVICE
DE L'OFFICE
PHARMACEUTIQUE

١٤ آذار ١٩٤٤
بروتوكول تسليم مكتب الادوية

APRES NOVEMBRE 1943.

بعد تشرين الثاني ١٩٤٣

- 22 Décembre 1943
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DES
 ATTRIBUTIONS
 EXERCEES PAR LA
 FRANCE
- ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣
 بروتوكول تسليم الصلاحيات
 التي تمارسها السلطات الفرنسية
- 3 Janvier 1944
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU
 CONTROLE DE LA REGIE
 CO-INTERESSEE LIBANO-
 SYRIENNE DES TABACS
 ET TOMBACS.
- ٣ كانون الثاني ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مراقبة ادارة
 حصر ادخاخ والتبغ
- PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DE
 L'ADMINISTRATION
 GENERALE DES
 DOUANES
- بروتوكول تسليم ادارة الجمرك
- 5 Janvier 1944
 PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU
 CONTROLE DES SOCIETES
 CONCESSIONNAIRES
 « ELECTRICITE DE
 BEYROUTH » ET
 « COMPAGNIE DES EAUX
 DE BEYROUTH »
- ٥ كانون الثاني ١٩٤٤
 بروتوكول تسليم مراقبة الشركات
 ذات الامتياز « كهرباء بيروت »
 و« شركة مياه بيروت »
- PROTOCOLE DE
 TRANSFERT DU
 CONTROLE DE
 L'ADMINISTRATION DES
 PHARES
- بروتوكول تسليم مراقبة المنارات

10 Mars 1943

PROTOCOLE

entre les représentants de
la France Combattante, du
Gouvernement de Sa Majes-
té Britannique, et des Gou-
vernements des Républiques
libanaise et syrienne.

- Arrêté 110/FC du 10 Mars 1943, abrogeant l'arrêté 229/FI du 21 Avril 1942 et ratifiant ce protocole.

١٠ آذار ١٩٤٣

بروتوكول

بين ممثلي فرنسا المعاربة ،
وحكومة صاحب الجلالة البريطانية
وحكومات الجمهورية اللبنانية
والسورية .

- قرار ١٢٠ / فم للوزير ١٠ آذار ١٩٤٣ ، يلغى القرار ٢٢٩ / فح للوزير ٢١ نيسان ١٩٤٢ .

٢

٢

- 27 Février 1940
ACCORDS FRANCO-
HONGROIS SUR LES
ECHANGES ET
REGLEMENTS
COMMERCIAUX

— v. Hongrie

● ٢٧ شباط ١٩٤٠
اتفاقات فرنسية مجرية بشأن
المبادلات والمدفوعات التجارية
(راجع : مجر)

- 6 Mars 1940
ACCORDS FRANCO-
ITALIENS SUR LES
ECHANGES ET
REGLEMENTS
COMMERCIAUX

— v. Italie

● ٦ آذار ١٩٤٠
اتفاقات فرنسية - ايطالية بشأن
المبادلات والمدفوعات التجارية
(راجع : ايطاليا)

- 14 Novembre 1940
ACCORD FRANCO-
ALLEMAND ■■
COMPENSATION POUR
LES PAIEMENTS

● تشرين الثاني ١٩٤٠ ■■
اتفاق فرنسي - ألماني بشأن
مقايضة المدفوعات

- Arrêté 11/LR du 18 Janvier
1941, portant application
de cet accord au Liban et
en Syrie.

— قرار ١١/ل.ر - د. تاريخ ١٨ كانون
الثاني ١٩٤١ تنميط هذا الاتفاق
في لبنان وسوريا .

- 11 Janvier 1941
ACCORD FRANCO-BELGE
SUR LES PAIEMENTS

● ١١ كانون الثاني ١٩٤١
اتفاق فرنسي - بلجيكي بشأن
المدفوعات

- Arrêté 38/LR du 24 Février
1941 portant mise en vi-
gueur de cet accord au
Liban et en Syrie.
(B.O. 1941 n. 79)

— قرار ٣٨/ل.ر - د. تاريخ ٢٤ شباط
١٩٤١ تنميط هذا الاتفاق في لبنان
وسوريا (ن.م ١٩٤١ ص ٧٩)

- 1 Juillet 1931
ACCORD FRANCO-IRAKIEN
(A.D. p. 159)
● ٢ تموز ١٩٣١
اتفاق فرنسي عراقي
أ. و. د. ص ١٥٩
- 11 Août 1936
MODÈS VIVENDI
COMMERCIAL ET
ACCORD DE
COMPENSATION POUR
LES PAIEMENTS
FRANCO-ITALIENS
● ١١ آب ١٩٣٦
اتفاق تجاري ومقايضة للمدفوعات
الفرنسية الإيطالية
- Arrêté 184/LB du 4 Sep-
tembre 1936 portant appli-
cation de ces accords
(J.O. 1936)
● قرار ١٨٥ ل. ب. د. ٤ سب-
تمبر ١٩٣٦ وضع هذه الاتفاقات
موضع التنفيذ
(ر. م. ١٩٣٦)
- Novembre 1936
TRAITÉ FRANCO-
LIBANAIS
Publication autorisée par le
Législateur du 27/11/1936
(J.O. no. 1936)
● تشرين الثاني ١٩٣٦
المعاهدة اللبنانية الفرنسية
- اجيز الصديق عليها بموجب
قانون ١٩٣٦/١١/٢٧
(ج. ر. عدد ١٣٣٦٥)
- 18 Janvier 1940
ACCORDS FRANCO-
ESPAGNOLS SUR LES
ECHANGES ET
RÈGLEMENTS
COMMERCIAUX
- v. Espagne
● ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠
اتفاقات فرنسية إسبانية بشأن
المبادلات والمدفوعات التجارية
أ. و. د. إسبانيا
- 21 Janvier 1940
ACCORDS FRANCO-GRECS
SUR LES ECHANGES ET
RÈGLEMENTS
COMMERCIAUX
- v. Grèce
● ٢١ كانون الثاني ١٩٤٠
اتفاقات فرنسية - يونانية بشأن
المبادلات والمدفوعات التجارية
(أ. و. د. اليونان)

FRANCE

ACTES DIPLOMATIQUES
LIBAN - FRANCE

AVANT NOVEMBRE 1943.

فرنسا

اتفاقات دولية
بين لبنان وفرنسا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- 24 Avril 1920 — San Remo
ACCORD FRANCO-
ANGLAIS SUR LES
PETROLES
(AD. p. 182)

- ٢٤ نيسان ١٩٢٠ - سان ريمو
اتفاق فرنسي - بريطاني بشأن
النفط
١ و ٢ ص ١٨٢

- 10 Novembre 1921
ACCORD POSTAL
(Echange de mandats-postaux
avec la France et les
Colonies françaises)

- ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١
اتفاق بريدي
١ - تبادل الجوازات البريدية مع
فرنسا والمستعمرات الفرنسية

Arrêté 1780 du 31/12/25
promulguant cet accord.
(J.O. 1926 — no. 1625.)

— قرار ١٧٨٠ تاريخ ٣١/١٢/٢٥
نشر الاتفاق
١ ج ١ ١٩٢٦ عدد ١٦٢٥

- 20 Septembre 1921
ACCORD FRANCO-
ITALIEN SUR LA
SITUATION DES
RESSORTISSANTS
ITALIENS AU LIBAN.

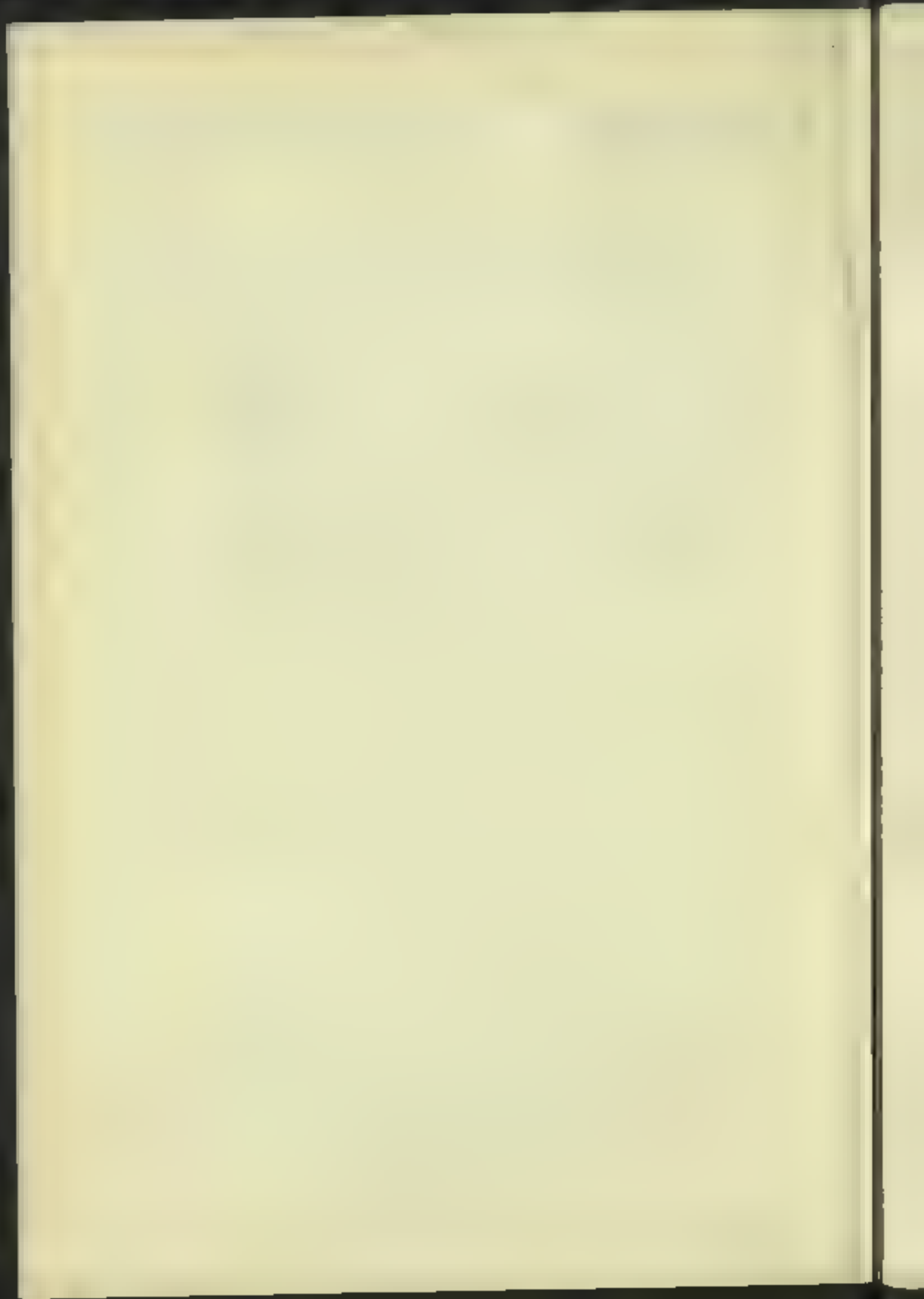
- ٢٠ ايلول ١٩٢٢
اتفاق فرنسي - ايطالي بشأن
الرحابا الايطاليين في لبنان

- 11 Janvier 1928
ACCORD POSTAL

- ١١ كانون الثاني ١٩٢٨
اتفاق بريدي

— Arrêté 1803/LR du 8/2/1928
(B.O. 1928 p. 38) publiant
et mettant en execution cet
accord

— قرار ١٨٠٣ ل.و. تاريخ ٨/٢/٢٨
١٩٢٨ (ر ١٩٢٨ ص ٣٨)
نشر هذا الاتفاق ووضع موضع
التنفيذ



ETHIOPIE

الحبشة

ACTES DIPLOMATIQUES

اتفاقات دولية

L I B A N — ETHIOPIE

بين لبنان والحبشة

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- 1948
ACCORD DE LIAISON
RADIO-TELEGRAPHI-
QUE DIRECTE
- Ratifié par D. no. 13738 du
4 Décembre 1948,
(J.O. no. 50/1948 P. 356)

1948
استثمار
اتصال لاسلكي مباشر

● صدق عليه بموجب القرسوم رقم
١٣٧٩٨ - ٤ كانون الأول ١٩٤٨
(جر رقم ١٩٩٨/٥٠ من ١٩٥٩)

٢

٢

المادة التاسعة .— يصادق الفريقان
الساميان المتعاقدان على هذه المعاهدة
وفقا للدستور اللبناني والقوانين
الاساسية الاسبانية ويجري تبادل
وثائق التصديق في بيروت .

وتدخل هذه المعاهدة في حيز
التنفيذ فور التصديق عليها وتبقى
نافذة بصورة مستمرة الى ان ينقضيها

احد الفريقين خطيا قبل التاريخ الذي
يبتذل فيه مفعولها سنة واحدة .
بناء على ذلك وقع المفوضان على
هذه المعاهدة بتعريف الرسميين
العربي والاسباني ومعهما خاتميها .

مدريد في السادس من ايار سنة
الف وتسعمائة وخمسين

ينتمعون في ممارسة وظائفهم بالحصانات والامتيازات المتعلقة برتبهم والمعرف بها عادة في القوانين والاصول الدولية.

المادة السادسة - يتمتع رعايا

كل من الفريقين في اراضي الفريق الاخر على اساس المعاملة بالمثل وشرط ان يتقيدوا بالقوانين والانظمة المرعية ولا سيما بقوانين الشرطة وانظمتها . بحق شراء الاملاك المنقولة وغير المنقولة واستملاكها والتصرف بها وبحق انشاء معاهد تعليم والاحتفاظ بها وبحق الاقامة المادية وحريسة التنقل وممارسة المهن التجارية والصناعية وغيرها .

المادة السابعة - ينظر الفريقان

الساميان بروح من الود والتعاون الصادق في عقد معاهدات للتجارة والملاحة واتفاقات قنصلية واتفاقات وشهادات الاختراع .

المادة الثامنة - ان الحظسوق

الممنوحة لكل من الفريقين المتعاقدين والالتزامات المفروضة عليه بموجب هذه المعاهدة تشمل جميع الاراضي التابعة له حاليا ايا كان وضعها القانوني .

لتأليف لجنة التوفيق ويكون للمحكمة صلاحية البحث عن تسوية حية على اساس التوفيق . فاذا تلمذ ايجاد تسوية حية فان القرار الصادر عن المحكمة التحكيمية يكون ملزما للفريقين .

٤٤ ان استبدال اعضاء اللجنة

والمحكمة وتحديد صلاحياتهم والاصول التي تعمل اللجنة والمحكمة بموجبها تقر فيهما بعد تبادل المذكرات بين الفريقين .

المادة الرابعة - يتمتع الموظفون

الدبلوماسيون الذين يعتمدهم احد الفريقين الساميين لدى الفريق الاخر طيلة مهمتهم وعلى اساس المقابلة بالمثل بالحقوق والامتيازات والحصانات التي تحددها عادة القوانين والاصول الدولية .

المادة الخامسة - يمكن لكل من

الفريقين المتعاقدين ان يعين في اراضي الفريق الاخر وفي المناطق المحددة بالاتفاق فيما بينهما قناصل عامين وقناصل وتواب قناصل - وموظفين قنصليين وقناصل فخريين

أحد الفريقين المتعاقدين من
اختصاص سلطاته الوطنية
وحدتها .

المادة الثالثة - ١) أن لجنة التوفيق

الدائمة تتألف من خمسة
أعضاء يعينون لثلاث سنوات
فكل فريق يعين عضواً واحداً
أما الأعضاء الثلاثة الآخرون
الذين ينتخب أحدهم رئيساً
فيجب اختيارهم بالاتفاق
بين الفريقين . ويكون هؤلاء
الأعضاء الثلاثة من جنسيات
مختلفة ولا يجوز أن يكونوا
من رعايا أحد الفريقين أو أن
تكون أقامتهم في بلد أحدهما
ولا أن يكونوا في خدمته .

٢) تتألف اللجنة خلال الأشهر
الستة التي تعقب تبادل
وثائق التصديق على هذه
المعاهدة .

٣) أن الإجراءات المذكورة أعلاه
المشار إليها في الفقرة الثانية
من المادة الثانية من خمسة
أعضاء وفقاً للأصول المنصوص
عنها في الفقرتين الأولى
والثانية من هذه المعاهدة

وتبيننا صحتها ومطابقتها للأصول
المرعية اتفقا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى - يكون بين لبنان
واسبانيا سلام دائم وصداقة متممة

المادة الثانية - ١) بحكم الطرفان
الساميان المتعاقدان بالطرق
السلمية كل نزاع يمكن أن
ينشأ بينهما .

٢) إذا تعدد جسم الخلاف
بالطرق الدبلوماسية العادية
فإنه يعرض على لجنة التوفيق
الدائمة المنصوص عنها في
المادة الثالثة . وفي حالة عدم
الوصول إلى اتفاق بواسطة
هذه الإجراءات فإن الخلاف
يعرض على محكمة تحكيمية
على أن الفريقين الساميين
المتعاقدين يستطيعان
بالاتفاق فيما بينهما أن يلجأ
إلى المحكمة التحكيمية مباشرة
ودون أن يرجعا مسبقاً للجنة
التوفيق الدائمة .

٣) أن الإجراءات المذكورة أعلاه
لا تطبق على الخلافات
المتعلقة بالقضايا التي يعتبرها

TRAITÉ

D'AMITIE

معاهدة

صداقة

- Signé à Madrid
le 6 Mai 1950
- Ratification autorisée par
la loi du 12 Février 1951.
(J.O. no. 7/1951, p. 145)
- L'échange des instruments
de ratification a eu lieu le
21 Juin 1951, à Beyrouth
- Date d'entrée en vigueur :
21 Juin 1951
- Les textes officiels sont
établis en langues arabe
et espagnole.
- وقعت في مدريد
في ٦ ايار ١٩٥٠
- اجيز التصديق عليها بموجب
قانون ١٢ شباط ١٩٥١
(ج.ر عدد ٧/١٩٥١ - ص ١٤٥)
- تبودلت وثائق الأبرام في ٢١ حزيران
١٩٥١ في بيروت
- تاريخ مباشرة التنفيذ : ٢١ حزيران
١٩٥١
- وضع النصان الرسميان المتعدان
باللغتين العربية والاسبانية

عن رئيس الجمهورية اللبنانية :
معالي السيد فيليب تقلا وزير
خارجية الجمهورية اللبنانية
وعن رئيس الدولة الاسبانية :

معالي السيد البرتو مارتين ارتاخو
وزير خارجية الدول الاسبانية
الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما

ان رئيس الجمهورية اللبنانية
من جهة
ورئيس الدولة الاسبانية ممثل
جهة اخرى

ورغبة منهما في توثيق عرى الصداقة
القائمة لحسن الحفظ بين بلديهما
قررا عقد معاهدة صداقة وعينسا
لهذا الغاية مندوبيهما المفوضين :

المادة التاسعة - يعتمد الفريقان الساميان المتعاقدان التدابير الواجبة لتنفيذ الأحكام الأنفة الذكر، واستكمالاً لهذه التدابير يجيزان في إقليميهما إنشاء جمعيات للتعاون الإسباني اللباني تخضع للقوانين الوطنية في البلاد التي يكون فيه مركزها .

المادة العاشرة - يري هذا الاتفاق من يوم تبادل وثائق الإبرام .

ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين نقضه بموجب اشعار سابق قبل انني عشر شهرا .

بناء عليه وقع المفاوضان عملي نسختين معتمدين من هذا الاتفاق احداهما بالاسبانية والاخرى بالعربية .

بيروت في السابع من اذار السنة التاسعة والاربعون بعد الف وتسعمائة .

المادة الثانية .- يرعى الفريقان الساميان المتعاقدان المبادلات الثقافية بين مواطنيهما في الميدان العلمي والفني وخاصة فيما يلي :

أ - تقديم التسهيلات لتبادل أنواع الكتب والمنشورات ذات النشأ الوطني .

ب - إصدار إذاعات منتظمة تعريف كل بلد الى الآخر

ج - تنظيم تبادل الافلام الوطنية التي تؤيد روح التعاون والصداقة بين البلدين .

المادة الثالثة .- يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تبادل الاساتذة والمحاضرين والمؤلفين والفنيين والطلاب ونعملي منح وامانات ويتخذ اقوى ما يمكن من تدابير لبلوغ هذه الغاية.

المادة الرابعة .- تمنح تسهيلات خاصة لانشاء مراكز تعليم وتدرّس اللغة لاسبانية في الجامعات والمدارس العليا في لبنان ، ومراكز تعليم وتدرّس اللغة العربية في الجامعات والمدارس العليا الاسبانية .

المادة الخامسة .- يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على بذل المساعدة لترجمة المؤلفات الاسبانية الى العربية والمؤلفات العربية الى الاسبانية ، مع تقدير اهمية هذه المؤلفات او الفائدة المرجوة منها في تعزيز التفاهم المتبادل بين رعايا البلدين .

المادة السادسة .- رغبة في تعريف كل بلد الى الآخر وتعزيز التفاهم المتبادل بين رعاياهما ، يسمي الفريقان الساميان المتعاقدان لتيسير السياحة بين اقليميهما عن طريق تخفيض تعريفات الانتقال واجسور السكن على اطلاقها .

المادة السابعة .- يعمل الفريقان الساميان المتعاقدان على تفادي الصعوبات التي يمكن ان يشرها تنفيذ الاتفاق الحالي فيما يتعلق بالنقد النادر .

المادة الثامنة .- يعقد الفريقان الساميان المتعاقدان اتفاقا خاصا بما يحول من اعتبار في اراضي كلا البلدين الشهادات والاجازات المدرسية الصادرة عن السلطات ذات الاختصاص فيهما ويتبادل الدراسات في معاهدهما التعليمية .

ACCORD

CULTUREL

اتفاق

ثقافي

- **Signé à Beyrouth**
le 7 Mars 1949
- **Ratification autorisée par**
la loi du 23 janvier 1950
(J.O. no 5 1950, p. 111)
- **Les textes officiels sont**
établis en langues arabe
et espagnole.
- **وقع في بيروت**
في ٧ آذار ١٩٤٩
- **اجيز التصديق عليه بموجب قانون**
٢٤ كانون الثاني ١٩٥٠
(جر ٢/١٩٥٠ - ص ١٢١١)
- **وضع النسخان الرسميان المعتمدان**
باللغتين العربية والإسبانية

الحكومة الإسبانية : سعادة تيودورو
روبردي كويغاس القائم بأعمال
إسبانيا في بيروت .

اللذين يمدان تبادلاً وثائق التفويض
التي وجدت مطابقة للاصول ، اتفقا
على الأحكام الآتية :

المادة الأولى - يمد الفريقان
الساميان المتعاقدان بالتأييد المتبادل
المشروعات الرامية إلى تأمين أفضل
تعاون ثقافي بينهما .

ان الحكومة اللبنانية ،
والحكومة الإسبانية

رغبة منهما في توثيق عـسرى
التعاون الثقافي ، وتقوية علاقات
الصداقة القائمة بينهما ، قررتا عقد
اتفاق ثقافي واعتمدتا لهذه الغاية :

الحكومة اللبنانية : سعادة السيد
فؤاد عمون الوزير المفوض المدير
العام لوزارة الخارجية والمغتربين

يعقد مثل هذا الاجتماع عندما ترى مصالح الفريقين لرصد الأحوال الجوية أن هناك أحوالا استثنائية تستدعي ذلك .

عقد في بيروت في اليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ ووقع باللغتين العربية والإسبانية ، وكل من النعين رسمي ومعتمد .

يمكن درس جميع هذه القضايا بناء على طلب أحد الفريقين عندما يرى ذلك مناسبا للوصول الى تعديل أساسي في الأساليب والوحدات والآلات .

إذا لم تعط هذه المناقشة الفنية نتائج ايجابية بالمراسلة فبمقصد اجتماع يضم ممثلين فنيين ، وكذلك

العامة في المناطق البرية والبحرية .

ثالثا - ان تبادل المعلومات المشار اليها في الفقرات السابقة يجب ان يجري في وقت تتوفر بعده المدة الكافية للاستفادة من هذه المعلومات والاخبار في شبكة الاذاعة الوطنية في كل من البلدين . ويمكن ان تحدد هذه المدة بخمسة عشر يوما على الاقل .

رابعاً - يبعد كل بلد الى الاخر الكرات السائرة باجهزتها وشبائهما .

خامساً - تتبادل مصالح رصد الاحوال الجوية في كلا البلدين جميع النشرات الجوية على خلاصة او دراسة عن المعلومات الجوية الطارئة او العادية .

سادساً - تتعهد مصالح الفريقين ارماد الاحوال الجوية بالوصول الى اتفاق على وسائل واساليب العمل بما في ذلك نظام او وحدات واستعمال الآلات .

اولاً - تبقى مصالح رصد الاحوال الجوية في كلا البلدين على اتصال دائم لتبادل المعلومات الاتية :

أ - الموافقة والاشارات ومضمون اذاعات الاحوال الجوية المستندة الى معلومات طارئة صادرة سواء عن المحطات الثابتة او المحطات الجواله .

ب - تبادل معلومات الاحوال الجوية التي تؤخذ عن طريق الاذاعات اللاسلكية بأي شكل كان كالتكرارات الطارئة والموجات السائرة والطارئات .

ج - ان تبادل المعلومات المشار اليها آنفا يشمل ايضا المعلومات المستقاة من بلدان اخرى والتي تحصل عليها محطات رصد الاحوال الجوية في كلا البلدين .

ثانياً - تبادل المستندات الضرورية للترس الاذاعات بالنبوءات

ACCORD

SUR L'ÉCHANGE DE
RENSEIGNEMENTS
MÉTÉOROLOGIQUES

اتفاق

تبادل المعلومات
عن الأحوال الجوية

- Signé à Beyrouth
le 20 Novembre 1948
- Ratification autorisée par
le loi du 10 juin 1949
(J.O. no. 14/1949 p. 50)
- Les textes officiels sont
établis en langues arabe
et espagnole.

- وقع في بيروت
في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون
١٩٤٨ حزيران
١٠ جر رقم ١٩٤٩/٢١ س ١٢١١
- وضع النسخان الرسميان المعتمدان
في اللغتين العربية والاسبانية

محمد علي حماده ، مدير الشؤون
السياسية ، المدير العام بالوكالة
لوزارة الخارجية والمغتربين .

ان حكومة الجمهورية اللبنانية
و الحكومة الإسبانية

عن الحكومة الإسبانية : السيد دون
تيودورو رويس كوفاس ، القائم
بأعمال اسبانيا في لبنان .

رغبة منهما في عقد اتفاق لتبادل
المعلومات عن الأحوال الجوية بسين
لبنان واسبانيا ، قد عينتا لهذه الغاية
متدوين مطلقى الصلاحية :

الذين ، بعد ان قدما كلاهما
وثيقة تفويضية ووجدت مستوفاة
الشروط ، اتفقا على البنود الآتية :

عن حكومة الجمهورية اللبنانية السيد

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- 30 Novembre 1948
— Beyrouth

ACCORD SUR LE-
CHANGE DE REN-
SEIGNEMENTS ME-
TEOROLOGIQUES

- ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٨ - بيروت

اتفاق تبادل المعلومات عن
الاحوال الجوية .

- 7 Mars 1949
— Beyrouth

ACCORD CULTUREL

- ٧ آذار ١٩٤٩ - بيروت

اتفاق ثقافي

- 6 Mai 1950
— Beyrouth

TRAITE D'AMITE

- ٦ ايار ١٩٥٠ - بيروت

معاهدة صداقية

٢

٢

ESPAGNE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN -- ESPAGNE

AVANT NOVEMBRE 1943 .

● 18 Janvier 1940

ACCORD SUR LES
ECHANGES ET RE-
GLEMENTS COM-
MERCIAUX

Arrêté 161/LR du 17
Juin 1940

portant application de
cet accord au Liban
(B.O. 1940 P. 412)

Arrêté 187/LR du 9
Juillet 1940

portant suspension de
l'application de cet
accord au Liban.

— Arrêté 203/LR du 7
Novembre 1940

portant abrogation de
l'arrêté 161/LR
(B.O. 1940 P. 505)

اسبانيا

اتفاقات تجارية

بين لبنان واسبانيا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

● ١٨ كانون الاول ١٩٤٠ ●

اتفاق لبادل تجاري ومدفوعات
لجارية

— قرار ١٦١ في ١٧ حزيران ١٩٤٠
لتطبيق هذا الاتفاق في لبنان

١ ن - ١٩٤٠ - ص ٣١٢

— قرار ١٨٧ في ٩ تموز ١٩٤٠
توقيف تطبيق الاتفاق في لبنان

— قرار ٢٩٢ في ٧ تشرين الثاني
١٩٤٠ إلغاء القرار ١٦١

١ ن - ١٩٤٠ - ص ٥٠٥



حضرة الأستاذ محمد الحكيم

مراقب الملاحة الجوية والمطارات

حضرة الأستاذ بدو الدين جلال

مفتش النقل الجوي

من مصلحة الطيران المصرية

مندوبين عن الحكومة المصرية

وذلك بدار وزارة الخارجية

وبحضور مندوبها الأستاذ شامل

فتحي لدراسة حاجة النقل الجوي

بين بيروت والقاهرة وبالعكس وتنظيم

العلاقات الأخرى المتعلقة بعملية

الحركة .

وقد سجل في هذا الاجتماع النقطة

الآتية واتفق على ما يلي :

١ - تحديد العمولة وعدد الرحلات

التي يصرح بها لشركات النقل

الجوي المصرية اللبنانية

١١ بصرح لشركات اللبنانية

مجتمعة بتسيير عدد ١٠

رحلات من طراز الداكوتا

اسبوعيا بين القاهرة

وبيروت وبالعكس .

ب) بصرح لشركة مصر للطيران

بتسيير عدد ٧ رحلات من

طراز الفينكس و٧ رحلات

أخرى من طراز البتشكرافت

أو ٩ رحلات من طراز الفينكس

اسبوعيا بين القاهرة وبيروت

وبالعكس .

ج) اتفق على أن تعدد اوقات

ثابتة لمواعيد قيام الرحلات

الخاصة بكل من الطرفين سواء

في رحلة الذهاب أو الإياب

على أنه في حالة الفأء ايسة

رحلة محددة لأحد الجانبين

لاي سبب من الأسباب فلا

يجوز بثانا القيام برحلة

أخرى إضافية في يوم آخر

بدلا من الرحلة المفاة .

PROCÈS-VERBAL

محضر

D'ACCORD DE
TRANSPORTS AERIENS

اتفاق بشأن النقل الجوي

- Signé au Caire
le 20 Décembre 1948
- وقع في القاهرة
في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٨
- NR. — E.
- رقم — من
- Le texte officiel est établi
en langue arabe
- وضع النص الرسمي المعتمد باللغة
العربية .

رئيس الدائرة الاقتصادية والاجتماعية
بوزارة الخارجية اللبنانية

من قرارات اللجنة التي اجتمعت
بوزارة الخارجية المصرية يومي السبت
والاثنين الموافق ١٨ و ١٩/١٢/١٩٤٨

منفويين عن حكومة لبنان

بعضور

حضرة صاحب العزة مصطفى
رياض بك مرسى بك

كل من حضرة صاحب السعادة
الشيخ سامي الخوري
وزير لبنان المفوض لدى المملكة المصرية

مدير عام مصلحة الطيران المدني

حضرة صاحب العزة شارل بك تيان

حضرة الاستاذ محسن شهاب الدين

مدير المواصلات بالحكومة اللبنانية

مفتش مصلحة الطيران المدني

حضرة الاستاذ زيدان بك بيطار

ACCORD

اتفاق

DE LIAISON RADIO-

بشأن اتصال لاسلكي مباشر

TELEGRAPHIQUE DIRECTE

● Signé au Caire

● وقع في القاهرة

● Ratification autorisée par
le Décret no. 14882/K du
3 juin 1948
(I.O. 23/1948. P. 397)● اجيز الصديق عليه بموجب المرسوم
١١٨٨٢ في ٣ حزيران ١٩٤٨
١ جر ١٩٤٨/٢٢ مر ٢٩٧● Le texte officiel est
établi en langue arabe● وضع النص العربي الرسمي المتبد
باللغة العربية .

- 11 Octobre 1934 — Le
Caire
ACCORD COMMERCIAL
et Echange de lettres y
relatives

- ١١ تشرين الأول ١٩٣٤ — القاهرة
اتفاق تجاري ومبادل لرسائل بستانه

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- Mai 1948 — Le Caire
LIAISON RADIO-
TELEGRAPHIQUE
DIRECTE
— Décret 11882/K du 3
Juin 1948
portant ratification de
cet accord
(J.O. 21/1948 B. 307)

- ايار ١٩٤٨ — القاهرة
اتفاق بشأن اتصال لاسلكي مباشر
— المرسوم ١١٨٨٢ في ٣ حزيران
١٩٤٨
مصادقة على هذا الاتفاق
في ٢٣/١٩٤٨ — ص ٢٩٧

- 18 et 20 Décembre 1948
Le Caire
TRANSPORTS
AERIENS
Procès verbal

- ١٨ و ٢٠ كانون الأول ١٩٤٨ — القاهرة
اتفاق النقل الجوي
محضر

٢

٢

EGYPTE

مصر

ACTES DIPLOMATIQUES

اتفاقات دولية

L I B A N — E G Y P T E

بين لبنان ومصر

AVANT NOVEMBRE 1943 :

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- 30 Mars 1925 — Le Caire
RESSORTISSENTS LI-
BANAIS EN EGYPTÉ
Modus vivendi con-
cernant leur situation/
ratifié le 12 Juillet 1930

٢. آذار ١٩٢٥ — القاهرة

الرباط اللبنانيين في مصر

١ اتفاق بشأن حالتهم

صدق عليه في ١٢ تموز ١٩٣٠

- 30 Juin 1928
ECHANGE DE
MANDATS-POSTES
— Arrêté no. 2008 du
30 Juin 1928 portant
ratification et mise en
exécution de cet accord
(J.O. no. 2179)

٢. حزيران ١٩٢٨

تبادل المكاتبات البريدية

— قرار ٢٠٨٨/٣ و ٢٠ حزيران ١٩٢٨

مصادقة عليه ووضع موضع التنفيذ

١ حر عدد ٢١٧٩

- 1 Novembre 1928
ACCORD COMMER-
CIAL ET DOUANIER
— Arrêté no. 2183 du 1
Novembre 1928
portant ratification et
mise en exécution de
cet accord.
(J.O. no. 2201)

١ تشرين الثاني ١٩٢٨

اتفاق تجاري وجمركي

— قرار ٢١٨٥ في تشرين الثاني ١٩٢٨

مصادقة عليه ووضع موضع التنفيذ

١ حر عدد ٢٢٠١

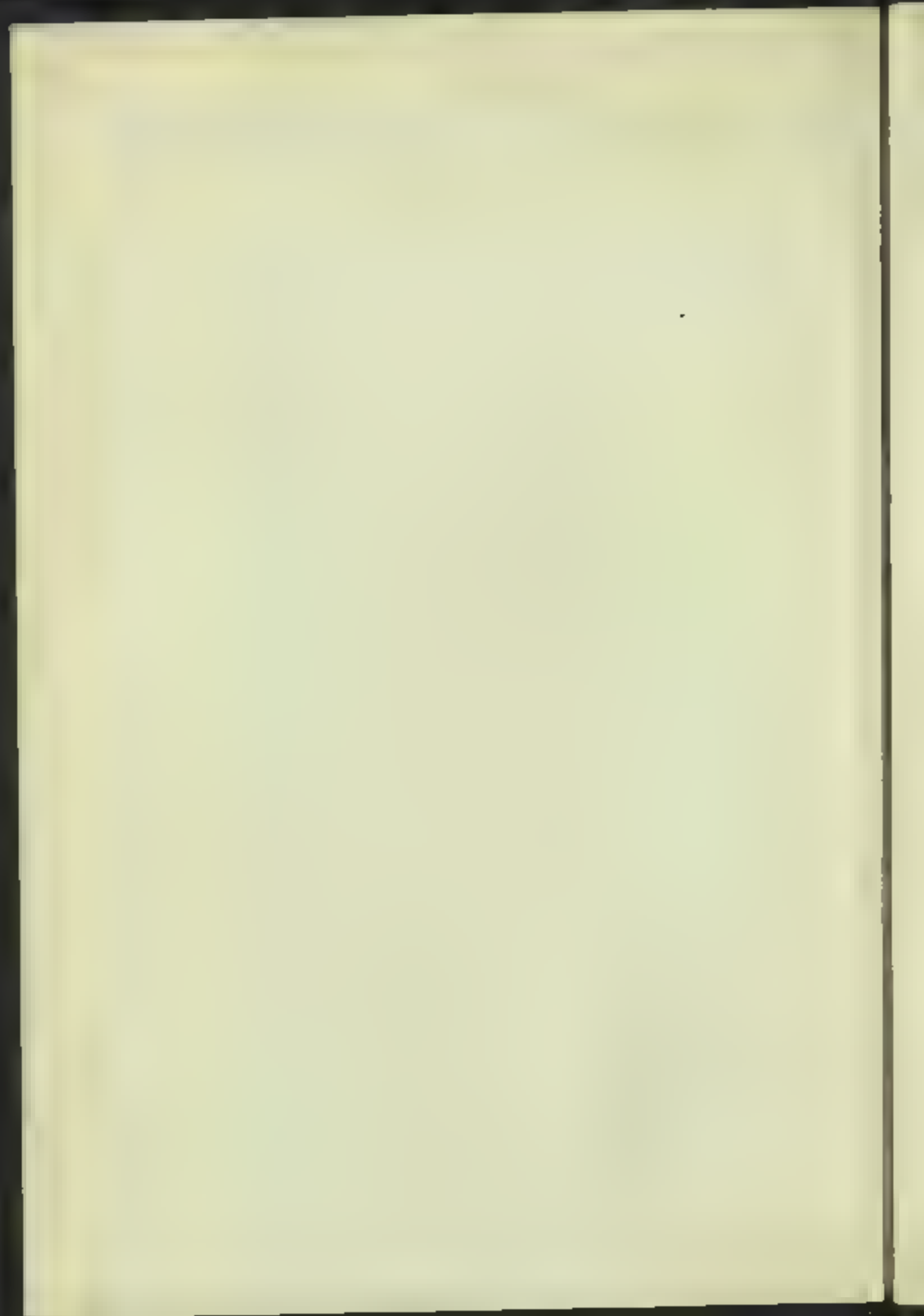
- 13 Juin 1930 — Paris
ACCORD SANITAIRE
Echange de lettres sur
les mesures à prendre
contre les épidémies de
dengue.

١٣ حزيران ١٩٣٠ — باريس

اتفاق صحي

تبادل رسائل بشأن الاجراءات

الواجب اتخاذها في حالات وباء الدنگ



DANEMARK

ACTES DIPLOMATIQUES

L I B A N — DANEMARK

AVANT NOVEMBRE 1943 :

- 29 Avril 1929
ECHANGE DE
MANDATS-POSTES
— Arrêté 2531 du 29
Avril 1929
(J.O. no. 2240)

٢

دانمارك

اتفاقات دولية
بين لبنان والدانمارك

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٩ نيسان ١٩٢٩
اتفاق تبادل المواصلات البريدية
— قرار ٢٥٣١ في ٢٩ نيسان ١٩٢٩
(ج.ر. عدد ٢٢٤٠)

٢



الشيلي المعاملة الممنوحة للبلدان
الناخمة ورعاياها .

المادة السادسة : يصدق على
هذه المعاهدة وفقا للقواعد الدستورية
الطبقة في كل من البلدين ، ويجري
تبادل وثائق التصديق في أقرب مدة
ممكنة ، في بيروت .

المادة السابعة : نصح هذه المعاهدة
نافذة بعد انقضاء خمسة عشر يوما
على التاريخ الذي يجري فيه تبادل
وثائق التصديق .

المادة الثامنة : وضمت هذه المعاهدة
باللغتين العربية والاسبانية ، وكل
منهما تعتبر لغة رسمية .

واثباتا لذلك ، وقع المندوبان على
هذه المعاهدة ومهرها بخاتميتهما .

حرر في بيروت بتاريخ السادس من
شهر ايلول سنة الف وتسعمائة
وخمسون .

المادة الثالثة : على القناصل العاملين
والقناصل ، والقناصل الفخريين ،
ووكلاء القناصل ، ان يتالوا قبل
الشروع بممارسة وظائفهم ، اجازة
قتلية من الحكومة التي ينتدبون
لديها .

المادة الرابعة : يمنع الفريقان
الساميان المتعاقدان من تعيين القناصل
العامين ، والقناصل ، ووكلاء القناصل
من بين الاشخاص الذين يتعاطون
التجارة او الصناعة ، ولا يستثنى من
ذلك الا القناصل الفخريون .

المادة الخامسة : يمنح كل من
الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق
الاخر ورعاياه ، معاملة الامة الاكثر
حظوة . على ان تستثنى ، فيما يخص
لبنان المعاملة التي يمنحها للبلدان
المنتمية الى جامعة الدول العربية
ولرعاياها كما تستثنى فيما يخص

TRAITÉ D'AMITIÉ

معاهدة صداقة

- Signé à Beyrouth
le 6 septembre 1950

- وقعت في بيروت
في ٦ أيلول ١٩٥٠

- Les textes officiels sont
établis en langues arabe et
espagnole

- وضع النسخان الرسميان المتعادلان
في اللغتين العربية والآسيانية

- NR.

- ٢٤

فيبعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما
ووجداها مطابقة للأصول المرسومة،
اتفقا على الأحكام الآتية :

أن رئيس الجمهورية اللبنانية ،
ورئيس جمهورية الشيلي ،

المادة الأولى : يكون بين لبنان
والشيلي وبين رعاياهما ، سلام دائم
وصداقة مستمرة .

رفقة منهما في توثيق عرى الصداقة
القائمة لحسن الحفظ بين بلديهما،
قررا عقد معاهدة صداقة ، وميثاق
لهذا الغرض ، مندوبيهما :

المادة الثانية : بحق لكل من
الفريقين السياسيين المتعاقدين أن ينتدب
لدى حكومة الفريق الآخر ، ممثلين
دبلوماسيين ، وقناصل عامين ، وقناصل ،
وقناصل فخريين ، ووكلاء قناصل .
ويجتمع جميع هؤلاء ، بالمقابلة بالمثل ،
بالحقوق والامتيازات والحصانات ،
والاعفاءات المعترف بها عادة في القانون
الدولي العظام .

عن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية
اللبنانية : معالي فيليب تقيلا ،
وزير الخارجية والمغتربين .

عن صاحب الفخامة رئيس جمهورية
الشيلي : سعادة لويس ماس
فليوارنادو ، وزير الشيلي
المفوض في لبنان .

CHILI

ACTES DIPLOMATIQUES

L I B A N — C H I L I

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

- 6 Septembre 1950
Beyrouth

TRAITE D'AMITIE

٢

الشيلي

اتفاقات دولية

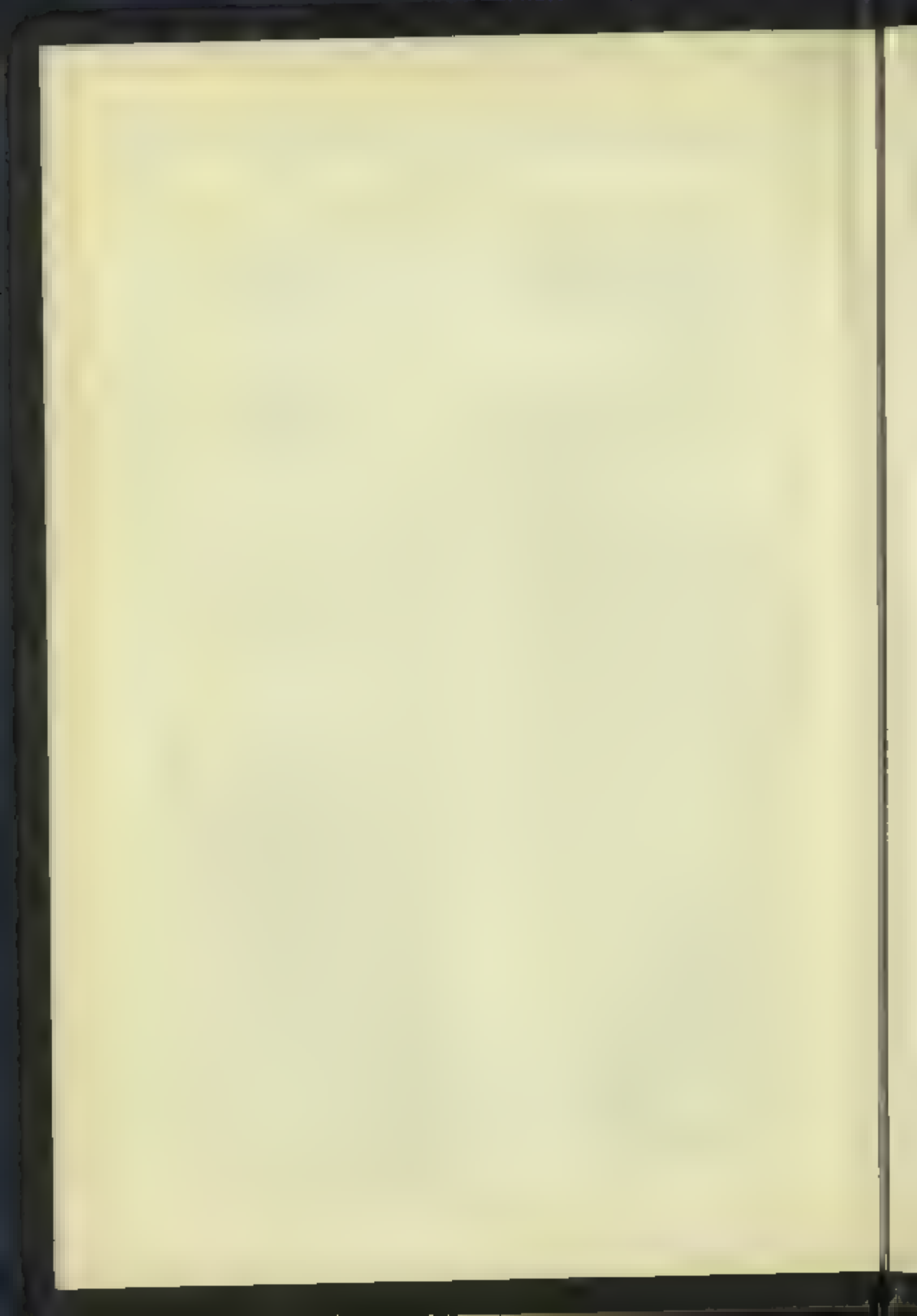
بين لبنان والشيلي

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ٦ ايلول ١٩٥٠ - بيروت

معاهدة صداقة

٢



Recife, Dakar (ou l'Île du Sel), Lisbonne, Madrid, Rome—Beyrouth ou Rome — Istamboul — Beyrouth ou Rome — le Caire — Beyrouth; ou

2. De Rio de Janeiro, via Recife, Dakar (ou l'Île du Sel), Tunis et/ou Tripoli, le Caire, Beyrouth.

B — ROUTES BRESILIENNES

A TRAVERS LE TERRITOIRE LIBANAIS :

Du Brésil pour Beyrouth, suivant une des routes ci-dessus mentionnées, et de là vers des points en Asie, dans les deux sens.

PROTOCOLLE DE SIGNATURE

Au cours des négociations qui aboutirent à la signature de l'Accord sur les transports aériens réguliers entre la République Libanaise et les États-Unis du Brésil, conclu à Rio de Janeiro à la date d'aujourd'hui, les représentants des deux Parties Contractantes sont tombés d'accord sur les points suivants :

1. La faculté de refuser ou de renouveler une autorisation à une entreprise aérienne désignée par une Partie Contractante pourra être exercée par l'autre Partie Contractante conformément aux dispositions de l'article IV de l'Accord, au cas où les équipes des avions employées par la même entreprise comprennent des membres qui ne sont pas citoyens de la première Partie Contractante. Toutefois, afin de faciliter le perfectionnement technique des équipes des parties contractantes,

la présence de sujets de pays tiers sera autorisée dans la constitution des dites équipes, durant la période d'entraînement pour la formation d'un personnel navigant suffisant.

2. Le transfert des recettes liquides des entreprises aériennes désignées provenant des opérations réalisées sur les territoires des Parties Contractantes sera fait conformément aux règlements en vigueur dans les pays où auront été effectuées les dites opérations, sur la base du traitement de la nation la plus favorisée.

EN FOI DE QUOI les Plénipotentiaires désignés par les deux Parties Contractantes signent et cachètent en deux exemplaires, de même teneur, le présent Protocole, dans les deux langues, française et portugaise, également valable, à Rio de Janeiro, le onze Janvier mille neuf cent cinquante et un.

Contractantes s'entendront sur les tarifs de passagers et de marchandises à appliquer sur les tronçons communs de leurs lignes, après consultation, s'il y a lieu, avec les entreprises de transport aérien des pays tiers qui exploitent tout ou parties des mêmes parcours.

d) Les recommandations de l'Association Internationale de Transports Aériens (I.A.T.A.) seront prises en considération dans l'établissement des tarifs.

e) Au cas où les entreprises ne pourraient se mettre d'accord sur les tarifs à fixer, les Autorités aéronautiques compétentes des deux Parties Contractantes s'efforceront d'aboutir à un régime satisfaisant.

En dernier ressort, il sera fait recours à l'arbitrage prévu à l'article VI de l'Accord.

VII

Dès l'entrée en vigueur du présent Accord, les Autorités aéronautiques des deux parties Contractantes devront se communiquer, aussi rapidement que possible, les informations relatives aux autorisations données à leurs propres entreprises de transport aérien désignées pour exploiter les services agréés ou des fonctions des dits services. Ces informations comporteront notamment copie des autorisations accordées, de leurs modifications éventuelles, ainsi que de tous documents annexés.

TABEAU I

A ROUTES LIBANAISES A DESTINATION DU TERRITOIRE BRESILIEN :

De Beyrouth, via un point ou des points intermédiaires en Afrique, ou en Europe et Afrique, ou en Turquie, Europe et Afrique, vers le Brésil, dans les deux sens.

B ROUTES LIBANAISES A TRAVERS LE TERRITOIRE BRESILIEN :

De Beyrouth, suivant les routes ci-dessus établies et de là vers des points en Amérique du Sud, dans les deux sens.

TABEAU II

A ROUTES BRESILIENNES A DESTINATION DU

TERRITOIRE LIBANAIS:
1. De Rio de Janeiro, via

demande de trafic entre le pays dont ressortit l'entreprise et le pays de destination.

c) Le droit d'une entreprise de transport aérien désignée d'embarquer et débarquer, aux points sur les routes spécifiés, du trafic international avec destination ou en provenance de pays tiers, sera exercé en conformité des principes généraux du développement ordonné du transport aérien acceptés par les deux Parties Contractantes, de sorte que la capacité soit adaptée :

- 1 — à la demande de trafic entre le pays d'origine et les pays de destination;
- 2 — aux exigences d'une exploitation économique des services considérés, et
- 3 — à la demande de trafic existant dans les régions traversées, compte tenu des intérêts des services locaux et régionaux.

V

Les Autorités aéronautiques des Parties Contractantes se consulteront à la demande de l'une d'elles afin de vérifier les prin-

cipes énoncés à la Section IV ci-dessus, sont observés par les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes et, en particulier, pour éviter que le trafic soit dévié dans une proportion injuste au détriment de l'une des entreprises désignées.

VI

a) Les tarifs seront fixés à des niveaux raisonnables, compte tenu en particulier de l'économie de l'exploitation, d'un bénéfice normal, des tarifs perçus par les autres entreprises et des caractéristiques présentées par chaque service, telles que les conditions de vitesse et de confort.

b) Les tarifs à appliquer par les entreprises de transport désignées par chacune des Parties Contractantes, entre les points du territoire libanais et les points du territoire brésilien, mentionnés aux Tableaux ci-annexés, devront être soumis à l'approbation des Autorités aéronautiques, au moins trente (30) jours avant la date prévue pour leur entrée en vigueur, ce délai pouvant être réduit, dans des cas spéciaux, s'il en est ainsi convenu par les susdites Autorités aéronautiques.

c) Les entreprises des Parties

ANNEXE

I

Le Gouvernement des Etats-Unis du Brésil reconnaitra au Gouvernement de la République libanaise le droit d'exploiter, par l'entremise d'une ou plusieurs entreprises de transport aérien désignées par ce dernier, des services aériens sur les routes spécifiées au Tableau I annexe.

II

Le Gouvernement de la République libanaise accorde au Gouvernement des Etats-Unis du Brésil, le droit d'exploiter, par l'entremise d'une ou plusieurs entreprises de transport aérien désignées par ce dernier, des services aériens sur les routes spécifiées au Tableau II annexe.

III

L'entreprise ou les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes aux termes de l'Accord et du présent Annexe, jouiront sur le territoire de l'autre Partie Contractante, sur chaque itinéraire décrit aux Tableaux annexes, du droit de traverser ce territoire sans y atterrir, d'atterrir pour des raisons non

commerciales aux aéroports ouverts au trafic international, ainsi que du droit de débarquer et embarquer en trafic international, des passagers, du courrier et des marchandises aux points mentionnés dans les dits Tableaux, conformément aux dispositions de la Section IV.

IV

La capacité de transport offerte par les entreprises aériennes des deux Parties Contractantes devra être étroitement adaptée à la demande du trafic.

b) Un traitement juste et équitable devra être assuré aux entreprises de transport aérien désignées par les deux Parties Contractantes afin de bénéficier de possibilités égales pour l'exploitation des services agréés.

c) Les entreprises de transport aérien désignées par les Parties Contractantes devront prendre en considération, quand elles auront à exploiter des routes ou des sections communes d'une route, leurs intérêts mutuels afin de ne pas affecter indûment leurs services respectifs.

d) Les services agréés, auront pour objectif essentiel d'offrir une capacité correspondante à la

dans les deux cas, de toute personne ou de tout organisme qui serait habilité à assumer les fonctions actuellement exercées par eux.

b) L'expression «entreprise de transport aérien désigné», s'entendra de toute entreprise que l'une des Parties Contractantes aura choisie pour exploiter les «services agréés» et qui aurait été indiquée par une notification faite aux Autorités aéronautiques compétentes de l'autre Partie Contractante, conformément aux dispositions de l'article II du présent Accord.

c) L'expression «service aérien international régulier» s'entendra de tout service international assuré par une entreprise de transport aérien désigné, avec fréquence uniforme ■ suivant des horaires et routes pré-établies et approuvées par les Gouvernements intéressés.

ARTICLE XII.- Le présent Accord sera approuvé et ratifié en conformité des dispositions constitutionnelles de chacune des Parties Contractantes et entrera en vigueur à partir du jour de l'échange des instruments de ratification, ce qui devra avoir lieu à Beyrouth, le plus tôt possible.

Les deux Parties Contractantes s'efforceront de rendre effectives les dispositions du présent Accord, dans les limites de leurs attributions administratives, trente (30) jours après ■ date de sa signature.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires soussignés, ont conclu le présent Accord en deux exemplaires, chacun dans les langues française et portugaise, et ■ ont apposé leurs sceaux.

FAIT à Rio de Janeiro, le onze Janvier mil Neuf Cent Cinquante et un.

firmation par un échange de notes par voie diplomatique.

ARTICLE VI.- Tout différend entre les Parties Contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord ou de son Annexe, qui ne soit pas subordonné aux dispositions du Chapitre XVIII de la Convention sur l'Aviation Civile Internationale précitée, ■ qui ne pourrait être réglé par la voie de consultation directe, sera soumis à l'arbitrage soit par un tribunal, soit par tout autre personne ou organisme convenu.

ARTICLE VII.- Chaque Partie Contractante pourra, à tout moment, notifier à l'autre Partie Contractante, son désir de dénoncer le présent Accord. La notification sera simultanément communiquée à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale. L'Accord prendra fin six (6) mois après la date de ■ réception de la dite notification par l'autre Partie Contractante, ■ moins que cette notification ne soit retirée d'un commun accord avant l'expiration de ce délai.

S'il n'est pas accusé réception de la notification par la Partie Contractante ■ qui elle a été adressée, elle sera tenue pour reçue quatorze (14) jours après sa ré-

ception à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

ARTICLE VIII.- Au cas où les deux Parties Contractantes auraient ratifié une convention multilatérale d'aviation, le présent Accord et son Annexe devront être amendés de façon à être mis en concordance avec les dispositions de la dite Convention.

ARTICLE IX.- Le présent Accord se substitue à tous privilèges, concessions ou autorisations existant au moment de sa signature et qui auraient été octroyés à quelque titre que ce soit par l'une des Parties Contractantes à des entreprises aériennes de l'autre Partie Contractante.

ARTICLE X.- Le Présent Accord et tous les contrats y relatifs seront enregistrés à l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

ARTICLE XI.- Pour l'application du présent Accord et son Annexe :

a) L'expression « Autorités aéronautiques » s'entendra, en ce qui concerne le Liban, du Ministre des Travaux Publics et, en ce qui concerne les Etats-Unis du Brésil, du Ministre de l'Aéronautique, ou

d'une des Parties Contractantes ou pria sur ce territoire à bord d'aéronefs de l'autre Partie Contractante par une entreprise de transport aérien désignée par cette dernière Partie Contractante ou pour le compte d'une telle entreprise, ■ destinés, uniquement, à l'usage des aéronefs de cette entreprise, bénéficieront d'un traitement aussi favorable que ■ traitement accordé aux entreprises nationales ou à celle de la nation la plus favorisée, en ce qui concerne l'imposition de droits de douane, de frais d'inspection ou autre droits et taxes nationaux.

3. Tout aéronef de l'une des Parties Contractantes affecté à l'exploitation des services agréés ainsi que les carburants, les huiles lubrifiantes, les pièces de rechange, l'équipement normal et les provisions de bord, demeurant à bord des dits aéronefs, bénéficieront sur le territoire de l'autre Partie Contractante de l'exemption des droits de douane, frais d'inspection ou autre droits et taxes similaires, sur le territoire de l'autre Partie Contractante, même au cas où ces approvisionnements seraient employés ou consommés par ces aéronefs au cours des vols au-dessus du dit territoire.

ARTICLE IV.— Chaque Partie Contractante se réserve la faculté

de refuser une autorisation d'exploitation à une entreprise de transport aérien désignée par l'autre Partie Contractante ou de révoquer une telle autorisation lorsqu'elle n'a pas la preuve qu'une partie prépondérante de ■ propriété et le contrôle effectif de cette entreprise sont entre les mains de nationaux de cette dernière Partie Contractante, lorsque cette entreprise de transport aérien ne se conforme pas aux lois et règlements visés à l'article 13 de la Convention sur l'Aviation Civile internationale ou lorsqu'elle ■ remplit pas les obligations que lui imposent le présent accord et son Annexe.

ARTICLE V.— Si l'une ou l'autre des Parties Contractantes désire modifier une clause quelconque de l'Annexe au présent Accord ou se prévaloir de la faculté mentionnée à l'article IV ci-dessus, elle peut demander qu'une consultation ait lieu entre les Autorités aéronautiques des deux Parties Contractantes, cette consultation devant commencer dans un délai de soixante (60) jours à compter de la date de la notification de la demande.

Toute modification à l'annexe convenue entre les dites autorités entrera en vigueur après sa con-

guera Trompowski de Almeida,
Ministre de l'Air du Brésil;

Lesquels, après avoir échangé
leurs pouvoirs, trouvés en bonne
et due forme, sont convenus des
dispositions suivantes :

ARTICLE I.- Les Parties Con-
tractantes s'accordent l'une à
l'autre les droits spécifiés dans
le présent Accord et son Annexe,
en vue de l'établissement des ser-
vices aériens internationaux régu-
liers qui y sont stipulés, et doréna-
vant désignés par l'expression
«services agréés».

ARTICLE II.- 1. Chacun des
services agréés pourra être mis
en exploitation immédiatement ou
à une date postérieure au gré de
la Partie Contractante à qui ces
droits ont été accordés, mais pas
avant que :

- a) La Partie Contractante à
qui les dits droits ont été ac-
cordés ait désigné une ou
plusieurs entreprises de
transport aérien de sa na-
tionalité pour exploiter ■
ou les routes spécifiées;
- b) La Partie Contractante qui
accorde les droits ait auto-
risé la ou les entreprises de
transport aérien en question
à ouvrir les services agréés.

ce qu'elle fera sans retard,
sous réserve des dispositions
du paragraphe 2 du présent
article et de l'article IV.

2. Les entreprises de transport
aérien désignées pourront être ap-
pelées à fournir aux Autorités
aéronautiques de ■ Partie Con-
tractante qui accorde les droits,
la preuve qu'elles se trouvent en
mesure de satisfaire aux exigences
prescrites par les lois et règle-
ments normalement appliqués au
fonctionnement des entreprises
commerciales de transport aérien.

ARTICLE III.- Afin d'éviter
toute mesure discriminatoire et
de respecter le principe de l'égalité
de traitement :

1. Les taxes que chacune des
Parties Contractantes imposera ou
permettra d'imposer pour l'utili-
sation des aéroports et d'autres
facilités à ■ ou aux entreprises
de transport aérien désignées par
l'autre Partie Contractante ne
seront pas plus élevées que celles
qui seraient payées pour l'utili-
sation des dits aéroports et facilités
par ses aéronefs nationaux em-
ployés à des services internatio-
naux similaires.

2. Les carburants, les huiles
lubrifiantes et les pièces de re-
change introduits sur ■ territoire

ACCORD

DE TRANSPORTS AERIENS

اتفاق

النقل الجوي

- Signé à Rio de Janeiro le 11 Janvier 1961
- Les textes officiels sont établis en langues française et portugaise.
- NR.

- وقع في الريو دي جانيرو في 11 كانون الثاني ١٩٥١

- وضع النسخان الرسميان المتجانسان باللغتين الفرنسية والبرتغالية

- ع م

Le Gouvernement de la République libanaise et le Gouvernement des Etats-Unis du Brésil,

Se référant à la Résolution VIII de l'Acte Final de la Conférence Internationale de l'Aviation Civile signée à Chicago, Illinois, en date du 7 décembre 1944, recommandant l'adoption d'un modèle uniforme d'accord sur les routes et services aériens internationaux;

Prenant en considération le désir réciproque du Gouvernement libanais et du Gouvernement brésilien de poursuivre dans la plus large mesure possible le développement de la coopération internationale dans ce domaine, et d'établir des transports aériens réguliers entre leurs territoires

respectifs en vue d'asseoir leurs relations économiques sur des bases solides,

Ont résolu de conclure, à cet effet, un accord et ont désigné pour leurs Plénipotentiaires, savoir :

Le Gouvernement de la République libanaise : Son Excellence Monsieur Joseph Saouda, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire du Liban à Rio de Janeiro; et

Le Gouvernement des Etats-Unis du Brésil : Leurs Excellences Messieurs Raul Fernandes, Ministre des Affaires Etrangères des Etats-Unis du Brésil et le Tenente-Brigadeiro Armando Fi-



graphie, de la radiodiffusion et du sport.

Les autorités compétentes des Hautes Parties Contractantes établiront, d'un commun accord, les mesures de détail nécessaires pour l'exécution respective concernant l'enseignement.

ARTICLE TROISIEME. La Présente Convention sera ratifiée et entrera en vigueur trente jours après l'échange des instruments de ratification qui aura lieu dans la ville de Rio de Janeiro, dans le plus bref délai.

Chacune des Hautes Parties Contractantes aura la faculté de dénoncer la présente Convention lorsqu'elle le jugera convenable, mais ses effets ne cesseront que six mois après la dénonciation.

EN FOI DE QUOI les Plénipotentiaires susnommés ont signé la présente Convention, en double exemplaire, en langues française et portugaise, et y ont apposé leurs sceaux.

Fait à Rio de Janeiro, le trente août mil neuf cent quarante-huit.

الطرفين الساميين المتعاقدين، وبالاتفاق المشترك، على وضع جميع التفاصيل الضرورية لتنفيذ المقررات السابقة اخذة بعين الاعتبار التشريع المتعلق بالتدريس في كل من البلدين .

مادة ثالثة . - تبرم هذه الاتفاقية وتدخل في طور التنفيذ ثلاثين يوما بعد تبادل وثائق الإبرام الذي سيجري في مدينة ريو دي جانيرو وباقرب فرصة .

لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين حق تقضى مدة الاتفاقية حينما يرى ذلك مناسبا، وأما مفعوليتها فتستمر ستة اشهر بعد التقضى .

بناء عليه وقع كل من مطلقى الصلاحية الوارد اسمهما اعلاه هذه الاتفاقية على نختين باللغة الفرنسية والبرتغالية ووضعنا خاتميهما .

حررت في ريو دي جانيرو في الثلاثين من آب سنة الف وتسعمائة وثمانية واربعين .

Convention à cet effet, et ont nommé pour leurs Plénipotentiaires, savoir :

Le Président de la République Libanaise : Son Excellence Monsieur Joseph Saouda, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire du Liban à Rio de Janeiro, et

Le Président de la République des Etats-Unis du Brésil : Son Excellence Monsieur Raul Fernandes, Ministre des Affaires Etrangères des Etats-Unis du Brésil ;

Lesquels, après s'être communiqué leurs pleins pouvoirs trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER. Les Hautes Parties Contractantes s'efforceront d'établir leurs relations culturelles sur une base solide et collaboreront à cet effet de la façon la plus étroite.

ARTICLE SECOND. Les Hautes Parties Contractantes, afin d'atteindre le but énoncé dans l'article précédent, développeront sans cesse les relations culturelles entre les deux pays dans les domaines des sciences, des beaux arts et du théâtre, des lettres, de la cinématographie, de la photo-

graphie et de l'audiovisuelle, et
عن :

Rئيس الجمهورية اللبنانية : معاذ يوسف السودا ، المندوب فوق العادة ووزير لبنان المفوض والطلق الصلاحية في الرئيس دي جانرو .

رئيس جمهورية الولايات المتحدة البرازيلية : معالي السيد رول فرندس ، وزير خارجية الولايات المتحدة البرازيلية .

الذين بعد تبادل اوراق اعتمادهما طبقا للقوانين المرعية - اتفقا على ما يلي :

مادة أولى .- ان الطرفين الساميين المتعاقدين سيبدلان ما يوسهما لوضع اسس ثابتة لعلاقتهم الثقافية وستعاونان بالطريقة الوثقى لهذه الغاية .

مادة ثانية .- ان الطرفين الساميين المتعاقدين ، بنية الوصول الى الهدف المشار اليه في المادة السابقة، سيعززان بدون انقطاع العلاقات الثقافية بين البلدين في حقول العلوم - الفنون الجميلة والمسرح - الاداب ، السينما ، التصوير ، الاذاعات الاسلكية والرياضية ستعمل اللغات المختصة لكل من

CONVENTION

CULTURELLE

اتفاق

ثقافي

- Signée à Rio de Janeiro le 30 Août 1948
- Ratification autorisée par la loi du 2 Juin 1949 (J.O. no. 23, p. 289-1949)
- Les textes officiels sont établis en langues française et portugaise.

- وقع في الريو دي جانيرو ل ٢٠ آب ١٩٤٨
- اجيز التصديق عليه بموجب قانون ٢ حزيران ١٩٤٩ (جر - ١٩٤٩/٢٢ ص ٢٨٩)
- وضع النصان الرسميان المتندان باللغتين الفرنسية والبرتغالية.

Le Président de la République Libanaise, et ■ Président de ■ République des Etats-Unis du Brésil,

Egalement animées du désir de renforcer la compréhension mutuelle entre les deux pays et de resserrer encore davantage les liens d'amitié et de confiance mutuelle qui les unissent si heureusement, en respectant réciproquement leur propre culture et leurs institutions nationales et en développant leurs diverses relations culturelles,

Ont résolu de conclure une

أن رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة البرازيلية .

بدافع تقوية اواصر التفاهم المشترك بين البلدين وزيادة في توثيق عرى الصداقة والثقة التي تشدهما بحمد الله ، وبالا احترام المتبادل للتقافة الخاصة بكل منهما ولؤساتهما الوطنية ولنشر علاقاتهما الثقافية المختلفة .

قررا عقد اتفاقية لهذه الغاية



BRESIL

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN -- BRESIL

AVANT NOVEMBRE 1943 :

- 24 Février 1933 —
Beirouth.
ACCORD
COMMERCIAL.

Arrete 30/LB du 17
Février 1933
portant exécution de
cet accord

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

- 11 Août 1948 —
Rio de Janeiro.
CONVENTION
CULTURELLE
- 11 Janvier —
Rio de Janeiro.
TRANSPORTS
AERIENS

٦

برازيل

اتفاقات دولية

بين لبنان والبرازيل

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ٢٤ شباط ١٩٣٣ — بيروت
اتفاق تجاري

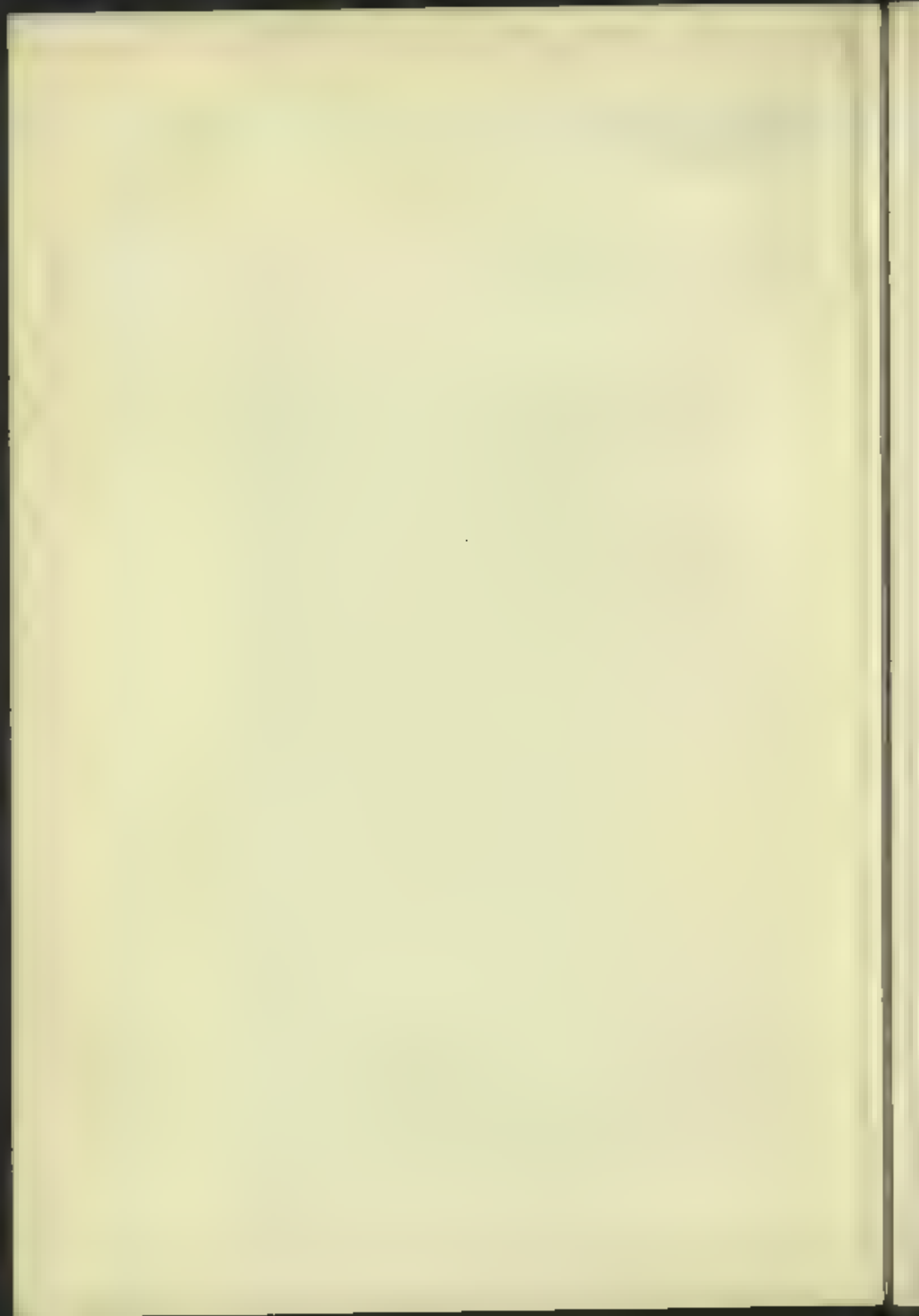
— قرار ٢٠ في ٢٨ شباط ١٩٣٣
لعمد الاتفاق

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ٢٠ آب ١٩٤٨ — ريو دي جانيرو
اتفاق ثقافي

- ١١ كانون الثاني ١٩٥١ — ريو دي جانيرو
اتفاق النقل الجوي

٦



BELGIQUE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN -- BELGIQUE

AVANT NOVEMBRE 1943 :

- 11 Janvier 1941 —
PROTOCOLE RELATIF AUX PAIEMENTS FRANCO-BELGES

Arrêté 38/LB du 24
Février 1941
portant mise en vi-
gueur de ce protocole
au Liban et en Syrie.
(B.O. 1941)

٢

بلجيكا

اتفاقات دولية

بين لبنان وبلجيكا

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣

- ١١ كانون الثاني ١٩٤١
بروتوكول بشأن المدفوعات
الفرنسية - البلجيكية

قرار ٢٨ في ٢٤ شباط ١٩٤١
لتفيد البروتوكول المذكور لبنان
وسوريا
د.م - ١٩٤١ ص ٧٩ مكرر ١

٢



AUTRICHE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN -- AUTRICHE

AVANT NOVEMBRE 1943 :

● 30 Janvier 1937

ACCORD DE COM-
MERCE ET DE PAIE-
MENT AVEC L'ALLE-
MAGNE

Arrêté G/LR du 30
Juillet 1938

portant application de
cet accord à l'ancienne
République Fédérale
d'Autriche, à dater du
1er Août 1938.

(D.O. 1938)

٢

النمسا

اتفاقات دولية

بين لبنان والنمسا

قبل تشرين الثاني 1943

● ٢ كانون الثاني ١٩٣٧

اتفاق تجاري والاتفاق دفع مع
النمسا

— قرار ٩٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٨

تطبيق الاتفاقيين المذكورين على

جمهورية النمسا الاتحادية

السابقة ابتداء من اول آب

١٩٣٨ (نم - ١٩٣٨ - ص ١٩٢)

٢



بالآسيانية والآخرى بالعربية تعتبر
كل منهما رسمية على التناوي ، كما
وقعا على نسخة باللغة الفرنسية
يرجع إليها عند اللزوم وختمها في
مدينة بوئس ايرس في اليوم السادس
من شهر كانون الاول سنة ألف
وتسماية وخمسين .

الفريقين الساميين المتعاقدين حق
نقضه بموجب اشعار يجب ان يبلغ
الى الفريق الآخر خلال مدة لا تقل
عن اثني عشر شهرا .

بناء عليه وقع المندوبان عسلى
نسختين من هذا الاتفاق احدهما

الاسبانية ، مراعين في ذلك قيمة هذه المؤلفات والفائدة المتظرة من هذا الجهد في تعزيز التفاهم المتبادل بين رعايا البلدين .

المادة السادسة .- يعمل الفريقان الساميان المتعاقدان على ترويج مسج السياحة وتنشيطها بين بلديهما تنمية للتعارف المتبادل وتوثيقها للتفاهم الكامل بين شعبيهما .

المادة السابعة .- يعقد الفريقان الساميان المتعاقدان اتفاقا خاصا للاعتراف بالنهادات والمصادقات المدرسية والجامعية التي تمنحها السلطات المختصة في كل من البلدين للسماح باكمال الدراسات في اوساطهما التعليمية ، ولتنسيق احكام المادتين الثالثة والرابعة السابقتين .

المادة الثامنة .- يتخذ الفريقان الساميان المتعاقدان التدابير الواجبة لتنفيذ الاحكام الاتفة الذكر ، ويجيزان توصلا لهذه الغاية ، اشاء جمعيات وندية للتعاون الارجنتيني اليبانسي تخضع للقوانين الوطنية في البلد الذي يعين فيه مركزها .

المادة التاسعة .- يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تبادل وثائق الابرام . ولكل من

١- تسهيل تبادل الكتب والنشرات ذات المنشأ الوطني .

٢- التبادل بانتظام للنشرات المطبوعة رسميا التي تسهل معرفة كل من البلدين للآخر .

٣- التعاون بين الاوساط الرياضية

٤- تنظيم تبادل الافلام الوطنية التي تقوي روح التعاون والصداقة بين البلدين .

المادة الثالثة .- يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تبادل الاساتذة والمحاضرين والمؤلفين والفنانين والطلاب ، واعطاء منح واعانات متخذين ما في وسعهما من التدابير لبلوغ هذه الغايصة .

المادة الرابعة .- تمنح تسهيلات خاصة لانشاء مراكز تعليم وتدريس اللغة الاسبانية في الجامعات والمدارس في لبنان ، ومراكز تعليم وتدريس اللغة العربية في الجامعات والمدارس في الارجنتين .

المادة الخامسة .- يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تشييط ومساعدة ترجمة المؤلفات الارجنتينية الى العربية والمؤلفات العربية الى

ACCORD

CULTUREL

اتفاق

ثقافي

- Signé à Buenos-Aires le 6 Décembre 1950
- Les textes officiels sont établis en langues arabe, espagnole et française
- NR.
- Réserves libanaises sur le texte français.
- وقع في بونوس ايرس في ٦ كانون الاول ١٩٥٠
- وصحت النصوص الرسمية باللغات العربية والاسبانية والفرنسية .
- ٢٤
- ملاحظات لبنانية بشأن النص الفرنسي

الذين ، بعد ان تبادلوا وثائق التفويض التي وجدت مطابقة للاصول ، اتفقا على الاحكام الالية :

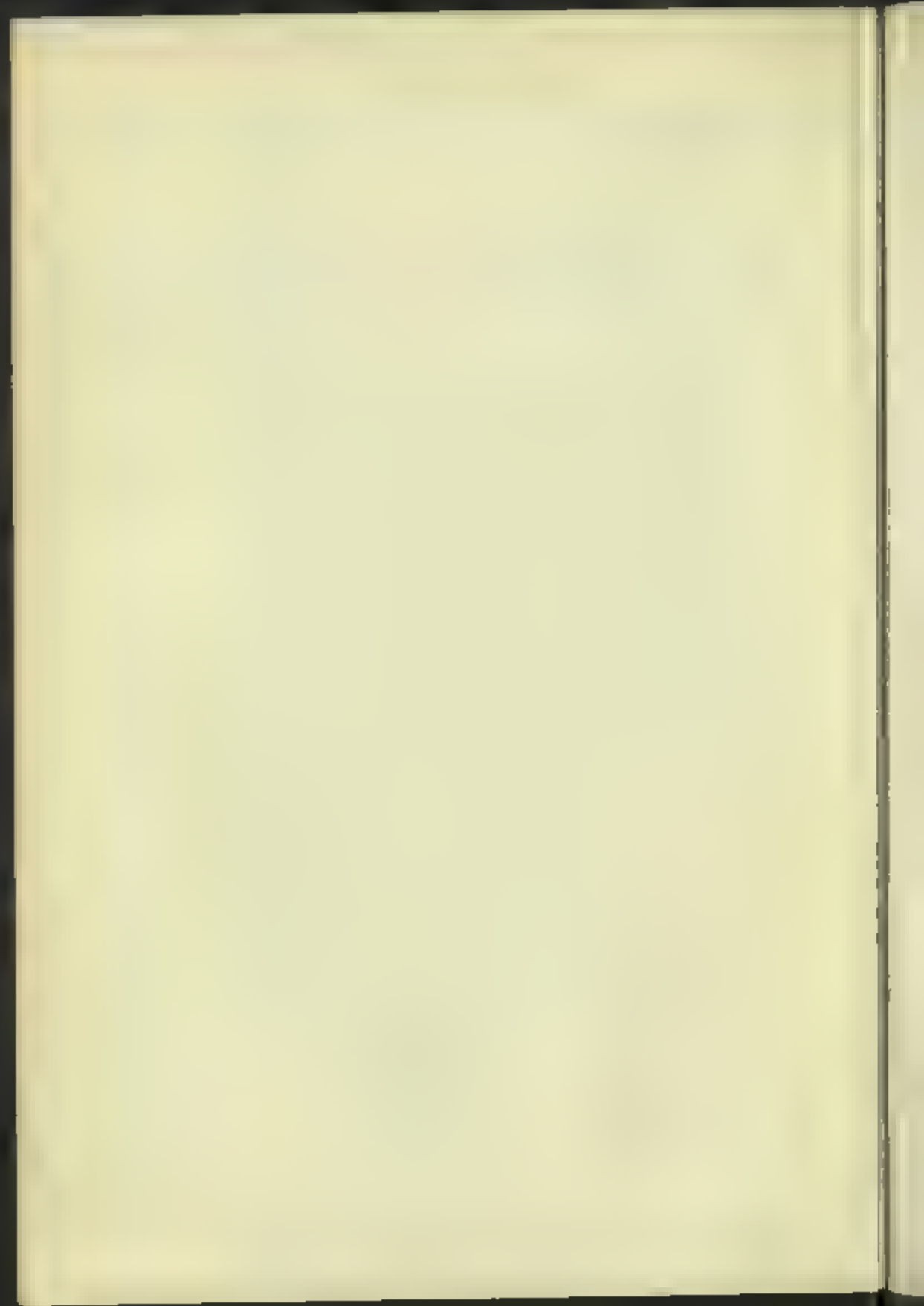
المادة الاولى .- يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يؤيدا المشاريع الرامية الى تأمين افضل تعاون ثقافي بين البلدين .

المادة الثانية .- يرعى الفريقان الساميان المتعاقدان المبادلات الثقافية بين شعبيهما في الميدان العلمي والفني وخاصة فيما يلي :

ان الحكومة الارجنتينية والحكومة اللبنانية رغبة منهما في توثيق عمري التعاون الثقافي وتقوية علاقات الصداقة القائمة بينهما ، قررتا عقد اتفاق ثقافي واعتمدنا لهذه الغاية :

الحكومة الارجنتينية : معالي وزير الخارجية والاديان الدكتور دون هوليغو خاسوس باس

الحكومة اللبنانية : سعادة السندوب المطلق الصلاحية الوزير المفوض ادب بك نحاس



ARGENTINE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN -- ARGENTINE

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

- ٦ Décembre 1958 —
Buenos Aires.

ACCORD CULTUREL

٢

الارجنتين

اتفاقات دولية

بين لبنان والارجنتين

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ٦ كانون الاول ١٩٥٨ — بونسيروس

اتفاق ثقافي

٢

وبيروت مارا بالقاهرة مع منحها حرية
التحليق فوق الاراضي اللبنانية
والتزول فيها في حالة مرورها في
الاراضي اللبنانية او قوفها الى بلاد
اخرى ، وذلك على سبيل المقابلة
بالمثل وعلى اساس معاملة الدولة
الاكثر رعاية .

انني يكون معتنا لمعاليتكم اذا ما
تفضلتم بابلغي موافقة حكومة
المملكة العربية السعودية على ما
سبق بيانه « انتهى »

انني ابادر باعلام معاليتكم بان
حكومة المملكة العربية السعودية
لسمبة بان تعرب عن كامل موافقتها
على الاحكام التي تضمنها الكتاب
المشار اليه اعلاه ، مع استثناء
الطيران فوق الاراضي المقدسة .

ولرجو ان تتفضلوا ، معاليتكم ،
بقبول تأكيد فائق اعتباري .

وزير الخارجية العربية السعودية بالنيابة

يوسف ياسين

بيروت في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٧

حضرة صاحب المعالي السيد هنري فروغ
وزير الخارجية والضمير اللبناني

صاحب المعالي ،

اشرف بابلغكم انني تسلمت كتاب
معاليتكم المؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة
١٩٤٧ الانني نصه :

« بالاشارة الى المحادثات التي كانت
معكم بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة
١٩٤٧ اشرف بان اؤكد لمعاليتكم فيها
يلي نتائج مداولاتنا .

ان حكومة الجمهورية اللبنانية
وحكومة المملكة العربية السعودية
المصمتين على توثيق اواصر الصداقة
والعلاقات المنارة القائمة بينهما وعلى
تأمين الوسائل التي تعود بالنفع
المبادلة بين بلدينا ، قد اتفقا على
ما يلي :

تجيز الحكومة اللبنانية للطائرات
حكومة المملكة العربية السعودية
تسيير خط جوي مدني بين جدة

ECHANGE
DE LETTRESRELATIF A L'AVIATION
CIVILE

مبادلة رسائل

رسائل
بشان الطيران المدني● Fait à Beyrouth
le 13 Janvier 1947● بيروت في بيروت
في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧

● NR-E

● ٢٤ - من

حكومة المملكة العربية السعودية تدير
خط جوي مدني بين جدة وبيروت
مارا بالقاهرة مع منحها حرية التحليق
فوق الاراضي اللبنانية والنزول فيها
في حالة مرورها في الاراضي اللبنانية
او فوقها ، الى بلاد اخرى ، وذلك على
سبل المقابلة بالمثل وعلى اساس
معاملة الدولة الاكثر رعاية .

انني اكون ممثنا لمعاليكم اذا مسا
تفضلتم بايلافي موافقة حكومة المملكة
العربية السعودية على ما سبق بيانه .
وارجو ان تفضلوا بمعاليكم ، بقبول
تأكيد قائق اعتباري .

وزير الخارجية والمختربين اللبنانية

هنري فرعون

بيروت في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧
خبرة صاحب العالي الشيخ يوسف ياسين
وكيل وزير خارجيه الملكة العربية السعودية
صاحب العالي ،

بالاشارة الى المحادثات التي كانت
مفكم بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة
١٩٤٧ اتشرف بان اؤكد لمعاليكم
فيما يلي نتائج مداولتنا .

ان حكومة الجمهورية اللبنانية
وحكومة المملكة العربية السعودية
المصممين على توثيق او اصر الصداقة
والعلاقات المعنائة القائمة بينهما
وعلى تأمين الوسائل التي تعود بالمنفعة
المبادلة بين بلدينا ، قد اتفقتا على ما
يلي :

تجيز الحكومة اللبنانية لطائرات



ARABIE

SEOUDITE

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN —

ARABIE-SEOUDITE

AVANT NOVEMBRE 1943 :

- 10 Novembre 1931 — CONVENTION D'AMITIÉ, DE BON VOISINAGE ET DE COMMERCE, signée à Djeddah, (D.O. 1932 — AD, p. 377)

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

- 13 Janvier 1947 — Beyrouth ECHANGE DE LETTRES RELATIF A L'AVIATION CIVILE

المملكة العربية

السعودية

اتفاقات دولية

بين لبنان والمملكة العربية السعودية

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ١ تشرين الثاني ١٩٤١ اتفاق صداقة وحين جولون التجارة موقع عليه في جدة (ر ج ١٩٤٤ - و د ١٠ ص ٢٧٧)

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ١٢ كانون الثاني ١٩٤٧ — بيروت مبادلة رسائل بشأن الطيران المدني

٢

٢

- 14 Novembre 1940 — AC-
CORD DE COMPEN-
SATION POUR LES
PAIEMENTS FRAN-
CO-ALLEMANDS.

— Arrêté 11/LB. du 19
Janvier 1941,
portant application de
cet accord au Liban et
en Syrie.
(B.O. 1941)

● ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠

اتفاق التعاضد على المدفوعات
الفرنسية - الألمانية

٢٠ — قرار ١١ في ١٨ كانون الثاني ١٩٤١

تطبيق هذا الاتفاق في لبنان وسوريا

٢

٢

ALLEMAGNE

المانيا

ACTES DIPLOMATIQUES

اتفاقات دولية

LIBAN - ALLEMAGNE

بين لبنان والمانيا

AVANT NOVEMBRE 1943 :

قبل تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- 30 Janvier 1937 — ACCORD DE COMMERCE ET DE PAIEMENT

- ٢ كانون الثاني ١٩٣٧
اتفاق تجاري واتفاق دفع

Arrêté 23/LR du 2
février 1937,
portant application pro-
visoire de cet accord

— قرار ٢٣ في ٢ شباط ١٩٣٧ .
لتطبيق مؤقت للاتفاق

Arrêté 128/LR du 19
Août 1937
portant exécution de
cet accord
(B.O. 1937)

— قرار ١٢٨ في ١٩ آب ١٩٣٧ .
تنفيذ الاتفاق (د.ج ١٩٣٧) — س
١٩٣٧

Arrêté 93/LR du 30
Juillet 1938,
portant application de
cet accord à l'ancienne
République Fédérale
d'Autriche, à dater du
1er Août 1938.
(B.O. 1938)

— قرار ٩٢ في ٣٠ تموز ١٩٣٨ .
لتطبيق الاتفاق على جمهورية
النمسا الاتحادية السابقة (أ.ت.د.)
من اول آب ١٩٣٨

Arrêté 157/LR du 29
Novembre 1938,
portant application de
cet accord aux pays
allemands des Sudètes,
à dater du 1er Decem-
bre 1938

— قرار ١٥٧ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ .
لتطبيق الاتفاق على بلاد السوديت
الالمانية (أ.ت.د.) من اول كانون
الاول ١٩٣٨

والقنصلين التابعين للفريق الآخر
والقيمين في اراضي معاملة مستعدة
من القوانين الدولية المراجعة .

المادة الرابعة .- تبرم هذه المعاهدة
ويتم تبادل وثائق الابرام في اقرب
وقت ممكن .

المادة الثالثة .- يعمل بهذه
المعاهدة الى ان يبلغ احد الطرفين
الطرف الاخر رغبته في ابطالها وتعديلها
على ان تظل سارية المفعول سنوية
اشهر بعد التبليغ .

وقد وقع مندوبان المفوضان على
هذه المعاهدة بتوقيع الرسمىين
الفارسي والعربي ومهرها بخاتميها .
بيروت في السادس من ايلول السنة
الخمسون بعد الالف وتسماية .

TRAITÉ D'AMITIÉ

معاهدة صداقة

- Signé à Beyrouth
le 6 Septembre 1950
- Les textes officiels sont
établis en langue arabe e
persane.
- NR

- وقعت في بيروت
في ٦ ايلول ١٩٥٠
- وضع النسخان الرسميان المتجان
باللغتين العربية والفارسية
- ٢٤

عن فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية :
معالي فيليب تقي ، وزير
الخارجية والمغتربين .

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما
ووجداهما صحيحة ومطابقة للاصول
المريعية ، اتفقا على مايلي :

المادة الاولى .- يتعاهد افغانستان
ولبنان عهد صداقة وسلام ، وينشآن
بينهما كدولتين مستقلتين علاقات
ودية دائمة .

المادة الثانية .- يوافق الطرفان
الامينان المتعاقدان على دوام العلاقات
الدبلوماسية والتتصلية بينهما وفقا
للعبادىء والاصول الدولية ، ويعامل
كل منهما المعاملين الدبلوماسيين

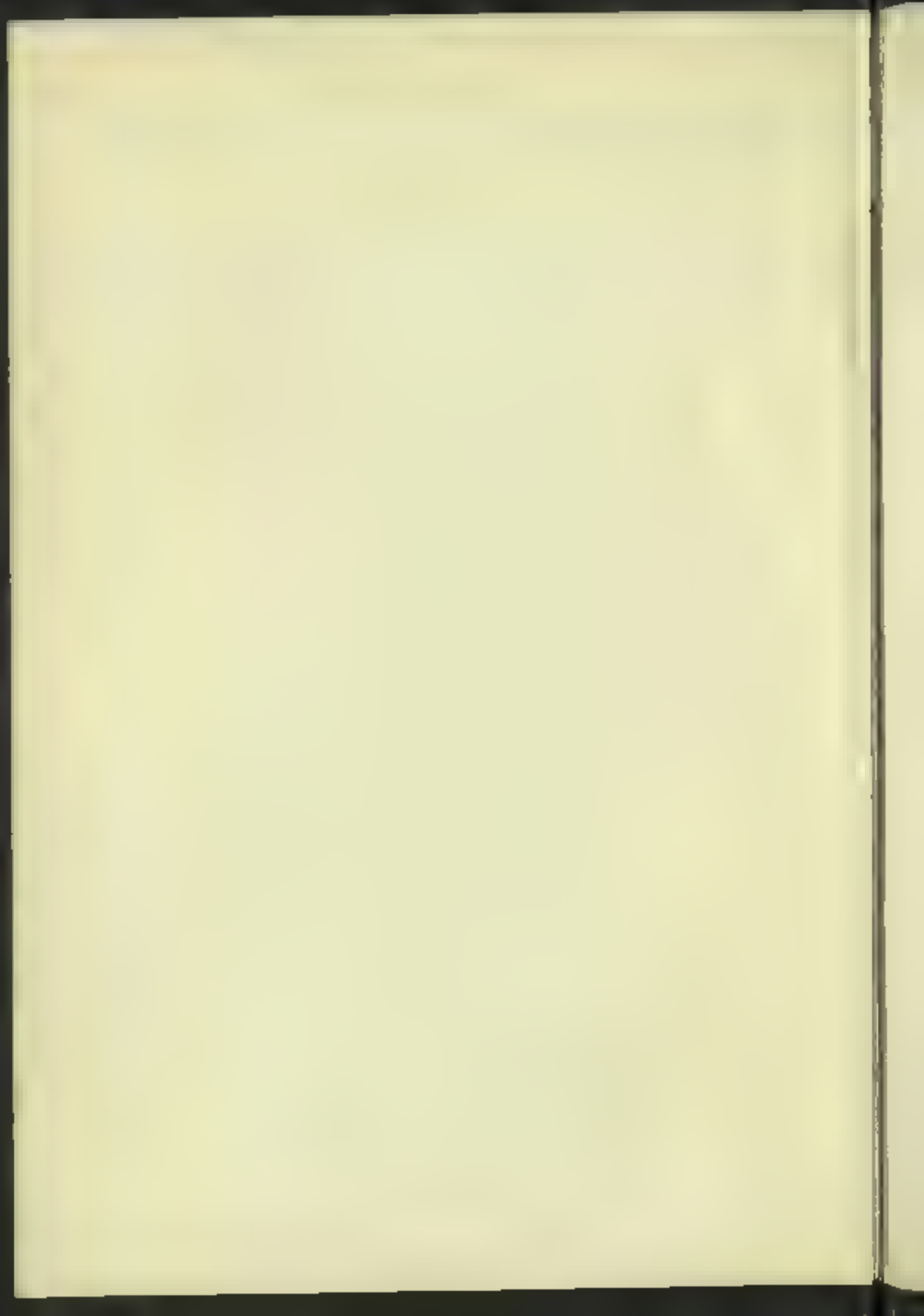
ان حضرة صاحب الجلالة ملك
افغانستان من جهة ،

وحضرة صاحب الفخامة رئيس
الجمهورية اللبنانية من جهة اخرى ،

رغبة منهما في تقوية العلاقات الودية
والروابط الصلبة بين بلديهما ،

قررا عقد معاهدة صداقة ، وعميتا
لهذه الغاية متدوييهما المفوضين :

عن جلالة ملك افغانستان : سمادة
سردار عالي غلام يحيى خان
طرزي ، وزير افغانستان المفوض
في لبنان .



AFGANISTAN

ACTES DIPLOMATIQUES

LIBAN — AFGANISTAN

DEPUIS NOVEMBRE 1943 :

- 6 Septembre 1950 —
Reynouth

TRAITE D'AMTIE

٢

افغانستان

اتفاقات دولية

بين لبنان و افغانستان

منذ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

- ٦ ايلول ١٩٥٠ — بيروت

معاهدة صداقة

٢



PREMIÈRE PARTIE

LES TRAITÉS
ET
CONVENTIONS
BILATERALES

GROUPES PAR PAYS
ET PAR ORDRE
CHRONOLOGIQUE

7

BIBLIOGRAPHIE

- - « RECUEIL DES TRAITES — NATIONS UNIES : Traités et accords internationaux enregistrés ou classés ■ inscrits au répertoire au Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies » — Lake-Success, New-York. Index Général N° 1 (Volumes 1 à 15 — 1950 — Texte en français.
- RECUEIL DES TRAITES — SOCIÉTÉ DES NATIONS », édité jusqu'en 1944, à Genève.
- REVUE EGYPTIENNE DE DROIT INTERNATIONAL » (Année 1-1945, 2-1946, 3-1947, 4-1948, 5-1949, 6-1950. publiée par ■ Société Egyptienne de Droit International, avec textes en langues arabe, française ■ anglaise.
B.P. 495, Alexandrie (Egypte).
- SIGNATURES, RATIFICATIONS, ACCEPTATIONS, ADHESIONS, etc., aux conventions et accords multilatéraux pour lesquels le Secrétaire Général de l'ONU exerce les fonctions de dépositaire », — Nations Unies, Lake Success, New-York, 1950. Liste à jour jusqu'au ■ Novembre 1949 (Numéro ■ vente : 1949. V. ■ — Texte en français.
- SIGNATURES, RATIFICATIONS ET ADHESIONS concernant les accords et conventions conclus sous les auspices de la Société des Nations — Genève 1944 — Texte en français.
- LES ACTES DIPLOMATIQUES, en vigueur au 1er Avril 1935 dans les Etats du Levant sous mandat français », édités par le Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban — Beyrouth 1936 — Texte en français.
- DOCUMENTS ET TEXTES relatifs aux relations économiques et financières entre ■ Syrie et le Liban depuis octobre 1943 au 14 Mars 1950 », Livre blanc édité par le Gouvernement Libanais.
Beyrouth 1950 — Texte en langue arabe.
- LES ARCHIVES du Ministère de la Justice et du Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'outre-mer.
- LE JOURNAL OFFICIEL de ■ République Libanaise », édité de 1920 jusqu'en Novembre 1943 en langues arabe ■ française et depuis cette date en langue arabe seulement.
- LE BULLETIN OFFICIEL des Actes administratifs du Haut-Commissariat de la République Française au Liban et en Syrie », édité en langues arabe ■ française de 1920 à 1943.
- - « RECUEIL DES ACTES ADMINISTRATIFS du Haut-Commissariat de la République française au Liban et en Syrie », édité annuellement en langues arabe et française jusqu'en 1939.

ABREVIATIONS

AD	— « Les Actes diplomatiques », recueil édité par le HCF, le 1er Avril 1935
Ar	— Partie arabe ou édition arabe
Arr.	— Arrêté du H.C.F.
Art.	— Article
BO	— « Bulletin Officiel » des actes administratifs du H.C.F. puis de la Délégation Générale de la France Combattante et de la France Libre au Liban et en Syrie
D	— Décret
DG	— Délégation Générale de la France
D-L	— Décret-Législatif
E	— Accord Exécuté ou Entré en vigueur
EL	— Echanges de lettres
/FL	— Indication pour les arrêtés promulgués par le Délégué Général de la France Libre au Liban
/FC	— Indication pour les arrêtés promulgués par le Délégué Général de la France Combattante au Liban
HCF	— Haut-Commissariat de la République française au Liban et en Syrie
JO	— Journal Officiel de la République Libanaise
/K	— Indication pour les décrets promulgués par M. Béchara EL-KHOURY, Président de la République
L	— Loi Libanaise votée par la Chambre des Députés et promulguée par le Président de la République
/LR	— Indication pour les arrêtés portant sur des Lois et Règlements et promulgués par le Haut-Commissaire de la République Française au Liban et en Syrie.
N° ou n°	— Numéro
NR	— Indication pour un instrument diplomatique non ratifié encore par la Chambre des Députés à la date de l'impression du présent recueil
P ou p.	— Page
PLC ou plg	— Page de la partie « Législation Générale » du Journal Officiel de la République Libanaise.
Ref.	— Référence. Se référer à.
RA	— « Recueil des Actes Administratifs du HCF », — Annuel.
RT	— Le présent « Recueil des Traités ».
RTNU	— « Recueil des Traités » des Nations Unies
SDN	— « Recueil des Traités » de la Société des Nations
V ou v.	— voir, consulter
Vol ou vol	— volume

convention, en la signant. Suivant cette technique, la signature d'un plénipotentiaire pouvant lier définitivement un Etat, l'établissement et l'examen des pleins pouvoirs, reprennent une importance primordiale.

Par ailleurs, l'approbation ou l'acceptation qui suivent une signature sous réserve rappellent le procédé de la ratification et tiennent compte de la nécessité où se trouvent certains Etats, en vertu de leur Constitution, de ratifier formellement les conventions auxquelles ils ont déjà apposé leur signature.

On a toutefois substitué au terme de ratification terme d'approbation ou d'acceptation, la terminologie à cet égard n'étant pas encore uniforme et définitive. La différence qui existe entre l'acceptation ou l'approbation et la ratification est une différence de forme et non de fond. L'acceptation, comme la ratification, exprime en effet la décision d'un Etat de se lier définitivement à la convention. La formule des instruments d'acceptation n'a pas été précisée spécifiquement dans les accords qui prévoient cette procédure, mais il a été de pratique constante d'admettre, à côté des lettres formelles de ratification, de simples déclarations écrites émanant du chef du gouvernement ou du ministre des affaires étrangères.

INDICATIONS ET SIGNES

Les divers instruments mentionnés dans la liste des accords généraux ont été groupés par objet. Le titre complet, le lieu et la date de conclusion ou de l'adoption par l'Assemblée générale des Nations Unies sont suivis d'une indication relative à l'entrée en vigueur de chaque instrument.

L'instrument publié dans le *Recueil des Traités* des Nations Unies est désigné par un chiffre romain et un chiffre arabe. Le chiffre romain désigne la partie I ou II du *Recueil des Traités* des Nations Unies.

La partie I comprend les traités et accords internationaux enregistrés au Secrétariat des Nations Unies, tandis que la partie II comprend les traités et accords internationaux classés ou inscrits au répertoire par le Secrétariat. Le chiffre arabe indique le numéro du traité ou de l'accord dans chaque partie du *Recueil*. Par exemple « I : 25 » signifie : instrument n° 25 de la première partie.

Les accords qui ont paru dans le *Recueil des Traités* de la Société des Nations sont marqués du symbole « SDN », suivi du numéro. Par exemple : « SDN » 2487.

Les numéros des volumes du *Recueil des Traités* des Nations Unies sont désignés par des chiffres arabes ; les numéros des volumes du *Recueil* par des chiffres romains.

E.J.B.

territoire. Etant donné la clause limitant à certains Etats le droit de devenir parties à ces protocoles, la signature par le Liban constitue une reconnaissance implicite à l'égard de la communauté internationale qu'ils se considère toujours comme lié par les conventions en question. Dans quelques cas, une déclaration expresse a été faite dans ce sens.

L'entrée en vigueur, des conventions, la procédure suivant laquelle les Etats y deviennent parties, l'étendue de l'application des conventions dans les territoires extra-métropolitains qu'ils représentent sur le plan international sont régies par les clauses « formelles » de chaque instrument international.

LA PROCEDURE D'ADHESION

Il est à noter à ce propos, qu'une évolution notable est intervenue depuis quelques années dans la procédure suivant laquelle les Etats deviennent parties à des accords internationaux.

Les conventions conclues sous les auspices de la Société des Nations disposaient généralement que la Convention était ouverte à la signature sous réserve de ratification, cette signature devant généralement être donnée dans un certain délai, et qu'à partir d'une date déterminée la convention était ouverte à l'adhésion des Etats qui ne l'avaient pas signée.

Cette procédure entraînait l'obligation pour les Etats signataires de ratifier la convention par le dépôt d'instruments formels émanant du Chef de l'Etat. L'adhésion devait également faire l'objet du dépôt d'un instrument émanant de la même autorité suprême. Cette procédure entraînait forcément des délais. Aussi l'Assemblée des Nations, dans sa résolution du 3 Octobre 1930 relative aux moyens d'augmenter le nombre des signatures, ratifications ou adhésions données aux conventions internationales conclues sous les auspices de la Société des Nations, a-t-elle notamment demandé au Conseil de rechercher dans quelle mesure il serait possible, étant donné la Constitution et les pratiques des différents Etats d'adopter la procédure qui consiste à signer des instruments revêtant la forme d'accords gouvernementaux non sujets à ratification et de se conformer à cette procédure autant qu'il se pourrait.

La plupart, des conventions ou accords passés sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies ont adopté à cet égard une procédure et une terminologie simplifiées. Il y est en effet prévu qu'un Etat peut devenir partie à l'accord soit en le signant sans réserve quant à l'approbation ou l'acceptation ultérieures, soit en l'acceptant après l'avoir signé sous réserve d'acceptation ultérieure, soit enfin en l'acceptant sans qu'il ait été besoin au préalable, de le signer. On a ainsi donné aux Etats pour lesquels il n'existe pas de difficulté constitutionnelle à cet égard le moyen de devenir immédiatement partie à la

git et suivant l'ordre chronologique. Dans ces conditions il n'est pas toujours facile de retrouver rapidement les renseignements que l'on désire.

Il est apparu qu'il serait dès lors particulièrement utile de reprendre tous renseignements nécessaires relativement aux instruments internationaux qui engagent le Liban.

La liste que nous avons établie répond à ce but. Les textes qui y sont mentionnés sont en principe des instruments internationaux à caractère multilatéral, quelle que soit leur dénomination : traité, convention, accord, protocole, arrangement.

Il est à noter par ailleurs, que l'Assemblée générale des Nations Unies a adopté un certain nombre de protocoles modifiant des conventions conclues sous l'égide de la Société des Nations. Les amendements apportés à des conventions ne lient cependant pas encore tous les Etats qui y sont devenus parties.

CONSEQUENCES DES MODIFICATIONS DE STATUT POLITIQUE

Les modifications qui sont intervenues dans le statut politique du Liban posent des problèmes juridiques et pratiques délicats.

En effet conformément aux clauses de certaines conventions les parties contractantes en avaient étendu l'application à des territoires sur lesquels elles exerçaient alors des responsabilités d'administration. ■ certains de ces territoires ont, depuis, acquis un plein ■ entier statut d'indépendance, voire même sont devenus Membres de l'Organisation des Nations Unies.

Les protocoles modificatifs de conventions anciennes ayant prévu qu'ils étaient ouverts à la signature des seuls Etats parties à ces conventions, la question s'est donc posée de savoir si les Etats nouveaux devaient être considérés comme parties en raison des obligations prises par les Puissances qui exerçaient autrefois des responsabilités d'administration à leur égard.

Sans doute, dans certains traités ou instruments qui consacrent l'indépendance du Liban, ■ problème de ■ succession aux obligations et droits internationaux se trouve traité. Mais la question se pose de savoir s'il n'est pas nécessaire que le Liban signifie aux parties contractantes, par un acte exprès, qu'il se considère comme lié par les conventions qui prévoient ces droits et obligations.

En fait, les protocoles *modificatifs* de conventions anciennes ont été signés par ■ Liban auxquels ces conventions étaient applicables du fait de déclarations faites par ■ France qui exerçait autrefois l'autorité sur son

2) APRES NOVEMBRE 1943

Les documents signés après cette date ont été publiés, les accords postaux exceptés, avec, en plus des renseignements donnés pour les textes de la période antérieure, l'indication :

- de la loi qui a autorisé la ratification, avec référence au Journal Officiel (année, numéro, date),
- de la date de l'entrée en vigueur,
- de la date de l'échange des instruments de ratification
- des langues officielles du texte original.

Certains d'entre eux ont été signés sans être encore ratifiés. D'autres, avant leur ratification, sont exécutoires en partie ou exécutés en fait : nous, avons chaque fois, éclairé le lecteur.

Ces textes, dans leur grande majorité, n'ont pas paru au Journal Officiel. C'est dans les archives des Ministères de la Justice et des Affaires Etrangères ainsi qu'auprès des services techniques que nous les avons retrouvés et nous les avons présentés dans l'ordre chronologique de leurs signatures.

II. LES ACCORDS INTERNATIONAUX GENERAUX.

La Société des Nations a publié régulièrement, depuis 1920 et jusqu'en 1944, la liste des signatures, des ratifications et adhésions données aux accords et conventions conclus sous ses auspices. Ces listes étaient soumises au Conseil de la Société des Nations, qui avait été chargé par une résolution de l'Assemblée, en date du 23 septembre 1926, d'examiner les moyens d'accélérer la mise en vigueur des accords et conventions. Reprenant dans un document unique, publié périodiquement, des informations dont la recherche n'est pas toujours facile, les listes publiées par la Société des Nations ont, par ailleurs, constitué un instrument de documentation précieux.

Depuis la création en 1945 de l'Organisation des Nations Unies, un nombre déjà important de conventions ou accords internationaux multilatéraux ont été conclus qui ont confié au Secrétaire général les fonctions de dépositaire. A ce titre, le Secrétaire général informe les gouvernements intéressés des signatures données des dépôts d'instruments de ratification ou d'acceptation, de l'entrée en vigueur de la convention dont il s'agit et des diverses notifications ou déclarations qu'il reçoit à son sujet.

Ces informations dont l'importance est considérable puisqu'elles ont trait à l'étendue de l'application des conventions et accords internationaux, sont par la suite publiées dans le « *Recueil des Traités* » des Nations Unies, mais uniquement après l'entrée en vigueur et l'enregistrement des instruments dont il s'a-

NOTES DE TRAVAIL

par
ELIE J. HOUSTANY
Chef de Service au Ministère de la Justice

La méthode de travail adoptée pour la mise au point du présent RECUEIL a été différente pour les accords bilatéraux de celle utilisée pour les accords généraux. Nous croyons qu'il est indispensable d'exposer l'une et l'autre pour faciliter les recherches du lecteur.

I. LES ACCORDS BILATERAUX

Ces actes diplomatiques ont été regroupés par pays contractants: une liste complète a été établie comprenant la date de l'instrument, le lieu de sa signature, son objet et les références aux documents de législation interne le concernant et aux recueils officiels qui l'ont publié ou qui y ont fait allusion.

Nous les avons regroupés sous deux rubriques: les textes signés antérieurement à Novembre 1943 et ceux signés postérieurement à cette date, le Liban ayant acquis le 22 Novembre 1943 le plein exercice de sa souveraineté internationale.

1) AVANT NOVEMBRE 1943

Sauf deux exceptions (les accords judiciaires avec la Jordanie et l'Irak, vu leur usage courant le texte de ces instruments n'a pas été publié, mais nous avons énuméré tous ceux qu'il nous a été possible de relever.

Les recherches relatives à cette période ont été particulièrement laborieuses: les documents n'ayant pas tous été publiés, ni jamais inventoriés et regroupés. Il y a bien eu le « RECUEIL des Actes diplomatiques du H.C.F. » (1935: mais il est incomplet, et, pour la période 1935-1951, aucun autre recueil n'existe.

Il a donc fallu, pour arriver à établir les listes, revoir les collections complètes du « Journal Officiel » (1920-1951 et du « Bulletin Officiel du H.C.F. » (1920-1943).

La plupart de ces textes signés par la France, puissance mandataire ou, rarement, directement par le Liban ont perdu de leur actualité, ayant été dénoncés ou implicitement supprimés par l'indépendance ou par des actes ultérieurs. Certains d'entre eux, les accords judiciaires notamment, demeurent toutefois en vigueur.

PREFACE

par

ANIS SALEH

Directeur Général du la Justice

Depuis plusieurs années déjà, le Ministère de la Justice a entrepris d'établir des Recueils de Lois et Règlements relatifs aux diverses branches de la législation libanaise, de les éditer et de les mettre à la disposition des magistrats, des avocats, des autres hommes de loi et des fonctionnaires.

Or la plupart des Accords Internationaux contiennent des dispositions qui modifient ou contredisent la législation interne et qui doivent cependant être appliquées sur le territoire libanais. Ils renferment parfois des réglementations économiques et commerciales dont la connaissance est indispensable aux commerçants et industriels.

Le seul Recueil en cette matière est nettement insuffisant puisqu'il date de 1935, et ne contient que les actes diplomatiques intéressant l'ancien mandataire.

Aussi le Ministère de la Justice, en collaboration avec le Ministère des Affaires Etrangères et des Libanais d'Outre-Mer, a-t-il décidé la publication d'un Recueil complet d'accords internationaux, comprenant deux parties :

La première réunit, groupés par pays contractants, les traités et accords bilatéraux signés par le Liban.

La seconde énumère les accords internationaux généraux auxquels le Liban a adhéré avec les indications nécessaires pour s'y référer et dont nous n'avons pas jugé nécessaire de publier les textes mêmes, parce qu'il est aisé de les retrouver dans les Recueils internationaux.

Nous remercions le Ministère des Affaires Etrangères pour sa précieuse collaboration dans le regroupement d'une grande partie des textes contenus dans le présent Recueil. Nous espérons que ce travail trouvera, auprès de tous, un accueil favorable.

Beyrouth, le 22 Novembre 1951

CONSTITUTION LIBANAISE

ARTICLE 52

(Loi constitutionnelle du 9 novembre 1913, art. 3)

Le Président de la République Libanaise négocie et ratifie les traités. Il en donne connaissance à la Chambre aussitôt que l'intérêt et la sûreté de l'Etat le permettent.

Les traités qui engagent les finances de l'Etat, les traités de commerce et en général les traités qui ne peuvent être dénoncés à l'expiration de chaque année, ne sont définitifs qu'après avoir été votés par la Chambre.

7

PLAN DE L'OUVRAGE

	Page
<i>PREFACE, par M. Anis Saleh, Directeur Général de la Justice</i>	V
<i>NOTES DE TRAVAIL, par M. Elie J. Boustany.....</i>	VI
<i>ABREVIATIONS.....</i>	XI
<i>BIBLIOGRAPHIE.....</i>	XII
<i>PREMIERE PARTIE : Les traités et accords bilatéraux groupés par pays et par ordre alphabétique.....</i>	XIII
<i>SECONDE PARTIE : Les accords internationaux généraux auxquels le Liban a adhéré, groupés par objet.....</i>	525
<i>LISTE CHRONOLOGIQUE des accords bilatéraux signés depuis Novembre 1943 et publiés dans le présent Recueil.....</i>	542
<i>ADDENDUM ET MISE A JOUR au 30 Octobre 1951.....</i>	547
<i>TABLE ANALYTIQUE DES MATIERES.....</i>	
<i>ERRATA</i>	540
<i>ABREVIATIONS, dans le texte arabe.....</i>	551
<i>PREFACE en langue arabe</i>	552

7

REPUBLIQUE LIBANAISE

MINISTÈRES DE LA JUSTICE
ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
ET DES LIBANAIS D'OUTRE-MER



RECUEIL DES TRAITES

ET CONVENTIONS BILATÉRALES

AVEC UN INDEX DES ACCORDS GÉNÉRAUX
INTERNATIONAUX AUXQUELS LE LIBAN A ADHÉRÉ

PUBLICATIONS DU MINISTERE DE LA JUSTICE

EN TEXTE ARABE

- **Journal Officiel de la République Libanaise (Heldomadaire):**
Abonnement annuel : au Liban et en Syrie : 25 L.L. Etranger : 30 L.L.
- **Recueil des Lois (10 Grands Classeurs) :**
Prix: Pour les Magistrats: 92 L. 50 (sans classeurs) 125 L.L. (avec classeurs)
Pour les autres acheteurs: 210 L.L. (avec classeurs) 250 L.L. (avec classeurs)
- **Suppléments du Recueil des Lois :**
 - No 1 (jusqu'au 30 Mai 1949).... prix : 6 L.L.
 - No 2 (jusqu'au 30 Mars 1950).... prix : 9 L.L.
 - No 3 (jusqu'au 30 Juin 1950).... prix : 5 L.L.
 - No 4 (jusqu'au 31 Octobre 1950).... prix : 7 L.L.
 - No 5 (jusqu'au 30 Mars 1951).... prix : 5 L.L.
- **Index analytique des lois, décrets et arrêtés parus de 1918 à 1947** prix: 8 L.L.
- **Index analytique des arrêtés du H.C.F. (1920-1940)**
et des arrêtés supprimés ou encore en vigueur (Sept. 1947) prix: 5 L.L.
- **Recueil des Décisions du Conseil d'Etat**
Tome premier. (Avril 1925 — Décembre 1930) prix : 5 L.L.

EN TEXTE FRANÇAIS

- **Répertoire de Jurisprudence Libanaise (Juridictions Mixtes : 1924-1946)**
2 Tomes. Prix : 30 L.L. Pour les Magistrats : 25 L.L.

EN TEXTES ARABE ET FRANÇAIS

- **La Revue Judiciaire Libanaise (mensuelle).**
Abonnement annuel : pour magistrats, avocats stagiaires } 15 L.L.
et auxiliaires de justice }
pour tous autres : 25 L.L.